جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى منذ نهاية الحرب الباردة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه
فى العلوم السياسية

إعـــداد
عارف عبدالقادر عبده سعيد
المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

إشراف

أ.د. عبد الملك عوده
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة



القاهرة ٢٠٠٧

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى منذ نهاية الحرب الباردة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه
فى العلوم السياسية

إعـــداد
عارف عبدالقادر عبده سعيد
المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء

إشراف

أ.د. عبد الملك عوده
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي ۞

صدق الله العظيم

(سورة طه الآيات ٢٥-٢٨)

إهـــداء

إلى أعز وأغلى من في الوجود أبي وأمي .... عرفاناً بفضلهما

إلى إخواني وأخواتي ...

إلى زوجتي أم محمد ...

إلى وطني الغالي الجمهورية اليمنية ... فخراً واعتزازاً

إلى صناع الوحدة اليمنية ...

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذى من على بكرمه وعظيم قدرته وأعاننى على إتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد شكر الله عز وجل والثناء عليه.

يشرفنى فى الختام أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لأستاذى الفاضل العالم الجليل، الذى تدين له أجيال من طلاب العلم فيما تعلمته على يديه من علم ومعرفة وعطاء، **الأستاذ الدكتور/ عبدالملك عودة**، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الذى شملنى برعايته واهتمامه طوال فترة دراستى فى الكلية، وقد تعلمت منه الكثير من أصول البحث العلمى أثناء تفضله بالإشراف على رسالة الماجستير، وزودنى من علمه الغزير وتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة عندما شرفنى مرة أخرى بقبوله الكريم الإشراف على رسالة الدكتوراه، التى تعهدها بالمتابعة المستمرة منذ كانت فكرة وحتى أصبحت عملاً ملموساً، ولم يبخل على يوماً بوقت أو جهد، بل تعهدنى بصبر والتزام العالم الفاضل، فكان خير معين لى بعد الله عز وجل، الذى أدعوه أن يديم عليه الصحة والعافية، أن يجزيه عنى وعن جميع طلاب العلم خير الجزاء.

كما يطيب لى أن أتقدم بأسمى معانى الشكر والعرفان لأستاذ وعالم قدير تتلمذت على يديه فى مرحلة البكالوريوس بجامعة صنعاء، وتعلمت منه إحترام الوقت والجدية والانضباط فى العمل، أستاذ ومعلمى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصر الدين**، أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، اعترافاً بفضله وعرفاناً بحسن جميله على قبوله الاشتراك فى الإشراف على هذه الراسلة، وعلى توجيهاته السديدة، واهتمامه بى طوال فترة كتابتها، سواء من خلال اللقاءات النصف شهرية التى يعقدها لطلابه فى مكتبه أو من خلال اللقاءات الاستثنائية الكثيرة، وأدين له ما حييت بهذا الجهد العظيم الذى بذله معى، مقدراً متابعته لى حتى تمكنت بفضل الله من إنجاز هذه الرسالة، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

أيضاً أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الجليلين، **الأستاذ الدكتور/ محمد نصر مهنا**، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط، **والأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن الصالحى**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق، اللذين شرفانى بقبولهما مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما تحملاه من عناء فى قراءتها وأرجو الله أن يجزيهما عنى خير الجزاء وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناتهما.

وأتوجه بالشكر والتقدير للملحقية الثقافية لسفارة الجمهورية اليمنية بالقاهرة وللقائمين عليها لتعاونهم معي خلال فترة الدراسة.

ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لجميع أساتذتي بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على ما أفاضوه على من علم ومعرفة طوال فترة دراستي في الكلية، كما لا أنسى أن أقدم شكري للعالمين بمكتبه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإدارة الدراسات العليا وسكرتارية قسم العلوم السياسية بالكلية، ومكتبه معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ومكتبة الجامعة الأمريكية.

كما أرفع أسمى آيات التقدير لجامعة صنعاء والقائمين عليها، على الدعم المستمر لي طوال فترة دراستي في جمهورية مصر العربية، والشكر موصولاً لجميع أساتذتي بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة على الدعم والتشجيع الذى لقيته منهم، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ حكيم السماوى الذى تفضل مشكوراً بالإشراف الداخلي على الرسالة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع الزملاء والأصدقاء، وأخص بالذكر، د. سالمة عبدالله الشتيوى، والأخ العزيز ياسين حميد هائل الحمادى، ود. محمد على عمير الشريانى، ود. خالد سيف الصوفى، والأخت العزيزة فاطمة أحمد سيف الشاعر.

ويطيب لي أيضاً أن أعبر عن عظيم حبي لأخي العزيز عمار عبدالقادر عبده سعيد، الذى وقف إلى جانبي طوال فترة دراستي، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

وأخيراً تحية إعزاز وإكبار لحصن العروبة المنيع وقلب العرب النابض وطني الثاني جمهورية مصر العربية، التي كانت وستظل إلى ما شاء الله منارة للعرب وحاضنة لأجيالهم، فلها مني كل الحب والوفاء.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

مقـدمـة

مقدمة:

يعرض هذا البحث بالدراسة التنافس الدولى بمنطقة من أهم مناطق القارة الأفريقية وهى منطقة القرن الأفريقى، التى شهدت خلال عقد التسعينيات تغييرات وأحداث كثيرة[1] انعكاساً لما شهده العالم من تحولات هائلة، أهمها انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى، واختفاء الكتلة الشرقية، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولى.

ونظراً للموقع الإستراتيجى الذى تتمتع به المنطقة، فإن أهميتها ظلت مستمرة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، فاختفاء الاتحاد السوفيتى وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم لم يقلل من أهميتها كما كان يظن البعض[2]، بل على العكس من ذلك برز وبشكل واضح خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تنافساً دولياً مختلفاً فى أطرافه وتفاعلاته، خاصة بين القوى الغربية التى حالت ظروف الحرب الباردة دون إظهار تناقضاتها المختلفة حول مصالحها فى المنطقة، تأميناً لوحدة الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى، والكتلة الشرقية[3].

فزوال هذه الظروف بعد انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تصاعد تأثير العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية، دفع بالتنافس بين هذه الدول إلى الظهور، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا صاحبة النفوذ التقليدى فى أفريقيا[4]. وهذا التنافس غلب عليه الطابع التعاونى، بعيداً عن الصراع الذى سيطر على التفاعلات الدولية خلال مرحلة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول التحولات فى منطقة القرن الأفريقى: انظر:

Peter Woodward, **The horm of Africa State Politics and International Relations**,(London: I.B Tauris Publishers, 1996), Pp. 191 – 209.

(٢) يرى البعض أن القارة الأفريقية تعرضت لتهميش من قبل القوى المسيطرة على النظام الدولى الجديد نتيجة لتراجع أهمية القارة بعد الحرب الباردة – فى هذا الشأن انظر: د/ نيفين حليم، **التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا**، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، أبريل ٢٠٠٠).

(٣) فى هذا الشأن انظر:

Shaun Gregory., The French Military in Africa: Post and Present, African Affairs.(Oxford University, Vol. 99. No 396. July. 2000). pp.436.

(٤) برز التنافس الأمريكى الفرنسى العلنى تجاه القارة عندما أعلن وزير الخارجية الأسبق "وارن كريستوفر" خلال زيارته لعدد من الدول الأفريقية عام ١٩٩٦، "أنه لم تعد هناك مناطق نفوذ بعد اليوم" فى إشارة واضحة لفرنسا فى هذا الشأن انظر: د/ عبدالملك عودة: التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥"، **كتاب الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٠١) أول يونية ١٩٩٦)، ص٥١، مجدى عبدالكريم، **التنافس الدولى على أفريقيا – التنافس الأمريكى الفرنسى نموذجاً**، (أبو ظبى: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبريل ٢٠٠٢)، ص١٣ – ١٤.

الحرب الباردة، القائم أساساً على المواجهات العدائية، وتصادم المصالح والأفكار بين الشرق والغرب[1]. فالنظام الدولى أصبحت تهيمن عليه أيديولوجية واحدة هى الرأسمالية، ولكنها هيمنة متعددة الأقطاب داخل هذا المعسكر[2]، حيث يسعى كل طرف فيه إلى تحقيق مصالحه وأهدافه المختلفة، ولكن فى إطار الأيديولوجية الرأسمالية، فالتجانس بين هذه الدول حال دون وصول تناقضاتها إلى درجة الصراع.

أما بالنسبة للدول الأخرى والمتمثلة فى الدول العربية وإسرائيل والصين وإيران واليابان، والساعية إلى تحقيق مصالحها فى المنطقة، فإنها وبحكم مناخ عالم ما بعد الحرب الباردة، كيفت تفاعلاتها المختلفة مع توجهات القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولى، بحيث تميل هذه التفاعلات إلى النمط التنافس النسبى، بمعنى التنافس مع القوى الغربية فى الحدود التى لا تقترب من درجة الصراع الكامل ولا تصل إلى التعاون الشامل. ولذلك، فإن مفهوم التنافس فى هذه الدراسة يعتبر ملائماً على نحو أكثر من مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات التى تحدث بين القوى الدولية المختلفة فى سياساتها تجاه منطقة القرن الأفريقى.

وفيما يختص بتحديد مفهوم منطقة القرن الأفريقى، هناك العديد من الاختلافات حول تحديد هذا المفهوم، فحتى الآن لم يتفق المختصون والمهتمون على مصطلح واحد للمقصود بالقرن الأفريقى، وهذا ما سيتم توضيحه فى الفصل القادم.

ومنطقة القرن الأفريقى، وبغض النظر عن الاختلافات فى تحديد المقصود منها، فإنها تأثرت بالتغيرات والتحولات التى شهدها النظام الدولى بعد الحرب الباردة، حيث أثرت على المنطقة أمنياً وسياسياً، والتى نتج عنها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، جعلتها تعيش مرحلة من التمزق والتفتت فتصاعدت النزاعات والصراعات متعددة الأبعاد والمستويات، مما شكل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن فى المنطقة.

وهذه الحالة أبرزت، إلى جانب أهمية المنطقة، قضية هامة وهى قضية التنافس الدولى فى المنطقة كما أشرنا، وبالأخص بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ارتبط بها من الحملة الدولية على الإرهاب، وأحداث العراق الأخيرة التى أعادت المنطقة إلى دائرة الاهتمام الدولى من جديد. فقد هيأت هذه التحولات والتطورات المناخ

---

[1] د/ نيفين مسعد (محرر)، معجم المصطلحات السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٦٩ – ٢٨٤.

[2] انظر: د/ محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، (القاهرة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٦٩ – ٢٨٤.

المناسب لمزيد من التدخل والتنافس الدولى على المنطقة من قبل القوى الدولية المختلفة، مما يشير بأن منطقة القرن الأفريقى ستظل تلعب دوراً كبيراً فى تفاعلات القوى الدولية المختلفة، كما كانت أثناء وقبل الحرب الباردة، شأنها فى ذلك شأن معظم المناطق الإستراتيجية فى العالم.

أولاً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى بعد انتهاء الحرب الباردة للاعتبارات التالية:

١- شهدت منطقة القرن الأفريقى تطورات سياسية تمثلت بتفجر النزاعات والصراعات المختلفة جعلت منها هدفاً حيوياً لمزيد من أطماع القوى الدولية الكبرى. ومن ثم، أصبحت الحاجة لدراستها وما يدور حولها فى هذا التوقيت أكثر ضرورة وأهمية.

٢- تركز الدراسة على تحليل ظاهرة تصاعدت، بشكل واضح، بعد انتهاء الحرب الباردة فى منطقة القرن الأفريقى، وهى؛ التفاعل الواضح بين ما يدور من مستجدات وأحداث فى النظام الدولى، وبين ما يدور فى المنطقة من تغييرات ومستجدات وصراعات.

٣- أن تحليل التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى، فى الفترة المحددة للدراسة، قد يسهم فى التنبؤ بمستقبل صراعات ونزاعات المنطقة، والسياسات المستقبلية للقوى الدولية المتنافسة على المنطقة.

٤- من الأمور التى تزيد من أهمية الدراسة، اعتبار منطقة القرن الأفريقى ذات أهمية محورية للأمن والاستقرار فى العالم، كونها تحظى بأهمية إستراتيجية واقتصادية وأمنية فى دائرة التنافس الدولى فى كل المراحل، وخاصة فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وما تردد عن تسرب بعض الخلايا من القاعدة إلى الصومال، ومن هنا تبرز أهمية الأبحاث والدراسات التى تتعلق بهذه المنطقة.

٥- التعرف على أهم التحولات والتغيرات التى حدثت فى النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة.

٦- تركز الدراسة على توضيح أثر التنافس الدولى فى المنطقة على الأمن القومى العربى.

ثانياً: المشكلة البحثية:

تتلخص المشكلة البحثية فى استمرار التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية. وتحليل الأسباب التى دفعت إلى هذه الاستمرارية، ومعرفة ما إذا كانت أسباباً مرتبطة بمشاكل وقضايا المنطقة التى تزايدت خلال هذه الفترة، أم أنها أسباباً مرتبطة بمصالح القوى الدولية المتنافسة بعد نهاية الحرب الباردة؟ أم أنها نتيجة للسببين معاً؟ وإذا كان الأمر كذلك فأيهما يفوق الآخر فى الأهمية؟ وما دور القوى الدولية المتنافسة فى الصراعات المختلفة فى المنطقة؟ وما هى الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتنافس الدولى على المنطقة.

ثالثاً: فرضية الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقاً من الإطار العام لموضوع الدراسة، ومن الاعتبارات المختلفة لأهميته، تفترض الدراسة أن هناك علاقة تأثير متبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخلية المختلفة، وبين استمرار تنافس القوى الدولية عليها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وتحاول الدراسة اختبار الفرض السابق، من خلال الإجابة على سؤال رئيسى مفاده: هل شكلت أهمية المنطقة وما يجرى بها من أحداث ومشاكل حافزاً للقوى الدولية الكبرى والإقليمية على زيادة تنافسها فيها؟ أم أن التنافس بين القوى الدولية دفع إلى تفاقم الصراعات والنزاعات المختلفة فى المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من تساؤلات فرعية، تسعى الدراسة للإجابة عليها وهى:

١- كيف ينظر إلى الصراع فى منطقة القرن الأفريقى، وما هى عناصره ودوافعه؟
٢- ما العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على التنافس فى المنطقة؟
٣- ما المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية للقوى الدولية المتنافسة؟
٤- ما سياسات وأهداف القوى الدولية المتنافسة على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وما تأثير تلك السياسات على الأوضاع المختلفة فى المنطقة.
٥- ما طبيعة الصراعات والمنازعات فى المنطقة، وما موقف القوى الدولية منها؟
٦- ما الآثار والنتائج المختلفة التى أسفرت عنها النزاعات والصراعات فى المنطقة؟
٧- ما تأثير التغييرات والتحولات الدولية على أوضاع المنطقة المختلفة وكيف تعاملت دول المنطقة مع تلك التحولات والتغييرات؟
٨- ما تأثير التنافس الدولى فى المنطقة على الأمن القومى العربى.

رابعاً: منهاجية الدراسة:

إذا كان محور البحث، هو دراسة التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى بعد نهاية الحرب الباردة، فإن الدراسة سوف تستعين بمنهاج تحليل النظم، الذى يمثل فيه النظام وحدة التحليل الرئيسية، والذى يعود استخدامه فى علم السياسة إلى دافيدايستون[1].

ويعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم[2]، بمعنى أن أى تغير فى أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر تلقائياً على بقية العناصر، ويتولد عن مفهوم النظام مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعى. فالنظام قد يعتبر نظاماً فى حد ذاته، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً فى إطار نظام أعلى مستوى منه[3].

ولكون الظاهرة محل البحث تتسم بالتعقيد، وعلى اعتبار أنها تتداخل فيها العديد من التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية، فإن منهاج النظم يعتبر أنسب المناهج فى دراستها، بما يقدمه من مزايا تتناسب وظاهرة الدراسة[4]. فهو باستخدامه لعدة مستويات فى التحليل - إمكانية التحول من المستوى الكلى إلى المستوى الجزئى والعكس - يتيح حرية تحليل الظاهرة من خلال دراسة التفاعلات التى تجرى عبر كل مستوى سواء مستوى النظام الدولى أو مستوى النظام الفرعى أو مستوى الدولة القومية، ودراسة العلاقة المتبادلة بين المستويات الثلاثة، وتحليل التفاعلات بين المدخلات وبعضها البعض وبين المدخلات والمخرجات بطريقة حركية وليست جامدة.

فمخرجات النظام الدولى، بعد نهاية الحرب الباردة، المتمثلة بسيطرة دول المعسكر الغربى، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الدولى، أفرزت سياسات وتوجهات مختلفة أثرت على النظم الفرعية، ومن ضمنها النظام الفرعى، المتمثل هنا بمنطقة القرن الأفريقى، ووصلت بشكل مدخلات (ضغوط - مطالب - تأثيرات مختلفة) دفعته إلى الحركة

---

(1) حول منهج تحليل النظم عند ايستون انظر:
- David Eastorn, "An Approach to Analysis of political Systems, **World Politics**, (Baltimore: John Hopkins University Prees, Vol. 9. No.3, 1957), pp. 383 – 400.
- David Easton, "Aframe Work for political Analysis (Englewood Cliiffs. N.J: Prentics Hall, 1965).

(2) حول تحديد مفهوم النظام انظر:
Maclleand, Chales, Theory and International System, (New York: Macmillan Company, 1967, pp. 92.

(3) د/ ودودة بدران (محرر)، **اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٢)، ص ١ - ١٧.

(4) مصطفى علوى محمد سيف، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى، (١٩٥٣ - ١٩٥٩)**"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥).

والتفاعل معها، مما أفرز مخرجات (قرارات وأفعال) جاءت متناقضة وغير مدروسة، دفعت إلى المزيد من عدم الاستقرار فى المنطقة، بسبب عدم الاستيعاب السريع لتحولات وتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

هذه المخرجات عادت إلى النظام الدولى بشكل تغذية استرجاعية سلبية، أدت إلى تغيير النظام لحركته وسلوكه تجاه المنطقة، بشكل مخرجات جديدة للتعامل مع أحداث وقضايا المنطقة بصورة جديدة تخدم مصالح القوى الغربية المختلفة.

وظهرت التناقضات بين القوى الغربية، سريعاً، حول مصالحها فى المنطقة. ومن ثم، بدأت عملية التسابق والتنافس بين هذه الدول للسيطرة والنفوذ على المنطقة، إلى جانب بعض القوى الإقليمية التى تسعى هى الأخرى لتحقيق مصالحها فى المنطقة، التى تعد من أهم المناطق الإستراتيجية فى العالم.

ولتحليل ظاهرة التنافس الدولى فى المنطقة، بوصفها ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأزمات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فإن الأمر يحتاج لمنهاج سريع الاستجابة يتوفر فيه شمولية فى تحليل كل جوانب الظاهرة، ومستويات متعددة للتحليل، وهو ما يوفره منهاج تحليل النظم بإسهاماته المختلفة.

ورغم هذه المزايا، فإن المنهاج يكتنفه العديد من أوجه القصور[1]، مثل الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام، وتناوله السريع والغامض لعنصر التحويل.

خامساً: النطاق المكانى للدراسة:

عند الحديث عن مفهوم منطقة القرن الأفريقى تواجهنا العديد من الاختلافات حول تحديد المقصود بهذه المنطقة كما أشرنا.

ولهذا، فإن الدراسة، التى نحن بصددها، قد حددت المنطقة، محور البحث، بالمفهوم الأكثر تداولاً. وهو المفهوم الذى أخذت به المنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات السياسية الدولية الذى حدد المنطقة بأربع دول، هى: الصومال وجيبوتى وأثيوبيا وارتريا، كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقى للقارة.

---

(1) لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن، انظر: د/ كمال المنوفى، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص٩٩ – ١٠٠، د/ محمد زاهى بشير المغيربى، **قراءات فى السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (بنغازى:-جامعة قار يونس، ١٩٩٤)، ص١٥٣ – ١٥٥.

ولأغراض البحث، فإننا سنضيف السودان إلى جانب الدول الرئيسية الأربع، لاعتبارات جيواستراتيجية، ولتداخل الحدود والاثنيات، ولما يشهده السودان من نزاعات وصراعات مختلفة، مرتبطة بشكل أو بآخر، بما تواجهه المنطقة، ولأهمية وتأثير السودان فى شبكة التفاعلات بين دول هذه المنطقة. لذلك، لا يمكن استبعاد السودان من دائرة منطقة القرن الأفريقى، وما يدور فيها من أحداث وتفاعلات.

ومن ثم وبالتالى فإن هذه الدراسة سوف تقصد بمنطقة القرن الأفريقى، كلاً من الصومال وجيبوتى وارتريا وأثيوبيا والسودان، وهى الدول التى ستدور حولها الدراسة، وإن كانت الدراسة ستشير فى تحليلها إلى دول أخرى. ومن ثم، لا يتعارض ذلك مع تحديد المنطقة محور البحث.

سادساً: الإطار الزمنى للدراسة:

تركز الدراسة فى تناولها لموضوعها على الفترة الزمنية منذ نهاية الحرب الباردة، ويرجع هذا التحديد إلى عدة عوامل واعتبارات:

١- إن هذه الفترة شهدت تغيرات وتطورات مختلفة، أهمها:

- انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة مع نهاية ١٩٩١م.
- انهيار النظام الدولى ثنائى القطبية، وتبلور نظام دولى جديد تسيطر عليه دول المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١م.
- أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ارتبط بها من الحملة الدولية على الإرهاب.
- أحداث العراق الأخيرة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٢- كذلك شهدت هذه الفترة تصاعد مشكلات وأحداث منطقة القرن الأفريقى وما خلفته من أحداث وتغيرات، أهمها:

- انهيار نظام منجستوهيلاماريام فى أثيوبيا، وتولى الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا الحكم بقيادة مليس زيناوى عام ١٩٩١.
- انهيار الدولة فى الصومال، واندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١م.
- تصاعد الأزمة الداخلية فى جيبوتى بين الحكومة والمعارضة عام ١٩٩١م.
- استقلال ارتريا عن أثيوبيا عام ١٩٩٣م.
- تصاعد مشكلة الجنوب فى السودان خاصة خلال هذه الفترة.

- النزاع اليمنى الارترى حول أرخبيل جزر حنيش على البحر الأحمر مع نهاية ١٩٩٥م.
- اندلاع المواجهة العسكرية بين ارتريا وأثيوبيا فى مايو ١٩٩٨م.
- إنشاء التجمع الثلاثى بين اليمن والسودان وأثيوبيا فى أكتوبر ٢٠٠٢.

سابعاً: الدراسات السابقة:

سوف يتم استعراض بعض الدراسات السابقة التى اقتربت من موضوع الدراسة وهى محدودة، وفيما يلى عرض لأهم هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية:

١- كتاب الدكتور عبدالملك عودة، بعنوان "التنافس الدولى فى أفريقيا"[1]:

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات تناولت عدداً من القضايا الأفريقية، وتم تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسة:

يتعلق القسم الأول، بقضايا السياسة المصرية، فى حين يتناول القسم الثانى؛ السياسات الأوروبية والأمريكية، أما القسم الثالث: فيناقش أزمة التحول الديمقراطى، ويتناول القسم الأخير: المشكلات والنزاعات الأفريقية.

وسيتم التطرق فى هذا العرض لدراسة القسم الثانى، الذى يرتبط بموضوع دراستنا، وهو الذى تناول السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة.

تعرضت الدراسة، فى البداية لإعلان برشلونة عام ٢٠١٠، ونتائجه المتوقعة على المستوى الأفريقى. وتطرقت الدراسة، أيضاً، لأهم التجمعات والمنظمات الأفريقية والتجمعات الفرانكفونية – وتجمع الأنجلوفون والكومنولث، إضافة إلى اتفاقية لومى الرابعة، التى تعتبر بمثابة رباط قانونى اقتصادى بين الاتحاد الأوروبى، وعدد من الدول من ضمنها دول أفريقية.

وركزت الدراسة على إعلان برشلونة عام ٢٠١٠، وأوضحت بأن هذا التجمع هو عبارة عن علاقة رمزية تقوم على التصور الإستراتيجى الأوروبى للعمل فى المنطقة العربية والأفريقية، على أساس التنافس الاقتصادى والسياسى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] د/ عبدالملك عودة، التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥، **كتاب الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٠١) أول يوليه، ١٩٩٦).

أشارت الدراسة، أيضاً، إلى تغير الاهتمام العالمى بأفريقيا بعد الحرب الباردة. حيث تغير من المستوى الكلى الشامل إلى المستوى الانتقائى، من قبل القوى الدولية، على عكس مرحلة الحرب الباردة. وهذا الوضع تزامن مع تزايد أزمة الدولة، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

وفيما يتعلق بموضوع تهميش القارة، تناولت الدراسة الآراء المتصلة بهذا الموضوع وحصرتها فى اتجاهين: اتجاه يرى بأن القارة تتعرض لتهميش واضح منذ انتهاء الحرب الباردة، واتجاه آخر يرى الأمر عكس ذلك، حيث يرى أن هناك استمرارية للاهتمام الدولى بالقارة ولكن بشكل آخر. حيث انتقل الاهتمام من مستوى الأجهزة الدبلوماسية وجمع المعلومات إلى دائرة الاستثمار والأعمال والشركات متعددة الجنسية، وهذا الانتقال يرتبط بمعطيات تطورات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتشير الدراسة بأن هذا التغير تزامن مع العودة إلى مناخ وأساليب المنافسة التقليدية بين رجال الصناعة والاستثمار والتجارة الدولية، وصاحبه تصاعد الدور الذى تقوم به الجمعيات والهيئات غير الحكومية والتطوعية الأمريكية والأوروبية فى مجال العلاقات مع الدول الأفريقية.

كما تناولت الدراسة، أيضاً، مقالة لكاتب أجنبى هو (هيرمان كوهين) حول موضوع تخفيض المعونات الأمريكية المخصصة للقارة لأسباب مختلفة. ويورد الكاتب، بعد ذلك، عدداً من المقترحات التى يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية لتحصل على مزيد من المعونات.

علاوة على ذلك، فقد تناولت دراسات هذا القسم البعد الجديد لليابان فى أفريقيا، من خلال عرضه لحلقة نقاش نظمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة ووزارة الخارجية اليابانية وجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو، حيث تم خلالها تناول ثلاثة موضوعات مترابطة منها: أسباب النزاعات الأفريقية، ومنع النزاع والإنذار المبكر، وإدارة وحل النزعات. وذلك من خلال التركيز على النزاع فى أنجولا والصومال ورواندا ومنطقة البحيرات العظمى. وفى هذا السياق، تم التأكيد على دور الدبلوماسية الوقائية ودور المجتمع الدولى فى تقديم المعونات لبرنامج التنمية، مع الإشارة إلى المعونة الرسمية اليابانية، ودور اليابان فى دعم السلم والمصالحة، وبشكل خاص دعم الصندوق الخاص بالآلية الأفريقية لتسوية المنازعات ودورها فى المجتمع الدولى لحفظ السلام والأمن، ودعم برنامج التنمية فى أفريقيا، وهو الدور الذى مارسته اليابان منذ انضمامها إلى خطة كولومبو عام ١٩٥٤.

٢- كتاب صلاح الدين حافظ، بعنوان "صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى[1]":

تناول هذا الكتاب صراع القوى العظمى فى منطقة القرن الأفريقى. حيث تطرق فى البداية لأسباب العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة منذ وقت طويل. ثم أشار، بعد ذلك، لمحاور الصراع الإستراتيجى من البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى، مع التركيز على العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، باعتبار الدولتين محوراً للصدام فى المنطقة، خاصة فى ظل الدعم الأمريكى لهما.

كما تناول الكتاب، فى جزء منه، الصراعات فى المنطقة خاصة المواجهات المسلحة بين أثيوبيا والصومال، مع توضيح الطموحات الأثيوبية فى المنطقة، ودور القوى العظمى فى هذه المواجهات، والأحداث الأخرى فى منطقة القرن الأفريقى. وأشار الكتاب، أيضاً، فى هذا الجزء إلى التغيرات فى ميزان القوى والتحالفات، وتبادل المواقع، وتغيير التحالفات بين الدولتين العظميين. فخسارة الاتحاد السوفيتى فى منطقة، تأتى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والعكس صحيح.

وتطرق الكتاب للأمن القومى العربى فى ظل الاستقطاب الدولى، موضحاً التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى، وطرق مواجهتها، والدروس المستفادة من تجارب بعض الدول العربية فى علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

وقد أشار الكتاب إلى الصراع المستقبلى حول المنطقة العربية من الحرب المحدودة إلى الحرب الشاملة، موضحاً المواقف الأساسية للقوتين العظميين تجاه مفهوم الأمن القومى ونظرية حزام الأمن العربى فى البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى، وحركة كل منهما المحسوبة من منطقتنا.

وخلص الكتاب إلى إيضاح التأثير الإستراتيجى المتبادل بين المنطقة العربية والقارة الأفريقية فى صراع القوتين العظميين.

٣- كتاب الدكتور/ جلال يحيى بعنوان "التنافس الدولى فى شرق أفريقيا"[2]:

هذه الدراسة، وإن كانت قديمة، إلا أنها ركزت بشكل كبير على ظاهرة التنافس الدولى فى منطقة شرق أفريقيا.

---

[1] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٩)، يناير ١٩٨٢).

[2] د/ جلال يحيى، التنافس الدولى فى شرق أفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٩).

فقد استهدفت الدراسة إلى شرح أساليب الدول الاستعمارية فى إخضاع الدول الأفريقية لنفوذها وسلطتها باستخدام الأساليب المختلفة، ومنها القانون الدولى الذى حكمت بـه الـدول الاستعمارية ونفذته لمصلحتها، وتلاعبت به لإخضاع غيرها لسيطرتها وحكمها واستغلالها.

وهذه الدراسة، وإن كانت قديمة كما أشرنا، إلا أنها توضح الأساليب التـى اتبعتهـا الدول الاستعمارية فى السيطرة على المنطقة خلال فترة التكالب الاسـتعمارى التـى تمثـل الجذور التاريخية للاستعمار الأوروبى فى المنطقة.

٤- دراسة سولومون كبيدى، بعنوان "الصراع والأمن فى القرن الأفريقـى"[١]، المنـشورة بعرض مترجم بمجلة "آفاق أفريقية":

هدفت الدراسة إلى استكشاف جذور الصراع فى منطقة القرن الأفريقى، مـن خـلال التركيز على العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، التى أدت إلى بروز الصراعات المختلفة فى المنطقة، وركزت الدراسة، أيضاً، على تفسير التوترات الداخليـة التـى شـهدتها المنطقـة، وخلصت الدراسة إلى القول بأن الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للاستقرار فى القرن الأفريقـى على المدى الطويل ليست مشجعة وضعيفة، فهناك أمور كثيرة تدعو إلى التشاؤم، وتشير إلى التدهور المستمر بالنسبة للاستقرار فى المنطقة.

٥- رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث/ محمد عثمان أبو بكر، بعنـوان "الـصراع بـين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى القرن الأفريقى وموقف دول الجوار منه فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨"[٢]:

تعد هذه الرسالة دراسة تاريخية، استهدفت تحليل الأوضاع الداخلية لمنطقـة القـرن الأفريقى، وموقف دولها من الصراعات الدولية والإقليمية حولها، كما أن الدراسـة تناولـت مواقف قطبى العالم من صراعات منطقة القرن الأفريقى.

وأوضحت الدراسة أن أهم صراعات المنطقة هو الصراع بين أثيوبيا والصومال حول الأوجادين والصراع داخل أثيوبيا بين الحكومة والثورة الاريترية.

---

(١) سولومون كبيدى، "الصراع والأمن فى القرن الأفريقى"، **مجلة آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئـة العامـة للاستعلامات، المجلد الرابع، العدد (١٣)، ربيع عام ٢٠٠٣).

(٢) محمد عثمان أبو بكر، **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى القـرن الأفريقـى وموقف دول الجوار العربية منه فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨**، رسالة دكتوراة، (القاهرة: جامعـة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، ٢٠٠٣).

وأوضحت الدراسة، أيضاً، أن النزاع فى القرن الأفريقى دار حول أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وهى:

١- واقع الإمبراطورية الأثيوبية المتخلف، وسحقها للشعوب، ثم تحول النظام إلى الجمهورية فى عام ١٩٧٤، بقيادة العسكر – وطرح مسألة القومية والحفاظ على وحدة الدولة طرحاً مضاداً لطموحات الإمبراطورية، مستنداً على عمل وحدة الطبقة العاملة.

٢- الثورة الارترية وحرب التحرير التى خاضتها ارتريا.

٣- النزاع الأثيوبى – الصومالى الناجم عن قضية أوجادين "الصومال الغربى".

٤- الصراع بين القوتين الأعظم "أمريكا والاتحاد السوفيتى" بما فيها التدخل العسكرى الموالى للاتحاد السوفيتى.

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع فى القرن الأفريقى لم يكن بين القوى الكبرى فحسب، ولكن كانت هناك دوافع محلية ووطنية تؤججه، وحقوق مغتصبة تستوجبه. ومن ثم، فإن لهيب هذا الصراع لن ينطفئ، إلا إذا نال كل ذى حق حقه، وأحرزت شعوب هذه المنطقة وغيرها حقوقها المشروعة من الأنظمة الحاكمة فى بلادها، ولعل الحوار فيما بينها يشكل مدخلاً صحيحاً لإزالة الرواسب ولو بعد حين.

٦- دراسة الدكتورة/ نيفين حليم، بعنوان "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"[١]:

انطلقت الدراسة من القول بأن أدبيات العلاقات الدولية، التى تناولت الاهتمام الدولى بأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، تمحورت حول اتجاهين:

الاتجاه الأول: يزعم بأن القارة الأفريقية تعرضت للتهميش من قبل القوى الدولية الكبرى، وظهر هذا الاتجاه بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة واستمر حتى نهاية عام ١٩٩٥.

الاتجاه الثانى: يؤكد على استمرارية الاهتمام بالقارة مع حدوث تغير فى مجالات ذلك الاهتمام، وهذا الاتجاه بدأ بالظهور مع أواخر عام ١٩٩٥.

وهدفت الدراسة من خلال أقسامها المختلفة والأساسيات التى قامت عليها إلى إثبات صحة الاتجاه الثانى.

---

(١) نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٤ ابريل ٢٠٠٠).

حيث قدمت الدراسة، أولاً، إطاراً نظرياً لمراجعة الأدبيــات الــسابقة التــى اهتمــت بموضوع الدراسة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد عرضت خلاله لأهم الحجج التى استند عليها أنصار الاتجاه الأول وأنصار الاتجاه الثانى لتدعيم مقولاتهم.

ثم تناولت الدراسة أهداف القوى الكبرى المتنافسة فى القارة الأفريقية، وأشارت إلــى أن أهداف القوى الكبرى فى القارة تحدد، عموماً، وفقاً لتطورات النظــام الــدولى، وحــددت الدراسة أهداف القوى الدولية المختلفة بالأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث حــاول كل طرف من أطراف التنافس الدولى، فى المنطقة، تحقيق أكبر قدر من المكاسب فى القارة، عن طريق ما يملكه من أساليب ووسائل للوصول إلى تحقيق أهدافه (وحصرت الدراسة هــذه الأطراف بالولايات المتحدة الأمريكية ، المجموعة الأوروبية ، فرنسا ، إيران ، إسرائيل).

وأوضحت الدراسة، فى هذا الخصوص، أن المصالح الاقتصادية احتلت المكانة الأولى فى سلم أولويات السياسة الأمريكية، بينما احتلت مكانة متأخرة فى ســلم أولويــات الــسياسة الفرنسية. ويرجع السبب فى ذلك، كما تشير الدراسة، إلى امتلاك فرنــسا لقاعــدة اقتــصادية وثقافية ولغوية موروثة، وسعيها إلى بناء نفوذ سياسى ثنائى، استناداً إلى تلك القاعدة، بعكــس السياسة الأمريكية، والسياسة الأوروبية.

وتطرقت الدراسة لأهم الأدوات التى لجأت إليها القوى الدولية فى تنافسها على القارة، وحصرتها بالأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وأوضحت بأن الدبلوماسية الثنائية تراجعت وحلت بدلاً عنها دبلوماسية القمة ودبلوماسية التجارة بالنسبة للقوى الدوليــة الكبرى. أما بالنسبة للقوى الإقليمية، فقد استمرت الدبلوماسية التقليدية هى الأساس من خــلال التركيز على الدبلوماسية الثنائية.

أما فيما يتعلق بالأداة السياسية، فقد أشارت الدراسة إلى أن التغيرات التــى شــهدها النظام الدولى أضافت بعداً جديداً لها، تمثل بلجوء الدول الكبرى إلى وضع توجهات عامة فــى التعامل مع تسوية النزاعات فى القارة الأفريقية يقوم على اعتماد الطرق السلمية والوســاطة بين الأطراف المتنازعة وتحت رعايتها المباشرة.

وفيما يتعلق بالأداة الاقتصادية، فإن الدراسة أوضحت أن التجارة والمعونات والتنمية ونهضة أفريقيا، هى مفرداتها والتى تستخدمها القوى الدولية للوصول إلى أهدافها.

وأكدت الدراسة، فيما يتعلق بالأداة العسكرية، اســتمراريتها ضــمن أدوات القــوى التنافسية فى القارة.

وأوضحت الدراسة، فى نطاق الحديث عن الأداة الثقافية، أن هناك مفاهيماً جديدة ارتبطت بها، تجعلها تختلف فى كيفية توظيفها عما كان عليه الحال أثناء مرحلة الحرب الباردة.

وأخيراً، تطرقت الدراسة لدوائر الحركة في سياسات القوى الكبرى المتنافسة فى القارة، وأوضحت أن ما تتعرض له القارة من أزمات وصراعات متعددة بعد انتهاء الحرب الباردة (النزاعات الداخلية – النزاعات الحدودية – صراعات القوى الدولية المتنافسة) نتج عنها نمطاً معقداً من النزاعات أخذت تعصف بالأمن والاستقرار فى القارة.

بالإضافة إلى تحركات القوى الدولية الكبرى والإقليمية وتفاعلاتها مع ما تشهده القارة من أحداث، وهذه الدول وإن اختلفت فى وسائل حركتها فى القارة، إلا أنها تتفق، فى النهاية، حول تحقيق مصالحها المختلفة فيها.

٧- دراسة مجدى عبدالكريم، بعنوان "الصراعات فى أفريقيا – الأسباب – التطورات – النتائج[١]:

تناولت الدراسة أسباب الصراعات فى القارة الأفريقية، حيث أشارت إلى أنها ناتجة عن أسباب داخلية وأخرى خارجية. فالأسباب الداخلية، وفقاً لهذه الدراسة، تكمن فى دور الاستعمار ونظم الحكم الأفريقية والأحزاب السياسية والإثنية، إضافة إلى العامل الاقتصادى، أما الأسباب الخارجية فإنها تكمن، أساساً، فى دور القوى الدولية فى تلك الصراعات. وأوضحت الدراسة فى معرض حديثها حول السياسات والاستراتيجيات التى تبنتها هذه القوى فى القارة، نابعة من ظروف المواجهة الإستراتيجية بين الشرق والغرب التى اعتبرت القارة ساحة مواجهة بينهما.

وأوضحت الدراسة أن الاتحاد السوفيتى سعى إلى الاحتفاظ بوجود عسكرى فى المناطق الهامة فى أفريقيا، وخاصة منطقة القرن الأفريقى. أما الولايات المتحدة فإن سياستها تجاه المنطقة اتسمت بالتردد، وتحركت من خلال الدور الفرنسى فى المنطقة.

وبالنسبة لفرنسا أوضحت الدراسة بأنها من أكثر القوى الأوروبية اهتماماً بالقارة، بحكم تاريخها الاستعمارى الطويل، واستمرت مركزة على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية أكثر من تركيزها على الاعتبارات الاقتصادية.

كما أشارت الدراسة، فيما يتعلق بسياسات بريطانيا، إلى أنها حاولت الحفاظ على مصالحها فى القارة باعتبارها قوة استعمارية فى القارة، خاصة فى ظل الكومنولث الذى يضم فى عضويته أغلب مستعمراتها السابقة.

---

[١] مجدى عبدالكريم، الصراعات فى أفريقيا – الأسباب – التطورات والنتائج، (أبو ظبى: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠١).

وأشارت الدراسة، أيضاً، فى جانب آخر إلى تطورات الصراعات الأفريقية مع أخذ الحرب الأهلية الصومالية كنموذج، ثم تطرقت إلى نتائج الصراعات المختلفة فى القارة، وما شكلته من معوقات وتحديات أمام النهوض بالقارة والربط بينها وبين قضية الديمقراطية فى القارة.

٨- دراسة الدكتورة إجلال رأفت، بعنوان "صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى"[(١)]:

بدأت الدراسة بتحديد منطقة القرن الأفريقى وأهميتها الإستراتيجية، وتطرقت للصراعات الداخلية فى المنطقة، وتنافس الدولتين العظميين فيها. ولتغطية هذه النقاط، تناولت الدراسة أهم القضايا الإقليمية فى القرن الأفريقى، وظروفها الاجتماعية والسياسية ممثلة بالمشكلة الصومالية، والقضية الارترية من حيث أسبابها وتفاعلاتها. كما تناولت الصراع بين القوتين العظميين من خلال ربطه بالقضايا الداخلية للمنطقة، وأشارت للسياستين الأمريكية والسوفيتية فى المنطقة، والأهداف التى تسعى كل دولة لتحقيقها فيها.

ووضعت الدراسة كذلك تصوراً مستقبلياً للصراع بين القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى، إنطلاقاً مما حققته كل دولة من مكاسب فى المنطقة. وأشارت بأن الاتحاد السوفيتى تفوق على الولايات المتحدة، وساعده فى ذلك مجموعة من العوامل أشارت إليها الدراسة.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى القول إن الاضطرابات الداخلية فى المنطقة، ستظل ولفترة طويلة تتجاذبها الأطراف الدولية، موضحة أن الحلول لن تأت إلا بالتعاون بين الحل العسكرى، الذى ستؤكده إحدى القوى الإقليمية المتصارعة، والحل الدبلوماسى، الذى ينبغى للقوى العظمى أن تشارك فيه للحفاظ على التوازن الدولى فى أفريقيا.

٩- دراسة الدكتور/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، بعنوان "التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى"[(٢)]:

تناولت الدراسة النزاعات القائمة فى منطقة القرن الأفريقى، والمتمثلة فى النزاعات الحدودية والحروب الأهلية، وأوضحت الدراسة أن هذه الأوضاع، غير المستقرة، وأهمية المنطقة الإستراتيجية دفعت بالدول الأجنبية للتدخل فى شئون المنطقة.

---

(١) د/ إجلال محمد رأفت، "صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى"، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات** الأفريقية، ١٩٨٧)، ص٩٧ - ١١٣.

(٢) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى"، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ١-٧ يناير ١٩٨٥**، الجزء الأول، م.س، ص٢٣٠ - ٢٧٠.

وأكدت الدراسة أن حرب الأوجادين، مثلت الركيزة الأساسية للتدخل الأجنبي، حيث استغلت الدول الأجنبية ما تملكه من مرتكزات للتدخل في المنطقة سواء المرتكزات الأفريقية أو المرتكزات الأجنبية. وأوضحت أن المرتكزات الأفريقية تكمن في طبيعة الظروف والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. أما المرتكزات الأجنبية فحددتها الدراسة بخبرة الدول الأجنبية في التدخل، وما تملكه من أدوات ووسائل فعالة لتنفيذ مخططاتها، سواء أكانت وسائل عسكرية أو اقتصادية أو أيديولوجية.

ومن ثم، فإن هذه الأوضاع مجتمعة عملت على توفير المناخ الخصب والمناسب لمزيد من التدخل والتنافس الدولي في المنطقة.

وأبرزت الدراسة الأهداف الإستراتيجية لقوى التدخل الأجنبي، التي تأتي في مقدمتها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والمصالح المختلفة لهذه الدول.

وتطرقت، أيضاً، إلى تفسير الأدوار الأجنبية في المنطقة. مثل؛ الدور السوفيتي والكوبي والدور الأمريكي والدور الأوروبي، إضافة إلى مواقف بعض الدول العربية والدور الإيراني ثم الدور الإسرائيلي.

وفي ختام الدراسة، أشار الباحث إلى بعض المقترحات التي يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية ممثلة بمنظمة الوحدة الأفريقية للحد من التدخل الأجنبي في شئون القارة.

١٠- دراسة مجدي عبدالكريم، بعنوان "التنافس الدولي على أفريقيا – التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً"[1]:

أوضحت الدراسة التباين في القارة السمراء من حيث كونها إحدى أغنى بقاع العالم، وفي الوقت ذاته يسود فيها أسوأ معدلات الفقر والحرمان وأدنى مستويات المعيشة، إضافة إلى كونها من أكثر مناطق العالم توتراً وتصاعداً للصراعات المختلفة.

وأشارت الدراسة إلى أن اهتمام القوى الدولية بأفريقيا مدفوع على الدوام بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وتناولت أبعاد وخلفيات التنافس الدولي في أفريقيا. حيث ركزت، بشكل رئيسي، على التنافس الأمريكي الفرنسي بعد نهاية الحرب الباردة، موضحة تاريخ اهتمام الدولتين بالقارة وتطور سياستهما تجاهها والعوامل التي حكمت تلك السياسة وأهدافها.

---

[1] مجدي عبدالكريم، التنافس الدولي على أفريقيا – التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابريل ٢٠٠٢).

ورغم التركيز الشامل على التنافس الأمريكى الفرنسى، إلا أن الدراسة أفردت جزءاً للسياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، تحت عنوان فرعى إسرائيل والحليف الأمريكى فى أفريقيا.

إجمالاً أشارت الدراسة إلى أن العوامل الإستراتيجية والاقتصادية تكمن فى الغالب وراء اهتمام القوى الدولية بأفريقيا، إضافة إلى العامل الأمنى الذى بدأ يأخذ باهتمام القوى الدولية، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١ – كتاب بيتر وودورد، بعنوان "القرن الأفريقى: سياسات الدولة والعلاقات الدولية"[١]:

تطرق هذا الكتاب للقضايا المرتبطة بمنطقة القرن الأفريقى، موضحاً بأنها أصبحت مسرحاً للصراعات المختلفة الأهلية والإقليمية والدولية، وصلت فى بعضها إلى مستويات غاية فى الخطورة، وخلفت وراءها العديد من المشاكل والأزمات.

وتعرض الكتاب للمشاكل الحدودية بين دول المنطقة، موضحاً، فى هذا الخصوص، بأن مبدأ احترام الحدود الذى عملت به منظمة الوحدة الأفريقية، قد تم تجاوزه عندما أعلن عن استقلال ارتريا عن أثيوبيا. واحتمالية ذلك، أيضاً، قائمة فى قضية جنوب السودان وشمال الصومال. وتطرق الكتاب للمشاكل المرتبطة بهذه القضايا، إضافة إلى المشكلة الداخلية فى جيبوتى بين العفر والعيسى.

كما تناول الكتاب مسألة الديمقراطية فى المنطقة باعتبارها إحدى استحقاقات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومسألة المجتمع الدولى ودوره فى الحياة السياسية فى دول المنطقة. وتعرض الكتاب بالدراسة لدور القوى الدولية الكبرى وسياساتها تجاه قضايا ومشاكل المنطقة. وأفرد جزءاً للمنظمات الإقليمية الفرعية مثل منظمة الإيجاد والكوميسا ودول حوض النيل، ودور منظمة الأمم المتحدة وفروعها المختلفة تجاه قضايا المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإنسانى.

وأوضح الكتاب أن منطقة القرن الأفريقى ربما ستشهد انخفاضاً فى حدة التنافس الدولى خلال هذه المرحلة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة.

---

(١) Peter Woodward., **The horn of Africa: Stute Politics and International Relations**.(, London I.B Tauris Publishers, 1996).

وفى الختام، أشار الكتاب إلى أن المنطقة بحاجة إلى دعم ومساعدة خارجية للتغلب على أزماتها ومشاكلها المختلفة، مع ضرورة أن يواكب ذلك إصلاحات داخلية تقوم بها دول المنطقة.

٢- دراسة بيتر شريدر، بعنوان "تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الأفريقى بعد انتهاء الحرب الباردة"(١):

أوضحت الدراسة أن انتهاء الحرب الباردة عززت الميل التاريخى للولايات المتحدة الأمريكية لتجاهل قضايا القارة الأفريقية لصالح المناطق الأخرى التى تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لواشنطن، مثل غرب وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر انتهاء الحرب الباردة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفريقيا، من خلال التركيز على سياستها تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقى.

فتناولت الدراسة سياسة واشنطن تجاه أثيوبيا منذ بداية عام ١٩٩١، الذى شهد تصاعد المواجهة بين الحكومة الأثيوبية والمعارضة السياسية، وسياستها تجاه استقلال ارتريا الذى دعمته لأسباب مختلفة، أيضاً، سياستها تجاه الأحداث فى الصومال ومشاركتها بقوات إعادة الأمل. وتطرقت الدراسة كذلك للسياسة الأمريكية تجاه الأحداث فى جيبوتى والصراع بين العفر والعيسى، وأوضحت أن الاستجابة الأمريكية لأحداث جيبوتى كانت منخفضة بسبب تشكلها فى الغالب بما يتوافق والرغبة الفرنسية صاحبة النفوذ فيها.

أما فيما يتعلق بالسودان، فقد أوضحت الدراسة أن انتهاء الحرب الباردة كثفت الإدراك لدى واشنطن بأن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية فى القارة الأفريقية، بما فيها منطقة القرن الأفريقى، ولذا يجب التعامل معها من هذا المنطلق.

وخلصت الدراسة إلى أن انتهاء الحرب الباردة لم تعمل على إخراج سياسة أمريكية مقنعة تجاه منطقة القرن الأفريقى، بل ساهمت فى إخراج سياسات منفصلة ومتناقضة طبقت على نحو غير مدروس، كما أنها قائمة على ردود أفعال مؤقتة.

وفى الختام أشارت الدراسة إلى ضرورة أن تتخذ واشنطن سياسة خارجية مقنعة تقوم على أسس صحيحة يمكن تطبيقها على نحو مدروس وبلا استثناءات، ليس فى منطقة القرن

---

(١) Peter. J. Schraeder., U.S. Internation in the Hom of Africa Amidst the End of the cold war., **Africa Tday**, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Affrica Today Association, Vol. 40., No.2, 2nd quarter, 1993), PP .

الأفريقى، فقط، ولكن فى أنحاء القارة الأفريقية، ولا سيما أن انتهاء الحرب الباردة وفرت لها فرصة كبيرة لتدعم مصالحها فى المنطقة.

٣- دراسة شوان جريجورى، بعنوان "الوجود العسكرى الفرنسى فى أفريقيا الماضى والحاضر"[١]:

تطرقت الدراسة فى البداية إلى التحولات التى شهدتها السياسة العسكرية الفرنسية بعد الحرب الباردة منذ أحداث رواندا عام ١٩٩٤، وإعادة هيكلة السياسة الدفاعية الفرنسية، حيث عملت فرنسا على إنهاء التجنيد الإلزامى وإعادة توجيه قواتها المسلحة نحو ممارسة عسكرية أكبر خارج أوروبا فى أدوار جديدة للوقاية والتخطيط.

وهدفت الدراسة إلى توضيح أسباب التغيرات فى السياسة العسكرية الفرنسية فى أفريقيا، وبحث اتجاهات القوات العسكرية التقليدية التى ستعتمد عليها فرنسا فى تحقيق مصالحها فى القارة الأفريقية، بعد نهاية الحرب الباردة والاتجاهات المستقبلية لها.

كما أوضحت الدراسة أن الأداة العسكرية للسياسة الفرنسية فى أفريقيا حققت استقراراً وفعالية ملحوظة خلال فترة الحرب الباردة، لأسباب متعددة منها؛ طبيعة النظام ثنائى القطبية الذى حكم تلك الفترة فخلال هذه الفترة وقعت فرنسا مجموعة كبيرة من الاتفاقيات العسكرية مع الدول الفرانكفونية أتاحت لها السيطرة والحفاظ على الاستقرار فى أفريقيا واستخدام القوة عند الضرورة، وأوضحت الدراسة أن فرنسا تدخلت عسكرياً ١٩ مرة فى الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٩٥.

أما فى مرحلة الحرب الباردة فإن الدراسة أشارت إلى أن السياسة الفرنسية واجهت العديد من الصعوبات وتعرضت لكبوات متتالية من جراء تدخلها فى قضايا القارة وخاصة بين عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٧، مما أدى إلى اهتزاز مكانة فرنسا فى أفريقيا، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث رواندا وزائير، التى أبرزت الفشل الفرنسى فى أفريقيا الفرانكفونية حتى عن خدمة مصالحها.

إضافة إلى ذلك فإن المنافسة الأمريكية البريطانية دفعت بالسياسة الفرنسية إلى التركيز على دول بذاتها من مجموعة الفرانكفون، بمعنى لم تعد فرنسا تتعامل مع أفريقيا

---

(١) Shaun Gregory, "The French Military In Africa: Past and Present, **African Affairs**, (London: Oxford University Press, Vol. 99, No. 396, Jun. 2000), PP .

الفرانكفونية بوصفها كتلة واحدة بل أصبحت تتعامل معها على نحو تلقائى بما يحقق مصالحها.

وتطرقت الدراسة لجيبوتى لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا. ورغم ذلك، أوضحت الدراسة أن فرنسا خفضت من قواتها العسكرية المتواجدة فيها من ٣٣٥٠ إلى ٢٨٠٠ جندى، مما يشير بأن التغيرات فى سياسة الدفاع الفرنسية ربما تؤدى فى النهاية إلى تراجع النفوذ الفرنسى من المناطق المهمة فى القارة.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة العسكرية الفرنسية اتجهت إلى التركيز على ممارسة نفوذها خارج أوروبا بتعظيم الاستفادة من القوات المسلحة التى تحت تصرفها وبمفاهيم جديدة للتعامل مع التهديدات الموجهة لمصالحها فى القارة، وذلك عن طريق استخدام أقل للقوات العسكرية مع تفضيل التعامل مع المواقف والصراعات قبل أن تتصاعد، وهذه المتطلبات انعكست فى خطين متوازيين للقوات الوقائية هما الاستخبارات، وإعادة توزيع مواقع القوات، مما يشير بأن فرنسا فى المستقبل القريب لن تقوم بنشر قوات على نطاق واسع ويبدو أن الأمور تتجه نحو تعاون متعدد مع الأطراف الدولية الأخرى مع تقليص الخيارات الوطنية المستقلة.

٤- دراسة تونى شافر، بعنوان "العلاقات الفرنسية الأفريقية لم تعد استثنائية"(١):

تعرضت الدراسة للعلاقات الفرنسية الأفريقية، منذ مرحلة الاستعمار مروراً بمرحلة الحرب البارة وصولاً لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وأشارت إلى طبيعة تلك العلاقات التى ربطت فرنسا بمستعمراتها السابقة فى أفريقيا موضحة بأن هناك اتجاهين فى هذا الأمر: اتجاه يرى أن التطورات الرئيسية فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، منذ سنة ١٩٩٤، شهدت فتوراً واضحاً، بدأت معه فرنسا تفقد الكثير من نفوذها التقليدى فى القارة، وفى مقابل هذا الاتجاه؛ هناك من يرى أن فرنسا وبفعل التغيرات والتحولات السريعة فى النظام الدولى، وأيضاً التغيرات فى السياسة الداخلية لفرنسا، اتجهت إلى تغيير دوائر حركتها السياسية تجاه القارة الأفريقية فى محاولة منها لاستغلال الفرص التى أتاحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وهدفت الدراسة إلى تحليل هذه الآراء، بمعنى هل هناك فتور وانحسار للنفوذ الفرنسى أم أن الأمر غير ذلك.

---

(١) Tony Chafer, "Franco African Relations: No Longer So Exceptional"., **African Affairs**, Vo. 101. No. 404 July. 2002, PP .

وفى هذا الشأن، تعرضت الدراسة للتطورات الرئيسية فى السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، وكذلك للتغيرات الدولية، والضغوط الداخلية الفرنسية.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الفرنسية يكتنفها الكثير من القصور فى علاقاتها مع القارة الأفريقية، وأن هناك تراجعاً ملحوظاً للنفوذ الفرنسى فى القارة، نتيجة عدة عوامل دولية، خاصة بالنظام الدولى، وإقليمية خاصة بالاتحاد الأوروبى، ومحلية متعلقة بالسياسة الفرنسية، مما يشير ويؤكد بأن العلاقات الفرنسية الأفريقية تمر بمرحلة تحول، لكنها ليس للأفضل.

ملاحظات عامة على الدراسات السابقة:

(١) يلاحظ أن بعض الدراسات العربية، سالفة الذكر، قد تناولت موضوع الدراسة خلال فترة الحرب الباردة، ومن ضمنها دراسة تناولت فترة التكالب الاستعمارى على المنطقة قبل بداية الحرب الباردة، قد اقتربت من موضوع هذه الدراسة بشكل أو بآخر، وجاءت متأثرة بمناخ الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، إلا أنه يمكن الاستعانة بها فى دراستنا والاستفادة منها فى معرفة طبيعة التنافس الدولى تجاه المنطقة خلال تلك المرحلة.

(٢) أما الدراسات التى تعرضت للموضوع بعد نهاية الحرب الباردة، فقد اقتصرت على تناول جوانب معينة من موضوع هذه الدراسة. فهى إما ركزت على دور بعض العوامل الداخلية كسبب للتنافس الدولى ومؤدية إليه، أو أنها ركزت على التنافس باعتباره سبباً من أسباب عدم الاستقرار فى المنطقة، وبشكل عام اختزلت أسباب عدم الاستقرار فى المنطقة فى عاملين داخلى متمثل بالصراعات والنزعات المختلفة، ودولى متمثل بالتنافس والصراع الدولى على المنطقة.

(٣) إجمالاً فإن الدراسات السابقة التى تعرضت لموضوع الدراسة، سواء اقتربت منه بشكل مباشر أو غير مباشر، أغفلت بعض الجوانب المرتبطة به. ومن ثم، فإن تناولها تم دون تعمق فى تحليل أبعاد الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالأسباب الدافعة لاستمرار التنافس فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وتراجع العامل الأيديولوجى كسبب للصراع والتنافس بين القوتين العظميين.

والدراسة التى نحن بصددها ستحاول التعرض لموضوع التنافس الدولى فى المنطقة من زوايا وأبعاد مختلفة، لمعرفة الأسباب المختلفة وراء استمرارية هذا التنافس، وذلك من

خلال دراسة التأثير المتبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخليـــة المختلفـــة وبـــين استمرارية التنافس الدولى عليها خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

نأمل أن تعالج هذه الدراسة الأبعاد الجديدة لظاهرة التنافس الدولى التى لم تتطرق لها الدراسات السابقة سواء فى الإطار الزمنى أو فى أبعادها المختلفة.

الباب الأول

عوامل التنافس الدولى فى المنطقة

الفصل الأول: العوامل الداخلية

الفصل الثانى: العوامل الخارجية

الباب الأول

عوامل التنافس الدولى فى المنطقة

فى هذا الباب سيتم التطرق لعوامل التنافس الدولى فى المنطقة والمتمثلة هنا بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، حيث يتناول الفصل الأول منه العوامل الداخلية بينمـــا يخـــصص الفصل الثانى منه للعوامل الخارجية.

الفصل الأول

العوامل الداخلية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة

المبحث الثاني: الاختلافات الإثنية والثقافية

المبحث الثالث: الصراعات الداخلية

الفصل الأول

العوامل الداخلية

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق للعوامل الداخلية للتنافس، وذلك من خلال ثلاثة مباحـث، يتناول المبحث الأول الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويتطرق المبحث الثانى منه للاختلافـات الأثنية والثقافية، بينما يتعرض المبحث الثالث الصراعات الداخلية فى المنطقة.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية للمنطقة

المطلب الأول

الموقع الجغرافى وتعريف المنطقة:

القرن الأفريقى هو ذلك الجزء البارز من الجانب الشمالى الشرقى للقارة الأفريقية احادية القرن[١]. ويحد جغرافيا من الغرب بخط وهمى يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال الى حدود جيبوتى الغربية[٢]

ويمتد جغرافيا خلال خليج عدن والمحيط الهندى. فالساحل الصومالى يمتد من منطقة رحيتا الاريترية فى خليج عدن الى رأس غور دفوى، ومنها الى حدود كينيا لمسافة تزيد عن الفين وخمسمائة كيلومتر، فى منطقة تمثل طريقا هاما يربط شرق افريقيا بالخليج العربى وبالقارة الاسيوية من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى[٣].

ويمثل من ناحية أخرى عمقاً استراتيجياً للامتداد الجغرافى المتصل دون انقطاع من مصر التى تمثل قناة السويس فيها المدخل الشمالى للبحر الاحمر، وحتى باب المندب فى الجنوب مرورا بالسودان واريتريا[٤].

---

[١] Gunther Schlee, " Redrawing The Map of The Horn: The Politics of difference", **Africa Journal,** (Edinbargh University Press, Vol. 73, No.3, 2003), P.344.

[٢] د/ جلال يحيى، ود./ محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال،** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١) ص ٥٤٩.

[٣] محمد عثمان ابو بكر، "الصراع بين الولايات المتحدة الامريكيةوالاتحاد السوفيتي في القرن الافريقي .... م.س.ذ، ص٥.

[٤] د/ عثمان ناصر على، " القرن الافريقي فى مطلع الالفية الثالثة" **بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الافريقي، الجزء الثاني،** بحوث المحور السياسي، (صنعاء: وزارة الدفاع، كلية القيادة والاركان، نوفمبر ١٩٩٩)، ص٢٥١.

وهذا الموقع أتاح لمنطقة القرن الأفريقى سهولة الاتصال وتبادل الاراء والافكار والاحتكاك بمناطق العالم المختلفة(١).

أما فيما يختص بتعريف المنطقة وعدد الدول المكونة لها، فقد اختلف المهتمون والمختصون فى ذلك. فالجغرافيون يرون أن القرن الأفريقى، يتمثل فى نتوء اليابسة، الذى يبدأ من اريتريا شمالا وحتى خليج عدن شرقا، ثم ينحدر جنوبا على المحيط الهندى شاملا اثيوبيا وجيبوتى والصومال حتى اقليم النفد فى شمال كينيا. أما الانثروبولوجيون فيقصدون بالقرن الأفريقى أساسا الأراضى التى تسكنها القبائل الصومالية وان تعددت اوطانهم سواء فى الصومال أو جيبوتي أو اثيوبيا أو كينيا(٢).

والمنظمات الدولية والاقليمية والسياسيون ومراكز الدراسات السياسية الدولية، فيقصدون بالقرن الأفريقى، الصومال واثيوبيا واريتريا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة، ومنهم من اضاف إليه السودان وكينيا(٣)، لاعتبارات جيواستراتيجية ولتداخل الحدود والاقليات.

أما الادبيات الامريكية فقد وسعت من نطاق المفهوم ليشمل عشر دول تمتد من اريتريا شمالا وحتى تنزانيا جنوبا، ليضم اثيوبيا واريتريا وكينيا واوغندا وتنزانيا والصومال والسودان وجيبوتي ورواندا وبوروندي، تحت اسم القرن الأفريقى العظيم(٤).

بل أن هناك من وسع من نطاق المفهوم ليدخل دولا من خارج الاقليم، بحيث يتعدى الحدود الاقليمية للمنطقة ليضم دولا مثل اليمن والسعودية(٥).

---

(١) منى محمود بهى، ارتريا: دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث الدراسات الافريقية، ٢٠٠٢) ص٣٠-٣١.

(٢) د/ اجلال رأفت، "الامن القومي ومنطقة القرن الافريقي"، سلسلة بحوث سياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد (٦٥)، مايو ١٩٩٣)، ص١-٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات انظر: احمد يوسف القرعي "الخريطة اسلياسية للقرن الافريقي"، السياسة الدولية، (القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨)، ص٨، وكذلك انظر محمد عثمان أبو بكر "الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ... مرجع سابق، ص أ.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول المفهوم الامريكي للقرن العظيم انظر:
- The Greater Horn of Africa Intiative (GHAI) Strategic Plan.
http:// www. Usaid.gov / regions / afr / ghai / strategy – 1197-html
http:// www. Usaid.gov / regions / afr / ghai annex – a.html

(٥) طالب وزير الدولة الفرنسي للشئون الخارجية (اوليفية ستيرن) عند زيارته لأثيوبيا سنة ١٩٧٦، بإدخال اليمن والسعودية في دول القرن الافريقي، وقام بتوجيه دعوة لهم لحضور مؤتمر اقليمي حول القرن الافريقى لحل مشاكلهم، أنظر: محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، مرجع سابق، ص ٤-٥، وكذلك د/ خديجة الهيصمى، "ادارك السياسة اليمنية للصراع فى القرن الافريقي"، بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الافريقى الجزء الثانى، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٣.

المطلب الثاني

الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وارتباطها بالمناطق الأخرى:

إن عدم الاتفاق حول تعريف مفهوم منطقة القرن الأفريقي، يؤكد بان الدلالة السياسية للمنطقة تتعدى الدلالة الجغرافية، نظرا للاهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الجارية فى منطقة واسعة تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار والممرات[١]. فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين فى غاية الأهمية، فهي تتحكم فى المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، الذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط فى الخليج والجزيرة العربية الى الدول الصناعية، مارة بقناة السويس. كما تطل هذه المنطقة أيضا على المحيط الهندي، الذي تتحرك عبره اساطيل القوي الدولية الكبرى باستمرار[٢].وهوما اكسب دول المنطقة أهمية كبيرة، كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة فى الاستراتيجية العالمية[٣]. واتاح لها الأتصال بجهات العالم الحيوية، باعتبارها تتحكم فى طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا، وجعل منها ايضا نقطة وثوب لمن يتحكم فيها، و حلقة من حلقات الاحزمة الاستراتيجية فى العالم، وبالتالي فمن يسيطر عليها تكون الممرات البحرية بين مضيق هرمز وباب المندب فى تناوله[٤].

الأمر الذي جعل من منطقة القرن الأفريقى تتداخل امنيا وسياسيا واقتصاديا، ليس فقط مع منطقة حوض البحر الاحمر، وانما ارتبطت وتداخلت ايضا مع مناطق من خارج النطاق الجغرافى لحوض البحر الاحمر، بحكم ارتباط مصالحها مع المنطقة، لا سيما بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، واكتشاف النفط فى الجزيرة العربية والخليج. فالبحر الاحمر بحكم موقعه الجغرافى يربط بين ثلاث قارات هي اسيا وافريقيا واوروبا، فهو بمثابة الرابط بين الدول النامية فى اسيا وافريقيا وبين الدول المتقدمة فى الغرب[٥].

---

(١) د/ عثمان ناصر على "القرن الافريقي في مطلع الالفية الثالثة...... م.س.ذ، ص ٢٥١.

(٢) د/ جلال رأفت ود/ إبراهيم نصر الدين، " القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية"، (القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨٥) ص١٤٣.

(٣) خالد عبد العظيم، "التطورات في القرن الافريقي: تحليل من منظور الجغرافيا السياسية" كراسات استراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٦، لسنة ١١، ٢٠٠١)، ص ٦.

(٤) شؤون العصر، الاستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الافريقي" شؤون العصر، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩)، ص ١٢-١٣.

(٥) م.س، ص ١٤.

اضافة الى ذلك فانه يتوسط مناطق بالغة الحساسية، مثل منطقة القرن الأفريقى، والشرق الاوسط، والعالم العربي[1].

فالوضع الجغرافى للبحر الاحمر يجعله يرتبط ارتباطا عضويا بمنطقة القرن الأفريقى عند جنوبه، وبمنطقة الخليج العربي فى شرقه، ومنطقة البحر الابيض المتوسط فى شماله، ومغزى هذا الارتبط الجغرافى يكمن فى الارتباط السياسي والامني، حيث تنتقل التفاعلات وبالتالي الصراعات لتلك الدول لتتداخل مع تفاعلات وصراعات دول البحر الاحمر، ولهذا فان البحر الاحمر يصبح فى قلب النزاع العربي – الاسرائيلي، وصراعات القرن الأفريقى، والصراع الدولي حول الخليج العربي الذي يمثل أهمية اقتصادية بالغة[2]. فمثلا أثناء حرب الخليج الأولى بين ايران والعراق والثانية عند غزو العراق للكويت وما تبعها من أحداث، اتضح أن البحر الاحمر وكل الدول الواقعة عليه، كانت طرفا بصورة أو باخرى فى هذه الحروب، فلم يكن ممكنا أن يتم الفصل بين الخليج العربي والبحر الاحمر، سياسيا واقتصاديا وامنيا، بحكم ما هو قائم من ارتباط بينهما[3].

وباعتبار منطقة القرن الأفريقى مرتبطه بالبحر الاحمر، وتشكل معه حلقة محورية فى التحكم فى حركة المواصلات النفطية وحركة المرور البحري والعسكري ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الاطلنطي وبين المحيط الهندي والمحيط الهادى[4] فإنها ترتبط بمنطقة الخليج العربي تلقائياً بحكم التداخل والترابط بين المنطقتين، خاصة و صادرات الخليج النفطية تمرعبر مضيق باب المندب، الذي تسطير عليه دول القرن الأفريقى واليمن[5].

ايضاً وعلى نفس السياق، أتضح الترابط والتداخل بين منطقة القرن الأفريقى والصراع العربي الاسرائيلي أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما قامت اليمن بالتعاون

---

(١) محمد رضا فوردة، "اريتريا: ماذا بعد الاستقلال"، سلسلة بحوث سياسية، العدد (٩٩) يوليو ١٩٩٥، ..... م.س.ذ، ص ٤.

(٢) د/ إبراهيم ميرغني، "الصراع الاقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الاستراتيجية والمضامين الامنية" سلسلة أوراق استراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١)، ابريل ١٩٩٨)، ص٤٢-٤٣.

(٣) صلاح بسيوني، "نظرة استراتيجية حول الامن والتعاون بين دول البحر الأحمر" أوراق الشرق الاوسط، (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٨) مارس ١٩٩٣)، ص٣٤.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الازمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، (أبو ظبى: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، بدون تاريخ) ص٦٨.

(٥) محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الاميريكية والاتحاد السوفيتى، ......م.س.ذ، ص٩.

مع القوات المصرية باغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الاسرائيلية إلى ايلات[1]، والتي على أثرها أصبحت منطقة القرن الأفريقى تحظى بأهمية كبيرة من الطرفين وخاصة اسرائيل، كونها أصبحت مرتكزاً فاعلاً فى الصراع العربى الاسرائيلى وميدانا جديد للتنافس بين الطرفين.

من ناحية ثانية تمتلك منطقة القرن الأفريقى مقومات استراتيجية أخرى، غير تلك المرتبطة بالمياه فى البحر الاحمروالمحيط الهندي،تنبع من داخل المنطقة ذاتها متمثلة فى ما تحتويه المنطقة من موارد اقتصادية مختلفة، أهمها المياه، فالمنطقة تمثل الخزان الرئيسي التى تزود مصر والسودان بالمياة الصالحة للشرب،ذلك ان نهر النيل ينبع فى جزئه الاكبرمن اعماق هذه المنطقة، اذ ترفد اثيوبيا نهر النيل بحوالى ٨٥% من مياهه[2] أيضا ينبع من اثيوبيا انهار أخرى، مثل نهر القاش الذي يجري إلى ارتريا وشرق السودان، ونهر اومو الذى يصب فى بحيرة توركانا فى كينيا، بينما يتجه ثلاثة انهار شرقا إلى الصومال، وهى داو وشبيلى وجوبا، وكل هذه الانهار له روافد داخلية فى اثيوبيا[3] ولمكانة هذا المورد الحيوي زاد الاهتمام به على كافة الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محورا مهما فى التفاعلات الدولية، واحتل مواقع مهمة فى المؤتمرات العالمية والاقليمية[4]، مما يشير بان قضية المياه ستصبح فى القريب العاجل إحدى القضايا الساخنة فى العلاقات الدولية، والتي من الممكن أن تؤدى إلى زعزعة الامن والاستقرار فى مناطق كثيرة من العالم، وبخاصة فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، لسهولة التأثير على احداثها من قبل القوىالدولية التي تجد فى المنطقة مجالا خصبا لممارسة انواع التأثير عليها، بحكم تركيبة بلدانها الاثنية والثقافية التى تتسم بالتعددية القومية والدينية واللغوية[5]. وبحكم تباين الانظمة السياسية، والحروب والصراعات التى تنشب بين الدول وداخل الدول. فأى صراع ينفجر فى هذه المنطقة يجعل كل منطقة حوض النيل تعيش انعكاساته وتداعياته الامنية والسياسية والاجتماعية[6]، بحكم الترابط بين دوله.

---

(1) زكريا محمد عبد الله، "أمن البحر الأحمر والامن القومي" **شئون عربية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية الامانة العامة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٢٦١ .

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، **التقرير الأستراتيجى**، (الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد (٣٠)، ٢٠٠٥) ص٦٠.

(3) د/ عبد الملك عودة، **دور السياسية المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩) ص٨٥.

(4) م.س.

(5) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي..... م.س.ذ، ص٨.

(6) م.س، ص ١٥.

ولذلك فليس غريبا أن تحظى هذه المنطقة باهتمام القوى الدولية المختلفة، وليس غريبا أيضا أن تبرز رؤى وافكار جديدة تتبناها دوائر واوساط دولية مختلفة تجاه دول المنطقة، التي تتعامل مع مفهوم القرن الأفريقى بمفاهيم جديدة ومتعددة، أهمها توسيع هذا المفهوم ليشمل دولاً جديدة لا تنتسب تقليديا لمنطقة القرن الأفريقى[1]. وهذا أن دل على شئ فأنما يدل كما اشرنا بان منطقة القرن الأفريقى تعتبر جيوبوليتيكيا أكثر اتساعا واشد تأثيرا عنها من الناحية الجغرافية، حتى بالمفهوم الواسع، فالمنطقة تشمل على العديد من القوي التي تتبادل علاقات التأثير والتأثر،المرتبطة بها بحكم مصالحها المختلفة، أيا كانت المسافة التي تفصلها عن المنطقة[2].

ولذا كان من الطبيعي أن تهتم بها القوى الدولية المختلفة، بحكم اهميتها الاستراتيجية وموقعها الجغرافى، الذي يسمح بمراقبة وتأمين طريق النفط من دول الخليج إلى الدول الصناعية، خاصة بعد فشل طريق رأس الرجاء الصالح فى تقديم البديل المناسب لطريق قناة السويس، التي تمتلك ميزات تجارية وعمرانية وملاحية تفوق ما يقدمه طريق رأس الرجاء الصالح[3].

المطلب الثالث

أهمية المنطقة للاطراف المتنافسة

١- الأطراف العربية:

تعتبر منطقة القرن الأفريقى ذات أهمية بالغة للمنطقة العربية، وتشكل عمقاً استراتيجياً لها. وترتبط بها على أكثر من مستوى، نتيجة للجوار الجغرافى والتداخل البشري، وعلاقات القربى والتفاعل التاريخي والحضاري[4]. فهذه المنطقة تشكل وقبل كل شئ جزء مهما من الوطن العربي، لوجود ثلاث دول فيها تنتمي للوطن العربي،

---

(١) عارف عبدالقادر عبده، "سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقى ١٩٩٠ – ١٩٩٩"، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص١٠٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٤) صـــ ١١٢.

(٣) عميد بحري/ محرز الحسيني، "البحر الأحمر والامن القومي العربي: صراع القوى في البحر الأحمر" السياسة الدولية، العدد (١٢٤) ابريل ١٩٩٦، ص٨٥.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتريا: دراسة حالة من الواقع الشمولي في افريقيا والقرن الافريقي، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٨) ص٦٠

وهي السودان وجيبوتي والصومال[1] * مما يعني بأنها تمثل الجناح الجنوبي للأمن القومي العربي[2].

وإذا كانت المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية ملحوظة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة؛ بحكم موقعها الجغرافى واطلالها على الممرات البحرية، المهمة للملاحة والتجارة الدولية.

فأنها تمثل أهمية مضاعفة للوطن العربي، للاعتبار ذاته، ولاعتبارها أيضا المصدر الرئيسي للمياه لكل من مصر والسودان، فنهر النيل الذي ينبع فى جزئه الأكبر من هذه المنطقة، يمد مصر بحوالي ٩٥% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، ويمد السودان بحوالي ٨٠% من احتياجاته السنوية من المياه[3]، وهو ما يعني بان امن المنطقة العربية مرتبط إلى حد كبير بأمن منطقة القرن الأفريقى ويتقاطع معه فى عدة حلقات، من منظور الامن الاستراتيجي بمفهومة العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادي النيل، وامن النفط والماء وامن البحر الاحمر، إضافة الى التقاطع مع الصراع العربي الاسرائيلي[4] فأوضاع منطقة القرن الأفريقى المختلفة، تؤثر سلباً وايجاباً على الامن القومي العربي بمختلف عناصره.

واجمالاً نستطيع القول، بان عروبة ووحدة السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم فى منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال، وامن البحر الأحمر[5]، تمثل المحاور الاهم بالنسبة للوطن العربي فى هذه المنطقة، نظراً لارتباطها

---

(1) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، .....م.س.ذ ، ص١١.

* تمثل هذه المنطقة أيضا جزءاً مهما من الأمة الإسلامية، فاغلب سكانها من المسلمين، وهي أيضا احدى المناطق التي دخل منها الاسلام والحضارة الإسلامية إلى القارة الافريقية، لمزيد من التفاصيل انظر: صلاح الدين حافظ، "صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي"، **عالم المعرفة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٩)، يناير ١٩٨٢)، ص ٣٥-٤٥.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، ....م.س.ذ، ص٦١.

(3) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الامن القومي العربي ودول الجوار الافريقي، **دراسات استراتيجية**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(٣١)، ١٩٩٢) ص ٢٣.

(4) د/ محمد عثمان أبو بكر" قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتريا، ..... م.س.ذ، ص٦٠ .

(5) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي" **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٥٧) السنة (١٤)، مارس ١٩٩٢)، ص٩٨.

المباشر بالامن القومي العربي بشكل عام، وتأثيرها في المصالح الحيوية لبعض الأطراف العربية على وجهه الخصوص.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

تشكل منطقة القرن الأفريقي حلقة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية بحكم موقعها الجغرافي، الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب) وعلى المحيط الهندي، الذين تمر من خلالهما اساطيلها التجارية والبترولية والعسكرية. وتماسها وتجاورها لمناطق بالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها، مثل الشرق الاوسط والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر(١)، ومقابلتها لمنطقة تواجد البترول في الجزيرة العربية والخليج وتداخلها مع الصراع العربي الاسرائيلي(٢). مما يجعلها ضمن دائرة الاستراتيجية الأمريكية الموجهة أساسا باتجاه مناطق النفط وممرات تصديره(٣) وبحسب هذه الاستراتيجية فإن المصالح الأمريكية في المنطقة تعتبر وثيقة الصلة بمصالحها في جنوب غرب اسيا والمحيط الهندي، وتواجدها العسكري في المنطقة يهدف أساسا إلى حماية هذه المصالح، والتي تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج العربي، وتأمين الطرق البحرية في المنطقة(٤) وحماية الانظمة السياسية الموالية لها، وتوفير الدعم والحماية للمصالح الاسرائيلية في المنطقة.

أيضا للمنطقة أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، وبحسب الرؤية الأمريكية لمفهوم القرن الأفريقي الكبير الذي يضم عشر دول، يظهر المغزى الاقتصادي لها بوضوح، فهذه المنطقة تحتوى على موارد طبيعية هامة سواء في المياه أو المواد الخام أو البترول(٥). تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها وانهاء الاحتكار الاوروبي لها لضمان انفرادها بالدور الأكبر في المنطقة سياسياً واقتصادياً وامنيا(٦).

---

(١) محمد رضا فودة، " اريتريا: ماذا بعد الاستقلال"، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد(٩٩)، يوليو ١٩٩٥، ص٤

(٢) في ظل الهجة الاستعمارية على المنطقة، ماذا يرتب للقرن الأفريقي
http:www.albayan-magazine.com/bayan-196/bayan-110thm

(٣) د/ عثمان ناصر على، "القرن الافريقي في الالفية الثالثة...... م.س.ذ، ص ٢٥٤.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **الازمة الصومالية: دراسة في الأسباب وسبل التجاوز**.....م.س.ذ، ص٧٠.

(٥) في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة: ماذا يرتب للقرن الأفريقي
http:www.albayan-maggzine.com/bayan-196/bayan-11.htm

(٦) لواء أ.ح. احمد عبد الحليم، "امن البحر الأحمر: الماضي ــ الحاضر ــ المستقبل" **دراسات يمنية**، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، العدد (٢)، صيف ١٩٩٧)، ص ٨٦.

وفيما يتعلق بالجانب الامنى فالولايات المتحدة ترى بان المنطقة تعاني من عدم استقرار امني وسياسي واجتماعي بفعل ما تشهده من صراعات وحروب داخلية واقليمية الأمر الذي شكل تهديدا للأمن والسلام فى منطقة حوض البحر الأحمر وهو ما يضر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها فى العالم. ولذلك تعمل السياسة الأمريكية على تحقيق الاستقرار فى المنطقة، والسيطرة على التداعيات الامنية والسياسية[1] ودعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة، بما يحقق مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة[2].

٣- اسرائيل:

تمثل المنطقة أهمية امنية لاسرائيل، فهذه المنطقة وفقا للاستراتيجية الاسرائيلية تعد مرتكزاً رئيسياً فى صراعها مع الدول العربية، وعلاقة ذلك بأمنها الاستراتيجي، وتعد كذلك حلقة الوصل بينها وبين دول القارة الأفريقية [3]، علاوة على العامل الاقتصادي وتجارة اسرائيل مع دول شرق افريقيا وجنوب اسيا[4].

ولذلك حاولت اسرائيل ايجاد موطئ قدم لها فى المنطقة، لا سيما بعدما أتضح لها أهمية المنطقة لامنها القومي، خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما تم اغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحه الاسرائيلية إلى ميناء ايلات منفذها الوحيد على البحر الأحمر[5]. ومنذ ذلك الوقت واسرائيل تعمل ليكون لها تواجد عسكري وسياسي قوى فى هذه المنطقة، تستطيع من خلاله تحقيق وحماية مصالحها المختلفة وأيضاً ارباك الأطراف العربية، فى منطقة تمثل أهمية محورية بالنسبة لامنهم القومي.

وهذا الأمر جعل من المنطقة ميداناً جديدا للمواجهة غير المباشرة بين الطرفين (العرب واسرائيل)، ولذلك مارست اسرائيل دوراً نشطاً فى المنطقة[6] لتحقيق الهيمنة الاقليمية

---

[1] مجدي عبد الكريم، **التنافس الدولي على افريقيا: التنافس الامريكي الفرنسي نموذجا**، (أبو ظبي: مركز ازايد للتنسيق والمتابعة، ابريل ٢٠٠٢) ص ١٨.

[2] جمال السيد ضلع، "الفرنكفونية في ظل التنافس الفرنسي الامريكي في افريقيا" ، **افاق افريقية**، المجلد (٤)، العدد (١٤) صيف ٢٠٠٣، ص ٤٠.

[3] د/ منصور عزيز الزنداني" سياسية اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر" **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، (صنعاء، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، ١٩٩٧) ص ٣١-٣٢.

[4] مختار شعيب، "العلاقات الاسرائيلية الاريترية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" **السياسة الدولية**، العدد (١٣١) يناير ١٩٩٨، ص ٢٦٦.

[5] زكريا محمد عبد الله، **امن البحر الأحمر والامن القومي العربي**.... م.س.ذ، ص ١٦١.

[6] د/ جلال يحي و د/ محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال**.... م.س.ذ، ص٦٧٩ - ٦٨٠.

من خلال ما عرف بمبدأ شد الأطراف، والتأثير على كل ما له صلة بالامن القومي العربي، لا سيما قضية مياه النيل التي تدخل ضمن القضايا المستهدفة فى الاستراتيجية الاسرائيلية[1]، فاسرائيل لها مطامع قديمه فى هذا الشأن، وهو ما سوف نتعرض له فى ثنايا هذه الدراسة.

٤- الاتحاد الاوروبي:

يرجع الاهتمام الاوروبي بمنطقة القرن الأفريقى إلى الروابط التاريخية والثقافية، التي تعود إلى الفترة الاستعمارية[2]، فهذه المنطقة خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي والايطالي فترة من الزمن، تركت أثرها على مختلف نواحي الحياة فى هذه المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية فى القارة الأفريقية بالنسبة للدول الارووربية، سياسيا واقتصادياً وثقافياً.

فالمنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية (باب المندب ــ قناة السويس)؛ استحوذت على اهتمام كبير من قبل الدول الاوروبية. ذات المصالح وصاحبة الاساطيل التجارية المختلفة العابرة لهذا الشريان الحيوى[3]، لاسيما وهذا الطريق قد ساه الماضى فى الطفرة الصناعية والحضارية الحديثة التى شهدتها أوروبا[4]، لذلك تحـ روبا إثبات مشاركتها فى هذه المنطقة، لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواد والممرات الهامة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم فى رضاع المنطقة[5]. خاصة واوربا تعتقد بأنها الاحق منها بهذه المنطقة، باعتبارها صاحبة النفوذ التقليدى فيها[6]. لهذا فان أوروبا تعمل على إثبات

---

(١) د/ حمدي عبد الرحمن، "اسرائيل وافريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة" سلسلة دراسات مصرية افريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٢.

(٢) عماد قدورة، نحو امن عربي للبحر الأحمر" دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨)، ص ١٩.

(٣) د/ عبد الملك عودة، التنافس الدولي في افريقيا ١٩٩٥، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٠١)، أول يولية، ١٩٩٦، ..... م.س.ذ ص٢٩.

(٤) د/ سليمان محي الدين شرح، "استراتيجية الصراع الدولي للجزر الجنوبية في البحر الأحمر"، بحوث افريقيا وتحديات القرن [illegible] والعشرين ٢٧ – ٢٩ مايو ١٩٩٧، المجلد (١)، بمناسبة احتفالية اليوبيل الذهبي للمعهد (١٩٤٧ – ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية)، ص ٤٢٣

(٥) لواء. أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر، المستقبل، .... م.س.ذ، ص٨٧.

(٦) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي فى القرن الافريقى، (القاهرة: العمرانية الشرقية، ١٩٩٦) ص ٩٦

تواجدها مقابل التواجد الامريكي فى المنطقة، وتأكيد ارداتها المستقلة ووزنها الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1]. وعلى وجه الخصوص فرنسا صاحبة التواجد العسكرى فى المنطقة من خلال قاعدتها فى جيبوتي، التي اتاحت لها إمكانية كبيرة لمراقبة المدخل الجنوبى للبحر الأحمر[2]، وتأمين مصالحها ومصالح دول الاتحاد.

أيضا تمثل المنطقة أهمية اقتصادية بالنسبة لهذه الدول بما تملكه من موارد اولية تخدم الصناعات الاوروبية المختلفة، إضافة على كونها سوق تجارية واعدة أمام منتجاتها التى تبحث عن اسواق جديدة لتصريفها[3].

لذلك تعمل دول الاتحاد على دعم الامن والاستقرار فى المنطقة، لخدمة مصالحها المختلفة، والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الشأن، لوجود مصالح مشتركة بينهما، خاصة التصدي للتوجهات المعادية للمصالح الغربية بوجه عام، وحماية الأنظمة الحليفة لهم فى المنطقة[4].

٥- الدول الاسيوية:

تحظى منطقة القرن الأفريقى باهتمام واضح من قبل الدول الاسيوية. فالى جانب اهتمامها بموقعها الجغرافى المشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر عبره معظم صادراتها ووارداتها؛ احتلت أهمية اقتصادية كبيرة، فهذه الدول تتطلع ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها فى المنطقة، عبر مشاريع التنقيب عن النفط والثروات الأخرى[5]. لاسيما بعد اكتشاف احتياطات نفطية فى بعض دولها، مثل السودان. وكذلك فتح الاسواق أمام منتجاتها المختلفة، خاصة بعد ظهور

---

(1) عماد قدورة "نحو امن عرب للبحر الأحمر.. ...... م.س.ذ، ص٢٠.

(2) د/ عثمان ناصر على، "القرن الافريقي في مطلع الالفية الثالثة......... م.س.ذ، ص٢٥٤.

(3) ايمن السيد محمود عبد الوهاب، السياسية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠٤) صـــ ١٥٩

(4) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الافريقي........ م.س.ذ، ص ٩٣.

(5) مركز دراسات الشرق الأوسط، تـداعيـات الصــراع في القــرن الافريقــي على الوطــن العربي .....م.س.ذ، ص٧-٨.

افريقيا كسوق رابحة، وبالذات للتقنية الاليكترونية الاسيوية[1] ومن هذه الدول اليابان والصين وايران.

فالصين واليابان تعملان على اختراق اسواق هذه المنطقة، وتأمين تدفق المواد الخام[2]، وايران تزيد على ذلك بتدعيم اهتمامها على الجانب الثقافى، باعتبار أن معظم سكان المنطقة يدين بالاسلام[3]؛ لذلك تحاول ايران توظيف هذا العامل ليكون لها دوراً فى التأثير على بعض القضايا فى المنطقة بما يخدم مصالحها.

اجمالاً، يمكن القول بان المنطقة محل اهتمام متزايد من الدول الاسيوية بحكم ارتباط مصالحها بها، ومن ثم فكل تهديد للأمن والاستقرار فيها يؤثر على مصالح هذه الدول، مثلها مثل غيرها من القوى الدولية صاحبة المصالح فى المنطقة.

(1) John G. Nyout yoh, "Peace Processes And Conflict Resoultion in the Horn of Africa, "**African Security Review**, (South Africa: Institute for Studies, Vol. 12, No. 3, 2003), P.83

(2) التقرير الاستراتيجي الافريقي، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢) ، ص ٣٣٩.

(3) م.س، ص ٣٤٨.

المبحث الثاني

الاختلافات الأثنية والثقافية

المطلب الأول

التركيبة الأثنية داخل دول المنطقة

الاختلافات والتعددية الاثنية ظاهرة طبيعية، تكاد لا تخلو منها دولة من دول العالم ؛ فالتكوين الفسيفسائي سمة أغلبية المجتمعات الحديثة، حتى تلك التي قد تبدو متجانسة في نسيجها الداخلي، والتي تحقق أو حققت مشروع التوحد القومي في كيانها السياسي[1].

فكل مجتمع يحتوي على أجناس وجماعات مختلفة تتفاعل فيما بينها في نطاق الوحدة السياسية، ومن الطبيعي والحالة هكذا أن تسيطر إحدى هذه الجماعات على مقاليد السلطة والقوة، سواء أكانت الأغلبية أم الأقلية.

فالتعدد ليس بالضرورة سببا للانقسام وتفجر الصراعات وتدمير الكيانات الوطنية، فالكثير من الدول التي نجحت في إرساء قواعد النظام السياسي الحديث وبناء الوحدة الوطنية هي مجتمعات متعددة إثنيا، ومن ثم فالتعدد الاثني في أية دولة لا يعني وجود حالة انقسام وصراع داخلي، ولكن توظيف التعدد سياسيا قد يؤدي وفي حالات كثيرة إلي اندلاع الصراعات والحروب الداخلية[2]، بمعنى أن التعدد بحد ذاته لا يمثل خطرا على الاستقرار السياسي للدولة ، وإنما تسييس هذا التنوع سواء من قبل الأنظمة السياسية أو الجماعات الإثنية هو الذي يؤدي إلى تصاعده في المجتمع.

فالتعددية لها وجود طبيعي في كل مجتمع إنساني كما أشرنا، ويكون وجودها أكثر وضوحا عندما تتسع الدولة، أما مشاكل هذه التعددية وخطورتها فتتناسب عكسيا مع تقدم المجتمع وتطوره، وتتصل كذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة أكثر من اتصالها بنسبة الأقليات في المجتمع[3].

---

(1) رانية محمد بديع سربيه، **سياسة المصالحة والصراعات الأثنية في لبنان أزمة التكامل ١٩٨٩- ١٩٩٩**، رسالة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ٢٠٠٣)، ص ٥.

(2) م.س.

(3) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٣) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣)، ص ١٧.

وهذه الحالة تتفق فيها وعلى حد سواء الدول النامية والمتقدمة ، وان كانت حدة الاختلافات أكثر وضوحا في دول العالم النامي ، لاقترانها بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات الاثنية المختلفة. [١]

ومنطقة القرن الإفريقي مثلها مثل بقية مناطق القارة الإفريقية، يظهر فيها بوضوح التعدد الأثني، فحدود هذه الدول وكما هو معروف خطط لها من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية، دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الاثنية، فتداخلت وتعددت الإثنيات بين الدول وداخل الدول، وعند خروج الاستعمار من المنطقة، فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الاثنية، وتحويل الولاء الاثني لهذه الاثنيات نحو الدولة وسلطتها المركزية؛ مما أدى إلى نمو الصراعات الاثنية وعدم القدرة على السيطرة على التهديدات المستمرة من قبل بعض الاثنيات داخل النظام السياسي [٢]، وزاد من الوضع أن دول المنطقة تبنت مناهج عقيمة وفاشلة للاندماج الوطني؛ ارتكزت علي قيام النظم الحاكمة المنتمية فى الغالب إلى جماعة قومية واثنية معينة بتجاهل، واستبعاد الجماعات الاثنية الاخري فى سياستها المبنية على منطق التعصب المركزى المستند على توجيه الاستثمارات الحكومية، والإنفاق الحكومي وجميع إمكانات الدولة نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة الاثنية المسيطرة[٣]؛ مما خلق داخل الدولة الواحدة تناقضاً وتصارعاً بين الانتماءات الفرعية، ترتب عليها ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء الوطني أو للجماعة الوطنية الشاملة، ولا يسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته للسلطة السياسية على كل الجماعة الوطنية [٤]؛ فالأغلبية المسيطرة عمدت إلي اضطهاد الأقلية أو الأقليات الاثنية الأخرى، وهو ما دفع تلك الأقليات عندما سمحت الفرصة لها إلى استخدام العنف والتمرد على النظام السياسي، الذى واجه الأمر باستخدام القوة المسلحة الأمر؛ الذي أدى إلى تفجر الصرعات والحروب الأهلية في معظم دول المنطقة [٥]، ويزداد الأمر سوءا عندما تسيطر الأقلية العددية فى بعض الدول علي السلطة السياسية، وقيامها باستبعاد وحرمان الأغلبية وبعض الأقليات من حقوقها المختلفة، الأمر الذي يدفع بالصراع إلى

---

[١] م.س، ص ١٦ - ١٧

[٢] د/ نيفين حليم، " العنف والحروب المسلحة فى إفريقيا "، بحث مقدم إلى ندوة إفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية " ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص ٢.

[٣] التقرير الإستراتيجي العربي ، ١٩٩٣، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٣)، ص ١١٥ - ١١٦.

[٤] د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادي، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا "، م.س.ذ، ص ٢٨

[٥] م.س.

مستويات أعلى ما هو فى الحالات الطبيعية، أى الحالات التى تسيطر فيها الأغلبية على مقاليد السلطة والحياة العامة فى الدولة[1]، وهذه الأوضاع الاثنية هي التي تغلب علي الخريطة الأثنية لمنطقة القرن الإفريقي ، واستناداً إلى ما سبق سوف نحاول التعرف علي التركيبة الإثنية داخل الدول وعبر الدول.

أولا : أثيوبيا :

أثيوبيا دولة تتسم بتعدد الجماعات الاثنية ؛ فموسوعة العالم الثالث تري بان أثيوبيا تعد متحفا للجماعات الاثنية ، فهي تحتوي علي أكثر من ٧٠ جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة [2]، والجماعات الأثيوبية تختلف فى حجمها وثقافتها ولغاتها ولهجاتها وانتشارها الجغرافى ، وتختلف أيضا فى مكانتها التاريخية ، ومن ثم علاقتها بالجماعات الاخري ووزنها السياسي فى الدولة [3]. ويمكن تناول هذه الجماعات من حيث أهميتها وبنسبتها إلي السكان علي النحو التالي :- [4]

الارومو (الجالا) وهي اكبر أثنية إثيوبية وتشكل حوالي ٤٠% من نسبة السكان في إثيوبيا ، تليها الامهرا بنسبة ٣٥% ، والتجرين ٦% والسيداموا ٦% والشانكيلا ٦% والصوماليون ٦% والعفر ٤% والكوراج بنسبة ٢% .

علاوة على وجود أقليات ضئيلة من حيث العدد مثل القبائل النيلية علي امتداد الحدود مع السودان والبجة فى المنطقة الشمالية ولاجو فى وسط الهضبة واليهود الفلاشه[5].

---

(1) د/ عبدالعزيز راغب شاهين، " التنوع والصراع الأثنى فى بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة في الانثروبولوجيا السياسية" فى د/إبراهيم نصر الدين (محرر، **الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا،٢٩-٣٠ مايو١٩٩٩** (القاهرة : جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩ ، ص ٤٠٧

(2) م.س، ص٤٢٢ .

(3) د/ محمود محمد أبوالعينين، " التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية "، **مجلة الدراسات الإفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد (الخاص) ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) ، ص ٥١ - ٥٢

(4) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، " مشكلة الأقليات في القرن الإفريقى، دراسة حالة العصر في: ارتريا ، جيبوتى ، أثيوبيا " **مجلة شئون اجتماعية**، خريف١٩٩٨، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، العدد(٥٩) السنة(١٥))، ص ٣٦، وقارن مع د/ محمود محمد أبوالعينين، " السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا، بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الإفريقى" **مجلة الدراسات الإفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد (٢٠)، ١٩٩٨)، ص ٢٦.

(5) د/ عبدالعزيز راغب شاهين، "التنوع والصراع الاثنى في بعض مجتمعات حوض النيل....... م.س.ذ، ص٤٢٣

والجدير بالذكر بان القومية الحاكمة هى الأثنية التجرينية وهى أقلية ، حيث سيطرت على السلطة بعد سقوط النظام العسكري فى أوائل التسعينات، علما بان الأمهرا كانت المسيطرة على السلطة خلال الفترات السابقة.

ثانيا : السودان :-

السودان من ناحية طبيعية وأثنية وثقافية يمثل عالما إفريقيا مصغرا، فالسودان اكبر بلدان إفريقيا وسكانه خليط من الأجناس والألوان، نتج عنه تنويع فى اللغات والتقاليد والمعتقدات ، وهذا الاختلاف يعود إلي ذلك التنويع الاثني والثقافى بين المجموعات التي يتكون منها السودان[١]، وفى هذا الصدد أشار التعداد السكانى الأول للسودان عام ١٩٥٦ إلى وجود ٥٦ جماعة إثنية منفصلة فى السودان، كما أوضح بأن هذه الجماعات تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية، ويمكن دمجها فى مجموعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية والجماعية الجنوبية. فالمجموعة الشمالية تضم، العرب والبجا والنوباويون والنوبيين والدارفوريون وأفريقيو الغرب وتضم المجموعة الجنوبية، النيليون والازاندي والباري والمورو واللوتوكو والتوبوسا وقبائل أخرى فى الاستوائية[٢] وتشير المصادر الحديثة إلى التركيب الاثني فى السودان حسب نسبة كل مجموعة أثنية عام ١٩٩٦ كما يلى[٣]:

العرب ٤٨٫٠% من نسبة السكان، والدنكا ١٢%، والنوبيون ٨%، والبجا ٧%، والنوير ٥%، ولازاندى ٣%، والبارى ٣%، والأجانب ٢%، وغيرهم ١٢% .

ومن هذا يتضح بأن العرب هم القومية الأكبر من حيث النسبة. وبالتالى فهذه القومية هى المسيطرة على الحكم والسلطة فى السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦. والاختلافات فى السودان هى بالأساس اختلافات أثنية ذات طبيعية ثقافية.

ثالثا : اريتريا:

كانت اريتريا بحكم موقعها الجغرافى معبراً لأجناس وشعوب مختلفة منها السامية والحامية والزنجية [٤]، نتج عنه مجتمع متعدد القوميات شكل المجتمع الارترى الحديث، وهذا باعتراف كل

---

(١) م.س، ص ٤١٨

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقية والخيار السودانى"، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس، ١٩٨٣)، ص١١.

(٣) د/ عزيزة محمد على، " إقليم جنوب السودان: البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار" ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، ٢٤-٢٥ديسمبر٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص٢٦٠.

(٤) د/ محمد رضا فودة، " ارتريا: ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٦.

من جهة التحرير الارترية والجبهة الشعبية تحرير ارتريا، بل أن الجبهة الأخيـرة وهـي الجبهـة الحاكمة تري أن المجتمع الاريتري يتكون من تسع قوميات مختلفة ومتفاوتة فيما بينها[1].

ورغم أن تجربة النضال الوطني الارترى، قد طورت شعور وطنيا بالانتماء لدى الـشعب الارترى، وأسست لديه هوية وطنية (إقليمية) متميزة، إلا أن الأمر لا يخلو من مطالب وانتقـادات بقايا الفصائل الارتريه الأخرى التى لم تشارك فى الحكم والتى قـد تـسبب مـشاكل وصـراعات داخلية[2]. خاصة وتاريخ القومية الارتريه مفعم بالصراع الداخلى، القائم علي الانقسامات العرقيـة والطائفية[3]. وهذا ما أتضح خلال الحرب الأهلية التي نشبت بين الحركات الارتريه (جبهة التحرير الارتريه والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا)، فقد كانت العوامل العرقية والطائفية والإقليمية مشتركة فى هذا الصراع[4]. ولذلك فالشعب الارترى مثله مثل بقية شعوب المنطقة متعدد القوميات، ويتكون من تسع أثنيات مختلفة، من حيث الحجم والثقافة واللغة والديانة.

ويمكن ترتيب هذه المجموعات بحسب نسبتها إلى السكان كالآتى[5]:

التغرينيون ٥٠,٨٢%، و يليهم التجرى ٢٨,٦١ %، ثم الساهو ٦,٤٠%، والبلـين ٣,٦٩% والعفر ٣,٢٠%، والحدارب ٢,٩١%، والبـازا ٢,٤٢%، والباريـا ١,٥٥%، وأخيـراً الرشـايده ٠,١٩%، أما من حيث الأثنية المسيطرة على الحكم والسلطة منذ الاستقلال عـام ١٩٩٣ ، فهـى التجراى عبر الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بقيادة أسياس أفورقى، وهذه الاثنية بحسب عددها تمثل أقلية.

رابعا : جيبوتى :

تتكون الجماعة الوطنية فى جيبوتى من مجموعتين قبليتين هما الصوماليون واغلـبهم من قبائل العيسى والعفريون أو الدناكل؛ يشكل الصوماليون الأغلبية ويتوزعون علـى أربـع قبائل هى العيسى والدارود والاباك والغارايورسى، أما العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، **المستقبل العربى**، (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربية، العدد ١٦٦، ديسمبر ١٩٩٢)، ص١٠٩ – ١١٠.

(٢) م.س ، ص ١١٩.

(٣) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, **Ethincity & Conflict in the Horn of Africa**, (ohio University Press, 1994), p.277

(٤) Ibid. p. 219

(٥) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **مشكلة الأقليات فى القرن الإفريقى**، م.س.ذ، ص ٣٧

الادوبامرة ولاسايمره[1]. وتوجد إلى جانب هاتين الإثنيتين مجموعات أخرى أهمها العرب المهاجرون من الجزيرة العربية وبخاصة من اليمن[2]، ومن الصعوبة بمكان معرفة العدد الحقيقى لكل مجموعه من المجموعتين الرئيستين فيدعى كل منهما أن مجموعته تملك غالبيه الآراضى الجيبوتية وتمثل غالبية السكان[3]، غير أن هناك من يرى بأن المجموعة الصومالية تشكل ثلثى السكان فى حين يشكل العفريون الثلث الآخر، مع العلم أن الصوماليين فى جيبوتى هم امتداد لنظرائهم الصوماليين فى دولة الصومال، أما العفريين فإنهم امتداد للأقلية العفريه الموجودة فى دولة أثيوبيا وارتريا [4]. ورغم الاختلافات بين العفر والصومال (سكان جيبوتى) فان ما يجمع بينهما أكثر مما يفرق فهما يرتبطان بأواصر قرابة سلاليه واحده (حاميه – سامية)، ويرتبطان بدين واحد (الإسلام). إضافة إلى أن الاختلاط والتمازج القائم بينهما منذ زمن بعيد قد خلق عادات وتقاليد وقيم متداخلة إلى حد كبير[5] من حيث المجموعة المسيطرة على السلطة والحكم؛ فهى بطبيعة الحال المجموعة الصومالية وبالتحديد قبيلة العيسى، التى أحكمت قبضتها على الحكم منذ الاستقلال من فرنسا عام ١٩٧٧.

خامساً: الصومال:

يشكل الصوماليون وحدة سلاليه واحده لا توجد مثلها فى جميع الدول الأفريقية فالصوماليون شعب حامى شرقى اختلفت آراء العلماء حول اصل تسميتهم[6]، ويمثلون قوميه واحده من اكبر القوميات المتماسكة فى أفريقيا فهم متجانسون إلى حد كبير ومتميزون عمن حولهم سواء من ناحية اللغة أو الدين أو العادات والتقاليد[7]، وتصل نسبة التجانس الاثنى فى الصومال إلى ٩٢%[8]، ورغم وحدة السلالة فى الصومال فان ذلك لم يمنع من انقسام الشعب الصومالى إلى عدة قبائل، تتفرع إلى عشائر وبطون يمكن تقسيمها إلى مجموعتين كبيرتين؛ هما الصومال والساب، يشكل الصومال غالبية الشعب الصومالى ويستعار اسمها ليشمل

---

(١) صلاح الدين حافظ ، **صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى**، م.س.ذ، ص ٢٢٧

(٢) د/ إجلال رأفت، **الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الافريقى**، م.س.ذ، ص ١٨

(٣) م.س.

(٤) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى إفريقيا**، م.س.ذ ، ص ٣٣-٣٤

(٥) م.س ، ص ٣٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول تسمية الشعب الصومالى ، أنظر: أمال توفيق إبراهيم"، **مشكلات الحدود فى القرن الأفريقى**، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٧٧) ص ٥٢-٥٤

(٧) م.س ، ص ٥٤.

(٨) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا**، م.س.ذ ، ص ٣٢

مجموعة الساب وينقسم الصومال إلى أربعة أقسام؛ هى الدير والاسحاق والهاويه والدارود وكلهم من الرعاة المتنقلين، أما الساب فانقساماتهم الإثنية اقل عدد وانتشار لكونهم مزارعين، وينقسمون إلى الديجل والروحانوين، ويقيمون بين نهرى جوبا وشيلى [1]. والى جانب هذه التقسيمات الإثنية للشعب الصومالى توجد بعض الأقليات موزعه بين سلالات مختلفة؛ أهمها البونجى والبنتو والباجونى[2]. إضافة إلى أقليات صغيره جدا بعضها وفد إلى الصومال من دول عديدة مثل ايطاليا وبعض البلدان الأسيوية، وهم عموما ليس لهم أى تأثير على الوحدة الوطنية الصومالية[3]، فهم لا يشكلون اكثر من ٥% من سكان الصومال[4]. ورغم هذا التجانس الواضح للشعب الصومالى فان الصومال يفتقر إلى الوحدة الوطنية بين الطبقات الاجتماعية، ويعانى من الفوارق المصطنعة بسبب الانقسام القبلى والتباين الاقتصادى والتفاوت الثقافى، وهذه الفوارق حالت فى كثير من الأحيان دون إبراز الخصائص الأصلية للشعب الصومالى[5].

المطلب الثانى

التداخل الاثنى بين الدول

فى المطلب السابق تم التطرق إلى التركيبة الأثنية داخل كل دوله من دول المنطقة، وفى هذا المطلب من المبحث سيتم التعرض للتركيبة الأثنية العابرة للحدود فى المنطقة، ومن المعروف أن الاستعمار الغربى عندما وضع وخطط للحدود السياسية فى المنطقة عمل وحرص على تشتيت وتوزيع الجماعات الأثنية المختلفة فى المنطقة بين دولتين وأكثر[6]؛ خدمه لمصالحه المختلفة فتوزعت الجماعات الأثنية والقبائل المختلفة وعزلت عن مراعيها وأسواقها وأقاربها وأماكن عبادتها[7]؛ وهو ما أوجد بيئة مناسبة لتوتر العلاقات وتفجر النزاعات بين دول المنطقة.

---

(١) د/ نجوى الفوال ، " إشكاليات الدولة في الصومال : العامل القبلى " بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ ، م.س.ذ، ص ٤.

(٢) د/إجلال رأفت ، د/إبراهيم نصر الدين، القرن الافريقى المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية..... م.س.ذ، ص٥

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا .. م.س.ذ ، ص٣٢.

(٤) د/ إجلال رأفت ، د/ابراهيم نصر الدين .. م.س.ذ ، ص ٥.

(٥) محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتريا .. م.س.ذ ، ص٥٥.

(٦) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، "الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا، ...... م.س.ذ ، ص٢٧

(٧) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 221

ومنطقة القرن تعتبر نموذجا للتداخل الاثنى القبلى بين الدول، فكل جماعة اثنيه أو قبلية فى دوله من الدول لها عشيرة أو جزء من الجماعة فى البلدان المجاورة، فالحدود السياسية قسمت القبيلة الواحدة أو الجماعة الأثنية إلى شطرين أو أكثر بين أكثر من دوله[1]، واهم تلك الجماعات العابرة للحدود فى المنطقة القبائل العفريه والصومالية، فالجماعة العفريه تنتشر فى منطقة تلتقى عندها حدود كلا من أثيوبيا وارتريا وجيبوتى، وعلى الرغم من كون تلك الجماعة تعيش فى رقعه جغرافية متصلة، فإنها لم تتمكن من تأسيس كيان سياسى مستقل بها، والعفر لم يتوزعوا فى جيوب داخل أو بين الأثنيات الأخرى مثلهم مثل غيرهم من القوميات، بل أن العفر ينتشرون فى منطقة صحراويه تمتد من السواحل الجنوبية لاريتريا جنوب مصوع إلى السواحل الشمالية لجيبوتى جنوب مدينة تاجورا من جهة الشرق، وحتى الهضبة الأثيوبية من جهة الغرب، وتزداد هذه الصحراء اتساعا باتجاه البحر الأحمر مما يجعلها تظهر بشكل مثلث، لذلك كثيرا ما يطلق عليها بالمثلث العفرى[2]. وانطلاقا من الوحدة الأثنية والجغرافيا يسعى العفر إلى إقامة كيان سياسى خاص بهم[3] يقتطع أراضيه من أراضى الدول الثلاث أثيوبيا وارتريا وجيبوتى، وهو الأمر إلى دفع الدول الثلاث إلى التعاون والتنسيق فيما بينها للوقوف أمام هذه الطموحات، وهذا المشروع واجهاضه قبل أن يظهر إلى الواقع .

ورغم هذا التوجه الإستراتيجى بين الدول الثلاث حول المسألة العفريه، إلا أنها وفى أوقات تأزم العلاقات فيما بينهما تحيد عن هذا التوجه، وتلجأ الأنظمة السياسية فيها إلى استغلال المسألة العفريه فى التأثير والتدخل فى شئون بعضهم البعض وخاصة أثيوبيا واريتريا .

فإثيوبيا لجأت إلى هذا الخيار أكثر من مره واتضح ذلك عندما قدمت الدعم والتشجيع للتحركات العفريه فى جيبوتى، للوقوف أمام الأهداف الصومالية الرامية لضم جيبوتى إلى كيانها السياسى، خاصة والتكوين الاثنى فى جيبوتى يحتوى على أغلبية صوماليه، وهو ما كان يقلق إثيوبيا، أيضا عملت إثيوبيا على تكوين وحدات من رجال العصابات من القبائل العفريه لاستخدامهم للتحرك ضد الحكومة الجيبوتية فى حالة تعرض مصالحها للخطر؛ وفى الوقت نفسه فان أثيوبيا كانت تطمع أيضاً بضم جيبوتى؛ على اعتبار أن قسما من سكانها

---

[1] د/ عبدالعزيز راغب شاهين، " التنوع والصراع الاثنى في بعض مجتمعات حوض النيل" ..... م.س.ذ، ص٤٢٨

[2] د/ عبدالسلام ابراهيم بغدادى، " مشكلة الأقليات في القرن الافريقى" .... م.س.ذ، ص ٣٥

[3] م.س، ص ٣٨

العفر هم امتداد لجزء من سكانها من الأقلية العفريه علاوة على ارتباط تجارتهـا الخارجيـة بميناء جيبوتى[1].

ونفس الأمر بالنسبة لإرتريا قبل الاستقلال، فقد لجأت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أثناء نضالها ضد إثيوبيا إلى استغلال المسالة العفريه فى التأثير على سير المواجهـات مـع القوات الإثيوبية، فعملت على تدريب ثوار العفر داخل إثيوبيا وتشجيعهم على مقاومة الحكومة الإثيوبية، ولكن بعد استقلالها عدلت عن هذه السياسة، فلم يعد من مصلحتها إقامة أى نوع من التعاون مع ثوار العفر ضد أى دولة من دول الجوار؛ لان ذلك يؤثر على أمنها واستقرارها[2].

ورغم هذا التوجه إلا أنها وأثناء حربها مع إثيوبيا فى نهاية التـسعينات مـن القـرن الماضى؛ لجأت ارتريا إلى استغلال المسألة العفريه فى التأثير على سـير المواجهـات مـع إثيوبيا من خلال تشجيع العفر فى جيبوتى على القيام بأعمال من شـانها تهديـد وزعزعـة استقرار خط سكه حديد أديس أبابا – جيبوتى[3]، المهم بالنسبة لجيبوتى وإثيوبيا وهو ما يؤكد بان المسألة العفريه ستظل عامل من عوامل الضغط والتدخل فى الشئون الداخلية، فيما بـين الدول الحاضنة لهذه الجماعة.

أيضاً تحفل المنطقة بصوره أخرى من صور التـداخل الاثنـى متـصلة بالجماعـة الصومالية، فهذه الجماعة لها امتدادات سكانية فى بعض دول الجوار كأثر من آثـار اقتـسام الصومال وتمزيق أوصاله [4]، فالقبائل الصومالية تنتشر فى كل من إثيوبيا وجيبوتى وكينيا، فقبيلة الهوية أكبر القبائل الصومالية لها امتدادات على الحدود الـشمالية فـى كينيـا وإقلـيم الصومال الغربى فى إثيوبيا، وقبيلة الدارود أيضاً لها امتدادات إلى إقليم الـصومال الغربـى وكينيا، وقبيلة الإسحاق التى تعتبر فى أكثر القبائل الصومالية فى شمال الصومال، ينتشر جزء منها فى منطقة هود التي ضمتها بريطانيا إلى إثيوبيا عام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، وأخيراً تنتـشر قبيلة الدير فى جيبوتى وإقليم الصومال الغربى فى إثيوبيا[5].

---

(١) م.س، ص ٤٠.

(٢) م.س، ص ٤١.

(٣) د/ محمود محمد أبوالعينين ، "السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقـرن الافريقى..... م.س.ذ، ص ١٥٨.

(٤) د/ نيفين عبدالمنعم مسعد، "الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربـى" (القاهرة: جامعة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ١١٨.

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز، م.س.ذ، ص ١٤– ١٧، ولمزيد من التفاصيل أنظر: محمود يوسف موسى، القبلية وآثرها فى الـسياسة الـصومالية فـى الفترة ١٩٦٠–١٩٩٧، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركـز البحـوث والدراسـات الإفريقيـة، ٢٠٠٠) ص ٢٥ – ٢٧.

ولذلك فان مشكلة الصومال ومنذ حصوله على الاستقلال ظلت تنحصر فـي كيفيـة الوصول إلى دولة واحده تضم كل أبناء الصومال[1]، مما ادخـل الـصومال فـي مـشاكل ومواجهات حدودية مع دول الجوار وخاصة إثيوبيا[2]، من بينها الصدام العسكرى الصومالى الإثيبوبى عام ١٩٦٤، واضطرابات جيبوتى فى ١٩٦٦ علاوة على توتر العلاقة مع كينيا فى نفس العام[3]، ولذلك ستظل مشكلة الجماعة الصومالية ترفد المنطقة بالكثير من عوامل عـدم الاستقرار، خاصة بعد تفكك الدولة الصومالية وإعلان شمال الصومال (الصومال البريطانى) انفصاله من الجمهورية الصومالية.

ومن ناحية أخرى يتكرر التداخل الاثنى عبر الحدود، وان كان بدرجة اقل من التداخل الخاص بالجماعتين الصومالية والعفرية، وهو الخاص بالتداخل الاثنى بين إثيوبيا وارتريـا، وبين ارتريا والسودان وبين إثيوبيا والسودان.

بالنسبة للتداخل الأثنى بين إثيوبيا واريتريا يتصل بالجماعة التجرينيه، التـى يعـيش أفرادها فى كلا البلدين، فإقليم التجراى يقع فى شمال إثيوبيا ويمتد إلى وسط اريتريا، وهـذا الامتداد والتداخل الاثنى بين الدولتين خلق الكثير من عوامل التوحد بين الجماعة التجرينيـه على امتداد الإقليم، من حيث العادات والقيم والثقافة واللغة. والجدير بالذكر أن هذه الجماعة ينتمى إليها حاليا حكام الدولتين مليس زيناوى واسياس افورقى[4]، وهو ما قد يجعل الإقلـيم وسكانه موضع صراع وتنافس بين النظامين وورقة ضغط تمارسه كل دولـه ضـد الدولـة الأخرى، وقد ظهرت فى هذا الشأن اتهامات متبادلة بين الطرفان حول محاولة كـل منهمـا استقطاب الجماعة التجرينيه وخلق تيجراى الكبرى[5].

أما بالنسبة للتداخل الأثنى بين ارتريا والسودان فيتمثل بالامتداد القبلـى لقبيلـة بنـى عامر، التى يعيش معظم أفرادها فى ارتريا، ويعيش الجزء الباقى منها فى السودان[6]، وقبيلة الرشايدة التى هاجرت من الحجاز إلى السودان فى العهد التركى المصرى، ثم هاجرت إلـى

---

(1) د/ نجوى الفوال ، " إشكالية الدولة في الصومال: العامل القبلى، م.س.ذ، ص٦.

(2) م.س، ص ٧.

(3) د/ نيفين عبدالمنعم مسعد ، " الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى"، م.س.ذ، ص ١١٨

(4) خالد عبدالعظيم ، "التطورات فى القرن الإفريقى : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية، م.س.ذ، ص١٦.

(5) د/ محمود محمد أبو العينين، "السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا، م.س.ذ، ص ١٤٨

(6) د/ محمد رضا فودة ، "اريتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٦

ارتريا واستقرت فى المنطقة الساحلية بالقرب من مدينة مصوع[١]، إضافة إلى ذلك تتوزع قبائل البجه بين ارتريا والسودان[٢].

أما من حيث التداخل الاثنى بين السودان وإثيوبيا، فيتمثل فى النوير والشلوك فى مديرية أعالى النيل، وتجدر الإشارة بان الجماعات الممتدة عبر الحدود إلى أكثر من دوله تكون متجانسة، وترتبط بعلاقات قويه فيما بينهما يفوق علاقاتها بالجماعات الأخرى فى الدولة التابعة لها[٣].

وإجمالاً يمكننا القول بان الامتداد الأثنى لبعض الجماعات قد يسهم فى تصاعد النزاعات والصراعات بين الدول وداخل الدول، فالامتداد الخارجى لقومية أو جماعه اثنيه ما يوفر لها الكثير من وسائل الدعم والمساندة، خاصة فى حالة حدوث صراع بينهما وبين بعض الأثنيات الأخرى، أو بينها وبين الدولة التابعة لها مما يؤدى إلى إطالة وتعقيد هذا الصراع.

المطلب الثالث

الاختلافات الثقافية

تتميز شعوب منطقة القرن الافريقى بتعددية اجتماعيه وثقافيه واضحة يصعب معها وصف الجماعات المختلفة المشكلة لهذه المنطقة بأنها جماعات أثنية فقط، وإنما هى بالإضافة إلى ذلك جماعات ثقافية وإقليمية[٤]، فالمنطقة تفتقر لتلك الوحدة الثقافية التي تمتعت بها منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة ق.م، واستمرت حتى القرن السادس الميلادى[٥]، ثم اضمحلت بعد ذلك بفعل عدة عوامل وإحداث شهدتها المنطقة[٦].

فالمنطقة وبحكم الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية، التى مرت بها أفرزت ثقافات مختلفة ومتناقضة بين الدول، وداخل الدول تراوحت ما بين الثقافة العربية، والانجلوفونية والفرانكفونية والصومالية والامهريه، فالسودان يتخبط بين الهوية العربية الإسلامية والهوية الإفريقية، وارتريا مازالت ومنذ استقلالها غير قادرة على تحديد هويتها

---

(١) م.س ، ص ٧

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 221

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، " الاندماج الوطنى فى افريقية والخيار السودانى، ...... م.س.ذ، ص ١٢-١٣.

(٤) م.س، ص ٢

(٥) د/ عبدالله نجيب محمد، " الصراع الثقافى فى القرن الإفريقى"، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقى ١-٧ يناير١٩٨٥، الجزء الثانى، ...... م.س.ذ، ص ١٠٤٩.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، أنظر م.س، ص ١٠٥٤.

الثقافية، وإثيوبيا أيضاً عجزت عن تحديد هويتها الثقافية، فهذه الدولة وحتى بداية الخمسينات كانت تقدم نفسها باعتبارها دوله شرق أوسطية ثم تحولت إلى الاتجاه الافريقي • أما جيبوتي فإنها تتأرجح بين الهوية العربية والفرانكفونية والصومالية وبالرغم من هويتها العربية، إلا أن غلبه هويتها الصومالية تجعلها بعيده ومختلفة عن جيرانها[1].

ويتضح من ذلك أن أربع دول من دول المنطقة الخمس تختلف في هويتها الثقافية عن بعضها البعض، وتختلف أيضاً في هوياتها عن بقية الدول الإفريقية، وهو ما يعني عدة أمور منها[2]:

١- استمرار التنافس والصراع بين الدول وداخل الدول في المنطقة
٢- محدودية التفاعلات بين هذه الدول وبقية دول القارة السمراء
٣- ستظل المنطقة مجالا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى بحكم موقعها الإستراتيجي الهام وأوضاعها الداخلية.

أما من حيث الاختلافات الثقافية داخل الدول فيمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أولا : السودان :

يمثل السودان دوله مركبه من عدة هويات ثقافية، فبعضها قطع شوطا كبيرا في بلورة خصائص القومية مثل القومية العربية الشمالية، وبعضها الآخر لايزال في طوره القبلي، وما قبل القبلي مثل الجنوب وبعض المناطق الشمالية، وانعكس كل ذلك في الهوية السودانية بتركيبها المزدوج العربي الافريقي وتنوعه الاثني الثقافي، فالشمال في عمومة يرتبط بهوية عربيه إسلامية؛ تستند إلى غلبة الثقافة العربية الإسلامية وانتمائه إلى المجال الحضاري العربي الإسلامي العام والجنوب يرتبط بهوية إقليمية[3]. فالمشكلة أن الطرف الأول الطرف الشمالي يضع الدين في مواجهة الهوية الوطنية، ويستند إلى الإسلام واللغة العربية ومعاداة كل الثقافات والأديان، ويحاول فرض مفهومه هذا بالقوة والإكراه، والطرف الثاني يتركز وسط الحركة الجنوبية وبعض الدوائر الشمالية، وهو توجه معاكس للتوجه الأول، ويضع الانتماء السوداني الافريقي في تناقض موهوم مع الانتماء العربي الاسلامي في الهوية السودانية[4].

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين ، " الأوضاع في القرن الافريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، **العلاقات العربية الإفريقية**، (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، فبراير ١٩٩٨)، ص ٢٦١

(٢) م.س، ص ٢٧٥.

(٣) محمد على جادين، "التنوع الثقافي والوحدة الوطنية: الهوية القومية في السودان بين العروبة والأفريقية.
http:// www. Sudanbaath. 20M. com

(٤) م.س.

وهذا الطرح يقسم السودان ثقافياً إلى منطقتين، الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، وهذا الطرح غير صحيح إطلاقاً كما يقول دكتور ابراهيم نصر الدين فالمجموعة الشمالية لم تتأثر بالإسلام والعروبة بنفس الدرجة؛ فداخل هذه المجموعة مجموعات تنظر إلى نفسها باعتبارها مختلفة عن غيرها من المجموعات الشمالية؛ مثل البجا والنوبيين وسكان جبال النوبة والفور، ونفس الأمر بالنسبة لجنوب السودان، حيث يتميز بتعدد ثقافي واجتماعي، فهو خليط من الأجناس والأديان والثقافات[١]، وبالتي فان رسم خريطة ثقافيه للسودان يعتبر في غاية الصعوبة والتعقيد؛ بسبب تداخل العديد من العوامل في تحديد مكونات الثقافة، وكلها عوامل لا تنسجم مع بعضها البعض داخل كل مجموعه[٢].

فمن الناحية اللغوية يوجد في السودان حوالى ١١٥ لغة ولهجة تتفرع منها لهجات أخرى، فبالإضافة إلى العربية توجد في الشمال لغات رئيسيه أخرى مثل النوبية والبيجاويه والنوباوية والكردفانية والدار فوريه. وفي الجنوب وحدة توجد أكثر من ٧٠ لغة ولهجة محليه تندرج تحت ٨ مجموعات رئيسيه (الدنكا – الزاندى – النوير – اللو – اللونجو – ندجو سيرى – الموروماري – البارى تاك)[٣].

ومن الناحية الدينية تنتشر الديانات الإسلامية والمسيحية والمعتقدات التقليدية بين مختلف الجماعات السودانية، ووفقا لأحد التقديرات غير الرسمية عام ١٩٦٨ فان ٦٦% من سكان السودان مسلمين و٤% مسيحيين والباقي ٣٠ % يدينون بالمعتقدات التقليدية. وفي داخل كل جماعة توجد العديد من التنوعات [٤]، غير أن الشيء المتفق عليه هو أن اغلب سكان الشمال هم من المسلمين واغلب سكان الجنوب من معتقدى الديانات التقليدية، وهذا إما أوضحه مجلس الكنائس العالمي في كتابة السنوى للتبشير سنة ١٩٨١، حيث أشار بان ٦٥% من سكان الجنوب يدينون بالديانات التقليدية و١٨% من المسيحيين و١٧% من المسلمين[٥].

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين ، " الاندماج الوطنى فى إفريقيا والخيار السودانى، م.س.ذ، ص ١٢

(٢) م.س، ص ١٣.

(٣) د/ أحمد الصاوى، " العيش المشترك فى شمال أفريقيا المحددات والمعضلات" ورقة مقدمة إلى بحوث النزاعات وبناء السلم فى أفريقيا، دور الاتحاد الإفريقى وتنظيمات المجتمع المدنى ١٩-٢٠ أغسطس٢٠٠٣(طرابلس الغرب: المركز الافريقى للبحث التطبيقى والتدريب فى مجال الإنماء الاجتماعى تجمع دول الساحل والصحراء س.ص. منتدى السياسات الإدارية ، ٢٠٠٣) ص ٣٦

(٤) د/ إبراهيم نصر الدين ، " الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، م.س.ذ، ص ١٤

(٥) د/ أحمد الصاوى ، " العيش المشترك في شمال إفريقيا المحددات والمعضلات، م.س.ذ، ص٣٦

ثانيا: إثيوبيا:

تتعدد الهويات الثقافية فى إثيوبيا نظرا لتعدد القوميات المشكلة للجماعة الإثيوبية الناتجة أساساً عن سياسة الضم والاحتلال، التى اتبعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة فى إثيوبيا تجاه الجماعات والقوميات المجاورة لها. نتج عنه تعدد متباين فى الثقافات، وعدم اتفاق على قيم مشتركه بين هذه القوميات أدى إلى ظهور نزاعات وصراعات مختلفة فيما بينهما.

وزاد من هذا الوضع تلك السياسة التى اعتمدتها النظم السياسية فى إثيوبيا القائمة على سياسة التمهير تجاه بقية القوميات الأخرى، وفرض الثقافة الامهرية على الثقافات الأخرى باعتبارها من وجهة نظر القومية الامهريه الثقافة المتفوقة، التي يجب على الجميع أن يتعلموا بها ويخضعوا لها، وتم هذا الأمر تحت شعارات تحقيق الوحدة الوطنية وإثيوبيا أولاً أو إثيوبيا فوق الجميع[1].

فانتشار ما يسمى بقومية الدولة تحت شعار الوحدة القومية كانت عبارة عن مبادرة سياسيه اتخذتها الجماعة الحاكمة فى محاولة منها لتعزيز المؤسسات الضعيفة للدولة وإحكام سيطرتها على السلطة السياسية، بل أن تصور الجماعات الحاكمة للكيان القومى كان تصور عاكسا لكيانهم الاثنى والثقافى، ولذلك فان اللغة الامهريه والمسيحية أصبحت الملامح البارزة للقومية الاثيوبيه، ومن ثم ارتكاز الوحدة القومية على الثقافة الامهريه[2] دون سواها من الثقافات الأخرى، وهو ما أدى إلى رفض القوميات المستبعدة ثقافيًا وسياسيا للهيمنة الثقافية للامهره، باعتبارها غير معبرة عن الجماعة الاثيوبيه، فالجماعة الاثيوبيه تختلف فيما بينها فى نواحى كثيرة، فمن الناحية اللغوية هناك أكثر من ١٤٠ لغة ولهجة أهمها الامهره والتجرينيه ولاروميه والجالاويه والصومالية والعفريه[3].

ومن الناحية الدينية يتوزع سكان إثيوبيا على ديانات عديدة منها الإسلام والمسيحية واليهودية ومعتقدات طبيعية، علما بان الأغلبية البسيطة من سكان إثيوبيا هم من المسلمين؛ بمعنى أن عددهم يفوق نصف عدد السكان، أما المسيحيون فتقدر نسبتهم بحوالى ٣٥ % من مجموع السكان، أما إتباع المعتقدات الطبيعية فتتراوح نسبتهم بين ٥ إلى ١٥% من بقية

---

(١) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى إفريقيا**، م.س.ذ، ص ٤٩

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, " **Ethincity & Conflict in the Horn of Africa** " , Op. Cit ., p. 225

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى إفريقيا**، م.س.ذ، ص ٤٤ – ٤٨

السكان[1]، فالاختلافات الثقافية هنا جاءت مكملة للاختلافات القومية على الجانب الاثنى، مما دفع إلى زيادة الصراعات داخل الجماعة الاثيوبيه خاصة مع توجه الدولة سواء فى العهد الامبراطورى أو العهد العسكرى إلى استبعاد الثقافات الأخرى فى المعاملات الرسمية المختلفة، وإهمالها وعدم تشجيعها لدراسة تاريخ وثقافة القوميات الأخرى، وتجاهل الدولة للديانات الأخرى فى الدولة، وخاصة الديانة الإسلامية رغم أن المسلمين يشكلون قطاعا كبيرا للغاية من سكان الدولة، واعتمادها للديانة المسيحية كديانة رسميه للدولة الاثيوبيه [2]، والتأكيد على أن يكون الحاكم فى الدولة مسيحيا أرثونكسيا، وحاول النظام الجديد الذى وصل إلى السلطة بعد انهيار نظام منجستو هيلاماريام فى بداية التسعينات بقيادة ميليس زيناوى تقديم بعض الحلول لهذه الحالة غير الطبيعيه واتضح ذلك من خلال نص الدستور الاثيوبى الجديد، الصادر فى ديسمبر ١٩٩٤ القائم على مبدأ علمانيه الدولة وفصل الدين عن الدولة وإقرار عدم وجود دين رسمى للدولة الاثيوبيه[3]. إضافة إلى السماح للقوميات الأخرى والجماعات الدينية بالتعبير عن هويتها، وممارسة طقوسها وعاداتها بحرية نسبيه[4].

ثالثا : ارتريا :

تعانى ارتريا من صعوبة واضحة فى تحديد هويتها الثقافية، فهذه الدولة ومنذ استقلالها عن إثيوبيا سنة ١٩٩٣ مازالت غير قادرة عن التعبير بشكل صريح عن هويتها الثقافية، فهى حائرة بين الهوية العربية والهوية الإفريقية فبحكم التاريخ والتفاعلات المختلفة بين ارتريا والعرب عتبر هى الأقرب للحضارة والثقافة العربية الإسلامية، بل انه لا توجد منطقه فى إفريقيا خارج أقطار الجامعة العربية تحمل ثقافتها المحلية الطابع العربى كالهضبة الارتريه[5]، فسكانها تأثروا بالإسلام والعروبة عبر المراحل التاريخية المختلفة، ومن ثم ارتبطوا بالأمة العربية بعلاقات عضوية ثقافيه وتاريخيه وسياسيه ونضال مشترك [6] وما

---

(١) م.س، ص ٤٤ ، ولمزيد من التفاصيل حول التوزيع الدينى بين القوميات الإثيوبية أنظر د/ محمود محمد أبو العينين ، " السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الافريقى، م.س.ذ، ص١٢٨ - ١٢٩

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 225 - 226

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين ، الإسلام ومستقبل الدولة فى إثيوبيا، **ندوة الإسلام والمسلمين فى أفريقيا**، (طرابلس الغرب : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ١٩٨٨) ، ص ٢٢٦

(٤) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقى، م.س.ذ، ص ٥٢

(٥) عثمان صالح سبى، **جغرافية اريتريا**، (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ١٩٧٣) ص ١٩٢ - ١٩٣

(٦) د/ إجلال رأفت، و د/ إبراهيم نصر الدين، **القرن الأفريقى المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية**، ..... م.س.ذ، ص ١٢٩

الدعم العربى المعنوى والمادى والسياسى لحركات التحرير الارترية المختلفة فى نضالها قبل الاستقلال عن إثيوبيا، إلا دليلا على ذلك، بل أن معظم الحركات الارترية قد تأسست وتشكلت فى عواصم الدول العربية وخاصة القاهرة[1].

ومن ثم فأى محاوله لإخراجها وأبعادها على توجهها العربى الاسلامى؛ يعتبر شذوذاً عن القاعدة التى حكمت الساحل الافريقى للبحر الأحمر بدءاً من الصومال جنوبيـا، وحتـى مصر شمالا [2] وإذا ما حللنا المجتمع الارترى فسوف نجد العديد من الحقـائق التـى تؤيـد ارتباط الشعب الارترى بالأمة العربية، فمن حيث اللغة نجد أن اللغة الأولى فى ارتريا هـى العربية والتجرنييه *، بل أن ثلثى السكان يتحدث العربية نظرا لكونها لغـة الثقافـة والـدين لمسلمى ارتريا، ومن حيث الموقع فهى عربيه أيضاً بحكم موقعها المتصل بكل من الـسودان وجيبوتى، وكذلك باقى الدول العربية بمنطقة البحر الأحمر [3]، ومن حيث الدين فان اغلـب سكان ارتريا مسلمين بل أن بعض الإحصائيات تشير بان نسبة المسلمين تتجاوز ٧٨% مـن السكان [4]، وعلى الرغم من هذه المعطيات فان ارتريا وحال استقلالها اتخذت لنفسها مـسار معاكسا لهذه المعطيات؛ فتوجهت بعيدا عن العرب والمسلمين، ورفضت الانـضمام لجامعـة الدول العربية، بل أنها تنكرت للغة العربية وجعلها لغة ثانيه بعد التجرينيه[5]. مما يعد تنصلاً من أحد أهم المبادئ التي ناضل من اجلها الشعب الاريترى باعتماد اللغتين العربية والتجرينيه كلغتان رسميتان للبلاد، والاعتراف أيضاً بانتماء ارتريا العربى حـضاريا وثقافيـاً [6]، *، فالنظام الارترى بقيادة اسياس افورقى تجاوز تلك المعطيات وأدار ظهره للعروبة والإسـلام،

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر : د/ محمد رضا فودة ، " اريتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ١٠-١٢

[2] د/ أحمد الصاوى ، " العيش المشترك في شمال أفريقيا المحددات والمعضلات، م.س.ذ، ص ٢٠

* تجدر الإشارة بأن اللغتين التجرينية والتجرى تنحدريان من اللغة الجعيزية السامية التـى وفـدت إلـى اريتريا وهضبة الحبشة من اليمن قبل ثلاثة آلاف سنة، أنظر: عثمان صالح سبى ، " **جغرافية ارتريـا**، م.س.ذ، ص ٥٣-٥٤.

[3] د/ محمد رضا فودة ، " اريتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٢٨

[4] د/ صلاح حليمة، " النزاع الارترى الاثيوبى { رؤية تحليلية } **السياسة الدوليـة**،العـدد ١٣٦، أبريـل ١٩٩٩ ص٦١.

[5] مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقى على الـوطن العربـى، م.س.ذ، ص٤٧.

[6] محمد عثمان أبو بكر ، " قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في اريتريا، .... م.س.ذ، ص ٢٥٧-٢٥٨.

* أن الدستور الارترى الذي أقره البرلمان في عام ١٩٥٢ وفى المادة الثانية منه نصت على اعتبار اللغتين العربية والتجرينية لغتين رسميتين للبلاد. أنظر : عثمان صالح سبى ، **جغرافية اريتريـا**، م.س.ذ، ص ٥٣.

ووطد من علاقاته ببعض الإطراف المحلية والدولية، التى لا ترغب أن تكـون ارتريـا ذات توجه عربى، خاصة وان هذه الأطراف هى من دعمت وساندت الجبهة، التى يتزعمها اسياس افورقى خلال السنوات القليلة السابقة على الاستقلال[1]، ولذلك اتجه النظام فى ارتريـا نحـو القارة الأفريقية ليصبغ ارتريا بطابع أفريقى، وهويه ثقافية أفريقية جديدة متخطيا للواقع الثقافى والاجتماعى، ومخالفا للحقائق الجغرافية والتاريخية.

رابعا : جيبوتى :

نالت جيبوتى استقلالها عن فرنسا سنة ١٩٧٧، وحال حـصولها علـى الاسـتقلال انضمت إلى جامعة الدول العربية لتعلن بذلك عن هويتها الثقافية المنتمية إلى المحيط العربى الاسلامى، لتأكيد استقلالها السياسى والثقافى عن الاستعمار الفرنسى، الذى استمر أكثر مـن مائة عام ترك بصماته وتأثيراته المختلفة على الشعب الجيبوتى خاصة فيما يتعلـق بالناحيـة الثقافية، ومن المعروف أن السياسة الاستعمارية لفرنسا تقوم وتستند على الأساس الثقـافى[2] بمعنى قيامها بربط شعوب مستعمرتها بثقافتها ولغتها ربطا كاملا.

وهو ما كان له عميق الأثر على الهوية الثقافية لجيبوتى المحسوبة بحكم الدين واللغة والتواصل الحضارى إلى الهوية العربية الإسلامية، ولذلك وبعد اسـتقلال جيبـوتى ظهـر وبشكل واضح ازدواجية الهوية الثقافية لجيبوتى بين الهويـة والثقافـة العربيـة، والثقافـة الفرانكفونية وترجمة لهذه الازدواجية ثم اعتماد اللغة الفرنسية واللغة العربية كلغتين رسميتين للدولة[3]؛ الأولى باعتبارها لغة المستعمر والثانية باعتبارها لغة مشتركه يتم التفاهم بها بـين المجموعتين المشكلتين لجيبوتى (العفر والعيسى)، لاسيما وان لكل مجموعه لغة خاصة بهـا؛ فالعفر يتحدثون باللغة العفرية والعيسى يتحدثون باللغة الصومالية، وهما اللغتان اللتان تلعبان الدور الاتصالى الأساسى فى الدولة.[4]

ورغم هذا الاختلاف اللغوى البسيط بين أبناء الشعب الجيبوتى، فان هناك الكثير من عوامـل الترابط والانسجام الثقافى بينهم فهما يتشابهان إلى حد كبير، ويظهر ذلك فى المظاهر الثقافية

---

(١) د/ محمد رضا فودة ، " اريتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٢٨

(٢) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا، م.س.ذ، ص ١٠٦

(٣) يتحدث بالفرنسية حوالى ٢,٨٤ % من السكان ، أما العربية فيتحدث بها حوالى ١١ % من الـسكان ، أنظر: د/ عبدالملك عودة (محرر) ، " **جيبوتى دراسة مسحية شاملة**" (القاهرة: جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ٢٠٠٠) ، ص ٥٤

(٤) يتحدث بالعفرية حوالى ٥٥% من السكان ، ويتحدث باللغة الصومالية حوالى ٣٣,٤ % من تعداد السكان، أنظر : م.س، ص ٥٤ – ٥٥.

العامة، فهم يتحدثون باللغة العربية لغة القران الكريم ويدينون بالإسلام[1] إضافة إلى التشابه والتطابق فى العادات والتقاليد[2].

وإجمالاً يمكن القول بان جيبوتى بحكم ارتباطها العربى والإسلامى منذ مئات السنين؛ ذات هوية وثقافيه عربيه إسلامية، مع الاعتراف بوجود تأثير كبير وواضح للثقافة الفرانكفونيه عليها، ولكنه تأثير وقتي فإذا ما تم التركيز على نشر وتعليم اللغة العربية، وتكثيف تواجدها فى المناهج الدراسية فانه ومع الوقت ستظهر جيبوتى بهوية عربية إسلامية خالصة.

خامسا : الصومال :

عندما قدم المستعمر إلى شرق إفريقيا وتحديداً إلى الصومال لم يكن حينها بلد له حدود معروفه، بقدر ما كان يوجد شعب صومالى يعيش فى رقعة جغرافية تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندى، عبر خليج عدن، له حضارته الخاصة وتاريخه المميز[3]، ويتمتع بعناصر الوحدة الدينية والثقافية والحضارية، وظل كذلك حتى جاء الاستعمار الاوربى، الذى يعتبر البداية الحقيقية لجذور الأزمة الصومالية التي يعانى منها حتى اليوم، حيث تم تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء استأثرت بأحدها فرنسا فى جيبوتى، والجزء الثانى استأثرت به ايطاليا فى الجنوب، أو ما كان يسمى بالصومال الايطالى والجزء الثالث كان من نصيب بريطانيا فى الشمال، وأسمته بالصومال البريطانى، أما الجزء الرابع فتم إلحاقه بكينيا، وهو ما يعرف باسم مقاطعة الحدود الشمالية الشرقية، والجزء الخامس كان من نصيب الإمبراطورية الحبشية وهو ما يعرف باسم منطقة الأوجادين[4]. وعلى اثر هذا التقسيم قامت الدول الاستعمارية بنشر ثقافتها ولغتها على الإقليم المسيطرة عليها فسادت الثقافة واللغة الانجليزية فى شمال الصومال

---

[1] تتجاوز نسبة المسلمين في جيبوتى ٩٤% من مجموع السكان والباقى مسيحيون، أنظر: د/ حورية توفيق مجاهد، **الإسلام فى إفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية**، (القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢) ص ١٦.

[2] عيسى أمين محمد جليل، **جيبوتى دراسة في الجغرافية السياسية** ، رسالة ماجستير (القاهرة : جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ١٩٨٧) ، ص ١٢٨

[3] المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، **نبذه تاريخية عن الصومال**، (أسمرا: المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، بدون تاريخ) ص ١٧.

[4] محمد عثمان أبو بكر، " التحديات السياسية والوحدة الوطنية التى تواجه منطقة القرن الافريقى فى القرن الحادى والعشرين مع التطبيق كنموذج على الصومال "**ورقة مقدمة إلى بحوث إفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين**، ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٧، (القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٧)، ص ٣٦٩.

وفي شمال كينيا، والثقافة الايطالية فى جنوب الصومال، والثقافة الفرنسية فى الساحل الصومالى الفرنسى (جيبوتى)، والثقافة الامهريه فى الاوجادين وهرر[1].

ومع تعاقب الأجيال تشرب الجيل الصومالى الجديد ثقافة الدول المستعمرة، مما احدث فجوة كبيرة فى البنية الاجتماعية اتلف معه الكثير من الروابط اللغوية بين المجتمع الصومالى فى المناطق المختلفة[2]، وعلى الرغم من هذه الفجوة الثقافية التى أحدثها الاستعمار بين الأقاليم الصومالية الناطقة بالانجليزية والايطالية والفرنسية، فإن الثقافة الصومالية الممزوجة بالثقافة العربية الإسلامية، كانت تفرض وجودها كقوة فى مواجهة الثقافات الوافدة مع المستعمر[3]، وظهر ذلك بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ [4]؛ حيث شرعت الدولة الصومالية فى معالجة الخلل الثقافى الذى تركه المستعمر الاوربى وساعدها على ذلك ما يمتلكه الشعب الصومالى من وحدة الشعور بالهوية القومية القائمة على الوحدة اللغوية والدينية والاثنيه والتاريخية[5]، حيث اتجه النظام إلى تأسيس الوحدة الصومالية عن طريق تمجيد اللغة والثقافة الصومالية فتم معالجة القصور فى اللغة الصومالية، التى لا تكتب بجعلها لغة كتابه وان كانت بالأحرف اللاتينية، وتم استبدال لغة المستعمر (الانجليزية والايطالية) باللغة الصومالية منذ عام ١٩٧٣ واعتبارها اللغة الرسمية للدولة[6]، وعندما انضمت الصومال للجامعة العربية ثم اعتما اللغة العربية كلغة رسمية ثانية[7] للدولة الصومالية.

---

(1) د/ حسن مكى محمد أحمد، السياسات الثقافية فى الصومال الكبير { قرن إفريقيا } ١٨٨٧-١٩٨٦، (الخرطوم: المركز الإسلامى الافريقى، إصدار رقم ٦ ، ١٩٩٠)، ص ٣

(2) عبدالقادر صالح محمد ، " الصراع الثقافى والسياسى فى منطقة القرن الافريقى، مجلة الثقافة العربية، (بنغازى: اللجنة الشعبية العامة للإعلان والثقافة، العدد(٢)، السنة (١٦)، فبراير ١٩٨٩، ١٩٨٩)، ص ١٢.

(3) م.س، ص ١٤.

(4) نال الصومال الشمالى استقلاله عن بريطانيا يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، وتم إعلان الجمهورية الصومالية بين الشطرين الشمالى والجنوبى فى يوم استقلال جنوب الصومال عن إيطاليا يوم ١ يوليو ١٩٦٠، أنظر: المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال، م.س.ذ، ص ٢١ -٢٢.

(5) د/ نجوى الفوال، "إشكاليات الدولة فى الصومال : العامل القبلى، م.س.ذ، ص ٣

(6) جان فرانسوا نودينو، ٢١ دولة عربية لأمة عربية واحدة ترجمة د/ خليل أحمد خليل (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) ، ص ٢١٥.

(7) م.س، ص ٢١٦.

ومن ذلك الحين وجهت الدولة الصومالية اهتمامها باللغة العربية، وتدريسها فى كل المراحل التعليمية، بل أن قانون التعليم الصومالى الصادر سنة ١٩٧٧ قد نص على ذلك، وأصبحت اللغة العربية من ثم لغة للمكاتبات الرسمية ، إضافة إلى ذلك تتمتع اللغة العربية بمكانه رفيعة لدى الشعب الصومالى باعتبارها لغة القران الكريم[١]، لاسيما والشعب الصومالى شعب مسلم تتجاوز نسبة المسلمين فيه ٩٩,٥% من مجموع السكان[٢].

ولذلك فان الصومال رغم الاختلافات القبلية ورغم ما تركه الاستعمار الاوربى من سلبيات، فانه يتمتع بهوية ثقافيه صوماليه عربية إسلاميه بحكم الترابط القائم بين الهوية الثقافية الصومالية والهوية العربية[٣].

---

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز، م.س.ذ، ص ٧٤.

(٢) د/ نجوى الفوال، " إشكاليات الدولة فى الصومال العامل القبلى "، م.س.ذ ، ص ٤ .

(٣) تقدر الإشارة بأن هناك أكثر من ٧٠% من مفردات اللغة الصومالية ذات جذور عربية، أنظر: محمد عثمان أبو بكر " قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في اريتريا، م.س.ذ، ص ١٣٨.

المبحث الثالث

الصراعات الداخلية

تعرضنا فى المبحث السابق للاختلافات الأثنية والثقافية فى المنطقة، واتضح لنا كثافة تلك الاختلافات سوءاً داخل الدول أو فيما بينها، الناتجة بداية بفعل تخطيط وترسيم الحدود السياسية بين دول المنطقة من قبل الإدارات الاستعمارية، التى لم تراعى عند تخطيطها للحدود السياسية الظروف الطبيعية والتقسيمات البشرية؛ فالأساس فى تخطيطها للحدود كان قائماً على تحقيق مصالحها المختلفة فى المنطقة[1].

فظهرت حدود سياسية غير متجانسة وغير متطابقة مع الحدود الثقافية والاجتماعية والأثنية بين تلك الدول، فتشتت وتوزعت الكيانات الأثنية والقبلية بين أكثر من دولة، وأصبحت كل دولة عبارة عن خليط غير متجانس من القوميات والأثنيات، الأمر الذى مهد السبيل لظهور بيئة صالحة لنشوء التوترات والصراعات بين هذه الجماعات.

وبعد خروج الاستعمار من المنطقة ظهرت الدول المستقلة ضعيفة ومحملة بالكثير من الأعباء والمشاكل التى خلفها الاستعمار، فشلت معه فى التعامل مع تلك الاختلافات وخلق آلية مناسبة لاستيعاب تلك الاختلافات والتناقضات فى إطار الدولة، بل على العكس من ذلك ساهمت السياسات التى اتبعتها هذه الدول فى مرحلة ما بعد الاستقلال فى تعميق الاختلافات بين الجماعات المختلفة، ولعبت دوراً محورياً فى الدفع فى اتجاه الحروب الأهلية، بفعل تكريس النخب الحاكمة لسياسة التميز والتحيز لصالح الجماعة الأثنية، التى تنتمى إليها هذه النخب وحرمان الجماعات الأخرى من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ولد شعوراً لدى هذه الجماعات بأنها مهمشة ومستبعدة بشكل متعمد من قبل هذه النخب[2].

وهو الأمر الذى دفعها إلى تشكيل جبهات معارضة مسلحة، حاولت تغيير الوضع القائم وتحقيق مصالحها وتراوحت أهدافها ما بين التغيير الاجتماعى الشامل وتحقيق العدل

---

(1) انظر فى ذلك: Robert J. ART, & Robert, Jervis, "**Interntional Politics: Enduring Concepts and Contemprary Issues**", (New York: by Addison-Westey Educational Publishers, Inc. 2003), P.P267-268.

(2) أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، ٢٠٠١)، ص١٠٣ – ١٠٤.

والمساواة والخلاص من الظلم، وإقامة دول جديدة يتحقق من خلالها العدل والمساواة[1] وبين تحقيق الانفصال عن الدولة الممارسة للاضطهاد.

وهذا المناخ دفع بالصراعات فى المنطقة إلى درجات عالية من العنف خاصة مع رفض الأنظمة الحاكمة الالتزام بتحقيق الوحدة فى إطار التنوع والاختلاف، بما ينطوى عليه ذلك من احترام ثقافات ومعتقدات الجماعات المهمشة[2]، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى بشكل عام نظراً لتعدد أبعاد ومستويات هذه الصراعات وتعقدها، فهى ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، وأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية، ومن هنا فإن أسباب ومحركات الصراعات فى المنطقة تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها[3]. وهذا ما سوف نتعرض له فى هذا المبحث.

المطلب الأول

الصراع الداخلى فى السودان

تعود مشاكل السودان فى جزءاً منها إلى الاختلافات الواضحة فى تركيبته السكانية المركبة والمتنوعة، وفى هويته المزدوجة وتنوعه الأثنى والثقافى وارتباطاته العربية والأفريقية.

أما جذور مشكلة جنوب السودان فإنها تعود إلى أمرين الاستعمار البريطانى، وتعامل الحكومات السوداني المتعاقبة مع الجنوب بعد الاستقلال. فالاستعمار البريطانى الذى احتل السودان خلال الفترة من ١٨٩٨ وحتى ١٩٥٦ عمل على تبنى سياسة مدروسة هدفت إلى تعميق الفوارق المختلفة بين الشمال والجنوب، فبدأ بتنفيذ سياسة المناطق المقفلة عام ١٩٢٩،

---

(١) سامسون وسارا، "الصراعات وأمن الدول فى منطقة القرن الأفريقى"، القرن الأفريقى وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدنى، ترجمة د/ محمد عاشور، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بالتعاون مع الجمعية الأفريقية بالتعاون مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، العدد (٥)، ديسمبر ٢٠٠٣)، ص٦١.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "إشكالية الدولة فى أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية .....، م. س. ذ، ص١٤ .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الصراعات الداخلية، انظر: د/ سامى الخزندار، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية http://www.aljazeera.nat، وكذلك أحمد إبراهيم محمود، م.س.ذ، ص١٠٣ – ٢١١.

التى أدت إلى إغلاق الجنوب تماماً أمام الشماليين، فتم إبعاد الموظفين الإداريين الشماليين من الجنوب وإقصاء التجار العرب والمسلمين، وإبعاد الحامية الشمالية من الجنوب، وحلت محلها الفرقة الاستوائية التى أنشئت عام ١٩١٧، والتى أصبحت بعد ذلك العمود الفقرى للقوة العسكرية الجنوبية؛ الأمر الذى أدى إلى تعميق الاختلافات والفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب إلى حد أن بريطانيا كانت تفكر جدياً بضم الجنوب إلى أوغندا أو كينيا[١].

والنتيجة الكلية لتلك السياسات جعلت الجنوب وكأنه دولة أجنبية بالنسبة للشماليين، وأصبح يسير فى اتجاه مختلف تماماً للشمال على مختلف الجوانب؛ فمن الناحية الثقافية أصبحت الديانة المسيحية هى الغالبة بين صفوف النخبة المتعلمة فى الجنوب، واللغة الانجليزية هى لغة التخاطب والتعليم، بينما الشمال غالب عليه الإسلام واللغة العربية.

اقتصادياً تركزت كل مشاريع التنمية فى الشمال مع حرمان الجنوب، فظهر أكثر تخلفاً من الناحية الاقتصادية، وساهمت صعوبة الاتصال والتنقل فى انعدام التبادل التجارى والاقتصادى بين الطرفين. ومن الناحية السياسية زرعت هذه الأوضاع والفوارق خوفاً وقلقاً بين صفوف النخبة فى الجنوب من هيمنة شمالية على البلاد بعد الاستقلال، مما يشكل تهديداً للخصوصية الثقافية للجنوب[٢].

هذه السياسات أدت إلى بروز مشكلة الجنوب فى السياسة السودانية بعد ذلك، وتطورت من مشكلة اختلافات وفوارق جغرافية وتاريخية وثقافية طبيعية إلى مشكلة سياسية اجتماعية متشعبة الجوانب والأبعاد.

وظلت السياسة البريطانية على هذا النهج حتى عام ١٩٤٧ أى قبل الاستقلال بحوالى تسع سنوات حيث غيرت من توجهها الانفصالى تحت تأثير أربعة عوامل[٣]:

١- مذكرة الخريجين إلى السلطات البريطانية التى تحمل تطلعاتهم القومية لسودان واحد.

٢- قناعة بريطانيا بأن جنوب السودان رغم انتمائه الأفريقي، إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية تدفع على ربطه مع بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى ...... ، م. س. ذ، ص١٧.

(٢) عبدالوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان"، المستقبل العربى، العدد (٢٨٦)، ديسمبر ٢٠٠٢)، ص٢٥.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، ...... م.س.ذ، ص١٧.

٣- رغبة بريطانيا فى تقوية السودان فى مواجهة مصر، لا سيما بعد الطلب المصرى من بريطانيا أثناء المفاوضات لإلغاء معاهدة ٣٦ وباعتبار السودان جزءاً من أراضيها، وهو ما لا تفضله بريطانيا.

٤- مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، الذى ظهر خلاله اتفاقاً على ضرورة الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب.

ونتيجة لأوضاع داخلية ومتغيرات دولية، عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا فى ١٩٥٣/٢/١٢ منحت السودان الحكم الذاتى كخطوة على طريق الاستقلال، والجدير بالذكر أن عدم اشتراك الجنوبيين فى المشاورات التى دارت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية أعطى انطباعاً بإهمال وتجاهل مشاكلهم، بل أن الاتفاقية لم تتضمن أى بند يتعلق بحماية مصالح الجنوب، الأمر الذى أثار حفيظة أبناء الجنوب[١].

وخلال فترة الحكم الذاتى التى استمرت من عام ٥٤ – ١٩٥٥ اندلعت أول مواجهة مسلحة تمثلت فى التمرد الذى قامت به الفرقة الاستوائية فى الجيش فى اغسطس ١٩٥٥، وصاحب هذا العنف وسبقه أجواء من عدم الثقة والخوف من قبل الجنوبيين تجاه الحكومة الانتقالية، لا سيما بعد اتخاذها لمجموعة من القرارات، من ضمنها عدم منح الجنوبيين فى لجنة السودنة سوى ثلاث وظائف من بين ثمانمائة وظيفة عليا فى الجهاز الحكومى، إضافة إلى قيامها بتعيين ضباط شماليين بقيادة الفرقة الاستوائية[٢]، وعلى أثر هذا التمرد وافقت الحكومة على عقد اتفاق بشأن مشكلة الجنوب وإجراء بعض الإصلاحات، ورأت الأحزاب الجنوبية من جانبها أن حل المشكلة يكمن فى إطار الحل الفيدرالى، الذى وافقت عليه الحكومة الأمر الذى أدى إلى موافقة أعضاء البرلمان الجنوبيين على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان فى أواخر عام ١٩٥٥[٣]، وبعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ظهرت مناطق كثيرة من السودان مهمشة اقتصادياً واجتماعياً، وخاصة فى الجنوب والغرب والشرق بفعل سياسة الاستعمار، كما أشرنا التى ركزت مجمل مشاريع التنمية فى مناطق الشمال والوسط، وزاد من ذلك السياسات الحكومية بعد الاستقلال التى عملت على تعزيز هذا النمط من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية[٤] مما عمق من الاختلافات بين الشمال والجنوب، أيضاً اتجهت الأحزاب الشمالية بعد الاستقلال وفى محاولة منها لسد الفجوة التى أوجدها الاستعمار بانتهاج

---

[١] م.س، ص١٨.

[٢] عبد الوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان ......، م. س. ذ، ص٢٧.

[٣] مشكلة الجنوب وجهود السلام http://www.sudangate.net/sudansouth.html

[٤] د/ رفائيل بادال، "الصراع فى جنوب السودان"، الملفات الخاصة http://www.aljazera.net

سياسة الاستيعاب الجبرى بالاستعراب والأسلمة، وكان هذا بالنسبة للجنوبيين بمثابة استبدال للاستعمار البريطانى بالسيطرة العربية[1].

وهذه السياسة فى مجملها أدت إلى نتائج عكسية لما كان يراد منها بل إنها كانت تنم عن قصور واضح فى التجارب السياسية لهذه الأحزاب وجهل أيضاً بأحوال الجنوب، أكثر من كونها سياسة مدروسة أو مبيته ضد الجنوب، ذلك أن تفكير القوى الشمالية كان منصب بالدرجة الأولى على كيفية معالجة سياسة التطوير المنفصل، ولذا انصرفت كل الجهود لتحقيق هذا الأمر واستخدمت فى سبيله كل الطرق والوسائل الممكنة[2]، وكأن الغاية تبرر الوسيلة ولذلك ظلت هذه الأحزاب تنظر لمشكلة الجنوب كنتاج للسياسة الاستعمارية يمكن معالجتها بإتباع سياسات معاكسة لدمج الجنوب فى الهوية الوطنية العامة[3]، وزاد من تأزم الوضع بين الشمال والجنوب رفض البرلمان النظر فى طلب الجنوب المتعلق بالحل الفيدرالى، الذى تعهدت بتحقيقه الحكومة الانتقالية قبل الاستقلال، مما أدى إلى تصعيد التوتر وتوسيع عدم الثقة بين الطرفين[4].

وبعد ذلك دفع الركود السياسى فى البلاد الناتج عن الوضع فى الجنوب العسكريين لاستلام السلطة عام ١٩٥٨ برئاسة إبراهيم عبود، فعمل النظام على إلغاء النظام البرلمانى وما ارتبط به من تعدد حزبى، ثم اتجه لاستكمال أهداف الاستعراب والأسلمة، مستخدماً القوة المسلحة لفرض الاندماج الطائفى بهدف استيعاب الجنوب فى إطار الثقافة العربية الإسلامية، وفى هذا الصدد خطط النظام لتوطين أكثر من مليون ونصف عربى شمالى فى جنوب السودان، وقام بطرد البعثات التبشيرية من الجنوب، ولجأ إلى قمع كل معارضة جنوبية الأمر الذى أدى إلى هروب الكثير من القيادات الجنوبية إلى الخارج، الذين شكلوا فيما بعد تنظيمات سياسية وعسكرية فى الخارج لمقاومة النظام العسكرى وسياسته، وكان ظهور الأنيانيا عام ١٩٦٣ تطوراً جديد فى مشكلة الجنوب[5] صعد من المقاومة المسلحة بصورة كبيرة ضد النظام العسكرى، وكان هذا التصعيد عاملاً حاسماً بعد ذلك فى الأحداث التى أدت إلى الإطاحة

---

(1) د/ فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات فى السودان**، ترجمة د/ عوض حسن، ط٢، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص١٩.

(2) محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان**، ترجمة هنرى رياض والجنيد علــى عمــر، (القــاهرة: دار النهضة، ١٩٧٠)، ص١١١.

(3) محمد على جادين، "مشكلة الجنوب ومستقبل الدولة السودانية من الحكم الاقليمي إلى تقريــر المــصير" http://www.arabic.arabia.Msn.com

(4) عبدالوهاب الأفندى، م.س.ذ، ص٢٨.

(5) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى .... م. س. ذ، ص١٨ – ١٩.

بالنظام العسكرى من خلال الثورة الشعبية فى أكتوبر ١٩٦٤، وعند وصول الحكومة الديمقراطية بعد ذلك اتخذت عدة خطوات فى سبيل معالجة أزمة الجنوب، من ضمنها تعيين بعض الوزراء من الجنوب فى مواقع مهمة، وعملت على عقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث عن حل سلمي للأزمة، وتوصل هذا المؤتمر الذى حضرته الأحزاب الشمالية والجنوبية إلى تفاهم حول بعض المسائل[١]، مثل الاعتراف بالوضعية الخاصة للجنوب من الاختلافات العرقية والثقافية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى، وتجدر الإشارة بأن الأحزاب الجنوبية خلال الاجتماع اختلفت فيما بينها بين الانفصال والنظام الفيدرالى أو حق تقرير المصير[٢].

وحدثت بعض الانشقاقات بين التنظيمات الجنوبية، الأمر الذى أتاح للحكومة تركيز ضرباتها ضد دعاة الانفصال، وساعدها على ذلك الاتفاقية التى وقعتها مع أثيوبيا فى يوليو ١٩٦٥، التي وافقت بموجبها أثيوبيا عن التوقف من دعم الجنوبيين فى الخارج[٣]، وظلت الأمور على هذا الوضع حتى قيام ثورة ١٩٦٩، وقيام الحكم العسكرى الثانى برئاسة جعفر نميرى، الذى أطاح مرة أخرى بالحكم المدنى وبالنظام البرلمانى، وحال وصول النظام العسكرى إلى الحكم اعترف بوجود مشكلة فى الجنوب، واعترف بوجود فوارق واختلافات بين الشمال والجنوب، وأقر أيضاً مبدأ الحكم الذاتى الاقليمي كحل لمشكلة الجنوب، وكلل ذلك بعقد اتفاقية سلام ١٩٧٢/٢/٢٧ أنهت الحرب بين الشمال والجنوب، وتم التوقيع عليها فى أديس أبابا[٤]. ونصت الاتفاقية على دمج المديريات الجنوبية الثلاث (بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل) فى إقليم واحد، وشكل لها مجلس نيابى منتخب، يتمتع باستقلال ذاتى فى إدارة شئونه باستثناء الأمور السيادية مثل الدفاع والخارجية[٥].

---

(١) عبدالوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان ...... م.س.ذ، ص٢٨.

(٢) مشكلة الجنوب وجهود السلام، م.س.ذ.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، ......م.س.ذ، ص٢٠.

(٤) نفس المرجع، ص٢٠ – ٢١، ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أديس أبابا انظر: م.س، ص٢٢ – ٢٣، وأيضاً د/ أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة فى الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧)، ص١٣٢ – ١٣٣.

(٥) د/ محمد صادق صبور، **مناطق الصراع فى أفريقيا**، موسوعة مناطق الصراع فى العالم، الكتاب الثالث، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص٨٠. ولمزيد من التفاصيل انظر:
د/ إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان، فى د/إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقيــة، ١٩٩٠، ص١٨٦ – ١٨٧.

ورغم أن الاتفاقية نجحت فى تحقيق قدر لا بأس به من الأمن والاستقرار فى السودان، إلا أنها كانت تحمل معها الكثير من النواقص أدت إلى انهيارها فى نهاية الأمر، فبدأت أول هزة لها عام ١٩٧٧ عندما عقد النميرى اتفاقية مصالحة وطنية مع بعض الأحزاب السياسية فى الشمال، الأمر الذى جعل الجنوبيين ينظرون إلى هذه المصالحة بشئ من الريبة والشك باعتبارها تشكل تهديداً لمصالحهم المرتبطة بالنميرى فأى اتفاق سيكون على حسابهم، أيضاً وقعت العديد من الأحداث والاضطرابات فى الجنوب نفسه بين الأثنيات المختلفة بسبب سيطرة جماعة الدينكا على الأمور هناك، أدت هذه الأوضاع إلى تصاعد الاضطرابات السياسية والأمنية فى الإقليم الجنوبى، وقيام حركات تمرد مسلحة تحولت منذ عام ١٩٨٠ إلى حركة تمرد مستمرة بعد أن كانت متقطعة أطلقت على نفسها حركة الأنيانيا الثانية، الأمر الذى دفع الرئيس نميرى إلى استغلال هذه الاضطرابات لتعزيز نفوذه على الإقليم الجنوبى، فقام بإقالة الحكومة المنتخبة وتحالف مع الأقليات المتذمرة، ثم اتخذ قراراً فى يوليو ١٩٨٣ بتقسيم الإقليم الجنوبى إلى ثلاثة أقاليم[١]، الأمر الذى عنى التراجع عن اتفاقية أديس أبابا، مما دفع بالجنوبيين إلى تأسيس تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتكوين جناحها العسكرى الجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، وكل هذه العوامل ساهمت فى انفجار التمرد مرة ثانية فى يوليو ١٩٨٣، وهذه المرة اكتسبت الحرب أبعاد إضافية زادت مع مرور الوقت، وساعد على ذلك قرار الرئيس نميرى تطبيق الشريعة الإسلامية فى سبتمبر من نفس العام، وهى ما اصطلح على تسميتها بقوانين سبتمبر، ساهم هذا التمرد بأسلوبه الجديد والدعم الكبير الذى حصل عليه من بعض الأطراف فى إسقاط نظام نميرى فى عام ١٩٨٥، وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية بدأت قبل قوانين سبتمبر، إلا أن هذه القوانين بعد سقوط نميرى أصبحت المحرك والدافع الرئيسى فى تشكيل التفاعلات الخاصة بمشكلة الجنوب، وشكلت سبباً رئيسياً فى فشل جميع المحاولات والمبادرات لحل الأزمة، ولا سيما فى عهد الديمقراطية الثانية (٨٥ – ١٩٨٩) بل أنها كانت المحرك ولدافع الرئيسى فى وصول النظام الإسلامى للسلطة فى السودان عبر الانقلاب العسكرى الثالث عام ١٩٨٩، وذلك لاستباق الموافقة على اتفاقية الميرغنى جون جارانج التى وقعت فى نوفمبر ١٩٨٨، والتي كان سيتم إقرارها فى يوليو ١٩٨٩، وكانت تنص فى أهم بنودها على تجميد العمل بقوانين الشريعة الإسلامية، وعقد مؤتمر دستورى لوضع صيغة سياسية ودستورية للسودان[٢]، وحال وصول حكومة الإنقاذ بدأت فى محاولة إيجاد حل لمشكلة الجنوب ومشاكل المناطق المهمشة فى السودان، ودخلت

---

(١) عبد الوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان .... م. س. ذ، ص٢٨ – ٢٩.

(٢) هانى رسلان، "حق تقرير المصير لجنوب السودان: جدلية المسار والتداعيات"، كراسات إستراتيجية، العدد (١٣٨)، السنة (١٤)، ابريل ٢٠٠٤، ص ٤ – ٥.

فى مفاوضات مباشرة مع حركة التمرد الجنوبية، فعقدت معها أول جولة من المفاوضات فى أديس أبابا خلال شهر أغسطس ١٩٨٩، ولم تؤدى إلى نتيجة تلتها جلسة مفاوضات أخرى فى العاصمة النيجيرية أبوجا(١) فى يونيو ١٩٩١، وبعد ذلك جرى لقاء فى فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ بين الحكومة والجناح المنشق عن الحركة الجنوبية (جناح رياك مشار)، وفى هذا اللقاء تم الاتفاق على عقد استفتاء لتقرير المصير. وتلى هذا الاتفاق مفاوضات ابوجا(٢) فى مايو ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٣ ولكنها لم تحقق اي تقدم[١].

وبعد ذلك وفى عام ١٩٩٤ تم الترويج لمبادرة الإيجاد باعتبارها الحل الأمثل لمشكلة السودان، وتحت ضغوط إقليمية ودولية، وافقت الحكومة السودانية على الدخول فى مفاوضات متعددة ومتشعبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بشكل مباشر وتحت رعاية منظمة الإيجاد، وهى المفاوضات التى جرت فى ماشاكوس ونياكادو ونيفاشا فى كينيا وبدأت عام ٢٠٠٢[٢]، وانتهت فى ٢٠٠٥/١/٩ بتوقيع اتفاقية السلام النهائية فى نيروبى، التى أفضت إلى منح الحركة الشعبية كامل السيطرة على الجنوب، ومشاركتها بنسبة كبيرة فى الحكومة المركزية خلال الفترة الانتقالية التى حددت بست سنوات[٣]، وانهت الحرب الأهلية بين الطرفين التي استمرت فى مجموعها أكثر من نصف قرن، والجدير بالذكر أن الوصول إلى هذه الاتفاقية تم من خلال تقديم الكثير من التنازلات من قبل الطرفين، وإن كان ما قدمه الجانب الحكومى أكثر[٤].

وجاءت الاتفاقية فى ستة بروتوكولات هى الاتفاق الإطارى لماشكوس، الذى وضع الأسس العامة للاتفاقية والترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة وتقاسم السلطة، والمناطق الثلاث أبيى وجبال النوبا وجنوب النيل الأزرق[٥].

---

(١) عبد الوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان ...... م.س.ذ، ص٣٣ – ٣٤.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى .... م. س. ذ، ص٤٠.

(٣) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية التحديات أمام الجنوب"، السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، ابريل، ٢٠٠٥)، ص١٠٤.

(٤) د/ إجلال رأفت، "رؤية: احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام"، السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، ابريل ٢٠٠٥)، ص١١٦.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية السلام، انظر :

وكذلك، اتفاق السلام: الطريق نحو سودان جديد (ملف العدد) السياسة الدولية، العـــدد (١٦٠)، أبريـــل ٢٠٠٥، ص٦٦ – ١١٩.

http: //www.sudanMfa. co/ministry 347.htm

ولقد أقر البرلمان السودانى الاتفاقية بالإجماع فى ٢٠٠٥/٢/١، كما صادق برلمان الحركة عليها فى ٢٠٠٥/١/٢٤، مما مهد الطريق أمام تشكيل لجنة لصياغة دستور الفترة الانتقالية، التى تمتد ست سنوات، يقرر بعدها الجنوبيون مصيرهم، وتكونت اللجنة من ١٤ عضواً مناصفة بين الخرطوم والحركة الشعبية، ويلاحظ أنها خلت من أى مشاركة للقوى السياسية الأخرى شمالية كانت أو جنوبية[١].

وعلى صعيد آخر انفجر صراع جديد فى السودان هذه المرة فى منطقة الغرب وتحديداً فى إقليم دارفور، وجاء هذا الصراع فى نفس الوقت الذى كانت فيه مفاوضات السلام جارية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وفى الوقت الذى بدأت تلوح فيه بوادر التوصل لحل نهائى لهذا الصراع، الأمر الذى شكل تهديداً جديداً لاستقرار ووحدة السودان، وشكل أيضاً ضغطاً إضافياً على حكومة الإنقاذ تشتت جهودها بين الجنوب والغرب إضافة إلى مشاكلها الأخرى.

وبداية يمكن القول بأن أحداث دارفور وإن كانت قد برزت مع مطلع عام ٢٠٠٣، إلا أنها بدأت فى واقع الأمر عام ١٩٨٩ بعد وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة، عندما اندلع نزاع عنيف بين الفور وبعض الجماعات المسلحة، و تمت السيطرة عليه فى حينه ثم اندلع صراع آخر بين تلك الجماعات والمساليت فى غرب دارفور بين عامى ١٩٩٨ - ٢٠٠١؛ أدى إلى لجوء أعداد كبيرة من المساليت إلى تشاد، ثم وقعت اتفاقية سلام مع سلطان المساليت عاد بموجبها بعض اللاجئين. وهذه الأحداث أدت إلى تكوين حركات تمرد ضد الحكومة السودانية على غرار ما حدث فى الجنوب، حيث ظهرت حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة[٢]، والصراع الجديد الذى وقع فى الإقليم بدأ بين سكان الإقليم من الفور وبين الجماعات المسلحة التى يطلقون عليها (الجنجويد)، والتى يزعم البعض أنها تمثل ميليشيات عربية مدعومة من الحكومة السودانية، وهو ما نفته الحكومة جملة وتفصيلاً، بل أن الحكومة اتهمت بعض القوى المحلية والخارجية بالوقوف وراء فتح هذه الجبهة الجديدة بهدف تضييق الخناق على الحكومة السودانية[٣]، وإجبارها على تقديم تنازلات إضافية فى المفاوضات الجارية مع الحركة الشعبية؛ فالحكومة ترى أن أسباب الصراع بين أبناء الإقليم (كلهم

---

(١) http: //www.sudanMfa. co/ministry 347.htm

(٢) محمد رفعت، "دارفور شوكة الأمريكيين فى ظهر حكومة البشير http: www.arab.Moheet.com .

(٣) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربـــى .... /م. س. ذ، ص٤٣.

مد ...) يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية، فالإقليم يعانى من اضطرابات مستمرة بين ... والمزارعين من جماعات الفور والمساليت بسبب حقوق الأراضى والمرعى(1).

ويقود هذا التمرد فى الإقليم حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة، وتتحدث حركة تحرير السودان بأن تمردها ومقاومتها للحكومة يعود إلى التهميش، الذى تعرض له الإقليم وانعدام الخدمات الأساسية، واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة والثروة طوال الفترات السابقة، ومن ثم فإن الحركة تسعى إلى تحقيق الحكم الذاتى الموسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة(2).

ومن الملاحظ أن هذه الأزمة أخذت حيزاً كبيراً فى وسائل الإعلام العالمية، دفعت بها إلى الخروج عن مسار التسوية المحلية الذى تنادى به الحكومة إلى المسار الإقليمى والدولى، ففى خطوات سريعة انتقلت الأزمة إلى حيز التدويل، وعلى نفس الطريق الذى سارت عليه مشكلة الجنوب، وظهر ذلك من خلال الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة، فقد بدأت بوساطة تشادية من خلال اتفاقية أبشى، ثم جولتى انجامينا الأولى والثانية، ثم انتقلت الوساطة إلى أديس أبابا وبعدها أبوجا، ثم دخلت على المسار أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى وبعض المنظمات الدولية، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى إصدار مجلس الأمن لقرارين هما القرار رقم ١٥٥٦ والقرار ١٥٦٤(3) بهدف الضغط على الحكومة السودانية وإجبارها على التدخل لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد.

وإجمالاً يمكن القول بأن أزمة دارفور كشفت وبشكل واضح حجم المشاكل الداخلية الصعبة والمتشعبة التى يعانى منها السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦، وهو ما قد يعنى أن المتاعب والأزمات لن تتوقف عند مشكلة الجنوب أو دارفور، بل أن هناك الكثير من المناطق المهمشة مرشحة للانفجار والتمرد على الحكومة المركزية كوسيلة مضمونة للمطالبة بتوزيع عادل للسلطة والثروة، لا سيما بعد توقيع اتفاقية السلام النهائية مع الحركة الشعبية لتحرير

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الأزمة انظر: د/ إجلال رأفت، "الأزمة فى دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج" فى د/ نادية محمود مصطفى (محرر)، **أبعاد الصراع فى دارفور والأزمة والأفق المستقبلى**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤)، ص٢١ – ٢٥، وكذلك عادل عبدالعاطى، "دارفور جذور ومآلات الصراع المسلح.
http://www.aljazeera.nat

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: هانئ رسلان، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولى" فى د/ نادية محمود مصطفى (محرر) **أبعاد الصراع فى دارفور: الأزمة والأفق المستقبلى** ... م. س. ذ، ص٩٩ – ١٠١.

(3) م.س، ص٩١.

السودان التى حصل بموجبها الجنوب على كل مطالبه. الأمر الذى سيشكل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار السودان يصعب معه التنبؤ بالحال التي سيصل إليها السودان[1]، خاصة فى ظل المناخ الإقليمي والدولى المعادى لحكومة الإنقاذ، وحتى اتفاقية السلام التى تم التوقيع عليها فى نيروبى بين الحكومة والحركة تعتريها الكثير من النواقص؛ أهمها استبعاد الأطراف السودانية الأخرى سواء الشمالية أو الجنوبية، الأمر الذى قد يشكل عقبة فى طريق تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، خاصة وبعض هذه الأطراف قد أعلن صراحة معارضته لكل ما تم الاتفاق عليه.

وبعد هذا العرض يتضح بأن الصراعات الداخلية فى السودان قد خرجت عن نطاق التسويات الداخلية إلى المسار الإقليمى والدولى؛ مما فتح المجال لمزيد من التدخلات الدولية فى الشأن السودانى، بل وظهر تنافس واضح بين هذه القوى للاستحواذ على مخرجات تلك الصراعات وطرق تسويتها، وظهر ذلك فى التدخل الأمريكى فى مسار التسوية فى جنوب السودان، والتدخل الأوروبى الأمريكى وبعض الأطراف الإقليمية فى مسار التسوية فى إقليم دارفور، وهذا ما سوف يتم رصده فى الباب الثانى من الدراسة.

المطلب الثانى

الصراع الداخلى فى الصومال

دخل الصومال منذ عام ١٩٩١ مرحلة من الفوضى والصراع الداخلى، فعلى أثر انهيار نظام سياد برى برزت الصراعات القبلية والمناطقية بشكل كبير، جرت معها الصومال إلى حرب أهلية طويلة ما زالت تعانى منها حتى اليوم.

فالحالة التى وصل إليها الصومال وحالة انهيار الدولة وبروز الدويلات والكيانات الانفصالية، عكست تناقضاً شديداً مع ما يتميز به الصومال من خصوصية من منظور الاندماج الوطنى والتجانس القومى والديني واللغوى، وروابط التاريخ المشترك، ورغم ذلك فإن هذا المجتمع كان يحمل فى داخله نواة الانقسام القبلى بسبب قوة الانتماء العشائرى والقبلي[2]، فرضت هذه الوضعية تأثيراتها على عملية بناء الدولة الصومالية الحديثة منذ توحيد

---

(١) للتعرف على سيناريوهات المستقبل فى السودان، انظر: د/ إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، م. س. ذ، ص٢٠٣ – ٢٠٨.

(٢) د/ نجوى أمين الفوال، "انهيار الدولة فى الصومال"، **السياسة الدولية**، العدد (١١٢)، ابريل ١٩٩٣، ص٨. ولمزيد من التفاصيل انظر:

– د/ إبراهيم نصر الدين، **الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى، ورقة عمل**، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٢-٣.

الشمال والجنوب في يوليو ١٩٦٠، وحتى انفجار الحرب الأهلية في عام ١٩٩١ لدرجة أن الدولة عجزت عن احتوائها، بل أن الدولة ذاتها وصل بها الأمر إلى السقوط فى صراع القبائل ليس كسلطة عليا تسعى لتوحيد التناقضات فى إطار وحدوي، وإنما كطرف أساسى فيها، فالدولة بدأت ضعيفة ومتعثرة منذ البداية، وتعانى من اختلافات متعددة ومتنوعة، فإلى جانب الاختلافات التى زرعها وخلفها الاستعمار بين الشطرين، من حيث اللغة والثقافة وأنظمة الحكم[1] هناك اختلاف آخر على جانب كبير من الأهمية يتمثل بالثقل القبلى بين الشطرين، ففى الشمال تتشكل القبائل الاسحاقية الغالبية مقارنة مع بعض قبائل الدارود والدير ،بينما في الشطر الجنوبي لا توجد قبائل تشكل غالبية كبيرة بل توجد ثلاث قبائل تتقاسم النفود بشكل أو بآخر وهى الهاوية والدارود والرحانوين[2]، ورغم ذلك فإنه من الصعوبة بمكان وضع فواصل بين مناطق تلك القبائل، أو حتى القطع بأن هذه المنطقة أو تلك تسكنها فبيله معينة نتيجة للتداخل فى مناطق الإقامة لتلك القبائل، ففى الجنوب توجد قبائل الماريحان والأوجادين والماجرتين، ورغم ما بينهم من خلافات إلا أنهم ينحدرون من قبيلة الدارود، وأيضاً توجد فى الشمال إلى جانب قبائل الإسحاق جزء من قبائل الأوجادين والرحانوين، ونفس الخليط يتكرر بصور أكثر تعقيداً حول العاصمة مقديشو، وفى مناطق أخرى من الصومال مع اختلاف النسب، وعادة لا تخلو قبيلة من انشقاق راسي يعكس مصالح وتوازن مختلف فروعها[3]، والحكومات الصومالية الثلاث التى أدارت شئون الحكم منذ الاستقلال، وحتى سقوط نظام سياد برى فشلت فى إقامة دولة حديثة على أسس اقتصادية واجتماعية قوية تذيب تلك الاختلافات القبلية فى إطار الدولة. وعجزت عن تقوية الشعور الوطنى مقابل قوة العصبية القبلية، مما أدى إلى انتشار نوع من الفوضى الإدارية التى تعتمد على المحسوبيات القبلية من حيث التعينات والترقيات فى الدولة فوضعت المصلحة الشخصية والقبلية فوق المصلحة العامة، كل ذلك ساهم فى الدفع فى اتجاه تصاعد الأزمة الصومالية، إضافة بالطبع إلى تأزم علاقة الصومال الخارجية مع دول الجوار أثيوبيا وكينيا وجيبوتى، بسبب المطالبة الصومالية ببعض الأقاليم الصومالية المتنازع عليها مع هذه الدول، مما أدى إلى مواجهات عسكرية وخاصة مع أثيوبيا، أنهكت البلاد خلالها واستنزفت قدرتها الاقتصادية الضعيفة[4]، بل أن الحكومة الثالثة برئاسة سياد برى التى وصلت إلى الحكم عام ١٩٦٩ تتحمل مسئولية كبيرة فيما وصل إليه

---

[1] المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال .... م. س. ذ، ص٢٢.

[2] م.س، ص٢٢، ولمزيد من التفاصيل انظر: د/ إجلال رأفت، "الأزمة الصومالية"، **المستقبل العربى**، العدد (١٧٣) يوليو ١٩٩٣، ص٢٢.

[3] التقرير الاستراتيجي العربى، ١٩٩٣، ص١١٩.

[4] عبدالرحمن بن عبدالقادر الحفظي، "الصومال أزمة حكومة ومأساة شعب"

الصومال من انهيار اليوم، وبرغم تعهد سياد برى بمحاربة القبيلة والعشائرية والمحسوبية في بداية عهده، إلا أنه وبعد مرور سنوات قليلة من وصوله للحكم عمل على تشجيع وإحياء الانقسامات القبلية لدعم سيطرته وبقائه فى الحكم، خاصة بعد انحسار الدعم والمساندة الشعبية لحكمه، لذا لجأ إلى الاعتماد على العشائر الموالية له، مما جعل الدولة تحت سيطرته المباشرة وسيطرة الائتلاف المكون من العشائر الماريحان والأوجادين والدولباهنتي، الذين قسموا بينهم السلطة والثروة، فذهب نصيب الأسد للماريحان قبيلة الرئيس، ونصيب النمر للأوجادين ونصيب الضبع للدولباهنتي[1].

وتزامن ذلك أيضاً مع قيام نظام سياد برى بتعليق الدستور، وحل البرلمان وحظر الأحزاب السياسية فى البلاد واعتقال زعمائهم، وجعل العاصمة المركز الرئيسي لجميع المؤسسات مع إهمال المناطق والمحافظات الأخرى وخاصة الشمالية[2] بل أنه مارس كل أساليب القمع والتنكيل ضد قبائل الاسحاق، وقام بتعيين الجنوبيين فى المراكز الحساسة فى الشمال. وفى أواخر عهده ضيق من دائرة المشاركة السياسية حتى انحصرت فى أفراد عائلته التى احتكرت المناصب القيادية الحساسة، الأمر الذى أدى إلى شعور الجماعات الأخرى بانعدام العدالة التوزيعية بكل صورها[3]، وكان رد الفعل من بعض العشائر الأخرى على هذا الوضع أنها كونت جبهات معارضة ضد النظام، بدأت من جانب قبيلة إسحاق وهى القبيلة السائدة فى الشمال، ثم أشهرت بعض القبائل والعشائر الأخرى المستبعدة من الائتلاف الحاكم فى مقديشو السلاح ضد النظام، وأشهرها قبيلة الهاوية التى كان لها دور كبير فى إسقاط نظام برى[4].

ومن ثم ظهرت حركات مسلحة لهذه القبائل أهمها الحركة الوطنية الصومالية من قبائل الاسحاق، وحزب المؤتمر الموحد من قبائل الهاوية، الذى سيطر على الجزء الجنوبى، والذى انشق عنه عدة تنظيمات وفئات على النمط العشائرى، وأصبح هذا الحزب بعد ذلك

---

(١) Katsuyoshi Fukui, & john Markakis,. Op. cit, pp. 232 - 233

(٢) John G. nyout yoh,. Op. cit,. p. 89

(٣) محمد عثمان أبو بكر، "التحديات السياسية والوحدة الوطنية التى تواجه منطقة القرن الأفريقى ....م.س.ذ، ص٣٦٧ – ٣٦٨.

(٤) Katsuyoshi Fukui, & john Markakis,. Op.Cit., P. 233

المسئول عن الفوضى التى اجتاحت البلاد[1]. ووقعت هذه القوى بعد ذلك اتفاقاً يهدف لإنشاء حكومة مؤقتة وإقرار دستور ولاعداد لانتخابات تشريعية، وفى ٣٠ من ديسمبر ١٩٩٠ بدأت حركة تمرد فى مقديشو رافقتها أعمال عنف ونهب وتخريب أدت إلى مقتل أكثر من خمسة آلاف شخص، وفر سياد برى من العاصمة إلى مدينة كيسمايو على الحدود الكينية[2]، وبعد خروج سياد برى وانهيار نظام حكمه فإن الفصائل المعارضة لم تفلح فى الاتفاق على برنامج سياسى واقتصادى انتقالى حتى فى حدوده الدنيا، بل إنها لجأت إلى القتال فيما بينها للوصول إلى السلطة، وملء الفراغ الذى خلفه رحيل سياد برى وخاصة فى العاصمة، مما أدى إلى سقوط الحكومة ودخول الصومال فى غمار حرب أهلية؛ أدت فى النهاية إلى انهيار الصومال كدولة[3].

ويبدو أن الإطاحة بنظام سياد برى لم تكن النهاية للصراع فى الصومال، وبدلاً من الالتزام بالاتفاق الذى وقعت عليه قوى المعارضة بخصوص شكل نظام الحكم بعد مرحلة برى؛ قام المؤتمر الصومالى الموحد بفرض سيطرته على العاصمة وعلى نحو منفرد بتسمية على مهدى محمد كرئيس للبلاد؛ الأمر الذى صعد التوتر بين الحركة الوطنية الصومالية، وحزب المؤتمر الموحد، حيث رأت الحركة الوطنية بأن هذا الإجراء يمثل انتهاكاً للاتفاق المشار إليه، ومن ثم اتجهت الحركة إلى خيار الانفصال خوفاً من استمرار سيطرة الجنوب على الشمال، وبالفعل أعلنت الحركة انفصال شمال الصومال عن الدولة الصومالية فى ٧ من مايو ١٩٩١[4]، وربما قد تبدو هذه الخطوة غير متوقعة فى نظر البعض لدور الشمال الكبير فى تحقيق الوحدة مع الجنوب عام ١٩٦٠[5].

أيضاً أدى تعيين على مهدى محمد كرئيس للصومال إلى تفجير الخلافات داخل المؤتمر الصومالى الموحد نفسه بين جناح محمد فارح عيديد وعلى مهدى، ومعارضة الجبهة

---

(١) John G. nyuot yoh,. Op. cit, p. 89

(٢) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... ، م.س.ذ، ص١١٣.

(٣) المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، **نبذة تاريخية عن الصومال** ..... م.س.ذ، ص١٥.

(٤) Peter J. Schraeder, . op. cit., p.13

(٥) لمزيد من التفاصيل حول دوافع انفصال شمال الصومال انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة فى آليات تسوية الصراعات فى أفريقيا**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص٢٠٦ – ٢٠٨، وكذلك عارف عبدالقادر عبده سعيد، .... م.س.ذ، ص٢١ – ٢٣.

الوطنية الصومالية والأوجادينية لهذا التعيين[1]، مما صعد من التوتر بين الفصائل الصومالية المختلفة، وأدى فى نهاية الأمر إلى حرب أهلية طاحنة بين تلك الفصائل حالت دون قيام أى حكومة مركزية مسيطرة فى مقديشو، وتم تقسيم البلاد والعاصمة بعد ذلك بين زعماء تلك الفصائل مما أدى إلى انهيار الدولة والمجتمع فى الصومال نهائياً[2].

وبالنسبة لشمال الصومال وبعد انفصاله، أعلن عن تشكيل حكومة مركزية برئاسة عبدالرحمن أحمد على نور، وبعدها بسنتين تولى محمد إبراهيم عقال رئاسة هذه الجمهورية التى نجحت فى تحقيق انجازات سريعة تمثلت فى بدء عملية واسعة لنزع سلاح المليشيات المسلحة، وإشاعة الأمن وتوفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية، ولا ينفى ذلك أن هذه الجمهورية شهدت اشتباكات عنيفة فيما بين العشائر الاسحاقية ذاتها بسبب الخلاف على الموارد والسلطة، فقد وقعت هذه الاشتباكات مرتين الأولى فى أكتوبر ١٩٩١، والثانية بين عامي ٩٤ – ١٩٩٥، غير أن الحركة الوطنية الصومالية استطاعت بفضل تنظيمها الجيد واعتمادها على آليات تقليدية صومالية فى تسوية الصراعات بين العشائر الاسحاقية[3].

ولذلك تمتعت هذه الجمهورية غير المعترف بها حتى الآن بهدوء واستقرار سياسى، رغم أن قبيلة الاسحاق هى القبيلة الأكبر، إلا أن مشاركتها للقبائل الأخرى فى السلطة جعلها تتمتع بهذا الاستقرار، وزاد من ذلك حدودها السياسية التى وضعت بموازاة حدود الخريطة السياسية القديمة وليس بموازاة حدود القبيلة[4]، ولذلك انحصرت الصراعات والحروب فى جنوب الصومال بين الفصائل المختلفة، وخاصة بين جناحى المؤتمر الصومالى الموحد.

وهكذا دخل الصومال مرحلة غاية فى الخطورة، تلاشت معها كل مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية، وأصبحت البلد تحت سيطرة وتنافس مسلح بين جناحي المؤتمر الصومالى الموحد فى الجنوب، وسيطرة الحركة الوطنية الصومالية على الشمال، وكل طرف من تلك الأطراف يسانده تحالف قبلى وأطراف إقليمية ودولية، وانتشرت فى البلد العصابات المسلحة

---

(1) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، كراسات إستراتيجية، العدد (١٤٧)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص٥ – ٦.

(2) لمزيد من التفاصيل حول الصراعات بين الفصائل الصومالية انظر: جمال محمد السيد ضلع، الحرب الأهلية فى الصومال، فى د/ إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، ...... م.س.ذ، ص٣٠٥ – ٣٠٧.

(3) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ...... م.س.ذ، ص٢٠٩ – ٢١٠.

(4) Gunther Schlee,. Op. cit, p. 348

التى تخصصت بالسلب والنهب ونشر الفوضى وقطع الطرق[1]، مما جعل الصومال يشرف على كارثة إنسانية، الأمر الذى دفع بعض الأطراف الإقليمية والدولية للمسارعة فى تقديم محاولات للمصالحة بين الفصائل الصومالية؛ استهدفت وضع حلول لهذه الأزمة ومحاصرة تداعياتها على الصومال، ومنع امتدادها إلى الدول الأخرى فى المنطقة.

ولذلك شهدت الصومال ومنذ سقوط سياد برى حوالى أربعة عشر مبادرة[2] لوقف الصراع بين هذه الفصائل، وإعادة الوحدة بين الشطرين غير أن تلك المبادرات واجهت الفشل، وأن بنسب متفاوتة بسبب تعنت زعماء تلك الفصائل، ورفض شمال الصومال المشاركة فيها تمسكاً بانفصاله عن الجنوب الذى يعيش فى صراعات دموية، ويمكن جمع هذه المبادرات بأربع مجموعات:[3]

المجموعة الأولى : انطلقت من دول الجوار الجغرافى للصومال (جيبوتى – اريتريا – أثيوبيا – كينيا)، التى تنافست على تقديم مبادرات لحل الأزمة الصومالية وإحلال السلام، وعاب تلك المبادرات كونها تنطلق من أساس قائم على تحقيق مصالح هذه الدول، ولذا جاءت غير محايدة فى مجملها، حيث كانت تميل لصالح طرف من الأطراف المتصارعة، ولذا لم يحالفها التوفيق فى تقديم حل جذرى للازمة لصومالية، وإن كان بعضها حقق بعض النجاح.

المجموعة الثانية : مبادرات عربية، حاولت بعض الدول العربية المساهمة فى تقديم حل الأزمة الصومالية من منطلق الشعور بالمسئولية تجاه الصومال باعتبارها عضواً فى الأسرة العربية، ومن تلك الدول مصر واليمن وليبيا والسودان، ولم تستطع هـذه المبادرات تحقيق هدفها لافتقادها للتنسيق والتنافس فيما بينها من ناحية، ومعارضة بعض الأطراف الإقليمية لها من ناحية أخرى.

المجموعة الثالثة : انطلقت من منظمة الوحدة الأفريقية التى قدمت بعض المبادرات لحل الأزمة الصومالية بواسطة منظمة الإيجاد التى أجرت عدة اجتماعات

---

(1) د/ جمال محمد السيد ضلع، "الحرب الأهلية فى الصومال ... م. س.ذ، ص٣٠٥.

(2) لمزيد من التفاصيل حول المبادرات انظر: م.س، ص٣١٠ – ٣١٦، و د/أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م.س.ذ، ص٣٨٨. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص٦٥ – ٦٧.

(3) John G. nyuot,. Op. cit, p. 90

تحت رعايتها بين عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩، ولكنها أيضاً لم تستطع تحقيق ما كانت تصبو إليه، وواجهت الفشل بسبب الخلافات التى برزت بين دول أعضاء الإيجاد.

المجموعة الرابعة : مبادرات الاتحاد الأوروبى تحت قيادة إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، التى حاولت التوصل إلى حل للأزمة الصومالية، ولكنها أخفقت فى تجسير الفجوة بين الأطراف المتصارعة.

وإجمالاً يمكن القول بأن المبادرة الجيبوتية عرتا عام ٢٠٠٠ والمبادرة الكينية نيروبى عام ٢٠٠٤ هما أهم المبادرات التى حققت بعض النجاحات فى طريق المصالحة وحل الأزمة الصومالية.

فالمبادرة الجيبوتية تجسدت من خلال الدعوة التى وجهها الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيلة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية للفصائل والقبائل الصومالية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٩/٩/٢٢.

وبالفعل تم عقد مؤتمر المصالحة فى مدينة عرتا الجيبوتية خلال الفترة من ٢ مايو إلى ٣٠ من أغسطس عام ٢٠٠٠ وقد تمخض عن المؤتمر الذى حضره أكثر من ٤٥٠ مندوباً صومالياً، يمثلون القوى الرئيسية فى الساحة الصومالية، انتخاب برلمان مؤقت مكون من ٢٤٥ عضواً، وقام هذا البرلمان بدوره بانتخاب عبدى القاسم صلاد حسن رئيساً مؤقتاً للصومال وتعيين على خليف غلير رئيساً للحكومة[1]، وبذلك يكون مؤتمر عرتا قد نجح ولأول مرة منذ سقوط نظام سياد برى من تشكيل حكومة مؤقتة ورئيس مؤقت للصومال.

غير أن تلك الحكومة واجهت العديد من العقبات حالت دون تمكنها من ممارسة صلاحياتها، بسبب معارضة بعض قادة الفصائل لاتفاقية عرتا وعدم الاعتراف بها، وكذلك أزمة الدويلات والكيانات الانفصالية، الأمر الذى حال دون تمكن الحكومة من بسط سيطرتها إلا على جزء صغير من العاصمة مقديشو[2].

---

(١) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية .... م.س.ذ، ص٨ – ٩، ولمزيد من التفاصيل حول مؤتمر عرتا، انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص٣١٠ – ٣٣٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، .... م.س.ذ، ص٩ – ١٢.

وبسبب هذا الوضع استمر مناخ عدم الاستقرار مسيطر على الصومال، مما دفع ببعض الدول إلى محاولة استكمال مسيرة المصالحة، ولذا جرت محاولة أخرى لحل الأزمة الصومالية، وكانت هذه المرة من كينيا ومدعومة من منظمة الإيجاد، التى قررت عقد مؤتمر للتسوية السياسية والمصالحة الوطنية فى الصومال فى شهر يناير ٢٠٠٢، وتم تشكيل لجنة فنية لهذا الغرض مكونة من كينيا وجيبوتى وأثيوبيا، والأمانة العامة للإيجاد برئاسة كينيا، لوضع التصورات والخطوات لهذا المؤتمر، على أن تشارك فيه الحكومة المؤقتة وجميع الأطراف الصومالية[١].

وخلال السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ بذلت جهوداً مكثفة من قبل كينيا لإيجاد حل للأزمة الصومالية انتهت بتشكيل مجلس وطنى مؤقت لفترة خمس سنوات، وقد افتتح المجلس دورته الأولى فى ٢٢ من أغسطس عام ٢٠٠٤ فى المقر المؤقت فى العاصمة الكينية، وتم انتخاب عبدالله يوسف أحمد رئيساً مؤقتاً للصومال لمدة خمس سنوات يوم ١٠من أكتوبر عام ٢٠٠٤، وقام الرئيس فى نوفمبر من نفس السنة بتعين محمد على جيدى رئيساً للوزراء، الذى قام بدورة بتشكيل حكومة انتقالية روعى فيها التوازنات القبلية والعشائرية[٢]، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة بعد اتفاقية عرتا، على طريق المصالحة الصومالية، إلا أن الوصول إلى حل نهائى للأزمة الصومالية يبدو بعيداً فلا تزال هناك الكثير من المعوقات التى تحول دون إعادة الدولة المركزية فى الصومال[٣].

تأتى فى مقدمتها غياب جمهورية أرض الصومال عن هذا الاتفاق، وفى هذا الخصوص أشارت بعض الفصائل الصومالية التى شاركت فى اتفاق نيروبى، بأن السلام قد لا يتحقق فى الصومال ما لم تشارك جمهورية أرض الصومال فى مسيرة المصالحة الصومالية[٤]، وهذا يعنى بأن انفصال الشمال يشكل عقبة حقيقية أمام أى مصالحة وطنية فى الصومال، بل أنها قد تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية فى المستقبل حتى فى حالة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر نيروبي، انظر: م.س، ص١٥ – ٣٣.

(٢) م.س، ص٣١ – ٣٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات انظر: د/ أمانى الطويل، "مشكلات الرئيس عبدالله يوسف فى الصومال"، **ملف الأهرام الاستراتيجى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٠)، السنة (١٠)، ديسمبر ٢٠٠٤)، ص١٤٣ – ١٤٤، ود/ صلاح حليمة، "عهد جديد فى الصومال"، **السياسة الدولية**، العدد (١٥٩)، السنة (٤١)، يناير ٢٠٠٥، ص٢١٢– ٢١٥.

(٤) **Horn of Africa Bulletin**, "Renewed Hope for peace in the horn of Africa. (University of Pennsylvahia-African Studies Center., Vol. 15, no.4, jul – Aug, 2003).

نجاح مساعى المصالحة فى الجنوب، وقيام دولة مركزية فيه فإن الأمر سيكون عرضة للانفجار فى أى وقت خاصة إذا اتجه الجنوب للمطالبة من جديد بوحدة الصومال، لا سيما وهناك عدم اعتراف دولى بهذه الجمهورية(1)، الأمر الذى سيجعل الصومال مستمر فى دوامة عدم الاستقرار والحروب الأهلية.

وفى نفس الاتجاه وبعد إخفاق الحكومة المؤقتة الثانية على فرض الأمن والاستقرار فى الصومال شهد عام ٢٠٠٦ صعود المحاكم الإسلامية فى الصومال، التى استطاعت أن تفرض سيطرتها على معظم الأراضى الصومالية، وإن تحقق قدر معقول من الأمن والاستقرار بعد تغلبها على أمراء الحرب والحكومة المؤقتة، الأمر الذى آثار حفيظة بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأثيوبيا، فالولايات المتحدة رأت فى ذلك تهديداً لمصالحها فى المنطقة، ولذلك شجعت وساندت أثيوبيا للقيام بحرب على المحاكم الإسلامية، واستطاعت من خلالها هزيمة قوات المحاكم الإسلامية وتشتيتها، الأمر الذى أدخل الصومال مرحلة جديدة من الصراع الداخلى.

وإجمالاً، فإن الصراع الداخلى فى الصومال مثل عامل من عوامل الجذب للقوى الدولية المختلفة للتدخل فى شئون الصومال الداخلية، بل والتنافس فيما بينها لاستغلال تلك الصراعات لتأتى متوافقة مع مصالحها.

وظهر ذلك جلياً أثناء التدخل الدولى مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، وما تبعه من تدخلات إقليمية وصولاً إلى التدخل والغزو الأثيوبى للصومال بدعوة طرد قوات المحاكم الإسلامية.

---

(1) سمير حسنى، "التطورات الأخيرة فى الصومال وموقف الجامعة العربية منها"، فى د/إجلال رأفت (محرر) **العلاقات العربية الأفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٤٧.

المطلب الثالث

الصراع الداخلي في جيبوتي

تتمثل الأزمة الداخلية فى جيبوتى بالصراع الدائر منذ عام ١٩٩١ بين القبيلتين الرئيسيتين العفر و العيسى، فمنذ الاستقلال عن فرنسا سنة ١٩٧٧ تصاعدت الخلافات بينهما لأسباب متعددة أهمها الاختلافات القبلية بين المجموعتين، وصيغة استقلال جيبوتى التى جاءت لتزيد وتدعم من تلك الاختلافات فصيغة الاستقلال أصبحت تتشابه إلى حد كبير مع الصيغة اللبنانية، وإن كانت على أساس أثنى وليس طائفياً، حيث أعطت سيطرة سياسية لقبائل العيسى على قبائل العفر، فرئيس الجمهورية يختار من العيسى، ورئيس الوزراء من العفر ولكن دون سلطات حقيقية، الأمر الذى أدى إلى سيطرة واضحة لقبائل العيسى على المواقع الحساسة فى الدولة، وخاصة قيادة الجيش والشرطة[1]، وهو ما دفع إلى تأزم الأوضاع الداخلية فى جيبوتى، فبعد خمسة أشهر من قيام الحكومة الوطنية قدم رئيس الوزراء أحمد ديني استقالته فى خطاب ذكر فيه سبب استقالته بوجود سياسة اضطهاد من قبل العيسى على العفر ومتهماً فيه رئيس الجمهورية بالقيام بانقلاب قبلى أبيض فى قمة السلطة[2].

مما أدى إلى لجوء بعض العفر إلى اعمال العنف المسلح ضد النظام، الأمر الذى دفع الحكومة إلى إصدار قرار بمنع أى نشاط حزبى خارج إطار الرابطة الشعبية الأفريقية (حزب العصبة، الذى يمثل العفر والحزب الصومالى العيسوى) والتى تلاشت بدورها نهائياً فى مارس عام ١٩٧٩، تاركة الساحة للتجمع الشعبى للتقدم بقيادة الرئيس حسن جوليد، ومن ثم أصبح هذا التجمع هو الحزب الحاكم الوحيد فى البلاد، وقد واجه هذا القرار معارضة قوية وخاصة من قبل أحمد دينى؛ الذى كان من أول المعارضين لمشروع الحزب الواحد[3]، وتجسدت هذه المعارضة بتأسيس جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية (الفرود) فى أغسطس عام ١٩٩١، وهى ليست جبهة عفرية خالصة، وإنما هى عبارة عن جبهة تضم أحزاباً وقوى

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية فى القرن الأفريقى"، **المستقبل العربى**، العـدد (٧٤) ابريل ١٩٨٥، ص٥٩.

(٢) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ...... م.س.ذ، ص١٥٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبـوتى المستقلة ١٩٧٧ – ٢٠٠٠"، .... م.س.ذ، ص١٩٤ – ١٩٥ .

سياسية عفرية وعيساوية[1]، وهى الجبهة التى تولت المقاومة المسلحة ضد النظام، حيث بدأت تبسط نفوذها ابتداء من شهر سبتمبر ١٩٩١. على المناطق الشمالية والغربية، وأحكمت قبضتها على عدة مناطق إستراتيجية، وأسفرت المواجهات المسلحة على خسائر كبيرة للطرفين وعندما اشتدت المعارك واستطاعت الجبهة تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة بدأت تظهر بعض المؤشرات؛ التى توحى باحتمال انفصال شمال جيبوتى، حيث بدأ يظهر تكريس واقع التقسيم بين العفر والعيسى، وعزز من هذا الاعتقاد قيام المعارضة العفرية بإنشاء مؤسسات وإدارات مدنية فى المناطق التى تسيطر عليها[2].

وإزاء هذه التطورات حاولت بعض الأطراف الدولية التدخل والقيام بأدوار مختلفة لمحاصرة الأزمة، التى أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لجيبوتى، ومن هذه الأطراف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وأطراف عربية مثل مصر واليمن والسودان والسعودية، إضافة إلى اريتريا وأثيوبيا[3]، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تستطع أن تقرب بين مواقف طرفى الصراع بسبب تباعد المواقف بينهما.

غير أن سيطرة المعارضة على تلك المناطق لم تستمر طويلاً، إذ استطاعت الحكومة استعادة سيادتها على بعض تلك المناطق وعلى بعض المواقع الحساسة، بعد أن قامت بفرض حصار اقتصادى على سكان الأقاليم الشمالية لمطاردة عناصر الجبهة، وكثفت من حملة الاعتقالات بين السكان العفر، وقامت بحرق قراهم بتهمة التعاون مع المعارضة العفرية المسلحة، مما أدى إلى نزوح أكثر من ٢٠ ألف من السكان إلى أثيوبيا وارتريا، وقد اتهمت المعارضة حكومة جوليد بإتباع سياسة تفريغ المناطق العفرية من سكانها، وإحلال بدلاً عنهم كل من هو عيساوى وبصرف النظر عن جنسيته[4].

وتجدر الإشارة بأن وجهة نظر المعارضة من قضية الكفاح المسلح ضد النظام تقوم على أساس استحالة العمل السياسى السلمى معه، خاصة بعد تبنيه نظام الحزب الواحد ومنعه حرية التعبير والعمل الحزبى وتهميشه للأغلبية العفرية، وبالتالى لابد من مقاومته من أجل

---

(١) م.س، ص١٩٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى، ١٩٩٢، ص١٦٣.

(٣) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسي فى جيبوتى المستقلة، ...... م.س.ذ، ص١٩٨.

(٤) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوى، ١٩٩٧، "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى"، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٥ – ١٦

تكريس وحدة البلاد من خلال إقرار المساواة بين المجموعات السكانية المختلفة، وكفالة الديمقراطية. أما وجهة نظر الحكومة فإنها تقوم على أساس أن التمرد المسلح من قبل المعارضة ما هو إلا غزو مسلح تقوم به ميليشيات عفرية قادمة من أثيوبيا وارتريا، ومن ثم فإن الصراع هو تدخل أجنبي، وليس صراعاً من أجل الديمقراطية والتعددية، كما تزعم المعارضة، فالديمقراطية يمكن الوصول إليها عن طريق التدرج وبما يناسب أوضاع جيبوتي وليس عن طريق الحرب والصراع(١).

وبعد مواجهات ١٩٩١ المسلحة بين الحكومة والمعارضة، حاولت الحكومة وتحت ضغوط وانتقادات خارجية إدخال بعض التغييرات أهمها إصدار دستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية المقيدة، بحيث لا يزيد عدد الأحزاب عن أربعة كحد أقصى بشرط أن لا تشكل على أساس ديني أو قبلي، وبطريقة أيضاً تضمن لرئيس الجمهورية صلاحيته الكبيرة في إدارة الدولة، وهذه الخطوة لم ترض المعارضة وبالتالي فإنها لم تعترف بهذا الدستور، بل إنها طرحت فكرة تشكيل حكومة انتقالية تتولى السلطة لفترة محددة، وتوكل لها مهام الدولة وهو الأمر الذي رفضته الحكومة(٢).

وفي خطوة أخرى لتهدئة الوضع وإرضاء المعارضة أجرى الرئيس جوليد تعديلات أساسية على حكومته؛ أدخل بموجبها بعض الوزراء العفر، وتولى بعضهم وزارات مهمة مثل الخارجية والتعاون والتجارة، وهذه الخطوة هدفت في الأساس إلى استقطاب قبائل العفر لعزل المعارضة المسلحة وقوبلت بالرفض من المعارضة، بل أن السيد أحمد ديني زعيم الجبهة اعتبرها تغييراً شكلياً في سياسة الحكومة(٣). وهو ما جعل البعض يعلق على هذه الخطوات بالقول بأن نظام جوليد عاجز عن القيام بأي إصلاحات حقيقية، وأن كل ما قام به من إصلاحات هامشية مجرد ترقيع لنظام دكتاتوري قائم على العصبية القبلية(٤).

وفي عام ١٩٩٤ وتحت ضغوط داخلية وخارجية وافقت الحكومة الجيبوتية على عقد اتفاقية سلام مع المعارضة لاسيما بعد أن استمالت إليها بعض عناصر قيادة المعارضة، وبالفعل عقدت معهم اتفاقية سلام في سبتمبر من نفس العام، عاد بموجبه بعض أعضاء الجبهة

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ... م.س.ذ، ص١٩٨ – ١٩٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، ص١٦٣.

(٣) د/ إجلال رأفت، "الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص٢٠.

(٤) Peter J. Schraeder, .. Op. Cit, p.20

إلى العمل السياسى والمشاركة، أما جناح أحمد دينى فقد رفض اتفاقية السلام وأعلن استمراره فى المقاومة المسلحة[1].

واستمرت بعد ذلك المواجهات المسلحة، وإن كانت بشكل متقطع حتى عام ١٩٩٧، حيث زادت حدتها وخاصة من جانب المعارضة التى كثفت من ضرباتها العسكرية باستخدام أسلوب حرب العصابات، وقامت بمهاجمة معسكرات القوات الحكومية فى أطراف المدن الكبرى، أدت إلى استنزاف القوات الحكومية وظهور حالة تمرد بين صفوفها[2] واستمر الوضع بعد ذلك متوتراً بين الحكومة والمعارضة طوال فترة الرئيس حسن جوليد التى انتهت عام ١٩٩٩، حيث تم إجراء انتخابات رئاسية قاطعتها المعارضة، وفاز بها إسماعيل عمر جيلة كرئيس ثان لجيبوتى منذ الاستقلال[3].

ومع تولى إسماعيل عمر جيلة لمقاليد السلطة فى جيبوتى استطاع التغلب على الكثير من العقبات الداخلية أهمها تمكنه من التوصل إلى حل سلمى للصراع الدائر بين الحكومة والمعارضة، أنهى بموجبه حالة الحرب والمواجهات المسلحة، وذلك عن طريق اتفاقية سلام شاملة، ثم التوقيع عليها بين الطرفين فى باريس يوم ٢٠٠٠/٢/٧ تحت رعاية فرنسية خالصة استطاعت تلك الاتفاقية أن تنقل جيبوتى إلى مرحلة أكثر استقراراً بحكم تركيزها على إقرار السلام وإصلاح نتائج الحرب الأهلية، واعتماد اللامركزية وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين[4].

وعلى أثر هذه الاتفاقية عادت المعارضة إلى المشاركة فى السلطة والحياة السياسية، وقد شاركت فى آخر انتخابات تشريعية فى ظل نظام الأحزاب غير المقيد فى يناير عام ٢٠٠٣، حيث تنافست ثمانية أحزاب منطوية فى ائتلافين عريضين، وفاز الائتلاف الحاكم المسمى "الاتحاد من أجل أكثرية رئاسية"، الذى يضم حزب التجمع الشعبى للتقدم وحزب جبهة إحياء الوحدة والديمقراطية، إضافة إلى حزبين آخرين بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ ٦٥ مقعداً بعد حصوله على ٦٢,٧ %، أما ائتلاف المعارضة المسمى "الاتحاد من أجل تغيير ديمقراطى" فقد نال ٣٧,٣% لكن لم يفز بأى مقعد نيابى[5]، وذلك وفقاً لنظام اللوائح.

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة، .... م.س.ذ، ص٢٠٢.

(٢) التقرير السنوى، ١٩٩٧، .... م.س.ذ، ص١١٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات الرئاسية، انظر: د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة، م.س.ذ، ص٢١٢ – ٢١٤.

(٤) م.س، ص٢١٥.

(٥) http:www.pogar.org/Arabic/countries/election.asp?eid=6

وشهدت جيبوتى خلال النصف الأول من شهر أبريل عام ٢٠٠٥ انتخابات رئاسية جديدة فاز بها الرئيس إسماعيل عمر جيلة لولاية ثانية مدتها ست سنوات، والجدير بالذكر أن الرئيس جيلة كان المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية، بسبب مقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات[١].

وإجمالاً يمكن القول بأن انتهاء الصراع الداخلى فى جيبوتى يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة الرئيس إسماعيل عمر جيلة، الذى استطاع من خلالها وبعد مرور سنة من توليه حكم البلاد أن يعبر بجيبوتى إلى مرحلة من السلام والأمن، وهو الأمر الذى عجز عن تحقيقه الرئيس الأسبق حسن جوليد طوال فترة حكمه الممتدة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٩، فالرئيس جيلة عمل على تشجيع المعارضة على المشاركة فى حكم البلاد، وأتاح لها الفرصة للمساهمة الفعلية فى ذلك عن طريق آليات تم التفاهم والاتفاق عليها فى باريس.

المطلب الرابع

الصراع الداخلى فى ارتريا

نالت اريتريا استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، بعد نضال دام أكثر من ثلاثين عاماً، خاضت فيه الحركات الاريترية المختلفة حرباً عنيفة مع الأنظمة الأثيوبية المختلفة للوصول إلى هذا الاستقلال[٢].

وبعد الاستقلال استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بزعامة أسياسي افورقي؛ بفضل انتصاراتها فى معركة التحرير الأخيرة على نظام منجستو أن تسيطر على مقاليد السلطة فى اريتريا والاستئثار بمعظم مقدرات الدولة القانونية والسياسية، الأمر الذى ولد حالة من الشك لدى الجبهات الاريترية الأخرى، لاسيما بعد تزايد هيمنة الجبهة واتخاذها الترتيبات اللازمة لتكريس تواجدها فى السلطة[٣]، فعند تشكيل الحكومة المؤقتة سيطر أعضاء الجبهة على جميع المناصب الحكومية فيها وتم استبعاد الجبهات الاريترية الأخرى، التى كانت تتوقع أن يتم تبنى تعددية حزبية تتلاءم مع التعددية التنظيمية لحركات التحرير الارترية المختلفة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٥، انظر :

.http://www.aljazeera.nat/NR/exeres
http://www.middle.online.com/djibouti?/d=30017

(٢) لمزيد من التفاصيل حول القضية الارترية انظر:

- د/ إبراهيم نصر الدين، "قضية ارتريا (١٩٤١ – ١٩٦٢)"، فى د/ عبدالملك عودة (محـــرر) ارتريـــا دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، ١٩٩٦)، ص٥٥ – ٧٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربى، ١٩٩٢، ص١٦٢.

والتعددية الاثنية واللغوية والدينية فى اريتريا[١]. الجبهة الشعبية من جانبها استندت إلى مبررات لهذا الاستثناء، حيث تزعم بأن جميع التنظيمات الاريترية لم يكن لها أى دور فعال فى معارك التحرير، وأن الجبهة الشعبية هى وحدها من قاد النضال والكفاح والوصول إلى الاستقلال، وهذا يجعلها الأحق بالسلطة[٢].

هذا الطرح من جانب الجبهة يحمل معه الكثير من الأخطاء، التى قد تهدد الوحدة الوطنية فى اريتريا التى بنيت خلال معارك التحرير المختلفة، فتجربة النضال الوطنى ولدت شعوراً وطنياً بالانتماء لدى الشعب الاريترى، وطورت لديه هوية وطنية إقليمية[٣]، فاريتريا دولة متعددة الاثنيات والقوميات، وبالتالى استحالة سيطرة أى أثنية أو جماعة على السلطة دون سواها، لاسيما وكل أبناء الشعب الاريترى ساهم فى معارك النضال المختلفة لنيل الاستقلال.

ومن حيث الدور المحورى للجبهة فإن الجبهات الأخرى لا تنكر ذلك وإنما تنكر على الجبهة قضية الاستئثار بالسلطة والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة لارتريا، الأمر الذى أدى بتلك التنظيمات إلى إعلان معارضتها للجبهة ولكل القرارات التى اتخذتها[٤].

وفى هذا الصدد استنكرت حركة الجهاد الإسلامى الاريترية وجبهة التحرير الاريترية صاحبة الدور الأول فى مشوار النضال نحو التحرير، تصرف حكومة الجبهة واستئثارها وانفرادها بالسلطة، بل أنهما اتهما حكومة الجبهة بعدم تمثيلها لكل فئات الشعب الارترى، وأنها تقف موقفاً معادياً من كل القوى ذات التوجيه العربى والإسلامى، ومن ثم فهى غير أمينة من وجهة نظرهما على مستقبل ارتريا[٥]، بل أن جبهة التحرير الارترية أشارت إلى وقوع مجابهات مسلحة بين الجبهة الشعبية والجبهات الأخرى فى دنكاليا قرب منطقة مصوع، ونفت ما تردد بأنه تم الاتفاق على مشاركة الفصائل الارترية الأخرى فى الحكومة المؤقتة[٦].

وعلى الرغم من أن الحكومة الارترية أعلنت الابتعاد عن أى سياسات تثير النزاعات الاثنية والقومية الساكنة فى ذلك الوقت، إلا أنها مارست فى الواقع سياسات عكس ذلك شكلت

---

(١) د/ محمود محمد أبو العينين، ارتريا فى ظل الحكومة المؤقتة: التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، ١٩٩٣)، ص٥١.

(٢) م.س، ص٥٣.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "اريتريا ومسار الاستقلال .... م.س.ذ، ص١١٩.

(٤) د/ محمود محمد أبو العينين، "ارتريا فى ظل الحكومة المؤقتة ...... م.س.ذ، ص٥٣.

(٥) م.س، ص٥٤.

(٦) د/ محمود محمد أبو العينين، "التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية .... م.س.ذ، ص١٠١.

استفزازاً لبعض الجماعات، فقد عمدت إلى سن العديد من القوانين والتشريعات، التى واجهت معارضة وتذمراً من المسلمين مثل قرار عدم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة التجرينية، وقانون الجنسية، الذى يتعارض فى بعض بنوده مع الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالنسب، والمساواة بين الرجل والمرأة فى الميراث والتجنيد الإجبارى للمرأة، وهذه القوانين بطبيعة الحال تتعارض مع مبدأ التعايش فى وطن متعدد الهويات والاثنيات[1]، لاسيما والمسلمون يشكلون الغالبية فى ارتريا، ومن ثم فأى تهميش لهم فى الحياة السياسية سوف يؤدى إلى صدام مباشر مع حكومة الجبهة ذات الأغلبية المسيحية، خاصة مع ازدياد حجم حركة الجهاد الإسلامى، واحتمال تحالفها مع باقى الفصائل الاريترية[2]، الأمر الذى يعنى خلق خلاف جديد مع قوة سياسية لها وجودها فى اريتريا. والواضح أن هناك تذمر وعدم رضا من اغلب القوى السياسية ضد الجبهة الحاكمة، الأمر الذى أدى إلى ظهور معارضة قوية ومنظمة فى الداخل والخارج، بدأت تشكل قلقاً للنظام، لاسيما فى ظل توتر العلاقات الارترية مع جميع دول الجوار الجغرافى، التى عمدت من جانبها إلى توظيف هذه الاختلافات والتناقضات لصالحها.

وبالفعل بدأت الحكومة الارترية تستشعر أن هناك تحركاً من قبل قوى دولية وإقليمية تجاه الفئات المنشقة عن الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والفصائل الارترية الأخرى، التى لم تشارك حتى الآن فى الحكم من جانب، وتدرك فى الوقت نفسه أن هذه الفصائل الارترية بدأت بالتحرك لكسب العفر من جانب آخر[3]، خاصة وأن العلاقات بين العفر والنظام الحاكم تتسم بالتوتر، والصراع رغم أن المشكلة العفرية فى ارتريا تعتبر فى البداية بحكم حداثة الدولة الارترية ذاتها، وعدم تبلور سياسة حكومية واضحة تجاه الأقليات والجماعات الاثنية المختلفة، غير أن هذه المشكلة بدأت تشكل معضلة لارتريا[4].

ورغم نفى النظام الاريترى لوجود أى معارضة سياسية فاعلة فى البلاد؛ إلا أن الوقائع تشير إلى غير ذلك، فارتريا تعانى من مشاكل داخلية بفعل تصاعد وتيرة المعارضة المختلفة القديمة منها والجديدة، التى بدأت تشكل ضغوطاً على النظام الارترى ويمكن تلمس ذلك من خلال اتهام اريتريا لبعض القوى الإقليمية والدولية (فرنسا – مصر – السعودية) بالتدخل فى شئونها الداخلية، وتقديم الدعم والمساعدة للمجموعات العفرية التى اعترف النظام

---

(1) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا"، ..... م.س.ذ، ص٢٣٨ – ٢٣٩.

(2) التقرير الاستراتيجي العربى، ١٩٩٢، ص١٦٣.

(3) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، "مشكلات الأقليات فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص٤١.

(4) م.س، ص٤٢.

بوقوع مواجهات محدودة معها غير أنه استبعد أن تصل هذه المناوشات إلى تفجر حرب أهلية فى البلاد[1]، ايضا ففى السابع من مارس لعام ١٩٩٩. اجتمعت العديد من جماعات المعارضة الارترية فى السودان، وكونوا حلف القوات الوطنية للإطاحة بنظام الجبهة الشعبية من خلال كل الوسائل بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة، ووفرت كل من السودان وأثيوبيا المساعدات المالية والعسكرية للحلف[2].

أيضاً ومن خلال الطلب الذى تقدمت به ارتريا لصنعاء خلال العام ١٩٩٨ لوقف الدعم لعناصر جبهة التحرير الارترية (المجلس الثورى والقيادة العامة) بهدف تضييق مصادر تمويلها والحد من تحركاتها، خاصة وأن ارتريا كانت تعتقد بأنها تتحرك بين صنعاء والخرطوم[3]، أيضاً ظهرت معارضة جديدة للحكومة الاريترية هذه المرة ولدت من رحم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، ويبدو أنها ظهرت بسبب الحرب الارترية الأثيوبية، فقد برز جناح من داخل الجبهة يأخذ على الرئيس أسياس أفورقى تصلبه باتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب مع أثيوبيا وانفراده فى قيادة العمليات العسكرية، وإذا كانت هذه المعارضة قد تم تأجيلها أثناء الحرب حفاظاً على الوحدة الوطنية؛ فإنها ظهرت وبشكل أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب، وتحديداً مع بداية العام ٢٠٠٠ عندما كثفت المعارضة من انتقاداتها للدور الشخصى والاستبدادى المتزايد للرئيس، وظهرت المعارضة هذه المرة بشكل علنى وأصبحت تذاع عبر وسائل الإعلام غير الرسمية، وزاد من التوتر قيام خمسة عشر عضواً من اللجنة المركزية للجبهة فى ٢٠٠١/٤/٢٥ بتوجيه رسالة تدعو إلى اجتماع الحكومة والمجلس (ولم يكن الرئيس قد دعاهما إلى الاجتماع منذ سبتمبر ٢٠٠٠)، الأمر الذى دفع إلى تصاعد الخلاف بين الطرفين وبات واضحاً أن القيادة الارترية المعروفة بإظهارها صلابة تماسكها كانت تمر فى أخطر أزمة تواجهها منذ السبعينات، وبدلاً من مواجهة النظام لهذه المعارضة بالحوار والتفاهم لاسيما وهم من قيادات الجبهة الشعبية، لجأ إلى سياسة العنف والقهر فى التعامل معهم، فقام فى أغسطس عام ٢٠٠١ باعتقال جميع المعارضين وألقى بهم فى السجون، وقام أيضاً بإغلاق الصحف الخاصة، وأطلق حملة بين أنصاره ضد من أسماهم بالخونة واتهامهم فيها بالتواطؤ مع أثيوبيا[4].

---

(1) م.س ، ص٤٢.

(2) Colin legume, (ed.,) "**Africa contemporary record**", 1996 – 1998 (New york: Africana publishing company). Vol. 26, 2002, p. b 408

(3) عارف عبدالقادر عبده ... م.س.ذ، ص١٧٦ – ١٧٧.

(4) جان لوى بينيلو، "بين التوترات الإقليمية والحرب ضد الإرهاب: إعادة انتشار استراتيجي فى القرن الأفريقى" http:www.Mondiploa.com

المطلب الخامس

الصراع الداخلى فى أثيوبيا

عانت أثيوبيا من صراعات وحروب داخلية مستمرة خلال المراحل التاريخية السابقة بين الجماعات والاثنيات المختلفة لأسباب عديدة أهمها الاختلافات الاثنية والثقافية بين هذه الجماعات، وسيطرة جماعة معينة على السلطة والثروة واستبعادها وتهميشها للجماعات الأخرى.

فأثناء الحكم الإمبراطورى والعسكرى سيطرت الاثنية الامهرية على السلطة والثروة، وقامت بحرمان الجماعات الأخرى من أية مشاركة فعلية فى السلطة، ورافق ذلك اضطهاد واستبداد ضد هذه الجماعات. الأمر الذى أدى إلى تكوين حركات معارضة قادت المواجهة المسلحة ضد السيطرة الامهرية على البلاد، واستطاعت فى البداية من إسقاط النظام الإمبراطورى عام ١٩٧٤، ونجحت فى النهاية الجبهة الشعبية لتحرير تجراى بالتحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا من إسقاط النظام العسكرى الامهرى بقيادة منجستو هايلي مريام فى مايو عام ١٩٩١.

وحال دخول الجبهة الشعبية لتحرير التجراى أديس أبابا، أعلنت عزمها على البقاء داخل الدولة الأثيوبية بعد أن كانت تسعى بالأساس إلى الانفصال وتكوين دولة خاصة بها، وبمجرد اتخاذ هذا القرار سعت الجبهة الي إيجاد آلية مناسبة تمكنها من أن يكون لها دور وقبول فى عموم أثيوبيا، فقامت بداية بتشكيل حزب سياسى تحت اسم الرابطة الماركسية اللينينية، وبعد ذلك شكلت ائتلافاً مع العديد من الجماعات الصغيرة المرتكزة على أساس اثنى، تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا، وعن طريق هذا الائتلاف تولت الجبهة الشعبية لتحرير تجراى السلطة فى أديس أباب خلال شهر مايو عام ١٩٩١[(١)].

ويبدو أن الجبهة التجرينية بزعامة مليس زيناوى أدركت منذ البداية استحالة حكم الشعوب الأثيوبية بنفس الطريقة السابقة القائمة على الاستيعاب والتهميش والقهر، خاصة والجبهة التجرينية ذاتها عانت من هذه السياسة فى السابق، ولهذا اقتنع قادة هذه الجبهة وفقاً لمعطيات تجربتهم النضالية السابقة باستحالة فرض حكومة وطنية على مجتمع متعدد الاثنيات والهويات بالقوة والقهر، لأن ذلك سوف يؤدى حتماً إلى التمرد والحرب الأهلية، ووفقاً لهذه الرؤية سعى قادة الجبهة منذ البداية إلى جذب القوميات الأخرى وترغيبها للمشاركة السياسية

---

(١) Katsuypshi Fukui, & john Markakis, Op. Cit, p. 230

فى الحكم والسلطة، باعتبار هذا النهج هو الضمانة الوحيدة لعدم مطالبة هذه القوميات بعد ذلك بالانفصال أو اللجوء إلى التمرد[1]. وتطبيقاً لذلك أخذ الدستور الجديد الصادر فى ٨ من ديسمبر عام ١٩٩٤ بالنظام الفيدرالى على أساس إثنى وقسمت الدولة إلى ٩ ولايات[2].

ونص الدستور على أن قيام الدولة أنما يتم بالاختيار الحر وليس بالقهر والإجبار، وأعطى لجميع القوميات والأقاليم الحق فى أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت فى المجلس التشريعى الإقليمى، فإذا أجيز هذا الطلب بأغلبية الثلثين يرفع القرار بعد ذلك إلى البرلمان الفيدرالى للمناقشة والمصادقة، وبعد ذلك تنظم الحكومة الفيدرالية استفتاء خلال ثلاث سنوات من تاريخ استلام قرار المجلس، وإذا حصل الطلب على الأغلبية فى الاستفتاء تقبل الدولة النتيجة وهى الانفصال عن الدولة الأثيوبية وتكوين دولة جديدة لهذه القومية[3].

وتجدر الإشارة بأن دساتير بعض الدول الفيدرالية تتضمن مثل هذا الحق فى الانفصال، ولكن يبدو من خلال الإجراءات المتبعة فى أثيوبيا للحصول على هذا الحق أن المقصود به هو امتلاك خيار الانفصال وليس إمكانية الانفصال الفعلى[4]، فالهدف من النص تحقيق غرضين اثنين[5]:

- أن يمثل قيد أمام الحكومة المركزية حتى لا تلجأ إلى التسلط على الجماعات الأخرى.
- أن يعطى انطباعاً للجماعات المختلفة بأنها شاركت فى النظام الجديد بإرادتها الحرة.

ومما لا شك فيه أن النظام الفيدرالى أتاح للجماعات الاثنية المختلفة سيطرة محلية كبيرة على أقاليمها باستثناء الأمور السيادية مثل الدفاع والخارجية، وأتاح لها أيضاً التعبير عن هويتها وممارسة طقوسها وعاداتها بحرية نسبية، ورغم ذلك مازالت أثيوبيا تعانى من تمردات وصراعات داخلية، تقودها جماعات مسلحة تمثل قوميات واثنيات عديدة تعارض

---

(١) Sandra Fullerton Joireman, "opposition politics and Ethnicity in Ethiopia: we will All go down together" **The Journal of Modern African studies,** (Cambridge: Cambridge university press, vol. 35, no. 3, 1997), p. 394

(٢) د/ محمود محمد أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا ..... م.س.ذ، ص١٣١.

(٣) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى اريتريا .... م.س.ذ، ص١٠٩ – ١١٠.

(٤) Alemseged Abbay, "diversity and state – building in Ethiopia", **African Affairs,** (oxford university prees, vol. 103, no. 413, October. 2004), p. 608.

(٥) Idem.,

الوضع القائم وغير راضية عما آل إليه الوضع فى أثيوبيا وتنطلق معارضتهم من كون الحكام الذين يحكمون أثيوبيا اليوم هم من القومية التجرينيه، وهى جماعة اثنيـــة وثقافيـــة لا تملـــك الأغلبية العددية بل هى أقلية تحكم الدولة بالتحالف مع بعض القوميات الأخرى فـــى الـــبلاد، وعلى الرغم مما قامت به من إجراءات دستورية إلا أن سيطرتها واضـــحة علـــى الجبهـــة الحاكمة مما أثار بعض الحساسيات لدى بعض الجماعات الاثنية[1] التى تـــرى بـــأن الجبهـــة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا الحاكمة ما هى إلا وسيلة لتعزيز السيطرة التجرينية على الحكومة حيث سيطر زيناوى ورفاقه من خلالها على أغلب المناصب فى الحكومة الاتحادية[2] ولذلك ظهرت حركات معارضة فى مواجهة الجبهة الحاكمة منها مـــن يعمـــل فـــى الإطـــار السياسى القائم الذى وضعته الجبهة ومنها من يعمل خارج هذا الإطار ويرفض التعاون مـــع الجبهة مثل جبهة تحرير الارومو، وحزب عموم شعب الامهرا، ومجلس القوى البديلة للسلام والديمقراطية وحزب الخلاص والجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين[3].

وهكذا برزت حركات تمرد كثيرة مناهضة لحكم مليس زيناوى فالتوتر يشوب العلاقة بين الحكومة وقوميةالارومو التى شهدت نشوء العديد من الأحزاب بعضها ارتضى المشاركة فى الحياة السياسية والمعارضة من الداخل، وبعضها الآخر اختار طريق المقاومـــة المـــسلحة ومن أبرزها جبهة تحرير الارومو والجبهة الإسلامية لتحرير الارومو، وهذا الاتجاه يـــسعى إلى الانفصال وتكوين دولة أروميا الكبرى.

ونفس الأمر بالنسبة للجماعة الصومالية، فهناك أحزاب فضلت الانـــضمام للتحـــالف الحاكم، وارتضت المشاركة وأحزاب أخرى سلكت طريق المقاومة والمعارضة مثـــل جبهـــة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامى الصومالى.

أما قومية الأمهرا فإنها تستند فى معرضتها للنظام من كونها تمثل أكبر قوميـــة بعـــد قومية الارومو فى أثيوبيا ورغم ذلك فهى مستبعدة من المشاركة الفعلية فى النظام الجديـــد[4]، أيضاً فإن الامهرا يختلفون مع الجبهة الحاكمة، وخاصة حزب عموم شعب الامهرا فيما يتعلق بالسماح للقوميات بحق تقرير المصير المشتمل على حق الانفصال، ومن ثم فهـــم يعتبـــرون حكومة زيناوى حكومة هدم وتفكيك لأثيوبيا وليست حكومة بناء وتنمية[5].

---

(١) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى اريتريا .... م.س.ذ، ص١٠٤– ١٠٥.

(٢) Colin legume, (ed.,) **Africa contemporary Record 1996 – 1998**, op. cit, p. B. 375.

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص٣٢.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسي فى اريتريا .... م.س.ذ، ص١١١ – ١١٣.

(٥) Sandra Fullerton Joireman,. Op. cit, p. 395

الأمر الذى يستدعى الوقوف أمامها بحزم حتى لا تضيع أثيوبيا، ومن ثم فاستقلال ارتريا لازال بالنسبة لهم أمر لا ينظرون إليه بعين الرضا، ولذلك وأثناء الحرب مع ارتريا فى مايو عام ١٩٩٨ شكلوا قوة ضغط على الجبهة الحاكمة لإجبارها على عدم التهاون مع ارتريا[١].

ومن ثم أدى هذا المناخ المتأزم بين الجبهة الحاكمة وحركات المعارضة المختلفة إلى تصاعد الخلافات والصراعات بينهما، واتجهت حركات المعارضة إلى تكوين تحالفات فيما بينها بهدف تنظيم وتعبئة جهودها لجعلها أكثر فعالية فى صراعها مع الجبهة الحاكمة، وفى هذا الإطار قامت كل من جبهة تحرير الارومو وجبهة تحرير الأوجادين خلال شهر يونيو عام ١٩٩٦ بتوقيع اتفاقية فى لندن؛ تعهدت خلالها على استخدام كل الوسائل المتاحة لهم لمقاومة حكم مليس زيناوى، وفى شهر يوليو عام ١٩٩٦ اتفقت الحركة الديمقراطية الشعبية (بنى شنجول) وحزب الأغلبية للجبهة الوطنية Kafagn على الاتحاد تحت اسم جبهة الوحدة الأثيوبية، التى أعلنت منذ البداية عن نواياها بشن هجوم مسلح ضد نظام الجبهة الحاكمة، وعلى نفس السياق وفى سبتمبر من عام ١٩٩٨ اجتمعت ثمان حركات معارضة من بينها جبهة الوحدة والديمقراطية الثورية العفرية فى باريس، وأقرت تكوين حركة معارضة جديدة تحت اسم جبهة الأحزاب السياسية الأثيوبية[٢]، ويبدو أن هذه التحالفات بين حركات المعارضة لم تستطع أن تشكل أى تهديد لنظام الجبهة الحاكمة، فلم تتوفر أى معلومات تفيد بذلك، بل أن الواضح أن هذه الحركات كانت تعانى من قصور شديد أفقدها القدرة على توجيه ضربات موجعة للنظام، بل أن تحركاتها العسكرية كانت محدودة، وتكاد تكون مقصورة على جبهة تحرير الارومو والاتحاد الإسلامى الصومالى، اللتان كانتا تقومان ببعض العمليات العسكرية البسيطة مثل الهجوم على سكة حديد أديس أبابا – جيبوتى، أو على مناوشات عبر الحدود مع الصومال وكينيا[٣].

وتجدر الإشارة بأن بعض هذه الحركات ونتيجة لعدم قدرتها على تشكيل ضغط على نظام أديس أبابا؛ اتجهت نحو الطرق الدستورية للوصول إلى تحقيق أهدافها، فالدستور كما أشرنا سابقاً يتيح لأى قومية إمكانية الانفصال؛ وتكوين دولة خاصة بها، عند استيفاء بعض الشروط التى حددها الدستور.

---

(١) خالد عبدالعظيم، "التطورات فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص١٨.

(٢) Calin legume, (ed.,) **Africa contemporary Record** 1996 – 1998, op. cit, p. B 376.

(٣) Colin legam, (ed.,) **Africa contemporary Record**, 1998 – 2000, vol. 27, 2004, Op. Cit., p. B 427

ولذا حاولت جبهة تحرير الارومو الاستفادة من هذا النص، فقد كشفت خلال شهر فبراير من عام ٢٠٠٠ عن خطة سلام مع الجبهة الحاكمة؛ لاستعادة الاستقرار الداخلى فى أثيوبيا مقابل الاعتراف بحق الشعب الارومى فى تقرير مصيره بنفسه، واعتقدت الجبهة إمكانية تحقيق ذلك عن طريق استفتاء على تقرير المصير يكون تحت إشراف دولى أو بالتعاون مع الجبهة الحاكمة، ولم يتجاوب النظام فى أديس أباب مع هذا الأمر[١]؛ لاعتبارات عديدة يعود بعضها لطبيعة الظروف الداخلية التى تمر بها أثيوبيا فى ذلك الوقت، وخاصة بعد استقلال ارتريا ونشوب الحرب بين البلدين، والبعض الآخر وهو الأهم يعود لطبيعة جبهة تحرير الارومو نفسها، باعتبارها غير ممثلة لكل أبناء قومية الارومو؛ فهى لم تستطع فى اى وقت من تعبئة شعب الارومو إلى حرب اثنية حتى الآن، ويرجع ذلك إلى وجود قومية الارومو فى مساحات واسعة من الآراضى المتباعدة، وصعوبة وانعدام شبكات النقل والمواصلات بين المجموعات الارومية، إضافة إلى افتقادهم لهدف مشترك واختلافهم فى الحياة الاقتصادية، الأمر الذى يجعل الأرومو ينظرون إلى أنفسهم كجماعة بصعوبة[٢]. وهذا ما دفع جبهة تحرير الارومو كبرى الحركات الارومية إلى التنسيق مع باقى الحركات الارومية، وتتويجاً لهذه التحركات عقدت خمس حركات ارومية مؤتمراً فى أسمرا خلال الفترة من ١٦ – ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وبمساعدة ارترية واضحة، وأسسوا جبهة مشتركة سميت جبهة التحرير المتحدة الارومو، تهدف لتوحيد المعارضة الارومية ضد الحكومة الأثيوبية والعمل على الإطاحة بنظام مليس زيناوى[٣].

من جانب آخر تعرضت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى العمود الفقرى للجبهة الحاكمة فى أديس أباب لانشقاقات داخلية برزت على أثرها معارضة جديدة ضد مليس زيناوى، ظهرت بوادرها أثناء الحرب الارترية الأثيوبية، عندما وجه بعض أعضاء الجبهة التجرينية انتقادات شديدة لرئيس الوزراء على تسرعه فى وقف الحرب مع ارتريا وموافقته السريعة على اتفاق السلام معها؛ حيث اعتبروا ذلك في غير صالح اثيوبيا ؛ وهؤلاء الخصوم الجدد هم في الواقع غالبية القيادة التاريخية للجبهة التجرينية الذين كان لهم دور مباشر وراء قرار الحرب ونجحوا فى الكثير من المواقف فى فرض خطهم المتشدد ضد ارتريا[٤]، وجاء انفجار الأزمة بعد ذلك فى مارس من عام ٢٠٠٢، عندما واجه رئيس الوزراء معارضة وانتقادات جديدة من قبل خمسة من أعضاء مكتبه السياسى؛ يطالبون فيه بإعادة تقييم الأوضاع

---

(١) Colin legume, (ed.,), **Africa contemporary Record** 1998 – 2000, op. cit, p. B 427

(٢) Alemseged Abbay, op. cit, pp. 602 - 603

(٣) Colin legume, (ed.,), **Africa contemporary Record** 1998 – 2000, op. cit. P. B 427

(٤) جان لوى بينيلو، .... م.س.ذ.

الاقتصادية فى البلد، أيضاً وفى شهر يونيو من نفس العام تقدم تسعة أعضاء من الجبهة التجرينية الحاكمة بطلب لرئيس الوزراء يطالبون فيه بإعادة تقييم سياسات البلاد الداخلية والخارجية، الأمر الذى جعل رئيس الوزراء يفكر جدياً فى تقديم استقالته من منصبه فى قيادة الحزب لتفادى التدهور فى صفوف أعضاء الجبهة التجرينية[1]، غير أن هذا النهج السلمى من قبل رئيس الوزراء فى التعامل مع معارضيه من أعضاء حزبه، قد تغير واتخذ نهجاً أكثر حدة وصرامة، وتمثل ذلك بوقف جميع المعارضين له وإقصائهم عن مناصبهم واستبدالهم بأفراد آخرين يدينون له بالولاء.

وأخيراً وبعد هذا العرض للوضع الداخلى فى أثيوبيا يمكننا القول بأن نظام الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا. ورغم انتهاجه لخط جديد فى السياسة الداخلية يستند على نظام اتحادى، يعطى لكل قومية حكماً ذاتياً لإدارة شئونها الداخلية، إلا أن الأمر لم يخلوا كما اتضح لنا من معارضة من بعض القوميات، التى أحست بأنها لم تأخذ حقها من السلطة بالشكل الذى يناسب حجمها وتاريخها مثل الارومو والأمهرا.

فعمدت إلى تكوين جبهات وحركات معارضة ضد نظام الجبهة الحاكمة بقيادة مليس زيناوى بعضها اتخذت الوسائل السلمية طريقاً لها، وبعضها الآخر اختارت أسلوب المقاومة المسلحة، واتضح لنا محدودية هذه الحركات حيث أنها لم تشكل تهديداً فعلياً لنظام الجبهة الحاكمة، حيث اقتصرت أنشطتها على بعض المناوشات المحدودة والمتفرقة الأمر الذى يجعلها بعيدة حتى الآن عن نطاق الحرب الأهلية.

غير أن الصراع التاريخى بين القوميات والاثنيات المختلفة فى أثيوبيا لا يجعلها مستبعدة تماماً، خاصة إذا رافق ذلك اتجاه الجبهة الحاكمة نحو الاستئثار بالسلطة والثروة.

أما النظام الفيدرالى وإن كان قد حقق استقراراً نسبياً بين القوميات المختلفة حتى الآن إلا أن الفيدرالية الاثنية تفتقر إلى ذلك الرصيد الذى يجعلنا نعول عليها كضمانة للاستقرار والوحدة الوطنية بل أنها حفلت بسجل ضعيف فى العالم الحديث بوصفها خبرات مستمدة أساساً من الاتحاد السوفيتى السابق ويوغسلافيا السابقة بوجه خاص[2].

إجمالاً يمكن القول بأن الصراعات الداخلية فى المنطقة مثلت عاملاً من عوامل الجذب للقوى الدولية والإقليمية للتحرك نحو المنطقة والتنافس فيما بينها لتحقيق أهدافها، وظهر ذلك بوضوح فى جميع الصراعات الداخلية فى المنطقة، وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل الثانى من الباب الثانى للدراسة.

---

(١) John. G. Nyuot yoh, op. cit, pp. 87 - 88

(٢) Peter woodward, op. cit, p. 196

الفصل الثانى

العوامل الخارجية

المبحث الأول: التغيرات السياسية فى المنطقة

المبحث الثانى: الصراعات الحدودية فى المنطقة

المبحث الثالث: التغيرات فى النظام الدولى

الفصل الثانى

العوامل الخارجية

يركز هذا الفصل على تحليل العوامل الخارجية الدافعة للتنافس فى المنطقة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول الأول التغيرات السياسية فى المنطقة ويتناول الثانى الصراعات الحدودية بين دول المنطقة. بينما يستعرض الثالث التغيرات فى النظام الدولى.

المبحث الأول

التغيرات السياسية فى المنطقة

المطلب الأول

وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية فى السودان

رغم أن التغيير الذى شهده السودان بوصول الجبهة الإسلامية للحكم عام ١٩٨٩ بانقلاب عسكرى يعد شأناً داخلياً ينبغى التعامل معه فى إطار البيئة الداخلية فى الفصل الأول، وليس البيئة الإقليمية، إلا أن التطورات تشير بأن التغيرات التى شهدتها السودان لها انعكاسات إقليمية بل ودولية واضحة، متمثلة بما حمله النظام الجديد من توجهات إسلامية ومن مشروع حضارى إسلامى[1]، حاول تصديره أو تعميمه بصورة أو بأخرى على دول الجوار مما ولد مزيداً من الاضطراب وعدم الاستقرار فى المنطقة، وجلب معه المزيد من التدخلات الدولية فى المنطقة.

وبداية فإن التوجه الإسلامى فى السودان ليس جديداً عليه، فالسودان عبر تاريخه الحديث شهد نماذج عديدة من التوجهات الإسلامية عبر الأنظمة المختلفة، ويبدو مظاهر ذلك واضح فى ثورة المهدى مع نهاية القرن التاسع عشر، التى حملت شعارات إسلامية، وفى نشأة الحزبين الرئيسيين فى السودان (الاتحادى والأمة)، الذين ترعرعا فى أحضان طائفتين إسلاميتين (الختمية والأنصار)، وأيضاً حركة الإخوان المسلمين فى أربعينيات القرن الماضى،

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول مبرر المشروع الحضارى، انظر: د/ حيدر إبراهيم على، سقوط المشروع الحضارى، الجزء الأول السياسة والاقتصاد، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤)، ص٢٥ – ٣٨.

والتى أصبحت مشاركاً فى الحياة السياسية بعد ذلك التاريخ، والتى انسلخ عنها فيما بعد العديد من التنظيمات الإسلامية، أبرزها جبهة الميثاق الإسلامى التى تغيـر إسـمها إلـى الجبهـة الإسلامية القومية، ثم إلى جبهة الإنقاذ الوطنى ثم المؤتمر الشعبى الوطنى الذى انـشق عنـه المؤتمر الوطنى الشعبى. أيضاً فإن فكرة الدستور الإسلامى ليست هى الأخرة جديدة فهى من الأفكار التى ظهرت ودار حولها الكثير من النقاش فى عهد الديمقراطية السودانية الثانية (٦٤ – ١٩٦٩). وفى الاتجاه نفسه فإن تجربة الرئيس جعفر نميرى فى إصدار تشريعات إسلامية من المعالم السياسية الواضحة فى هذا الطريق[١]،غير أن الجديد الذى جاءت به حكومة الإنقاذ، كما أشرنا هو المشروع الحضارى الإسلامى الذى يقوم على فكرة أن تكون الـسودان نقطـة ارتكاز وانطلاق لمشروع إسلامى فى الحكم، ومن ثم توسيع هذا النموذج بتصديره إلـى دول الجوار، وفى سبيل تحقيق ذلك شرعت حكومة الإنقاذ فى إتباع العديد فى السياسات أهمها[٢].

١- إقامة علاقات وطيدة مع الجماعات الإسلامية الراديكالية فى المنطقة.
٢- المساعدة فى تأسيس جماعات إسلامية فى الدول التى لا توجد فيها مثل هذه الجماعات.
٣- العمل على تنمية الروابط مع الأثنيات الإسلامية وتنظيماتها السياسية المختلفة.
٤- توفير الملجأ للعناصر الإسلامية المطاردة من حكوماتها وتقديم الدعم لها.
٥- تأسيس المؤتمر الشعبى الإسلامى العربى كحلقة وصل، وتدعى له كافـة الجماعـات الإسلامية الراديكالية فى العالم[٣].

ولذلك فحال وصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم، اتخذت العديد من الـسياسات الداخليـة لتنفيذ شعاراتها الإسلامية فأعادت صياغة النظام السياسى والإدارى والاقتصادى والاجتماعى للدولة، على نحو يساهم فى تطبيق مشروعها الحضارى، والذى كان من أبرزه بلورة مفهـوم جهادى لدور السودان داخلياً وخارجياً[٤]. وتجدر الإشارة بأن نظام الإنقاذ بعد وصوله للحكـم فى الخرطوم تمتع بعلاقات طيبة مع دول الجوار، ولا سيما أثيوبيا واريتريا بفضل الدعم الذى قدمه لجبهات المعارضة الأثيوبية والارترية فى صراعها مع نظام منجستو غيـر أن الأمـر

---

[١] د/ أحمد شوقى محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالى جديد: مساهمة بحثية دستورية" كراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١١)، العدد (١٠٥)، ٢٠٠١)، ص٨.

[٢] د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان"، كراسات إستراتيجية، السنة (٧)، العدد (٥٤) ..... م.س.ذ، ص١١.

[٣] د/ أحمد شوقى محمود، .... م.س.ذ، ص٨-٩.

[٤] د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان"، م.س.ذ، ص٤.

سرعان ما تغير وتبدل ليس مع الدولتين فحسب، وإنما مع معظم دول الجوار، بفعل التدخلات المتكررة لحكومة الإنقاذ فى الشئون الداخلية لهذه الدول، الأمر الذى دفع هذه الدول إلى اتهام السودان علانية بدعم الحركات الإسلامية فى أراضيها بهدف زعزعة الأمن والاستقرار الداخلى فيها، مما أدى إلى توتر فى علاقاتها بحكومة الإنقاذ[1]، فهذه الدول بدأت تعتقد بأن السودان يقوم بتصدير الأصولية الإسلامية عبر الحدود والاتصال بالجماعات الإسلامية فيها.

أولاً: ارتريا تشكو من دعم السودان لحركة الجهاد الإسلامى الارترية، بتقديم التسهيلات لها فى أراضيه وتزويدها بالسلاح والتدريب ودفعها من ثم للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضى الارترية، وقيامها أيضاً فى المساهمة فى إنشاء اتحاد طلابى ارترى من العناصر الأصولية يهدف لزعزعة الأمن والاستقرار فى داخل أراضيها. وفى السياق نفسه أعلنت ارتريا يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٧ عن اكتشافها لمؤامرة لاغتيال الرئيس أسياس أفورقى، دبرها النظام السودانى كما تدعى تقدمت على أثره بشكوى رسمية لمجلس الأمن الدولى ضد الحكومة السودانية ذكرت فيها أن هذه المحاولة تمثل إرهاباً دولياً[2]، ويكمن القلق الارترى أساساً من كون السودان من الدول الرئيسية المجاورة لإرتريا، والذى يمتلك العديد من وسائل الضغط الذى تمكنه من التدخل فى الشئون الداخلية لإرتريا، أهمها وجود ما يقرب من نصف مليون لاجئ ارترى فى أراضيه، يمكن استغلالهم لأحداث هزة عنيفة فى النظام الارترى[3]. ونتيجة لهذه الإدعاءات ضد السودان، قطعت ارتريا علاقتها الدبلوماسية مع السودان عام ١٩٩٤، وقامت على أثره بتسليم مقر السفارة السودانية فى أسمرا للمعارضة السودانية، واتجهت إلى تزويدها بالأسلحة والسماح لها بإقامة معسكرات تدريبية داخل أراضيها. وفى أغسطس عام ١٩٩٦ اتهمت السودان ارتريا بالضلوع فى مؤامرة لقلب نظام الحكم فى السودان[4]. وهو الأمر الذى لم تخفيه ارتريا، بل أن الرئيس الارترى أعرب عن رغبة بلاده

---

(١) عائدة العلى سرى الدين، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلى**، (بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، ١٩٩٨)، ص١٩٢.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى"، **العلاقات العربية الأفريقية**، .... م.س.ذ، ص٢٦٤.

(٣) د/ جون بنق، "العلاقات السودانية – الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة"، ترجمة د/ عوض السيد الكرسنى، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣) المجلد (٢) السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣)، ص١٦٤.

(٤) عائدة العلى سرى الدين، .... م.س.ذ، ص٢٩٥.

بالإطاحة بنظام الإنقاذ، واستعداد بلاده للمساهمة فى أى جهد يهدف إلى ذلك[1]، وفى هذا الخصوص ساهمت ارتريا بشكل مباشر فى القتال إلى جانب قوى المعارضة السودانية ضد حكومة الإنقاذ فى عدة جولات[2].

ثانياً: أما بالنسبة للعلاقات الأثيوبية مع حكومة الإنقاذ، فقد شهدت هى الأخرى نفس المنوال من التطور والتدهور فحال وصول الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الأثيوبية للحكم فى أديس أبابا عام ١٩٩١، شهدت العلاقات مع السودان تطوراً ملحوظاً بفضل المساندة التى قدمها نظام الإنقاذ للجبهة فى صراعها مع نظام منجستو - كما أشرنا - إلا أن هذه العلاقة سرعان ما شهدت تدهوراً واضحاً بعد ذلك، بفعل التدخلات السودانية فى شئون أثيوبيا الداخلية، وهو الأمر الذى رفضته أثيوبيا بطبيعة الحال، لا سيما والجبهة الحاكمة فى أديس أبابا اتخذت نهجاً سياسياً واضحاً منذ بداياتها يقوم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والرغبة فى بناء علاقات جيدة مع دول الجوار، ومن ضمنها السودان، وتطبيقاً لهذا النهج قامت بإبعاد الجيش الشعبى لتحرير السودان من أراضيها، الذى كان يحظى بدعم كبير من النظام السابق، وقامت أيضاً بتسليم بعض المنشقين الارتريين إلى السلطة الارترية، وعلى العكس من هذا قام نظام جبهة الإنقاذ على فلسفة مغايرة تماماً كما أوضحنا، يهدف إلى نشر نموذجه فى الحكم إلى دول الجوار، فوجد فى أثيوبيا ذات الأكثرية المسلمة هدفاً حيوياً لتنفيذ مشروعه الحضارى، لا سيما والحكومة الأثيوبية فى ذلك الوقت كانت منشغلة فى تسوية أوضاعها الداخلية وبناء الدولة فى مرحلة ما بعد منجستو، وتطبيقاً لهذا الهدف بدأت حكومة الخرطوم بتوسيع سفارتها فى أديس أبابا، وساهمت فى زيادة عدد ونشاط المنظمات الطوعية الإسلامية فى أثيوبيا، وأخذت بتقديم المنح الدراسية للطلاب الأثيوبيين المسلمين لتلقى التعليم فى السودان، وقامت أيضاً بزيادة استخدام الإذاعة السودانية الرسمية لبث برامج للدعوة الإسلامية موجهة للأثيوبيين المسلمين، ومن ناحية أخرى اتجهت إلى تقديم الدعم العسكرى للجبهات الأثيوبية المسلمة مثل جبهة تحرير الأورومو وجبهة تحرير بنى شنجول وغيرها[3]، مما جعل أثيوبيا توجه اتهاماً صريحاً للسودان برعاية ومساعدة بعض حركات المعارضة الأثيوبية، وتدريبها ضمن ميليشيات قوات الدفاع الشعبى السودانى، والتحريض على القيام بعمليات إرهابية داخل الأراضى الأثيوبية لزعزعة الأمن والاستقرار فيها ونشر الأصولية الإسلامية[4]، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى خروج أثيوبيا من نهجها الذى اتخذته بعدم التدخل

---

(1) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان، .... م.س.ذ، ص١٣.

(2) م.سس، ص٢٣.

(3) د/ جون ينق، "العلاقات السودانية الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة ..... م.س.ذ، ص١٦٢ - ١٦٣.

(4) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى" ....م.س.ذ، ص٢٦٩.

فى الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ حيث سارعت إلى إعادة مساعدة حركات التمرد فى جنوب السودان، وخاصة الجيش الشعبى لتحرير السودان وتقديم الدعم والمساندة المختلفة لهذه الحركات. هذه التفاعلات أدت إلى احتكاك عسكرى بين الدولتين، ففى ١٩٩٦/٥/٢٧ اتهمت أثيوبيا الجيش السودانى بشن عدة هجمات داخل أراضيها، وفى المقابل اتهم السودان أثيوبيا بالاعتداء على حدوده الشرقية[١]، ثم جاءت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا يوم ٢٦/يونيو/١٩٩٥، لتزيد من تدهور العلاقات بين البلدين، بعد اتهام أثيوبيا للسودان صراحة بتدبير هذه المحاولة، بل واستطاعت أن تقدم الأدلة الواضحة على التورط السودانى، مما جعل آلية فض المنازعات الأفريقية توجه الاتهام والإدانة للنظام السودانى، ودفع مجلس الأمن الدولى إلى إصدار قراره رقم ١٠٥٤/ ١٩٩٦، الذى فرض إجراءات عقابية على نظام الخرطوم[٢].

ثالثاً: وعلى نفس النسق، توترت علاقة جبهة الإنقاذ أيضاً مع كل من مصر وأوغندا وتشاد وكينيا، فمصر بدأت تنظر لنظام الإنقاذ باعتباره أصبح يمثل مصدر تهديد ليس للأمن والاستقرار للمنطقة فحسب، وإنما للأمن القومى المصرى بفضل توجهاته، ولا سيما بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك، وأوغندا وعلى لسان رئيسها الذى وجه اتهاماً لنظام الإنقاذ بالتدخل فى شئون بلاده الداخلية، وسعيه إلى تعريب وأسلمة بلاده، وعلى نفس الوتيرة تأزمت العلاقة بين السودان وكل من تشاد وكينيا[٣]. بسبب التوجه السودانى لتصدير نموذجه الإسلامى إليها، بل أن كينيا مثلها مثل ارتريا وأثيوبيا لم تكتفى بمجرد توجيه الاتهامات والتقدم بالشكاوى للمنظمات الإقليمية والدولية، بل أنها جعلت من أراضيها قاعدة أساسية لمختلف حركات التمرد وخصوصاً الجيش الشعبى لتحرير السودان، وهو الأمر الذى أعلنته الخرطوم أكثر من مرة موضحة بأن ميناء مومباسا الكينى أصبح المنفذ الرئيسى للأسلحة لحركات المعارضة السودانية[٤].

وعلى الصعيد الدولى حاولت القوى الدولية الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التصدى للمشروع الإسلامى السودانى؛ باعتباره أصبح يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها فى المنطقة، ولذا اتجهت لمحاصرته ومنعه من الانتشار عبر الحدود إلى دول

---

(١) عائدة العلى سرى الدين، .... م.س.ذ، ص٢٩٦.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى ...... م.س.ذ، ص٢٦٩.

(٣) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان" .... م.س.ذ، ص١٣.

(٤) عائدة العلى سرى الدين، ....م.س.ذ، ص٣٠١.

الجوار الجغرافى، واتخذت العديد من الخطوات لمحاصرة نظام الإنقاذ والضغط عليه للتخلى عن طموحاته الإقليمية، وذلك عن طريق الدعم المباشر للجبهات الجنوبية، ورعاية مؤتمراتها فى الخارج، والسماح للمعارضة الشمالية بالتحرك بحرية، واستصدار قرارات دولية تدين الحكومة السودانية وتفرض عليها عقوبات سياسية واقتصادية[1]، وقطع المساعدات والمعونات المالية المقدمة للسودان سواء من الدول الكبرى أو من المؤسسات الاقتصادية الدولية، أيضاً أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم دول الجوار الجغرافى للسودان خاصة أثيوبيا وارتريا وأوغندا، والتنسيق بينها بهدف التعاون على إسقاط النظام السودانى، وفى هذا الخصوص أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن تأييد بلادها لأية جهود تهدف إلى إسقاط نظام الجبهة الإسلامية فى السودان[2].

ومما سبق يتضح لنا بأن العامل المشترك الذى أدى إلى تدهور وتوتر العلاقات بين نظام الإنقاذ فى السودان ودول الجوار والمجتمع الدولى يكمن فى التوجهات السودانية القائمة على فكرة تصدير النموذج الإسلامى فى الحكم لدول الجوار، ومحاولة إحداث تغييرات معينة فى أنظمتها السياسية القائمة لتتماشى مع المشروع الإسلامى السودانى، الأمر الذى جعل تلك الدول تتخذ العديد من الوسائل لمواجهة التحركات السودانية[3]، والمتتبع للعلاقات السودانية مع دول الجوار يتضح له تدهور علاقاته مع معظم دول الجوار بما فيها ليبيا وتشاد، وبعبارة أخرى فالسودان أصبح معزولاً تقريباً داخل حدوده، بل ومهدداً من كل جهة، إضافة بالطبع إلى وضعه الداخلى شديد التعقيد الذى يسوده عدم الاستقرار.

وفى حقيقة الأمر فإن الخطر السودانى المتمثل بالمشروع الحضارى الإسلامى كما صورته دول الجوار والقوى الدولية؛ أمراً مبالغاً فيه، فمشروع بهذا الطموح بالتأكيد يحتاج لإمكانيات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية كبيرة ليتم تصديره أو تسويقه، وهو ما لا تملكه السودان التى تعانى من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية طاحنة، ومن ثم فإن ردود الفعل القوية من قبل دول الجوار ومن بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لا تتناسب وحجم التحرك السودانى المحدود.

وعليه يبدو أن الأمر الذى أثار دول الجوار والقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ليس مسألة تصدير المشروع الحضارى، فهذا أمراً صعب التحقيق فى

---

(١) نفس المصدر ، ص٢٩٧.

(٢) د/ محمد شوقى محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالى جديد ......، م.س.ذ، ص٩.

(٣) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان ...... م.س.ذ، ص١٣.

ظل الظروف السودانية الصعبة، وإنما الذى أثار القلق ربما هو إمكانية نجاح السودان فى إقامة دولة إسلامية رغم ظروفه الصعبة، مما قد يغرى ويحفز بعض الجماعات الإسلامية فى دول الجوار أو بعض دول العالم الإسلامى إلى محاولة محاكاة النموذج السودانى، وهو الأمر الذى يتعارض مع مصالح القوى الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور الإسلام كمنافس للأيديولوجية الغربية وعدواً لها كما يعتقدون، ولذلك مارست هذه القوى ضغوطاً متواصلة على نظام الإنقاذ للتراجع عن التوجه الإسلامى، وساهمت ظروف داخلية إلى جانبها أدت فى النهاية إلى إجبار النظام عن التراجع عن تصدير مشروعه الحضارى[1].

بعد هذا العرض يمكن القول بأن وصول نظام الإنقاذ الإسلامى للحكم فى السودان عام ١٩٨٩، مع ما حمله معه من توجهات إسلامية ومن مشروع حضارى حاول تصديره إلى دول الجوار التى رفضته وتصدت له أدخل المنطقة فى مرحلة جديدة من مراحل عدم الاستقرار، ليس هذا وحسب بل أن هذه التوجهات لقت معارضة شديدة من بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التى عملت على التصدى له ومواجهته واتخذت العديد من الخطوات لمحاصرة نظام الإنقاذ والضغط عليه للتخلى عن طموحاته الإقليمية، الأمر الذى فتح المجال لمزيد من التدخلات الدولية فى شئون السودان والمنطقة، وهذا ما سوف نتناوله فى الباب الثانى من الدراسة.

المطلب الثانى

انهيار الدولة فى الصومال

برز الصومال بشكله المعروف كدولة مستقلة عام ١٩٦٠، باتحاد الشطرين، الصومال الشمالى (البريطانى) والصومال الجنوبى (الإيطالى)، باسم الجمهورية الصومالية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح الصومال أحد أهم دول منطقة القرن الأفريقى أهمية ومكانة، وظل هكذا حتى عام ١٩٩١ العام الذى شهد فيه انهيار الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها المختلفة، وهو ما مثل أحد أهم التغيرات التى شهدتها منطقة القرن الأفريقى بعد نهاية الحرب الباردة.

وبداية يمكن القول بأن انهيار الدولة فى الصومال بدأ مع نهاية نظام الرئيس الأسبق سياد برى، عندما أخفقت فصائل المعارضة الصومالية التى أطاحت بنظام برى فى الاتفاق

---

[1] بخصوص تفاصيل أكثر حول فشل المشروع الحضارى السودانى بأبعاده المختلفة، انظر: د/ حيدر إبراهيم على، **سقوط المشروع الحضارى**، ..... م.س.ذ.

على برنامج سياسى واقتصادى انتقالى حتى فى حدوده الدنيا، ولجوؤها إلى السلاح للاستحواذ على السلطة وملء الفراغ الذى خلفه سياد برى[1].

فبعد ثلاثة أيام فقط من سقوط نظام برى بدأت مرحلة جديدة من الصراع فى الصومال، تمثلت فى الخلاف الذى ظهر أولاً بين المؤتمر الصومالى الموحد وبين الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الوطنية الصومالية[2]؛ بسبب انفراد المؤتمر الصومالى الموحد بتشكيل حكومة مؤقتة وتسمية على مهدى محمد رئيساً، دون التشاور مع بقية الفصائل بحسب اتفاق ٣ أكتوبر ١٩٩٠، الذى يقضى بأن تقرير شكل النظام السياسى لما بعد برى يتم بموافقة ومشاركة جميع فصائل المعارضة الصومالية، مما صعد التوتر والصراع بين هذه الفصائل[3].

وتمثل الخلاف الثانى داخل المؤتمر الصومالى الموحد نفسه بين جناحى على مهدى محمد ومحمد فارح عيديد، بسبب رفض الأخير التسليم برئاسة مهدى، ومطالبته بأحقيته فى الرئاسة لتعقبه قوات سياد برى إلى خارج البلاد[4]، وعلى أثر هذه الخلافات دخلت الصومال فى غمار حرب أهلية طاحنة أودت بكل شئ، وراح ضحيتها أكثر من خمسين ألف قتيل وستين ألف جريح، واضطر عدد كبير من الصوماليين للنزوح من البلاد هرباً من المعارك المشتعلة بين الأطراف المتصارعة[5]، ونتيجة لذلك وفى تحرك مبنى على الاعتقاد أن شمال الصومال سيستمر كضحية للحكومة التى تسيطر على المناطق الجنوبية، أعلنت الحركة القومية الصومالية يوم ٧/مايو/١٩٩١، انفصال الصومال البريطانى عن اتحاد عام ١٩٦٠، باسم جمهورية أرض الصومال[6]، كل هذه التفاعلات شكلت فيما بعد عقبة رئيسية فى طريق تأسيس حكومة مركزية فى العاصمة وساهمت فى شيوع الفوضى والاضطراب داخل الصومال، وتقسيم العاصمة وباقى البلاد بين الفصائل المتصارعة، وهو ما شكل المعالم الرئيسية لانهيار الدولة والمجتمع فى الصومال[7]، من الواضح أن فصائل المعارضة الصومالية نجحت فى البداية من تنسيق جهودها وتبنيها أهداف قومية متمثلة فى رفض نظام

---

(1) المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال، ..... م.س.ذ، ص١٤.

(2) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة وأزمة المصالحة الوطنية ....م.س.ذ، ص ٥ – ٦.

(3) Peter J. Schrader,. Op. Cit., P. 13

(4) د/ نجوى الفوال، "إشكاليات الدولة فى الصومال: العامل القبلى" ....م.س.ذ، ص١٥.

(5) د/ شوقى الجمل، ود/ عبدالله عبدالرازق، **دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا**، (القاهرة: المكتب المصرى للمطبوعات، د.ت)، ٤٥٢.

(6) Peter J. Schrader,. Op. Cit., P. 13

(7) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، .... م.س.ذ، ص١٩٦.

سياد برى الديكتاتورى والسعى لإقامة نظام ديمقراطى تعددى يحقق للصومال الرخاء والعدل، فاستطاعت بذلك من القضاء على نظام برى، ولكنها فشلت فى مرحلة ما بعد برى لتمحور أهدافها حول الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها دون الآخرين[1].

ومن ثم تحول الهدف الطويل الذى ناضلت من أجله هذه الفصائل للقضاء على نظام برى الديكتاتورى إلى صراع بينها من أجل السلطة، وكأن الذى ربط بينها وجمعها هو نظام برى، وبعد زواله زال كل ذلك الترابط والتنسيق بين هذه الفصائل[2].

ويبدو أن السبب فى هذا الفشل الذى أصاب الفصائل الصومالية فى مرحلة ما بعد برى، ودخولها من ثم فى حرب مدمرة على السلطة، يكمن فى عدم تمكنها من توحيد جهودها وصفوفها تحت قيادة موحدة قبل الإطاحة بالنظام، إضافة إلى ما تم ذكره من عدم وجود برنامج سياسى واقتصادى لدى هذه الفصائل يبلور تصوراتها المشتركة لمستقبل الدولة بعد برى[3]، الأمر الذى كان نتيجته سقوط وانهيار الدولة فى الصومال وهو ما يعنى بأن سقوط النظام بحد ذاته ليس السبب المباشر وراء انهيار الدولة، ففى الكثير من الحالات الأفريقية المشابهة للحالة الصومالية، لم يؤد سقوط النظام فيها إلى حدوث انهيار الدولة، كما هو الحال فى أثيوبيا والكنغو الديمقراطية، ففى أثيوبيا خاضت فصائل المعارضة فيها نفس التجربة الصومالية فى صراعها مع نظام منجستو، واستطاعت إسقاطه دون أن يؤدى ذلك إلى انهيار الدولة، بفضل وجود برنامج سياسى واقتصادى مشترك، وتصور واضح لمستقبل الدولة بعد منجستو، وأيضاً وجود قيادة موحدة لهذه الجبهات، حيث انطوت جميعها فى إطار الجبهة الشعبية لتحرير شعوب أثيوبيا بقيادة ميليس زيناوى، الأمر الذى مكنها من الإمساك بزمام الأمور وإعادة بناء المؤسسات وضبط الأمن فى الدولة[4].

وعلى ذلك يمكن الزعم بأن الأسباب المباشرة التى أدت إلى انهيار الدولة فى الصومال تكمن فى سببين رئيسيين هما[5]:

---

(1) د/ إجلال رأفت، "الصومال والأمن القومى العربى: سيناريوهات المستقبل، أوراق الشرق الأوسط، العدد(٨)، مارس ١٩٩٣، .... م.س.ذ، ص٨٤.

(2) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص٤٩.

(3) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ...... م.س.ذ، ص٣٩٠ – ٣٩٢.

(4) م.س، ص٣٩٠.

(5) م.س، ص١٩٣.

١- إعلان المؤتمر الصومالى الموحد تنصيب على مهدى محمد رئيساً مؤقتاً للصومال، وتشكيل حكومة مؤقتة بشكل انفرادى دون تشاور مع باقى فصائل المعارضة.

٢- الانقسام الذى ظهر داخل المؤتمر الصومالى الموحد بين جناحى على مهدى محمد ومحمد فارح عيديد ثم الصراع بينهما.

بطبيعة الحال أدى انهيار الدولة فى الصومال إلى انعكاسات مختلفة على منطقة القرن الأفريقى، من أهمها إعلان شمال الصومال انفصاله عن الجمهورية الصومالية، فى مايو عام ١٩٩١، وإن كان هذا الانفصال ليس الوحيد فقد شهد الصومال أيضاً العديد من الحركات الانفصالية، إلا أنها جميعا ربما تأتى من باب المناورة السياسية أو من باب الرغبة والحاجة إلى ضبط الأمن فى هذه الأقاليم، وليس كهدف نهائى للانفصال.

أما انفصال الشمال فالأمر مختلف فهو يشكل معضلة حقيقية أمام إعادة الصومال كدولة بحدودها المعروفة منذ عام ١٩٦٠، فمن المعروف أن شمال الصومال يمثل أساس الشطر البريطانى من الصومال، الذى له حدوده المعروفة، ويتمتع بتجانس سكانى إلى حد كبير حيث تمثل قبيلة إسحاق الغالبية العظمى من سكانه، ومن ثم فهذا الإقليم واقعياً يعتبر منفصلاً منذ عام ١٩٩١، لا سيما وهناك العديد من المبررات والأسباب التى ساقها أبناء هذا الإقليم[١]، للتراجع عن اتحاد عام ١٩٦٠ مع الشطر الجنوبى (الإيطالى).

ولتأكيد هذه الخطوة باشر مسئولوا أرض الصومال فى تنفيذ العديد من السياسات الداخلية والخارجية لتكريس هذا الانفصال، بهدف الحصول على اعتراف دولى بدولتهم الجديدة، التى لم تحظ حتى الآن بأى اعتراف دولى، ورغم ذلك حظيت هذه الجمهورية بتشجيع ودعم من بعض القوى الإقليمية والدولية[٢]. تصب فى اتجاه تدعيم أركان هذه الجمهورية وترسيخ فصلها عن الصومال بشكل نهائى[٣].

ويبدو أن مسألة الاعتراف بها هى مسألة وقت ليس أكثر، فالقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر التروى فالاعتراف بهذه الجهورية فى الوقت الحاضر، قد يسبب الكثير من الاضطرابات الداخلية للدول الصديقة لها فى المنطقة، فخطوة بهذا الشكل قد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب انفصال شمال الصومال، انظر: محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا .... م.س.ذ، ص١٤٣، وكذلك د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص٢٠٦ – ٢٠٩.

(٢) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، .... م.س.ذ، ص٢١٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، .... م.س.ذ، ص١٢١ – ١٢٤.

تغرى الأثنيات الراديكالية الناقمة على أنظمتها السياسية بالمطالبة بالانفصال عنها أسوة بالصومال، ونفس الأمر تقريباً ينطبق على القوى الإقليمية، فأثيوبيا على سبيل المثال هى أكثر الأطراف استفادة من قرار انفصال شمال الصومال، ولكنها متحفظة على قرار الاعتراف الرسمى بها نظراً لمطالبة بعض الأقاليم بالانفصال عنها[١].

أيضاً تسبب انهيار الدولة فى الصومال فى زيادة وتيرة التدخلات الدولية والإقليمية فى المنطقة، فمع تطور الصراع وتوسع الحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية، ولا سيما جناحى المؤتمر الصومالى الموحد وعدم قدرة أى منهما فى حسم المعركة لصالحه، وزيادة تردى الأوضاع الإنسانية وانتشار المجاعة بسبب الجفاف الذى ضرب الأراضى الصومالية[٢]، أدت هذه الأوضاع مجتمعة فى النهاية للتدخل الأمريكى عسكرياً فى ديسمبر ١٩٩٢، ثم تبعه وصول قوات متعددة الجنسيات تلبية للنداء الذى وجهته الأمم المتحدة فى هذا الخصوص، وعلى العموم أصيب التدخل الأمريكى فى الصومال بفشل ذريع أجبر معه القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات على مغادرة الصومال، مع بقاء الوضع فى الصومال على حالته المتردية[٣]، وإن تم تحقيق بعض النجاحات فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

أيضاً زادت كثافة التدخلات الإقليمية فى شؤون الصومال الداخلية، وأدى ذلك إلى تصاعد الصراعات وزيادة حدتها وبروز تحالفات بين بعض دول الجوار والفصائل الصومالية المتحاربة، بحيث أصبح كل طرف يرتبط بقوة إقليمية هى بالضرورة مناوئة لتلك التى يرتبط بها الفصيل الأخر، وتطور الأمر إلى نشوب حروب بالوكالة بين تلك الفصائل وصل إلى مشاركتها فى الحروب التى نشبت بين بعض دول الجوار، مثل ما حدث أثناء الحرب الإرترية الأثيوبية[٤]. فتحولت الصومال إلى ساحة أخرى للصراع بين دول المنطقة، فأثيوبيا سعت إلى ترتيب الأوضاع الداخلية فى الصومال بما يتماشى مع مصالحها، وفى سبيل ذلك قدمت الكثير من الدعم السياسى والمساندة العسكرية لعدد من الفصائل الصومالية[٥]، بل أن الأمر وصل بها مع نهاية عام ٢٠٠٦ إلى التدخل العسكرى المباشر وشن حرب شاملة ضد المحاكم الإسلامية بمساعدة أمريكية واضحة، وهو ما سوف نتناوله فى الباب الثانى من الدراسة، ونفس الأمر

---

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، "دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص٥٠.

(٢) هيفاء أحمد محمد يونس، "المصالحة الصومالية" المستقبل العربى، العدد (٣١٦)، السنة (٢٨)، يونيو ٢٠٠٥، ص٧٣.

(٣) لواء أ. ح. أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر، الماضى – الحاضر – المستقبل"، .... م.س.ذ، ص٨٤.

(٤) د/ أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة** .... م.س.ذ، ص٤٦٤.

(٥) م.س، ص٤١٣.

ينطبق على إرتريا التى قدمت الدعم والمساندة لبعض الفصائل، ولا سيما فصيل عيديد الذى زودته بالكثير من الأسلحة والمعدات، وهو ما يشير بأن الصومال فى ظل الانهيار أصبحت مجالاً للحرب بالوكالة وساحة ثانية بين إرتريا وأثيوبيا[1]، وقدمت أيضاً دعم لاتحاد المحاكم الإسلامية فى حربها مع أثيوبيا، وعلى نفس الاتجاه قدمت كينيا الكثير من الدعم لبعض الفصائل الصومالية لخدمة مصالحها الوطنية، من الواضح أن دول الجوار اتبعت سياسات مختلفة تجاه الأوضاع الصومالية، تحقيقاً لمصالحها، ولكنها اتفقت فيما بينها على هدف واحد يتمثل فى محاصرة تداعيات الأزمة الصومالية وعدم انتقالها إلى أراضيها والعمل على ضمان أن تكون الترتيبات المتعلقة بحل القضية الصومالية متوافقة مع مصالحها[2].

ومن ناحية أخرى أدى انهيار الدولة فى الصومال إلى حدوث اضطرابات أمنية فى المنطقة، حيث امتدت آثار الصراعات الداخلية فى الصومال إلى دول الجوار عبر أكثر من بوابة، فقد مثلت مشكلة اللاجئين الصوماليين فى دول الجوار عبء إضافى على هذه الدول، التى تعانى أساساً من مشكلات اقتصادية كبيرة، حيث نزح إليها أكثر من ٤٥٠ ألف لاجئ صومالى من جراء تصاعد الصراع المسلح هناك، إضافة ٢٥٠ ألف لاجئ يعيشون مشردين داخل الصومال نفسه[3]. مما سبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية فى هذه الدول أيضاً انتشرت العصابات المسلحة على الطرق الطويلة التى تربط الصومال بدول الجوار[4]، وظهرت تجارة الأسلحة الصغيرة فى المنطقة؛ فمن المعلوم أن الفصائل المسلحة وأفراد العصابات يمتلكون كميات هائلة من الأسلحة التى استولوا عليها من مخازن الدولة المنهارة، وتلك التى حصلوا عليها من الأطراف الخارجية، مما سبب تكدس للأسلحة لدى هذه الفصائل، ومن ثم تسببت الكميات الفائضة عن حاجة تلك الفصائل فى تشجيع العديد من الجماعات على تسليح نفسها لأغراض أخرى غير الحروب الأهلية، مما شكل تهديداً لأمن واستقرار دول المنطقة ولا سيما تلك التى لم تعان من حروب أهلية مثل كينيا[5]، إضافة إلى ذلك ففى غياب الدولة فى الصومال برزت ظاهرة جديدة فى المنطقة متمثلة بقيام بعض العصابات المحلية والدولية بزراعة وإنتاج أنواع مختلفة من المخدرات وتهريبها مقابل

---

(1) م.س، ص٤١.

(2) م.س، ص٢٣٠.

(3) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، **التقرير السنوى**، ١٩٩٧، "المجتمع المدنى"، ...... م.س.ذ، ص١٠٩.

(4) عاطف صقر، **النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى**، ..... م.س.ذ، ص٤٠.

(5) سامسون. س. واسارا، "الصراعات وأمن الدول فى منطقة القرن الأفريقى" .... م.س.ذ، ص٧٠ – ٧١.

الحصول على المال والسلاح، لتمويل الحرب الأهلية فى البلاد، ليس هذا فحسب وإنما وصل الأمر ببعض أطراف الصراع بالسماح لبعض الشركات السويسرية والإيطالية بدفن نفايات نووية فى الأراضى الصومالية مقابل عائد مالى لتمويل الحرب الأهلية، الأمر الذى جعل منطقة القرن الأفريقى عرضة لمخاطر كبيرة ربما تتعدى فى أضرارها أضرار الحروب الأهلية[١].

وأخيراً قدم انهيار الدولة فى الصومال حلاً مؤقتاً إن لم يكن نهائياً، لمسألة الصراع الحدودى بين الصومال وكلاً من أثيوبيا وكينيا، بسبب مشكلة الأقاليم الصومالية الخاضعة لكلا الدولتين، وهما منطقة الأوجادين الخاضعة لأثيوبيا، ومنطقة الحدود الشمالية (النفد) الخاضعة لكينيا.

فمن المعروف أن علاقات الصومال مع هاتين الدولتين غلب عليها طابع الصراع والتوتر خلال الفترات السابقة على انهيار الدولة فى الصومال، وأن تخللها فى بعض الأحيان تحسناً مؤقتاً[٢]، فالصومال ومنذ استقلاله عام ١٩٦٠ وضع تحرير وتوحيد تلك الأقاليم فى مقدمة أهدافه، التى يسعى إلى تحقيقها لتكوين الصومال الكبرى أو العظمى Greater Somalia[٣]. ودخل فى أكثر من مواجهة مسلحة فى سبيل ذلك لا سيما مع أثيوبيا وهو ما سوف يتم التطرق إليه فى المبحث التالى.

وتجدر الإشارة هنا بأن الصومال غير من موقفه فيما يتعلق بمطالبته بجيبوتى، وذلك خلال مؤتمر القمة الأفريقية، الذى عقد فى العاصمة الأوغندية كمبالا عام ١٩٧٥[٤] أيضاً وفى نفس السياق شهدت المنطقة خروج الصومال من دائرة الصراع حول الدور والمكانة الإقليمية الذى كان قبل انهياره طرفاً فاعلا فيها، فالمنطقة كانت مسرحاً للعديد من التفاعلات الصراعية، والتنافس بين دولها خلال مرحلة الحرب الباردة، ولا سيما بين الصومال وأثيوبيا وكينيا، حيث لعب دور القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة[٥].

---

(١) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوى، ١٩٩٧، .... م.س.ذ، ص١٠٩.

(٢) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص١٦٥.

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا ... م.س.ذ، ص١٦٥.

(٤) م.س، ص١٦٨.

(٥) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص١٦٥.

ولذلك لم يكن مستغرباً موقف هاتين الدولتين من سيناريوهات حل القضية الصومالية، فقد جاءت مواقفهما متعارضة مع الوصول إلى حل شامل وتسوية دائمة تعيد الصومال إلـــى سابق عهده، انطلاقا من قلقهما من إمكانية عودة الصومال إلى وضعه الطبيعى كدولة قويـــة وفاعل إقليمى مؤثر كما كان فى السابق[1].

إجمالاً أثر انهيار الدولة فى الصومال على المنطقة من عدة زوايا، كان أهمها، إعلان شمال الصومال انفصاله عن الجمهورية الصومالية، تصاعد الاضطرابات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية جراء تصاعد الصراع الصومالى وامتداده إلى دول الجوار، إضافة إلى ذلك أدى الانهيار إلى زيادة التدخلات الإقليمية فى شؤون الصومال الداخلية، كما هو حـــال التـــدخلات الأثيوبية المتكررة، والتى كان آخرها التدخل العسكرى المباشر بزعم التصدى لقوات المحاكم الإسلامية، والتدخل الارترى والكينى، إلى درجة أصبح معها الصومال ساحة للحرب بالوكالة وساحة لتصفية الحسابات بين دول الجوار.

يضـــاف إلى ذلك وفـــى ظل الانهيار أصـــبحت الـــصومـــال مـــلاذاً للعـــصابات المسلحـــة وللجماعات الإرهابية المختلفة ومكاناً لزراعة وإنتاج المخدرات ومعبراً لتهريبهـــا، هذه الأوضاع مجتمعة هيأت المجال للقوى الدولية والإقليمية للتدخل فى الصومال والتنـــافس فيها.

---

(1) م.س، ص٤١٢.

المطلب الثالث

استقلال ارتريا

بعد نضال استمر لأكثر من ثلاثين عاماً ضد الاحتلال الأثيوبى[١]، أعلن عن استقلال ارتريا فى ٢٤ من مايو عام ١٩٩٣ فظهرت ارتريا كدولة مستقلة لأول مرة فى منطقة القرن الأفريقى، الأمر الذى أدى إلى تغييرات مهمة فى أوضاع وخارطة منطقة القرن الأفريقى. وساعد ارتريا فى الاستقلال المناخ الإقليمى والدولى الذى أصبح أقل تشدداً فى مسألة استقلال ارتريا، حيث تفاعلت عدة عوامل وتحولات فى تهيئة ذلك المناخ، إلى جانب العامل الأساسى بطبيعة الحال، وهو نجاح القوات الارترية ممثلة بقوات الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا فى فرض سيطرتها العسكرية على ارتريا ودخولها العاصمة أسمرا[٢].

وباستقلال ارتريا ظهرت ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة، انعكاساً لهذا الحدث الذى أصبحت ارتريا بموجبه تتمتع بأهمية إستراتيجية فى منطقة القرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر، الأمر الذى أعاد توزيع الأدوار والقوة فى المنطقة، فظهور الدولة الوليدة جاء بالطبع على حساب أثيوبيا، فقد تم اقتطاع جزء هام ومؤثر من الدولة الأثيوبية، وهو الجزء المشرف على البحر الأحمر، فتحولت أثيوبيا من دولة بحرية تمتلك العديد من المنافذ والجزر على البحر الأحمر إلى دولة حبيسة، وظهرت بالمقابل ارتريا كدولة بحرية تسيطر على كل الساحل الأثيوبى السابق على البحر الأحمر[٣]، الأمر الذى أفقد أثيوبيا أهميتها كدولة مؤثرة فى توازنات منطقة جنوب البحر الأحمر، وفقدت بالتالى مكانتها الإقليمية فى معادلة الصراع فى

---

(١) لمزيد من التفاصل حول ذلك انظر:

- Katsuyoshi Fukui & John Mardaris., Op. Cit., PP. 288 – 289.

- حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية، ...... م.س.ذ، ص١٢٠ – ١٢٣.
- د/ محمود أبو العينين، السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- د/ نجوى إبراهيم الفوال، العلاقات الخارجية للدولة المستقلة، فى د/ عبدالملك عودة (محرر)، ارتريا دراسة مسحية، ...... م.س.ذ، ص٢٢٥ – ٢٢٧.

- Peter J. Sehraeder., Op. Cit., P. 8.

- د/ إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، .... م.س.ذ، ص١١٧.
- تسفاتيسيون مدهاتى، **ارتريا وجيرانها فى النظام العالمى الجديد – الجغرافية السياسية والديمقراطية والأصولية الإسلامية**، ترجمة محمد الخاتم إبراهيم والطاهر آدم البشرى، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الآداب، وحدة الترجمة والتعريب، ١٩٩٩)، ص٩٠ – ٩٢.

- edmond J. Keller & Donald Rothchild., (ed.,) **Africa in the New International order: Rethinking state Sovereignty and Regional Security**, (London: Lynne Rienner Publishers, Inc. 1996), PP. 90 -

(٣) د/ صلاح حليمة، "النزاع الارترى – الأثيوبى (رؤية تحليلية)"، .....م.س.ذ، ص٦١.

المنطقة، ولا سيما الصراع العربى الإسرائيلى، هذه الأهمية تحولت تلقائياً لصالح ارتريا[1]، فأصبحت أثيوبيا رغم مساحتها الكبيرة وتاريخها الحضارى دولة مغلقة، تعتمد على الآخرين فى اتصالها وتجارتها البحرية، وهو الأمر الذى دفع النخبة الحاكمة فى أديس أباب إلى إعادة ترتيب أوضاع الدولة بما يتناسب والوضع الجديد، فبدءوا فى إعادة تنظيم القوات المسلحة، التى أصبحت تتكون من فرعيين هما القوات الجوية والبرية بعد تصفية أسطولها البحرى بفعل استقلال ارتريا[2].

أيضاً اتجهت أثيوبيا إلى صياغة سياسة جديدة تجاه دول الجوار لا سيما مع ارتريا تقوم على أساس التعاون بدلاً من الصدام، ومحاولة القيام بأدوار واضحة فى قضايا المنطقة، ولا سيما تجاه القضية الصومالية، ليس هذا فحسب وإنما حاولت أثيوبيا استئناف دورها القيادى على مستوى القارة الأفريقية، من خلال تطوير علاقاتها مع دولها المختلفة، ولا سيما مع النظم الجديدة وقادتها المرتبطين بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم نموذجها فى الديمقراطية والتنمية باعتباره نموذجاً صالحاً للتطبيق على مستوى القارة الأفريقية[3]، وكل هذا التحرك هدف بطبيعة الحال إلى محاولة تقليل الخسارة، التى فقدتها أثيوبيا جراء استقلال ارتريا، والعودة بأثيوبيا إلى مكانتها المتميزة، خاصة مع تعاطف العديد من القوى الدولية معها وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

بالفعل مثل استقلال ارتريا سابقة جديدة ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية، وبدأ وقتها أن ظهور الدولة الجديدة سيدعم من الاستقرار والتنمية فى المنطقة، التى تعانى أساساً من عدم استقرار واضطرابات بفعل استمرار الصراعات والحروب الأهلية، غير أن تواتر الأحداث أثبتت غير ذلك، فبعد سنوات قليلة على استقلال ارتريا، أفصحت السياسة الارترية الرسمية عن اتجاه معاد لأغلب دول الجوار، إن لم يكن جميعها وصل إلى حد الحرب والاقتتال[4]، فى وقت كان ينتظر من الجبهة الحاكمة فى اسمرا أن تبدأ فى بناء ما دمرته حرب الثلاثين سنة مع أثيوبيا، وأن تقوم ببناء اقتصادها المتدهور وإقامة علاقات طيبة مع دول الجوار، التى دعمتها قبل وأثناء الاستقلال، بدلاً من ذلك فاجأت الجبهة الحاكمة الجميع فى اتخاذها لسياسات معادية تجاه دول الجوار، بدأتها فى التورط المباشر

---

(1) د/ محمود أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٢٥.

(2) أكرم عبدالملك الأغبرى، "أهمية البحر الأحمر فى علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجى، كتاب الثوابت، (صنعاء: مجلة الثوابت، العدد (١١)، يناير ١٩٩٨)، ص١٨.

(3) د/ محمود أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٣٥.

(4) تسفاتيسيون مدهاني، ارتريا وجيرانها فى النظام العالمى الجديد ..... م.س.ذ، ص٢٠.

وغير المباشر فى الصراع الداخلى فى السودان، وصلت إلى حد دخولها فى اشتباكات مباشرة مع القوات السودانية، وقبل أن يهدأ الموقف مع السودان، دخلت فى نزاع مع اليمن، مع نهاية عام ١٩٩٥، عندما بادرت باحتلال جزيرة حنيش اليمنية فى البحر الأحمر، وهو النزاع الذى انتهى كما هو معروف بقرار من محكمة العدل الدولية بأحقية اليمن بالسيادة على هذه الجزر، وما كادت ارتريا تخرج من هذا المأزق حتى دخلت فى خلافات حدودية مع جيبوتى، وفى النهاية تورطت فى حرب شرسة مع حليفتها السابقة أثيوبيا، وهى الحرب التى استمرت أكثر من عامين، استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية لكل من الدولتين، وكادت أن تستمر لولا الجهود التى بذلتها بعض القوى الإقليمية والدولية، والتى تكللت فى النهاية بنجاح نسبى من خلال اتفاقية الجزائر فى ديسمبر عام ٢٠٠٠[١]، إضافة إلى ذلك توجهت ارتريا إلى إقامة تحالفات وعلاقات مع إسرائيل، الأمر الذى أثار قلق وتوجس الدول العربية، ولا سيما تلك التى لها مصالح مباشرة فى منطقة جنوب البحر الأحمر، الأمر الذى أدى إلى زيادة التوتر فى المنطقة.

وكل هذه التوجهات تشير بما لا يدع مجال للشك أن ارتريا فى ظل سياسة الجبهة فشلت فى إيجاد مناخ إقليمى وحتى دولى متعاطف معها، وإذا ظل هذا النهج فى تعاملاتها مع دول الجوار فإنها حتماً سوف تظل علاقاتها متوترة مع المجتمع الدولى[٢] وليس من دول الجوار فقط، كونها أصبحت تشكل مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار فى منطقة من أهم مناطق العالم أهمية.

وإجمالاً فإن استغلال ارتريا أضاف مصدراً جديداً من مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة، بفعل سياسة الحكومة الارترية، التى انتهجت نهجاً معادياً تجاه دول الجوار، الأمر الذى صعد من حالة التوتر والاضطراب الذى تعيشه المنطقة، مما أتاح المجال لتدخل بعض القوى الدولية فى شؤون المنطقة، كما هو حال التدخل الفرنسى فى النزاع اليمنى الارترى حول جزيرة حنيش اليمنية فى البحر الأحمر، والنزاع الارترى الجيبوتى والتدخل الغربى والإسرائيلى فى الحرب الارترية الأثيوبية.

---

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى منطقة القرن الأفريقى على الوطن العربى، ......م.س.ذ، ص٤٨ – ٥٠.

(٢) تسفاتيسيون مدهانى، ارتريا وجيرانها فى النظام العالمى الجديد ..... م.س.ذ، ص١٠٠.

المطلب الرابع

التجمعات الإقليمية الفرعية

تعرضت منطقة القرن الأفريقى خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضى لموجات متعددة من الجفاف والتصحر تسببت فى زيادة انتشار الفقر والمجاعة بين سكان الإقليم بشكل كبير رافقتها حالة من عدم الاستقرار بفعل الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية منها والإقليمية، مما عطل عمليات التنمية المختلفة فى المنطقة، الأمر الذى أجبر معه دول المنطقة إلى الاتجاه نحو التعاون الإقليمى فى محاولة للتغلب على هذه الأوضاع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائى وحماية البيئة[1]. ومحاصرة النزاعات المشتعلة فى المنطقة، وتكللت هذه الجهود فى تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر (IGADD) عام ١٩٨٦، المعنية أساسً بمحاربة الجفاف والتصحر ثم تحولت بعد ذلك وهدفت إلى تحقيق التنمية لشعوب المنطقة، وأصبح أولى مهامها أيضاً البحث عن الحلول السلمية للمشاكل الداخلية للدول الأعضاء[2]، والجدير بالذكر أن المنظمة تضم سبع دول هى أثيوبيا وجيبوتى (دولة المقر)، والصومال والسودان وكينيا وأوغندا ثم ارتريا بعد الاستقلال.

ومع نهاية الثمانينيات بدأت مؤشرات انتهاء الحرب الباردة فى الظهور والتفاعل على مستوى البيئة والعلاقات الدولية، ثم توالت وتراكمت النتائج والأحداث حتى اجتماع الرئيسيين السوفيتى والأمريكى فى مالطة عام ١٩٨٩ وما تلا هذا الاجتماع من انهيار للمعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، وخروجه من الساحة الدولية[3]. وبطبيعة الحال تأثرت منطقة القرن الأفريقى، مثلها مثل بقية مناطق العالم بتلك التغيرات، فاتجهت للبحث عن بدائل جديدة لمواجهة التحديات المصاحبة لتلك التغيرات العالمية فى محاولة لتكييف أوضاعها مع المستجدات العالمية، فبدأت فى الاتجاه نحو التكامل والتعاون الإقليمى، عبر التجمعات ذات الطابع الاقتصادى، أو ما يعرف باسم الإقليمية الجديدة[4]، فعملت على تكوين تجمعات إقليمية

---

(١) حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، (القاهرة جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠١)، ص١٠٥ – ١٠٦.

(٢) لمزيد من الإطلاع حول أهداف المنظمة انظر: م.س، ص٢٤٩ – ٢٥٢.

(٣) د/ عبدالملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين، .... م.س.ذ، ص٥١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الإقليمية الجديدة، انظر: د/ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة فى أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص١٣٧ – ١٥٢.

جديدة، وتفعيل القائم منها، خاصة وهذه الدول تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة إلى حد ما، وتعاني من مشاكل متشابهة في نفس الوقت، ولذا فهي تحاول الاستفادة من المناخ العالمي الجديد، عبر التكتل والتجمع لمواجهة مساوئ العولمة، ولتقوية مركزها التفاوضي أمام التكتلات الدولية[١].

أولاً: منظمة الإيجاد:

وبدأت هذه الدول في تفعيل منظمة الإيجاد عن طريق تغيير وظائفها، فكما أشرنا كان هدف هذه المنظمة عند تكوينها هو مكافحة التصحر والجفاف، ثم تحولت إلى التنمية، وأسقط من تسميتها هدف مكافحة التصحر، وكان هذا التحول في إطار العلاقات الاقتصادية والسياسية التي نشأت بين السودان وأثيوبيا وارتريا منذ أوائل التسعينيات[٢]، وفي عام ١٩٩٥ وافقت الدول الأعضاء على توسيع مناطق التعاون الإقليمي، وفي العام التالي وفي الاجتماع غير العادي الثاني في نيروبي، تم التصديق من قبل الدول الأعضاء على الميثاق والهيكل الجديد للمنظمة والاسم الجديد، وأصبح اسم المنظمة هو السلطة الحكومية للتنمية (IGAD) بدلاً عن السلطة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية[٣]، وفي نفس السياق تطور نشاط المنظمة لتشمل موضوعات أخرى غير التنمية كالعمل على تسوية النزاعات بين أعضائها وإحلال السلام فيما بينها[٤].

وهذه المنظمة لها مانحون دوليون (أصدقاء الإيجاد) يمثلون مجموعة من الدول المانحة للمساعدات، وتضم دول الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وسويسرا وألمانيا واليابان وكندا والنمسا وإيطاليا والدنمارك وفنلندا وبلجيكا، إضافة إلى المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة[٥].

وفي هذا الإطار تم التوصل في أكتوبر ١٩٩٦، إلى اقتراح بإقامة نوع من التنسيق بين الإيجاد ومجموعة أصدقاء الإيجاد بخصوص محاصرة بؤر النزاعات في المنطقة عن طريق إنشاء لجنة مشتركة في هذا الجانب، الأمر الذي يبرز البعد الجديد الذي ترغب

---

(١) خالد حنفي، "الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، أبريل ٢٠٠١، ص١٨٦ – ١٨٧.

(٢) د/ عبدالملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين .... م.س.ذ، ص٥٢.

(٣) حسن إبرهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقي منذ عام ١٩٩١ .... م.س.ذ، ص٢٤٩ – ٢٥٠.

(٤) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٤٥٧.

(٥) د/ محمود أبو العينين، السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٦٠.

المجموعة إضافته على علاقاتها بدول الإيجاد، بحيث لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات المالية وحسب، وإنما يمتد ليشمل النواحي السياسية والأمنية، وفي هذا الخصوص عقدت عدة اجتماعات للنظر في المشكلتين السودانية والصومالية، وتم تكوين لجنتين دائمتين للصومال والسودان[١]، وظهر أيضاً في عام ١٩٩٢ تجمع دول القرن الأفريقي بعد مشاركة كينيا وأوغندا إلى جانب دوله الرئيسية أثيوبيا والسودان وارتريا، وهذا التجمع اندمج فيما بعد مع منظمة الإيجاد التي توسعت عضويتها لتشمل جميع دول حوض النيل، فيما عدا مصر وتنزانيا[٢].

ثانياً: الكوميسا:

إضافة إلى الإيجاد اتجهت دول المنطقة إلى الارتباط بتنظيمات إقليمية فرعية أوسع مثل الكوميسا، وتجمع دول الساحل والصحراء، فالكوميسا ظهرت كامتداد لمنظمة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وكل دول منظمة الإيجاد أعضاء فيها، فيما عدا الصومال إضافة إلى دول أخرى من دول القارة الأفريقية[٣]، وتهدف الكوميسا إلى الدفع بالتكامل والتعاون بين دولها من خلال التنمية المشتركة، وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة وإقامة اتحاد جمركي، وتوثيق التعاون مع دول ومناطق العالم الأخرى[٤].

ويعتبر هذا التجمع من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا، إذ يمثل حوالي ٤١% من مساحة القارة الأفريقية، ورغم ما يمثله هذا الحجم من مميزات في طريق الاندماج الأفريقي الشامل، إلا أنه وفي نفس الوقت يمثل عقبة في طريق هذا الاندماج بسبب احتوائه على تجمعات إقليمية فرعية أخرى تتداخل وتتشابك معه تؤدي في كثير من الأحيان إلى ازدواجية وارتباك في الانتماءات الإقليمية للدول الأعضاء، مما يجعل الحديث عن شخصية إقليمية واحدة للكوميسا أمر مشكوك به، حيث تتداخل معه منظمة الإيجاد بكل أعضائها وتتداخل معه منظمات إقليمية منافسة كالسادك في الجنوب، الذي يضم حوالي ١٤ دولة عشرة منها أعضاء في تجمع الكوميسا، وهذا التداخل والتشابك بين الكوميسا

---

(١) حسن إبراهيم سعد حسن، **السياسة الخارجية الأثيوبية** ..... م.س.ذ، ص٢٥٤.

(٢) د/ عبدالملك عودة، **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين** ..... م.س.ذ، ص٥٢.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، **الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي** .... م.س.ذ، ص٢٦٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أهداف الكوميسا، انظر: **التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١، ٢٠٠٢**، .... م.س.ذ، ص٧٧ – ٧٨.

والتجمعات الأخرى يمثل عقبة فى طريق عمل الكوميسا ويؤثر على تماسكه الداخلى وأيضاً على مستقبله كتجمع إقليمى[1].

ثالثاً: الساحل والصحراء:

أما تجمع دول الساحل والصحراء، فهو تجمع إقليمى أيضاً تأسس فى فبراير عام ١٩٩٨، بمبادرة ليبية وجهت من خلالها دعوة فى أوائل عام ١٩٩٨ إلى العديد من الدول الأفريقية للمشاركة فى تجمع إقليمى جديد يسهم فى تحقيق المصالح المشتركة لهذه الدول، ويمثل خطوة فى طريق الاتحاد الأفريقى الشامل، واستجابت لهذه الدعوة خمس دول أفريقية هى السودان ومالى والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو إضافة إلى ليبيا، ثم تبعها فى قمة تشاد عام ١٩٩٩، عشر دول أفريقية، وهى جيبوتى وأفريقيا الوسطى والسنغال وارتريا والكنغو وجامبيا، أما الدول الأخرى فقد انضمت إليه فى قمة الخرطوم عام ٢٠٠٠ وهى المغرب ومصر وتونس ونيجيريا[2]، ويهدف هذا التجمع أيضاً إلى تأسيس إستراتيجية تنموية تشمل الاستثمارات المشتركة فى كل المجالات، وإلغاء القيود أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، والإقامة والملكية، كما يهدف إلى محاصرة بؤر النزاعات وتسوية الصراعات القائمة بين الدول الأعضاء[3].

رابعاً: تجمع صنعاء:

وفى أكتوبر عام ٢٠٠٢ ظهر فى المنطقة تجمع جديد، عرف بتجمع صنعاء الثلاثى، يضم كلاً من اليمن والسودان وأثيوبيا، ويختلف هذا التجمع عن التجمعات السابقة فى كونه يضم دولة أسيوية من خارج المنطقة بالمعنى المتعارف عليه، ليس هذا فحسب بل أن دعوة التأسيس جاءت بناءً على فكرة يمنية طرحها الرئيس اليمنى على عبدالله صالح أثناء القمة

---

(١) د/ محمود أبو العنين، "المخاطر والتحديات السياسية المعوقة للاندماج الاقتصادى بين دول الكوميسا"، المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية، **مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٠)، ص١ – ٤.

(٢) د/ أحمد الرشيدى، "تجمع دول الساحل والصحراء، دراسة فى التنظيم الدولى"، فى د/ عبدلملك عودة، ود/ أحمد الرشيدى (محرران)، "تجمع دول الساحل والصحراء"، **سلسلة دراسات مصرية أفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، العدد (١)، ٢٠٠١)، ص١٠.

(٣) **التقرير الإستراتيجى الأفريقى**، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص١٠٥، ولمزيد من التفاصيل حول أهداف التجمع وأنشطته، انظر: خالد حنفى على، "الإقليمية الجديدة فى أفريقا، ..... م.س.ذ، ص١٨٦ – ١٨٩.

الثلاثية، التى جمعت بينه وبين الرئيس السودانى عمر البشير ورئيس الوزراء الأثيوبى ميليس زيناوى فى صنعاء خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر عام ٢٠٠٢، التى أعلن فى ختامها عن تأسيس تجمع صنعاء الثلاثى ككيان يجمع دولهم بهدف تطوير التعاون بين بلدانهم على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية(١)، ورغم تأكيد الدول الثلاث على أن أهداف التجمع تنحصر فى التعاون الاقتصادى والأمنى، وتحمل مسؤولية أمن واستقرار القرن الأفريقى والبحر الأحمر، وحل الخلافات القائمة بين دول المنطقة بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاوض وتنسيق الجهود والمواقف حيال المشكلة الصومالية، وبالتالى فإن هذا التجمع ليس موجه ضد أى دولة(٢) إلا أنه أثير الكثير من الجدل حول أهداف هذا التجمع فقد ذهب البعض إلى القول بأن فكرة التجمع لا تخرج عن هدفين رئيسيين، الأول معلن ويدور حول إقامة تعاون بناء بين دول القرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر، وتعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة والآخر غير معلن يدور حول عزل النظام الارترى والضغط عليه لإجباره على تغيير توجهاته المعادية، لا سيما والدول الثلاث على خلاف معه حول العديد من المسائل(٣)، ويبدو أن هذا الرأى تم استخلاصه فى البداية من البيان الختامى للقمة الثلاثية الأولى الذى دعا فيه ارتريا إلى التعامل الرشيد مع دول الجوار والتوقف عن التدخل فى شئونها الداخلية وعدم تكرار الأخطاء وطالبها أيضاً بأن تكون دولة فاعلة فى المنطقة وعاملاً أساسياً من عوامل تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة(٤)، وهو ما فهمته ارتريا بأنه عمل عدائى موجه ضدها من قبل دول التجمع يستهدف عزلها وقلب نظام الحكم فيها، الأمر الذى دفعها إلى شن حملة دبلوماسية ضده، ولتبديد مخاوف ارتريا وجهت دول التجمع دعوة لكل من الصومال وارتريا وجيبوتى للانضمام إليه، مؤكدة بأن التجمع لن يكتمل إلا بانضمام الآخرين، لأنه أساساً تجمع لدول القرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر، واستجابة لذلك تقدمت الصومال بطلب للانضمام إلى التجمع خلال القمة الثالثة التى عقدت فى الخرطوم فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤، ونال طلبها موافقة الدول الثلاث(٥)، وبذلك أصبحت الصومال العضو

---

(١) المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجى اليمنى، (صنعاء: المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٢٥٠.

(٢) http:www.aal-wastan.com/ data/ 20050114/ index, asp? Content = camper

(٣) لمزيد من التفاصيل حول دوافع الدول المؤسسة للتجمع، انظر:
http://www.almujtamaa-mag.com/detail.asp?insection/d.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ... م.س.ذ، ص٢٤٥.

(٥) htt://www.sudanMfa.com/ministry 342.htM

الرابع فى التجمع، وشاركت فى اجتماع القمة الرابعة التى عقدت بمدينة عدن اليمنية فى ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٥.

إجمالاً يمكن القول بأن التجمعات الفرعية ذات الطابع الاقتصادى المنتشرة فى القارة، تمثل فى واقع الأمر إحدى مظاهر توجهات الدول الأفريقية نحو الاندماج الاقتصادى فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، الذى استحوذ خلالها العامل الاقتصادى على أهمية كبيرة، وتمثل أيضاً استجابة لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وأهدافها، التى تحث على إنشاء التجمعات الإقليمية الفرعية باعتبارها خطوة فى طريق تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى القارة، والمتمثل فى الجماعة الاقتصادى الأفريقية التى تقرر إنشاؤها فى معاهدة أبوجا ١٩٩١[(١)].

ومنطقة القرن الأفريقى لم تشذ عن هذا التوجه، فأغلب دول المنطقة تشترك مع بعضها فى أكثر من تجمع إقليمى، فضلاً عن عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً)، فهى تشترك مع بعضها فى منظمة الإيجاد ومنظمة الكوميسا، وتشترك بعضها فى تجمع دول الساحل والصحراء وفى تجمع صنعاء.

وعلى الرغم من هذه المحاولات الجادة للتجمع والتكتل، إلا أن هذه التنظيمات ما زالت عاجزة عن تحقيق أهدافها، لا سيما فيما يتعلق بإقرار السلم فى المنطقة، وتحقيق التنمية لشعوب المنطقة ويستشف ذلك من خلال شبكة العلاقات بين هذه الدول فما زال يسيطر عليها طابع الصراع والتنافس أكثر من طابع التعاون والوفاق[(٢)]، وأيضاً من التعدد الواضح للانتماءات لأكثر من منظمة إقليمية فى نفس الوقت، مما يؤدى إلى تناقضات بين التجمعات وإلى ازدواجية فى الانتماءات مما يولد أثاراً سلبية على عمل تلك التجمعات[(٣)]، لا سيما وهذه الدول تفتقر للكثير من المهارات الإدارية والتنظيمية التى تؤهلها للتعامل مع أكثر من انتماء إقليمى، مثلها مثل بقية دول العالم النامى.

---

(١) د/ محمود أبو العينين، "المخاطر والتحديات السياسية المعونة للاندماج الاقتصادى بين دول الكوميسا ... م.س.ذ، ص١.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى ... م.س.ذ، ص٢٦٠ – ٢٦١.

(٣) د/ محمود أبو العينين، "المخاطر والتحديات السياسية، ...... م.س.ذ، ص١.

المبحث الثانى

الصراعات الحدودية فى المنطقة

تعرضت منطقة القرن الأفريقى للعديد من الصراعات الحدودية، التى ارتبطت نشأتها تاريخياً بفترة الاستعمار الأوروبى فى إطار تنافسه على تقاسم المنطقة، الأمر الذى أدى إلى تشكيل الحدود السياسية لدول المنطقة بما لا يتوافق مع التركيبة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية فيها[1]. هذه المسألة شكلت فيما بعد سبباً رئيسياً لتفجر الصراعات الحدودية بين دول المنطقة عقب الاستقلال، الأمر الذى فتح الطريق واسعاً أمام التنافس الدولى فى المنطقة.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول الصراعات الحدودية التى تفجرت بين دول المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وسنبدأ بقضية الصراع الحدودى بين الصومال والدول المجاورة له باعتبارها من أعقد مشاكل الحدود فى المنطقة، وأكثرها تشعباً بالرغم من كونها تندرج فى إطار مرحلة الحرب الباردة.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- محمد عاشور مهدى، "الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا، سلسلة دراسات أفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، العدد (٢)، ١٩٩٦)، ص٥١ – ٥٧.
- د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١ – ٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، ...... م.س.ذ، ص١٤٧ – ١٥٤.
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم، "بريطانيا ومشكلة الحدود فى القرن الأفريقى"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثانى، .... م.س.ذ، ص٧٢٧.
- د/ عبدالملك عودة، السياسة والحكم فى أفريقيا، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩)، ص٩٩.
- صلاح الدين حافظ، صراع القوى الكبرى حول القرن الأفريقى، ...... م.س.ذ، ص٦٢ – ٧١.
- د/ السيد على فليفل، معالم التاريخ الارترى حتى نهاية الاستعمار الإيطالى، فى د/ عبدالملك عودة (محرر)، ارتريا دراسة مسحية شاملة، .... م.س.ذ، ص٤٦ – ٤٩.

Paul, Nugent, & A.I. Asiwaju, (ed), **African Boundaries; Barriers, Conduits and Opportunities**, (Centre of Africa studies, university of Edinburgh, 1995), PP. 237-249.

المطلب الأول

الصراع الحدودى بين الصومال ودول الجوار (أثيوبيا - كينيا - جيبوتى)

باستقلال الصومال عام ١٩٦٠ وظهور الجمهورية الصومالية باتحاد الشطرين الشمالى والجنوبى وضع الصوماليون نصب أعينهم استعادة الأراضى المفقودة من الصومال (منطقة الصومال الغربى الملحقة بأثيوبيا والصومال الفرنسى - جيبوتى، ومنطقة الحدود الشمالية الشرقية (نفذ) الملحقة بكينيا) وللرمز لهذا الهدف التاريخى جعلوا العلم الصومالى ذا نجمة خماسية، كل منها تعبر عن جزء من أجزاء الأمة الصومالية(١)، وضمنوا ذلك أيضاً فى المادة السادسة من الدستور، التى تنص على تحقيق الوحدة بين أجزاء الصومال الخمسة(٢) فى سياسة تعبر عن رفض صريح للحدود التى وضعها الاستعمار، وتعبر أيضاً عن تحدى للمبدأ الذى وضعته منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماع القمة فى القاهرة عام ١٩٦٤، الذى ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبى الذى قبلت به معظم الدول الأفريقية(٣)، فالصومال يرى بأن مطالبة بهذه الأراضى مطالب شرعية قائمة على استمرار تاريخى وأثنى ولغوى وثقافى يجمع أبناء الصومال سواء فى الصومال نفسها أو فى الأراضى المفقودة(٤).

ولهذا ارتكزت سياسة الصومال فى هذا الشأن على إنكار الحدود القائمة عند الاستقلال، ورفض التعامل مع الأمر الواقع، والمطالبة بإعادة النظر فى مسألة الحدود الاستعمارية التى قسمت الصوماليين فى المنطقة بين أكثر من دولة، وعلى النقيض من ذلك تقوم سياسة الدول المجاورة لها، فأثيوبيا تؤكد دوماً على ضرورة القبول بالأمر الواقع، وترى بأن أى مساس أو تعديل للحدود الموروثة عن الاستعمار سيؤدى حتماً إلى تصدع كيانها، لا سيما وهى تتكون من قوميات وأجناس مختلفة، أيضاً فإن أثيوبيا ترفض الإدعاء التاريخى الذى تقول به الصومال، مؤكدة بأن الصومال نفسها كانت تحت السيطرة الأثيوبية، ورغم ذلك فليس لها أى مطالب فى الصومال(٥) وعلى نفس السياق ترفض كينيا المطالبة الصومالية

---

(١) بيركيت هابتى سيلاسى، **الصراع فى القرن الأفريقى**، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص١٠٩.

(٢) نبيه الأصفهانى، "المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية"، **السياسة الدولية**، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨، ص٢٣.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى" .... م.س.ذ، ص٨.

(٤) بيركيت هابتى سيلاسى، م.س.ذ، ص١٠٩.

(٥) د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ...... م.س.ذ، ص١٧٣ – ١٧٤.

بمنطقة الحدود الشمالية الشرقية، وتصر على ضرورة احترام مبدأ عــدم المــساس بالحــدود الموروثة، وتؤكد بأن الصوماليين هم آخر من وصل إلى هذه المنطقة، بل وتذهب أبعد مــن ذلك، وتطالب الصومال بجزء من أراضى جوبالاند باعتبارها محافظة أنشأها البريطانيون عام ١٩١٣ وبالتالى فهى جزء من الأراضى الكينية وليست تابعــة لمنطقــة الحــدود الــشمالية الشرقية[١].

أما بالنسبة لجيبوتى، فيبدو أن المطالبة الصومالية بها قد تغيرت بــسبب الإدعــاءات المضادة من الجانب الأثيوبى، ولهذا تم تسوية القضية الجيبوتية بعد أن أعلنت أثيوبيا ترحيبها بمنح حق تقرير المصير لجيبوتى وقبولها استقلالها بشرط احترام مصالحها الحيوية، ونفــس الأمر بالنسبة للصومال التى أيدت استقلال جيبوتى، وتنازلت عن إدعاءاتهــا الــسابقة بهــذا الإقليم[٢]، والجدير بالذكر أن كلاً من الصومال وأثيوبيا أعلن خلال مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى يونيو عام ١٩٧٥ فى العاصمة الأوغندية كمبالا تنازلهما الرسمى عــن أى مطالبــة بجيبوتى[٣]، وبهذا لم يتبقى من الأراضى التى تطالب بها الصومال ســوى منطقــة الحــدود الخاضعة لكينيا ومنطقة الصومال الغربى الخاضع لأثيوبيا بعــد أن تنازلــت عــن مطالبهــا بجيبوتى، ورغم أن المطالبة الصومالية بهاتين المنطقتين تقوم على نفس الأســس التاريخيــة والأثنية والثقافية، إلا أنه يلاحظ أن مطالبتها بمنطقة الحدود الشمالية الشرقية أقل حــدة مــن مطالبتها بمنطقة الصومال الغربى الخاضع لأثيوبيا[٤]، ويبدو أن هذا الأمر هو الــذى ســهل الوصول إلى تسوية مع كينيا، فقد استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية التقريب بين الطــرفين، وتم على أثرها توقيع الدولتين على مذكرة تفاهم فى أكتوبر عام ١٩٧٦ فــى مدينــة أروشــا بتنزانيا ساهمت إلى حد كبير فى تطبيع العلاقات بين البلدين، واعترفت الــصومال خلالهــا بحرمة الحدود القائمة بين البلدين[٥].

---

(١) بيركيت هابتى سيلاسى، ..... م.س.ذ، ص١٢٦ .

(٢) د/ السيد فليفل، "معالم تاريخ جيبوتى حتى نهاية الاستعمار الفرنسى"، فى د/ عبدالملك عــودة (محــرر)، جيبوتى دراسة مسحية شاملة .... م.س.ذ، ص٤٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيــا** .... م.س.ذ، ص١٦٧ – ١٦٨.

(٤) بيركيت هابتى سيلاسى، **الصراع فى القرن الأفريقى** ...... م.س.ذ، ص١٢٦.

(٥) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، ...... م.س.ذ، ص١٧١.

أما قضية الصومال الغربى الخاضع لأثيوبيا فهى القضية الأكثر إثارة فـــى منطقــة القرن الأفريقى، والتى لم تجد لها حل مثل بقية المناطق التى كانت تطالب بهـا الـصومال، وظلت مستمرة حتى انهيار الدولة فى الصومال.

ويبدو أن الصراع الصومالى الأثيوبى يحتوى إلى جانب النزاع الحدودى على الكثير من التناقضات والاختلافات بين الدولتين، فكثير من الأحيان توجـد أسـباب أخـرى تـدفع بالصراعات الحدودية إلى الانفجار، كالاختلاف فى توجهات الأنظمة الـسياسية، والتطلعـات الشخصية للزعماء، والتسابق على دور الزعامة والقيادة الإقليمية والقارية، يضاف إلى ذلـك التدخل فى الشئون الداخلية، فقد تسعى هذه الدولة أو تلك إلى مساعدة ومساندة حركات التمرد أو الجماعات الأثنية الساعية للانفصال فى الدولة الأخرى[١]. كما هـو حـال الوضـع بـين الصومال وأثيوبيا، حيث تتعدد وتتداخل المشاكل بين الدولتين ما بين مشاكل حدودية ومشاكل ذات طابع إقليمى وقومى (فى محاولة الصومال لتحقيق وحدة الصومال الكبيـر)، ومـشاكل متعلقة بالسيطرة على إقليم جيبوتى قبل استقلاله إلى اختلاف فى توجهات نظامى الحكم وفـى شبكة العلاقات الدولية لكل منهما[٢]، ولذلك فمنذ استقلال الـصومال عـام ١٩٦٠ وعلاقاتـه متدهورة مع أثيوبيا وصلت إلى حد الصدام المسلح فى أكثر من مواجهة عسكرية ففى مطلـع عام ١٩٦١ تورطت الصومال فى اشتباك حدودى مع أثيوبيا بعـد الانقـلاب الفاشـل ضـد الإمبراطور هيلا سيلاسى، وفى هذه المواجهة خسرت الصومال الحرب بـسبب الإمكانـات العسكرية والاقتصادية المحدودة للدولة الوليدة فى ذلك الوقت[٣].

وفى فبراير من عام ١٩٦٤ وقعت اشتباكات مسلحة بين الـدولتين وسـط اتهامـات متبادلة بين الطرفين حول البادئ بالهجوم، وانتهت هذه الجولة بعد شهرين من بـدايتها بعـد تدخل منظمة الوحدة الأفريقية التى نجحت فى تخفيف حالة التوتر بين البلدين، وفى نفس العام تم توقيع البلدين على اتفاقية الخرطوم، التى نصت على ضرورة دخول الطرفين فى طريـق التفاوض للوصول إلى حل دبلوماسى لمشكلة الحدود بينهما[٤]، ثم جاء قرار منظمـة الوحـدة الأفريقية، الذى ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة من الاستعمار فى اجتماعها الذى عقد فى القاهرة خلال شهر يوليو من عام ١٩٦٤ ليطيح بالآمال الصومالية بالتوصـل إلـى

---

(١) محمد عاشور مهدى، **الحدود السياسة وواقع الدولة فى أفريقيا** .... م.س.ذ، ص١١٥.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربـى"، .... م.س.ذ، ص٢٧٠.

(٣) بيركيت هابتى سيلاسى، ..... م.س.ذ، ص١١٦.

(٤) نبيه الأصفهانى، "المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية، ...... م.س.ذ، ص٢٣.

تسوية قائمة على أساس حق تقرير المصير للأقاليم الصومالية المفقودة[1]، أو استرجاعها عن طريق القوة المسلحة فهذا المبدأ وضع حداً لكل مشاكل الحدود القائمة بالقارة الأفريقية، ومن ثم فهو لا يعترف بأى مطالبات إقليمية تتعارض مع الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو الأمر الذى رفضته الصومال كما أشرنا.

واستمر الوضع على ما هو عليه بالنسبة لمواقف الصومال حتى وصول الرئيس عبدالرشيد شارماركى إلى السلطة فى مقديشو فى يوليو من عام ١٩٦٧، الذى أدخل تغييرات جوهرية على سياسة الصومال، فيما يتعلق بمشاكل الحدود مع دول الجوار، وأصبحت أكثر مرونة من السياسة السابقة، وتسعى إلى المصالحة بدلاً من المواجهة بشأن الخلافات الحدودية الأمر الذى ساعد على تهدية الموقف بعض الشىء، غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً إذ كانت السبب الرئيسى ربما فى اغتيال الرئيس شارماركى، الذى نظر إلى سياسته بأنها خروج عن النهج الصومالى الهادف إلى استعادة الأقاليم الصومالية، ولذا وبعد وصول الرئيس محمد سياد برى إلى السلطة فى نوفمبر عام ١٩٦٩ عادت السياسة الصومالية مرة أخرى إلى سياسة المواجهة العسكرية لاسترداد الأراضى المفقودة من الصومال، وبدأ ببناء القوات المسلحة بمساعدة الاتحاد السوفيتى، الذى دعم نظام برى لا سيما بعد اتخاذه للاشتراكية العلمية كمحور لتوجهاته وترافق مع هذا التحول بأربع سنوات أى فى عام ١٩٧٤، وصول منجستو إلى السلطة فى أديس أبابا إثر انقلاب على النظام الإمبراطورى، والذى أخذ نهجاً متشدداً فيما يتعلق بالمحافظة على الوحدة الإقليمية للدولة، الأمر الذى أدى إلى توتر كبير فى العلاقات بين البلدين[2].

وتجدر الإشارة بأن التغيرات والتطورات التى شهدتها الدولتين رافقها تبدل للأدوار بينهما، حيث اتجهت أثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتى بعد أن كانت مرتبطة أثناء العهد الإمبراطورى بالغرب وتحديداً بالولايات المتحدة الأمريكية، واتجه الصومال صوب الولايات المتحدة الأمريكية، فى هذه الأثناء وفى ظل هذه التفاعلات والتحالفات وقعت المواجهة العسكرية الثانية بين البلدين خلال شهر نوفمبر عام ١٩٧٧، واستطاعت جبهة تحرير الصومال الغربى المدعومة من الجيش الصومالى أن تحقق انتصاراً عسكرياً على أثيوبيا، وأن تسيطر على حوالى ٩٠% من منطقة الأوجادين، غير أن مسار وتطورات الحرب سرعان ما تغيرت لصالح أثيوبيا بفضل الدعم المباشر من الاتحاد السوفيتى وكوبا ودول الكتلة الشرقية،

---

(1) بيركيت هابتى سيلاسى، **الصراع فى القرن الأفريقى**، .... م.س.ذ، ص١١٦.

(2) د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا"، .... م.س.ذ، ص١٧٨ – ١٧٩.

واستطاعت أثيوبيا من خلاله أن تحقق انتصاراً كبيراً على القوات الصومالية وأن تتوغل داخل الأراضى الصومالية نفسها[1].

وفى مارس من عام ١٩٧٨ توقفت المواجهة بين الدولتين بتراجع القوات الصومالية وانسحابها من الأوجادين مهزومة[2]، وهكذا انتهت هذه الجولة من الحرب بين الدولتين، لا بالحل الدبلوماسى الذى آلت إليه مواجهة عام ١٩٦٤ ولكن بالحل العسكرى[3]، أما المواجهة الثالثة والأخيرة فقد تفجرت فى يوليو عام ١٩٨٢، عندما شنت القوات الأثيوبية هجوماً عسكرياً كبيراً على الأراضى الصومالية بمساعدة القوات الكوبية والسوفيتية، الأمر الذى أجبر الرئيس سياد برى فى أغسطس عام ١٩٨٢ على عرض رغبته فى إجراء مفاوضات، ومحادثات مباشرة مع أثيوبيا بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع القائم حول الأوجادين، وإن لم يتخلى كلية عن مطالبته بحق تقرير المصير لشعب الأوجادين، وفى مارس عام ١٩٨٣ كرر دعوته تلك بشرط انسحاب القوات الأثيوبية من الأراضى الصومالية، وفى مايو من نفس العام رحبت الصومال بالوساطة المصرية الإيطالية لحل النزاع وهذه المواجهة لم تكن نهاية المطاف بين الدولتين، بل ظلت المناوشات بين الطرفين مستمرة على منطقة الحدود المشتركة[4]، حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين التى شهدت انهيار الدولة فى الصومال، ومع انهيار الدولة فى الصومال انطوت صفحة من صفحات الصراع الحدودى فى منطقة القرن الأفريقى فحال الصومال اليوم يجعل الاعتقاد صعباً فى مسألة عودته مرة أخرى إلى سابق عهده وإلى ممارسة سياسته المتعلقة بالحدود.

وهكذا يتضح بأن الروح القومية الصومالية وإن ساعدت على التماسك القومى، إلا أنها جعلت الصومال فى عزلة إقليمية ودفعت بدول الجوار وبالذات أثيوبيا وكينيا إلى احتواء المطالب الإقليمية للصومال، بل والعمل على تقويضها من خلال العمل العسكرى المباشر أو من خلال مساندة حركات المعارضة الصومالية[5].

---

(١) م.س، ص١٧٩ – ١٨٠.

(٢) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا**، ..... م.س.ذ، ص١٧٤.

(٣) د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ..... م.س.ذ، ص١٨٠.

ولمزيد من التفاصيل حول المواجهة الثانية، انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية**، ...... م.س.ذ، ص١٤٦ – ١٥٢.

(٤) د/ حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، ...... م.س.ذ، ص١٨٠ – ١٨١.

(٥) د/ إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى"، ...... م.س.ذ، ص ٣–٤.

المطلب الثاني

الصراع الحدودي بين ارتريا وجيبوتي:

توترت العلاقات الارترية الجيبوتية إلى حد كبير بعد نشر ارتريا خريطة جديدة لحدودها ضمت بموجبها ١٨كم٢ من الأراضي الجيبوتية، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات مسلحة بين القوات الارترية والجيبوتية خلال شهر أبريل عام ١٩٩٦، على امتداد رأس نميرة الإستراتيجي على حدود البلدين استخدمت خلالها أسلحة مختلفة ومتنوعة، وأرجعت مصادر جيبوتية سبب هذه الاشتباكات بتوغل القوات الارترية في الأراضي الجيبوتية مسافة ١٨ كيلو متر[١]. وهو ما دفع جيبوتي للتقدم بشكوى لمنظمة الوحدة الأفريقية لوقف الاعتداءات الارترية المتكررة على أراضيها، ودعت أيضاً مجلس الأمن الدولي إلى إعادة ترسيم الخرائط بين الدولتين بعد أن ضمت ارتريا بحدودها الجديدة أجزاء واسعة من جيبوتي[٢].

ومن جانبها نفت ارتريا القيام بأي أعمال عسكرية ضد جيبوتي، وأنها لم تحتل أي أراض خاضعة لجيبوتي، وأن الخلاف أصلاً كان حول خريطة وضعها معهد سويسري، ظهر فيها توغل للحدود الارترية داخل جيبوتي، وأنها وحتى الآن لم تستخدم هذه الخريطة وثيقة للمطالبة بتعديل الحدود القائمة منذ الاستقلال، موضحة أن حدودها ما تزال على ما هي عليه منذ تم تسلمها من أثيوبيا[٣]، ويعود جذور هذا النزاع إلى المعاهدة التي وقعتها أثيوبيا مع فرنسا بعد عام ١٩٥٢ لضبط الحدود بينها وبين جيبوتي المستعمرة الفرنسية آنذاك، وبموجب تلك المعاهدة تنازلت أثيوبيا لفرنسا عن ١٨ كيلومتر من إقليم ارتريا الخاضع لها في ذلك الوقت مقابل تنازل فرنسا لها عن جزء من الأراضي الجيبوتية في الجنوب، وهو الأمر الذي رفضته ارتريا بعد استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، استناداً إلى كونها كانت تحت الاحتلال الأثيوبي في ذلك الوقت، ومن ثم فإنها ليست ملتزمة بما تم الاتفاق عليه بين أثيوبيا وفرنسا، أما جيبوتي فعلى العكس من ذلك فإنها متمسكة ببنود تلك الاتفاقية، وتستند إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أخذت به منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها في

---

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتي"، في د/ عبدالملك عودة (محرر)، جيبوتي دراسة مسحية شاملة .... م.س.ذ، ص١٦٤.

(٢) سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، "الأمن القومي العربي ودول الحوار الأفريقي"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٣١)، ١٩٩٩)، ص١٠٧.

(٣) م.س، ص١٠٨.

القاهرة عام ١٩٦٤[١]، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا لجأت ارتريا إلى إثارة المسألة الحدودية مع جيبوتى فى هذا التوقيت؟ ويبدو أن الدافع فى ذلك يعود لعدة أسباب منها:

١- اعتقاد ارتريا بأن جيبوتى مالت إلى صف اليمن فى نزاعها مع ارتريا حول جزيرة حنيش فى البحر الأحمر، التى تفجرت فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٥، لا سيما بعد رفض جيبوتى تسليم ارتريا للقطع البحرية العسكرية الأثيوبية، التى كانت متواجدة فى ذلك الوقت فى جيبوتى للإصلاح والترميم، رغم الوساطة التى قام بها رئيس الوزراء الأثيوبى خلال زيارته لجيبوتى لهذا الغرض، ويبدو أن الموقف الجيبوتى، كان نابعاً من رغبة فى تخفيف حدة التوتر فى منطقة جنوب البحر الأحمر، وأيضاً حتى لا يؤثر مثل هذا الفعل على العلاقات الجيدة مع اليمن والدول العربية الأخرى[٢].

٢- التقارب السياسى والاقتصادى الذى ظهر خلال تلك الفترة بين أثيوبيا وجيبوتى، والذى رأت فيه ارتريا تهديداً لمصالحها ولا سيما الاقتصادية[٣].

وعلى كل حال يمكن القول بأن الأزمة الحدودية بين ارتريا وجيبوتى تم تطويقها وأن إلى حين فقد استطاعت أثيوبيا الحليف الرئيسى لإرتريا فى ذلك الوقت أن تقوم بوساطة بين الطرفين، تكللت بإقناع اسمرا بضرورة انتهاج الحل السلمى للأزمة، وعلى أثره انسحبت من المنطقة المتنازع عليها، والتى زعمت فى بداية الأزمة أنها لم تحتلها، وعند هذه النقطة انتهت الأزمة بين البلدين على الأقل حتى الآن[٤].

---

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى .... م.س.ذ، ص١٦٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص١٥٨ – ١٥٩.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى"، ...... م.س.ذ، ص١٦٥.

(٤) م.س، ص١٦٤.

المطلب الثالث

الصراع الحدودى بين ارتريا وأثيوبيا

رغم العلاقات المتينة والروابط المتعددة بين ارتريا وأثيوبيا فقد انفجر الموقف بينهما عسكرياً فى مايو ١٩٩٨، على خلفية حدود مشتركة كما اتضح فى بداية الأمر[١]، وبطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع فى منطقة القرن الأفريقى ينتقل نقلة نوعية من صراع أثنــى وقبلى ودينى إلى صراع دول وطنية[٢]، الأمر الذى أثار الاستغراب ليس لأن الحرب جــاءت متعارضة مع توجهات النظام العالمى بعد نهاية الحرب الباردة، الذى تضاءلت خلاله فــرص اندلاع الحروب النظامية الواسعة[٣]، وإنما لأن قائدى النظامين فى البلدين تربطهمـــا روابــط قوية فكلاهما ينتمى لنفس المجموعة الأثنية (التجراى)، فضلاً عن ذلك فهما رفاق سلاح، فقد خاضا الحرب معاً ضد نظام منجستو حتى تم إسقاطه عام ١٩٩١[٤]، مما ساهم فــى إرســاء أسس علاقة قوية بينهما ساعدت فيما بعد فى حصول ارتريا على استقلالها من أثيوبيــا عــام ١٩٩٣[٥]، ومنذ ذلك اليوم وقع البلدان على عدة اتفاقيات للتعاون فــى مختلــف المجــالات، وصلت إلى حد صدور قانون الجنسية المزدوجة لمواطنى الدولتين. وبالرغم من ذلــك فــإن احتمالات فتور تلك العلاقة كان قائماً بسبب عدم حسم بعض القضايا التى تركــت معلقــة[٦]، ويرى بعض المراقبين أن بداية التراكمات تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال ارتريا، الذى تحقق فعلاً بالتعاون بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى الأثيوبية بزعامة مليس زيناوى والجبهــة الشعبية لتحرير ارتريا بزعامة أساس أفورقى، عندما أطاحا معاً بعدوهم المشترك منجــستو، ففى غمرة الانتصارات وفرحته أبقى الطرفان العديد من القضايا والأمــور المــشتركة بــين الدولتين دون حسم أو حتى اتفاق على الأسلوب أو الآلية التى ستكلف بحل هذه القضايا فــى

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول أسباب تفجر النزاع، انظر:

- د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"، **كتاب الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أول ابريل، العدد (١٣٥)، ١٩٩٩)، ص٤٠ – ٤٣.
- **التقرير الإستراتيجى العربى**، ٢٠٠٠، ص٢٢٤ – ٢٢٧.
- د/ صلاح حليمة، "النزاع الارترى – الأثيوبى: رؤية تحليلية"، ..... م.س.ذ، ص٦١.
- **جريدة بيان الأربعاء**، (أبو ظبى: مؤسسة البيان للصحافة، العدد (٣٠ – ٣١)، مايو ٢٠٠٠).

[٢] حلمى شعراوى، **أفريقيا فى نهاية قرن**، (القاهرة: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص١٦٧.

[٣] **التقرير الإستراتيجى العربى**، ٢٠٠٠، ص٢٢٣.

[٤] د/ صلاح حليمة، النزاع الارترى الأثيوبى: رؤية تحليلية، ..... م.س.ذ، ص٦٠.

[٥] لمزيد من التفاصيل انظر: د/ محمد رضا فودة، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال"، ..... م.س.ذ، ص٣٤.

[٦] **التقرير الإستراتيجى العربى**، ١٩٩٣، م.س.ذ، ص١٣٣.

وقت لاحق، وفى ذلك الحين لم يتصور أحد أن هذه القضايا المعلقة ستكون بمثابة قنبلة موقوتة سرعان ما تفجرت وأشعلت الحرب بين البلدين[1]، وهذا ما أفصحت عنه الأيـام، والمتتبـع لمسار العلاقات الأثيوبية - الارترية سيجد بأنها لم تخلو خلال السنوات الخمس السابقة علـى الحرب من خلافات عديدة، فالخلافات فى الأساس كانت موجودة، ولكنها كانت كامنـة ولـم تظهر على السطح، حيث كان يتم التعامل معها فى ظل حالة من التفاهم الإسـتراتيجى بـين البلدين وعدم تصعيدها[2].

فالخلاف الحدودى بين الدولتين ظهر بعد حصول ارتريا على استقلالها مباشرة حول السيادة على عدد من المناطق الحدودية (زالامبيسا وبورى وبادمى، وشيرارو، ومثلث يرجا - الحميرة ولبتينا وانداكيدا، وعفر وبعض ولاية تيجراى وأبيجى وأردى ماتيوس)[3]. وتمحـور الموقف القانونى للبلدين فى رؤية مشتركة لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم تغييرها، ولكنهما يختلفان حول أى الاتفاقيات التاريخية التى يجب الأخذ بها، فالجانب الأثيوبى يرى بضرورة الأخذ بمعاهدة عام ١٨٩٧ كأساس لتعين الحدود بين البلـدين بينمـا الجانـب الارترى يرى بضرورة الأخذ بالمعاهدات اللاحقة عليها وهى المعاهدات الثنائيـة والثلاثيـة (أثيوبيا - بريطانيا - إيطاليا)، التى تم التوقيع عليها فى ١٠/يوليو/١٩٠٠ و١٥/مايو/١٩٠٢، و١٦ مايو ١٩٠٨، باعتبارها جميعاً تلغى معاهدة ١٨٩٧[4].

ويبدو أن الخلاف الحدودى لم يكن إلا تتويجاً لخلافات عديدة ذات أهمية ظهرت بـين الدولتين أهمها الخلافات الاقتصادية، فالتفاعلات التى تمت بين الدولتين فى الفترة مـن عـام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ توضح بأن التسوية السياسية للقضية الارترية بين الجبهتين (الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيجراى)، حققت اسـتقراراً نـسبياً بـالمعنى السياسى والعسكرى فى شبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين والنظامين الحاكمين ترتب عليه ظهور محور بينهما، يهدف إلى تحقيق مصالحهما فى المنطقة، هذه التسوية لم تشمل الجانـب الاقتصادى لاستقلال ارتريا، وكل ما حدث فى هذا الشأن كـان مجموعـة مـن الاتفاقـات الاقتصادية والنقدية والجمركية، التى أنشأت وضعاً أقرب ما يكون بالاتحـاد الجمركـى، أو النقدى، ويبدو أن النخبة الحاكمة فى أديس أبابا كانت تتصور إمكانية تطوير هذا الوضع إلـى حقيقة نهائية، ولهذا مارس البنك المركزى الأثيوبى مع تداول العملة الأثيوبية (البر) فى كـلا

---

(١) جريدة الأهرام القاهرية، بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى، ٢٠٠٠، م.س.ذ، ص٢٢٣.

(٣) م.س، ص٢٢٤.

(٤) د/ صلاح حليمة، "النزاع الارترى الأثيوبى، .... م.س.ذ، ص٦٢.

الدولتين أدواراً مختلفة سواء فى قضايا الائتمان والتنمية والمعونات والتجارة الدولية، أو فـــى حصيلة العملات الصعبة وتسوية الديون والمعاملات بين البلدين، مع وجـــود بنـــك مركـــزى ارترى لا يقوم بتلك الوظائف، بل يعمل فى إطار السياسة الاقتصادية لأثيوبيا. هذه الأوضاع إضافة بطبيعة الحال إلى وجود حالة من الشك بين الطرفين تأصلت خلال مرحلة النـــضال، التى استمرت ثلاثين عاماً، دفعت ارتريا إلى اتخاذ قرار فى عـــام ١٩٩٧ بإصـــدار عملتهـــا المستقلة (النقفة)، مع تفعيل ...ور ونشاط البنك المركزى الارترى لبناء اقتصاد ارترى مـــستقل ومنفصل عن أثيوبيا، ا... ى ترتب عليه حصول اهتزاز فى بيئة وشبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وعلى ... ستويات، ومنذ نوفمبر عام ١٩٩٧ تواصـــلت الأفعـــال وردود الأفعال، وتصاعدت ... نتائج على الجانبين فى إطار المنطقة الجمركية، وميناء عصب وفى تسوية التعاملات ... صعبة، وفى تحويل التجارة الأثيوبية من ميناء عـــصب إلـــى ميناء جيبوتى وميناء ... إضافة إلى الخلافات الاقتصادية فأن اختلاف النظـــامين فـــى التوجهات والممارسات ... زاد من تأزم العلاقات بين الدولتين.

فعلى سبيل الم... ظام الأثيوبى بالتعددية الحزبية، وأقر فـــى دســـتوره اتخـــاذ الفيدرالية الأثنية كحل ... لتوجهات الانفصالية من قبل بعض الأثنيات، بل أنه سمح فى حالة توافر شروط معي... نيها الدستور بالانفصال عن الدولة الأثيوبية، فـــى حـــين أن النظام الارترى يقر فى... بأن ارتريا دولة موحدة بسيطة، ويرفض مبدأ التعدد الحزبى، باعتبار أن كلاً من الت... رالية تشكلان خطراً على الدولة الارترية، الأمر الـــذى أدى إلى تعطيل التعاون بي... سواء على المستوى الحزبى أو علـــى مـــستوى تنظيمـــات المجتمع المدنى[2].

إضافة إلى ذل... ولتان إلى الزعامة الإقليمية، فارتريا تزعم بأنهـــا لـــم تلـــق الاهتمام الكافى بها من ... الدولية الكبرى، ولا سيما الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، وأثيوبيا تشعر بأنها فقد... فبعد أن كانت دولة ساحلية مهمة أصبحت دولة حبيـــسة[3]، باستقلال ارتريا، ولهذ... سياسة الدولتين فى بحث كل منهما عن دور فى المنطقـــة، وفضلاً عن ذلك هناك ... ى كلتا الدولتان لها مواقف حول بعض المـــسائل ســـاهمت

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "... ية ومشكلات حوض النيل .... م.س.ذ، ص٤٠ – ٤١، ولمزيد مـــن التفاصيل انظر: حلم... أفريقيا فى نهاية قرن"، .... م.س.ذ، ص١٨٠.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدي... ى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى ... م.س.ذ، ص٢٦٣ – ٢٦٤.

(٣) التقرير الإستراتيجى ... ٢٠ – ٢٠٠٢، م.س.ذ، ص١٥٤.

بشكل أو بآخر بالدفع بالأمور نحـو المواجهة، ففى أثيوبيا مازالت بعض قطاعـات قوميـة الأمهر، ترفض استقلال ارتريا وترى بها خيانة وطنية، وتفريطاً فى جزء مهم من الأراضى الأثيوبية، أما فى ارتريا فهناك الكثير من حركات التحرير الارترية المستبعدة من المـشاركة فى السلطة، ترى فى سيطرة الجبهة الشعبية على الحكم باعتبارها سيطرة تجرينية متحالفة مع نظيرتها التجرينيه المسيطرة فى أديس أبابا[1]، وتخشى أن يؤدى ذلك إلـى تقـديم تنـازلات لأثيوبيا تكون على حسـاب المصالح الوطنية لإرتريا. ونتيجة لهـذه التراكمات بدأ النـزاع الحدودى يظهر فى أغسطس ١٩٩٧، عندما بدأت أثيوبيا فى ممارسة بعض مظاهر الـسيادة على الأقاليم المتنازع عليها بنشر بعض الخرائط، التى تظهر تبعية إقليمى باديمى، وزالامبيسا لها، وكان أخرها طباعة عملتها الورقية، التى احتوت هى الأخرى على خريطة مماثلة[2]، مما عزز المخاوف الارترية، وتجدر الإشارة بأن هذه التطورات كانت محل تباحث بين القيادتين، إلا أنهما لم يتوصلا إلى اتفاق ينهى هذا الخلاف[3]، الأمر الذى أدى إلى قيام ارتريـا فـى ٦ مايو عام ١٩٩٨ باقتحام الحدود المشتركة، وتوغلت قواتها العسكرية داخل الأراضى المتنازع عليها التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٩٠كم٢، وتعرف بمثلث ايرجا حول مدينة بـادمى، وفـى غضون أيام أطلق الجانبان المزاعم حول العديد من المناطق الواقعة على الحدود المـشتركة بين البلدين، التى يبلغ طولها ألف كيلو متر[4]، وبهذا تكون ارتريا قد بادرت باحتلال الأراضى المتنازع عليها بالقوة العسكرية فى سياسة أصبحت معروفة لدول الجوار؛ تقوم علـى مبـدأ فرض الأمر الواقع بالقوة المسلحة فى خلافاتها الحدودية مع جيرانها[5]، وفى هـذه الجولـة استطاعت ارتريا أن تحقق انتصار عسكرياً على أثيوبيا، ثم توقف القتال بين الطرفين عند هذه النتيجة، ولكنه كان بمثابة هدنة، قامت خلالها الدولتان بالحصول على أسلحة بقيمة تصل إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى، استعداداً لجولة قادمة[6].

وبالفعل انفجر القتال مجدداً بين الجانبين خلال شهر فبراير عام ١٩٩٩ فـى جولـة ثانية، ودار القتال فى ثلاث مناطق، هى بادمى التى شهدت العمليات العسكرية الرئيسية فـى مايو عام ١٩٩٨ ومنطقة تسورونا – زالامبيسا جنوب اسمرا، ومنطقة بورى جنوب غـرب

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها علـى الأمـن القـومى العربـى .... م.س.ذ، ص٢٦٣.

(٢) **التقرير الإستراتيجى العربى**، ١٩٩٨، .... م.س.ذ، ص٢٢٧.

(٣) **التقرير الإستراتيجى الأفريقى**، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص١٥٢.

(٤) Colin Legum, (ed.,), Africa Contemporary Record, Vol. 26. 1996 – 1998. Op. Cit., P. 381

(٥) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ... م.س.ذ، ص١٦٩.

(٦) **التقرير الإستراتيجى العربى**، ٢٠٠٠، ...... م.س.ذ، ص٢٢٥.

ميناء عصب، وشهدت هذه الجولة استخدام القوات الجوية بشكل مكثف من قبل أثيوبيا، واستطاعت أثيوبيا خلال هذه الجولة تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة على القوات الارترية، الأمر الذى أجبر ارتريا على الموافقة على خطة السلام التى أعدتها منظمة الوحدة الأفريقية مما ساعد على إيقاف القتال بين الطرفين مؤقتاً[(١)]، والجدير بالذكر أنه خلال الجولة الأولى من الحرب بذلت العديد من الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء القتال بين الطرفين، ولكنها فشلت فى ذلك لتباعد المواقف بينهما، أيضاً فإن نتائج الجولة الثانية من الحرب لم تساعد هى الأخرى على تسهيل عملية التسوية، بل على العكس من ذلك زاد التباعد بين الدولتين، وظهر أنهما يستعدان لجولة ثالثة من الحرب، وهذا ما حدث فقد اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠ وكانت أكثر قوة من الجولتين السابقتين، واستطاعت أثيوبيا تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الارترية؛ استعادت بموجبها الأراضى المتنازع عليها، والتى سبق لإرتريا أن سيطرت عليها، وبل وتوغلت داخل الأراضى الارترية[(٢)]، والملاحظ على تطورات الحرب بين الدولتين أن أثيوبيا كانت تغير أهدافها من الحرب تدريجياً، ففى البداية حددت أهدافها فى الدفاع عن جزء من أراضيها تحتله ارتريا، ثم تحول إلى الرغبة فى إجبار ارتريا على الاستجابة للمبادرات الإقليمية والدولية، التى ترمى إلى إنهاء الصراع بين الدولتين، ثم أخذت الحرب اتجاهاً آخر يفهم منه أن أثيوبيا ربما ترغب فى إعادة فتح الممر التجارى، الذى يربطها بالعالم الخارجى وهو ميناء عصب على البحر الأحمر[(٣)]، خاصة وأن هناك فكرة قديمة ترددت منذ عام ١٩٧٦؛ تقوم على ضرورة استقطاع إقليم (دانكاليا) المشتمل على ميناء عصب وضمه إلى أثيوبيا، ومنح ارتريا الاستقلال بهدف إيجاد منفذ لأثيوبيا على البحر الأحمر[(٤)]، والملاحظة الأخرى على الحرب الارترية الأثيوبية أنها الحرب الأكثر عنفاً وخسائر فى الصراعات الأفريقية منذ الاستقلال، فلم يحدث من قبل أن تصاعد أى صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف على نحو ما شهدته هذه الحرب، ولا سيما فى جولتها الثالثة[(٥)] التى كان من نتائجها قبول الطرفين لخطة التسوية التى أعدتها منظمة الوحدة

---

(١) م.س، ص٢٢٦.

(٢) م.س.

(٣) أخبار الساعة، نشرة يومية، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٥٩٤)، الاثنين ٢٠٠٠/٦/١٢، ص٧، ولمزيد من التفاصيل حول المبادرات المختلفة تجاه الحرب الارترية الأثيوبية، انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، .... م.س.ذ، ص١٨٣ – ١٩٠.

(٤) د/ صلاح حليمة، "الصراع الارترى الأثيوبى: رؤية تحليلية"، .... م.س.ذ، ص٦١.

(٥) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٠، ص٢٢٤.

الأفريقية، والتى مثلت خلاصة لجميع المبادرات المختلفة[1]، وعلى هذا الأساس تـم فـى ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٠ التوقيع على اتفاق سلام شامل بين الدولتين فى العاصمة الجزائرية[2].

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام فإن الدولتين لم تصل بعد إلـى مرحلـة إنهـاء النزاع، فبنود اتفاقية الجزائر لم يتم تطبيقها لتعارض المواقف بين الدولتين، واتضح ذلك مـن خلال رفض أثيوبيا لقرار مفوضية ترسيم الحدود، التى أصدرت قرارها فى ابريل عام ٢٠٠٢ بأحقية ارتريا فى الأراضى المتنازع عليها باعتباره من وجهة نظرها غير قـانونى، وغيـر عادل، وأبلغت أثيوبيا موقفها هذا للأمين العام للأمم المتحدة فى ١٩ سـبتمبر عـام ٢٠٠٣، وطالبت بإيجاد آلية جديدة بديلة للمفوضية[3].

وإجمالاً ومن خلال العرض السابق اتضح لنا بأن النزاع الارترى الأثيوبى ليس مجرد نزاع حدودى فقط، فلو كان كذلك لأمكن التوصل إلى تسويته سواء عن طريـق المبـادرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية أو أى طريق آخر، كما هو الشأن فى حالة النـزاع الارتـرى اليمنى حول جزر حنيش والنزاع الارترى الجيبوتى، ولكنه نزاع متعدد الأبعاد والمـستويات، ويبدو أن اتفاقيات استقلال ارتريا، التى تم التوصل إليها بين الجبهة الشعبية لتحرير ارتريـا والجبهة الشعبية لتحرير التيجراى، كان ينقصها الكثير من الأمور والضوابط، التـى تكفـل استقرار الأوضاع بين الدولتين فى مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أشرنا، وأعتقد بأن أهم تلـك الأمور مسألة المنفذ البحرى لأثيوبيا، فالذى تم الاتفاق عليه وتحت نشوة الانتصار كان مجرد تسهيلات تمنح لأثيوبيا فى ميناء عصب الأثيوبى تحت ضمان العلاقات الشخصية، التى نشأت بين قيادتى الجبهتين خلال مراحل النضال، ويبدو أن العواطف والعلاقات الشخصية لم تصمد طويلاً أمام مصالح الدول وتناقضاتها، ولهذا وبمجرد استقلال ارتريا ظهرت الخلافـات بـين الدولتين على أكثر من مستوى كما رأينا، ويبدو أن أهم مسألة شكلت وستظل تشكل مـصدر توتر فى علاقات الدولتين هى مسألة المنفذ البحرى، الذى لم يتم حسمه منـذ البدايـة بـشكل واضح، فلو كانت أثيوبيا اشترطت مثلاً حصولها على منفذ بحرى مقابل موافقتها منح ارتريا

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية، انظر: **التقرير الإستراتيجى الأفريقـى**، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ص١٥٤ – ١٥٥.

(2) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق السلام، انظر: **جريدة ارتريا الحديثة**، ٢٠٠٠/١٢/١٩، **وجريدة الثـورة اليمنية** ٢٠٠٠/١٢/١٣.

(3) لمزيد من التفاصيل حول تطورات الأوضاع بعد اتفاقية الجزائر، انظر: بدر حـسن شـافعى، "النـزاع الحدودى بين أثيوبيا وارتريا، هل يشعل حرب ثالثة بينهما؟"، **السياسة الدولية**، العـدد (١٥٩)، ينـاير ٢٠٠٥، ص٢١٦ – ٢١٩.

الاستقلال لحصلت عليه ربما، خاصة فى ظل الرعاية الأمريكية لاتفاقيات الاستقلال، وتعطش الارتريين للاستقلال، ومهما كانت اعتراضات الحركات الارترية الأخرى لهذا الأمر، فإنهـــا سترضخ لهذا الشرط، طالما الأمر يتوقف عليه استقلال ارتريا، التى ناضلت من أجله أكثـــر من ثلاثين عاماً.

مما سبق يتضح بأن الصراعات الحدودية التى تفجرت فى المنطقة بعـــد الاســـتقلال، والتى جاءت نتيجة لسياسة الدول الاستعمارية فى رسم الحدود، شكلت ومازالت مصدر مـــن مصادر التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة، وأتاحت الفرصة للقوى الدولية الإقليمية للتـــدخل فى شئون المنطقة، والتناس على استغلال تلك الصراعات وتداعياتها وتوجيه مساراتها لخدمة مصالحها، وتحقيق أهدافها فى المنطقة، وظهر ذلك بوضوح فى جميع الصراعات الحدوديـــة فى المنطقة، وهذا ما سيتم التطرق إليه فى الباب الثانى من الدراسة.

المبحث الثالث

التغيرات في النظام الدولى

شهد النظام الدولى خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين العديد من التحولات والتغييرات التى عصفت بكل السياسات والإستراتيجيات، التى عرفها العالم خلال مرحلة الحرب الباردة، كان أهمها انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، الأمر الذى أحدث فراغاً استراتيجياً كبيراً فى الساحة الدولية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف المنتصر فى الحرب الباردة على توظيفه، والاستفادة منه قدر الإمكان لترسيخ زعامتها على العالم ولتأكيد انتصارها فى الحرب الباردة معلنة بذلك عن مولد نظام دولى جديد، لا سيما بعد أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، التى مثلت حدث ومناسبة للإعلان عن هذا النظام.

وهو ما سوف يعالجه هذا المبحث من خلال مطلبين يهتم الأول برصد التغييرات التى رافقت النظام الدولى الجديد منذ عام ١٩٨٥، وحتى عام ٢٠٠٠، ويهتم الثانى منه بتتبع تغيرات النظام الدولى منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن.

المطلب الأول

المرحلة الأولى (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

أولاً: منذ عام ١٩٨٥ - ١٩٩٠:

بدأت هذه المرحلة مع وصول الرئيس ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس عام ١٩٨٥، واتخاذه للعديد من السياسات الداخلية والخارجية، التى فهم منها انسحاب الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى من الساحة الدولية، وبدأ من ثم الحديث عن التغييرات فى النظام الدولى، وعن التوجه نحو نظام دولى جديد، فحال وصول جورباتشوف آخذ فى إعادة تقييم السياسة الدولة السوفيتية، حيث رأى بأن الطريق الوحيد لإصلاح الاختلالات فى الدولة، هو العمل على تغيير مسار السياسة الخارجية، ثم القيام بالإصلاحات الداخلية بحيث تصبح السياسة الخارجية خادمة للسياسة الاقتصادية وليس العكس، كما كان

عليه الحال طيلة سبعين سنة الماضية، ورأى جورباتشوف بأنه لا بديل عن الاهتمام والتركيز على دور التكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية فى إنعاش الاقتصاد السوفيتى المتهالك، ولابد أيضاً من وضع حد لمسألة المساعدات السوفيتية المخصصة لدعم الأنظمة السياسية فى دول العالم النامى، التى أرهقت الميزانية السوفيتية[1].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية بدأ الاتحاد السوفيتى فى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وعلى مختلف الأصعدة، وفى التقليل من التزاماته الخارجية، والتراجع من مناطق نفوذه التقليدية[2]، وفى سبيل ذلك تبنى إستراتيجية جديدة لإدارة الصراع الدولى تقوم على التعاون والتنسيق مع جميع الدول، ولا سيما مع الدول الغربية بعيداً عن إستراتيجية الصراع وسباق التسلح التى أصبحت من مخلفات الماضى، ولا يمكنها موضوعياً أن تؤدى إلى كسب سياسى لأى طرف، وبالتالى فالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية يجب إدارته من خلال الوسائل السلمية القائمة على التعاون، وليس من خلال الصراع والتفوق العسكرى[3].

وتطبيقاً لهذا التوجه قدم الاتحاد السوفيتى العديد من التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق عام ١٩٨٥ على استئناف محادثات الحد من التسلح، وفى عام ١٩٨٦ وافق على المطالب الأمريكية، التى كان فى السابق يرفضها والخاصة بتخفيض الصواريخ طويلة المدى، وقبوله مبدأ التفتيش، ثم فى عام ١٩٨٧ وافق على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا ووقف حرب النجوم[4]، أيضاً أقدم الاتحاد السوفيتى على تخفيض عدد قواته المسلحة وتخفيض ترسانته من الأسلحة التقليدية[5].

فضلاً عن ذلك شهد النصف الثانى من الثمانينيات تغير فى الموقف الأيديولوجى السوفيتى، حيث تبنى بعض المصطلحات الغربية التى كان يرفضها فى السابق، ومنها على سبيل المثال الإشارة إلى الستالينية على أنها سبب الأزمات، التى يعانى منها النظام الاشتراكى

---

(١) د/ سعد حقى توفيق، **النظام الدولى الجديد، دراسة فى مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٣٠.

(٢) Birth Hansen., Op. Cit., P. 17

(٣) د/إسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، (أسيوط: جامعة أسيوط ٢٠٠١)، ص٥١ – ٥٢.

(٤) د/ ودودة بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولى"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، المجلد (١٩)، العدد (١-٢)، ربيع – صيف ١٩٩١)، ص٤٧.

(٥) خالد رياض، **الصومال الغائب الواعى**، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص٢٩.

وأن البيروقراطية تشكل عقبة أمام مثل هذا النظام[١]، ومن جانب آخر شـهدت هـذه الفتـرة انسحاباً سوفيتياً منظماً من الساحة الدولية، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال إلى تخلى الاتحـاد السوفيتى عن حلفائه وأصدقائه فى العالم، ووقف كل الدعم والمساندة التى كان يقدمها لهم فى السابق.

أما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية فقد حاول جورباتشوف أن يعمل سوياً مع الإدارة الأمريكية لتسوية هذه الصراعات سلمياً من منطلق توازن المصالح، وبالشكل الذى يقلل مـن خسائر الاتحاد السوفيتى وخسائر حلفائه[٢]، ويبدو أن هذا الطرح كان تحـصيل حاصـل، لا سيما مع تفاقم الأوضاع الداخلية، التى أجبرت الاتحاد السوفيتى على ترك الـساحة الدوليـة للولايات المتحدة والغرب متنازلاً عن كل معاقل نفوذه فى العالم[٣]، الأمر الذى أثـر تـأثيراً كبيراً على مكانة الاتحاد السوفيتى فى الساحة الدولية، وهذه السياسات جاءت منـسجمة مـع التوجهات الجديدة للقيادة السوفيتية تجاه الولايات المتحدة والغرب، التـى أصـبحت لا تـرى مبرراً للاستمرار بالتشدد فى السياسة السوفيتية تجاه هذه الدول، وأنه لابد من التسليم بالشروط الأمريكية والغربية، لكى يتم ضمان الحفاظ على أمن الدولة السوفيتية واسـتمرار وجودهـا، ومن ثم التفرغ لمعالجة مشاكلها الداخلية[٤]، هذه المواقف الاستسلامية هيأت الفرصـة أمـام الولايات المتحدة للهيمنة على الأوضاع الدولية، ومن ثم توجيه النظام الـدولى نحـو نظـام القطبية الأحادية كبديل لنظام القطبية الثنائية الذى تشكل وظهر خلال منتـصف الأربعينيـات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين[٥]، الذى كان قائماً علـى فكـرة التـوازن العـسكرى والسياسى بين القطبين والتنافس والصراع فى مختلف المجالات والمستويات[٦]، والذى يبـدو أنه أرهق الاتحاد السوفيتى وأثر على قدراته المختلفة ولا سيما على الجانب الاقتصادى، مما دفعه إلى الإعلان عن انسحابه من ميدان المنافسة الدولية، والارتداد إلـى الـداخل والتفـرغ لمعالجة مشاكله العديدة.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية حاول جورباتشوف معالجـة وإصـلاح الاخـتلالات الداخلية خاصة الاقتـصادية عبـر سياسـات الإصـلاحات (البيروسـترويكا) والمكاشـفة

---

(١) د/ ودودة بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولى"، ...... م.س.ذ، ص٤٧.

(٢) د/ سعد حقى توفيق، **النظام الدولى الجديد** ......، م.س.ذ، ص١٠٣.

(٣) خالد رياض، **الصومال، الغائب الواعى**، ...... م.س.ذ، ص٢٩ – ٣٠.

(٤) د/ سعد حقى توفيق، **النظام الدولى الجديد** ..... م.س.ذ، ص١٠٤.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: Peter Woodward, Op. Cit., PP. 134 – 135

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ إسماعيل صبرى مقلد، **العلاقـات الـسياسية الدوليـة**، ...... م.س.ذ، ص٤٧ – ٥٢.

(الجلاسنوست)، والتى فشلت فى تقديم حلول سريعة لمشكلات الدولة لأسباب مختلفة فالإصلاحات انطوت على سرد للانتهاكات المستمرة من قبل الأجهزة الحكومية، ولا سيما جهاز الشرطة واستعراض الفساد وسوء الإدارة فى القطاع الاقتصادى، أما العلنية أو المكاشفة وبرغم احتوائها على نقد ذاتى للماضى وتركيزها على بعض التجاوزات، التى تمت خلال المرحلة الستالينية، إلا أنها لم تؤدى إلى إزالة كاملة لسلبيات تلك المرحلة لتشعبها وارتباطها بالنظام السياسى السوفيتى ككل[1]. فالإصلاحات الاقتصادية لا يمكنها أن تحقق هدفها ما لم يكن هناك وفى نفس الوقت إصلاحات على الجانب السياسى، إذن لم تؤد السياسات التى اتخذها جورباتشوف لإصلاح الأوضاع الداخلية فى الدولة إلى أى نجاح حقيقى، بل ربما سرعت من تدهور الأمور الداخلية بشكل أكبر مما كان عليه الحال فى السابق[2]، بل أنه ومع نهاية عام ١٩٨٩ كان الاتحاد السوفيتى يواجه مشكلة تفكك الدولة، لا سيما بعد أن صوتت برلمانات كل من ليتوانيا ولاتفيا لصالح الانفصال عن الاتحاد السوفيتى، واتجاه دول الكتلة الشرقية نحو طريق التحولات الديمقراطية والاتجاه نحو الغرب[3].

فالتغيرات والأحداث المتسارعة التى شهدتها الساحة السوفيتية أدت وبشكل سريع إلى تغيرات جذرية بين دول الكتلة الشرقية، التى اتجهت نحو إتباع النهج الغربى فى الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة عبر صناديق الاقتراع وضمنت ذلك بنصوص دستورية واضحة فى دساتيرها، أيضاً تم سقوط جدار برلين مع نهاية عام ١٩٨٩، وتمت الوحدة الألمانية فى أكتوبر ١٩٩٠، الأمر الذى أدى إلى تلاشى التقسيم السابق للشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى[4].

وإذا كان جورباتشوف ورغم توقفه الطويل عند برنامجه الإصلاحى قد فشل فى العثور على حلول لمشكلات بلاده فإن الولايات المتحدة والمسئولين عن رسم السياسة الخارجية فيها قد توقفوا طويلاً أمام هذه المستجدات والتطورات؛ باعتبارهم الطرف الأكثر اهتماماً بما يجرى فى الاتحاد السوفيتى[5]، بل إنهم من خطط ومنذ الستينيات لجر الاتحاد السوفيتى للوصول لهذا المنعطف الخطير وهذا الفشل، ويبدو أنهم نجحوا فى إرهاق الاتحاد

---

(1) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، .... م.س.ذ، ص٢٩.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص٢٨ – ٣٢.

(3) م.س، ص٣١ – ٣٢.

(4) د/ صالح أبو بكر على أحمد، أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من علم ١٩٨٩ – ٢٠٠٠، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص٦.

(5) قاسم السهلانى، "أزمة النظام الدولى" http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm

السوفيتى وزعزعته داخلياً أثناء الحرب الباردة، الأمر الذى أفرز بعد ذلك مواقف وتوجهات داخلية ودولية تتسم بالاضطراب والعشوائية(١).

ونتيجة لهذه الأوضاع أدركت الولايات المتحدة أن فراغاً كبيراً سوف تشهده الساحة الدولية نتيجة تنحى أحد طرفى الحرب الباردة من المعادلة الدولية، وحتى لا يستفيد من ذلك الفراغ أحد سواها، أخذت الإدارة الأمريكية فى ترتيب الأوضاع الدولية بما يتوافق وينسجم مع مصالحها فى المرحلة المقبلة(٢)، مدركة أن تغير النظام يمثل فى حد ذاته بعداً من أبعاد إعادة تنظيم العلاقات الدولية وفقاً لعلاقات القوى الجديدة، فعندما تنسحب قوى عظمى أو أكثر ينشأ فراغ للقوى، وتضعف معه الدول، التى كانت مرتبطة ومدعومة منه، وتنشأ صراعات جديدة، ويتم تسوية صراعات سابقة، وتظهر تحالفات جديدة وتظهر دولاً وتختفى أخرى(٣).

ومن المعروف أن النظام الدولى ينهار أما سلماً أو حرباً من خلال استسلام أو انسحاب أحد أو بعض أطرافه، الأمر الذى يمهد الطريق لبروز أطراف جديدة أو قديمة على قمة النظام الجديد تعكس تصوراتها وقيمها عليه، وهو ما حدث بالفعل بانسحاب الاتحاد السوفيتى، حيث أتاح ذلك للولايات المتحدة الأمريكية للتربع على قمة النظام الدولى الجديد، وتدويل قيمها وأيديولوجيتها على الساحة الدولية(٤)، ويمكن اعتبار يوم ٢١ سبتمبر ١٩٨٩، تاريخ الاستسلام والانسحاب الفعلى للاتحاد السوفيتى من الساحة الدولية، وبالتالى انتهاء الحرب الباردة التى استمرت أكثر من أربعة عقود(٥).

---

(١) خالد رياض، الصومال الغائب الواعي، .... م.س.ذ، ص١٧.

(٢) قاسم السهلانى، "أزمة النظام الدولى ...... م.س.ذ.

(٣) Birthe Hansen, **unipolarity and Middle East**,(Richmond, England: Curzon, 2000), P. 14

(٤) د/ سعد حقى توفيق، "النظام الدولى الجديد "، ..... م.س.ذ، ص٩ – ١٠.

(٥) Birthe Hansen, Op. Cit, P. 17

ثانياً: منذ عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٠:

فى الوقت الذى كان العالم فيه يتابع التطورات والتغييرات المتسارعة فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، وانتهاء الحرب الباردة كان يتابع أيضاً وبنفس القدر من الاهتمام كيفية التوظيف الأمريكى لتلك التحولات[١]، فالزعامة الأمريكية للعالم بعد انسحاب السوفيت من الساحة الدولية، وانتهاء الحرب الباردة أصبحت حقيقة ثابتة ولكنها بحاجة إلى حدث دولى ترسخ به هذه القيادة ويدفع العالم إلى الرضوخ لها، ويبدو أن هذا الحديث غير الاعتيادى تمثل بأزمة وحرب الخليج الثانية، التى تفجرت فى ٢أغسطس عام١٩٩٠ أثر غزو العراق لدولة الكويت.

ويذهب البعض إلى القول بأن سيناريو حرب الخليج قد خطط لها الأمريكيون منذ عام ١٩٨٨، أى قبل أشهر عديدة من تاريخ غزو الكويت لتكون الحدث لتثبيت الدور القيادى للولايات المتحدة[٢]، وبغض النظر عن مدى صحة هذا الرأى فإن أزمة الخليج الثانية كانت نقطة تحول فى مسيرة النظام الدولى الجديد، ولكنها بطبيعة الحال لم تكن السبب فى بروز النظام الدولى الجديد، فجذوره تعود – كما أشرنا – إلى منتصف الثمانينيات عندما شهد الاتحاد السوفيتى تحولات جذرية سواء فى سياسته الداخلية أو الخارجية دفعت إلى تعميق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وعليه يمكن القول بأن أهمية حرب الخليج فى مسيرة تحول النظام الدولى كانت فى نتائجها التى أصبحت لها أثار هامة فى التحولات التى جرت بعد ذلك فى النظام الدولى[٤]، من حيث أنها مثلت مناسبة للإعلان عن مولد نظام دولى جديد، ولا سيما مع تزامنها مع خطى الاتحاد السوفيتى نحو الانهيار، ومن ناحية أخرى منحت أزمة الخليج الولايات المتحدة الكثير من مصادر القوة فبحكم سيطرتها على نفط الخليج زادت قدراتها على ضبط العالم والهيمنة عليه ومواجهة الدول الصناعية واستمرار تفوقها عليها، وأعطتها إمكانية أكبر للتحكم فى الساحة الدولية واحتواء دول العالم النامى وتسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها، أيضاً حسمت حرب الخليج قضية التراجع الأمريكى فى العالم، وأثبتت أمريكا من خلالها أنها القوة الوحيدة التى تمتلك كفاءة عالية، وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وأن تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية

---

(١) Charkes Krauthammer, "The unipolar Moment, **foreign Affairs**", (New York: Council on Foreign Relations, vol. 70 no.1, 1991), P. 23

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: قاسم السهلانى، "أزمة النظام الدولى"، ..... م.س.ذ.

(٣) د/ سعد حقى توفيق، "النظام الدولى الجديد، .... م.س.ذ، ص٣٢.

(٤) م.س، ص٣٢.

والعسكرية فى مواجهة أى تحول كبير يعرض النظام الدولى للخطر[1]، وهو ما اتضح باتخاذها قرار الحرب ضد العراق دون أى معارضة سواء من الاتحاد السوفيتى أو بقية القوى الكبرى، بل أن الاتحاد السوفيتى ظهر خلال الأزمة وكأنه شريك للولايات المتحدة فى اتخاذ القرارات، التى صدرت عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة، وإن كان قد ألمح فى بداية الأمر تفضيله للحلول السلمية للأزمة شأنه فى ذلك شأن بعض القوى الكبرى، إلا أنه فى النهاية رضخ للإرادة الأمريكية فى فرض الحل العسكرى للأزمة عبر الأمم المتحدة[2].

إذن قدمت أزمة وحرب الخليج بتوقيتها ونتائجها المناسبة الأفضل للولايات المتحدة للإعلان عن مولد النظام الدولى الجديد، وهو الأمر الذى أشار إليه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش خلال شهر مايو عام ١٩٩١؛ بقوله أن حرب الخليج مثلت أول اختبار لعالم جديد أصبح من الممكن إدراك ملامحه، وفى نفس العام وخلال شهر سبتمبر تحدث بوش أيضاً فى جلسة الكونجرس الأمريكى ذكر فيه أن من أهداف أمريكا فى حربها ضد العراق، هو إقامة نظام دولى جديد يسوده العدل والمساواة والسلام وحكم القانون[3].

ومع نهاية عام ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفيتى وتفكك رسمياً وطويت صفحة الحرب الباردة بين المعسكرين إلى الأبد، وشكل ذلك نهاية لنظام القطبية الثنائية وبداية لنظام القطبية الأحادية، الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعى أن تؤثر الولايات المتحدة على الأجندة الدولية بقوة فهى تمتلك أفضل وضع للتأثير وستفعل ذلك، وفقاً لمصالحها الإستراتيجية[4]، فهى من ناحية تمتلك القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية دون سواها من القوى الدولية الكبرى، فأقرب المنافسين لها ينقصه امتلاك هذه القوة، فاليابان تعتبر قوة تكنولوجيا واقتصادية، ولكنها ليست قوة عسكرية والاتحاد الأوروبى يفتقد للقوة العسكرية والسياسية، التى تتمتع بها الولايات المتحدة، الأمر الذى يجعل الولايات المتحدة القوة القادرة على تنفيذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع ملموس، ومن ناحية أخرى تمتلك تصوراً إستراتيجياً متكاملاً لمستقبل النظام الدولى، وعدم امتلاك غيرها لذلك بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور خاصة تلك العناصر التى تتعلق بالأهداف، حتى وان اختلفوا كلهم أو

---

(1) م.س، ص٣٤.

(2) م.س، ص٣٣.

(3) د/ إبراهيم الطاهر الفرجانى، "الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولى الجديد، الواقع والتوقع.
http://www.dirasaat.com/12/3-1.htm/

(4) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 19 – 20

بعضهم مع التصور الأمريكى فى أدوات ووسائل تنفيذه[1]، ورغم ذلك فإنه يصعب القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة مطلقة بل أنها تتمتع بأفضل وضع فى النظام الدولى من حيث قدرتها الإجمالية، مقارنة ببقية القوى الدولية الكبرى[2].

وفى ظل هذه التحولات والتطورات المتتابعة منذ سقوط الاتحاد السوفيتى تتابعت التحليلات والتفسيرات على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية فى العالم عن النظام الدولى الجديد، الذى بشر به الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش، وعن ماهيته من حيث هيكلته وبنيته ومضمون التفاعلات والقضايا والموضوعات، التى تمثل أهمية فى هذا النظام وتلك التى لا تمثل أهمية فيه[3].

بالنسبة لبنية النظام فقد حدث تغيراً واضحاً فيه فتحول النظام من القطبية الثنائية، الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام القطبية الأحادية، الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا النظام يضم إليه قوى أخرى تأتى بعد الولايات المتحدة، وهى الدول الصناعية الكبرى إضافة إلى الصين وروسيا، أما تفاعلات النظام فقد اختفت العلاقات التى كانت مرتبطة بنظام القطبية الثنائية والقائمة على الصراع والتنافس بين القطبين، وانتهت معها سياسات توازن القوى العسكرية، وما ارتبط بها من سباق التسلح ليحل محلها سياسات الحوار والتفاوض القائمة على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمى وتخفيض التسلح. أما من حيث القضايا محل الاهتمام فقد تغيرت هى الأخرى، فقد شهدت هذه المرحلة الانتقال من القضايا المسماه بالسياسة العليا (الأمن والإستراتيجية) إلى الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا المرتبطة أساساً بتحسين أحوال الحياة[4]، مثل نشر وتلميع الديمقراطية والمحافظة على البيئة وقضايا حقوق الإنسان، وتنمية الجنس البشرى من حيث معالجة قضايا المياه والتصحر

---

[1] د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى: المخاطر والفرص"، فى د/ نادية محمود مصطفى ود/ زينب عبدالعظيم (محرران)، الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ٤٣ – ٤٤.

[2] Birthe Hansen, Op. Cit., P. 21

[3] د/ محمود محمد أبو العينين، "المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا"، ندوة العلاقات العربية الأفريقية، (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨)، ص٢٧٠.

[4] د/ محمود محمد أبو العينين، "أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى"، تاريخ المصريين (٩٥)"، مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص٢٧٥ – ٢٧٦.

والتلوث والفقر والعنف والمخدرات، إضافة إلى ذلك برز خلال هذه المرحلة أيضاً الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى، والمنافسة على الأسواق بين القوى الدولية والتوسع في إنتاج واستخدام التكنولوجيا[1].

وزاد من بريق هذه الصورة لطبيعة النظام الدولى الجديد تأكيد الولايات المتحدة على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً كبيراً فى حل الخلافات الدولية، مما أعطى مؤشراً بالتفاؤل بأن الالتزام بالقانون الدولى والأعراف الدولية ستكون ركيزة أساسية لهذا النظام، لا سيما والرئيس الأمريكى الأسبق قد أعلن مراراً بأن سيادة القانون الدولى، والالتزام بقرارات مجلس الأمن، وتوفير غطاء شرعى دولى فى كل ما يتعلق بالشؤون الدولية هو السبيل الأمثل لحل النزاعات والمشكلات الدولية[2].

هذه الصورة التى رافقت النظم الدولى الجديد سرعان ما شابها الغموض وعدم الوضوح، لا سيما والنظام الدولى فى تطوره الراهن بعد نهاية الحرب الباردة مازال مليئاً بالتناقضات والمشكلات، فرغم انتهاء الحرب الباردة وسيادة القطبية لأحادية فإن الصراع الأيديولوجى، الذى كان المحرك للصراع بين الشرق والغرب يبدو أنه لن ينتهى، بل سيظل يلعب دوراً جديداً على الساحة الدولية، فالعالم اليوم يشهد سيادة الأيديولوجية الغربية وتحديداً الأيديولوجية الأمريكية، التى تعنى بطبيعة الحال سيادة الأفكار الرأسمالية، التى دافع عنها المعسكر الغربى خلال مرحلة الحرب الباردة، وما إصرار الولايات المتحدة على فرضها على العالم إلا تطبيقاً لهذه الرؤية[3]، حيث تمارس كل أنواع الضغط على دول العالم لإجبارها على تبنى القيم والممارسات الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعميم القانون الأمريكى عليها، وتصنيف الدول على ضوء تمسكها بهذه القيم، وفرض العقوبات على الدول التى لا تلتزم بها[4]، فالدول التى تأخذ بها تكون دول مؤمنة بقيم النظام الدولى الجديد وهى القيم الأمريكية بطبيعة الحال[5].

---

(1) د/ أمين ساعاتى، الأمن القومى العربى: صيغة مناسبة للدخول فى القرن الواحد والعشرين، ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣)، ص٢٨.

(2) النظام العالمى الجديد، قوة القانون أم قانون القوة".
http://www.qudway.com/akhbar/arshiv/2003/4-2003/c/reporl

(3) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.س.ذ، ص٥٩.

(4) صمويل هينتجتون، القوة العظمى الوحيدة، ترجمة د/ هشام الدجانى، الثقافة العالمية، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد (٩٦)، سبتمبر ١٩٩٩١)، ص٩.

(5) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد،........ م.س.ذ، ص٥٩.

هذه الركائز والمتمثلة بالقيم الأمريكية الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على العالم تواجه مقاومة وعدم استجابة من بعض المجتمعات؛ باعتبارها غير مناسبة لها، والولايات المتحدة تمارس ضد هذه الدول كل أنواع الضغط والإكراه لإرغامها على تقبل قيم النظام الدولي الجديد كما تدعي[1]، هذه الممارسات إضافة إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت مبررات مختلفة أضعفت الآمال التي علقها البعض على احتمال أن يسير النظام الدولي في اتجاه نظام عالمي جديد يكون فيه وجود للقانون الدولي، والتعاون بين الدول الكبرى والمنظمات الدولية، بشكل مختلف عن مرحلة الحرب الباردة[2]، لا سيما مع الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وتسخيرها لخدمة مصالحها المختلفة[3].

أما بالنسبة للقوى الدولية الكبرى الأخرى وهي الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا، فإن دورهما في النظام الدولي الجديد ربما يتجه نحو الصعود، ولا سيما في ظل السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة على العالم، وعرقلة أي توجه للتحالف بين هذه القوى، مما قد يشكل تهديداً لمصالحها، فالدول الأوروبية ومنذ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩؛ سرعت الخطوات والمفاوضات الهادفة إلى تحويل المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وفي التسعينيات من القرن الماضي اتجهت أوروبا بخطوات متسارعة على طريق الاتحاد، وارتفع عدد دول الاتحاد إلى ١٥ دولة، وربما تصل إلى ٢٧ دولة خلال عام ٢٠١٠، ومن ثم فآن العلاقات الأمريكية مع دول الاتحاد ستشهد تفاعلات مختلفة خاصة والأوروبيون ينظرون إلى حرب الخليج الثانية باعتبارها استباق أمريكي على التنافس المقبل، الذي لن يكون عسكرياً استراتيجيا ربما وإنما اقتصادياً وتجارياً[4]،إذن تسعى أوروبا إلى تشكيل موقع فرعي متميز لها في ظل النظام الدولي الجديد له سماته ومعالمه وأدواره الخاصة[5].

---

(١) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 21

(٢) Adam Roberts, "Anew age in international Relation" **International Affairs**, (London: The Royal Institute of International Affairs, vol. 67, no. 3, 1991), P. 51.

(٣) صمويل هينتجتون، "القوة العظمى الوحيدة"، .... م.س.ذ، ص٩.

(٤) د/ غسان العزبي، "العلاقة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول"، **مجلة المنطلق الجديد**، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢)، ص٩٣ – ٩٤.

(٥) النظام الدولي الجديد وحرب الخليج، "الاقتصادية"، **مستقبل العالم الإسلامي**، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة (١)، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١)، ص٢، ولمزيد من التفاصيل انظر: د/ سعد حقي، "النظام الدولي الجديد"، .... م.س.ذ، ص٦٩ – ٨١.

أما روسيا الاتحادية فهى غارقة فى حل مشاكلها الداخلية، وإن كانت بين الحين والآخر تدخل فى مناورات سياسية مع الولايات المتحدة حول بعض القضايا الدولية تحاول من خلالها إبراز دورها كقوة عسكرية كبرى، أو بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية فى الأساس، وهذه الفترة تعيش مناورة جديدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى حول البرنامج النووى الإيرانى، ومن ثم وبحكم مشاكلها الداخلية الصعبة يستبعد أن تقوم بأى رد فعل مؤثر على مستوى الساحة الدولية فى المدى المتوسط[١].

أما الصين فإن دورها ما زال إقليمياً بالأساس، ومشغولة فى بناء قدراتها الاقتصادية، التى قطعت فيها شوطاً كبيراً، أما اليابان فإنها تمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية، ولكنها تفتقد للقوة العسكرية اللازمة لكى تكون قادرة على فرض إرادتها فى الساحة الدولية[٢].

هذه القوى الدولية الكبرى ستعمل جاهدة على تحقيق مصالحها المختلفة فى ظل الهيمنة الأمريكية على العالم، وسوف تشتد المنافسة فيما بينها من جانب، وبينها وبين الولايات المتحدة من جانب آخر، وسوف يشهد النظام الدولى الجديد نوعاً آخر من التنافس وصراع المصالح، يختلف عن التنافس الذى شهدته مرحلة الحرب الباردة، يرتكز على التنافس الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى بشكل أساسى، غير أنه وفى لحظات التهديد الأمنى للنظام الدولى فإن الولايات المتحدة عادة ما ستفرض إرادتها وأجندة العمل، الأمر الذى سيدفع هذه القوى للانصياع لإرادتها[٣]، كحال الحرب الدولية على الإرهاب التى شنتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ورغم سعى هذه القوى لبناء قدراتها المختلفة فإن الولايات المتحدة ومع انتهاء ولاية الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون، تأكدت مكانتها باعتبارها القوة الأكبر فى العالم على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بل إنها تتفوق على أية قوة أو قوى مجتمعة الأمر الذى ربما أنهى الجدل والنقاش الذى دار خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين حول ما هى القوة والقوى المؤهلة لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب الباردة[٤]، ويبدو أنها ستستمر فى هذا التفوق على الأقل خلال العقود القليلة القادمة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ السيد أمين شلبى، "تحولات وتحالفات فى النظام الدولى الراهن ماذا تعنى للعالم العربى، **شؤون عربية**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٢٤)، شتاء ٢٠٠٥)، ص١٦ – ١٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: "النظام الدولى الجديد"، ...... م.س.ذ، ص٨٣ – ٩٠.

(٣) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 18

(٤) د/ السيد أمين شلبى، "تحولات وتحالفات فى النظام الدولى الراهن، ماذا تعنى للعالم العربى"، .... م.س.ذ، ص١٥.

المطلب الثانى

المرحلة الثانية منذ عام ٢٠٠١ – وحتى الآن

أولاً: قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

انتهت مرحلة من مراحل تغيير النظام الدولى الجديد كما أشرنا مع خروج الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وإدارته من البيت الأبيض، والتى استطاعت ترسيخ القيادة الأمريكية على العالم بإتباعها نهجاً يميل إلى التعاون، واستخدام الأسلوب الدبلوماسى أكثر من اعتمادها على القوة أو التهديد باستخدامها سواء مع الأحداث العالمية أو مع الدول الصديقة[١].

وبدأت مرحلة جديدة من تغيير النظام الدولى الجديد، اقترنت بوصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة فى البيت الأبيض، التى انتهجت نهجاً وخطا مغايراً يقوم على ممارسة كل أساليب الإجبار والقوة على دول العالم لإخضاعها للإرادة الأمريكية، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة مخالفة فى ذلك حتى الشعار الذى رفعته هذه الإدارة خلال الحملة الانتخابية للرئيس بوش، والذى أكد على أهمية التواضع فى التعاطى مع الأحداث العالمية باعتباره أقرب طريق يخدم المصالح الأمريكية فى العالم. ويبدو أن هذا التغير يعود إلى فريق العمل فى الإدارة الجمهورية، ولا سيما أولئك الذين عرفوا "بمجموعة المحافظين الجدد" الذين أخذوا ومنذ التسعينيات من القرن العشرين يطرحون مفاهيم المحافظة المتشددة فى إدارة السياسة الخارجية، وفى أسلوب التعامل مع القوى الدولية الأخرى[٢]، ولذلك فحال وصولهم إلى السلطة فى واشنطن أخذوا يضعون استراتيجيات جديدة تعبر عن رؤيتهم للعالم، وانطلاقا من حقيقة أن الولايات المتحدة أصبحت القوة الأولى فى العالم، وبالتالى فإن الوقت قد حان لتدويل وتطبيق مفاهيمهم وثقافتهم السياسية والاقتصادية[٣]، ولذلك لجأوا إلى مجموعة من الاستراتيجيات لتطبيق هذه الرؤية، ترتكز على أن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة أصبحت الدفاع والعمل على إعلاء قيم الكرامة الإنسانية من خلال ترسيخ سيادة القانون وتقييد السلطات المطلقة للدول واحترام حرية التعبير واحترام حقوق المرأة، والملكية

---

(١) م.س .

(٢) م.س .

(٣) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، "رؤية نقدية"، شؤون خليجية، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، وحدة البحوث، ترجمة وحدة الترجمة، المجلد (٥)، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣)، ص١٧١.

الخاصة وحرية العقيدة، وتقديم تجربتها فى الحكم كنموذج باعتبارها دولة متعددة الأثنيات، وبالتالى فهى الأنسب لجميع الشعوب، ومن ثم ضرورة العمل على نشر هذه المفاهيم والتبشير بها فى العالم[١]، وهو ما اصطلح على تسميتها بالعولمة[٢].

وفى إطار معالجتها للصراعات الإقليمية أقرت هذه الإدارة إستراتيجية تقوم على ضرورة العمل مع الدول الأخرى للحد من الصراعات الإقليمية باعتبارها تشكل عائقاً أمام بناء التحالفات الدولية، وباعتبار تجاهلها أمر قد يؤدى إلى إثارة الخلافات بين القوى الدولية الكبرى، واعتمدت هذه الإستراتيجية مبدأين للتعامل مع هذه الصراعات، يقوم الأول على ضرورة استثمار الولايات المتحدة لقدراتها فى بناء علاقات ومؤسسات دولية قادرة على التعامل مع تلك الصراعات فور ظهورها، ويقوم المبدأ الآخر، على ضرورة مساعدة الآخرين لأنفسهم من خلال الاضطلاع بدورهم حتى تستطيع الولايات المتحدة تقديم المساعدة المطلوبة لهم، وتكمن خطورة هذا المبدأ فى تفسيره، فقد يبرر فتور الدور الأمريكى تجاه بعض الصراعات الإقليمية بزعم عدم رغبة الأطراف المعنية فى مساعدة نفسها[٣]، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تصفية النزاعات الإقليمية المعادية لمصالحها، أما النزاعات والصراعات الإقليمية التى لا تشكل أهمية للولايات المتحدة، والتى لا تمثل أى تهديد لمصالحها، فربما تترك مسألة تسويتها لأطراف إقليمية معينة[٤].

ومن ناحية أخرى تميزت هذه الفترة بتعدد وتوزيع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التى أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطاتها[٥]، فمبدأ السيادة المطلقة الذى كان سائداً قبل نهاية الحرب الباردة لم يعد قائماً بالدرجة المتصورة له نظرياً، فقد تم اختراقها من قبل هذه المنظمات، التى أصبحت تشكل قيداً على سيادة الدول، بل إنها لم تكتف بما فرضته من قيود

---

(١) م.س.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العولمة، انظر: د /إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، **العولمة وأثارها على أفريقيا**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٩)، ص١٦٨ – ١٧٠.

(٣) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، "رؤية نقدية"، .... م.س.ذ، ص١٧٢.

(٤) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.س.ذ، ص١٠٧ – ١٠٨.

(٥) د/ نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولى".
http://www.aljazeera.net./NR/exeres.

على سيادة الدول خارج أقاليمها بل أخذت بالتسلل إلى السيادة الداخلية للدول[1]، بحيث لم تعد الدول ولا سيما النامية منها حرة كما كانت فى السابق فى اختيار النظام الاقتصادى، أو السياسى الذى تريده بفعل التحولات والتغييرات التى صاحبت النظام الدولى الجديد خلال هذه المرحلة مما أدى إلى انتزاع الكثير من الحقوق التى كانت تتمتع بها الدولة وخاصة حق السيادة[2].

فالدولة فقدت حتى حقها المطلق فى التعامل مع مواطنيها، فحينما تفشل حكومة ما فى تأمين شعبها وحمايته، فإنها تفقد تلقائياً حقها الطبيعى فى إبعاد الآخرين عن التدخل وعندها يكون من حق المجتمع الدولى أن يتدخل وبأى طريقة بما فيها التدخل عسكرياً باستخدام القوات المسلحة[3]، وهو ما يعنى بأن سيادة الدول خلال هذه المرحلة، ولا سيما النامية منها ستكون عرضة للانتهاكات المتكررة سواء من قبل المنظمات الدولية أو القوى الدولية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تعمل جاهدة على بسط نفوذها وسيطرتها على العالم بكل الطرق والسبل بما فيها استخدامها للأمم المتحدة كذريعة للتدخل فى شؤون الدول الأخرى[4].

ومن ثم فهذه المرحلة أصبحت لا تعترف بالسيادة الوطنية للدول الصغيرة أو المتوسطة أو حتى الكبيرة، وإن كانت الأخيرة تستطيع مقاومة الضغوط والرغبات الأمريكية فى فرض الهيمنة، فعندما ترغب واشنطن فى الضغط على دولة صغرى فإنها تكون فى معظم الأحيان على يقين وثقة بأن ضغطها سيؤدى هدفه فى النهاية مهما كان حجم التنازلات الذى ستقدمه الدولة الصغرى حتى وإن كان على حساب مصلحتها الوطنية أو القومية، ومهما تكن قوة الرأى العام فيها معارضة تلك التنازلات[5]، وهو ما يعنى بأن وضع الدول النامية فى هذه المرحلة ليس بأحسن من سابقتها نظراً لعدم مشاركتها بأى دور فى النظام الدولى الجديد،

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ...... م.س.ذ، ص٥٤ – ٥٧.

(2) د/ عبدالمنعم سعيد، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، المجلد (١٩)، العدد (١-٢)، ربيع – صيف، ١٩٩٩)، ١٦٣ – ١٦٤.

(3) د/ السيد عمر، **العولمة والأمن القومى العربى: الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين**، المؤتمر الدولى الأول خلال الفترة ٨ – ١٠ مايو ٢٠٠٠، الجزء الأول، بحوث فى العلوم السياسية، (القاهرة: جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ٢٠٠٠)، ص١١.

(4) م.س.

(5) د/ جورج جبور، "نحو إستراتيجية سياسية عربية: أفكار للمناقشة"، **قضايا راهنة**، (القاهرة: المركز العربى للدراسات الإستراتيجية، السنة (١)، العدد (١)، نوفمبر ١٩٩٧)، ص٧.

الأمر الذى أفرز صراعات أهلية عديدة أثرت على مسيرة الأمن والاستقرار فى هذه الدول بشكل كبير[1].

فالتغيرات التى شهدها النظام الدولى الجديد أثرت بشكل كبير على هذه الدول، ويتفق الكثير من المعنيين بأن هذه الدول عانت خلال هذه المرحلة من مشكلات قاسية، تمثلت فى زيادة السكان ونقص الغذاء ومشكلة المياه وتفجر الكثير من النزاعات فيما بينها، وتصاعد الصراعات الداخلية بسبب تدخل أطراف خارجية فيه[2]، كما أن عجزها عن الوفاء باحتياجات مواطنيها لا سيما فى ظل التكيف الهيكلى المفروضة عليها من قبل المنظمات الدولية دفعت هى الأخرى إلى حالة من الاضطراب، وعدم الاستقرار وصل فى بعضها إلى حد المقاومة المسلحة للأنظمة الحاكمة احتجاجاً على الأوضاع المتردية الناتجة عن ضعف الأجهزة الحكومية التى فشلت حتى فى توفير الحماية لمواطنيها[3]، وزاد من ذلك التحولات الهيكلية فى النظام الدولى التى عملت على إعادة توزيع مصادر القوة العالمية، ومن ثم التوازن الدولى على أساس موقف كل دولة أو مجموعة من الدول فى النظام الدولى الجديد، وحجم مشاركتها فيه، وعلى هذا الأساس يرى البعض بأن النصيب النسبى لدول العالم النامى أصبح محدوداً وأصبحت أكثر تهميشاً فى ظل النظام الدولى الجديد[4].

فالقطب الأوحد أصبح أكثر حرية فى الحركة وفى تحديد مصالحه وأهدافه مقارنة بفترة الحرب الباردة، ومن ثم فلم يعد هناك أسباب تجعل الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تسعى لاختيار حلفائها من بين هذه الدول، كون هذه الدول لم تعد أهدافاً محتملة يسعى الخصم إلى ضمها إليه[5]، إذن أصبحت هذه الدول فى ظل الأوضاع الجديدة تعانى بشدة من قلة الخيارات المتاحة أمامها، فلم نلمس مثلاً طوال عقد التسعينيات من القرن الماضى ما بشر به دعاة لنظام الدولى الجديد أثناء وبعد حرب الخليج الثانية من أن العالم سيشهد مرحلة جديدة، يسودها العدل والسلام وتنعم الدول والشعوب فيها بالأمن والاستقرار مرحلة تحكمها أسس

---

(1) د/ عبدالمنعم سعيد، "ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولى بين الفوضى والاستقرار"، **التقرير الاستراتيجى العربى**، ١٩٩٣، ص٣٢.

(2) د/ سعد حقى توفيق، "أوروبا الموحدة وتأثيرها على العالم الثالث"، **آفاق عربية**، (بغداد: دار الشئون الثقافية، السنة (١٧)، شباط، ١٩٩٢)، ص٤٤ – ٤٥.

(3) د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، ..... م.س.ذ، ص١٦٥ – ١٦٦.

(4) د/ سعد حقى توفيق، **النظام الدولى الجديد**، ...... م.س.ذ، ص٦٠.

(5) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 20

ومعايير جديدة تختلف عن تلك السابقة (مرحلة الحرب البارة)، ولكن على العكس ظهرت مرحلة يسودها الظلم وازدواج المعايير فى التعامل مع القضايا الدولية، وسيطرة واضحة من قبل الولايات المتحدة والدول الكبرى على المنظمات والمؤسسات الدولية، توظفها لخدمة مصالحها[1]، بل أن أزمة الخليج أثبتت أن النظام الدولى يرتكز على مبادئ وقواعد قديمة لم تتغير منذ قرون، وهى المصالح القومية والسلوك (البرجماتى) مع صياغة جديدة لتلك الأسس والمبادئ لتقدم فى قوالب الشرعية، وتحت ستار حماية مصالح وحقوق الآخرين، وكشف أيضاً عقد التسعينيات وبمزيد من الوضوح عن دور المصالح والسياسات البرجماتية فى العلاقات الدولية، وتأثيرها على السياسات الخارجية للدول كإحدى الركائز التى لم تتغير بل تزداد وضوحاً[2].

إجمالاً يمكن القول بأن هذه المرحلة ارتبطت بمجموعة من السمات المميزة لها وهى[3]:

١- بروز توجه واضح فى النظام الدولى الجديد يسعى إلى تغيير وظيفة الدولة الاقتصادية، ولا سيما فى دول العالم النامى، فبدلاً من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل أصبح الاهتمام منصب على الإصلاح الاقتصادى، الذى يهدف إلى مضاعفة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام فى مختلف المجالات.

٢- سيطرة القيم والمبادئ الغربية الخاصة بحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة واحترام القانون الدولى وإعلاء الشرعية الدولية، والتوجه نحو تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٣- عمدت السياسة الخارجية الأمريكية إلى ترسيخ مصالحها وقيمها على المستوى العالمى مستخدمة نفوذها وأدواتها المختلفة، ولا سيما الأداة العسكرية والاقتصادية، وخاصة فى المناطق التى تدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية المهيمنة[4].

---

(١) عارف عبدالقادر عبده، ..... م.س.ذ، ص٤٢. ولمزيد من التفاصيل حول وضع الدول الأفريقية جنوب الصحراء انظر:

Robert H.Jackson, & Alan Janes, (ed.,), **States In Achanging World A contemporary Analysis**, (Oxford: Clarendon Press., 1993), PP. 38-49.

(٢) مستقبل العالم الإسلامى، النظام الدولى الجديد وحرب الخليج، "الافتتاحية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامى، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١، ص٣.

(٣) خالد حنفى على محمود، "السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩"، ..... م.س.ذ، ص٨٩.

(٤) مستقبل العالم الإسلامى، ما الجديد فى النظام الدولى، "الافتتاحية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامى، العدد (٨)، خريف ١٩٩٢، ص٤.

٤- انتشار الصراعات الإقليمية فى العالم التى يغلب عليها الطابع الأثنى الساعية فى معظمها إلى الانفصال، وهو الأمر الذى خلت منه مرحلة الحرب الباردة أو قل فيها، فقد حالت القوتان العظمتان بين تفجرها لمنع الشعوب الواقعة تحت نفوذها من الثورة على الأنظمة الموالية لإحدى القوتين(١)، ومن ثم شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول المستقلة نتيجة لهذه الحالة.

٥- انحسار مساحة حرية الحركة للنظم الإقليمية ودورها فى النظام العالمى بشكل يعطى انطباعاً بأنها كانت فى وضع أفضل فى ظل النظام السابق (نظام القطبية الثنائية)، الذى أتاح لها قدراً معقولاً من حرية الحركة والمناورة(٢).

ثانياً : بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

أحدث الهجوم الانتحارى على برجى التجارة العالمية فى نيويورك ومبانى وزارة الدفاع الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تحولاً كبيراً فى مسيرة النظام الدولى الجديد، الذى تشكل خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، تاركاً آثاراً بعيدة المدى على تطور هذا النظام بحكم استهدافه للقوة الأولى فى العالم، التى تتزعم هذا النظام والتى أعلنت ميلاده بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتى. الأمر الذى شكل منعطفاً كبيراً فى توجهات الدولة العظمى الأولى، فالمحللون السياسيون الأمريكيون عرفوا هذه الأحداث بأنها تمثل لحظة فاصلة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية شأنها فى ذلك شأن لحظات فاصلة سابقة غيرت وبشكل سريع التصور الأمريكى للواقع السياسى الدولى(٣) ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية فى طريق سياسى وعسكرى جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد بعد هذه الأحداث، والتى اعتبرت أول هجوم مباشر للأراضى الأمريكية منذ حرب عام ١٨١٢(٤)، وهو ما أشارت إليه مستشارة الرئيس الأمريكى بوش للأمن القومى آنذاك كوندوليزا رايس فى أبريل عام ٢٠٠٢ بقولها، بأن أحداث ١١ سبتمبر سوف تزعزع الأسس التكوينية للسياسة الدولية(٥) فى إشارة واضحة بأن هناك رؤية أمريكية جديدة للعالم تنطلق من اعتبار أحداث ١١ سبتمبر نقطة تحول من أجل تغيير النظام الدولى.

---

(١) د/ إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، .... م.س.ذ، ص٦٤.

(٢) عارف عبدالقادر، .... م.س.ذ، ص٤٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، **المستقبل العربى**، السنة (٢٥)، العدد (٢٨٤)، تشرين الأول أكتوبر، ٢٠٠٢، ص٦ – ٧.

(٤) م.س، ص٦.

(٥) سارتاج عزيز، "العالم الإسلامى والنظام العالمى الجديد"، **شؤون العصر**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٤)، ربيع ٢٠٠٤)، ص١٤٣.

فالرضا بالوضع القائم الذى خلفه انهيار سور برلين وزوال الاتحاد السوفيتى، أصبح أمراً غير مجدى من وجهة نظر المحافظين الجديد، بل أنهم يعتقدون بأن الاسترخاء والشعور بالنصر بعد نهاية الحرب الباردة كان أحد أسباب الأزمة، التى تفجرت فى ١١ سبتمبر، ولـذا فعلى الولايات المتحدة أن تتحول إلى قوة تتبنى تغيير النظام الدولى بما يتناسب مع المـصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة[١].

والتغير المقصود هنا هو تغير فى قواعد إدارة العلاقات الدوليـة، وتغييـر الأنظمـة السياسية فى بعض الدول، والتى تعتبرها واشنطن أنظمة معادية لها وأصبحت تشكل خطـراً حقيقياً عليها وبالشكل الذى يؤدى إلى تكريس أحادية القطب الأمريكى والسيطرة على النظـام الدولى.

إذن هناك توجه أمريكى واضح إلى تغيير النظام الدولى، حتى ولو خالف ذلـك كـل القواعد والأعراف الدولية، مثل احترام مبادئ السيادة الوطنية للدول، وعـدم التـدخل فـى الشؤون الداخلية لها، ومن ثم صنع التغيير الذى تريده وسواء بائتلاف مع بعض الدول الحليفة والمؤمنة به أو بتدخلها منفردة[٢].

فأحداث ١١ سبتمبر وبحسب رأى بعض المسئولين فى الإدارة الأمريكية خلقت فرصة ذهبية لواشنطن لإعادة صياغة النظام الدولى وفقاً لرؤيتها وبما يتوافق مع مصالحها[٣]، بمعنى أن أحداث ١١ سبتمبر أوجدت المبرر الذى كانت تحتاجه الولايات المتحدة لترتيـب النظـام الدولى من جديد، وللقضاء مرة واحدة على كل الأنظمة السياسية والمنظمات والأشخاص الذين تعتقد أنهم يمثلون مصدراً لتهديد أمنها وأمن العالم، وبغض النظر عن معارضة حتى أقـرب حلفائها، ودون الحاجة أيضاً لأى تفويض من الأمم المتحدة أو بمجلس الأمن[٤].

فالعبرة بشأن مشروعية التدخل من أجل التغيير وفقاً للرؤية الأمريكية ليست بمـا إذا كان ذلك التدخل أو التغيير متوافقاً ومتماشياً مع المبادئ والقواعد الدولية، ولكن فيما إذا كـان التدخل يؤدى إلى نتيجة أفضل فى تحسين الأوضاع الداخلية فى الدولة المتدخل فيها بحـسب المفهوم الأمريكى، والمتعلق بأوضاع حقوق الإنسان والانفتاح السياسى والتعددية الـسياسية، والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى إذا كان سيؤدى إلى ذلك، فإنه يصبح تدخلاً مشروعاً بـل

---

[١] د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام الدولى: المخاطر والفرص"، .... م.س.ذ، ص٤٥.

[٢] م.س، ص٤٤.

[٣] سارتاج عزيز، "العالم الإسلامى والنظام العالمى الجديد"، .... م.س.ذ، ص١٤٣.

[٤] التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ م ٢٠٠٢، .... م.س.ذ ص٣٢٩.

ومطلوباً وبغض النظر عن كل القواعد والأعراف الدولية[1]، التى نظمت العلاقات بين الدول خلال الفترات السابقة، وتطبيقاً لهذه الرؤية فإن التدخل الأمريكى لإسقاط الأنظمة السياسية فى كل من أفغانستان والعراق وصربيا؛ هو تدخل مشروع لأنه أصلح كثيراً من أوضاع المجتمع السياسى فى هذه الدول، وأدى إلى تحسن واضح فى أوضاع حقوق الإنسان وحقوق المـرأة، فضلاً عن إزاحته لأنظمة سياسية تعتبرها واشنطن تمثل عائقاً أمام الحرية والديمقراطيـة[2]، هذه الرؤية تشير إلى تغيير واضح فى التوجه الأمريكى تجاه الأحداث العالمية، فهـى بدايـة أصبحت لا تقر بسياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا استراتيجيات الـردع، التـى كـان معمولاً بها فى السابق، أيضاً فإن الالتزام بالقواعد القانونية ليس لها مكان فى هذه الرؤية[3].

فالمسألة فيما يتعلق بالتحركات الأمريكية لمحاربة الإرهاب لم تعد جريمة وعقاباً وفقاً لهذه الرؤية، وإنما تهديد يجب استباقه للوقاية منه، فالأمر يتعلق بأمن أمريكا، وبالتـالى فـإذا كان على واشنطن أن تختار بين إرضاء حلفائها والأمم المتحدة، وبين حماية أمنهـا فقطعـاً سوف تختار أمنها[4]، ولذلك عمدت إلى حشد حملة دولية ضد الإرهاب وبناء تحالفات ضـده بهدف حماية أمنها والعالم، كما تزعم مع الاحتفاظ بالحق فى التصرف بـشكل منفـرد عنـد الضرورة، ووضعت قضية تدمير ومهاجمة المنظمات والقيادات الإرهابية، وتدمير شـبكات اتصالاتهم ومصادر دعمهم المادى والمالى فى مقدمة أولوياتها خلال هذه المرحلة، ووظفـت كل الإمكانيات المتاحة لذلك، والتصدى أيضاً للدول المهادنة لهم مبررة ذلك بأنه يأتى منسجماً مع مفهوم الضربات الوقائية المستندة على مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس، ويتضح مـن ذلك كما أشرنا بأن الولايات المتحدة وفى إطار حربها على الإرهاب ترسى دعـائم مفـاهيم جديدة غير تلك التى سادت فى المراحل السابقة، مثل مسألة الضربات الوقائية التـى تعنـى إمكانية قيام القوات الأمريكية بمهاجمة الأعداء المحتملين للولايات المتحـدة فـى أى مكـان لإحباط مخططاتهم، وتكمن الخطورة هنا فى احتفاظ أمريكا بالحق المنفرد فى تحديد من هـم الأعداء المحتملين لها[5]، وهو ما يعنى إعطاء الولايات المتحدة لنفسها الحـق فـى محاكمـة الأنظمة السياسية، التى لا تتوافق مع توجهاتها والتدخل لتغييرها من منطلق هذه الرؤية، الأمر

---

(1) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى: المخاطر والفرص"، ..... م.س.ذ، ص٤٤.

(2) م.س، ص٤٥.

(3) م.س، ص٤٤.

(4) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٣٠.

(5) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، "رؤية نقدية"، شؤون خليجية، ..... م.س.ذ، ص٧١ – ٧٢.

الذى يمثل سابقة خطيرة فى إطار العلاقات الدولية، وإن كان مثل هذا الأمر قد حدث فى السابق فإنه كان يمارس بشكل سرى وعن طريق الانقلابات المدعومة فى ذلك الوقت من قبل طرفى الحرب الباردة، أما الآن وفى ظل السيطرة الأمريكية على العالم فإنه يمارس علناً، بل وأصبح عنواناً لسياسة أمريكية فى العالم[١]، بل أن المطلوب من دول العالم فى هذه المرحلة أن تحدد موقفها من الحملة الأمريكية على الإرهاب الدولى تحت عبارات (معنا أو ضدنا)، كما أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكى بوش الإبن، وليس تفنيد هل التدخل الأمريكى ينسجم مع الشرعية الدولية أم لا، إذن لابد أن تحدد كل دولة هل هى مع الولايات المتحدة أم ضدها[٢].

وهو ما يعنى رفض مفهوم الحياد الذى عرفه القانون الدولى على مدى تاريخه، فالدول حسب المفهوم الأمريكى عليها أن تحدد موقفها من الحرب دون أن يكون لها خيار الحياد المسموح به فى القانون الدولى[٣]، حتى دول حلف الأطلسى عليها أن تؤيد الحرب الأمريكية على الإرهاب، وأن تنفذ ما تطلبه منها الولايات المتحدة، واتضح ذلك من ردها على بيان الحلف بعد الأحداث مباشرة الذى أعلن لأول مرة فى تاريخه منذ تأسيسه عام ١٩٤٩ بأنه سوف يعمل بموجب المادة الخامسة التى تعتبر أن الاعتداء على أحد الأعضاء فيه هو اعتداء على دول الحلف جميعاً، فقد جاء رد الفعل الأمريكى تجاه هذا الإعلان ضعيفاً، ولم يتجاوب معه فى إشارة واضحة لدول الحلف بأن واشنطن تفضل العمل خارج الحلف وأن القرار تجاه ما تعتبره إرهاباً يجب أن يكون أمريكياً وكذلك الفعل[٤]، مما جعل بعض دول الحلف ترى بأن الولايات المتحدة لديها أجندتها السياسية الخاصة، التى تريد أن تسوقها باسم مكافحة الإرهاب تحت عنوان الهيمنة العسكرية على العالم[٥].

ونفس الأمر ينطبق على الأمم المتحدة، فقد حاولت الولايات المتحدة إبعادها عن أى دور فيما يتعلق بقضية الحرب على الإرهاب الدولى، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهميش الأمم المتحدة فى كل العمليات التى خاضتها ضد الإرهاب، فالتدخل العسكرى فى أفغانستان نفذ خارج إطار الأمم المتحدة، بمعنى تم تجاوز المنظمة الدولية فى كل الأمور

---

(١) د/ جلال عتريسى، "الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول: التحولات واستجابة المنطق"، مجلة المنطلق الجديد، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢)، ٨٦.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٣٠.

(٣) النظام العالمى الجديد، قوة القانون أم قانون القوة؟ ...... م.س.ذ .

(٤) د/ غسان العزى، "العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحادى عشر من أيلول"، مجلة المنطلق الجديد، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢، ص٩٤ – ٩٥.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٣٠.

المتعلقة بالتحرك الأمريكى تجاه محاربة الإرهاب، بالرغم من الدور الذى قامت بـه الأمـم المتحدة منذ بداية أحداث ١١ سبتمبر فيما يتعلق بالقرارات التى اتخـذتها لإدانـة العمليـات الإرهابية، والقرارات التى طالبت من خلالها دول العالم باتخاذ إجراءات وخطـوات عمليـة لمكافحة الإرهاب[١]، بل أن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم ما عليها من التزامات ماليـة للأمم المتحدة، فقد عرقل المحافظون الجديد تنفيذ قرار صادق عليه الكـونجرس الأمريكـى بتزويد الأمم المتحدة بمبلغ ٥٨٢ مليون دولار كدفعة للمتأخرات عليها بحجـة أن الولايـات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع دفع هذه المتأخرات للأمم المتحدة فى الوقت التى تخوض فيـه حرباً متعددة المستويات لمكافحة الإرهاب وهو ما يعنى تحملها لتكـاليف باهظـة فـى هـذا الخصوص[٢].

ويبدو أن الولايات المتحدة هدفت من هذا السلوك تعطيل حركـة المنظمـة الدوليـة، وبالتالى إظهارها بالعجز والفشل مما يعطى انطباعاً بأن الولايات المتحدة محقة فـى تجـاوز المنظمة الدولية فى حربها ضد الإرهاب، إضافة إلى ذلك تسعى الولايات المتحدة إلـى نقـل مسؤولية حفظ الأمن والسلم فى العالم مؤقتاً إليها، ولا سيما فيما يتعلـق بمحاربـة الأنظمـة والمنظمات التى تعتقد بأنها مهددة للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذى يعنى استبدال الـشرعية الدولية بتطبيق القانون الأمريكى على بقية دول العالم[٣]، وهو ما يعكس تحولاً بـارزاً فـى الموقف الأمريكى تجاه دور الأمم المتحدة الذى ظهر بعد حرب الخليج الثانية كما تم الإشـارة إليه فى الصفحات السابقة.

أيضاً تشير الاتجاهات المستقبلية فى النظام الدولى الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى عودة التركيز على سيادة الدولة، فبعد أن اخترقت هذه السيادة – كما أشرنا – وهددت من قبل المصالح والمنظمات العابرة للقارات والتكنولوجيا الحديثة عادت الولايات المتحدة الأمريكيـة لتتراجع عن هذا التوجه، وتسعى لإعطاء الدولة على مستوى العالم دوراً جديداً يتمثل أساسـاً فى مكافحة الإرهاب، وتأييد جهود واشنطن العسكرية والسياسية والثقافية فى وقـف التهديـد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Mark Malan, "The post 9 – 11 security Agenda and Peace keeping in Africa, **Africa security Review**, (South Africa: Institute for Studies, vol.11, No. 3, 2002).
http:www.iss.co.za/piBs/ASR/Iino3/Malan.htm.

(٢) Idem.,

(٣) النظام العالمى الجديد، قوة القانون أم قانون القوة؟ ...... م.س.ذ.

للمصالح الأمريكية، حتى لو أدى ذلك إلى تجاوز حقوق الإنسان والحريات الممنوحة للمواطنين[١].

مما جعل بعض الدول وخاصة فى دول العالم النامى تتخذ من أحداث ١١ سبتمبر ومحاربة الإرهاب مبرراً لقمع المعارضة الشرعية فيها، لا سيما فى ظل عدم وجود تعريف واضح للإرهاب الدولى، بمعنى آخر فإن الأنظمة السياسية فى هذه الدول تلقت الإشارة الأمريكية فى مطاردة العناصر الإرهابية لتصفية خصومها من المعارضة، مما شكل انتهاكاً واضحاً لحقوق وحريات الإنسان فى هذه الدول[٢]، الأمر الذى كشف الهوة الواسعة بين المبادئ، التى تنادى بها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام الدولى الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعاون الدولى لحل المشاكل الدولية، بصورة سلمية وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان[٣].

وإجمالاً يمكن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر هيأت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق جملة من الأهداف فى وقت واحد وهى[٤]:

١- تأكيد الهيمنة الأمريكية وتعزيزها على النظام الدولى الجديد الأحادى القطبية الذى تشكل مع مطلع التسعينيات من القرن الماضى أثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية.

٢- إعادة الحلفاء إلى حظيرة الولاء للسياسة الأمريكية، وتجاوز الاختلافات القائمة فى إطار المعسكر الواحد تحت ذريعة مواجهة مخاطر الإرهاب العالمى.

٣- تجنيد حملة دولية للقضاء على أعداء الولايات المتحدة، ومعارضى سياساتها ممن تسميهم بدول محور الشر، والتخلص منهم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولى واستئصاله.

---

(١) د/ نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولى"، .... م.س.ذ.

(٢) Mark Malan, Op.Cit.,

(٣) د/ نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولى"، .... م.س.ذ.

(٤) د/ أحمد مجدلانى، "قراءة سياسية أولية لمبنى وأسس التحالف الدولى الجديد ضد الإرهاب"
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page7.html

من خلال الباب الأول الذى تناول عوامل التنافس الدولى فـى المنطقـة، والمتمثلـة بالعوامل الداخلية والخارجية. ويمكن القول بأن هذه العوامل ساهمت إلى حد كبير فـى فـتح الطريق أمام التنافس الدولى فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، فالموقع الإستراتيجى المهم، الذى تحتله المنطقة على صعيد الإستراتيجيات الدولية، وما تحفل به من اختلافات إثنية وثقافية ساهمت الأنظمة الوطنية بعد الاستقلال فى تكريسها وتصعيدها بفعل السياسات الخاطئة وغير المدروسة التى انتهجتها تجاهها، وتصاعد الصراعات والحروب الأهلية، التى طالت كل دول المنطقة دون استثناء، أتاحت المجال للقوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح للتـدخل فـى المنطقة تحت مبررات مختلفة، وإلى جانب العوامل الداخليـة هيـأت العوامـل الخارجيـة، والمتمثلة (بالتغيرات السياسية والصراعات الحدودية والتغير فى النظام الدولى)، المجال أكثر لهذه القوى للتحرك فى المنطقة والتنافس فيما بينها على استغلال هـذه الأوضـاع، لترسـيخ نفوذها وتحقيق أهدافها، فالتغيرات السياسية التى تعرضت لها المنطقة منـذ نهايـة الحـرب الباردة، والتى جاءت فى مجملها انعكاساً للتحولات التى شهدها النظام الدولى أثـرت تـأثيراً كبيراً على أوضاع وخارطة المنطقة، وأحدثت تحولاً فى التفاعلات السياسية فى المنطقة، أدت إلى تفجر صراعات وحروب حدودية جديدة بين بعض الدول، أدخلت المنطقة فى مزيد مـن الاضطرابات وعدم الاستقرار.

ومن ثم فإن هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً كبيراً فى جذب القوى الدولية، والإقليمية نحو المنطقة فى عملية تنافس جديدة سواء من حيث أطرافها أو أبعادها، وهذا ما سوف يـتم تناوله فى الباب الثانى من الدراسة.

الباب الثانى

أبعاد التنافس الدولى فى المنطقة

خلصنا من الباب الأول إلى القـول بأن منطقة القرن الأفريقى دخلت ومنـذ نهايـة الحرب الباردة فى مرحلة خطيرة من انعدام الأمن والاستقرار، جعلت منها بؤرة مـن بـؤر التوتر الساخنـة فى العالم، الأمر الذى لفت انتباه القوى الدولية المختلفة نحوهـا، ولا سـيما القوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح فيها، التى اندفعت صوب المنطقة سعياً وراء حمايـة مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة. فشهدت المنطقة تواجداً أجنبياً ملحوظاً خلال هذه المرحلة ربما يفوق ما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، فالأوضاع الداخلية والإقليمية المتردية فى المنطقة؛ مثلت بيئة صالحة للتواجد والتنافس بين هذه القوى، خاصة والمنطقة تحظى بأهميـة ومكانة كبيرة على صعيد الاستراتيجيات العالمية، فهى تقع - كما أشرنا - فى منطقة حساسة لمصالح العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، فبحكم موقعها الجغرافى المتميز الذى أتاح لها الإشراف على منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب، وإطلالها على المحـيط الهنـدى، ارتبطت وتداخلت أمنياً وسياسياً واقتصادياً مع العديد من المناطق الحيوية فى العـالم، مثـل منطقة الجزيرة العربية والخليج العربى، ومنطقة حوض النيل ومنطقة البحر المتوسط، الأمر الذى جعل منها منطقة خصبة للقوى المختلفة للتنافس فيها والسيطرة عليها. وهذا مـا سـوف نعالجه فى هذا الباب، وسيتم ذلك من خلال التطرق فى الفـصل الأول منـه إلـى الـرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة فى المنطقة، الذى يتضمن رؤية هذه الدول للمنطقـة وطبيعـة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، والتصورات التى تضعها للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف وترجمة لتلك الرؤية، ويتطرق الفصل الثانى والثالث والرابع منه إلى معالجة الأبعاد المختلفة للتنافس والمتمثلة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية التى يدور حولها التنـافس بـين القوى الدولية المختلفة فى المنطقة.

الباب الثانى

أبعاد التنافس الدولى فى المنطقة

الفصل الأول

الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة

المبحث الأول: الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبى وفرنسا

المبحث الثانى: الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاث: الرؤية الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل

المبحث الرابع: الرؤية الإستراتيجية للدول الأسيوية (إيران – الصين – اليابان)

الفصل الأول

الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة

فى هذا الفصل سوف نتطرق للرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة تجاه المنطقة، وذلك من خلال أربعة مباحث، يتناول الأول منه الرؤية الأوروبية والفرنسية، ويتناول الثانى منـــه الرؤية الأمريكية، بينما يخصص الثالث منه للرؤية العربية والإسرائيلية، ويتنـــاول الأخيـــر الرؤية الأسيوية ممثلة بإيران والصين واليابان.

المبحث الأول

الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبى وفرنسا

سوف يركز هذا المبحث على تناول الرؤية الأوروبية والفرنـــسية لمنطقـــة القـــرن الأفريقى كلاً على حدة، وقد يتسأل البعض هنا عن سبب فصل الرؤية الفرنسية عن الرؤيـــة الجماعية للاتحاد الأوروبى، بالرغم من كون فرنسا تمثل إحدى أهم دول الاتحاد، وهو تساؤل منطقـــى بطبيعة الحال. وتكمن الإجابة على ذلك بكون فرنسا هى الدولة الأوروبية الوحيـــدة، التى ظلت محافظة على نفوذها ومصالحها فى المنطقة منذ الفترة الاستعمارية وحتـــى الآن، بفضل تواجـــدها المستمر فى دولة جيبوتى، ومن ثم فهى تتفرد على دول الاتحاد فى ذلـــك، وهـــو الأمر الذى يجعل رؤيتها للمنطقة أكثر عمقاً عن بقية دول الاتحاد الأوروبى، ورغـــم ذلك ففرنسا حريصة بأن تكـــون سياستها ورؤيتها للمنطقة متنـــاغمة ومنسجمة قدر الإمكـــان مع التوجهات العامة للاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة، ولا سيما فـــى ظـــل تزايـــد الاهتمـــام الأمريكـــى منذ نهاية الحرب الباردة بالقارة الأفريقية بوجـــه عام ومنطقة القـــرن الأفريقـــى على وجه الخصوص.

المطلب الأول

الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي

من المعروف بداية بأن دول منطقة القرن الأفريقي خضعت جميعها للاستعمار الأوروبي (الفرنسي – الإيطالي – البريطاني) باستثناء أثيوبيا، التي حافظت على استقلالها، وإن كانت لم تسلم تماماً من الاحتلال، إذ خضعت للاحتلال الإيطالي لأكثر من خمس سنوات (١٩٣٥ – ١٩٤١)[١]. وخلال مرحلة الاستعمار سيطرت الدول الأوروبية تماماً على المنطقة، وتركت بصماتها على مختلف نواحي الحياة فيها، وظل هذا الوضع قائماً حتى نالت دول المنطقة استقلالها في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، ومع هذا الاستقلال تراجعت مكانة القوى الأوروبية في المنطقة، وحل محلها في ظل نظام القطبية الثنائية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه ومع اشتداد الحرب الباردة بين القطبين تهيأت الفرص للدول الأوروبية لدعم نفوذهم التقليدي في المنطقة والقارة الأفريقية على وجه العموم، وظل هذا الوضع حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، الذي شهد انتهاء الحرب الباردة وتفتت الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي. وعند هذه النقطة انتقل الأوروبيون إلى داخل القارة الأوروبية، وركزوا اهتمامهم على ترتيب أمورهم الداخلية، مثل إعادة بناء الاتحاد الأوروبي وتوحيد ألمانيا، وتقديم الدعم لعملية التحول في دول أوروبا الشرقية، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تراجع اهتمامهم بالقارة الأفريقية[٢]. وإن ظلت منطقة القرن الأفريقي تحظى باهتمام فرنسي خاص، ولذلك فإن انتهاء الحرب الباردة فتحت الطريق أمام الأوروبيين لتحقيق واحد من أهم الأفكار الأولية وراء إنشاء التجمع الأوروبي، وهو الوصول بأوروبا لتكون لاعباً مؤثراً على الساحة الدولية، وتم ذلك بعد توقيع الدول الأوروبية على معاهدة الوحدة سنة ١٩٩٣ التي أوجدت الاتحاد الأوروبي[٣][*].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: بيركيت هابتى سيلاسى، الصراع في القرن الأفريقي، .... م.س.ذ، ص٦٢ – ٦٥.

(٢) د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٠)، أبريل ٢٠٠٠، ص١٢ – ١٣.

(٣) Gorm Rye Olsen, "The European union and Africa", in colin legum. (ed.) **Africa contemporary Record.**, vol. 27., 1998 – 2000, P. A68.

(*) تكون الاتحاد الأوروبي عبر عملية اندماجية مازالت مستمرة، حيث بدأت بما كان يعرف باسم الهيئة المشتركة للفحم والصلب (١٩٥١ – ١٩٥٧) مروراً بمرحلة السوق الأوروبية المشتركة (٥٧ – ١٩٦٧) إلى مرحلة الجماعة الأوروبية EC (١٩٦٧ – ١٩٧٣) إلى الجماعة الأوروبية الموسعة، حيث انضمت انجلترا وأيرلندا والدانمارك إلى الدول الست وهي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا=

وفى هذا الصدد نشير بأن تجربة الجماعة الأوروبية خلال الحرب البـاردة، تميـزت بانتمائها للمنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها حافظت على خصوصية بنائها ونموذجها السياسى، وهو ما أعطى للنموذج الأوروبى القدرة على التكيف مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومكنه من النجاح فى الانتقال من أجندة إستراتيجية قامت أساسـاً علـى كيفية مواجهة التهديد السوفيتى، والتفاعل مع نظام الثنائية إلى إستراتيجية جديدة للتفاعل مـع تحديات ما بعد الحرب الباردة[1].

بطبيعة الحال أدى انشغال الاتحاد الأوروبى بترتيب أوضاعه الداخلية، إلى تهمـيش بعض المناطق ومنها منطقة القرن الأفريقى والقارة الأفريقية بشكل عام، الأمر الـذى أوجـد حالة من الفراغ الإستراتيجى خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وخروجه من المنطقة والقارة، حاولت بعض القوى الدولية والإقليمية الاستفادة منه، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التى دعمت ارتباطاتها السياسية والعسكرية فى المنطقة، وأصبحت الدولة صـاحبة النفوذ الأول فيها[2]. وزاد من إغراء القوى الدولية فى المنطقة ما شهدته من أحداث وتغييرات وصراعات متعددة.

وفى ظل هذه التطورات بدأ الاتحاد الأوروبى بإعادة تقييم لسياساته ولتوجهاتـه فـى المنطقة والقارة، فى محاولة منه للدفاع عن مصالحه ونفوذه. خاصـة وأن معاهـدة الوحـدة الأوروبية أوجدت نظاماً من الممارسات المشتركة فتحت الطريق لتعـاون أقـرب بـين دول الاتحاد حول مسائل محددة فى العلاقات الخارجية تشترك فيها الدول الأعـضاء باهتمامـات معينة[3]، وفى هذا الخصوص استحوذت القارة الأفريقية على اهتمام واضح، حيـث أظهـر

=ولوكسمبورج) ثم انضمت اليونان عام ١٩٨١ والبرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦، ثم جاءت مرحلة ما بعد ماستريخت (فبراير ١٩٩٢) حيث تكون الاتحاد الأوروبى من ١٢ دولة، ثم توسع عام ١٩٩٣ بانـضمام السويد والنمسا وفنلندا وأخيراً جاءت سنة ٢٠٠٤ لتمثل منعطفاً جديداً فى تـاريخ الاتحـاد الأوروبـى بانضمام عر دول جديدة للاتحاد هى (استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهوريـة التـشيك وسـلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص)، انظر: د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية والأفريقية بعـد انتهاء الحرب الباردة .... م.س.ذ، ص١٤، وأيضاً د/ عمرو الشوبكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحـاد وصناعة وحدة"، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية، السنة (١٤)، العدد (١٤١) يوليو ٢٠٠٤)، ص١١ – ١٢، ولمزيد من التفاصيل انظر:
http://www.fco.gov-uk/servlet/front/textonly?pagename=openmarket/xclerate/showpage&c=page

(١) د/ عمرو الشوبكى، أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة، ..... م.س.ذ، ص١٧.

(٢) تسفاتيسيون مدهانى، ارتريا وجيرانها ......، م.س.ذ، ص١١.

(٣) Gorm Rye Olsen., Op. Cit., P. A68.

الاتحاد الأوروبى حرصاً على تعميق وتأطير العلاقات مع دول القارة الأفريقية، فعمل بداية على تجديد اتفاقيات لومى وإحلال اتفاقية كوتونو محلها، وأيضاً وضع إطار عام للشراكة الإستراتيجية الجديدة، خاصة فى مؤتمر القمة الأوروبى الأفريقى، الذى عقد فى القاهرة عام ٢٠٠٠[١]. وعلى نفس السياق تبنت المفوضية الأوروبية فى أكتوبر ٢٠٠٥ مبادرة "إستراتيجية الاتحاد الأوروبى من أجل أفريقيا: نحو ميثاق أورو – أفريقى من أجل التعجيل بالتنمية فى أفريقيا"، وتستند على أساس صياغة إطار عمل لدول الاتحاد والمفوضية الأوروبية من أجل مساعدة أفريقيا فى تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥[٢].

هذه السياسات وهذه التوجهات أوضحت بلا شك بأن الاتحاد الأوروبى بدأ فى التحفز للدفاع عن مصالحه فى القارة الأفريقية، لا سيما بعد ما ظهر له بأن بعض القوى الدولية نجحت فى تحقيق بعض المكاسب فى القارة، والتى جاءت بطبيعة الحال على حساب المصالح التقليدية لدول الاتحاد الأوروبى، ومن مناطق القارة المهمة التى استطاعت تلك الدول النفاذ إليها منطقة القرن الأفريقى المعروفة تاريخياً بأنها منطقة نفوذ تقليدية لبعض دول الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى دفع بالسياسة الأوروبية إلى إعلان حالة استنفار اقتصادى وسياسى دفاعاً عن مصالحها المتراكمة فى المنطقة منذ قبل الاستقلال وتصفية الاستعمار[٣]. رغم انشغالها فى ذلك الوقت بترتيب أمور وحدتها ومعالجة المشكلة اليوغسلافية، التى تفجرت فى القارة الأوروبية، إلا أن الأمر لم يشغلها تماماً عن مراقبة تحركات القوى الدولية الأخرى فى المنطقة وخاصة التحركات الأمريكية؛ فقد ظلت تراقب تلك التحركات بنوع من الشك والخوف من أن يؤدى ذلك إلى تهميش دورها والنيل من مصالحها المختلفة فى المنطقة، وعلى وجه الخصوص السياسة الفرنسية، التى نظرت بقلق بالغ لتنامى الاهتمام والنفوذ الأمريكى فى مستعمرتها السابقة جيبوتى[٤]، وهذا التخوف والتوجس إن دل على شئ فإنما يدل على أهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية، فالسياسة الأوروبية تنظر للمنطقة من زوايا مختلفة يمكن الإشارة إلى أهمها فى الآتى:

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص٣٠٧ ولمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص٣٧ – ٣١٢.

(٢) جورج ثروت فهمى، "أوروبا وأفريقيا، إستراتيجية جديدة للتنافس"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦، ص١٥٢.

(٣) د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين .....، م.س.ذ، ص٩١.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ......، م.س.ذ، س٥٨.

١- تمثل المنطقة تاريخياً منطقة نفوذ تقليدية لبعض دول الاتحاد الأوروبى، فقد خضعت دول المنطقة جميعها للاستعمار الأوروبى، كما أشرنا سابقاً ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة بالنسبة للدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن ثم فهناك مصالح أوروبية متراكمة وقائمة فى المنطقة، ولكنها معرضة لمنافسة قوية من قبل بعض القوى الدولية، الأمر الذى شكل تهديداً حقيقياً على تلك المصالح ومثل تعدياً وتدخلاً على مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية فى المنطقة(١).

٢- تشكل المنطقة أهمية حيوية لدول الاتحاد الأوروبى، فمن الناحية الجغرافية تطل دولها على منطقة المحيط الهندى من ناحية، وتتحكم مع اليمن فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ومن ثم فهذا الموقع يتيح لدول المنطقة التحكم فى طريق التجارة العالمى، خاصة تجارة النفط القادمة من الخليج العربى والمتوجه إلى أوروبا وأمريكا، أيضاً فإن المنطقة تمثل ممراً مهماً لأى تحركات عسكرية قادمة من أوروبا والولايات المتحدة فى اتجاه منطقة الخليج العربى(٢)، ومناطق جنوب وشرق آسيا.

إذن المنطقة وبحكم موقعها الإستراتيجى المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية (باب المندب – قناة السويس) تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول الاتحاد الأوروبى، ولا سيما ذات المصالح وصاحبة الأساطيل التجارية المختلفة العابرة لهذا الممر الحيوى(٣)، خاصة وهذا الطريق قد ساهم فى الماضى فى الطفرة الصناعية والحضارية الحديثة التى شهدتها أوروبا(٤).

٣- التغيرات والتطورات التى شهدتها المنطقة وما رافقها من صراعات وحروب مختلفة عصفت بالمنطقة رأساً على عقب، أعادت معها رسم خريطة المنطقة من جديد،

---

(١) جورج ثروت فهمى، "أوروبا وأفريقيا إستراتيجية جديدة للتنافس"، ..... م.س.ذ، ص١٥٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص٣٠٧.

(٣) د/ عبدالملك عودة، **التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥**، .... م.س.ذ، ص٢٩.

(٤) د/ سليمان محى الدين فتوح، "إستراتيجية الصراع الدولى للجزر الجنوبية فى البحر الأحمر"، **بحوث أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين**، ٢٧ – ٢٩ مايو ١٩٩٧، بمناسبة احتفالية اليوبيل الذهبى للمعهد (١٥٤٧ – ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد (١)، ١٩٩٧)، ص٤٢٣.

وظهرت فى غير صالح دول الاتحاد الأوروبى وجاءت متوافقة مع المصالح الأمريكية فى المنطقة.

٤- اكتسبت المنطقة أيضاً أهمية جديدة ببروز الجماعات الإسلامية فى العديد من دول المنطقة ومناداتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما فى السودان والصومال وبعض الأقاليم التى تحتوى على أغلبية إسلامية فى أثيوبيا وارتريا، وزاد الاهتمام بالمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وتوارد الأنباء عن وجود علاقة بين هذه الجماعات وتنظيم القاعدة[١].

٥- تحتوى المنطقة على الكثير من الموارد الطبيعية المهمة للصناعات الأوروبية، وخاصة البترول الذى ظهر فى السودان والصومال[٢]، واحتمال وجودة فى باقى دول المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية للمنطقة تحاول دول الاتحاد الأوروبى إثبات مشاركتها فى هذه المنطقة لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواصلات والممرات الهامة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى بالتحكم فى أوضاع المنطقة[٣]، خاصة وأوروبا ترى بأنها الأحق بهذه المنطقة من بقية القوى الدولية، كونها صاحبة النفوذ التقليدى فيها[٤]، ولذا فإن الاتحاد الأوروبى يحاول إثبات تواجده فى المنطقة، وتأكيد إرادته المستقلة ووزنه الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة[٥].

وعلى الرغم من ذلك فلا يمكننا الجزم بوجود إستراتيجية أوروبية واحدة ومتفق عليها بين دول الاتحاد سواء تجاه القارة الأفريقية، أو أى منطقة أخرى ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نجمل بعضها فى الآتى:

١- رغم نجاح الاتحاد الأوروبى فى تحقيق العديد من أهدافه، إلا أنه مازال بعيداً عن تحقيق كل طموحاته فهناك الكثير من التحديات منها مسألة تطوير مؤسساته نفسها، التى تكونت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن وبعد توسع الاتحاد خمس وعشرين دولة مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة[٦]. وهو ما

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص٣٠٧.

(٢) م.س.

(٣) لواء أ.ع/ حمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – المستقبل"، .... م.س.ذ، ص٨٧.

(٤) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى"، .... م.س.ذ، ص٩٦.

(٥) عماد قدورة، .... م.س.ذ، ص٢٠.

(٦) د/ عمرو الشوبكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة"، ......، م.س.ذ، ص١٨.

فشل فيه حتى الآن، بسبب الانقسام الداخلى بين فريق السيادة الوطنية الرافض لتخلي الدولة الوطنية عن سيادتها، أو بعضاً منها لصالح الوحدة الأوروبية، وبين الفيدراليين الذين يؤيدون فكرة تنازل الدولة الوطنية عن بعض من سيادتها لصالح الكيان الفيدرالى[1]، بل أن بعضاً من دول الاتحاد الأوروبى لا يزال متحفظاً على سياسة الوحدة النقدية والاقتصادية للاتحاد، وأظهرت حرب العراق الأخيرة عجز الاتحاد الأوروبى عن اتخاذ أى موقف موحد تجاه الأزمة والحرب[2]. الأمر الذى جعل دول الاتحاد تعى تماماً أنه بدون الاتفاق فيما بينها حيال القضايا الدولية وأولويات التعامل معها فلن يكون للاتحاد الأوروبى أى تأثير يذكر على مستوى الساحة الدولية[3].

٢- توسع الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٤، إلى خمس وعشرين دولة صعد من عملية التباعد بين دول الاتحاد حول إمكانية الاتفاق على إستراتيجية موحدة للاتحاد سواء تجاه القارة الأفريقية أو المنطقة. فمثلاً مجموعة دول أوروبا الشرقية، التى انضمت مؤخراً للاتحاد بنت علاقاتها بالاتحاد باعتباره منفذاً تجارياً وسوقاً كبيراً، ومجالاً خصباً لتلقي المساعدات والاستثمارات دون أى اهتمام بضرورة بناء مشروع سياسى مستقل للاتحاد الأوروبى[4]، ومن ثم فهذه الدول ليس لها أى مصالح فعلية، أو نفوذ تقليدى فى المنطقة يدفعها لتأييد مثل هذه الإستراتيجية[5]، ويضاف إلى ذلك الموقف البريطانى المؤيد لبناء قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية، خاصة للاتحاد الأوروبى شريطة أن لا تتعارض مع التوجهات الأمريكية بل وأن تعمل بصورة متناغمة مع الإستراتيجية الأمريكية[6].

٣- هناك أيضاً التنافس حول الزعامة الأوروبية بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الذى قد يؤدى إلى إضعاف الكيان الأوروبى أمام القوى الدولية الكبرى[7].

---

(١) م.س.ذ، ص٣٠.

(٢) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص"، ....، م.س.ذ، ص٥٣ – ٥٤.

(٣) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، الكتاب السنوى ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسلى وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى والمعهد السويدى بالإسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٣٤.

(٤) د/ عمرو الشوبكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد صناعة وحدة"، .... م.س.ذ، ص٢٩.

(٥) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، .... م.س.ذ، ص٢٦٧.

(٦) د/ عمرو الشوبكى، "أوروبا من السوق لإلى الاتحاد وصناعة وحدة"، .... م.س.ذ، ص٢٩.

(٧) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة دراسات المستقبل، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد (١)، السنة (١)، يونيو ٢٠٠٥)، ص٦٥.

أولاً: أهداف الاتحاد الأوروبى فى المنطقة:

يعد استعراض الرؤية الأوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبى نشير هنا إلى أهم الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها الاتحاد الأوروبى فى المنطقة.

١- الأهداف السياسية:

أ- يسعى الاتحاد لزيادة وتعظيم دوره ووجوده فى المنطقة، التى تربطه بهـا صـلات قوية منذ مرحلة الاستعمار[١]، وفى هذا الصدد يسعى الاتحاد الأوروبى للمحافظـة على مصالحه ونفوذه فى مستعمراته السابقة فى المنطقة[٢].

ب- يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تشجيع عملية التحول الـديمقراطى، واحتـرام حقـوق الإنسان فى المنطقة[٣].

جـ- العمل على تدعيم مكانة الاتحاد الأوروبى على الساحة الدولية، وضمان اسـتقلاله فى الشئون الخارجية[٤].

٢- الأهداف الأمنية:

أ- العمل على حل الصراعات والحروب المسلحة فى المنطقة، ومحاولة محاصرة نشؤ الأزمات من بدايتها، مع توفير الوسائل السريعة واللازمة للسيطرة عليها قبـل أن تستفحل[٥].

ب- التصدى للتوجهات الإرهابية فى المنطقة والقارة، ومحاصرة الإسلام السياسى ومنعه من الانتشار فى المنطقة[٦].

جـ- السعى لحماية خطوط التجارة والملاحة الدولية (باب المندب – قناة السويس)[٧].

د- مواجهة النفوذ المتزايد لبعض القوى الدولية فى المنطقة، وخاصة النفـوذ الأمريكـى الذى تعاظم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[٨].

---

(١) Goirm Rye Olsen, Op. Cit., P. A 68

(٢) أيمن السيد محمود عبدالوهاب، "السياسة المصرية تجاه دول حوض النيـل منـذ عـام ١٩٨١" ....، م.س.ذ، ص١٥١.

(٣) د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، ...... م.س.ذ، ص٢٦.

(٤) http://www.delsyr.cec.eu.int/ab/eu-global-peayer/6.htm

(٥) Goirm Rye Olsen, Op. Cit., P. A. 69

(٦) د/ عبدالملك عودة، "المتغيرات السياسية فى أفريقيا ٢٠٠٤، **كتاب الأهرام الاقتصادى**، العدد (٢٠٨)، أول أبريل ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٧) د/ عبدالملك عودة، **التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥**، ...... م.س.ذ، ص٢٩.

(٨) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "القمة الأفروأوروبية الأولى ... صراع الأولويات.
http:www.islamoline.net/iol-arabic/dowalia/a[plitic-mar-2000/apolitic23-asp

٣- الأهداف الاقتصادية:

أ- البحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الأوروبية، وضمان الحصول علـى الموارد الأولية المهمة فى مجال الصناعات الأوروبية(١).

ب- العمل على دعم برامج التنمية الاقتصادية فـى المنطقـة، والاهتمـام بانفتـاح اقتصاديات المنطقة على الاقتصاد العالمى وخاصة فى مجالى الاستثمار والتبادل التجارى(٢).

جـ- تأمين المصالح الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبى وتنميتها والدفاع عنها(٣).

ثانياً: تصورات الاتحاد الأوروبى للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض رؤية الاتحاد الأوروبى للمنطقة، وطبيعة الأهداف التى يـسعى إلـى تحقيقها نشير فى هذا الجزء إلى بعض التصورات المطروحة من قبل دول الاتحاد الأوروبى للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف:

١- محاولة استقطاب دول المنطقة تجاه الاتحاد الأوروبى، وتقديم الدعم والحمايـة للـنظم السياسية ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبى(٤).

٢- العمل على دمج الأبعاد الاقتصادية والتجارية والسياسية لتقويـة العلاقـات مـع دول المنطقة، والاعتماد على علاقات إقليمية متنوعة بما فى ذلك اتفاقيات التعاون والشراكة مع دول المنطقة(٥).

٣- العمل على مساعدة دول المنطقة وتعزيز قدراتها فى مجـال عمليـات حفـظ الـسلم والأمن(٦)، ودعم التنظيمات المختلفة فى القارة فى هذا الخصوص، والتعاون مع القوى الدولية الأخرى والمنظمات المختلفة فى حل الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة، والاعتماد أيضاً على أسلوب الوساطة السياسية بين الأطراف المتنازعة(٧).

---

(١) م.س.

(٢) مجدى عبدالكريم، **التنافس الدولى على أفريقيا**، ...... م.س.ذ، ص١٥.

(٣) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص٦٦.

(٤) صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسى الأمريكى فى القارة الأفريقية بعـد الحـرب البـاردة (١٩٩٠ – ٢٠٠١**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربيـة، ٢٠٠٢)، ص٦١.

(٥) http://wwwpdelsyr.cec.eu.int/ab/eu-global-player/1.htm

(٦) د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، .... م.س.ذ، ص٢٩.

(٧) Colin legum.(ed)., "Arfica contemporary Record.", vol.27. 1998 – 2000, (Newyork: Africana publishing company, 2004), P. A68.

٤- ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبى تواجد عسكرى معقول فى المنطقة يكون قادر على حماية المصالح الأوروبية[١]، والمساعدة فى ضبط الأمن والاستقرار فى المنطقة.

٥- الدفع فى اتجاه نظام دولى متعدد الأقطاب يكون أكثر عدلاً واستقراراً[٢]. من خلال تفعيل وتقوية دور الاتحاد الأوروبى على الساحة الدولية، والتعاون مع القوى الدولية الكبرى فى هذا الشأن.

المطلب الثانى

الرؤية الإستراتيجية الفرنسية

بداية يمكن القول بأن الرؤية الفرنسية لمنطقة القرن الأفريقى تنبثق من الرؤية الكلية لفرنسا للقارة الأفريقية التى حظيت بأهمية بالغة فى الإستراتيجية الفرنسية طوال المراحل السابقة، حيث استطاعت فرنسا أن تحافظ على علاقات قوية مع الدول الأفريقية، التى استقلت عنها، عن طريق العديد من الروابط الرسمية وغير الرسمية، التى تكونت أثناء وبعد الاستعمار[٣]، كالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية القوية، والعلاقات والصلات الشخصية الوثيقة التى ربطت بين القيادات الفرنسية والأفريقية[٤]، الأمر الذى مكنها من التمتع بنفوذ قوى داخل القارة الأفريقية، لدرجة أن فرنسا أصبحت تنظر لأفريقيا كمجال حيوى مهم وركيزة فرنسية فى التأثير فى التوازن الدولى. بل أن القارة شكلت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التقليدية[٥] حتى قيل أن أفريقيا أصبحت تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم فى مجلس الأمن وقدرتها النووية[٦]، وساعدها فى ذلك مناخ الحرب الباردة، الذى أتاح لها حرية كبيرة فى الحركة على الساحة الأفريقية، من منطلق مناهضة المد الشيوعى فى القارة، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر لمنطقة الفرنك باعتبارها منطقة نفوذ مغلقة لفرنسا[٧].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: Grom Rye olsen., Op., cit., PP. A69 – 70

(٢) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، .... م.س.ذ، ص١٣٦.

(٣) Tony chafer, Op. Cit., P.353

(٤) Shaun Gregory,. Op. Cit., P.436

(٥) مركز المعلومات القومى، الكتاب الإستراتيجى السنوى، ١٩٩٩، دليل سياسى واقتصادى، الإصدار الثانى، الجزء الأول، (دمشق: مركز المعلومات القومى، ١٩٩٩)، ص٦٠٥.

(٦) د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكوفية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا ...... م.س.ذ، ص٣٢.

(٧) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤)، ص٨٠.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد بأن السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة الحرب الباردة، كانت تحركها فى المقام الأول الاهتمامات القومية، وإظهار القــوة الفرنــسية عبــر البحار، وليس الاهتمام فقط بتفاعلات الحرب الباردة، ورغم ذلك فلا يمكن أن ننكر أن منــاخ الحرب الباردة كان جزءاً مهماً من الخلفية التى نفذت بها سياسة فرنسا الأفريقية، حيث أتاحت لفرنسا مساحة إستراتيجية مهمة على الساحة الدولية، استطاعت من خلالهــا تنفيــذ أهــدافها المختلفة، وأتاحت لها أيضاً تقديم نفسها كراعية وحامية للمصالح الغربية فى القارة بحكم كونها إحدى أعضاء التحالف الغربى[1]، غير أن المتتبع للسياسة الفرنسية الأفريقية يلاحظ أن ثمــة تطورات رافقت عقد التسعينيات من القرن الماضى عملت على تهديد المكانة والنفوذ الفرنسى فى القارة الأفريقية، ولهذه التطورات أسباب مختلفة، بعضها ارتبط بانتهاء الحــرب البــاردة، وما رافقها من تغيرات وبعضها ارتبط بتغيرات حدثت فى البيئة المحلية الأفريقية، والــبعض الآخر جاء نتيجة لتعديلات جرت على السياسة الداخلية لفرنسا ذاتها[2]. فانتهاء الحرب الباردة أدت إلى تغيرات وتحولات كبيرة فى بيئة المواجهة العالمية بين الشرق والغرب، فلم يعد هناك مواجهة تستوجب التضامن والتكتل بين مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى، وعليه فلــم يعد هناك تضامن داخل الكتلة الغربية لاختفاء الكتلة المنافسة، وعدم وجود عدو مشترك يبرر هذا التضامن، ومن ثم اعتبرت هذه التغيرات بمثابة ضربة قويه لشبكه العلاقات بين فرنــسا ومستعمراتها السابقة[3]؛ أفقدت فرنســا تميزها واســتقلالها اللــذان حــددت بهمــا هويتهــا ووضعها فــى السياسات الدولية، فعند انهيار النظام الدولى ثنائى القطبية انهارت معه مكانتــه فرنسا ووضعها كلاعب مستقل، وظهرت فرنسا فى النظام الدولى الجديد غيــر واثقــة مــن مكانتها ووضعها فى هذا النظام الذى هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، لشعورها بــأن التغيرات التى رافقت النظام الجديد ضيقت من الخيارات المتاحة أمامها فى السياسات الدولية، خاصة بعد ظهور ألمانيا الموحدة كدولة قوية فى أوروبا، الأمر الذى جعل فرنسا تبدو وكأنها تتحول تدريجياً إلى قوة عادية[4].

---

(١) انظر فى ذلك:

- Tony chafer,. Op. Cit., P. 353

- Sophie Meunier., "The French Exception" **Foreign Affairs**. Vol. 19, No.4, July- Aug 2000, PP.106-107.

(٢) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العــدد (١٤٥) يوليــو ٢٠٠٠، ص٨.

(٣) اناتولى ن. اليسى، "تغير علاقات القوة والتكيف الإستراتيجى فى ارتباطات فرنسا العسكرية فى وســط أفريقيا"، **آفاق أفريقية**، السنة (١)، صيف ٢٠٠٢، ص٦١. ولمزيد من التفاصيل انظر:

John w. Harbeson & Donald Rothchild, (ed),**Africa in World Politics Post – Cold war Challenges**, (U.S.A, by Westview Press Inc., 1995), PP. 163-183.

(٤) Asteris C. Huliaras, The Anglosaxon conspiracy: ferception of the Great lakes, **the journal of modern african studies**, (Combridge University Prees,vol. 36, 4, 1998), P. 598

وعلى نفس السياق ساهم التوجه الفرنسى نحو الاتحاد الأوروبى والتعاون مع النـــاتو فى التراجع الفرنسى من القارة الأفريقية، فتعميق التكامل السياسى والاقتصادى الأوروبـــى، والتعاون مع الناتو أدى إلى زيادة مشاركة فرنسا فى المؤسسات متعددة الأطراف، الأمر الذى حد من القدرة الفرنسية على انتهاج سياسة مستقلة فى السياسة الخارجية، لا سيما وفرنسا من أكثر الدول الأوروبية حماسه لأن يلعب الاتحاد الأوروبى دوراً مميزاً على الساحة الدوليـــة. ومن ناحية أخرى أدت التهديدات الأمنية الجديدة للأمن الأوروبى فى منطقة البلقان، والقلق من ألمانيا الموحدة بفرنسا إلى إقامة علاقات أوثق مع الناتو، والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هو تحجيم التحركات الفرنسية المستقلة فى السياسة الخارجية. وعلى الجانب الأفريقى ساهم وفاة الكثيـــر من الشخصيات الرائدة المتخصصة والمهتمة بالعلاقات الفرنسية الأفريقية فى السنوات الأخيرة إلى فقدان فرنسا لمكانتها فى القارة الأفريقية، لا سيما وأن إحدى سمات العلاقـــات الفرنـــسية الأفريقية ترتبط بالعلاقات الشخصية بين القادة الأفارقة، وأعضاء الصفوة الحاكمة الفرنـــسية، وبالتالى كان لاختفائهم أثراً كبيراً على الطبيعة الخاصة لهذه العلاقات وزاد من ذلك، التوجـــه الفرنسى بعيداً عن أفريقيا إلى مناطق أخرى مثل شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا[١].

وأخيراً هناك أسباب سياسية داخلية أجبرت السياسة الفرنسية على تعديل سياستها تجاه مناطق نفوذها التقليدية فى القارة[٢]، خاصة بعد الإخفاقات التى منيت بها السياسة الفرنسية فى منطقة البحيرات العظمى[٣].

بطبيعة الحال أدت تلك التطورات مجتمعة إلى تراجع فرنسى ملحـــوظ فـــى القـــارة الأفريقية، وعلى وجه الخوص فى الدول الفرانكفونية، الأمر الذى أدى إلى تمدد أمريكى فـــى هذه الدول فى محاولة لملئ الفراغ الذى خلفه التراجع الفرنسى، ومن هـــذه الـــدول جيبـــوتى الواقعة فى منطقة القرن الأفريقى، التى حظيت باهتمام أمريكى واضح، خاصة بعد أن برزت أهميتها خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وظهر ذلك الاهتمام مـــن خـــلال الزيـــارات المتكررة للمسئولين الأمريكيين، وزيادة المساعدات المختلفة التى قدمتها الولايات المتحدة لهذه الدولة من صندوق الدعم الاقتصادى الأمريكى[٤]، وتجدر الإشـــارة بأنـــه وبـــرغم التراجـــع الفرنسى من أفريقيا، فإن منطقة القرن الأفريقى وتحديداً دولة جيبوتى ظلت تحظى باهتمامـــاً خاصاً من قبل السياسة الفرنسية، وهو ما أكده وزير الدفاع الفرنسى للرئيس الجيبوتى الأسبق

---

(١) Tony chafer,. Op. Cit., PP. 354 - 355

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب الداخلية انظر: Ibid., PP. 356 – 359

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: Ibid., PP. 347 – 349

(٤) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع فى القرن الأفريقى .....م.س.ذ، ص٩٨.

حسن جوليد خلال زيارته لجيبوتى فى ابريل عام ١٩٩٨، حيث أوضح له بأن فرنسا سوف تستمر فى جيبوتى من خلال قاعدتها العسكرية وأن تخفيض تواجدها العسكرى فى البلاد (من ٣٢٠٠ إلى ٢٦٠٠ خرد) لن يؤثر على أهميتها الإستراتيجية فى شئ[١]، ويرجع الاهتمام الفرنسى بجيبوتى ومنطقة القرن الأفريقى إلى عدة اعتبارات عامة أهمها[٢]:

١- إثبات دورها وتواجدها الدائم مقابل التواجد الأمريكى الجديد فى المنطقة.

٢- تأكيد إرادتها المستقلة ووزنها الدولى الذى تآكل بعد نهاية الحرب الباردة.

٣- تأمين وارداتها النفطية وإظهار التزامها بتأمين طرق النفط إلى أوروبا، وهو هدف تسعى فرنسا من خلاله لإثبات ريادتها فى تفعيل الدور الأوروبى على الساحة الدولية، أيضاً ومن خلال جيبوتى لعبت السياسة الفرنسية أدوراً مختلفة، ليس فقط فى منطقة القرن الأفريقى، بل فى القارة الأفريقية والشرق الأوسط، وكذلك المحيط الهندى، حيث منحتها جيبوتى مدخلاً للجامعة العربية والتعاون الإقليمى، ونفوذاً إضافياً فى منظمة الوحدة الأفريقية (حالياً الاتحاد الأفريقى)، وحليفاً فى الأمم المتحدة، ووجدت أيضاً فرنسا نفسها فى جيبوتى فى خضم التأثير الإسلامى الثورى بين السودان واليمن والصومال وإيران[٣].

إضافة إلى ذلك منحت جيبوتى فرنسا إمكانية لنشر قواتها العسكرية فى مناطق ثلاث هى[٤]:

أ- أفريقيا، حيث تمكنت فرنسا من الاشتراك بقوات من قاعدتها فى جيبوتى فى عمليات أوريكس oryx ويونتاف unitaf2 فى الصومال خلال عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وفى عملية توركواز فى رواندا عام ١٩٩٤، وفى عملية آزالى فى جزر القمر عام ١٩٩٥.

ب- فى الشرق الأوسط كما فى عام ١٩٩١ فى الخليج العربى والعمليات اللاحقة المرتبطة بعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق.

جـ- الصلة الحيوية مع أراضيها فى المحيط الهندى وخارجه.

---

(١) Africa south of the sahara 2005, 34 th Edition (london: Europa publications, 2004), P. 376

(٢) عماد قدروة، "نحو أمن عربى للبحر الأحمر"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨)، ص٢٠.

(٣) Shaun Gregory, Op. Cit., P. 444

(٤) Idem., P. 444

أولاً: عودة الاهتمام الفرنسي بأفريقيا:

أدى التراجع الفرنسي كما أشرنا إلى خسارة واضحة للسياسة الفرنسية في القارة الأفريقية، الأمر الذي دفع فرنسا إلى إعادة تقييم لسياستها وإستراتيجيتها الأفريقية، خاصة بعدما شعرت بالخطر من تنامي النفوذ الأمريكي في القارة بوجه عام، وفي منطقة القرن الأفريقي بوجه خاص، ومن ثم بدأت فرنسا بتطبيق سياسة جديدة تجاه القارة، استهدفت من خلالها الحفاظ على ما تبقى لها من مصالح ونفوذ في القارة، واستعادة مكانتها ومجدها السابق، الذي تأثر بشكل كبير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وحاولت فرنسا خاصة منذ فوز الرئيس جاك شيراك بالرئاسة للمرة الثانية في انتخابات أبريل مايو عام ٢٠٠٢، تقديم نفسها بصورة جديدة للقارة لمحو الصورة السابقة، التي لم تحظى بترحيب كبير من قبل بعض الدول الأفريقية، وتبنت فرنسا خلال هذه الفترة شعار سياسي يقوم على ثلاثة مبادئ هي المسئولية الجماعية والشرعية والفاعلية(١)، الأمر الذي دفع بالعلاقات بين الطرفين إلى مستويات أفضل، فقد أعطى هذا التحول دفعه جديدة وعمل على تنشيط تلك العلاقات المتميزة، والتقليدية التي ربطت فرنسا وأفريقيا الفرانكفونية.

ومن الواضح بأن التحول الإيجابي في السياسة الفرنسية تجاه القارة جاء - كما أشرنا - للحد من الخسائر التي منيت بها، التي جاءت لصالح السياسة الأمريكية في القارة، والتي نجحت إلى حد ما في وضع إستراتيجية للتعامل مع الدول الأفريقية، وعلى وجه الخصوص الفرانكفونية منها، تقوم على أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية، في حين كانت السياسة الفرنسية تتعامل مع هذه الدول على أساس الإرث الاستعماري القديم بكل أبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية، وهو ما جعل فرنسا تبحث عن آليات ومحاور جديدة للتعامل مع القارة الأفريقية تعمل على إنعاش وتطوير تلك العلاقات(٢)، ليس فقط مع الدول الفرانكفونية، وإنما امتدت لتلك السياسية لتلامس مناطق ودول من خارج النطاق الفرانكفوني، ومنها بطبيعة الحال منطقة القرن الأفريقي، التي استحوذت على اهتمام فرنسي ملحوظ لأهميتها الإستراتيجية من ناحية، ولما يجري فيها من تطورات وأحداث من ناحية ثانية.

---

(١) http://www.albayan.con.ae/albayan/seyase/2003/issueb35/textwo/6.htm-14k

(٢) صراع على النفوذ أم سباق للفوز بالأسواق الواعدة في القارة: أبعاد التنافس الأمريكي الفرنسي في أفريقيا.

http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/07/sya/17.htm.

ثانياً: الأهداف الفرنسية فى المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الإستراتيجية لفرنسا تجاه المنطقة والقارة، نشير بشكل سريع لأهم الأهداف الفرنسية فى المنطقة، التى تسعى السياسة الفرنسية لتحقيقها:

الأهداف السياسية:

أ- تدعيم مكانة فرنسا كقوة كبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد تزايد النفوذ الأمريكى فى المنطقة، ولذلك تسعى فرنسا إلى تحقيق تواجد ملموس فى منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقى بما يحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، وإيجاد شكل من توازن المصالح فى المنطقة[١].

ب- الدفع بالعملية الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار ذلك جزء من تحقيق المشروع الفرانكفونى، غير أن الفرانكفونية وعلى عكس النموذج الأمريكى تقبل بنماذج مختلفة للديمقراطية وفقاً لظروف كل دولة[٢]، ويبدو أن فرنسا ابتغت من وراء ذلك عرقلة التطلعات الأمريكية، التى تحاول من خلال دعمها للديمقراطية فى أفريقيا استبدل الأنظمة السياسية الموالية لفرنسا بأنظمة جديدة أكثر ولاءً لها[٣].

جـ- تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافى إلى حركة سياسية يكون لها صوت سياسى يؤخذ به على الساحة الدولية[٤].

د – الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية خدمة لمصالحها المختلفة فى المنطقة[٥].

---

(١) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل"، .... م.س.ذ، ص٨٧.

(٢) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، ...... م.س.ذ، ص٢٦٨.

(٣) م.س، ص٨٣.

(٤) د/ جمال السيد ضلع، "دور الفرانكفونية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص٣٥.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء"، م.س.ذ، ص١٠.

٢- *الأهداف الأمنية:*

أ – مواجهة التواجد والنفوذ الأمريكي فى المنطقة، الذى أصبح يمثل تهديداً للمصالح الفرنسية[١]، خاصة فى ظل اعتقاد فرنسى بوجود مؤامرة أنجلو ساكسونية تسعى إلى النيل من النفوذ الفرنسى فى أفريقيا عن طريق إنشاء قوس من النفوذ، يمتد من أثيوبيا وارتريا إلى الكونغو والكاميرون عبر أوغندا ورواندا وزائير، بهدف إخراج فرنسا من أفريقيا[٢].

ب– العمل على محاصرة الإسلام السياسى، خاصة وفرنسا تعتقد بأن انتشار الإسلام السياسى فى أفريقيا جنوب الصحراء؛ أصبح يمثل أحد العوامل المهددة لمصالحها فى أفريقيا، ففى منطقة القرن الأفريقى مثلاً تتنامى الحركات الإسلامية المسلحة على حدود جيبوتى التى تتواجد فيها أكبر قواعدها العسكرية فى أفريقيا، مما يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظام السياسى فى جيبوتى، لا سيما وأن مواطنى هذه الدولة مسلمون بنسبة ١٠٠% تقريباً[٣].

جـ– العمل على توفير بيئة آمنة فى المنطقة من خلال المساهمة فى حل الصراعات والحروب داخل وبين الدول.

٣- *الأهداف الاقتصادية:*

أ- تتركز الأهداف الفرنسية فى المنطقة والقارة فى البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية، والبحث عن المواد الخام الضرورية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصاً وأن فرنسا تعانى من نقصاً فى هذه الموارد داخل أراضيها[٤]، ومنطقة القرن الأفريقى بمعناها الواسع تحتوى على العديد من المواد الخام كاليورانيوم والذهب والألماس والبترول وغيرها[٥].

ب– دعم وتنشيط التعاون والتبادل التجارى مع دول المنطقة وزيادة الاستثمارات الفرنسية[٦].

---

(١) د/ جمال السيد ضلع، "دور الفرانكفونية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا" .... م.س.ذ، ص٣٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل: رانيا حسين عبدالرحمن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، .... م.س.ذ، ص٧٦ – ٧٨.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء، ...... م.س.ذ، ص١٩.

(٤) م.س، ص٩.

(٥) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا"، م.س.ذ، ص١٠٤.

(٦) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية، أفريقيا جنوب الصحراء"، ......م.س.ذ، ص١٢.

ثالثاً: التصورات الفرنسية للتعامل مع المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الفرنسية ولطبيعة الأهداف التى تسعى الإستراتيجية الفرنسية إلى تحقيقها فى المنطقة، نشير فى هذا الجزء إلى التصورات التى وضعتها هذه الإستراتيجية للوصول إلى غايتها.

١- ضرورة التغلغل إلى خارج حدود النطاق الفرانكفونى فى المنطقة، والمتمثل فى جيبوتى وتوسيع شبكات علاقاتها مع دول المنطقة الأخرى[١].

٢- ضرورة العمل على حل وتسوية الصراعات المختلفة فى المنطقة عن طريق:

أ- دعم المنظمات الإقليمية الفرعية فى أفريقيا فى مجال إدارة الصراعات، وتقديم المساعدة اللازم لها حتى يتسنى لها القيام بالدور المطلوب فى حفظ الأمن والاستقرار[٢].

ب- القيام بالوساطة بين الأطراف المتنازعة، استناداً إلى نفوذها فى المنطقة[٣].

جـ- التعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية فى هذا الصدد.

٣- العمل على ترسيخ وتقوية العلاقات بين الأنظمة السياسية فى المنطقة والنظام الفرنسى، وفق نمط من الدبلوماسية الجديدة القائمة على التعاون وتبادل المصالح، بما يمكن فرنسا من زيادة حضورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى المنطقة[٤]، والاستفادة قدر الإمكان فى هذا الصدد من أخطاء السياسة الأمريكية تجاه بعض الأنظمة السياسية فى المنطقة[٥].

---

(١) م.س، ص٢١.

(٢) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، ....م.س.ذ، ص٦٦ – ٦٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Jeffrey A.Lefebvre, "Red sea security and the geopolitical- econmy of the hanish islands dispute", the middle east journal, summer 1998., vol. 52. no. 3. P. 382.

(٤) مركز المعلومات القومى، الكتاب الإستراتيجى السنوى، ١٩٩٩، ..... م.س.ذ، ص٦٠٦.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء"، ....م.س.ذ، ص٢١.

٤- دعم التيار الفرانكفونى فى العالم عن طريق تحوله من تجمع ثقافى إلى حركة سياسية، بمعنى إنشاء تجمع سياسى فرانكفونى فى أفريقيا يكون له صوت وتأثير على الساحة الدولية، ويكون قادراً على مواجهة النفوذ المتزايد من قبل التيار الأنجلوسكسونى – الأمريكى فى القارة[1].

المبحث الثانى

الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

سوف يركز هذا المبحث بمطلبيه لتناول الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة القرن الأفريقى قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وقد يبدو هذا المبحث مختلفاً عن بقية مباحث هذا الفصل، الذى عنى فيه كل مبحث باستعراض الرؤى الإستراتيجية لأكثر من دولة وأزعم بأن السبب فى ذلك يعود إلى موقع الولايات المتحدة فى النظام الدولى الجديد، كدولة قائدة ومهيمنة على تفاعلاته المختلفة بفضل ما تمتلكه من عناصر القوة المختلفة التى مكنتها من التفوق على بقية دول العالم، الأمر الذى أتاح مزيداً من الحرية فى نشر نفوذها على معظم المناطق الإستراتيجية فى العالم، والتحكم إلى حد كبير فى تفاعلاتها المختلفة، ولا سيما تلك المناطق التى تتقاطع مع مصالحها، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقى، ومن ثم دوائر الحركة الأمريكية فى المنطقة أصبحت أكثر انتشاراً، واتساعاً بعد نهاية الحرب الباردة من دوائر الحركة للأطراف الدولية الأخرى صاحبة المصالح فى المنطقة وفى مقدمتها فرنسا.

المطلب الأول

الرؤية الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى كما أشرنا سابقاً إلى خروجه من دائرة المنافسة الدولية حول النفوذ، الأمر الذى هيأ المجال للولايات المتحدة الأمريكية التغلغل فى المناطق، التى كانت خاضعة للنفوذ السوفيتى ومنها القارة الأفريقية، وحظيت بمساحة كبيرة فى صراع النفوذ بين القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة والتى ارتكزت خلالها الإستراتيجية الأمريكية فى مقاومة النفوذ السوفيتى على التحالف الإستراتيجى مع الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، وبعض الدول الأفريقية الحليفة، التى دعمتها الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً للوقوف أمام

---

[1] د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى أفريقيا"، .... م.س.ذ، ص١٣٨.

التوسع السوفيتى فى القارة[1]، وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى انتهى ذلك الصراع حول النفوذ فى القارة، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال إلى تهميش القارة الأفريقية[2]، من قبل القوى الدولية الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، التى قللت من أهمية موقع القارة ودورها فى سياستها الخارجية، غير أن هذا التوجه سرعان ما تغير، حيث بدأت الولايات المتحدة ومنذ منتصف عام ١٩٩٥، فى إحداث تغير فى سياستها الأفريقية، وإعطاء مزيد من الاهتمام السياسى لأفريقيا[3]، فقد أخضعت سياستها لعملية تقييم وإعادة ترتيب لأولوياتها وأهدافها، ويبدو أن هذا التغيير كان نتيجة لجملة من العوامل والمتغيرات أهمها[4]:

١- ازدياد وبروز الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
٢- تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات، التى تعانى منها القارة فقد أدركت هذه الإدارة أهمية تحقيق الاستقرار والأمن فى القارة لتعزيز فرص النمو الاقتصادى، وبما يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة.
٣- إعادة تقويم السياسة الفرنسية فى أفريقيا، خاصة بعد ظهور توجهات فرنسية تهدف إلى انتهاج سياسة جديدة تتعدى النطاق الفرانكفونى فى القارة.

وباعتبار منطقة القرن الأفريقى من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة، فقد استحوذت على اهتمام واضح من قبل الولايات المتحدة، التى شرعت فى إعادة النظر فى سياستها السابقة تجاه المنطقة، بما يعزز من مصالحها المختلفة وعدم تهديدها[5]، لا سيما والمنطقة ولاعتبارات مختلفة تمثل أهمية كبيرة للولايات المتحدة، وتشكل حلقة مهمة فى الإستراتيجية الأمريكية بحكم موقعها، الذى يشرف على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (باب

---

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، **التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية تجاه أفريقيا**، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٠)، أكتوبر ١٩٩٩.
http://wwwAhram,org/acpss/ahram/2001/1/1/Read88.Htm-324.
ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، انظر:
Michael Clough, "The United States and Africa: The Policy of Cynical disengaement", **current History**, (Philaselphra: Current Hostory, Ins.,vol.191, No. 565, May 1992), PP. 193 – 194.

(2) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ نيفين حليم، التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا، فى مجموعة مؤلفين، "العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة"، **قضايا التنمية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد (١٨)، ٢٠٠٠)، ص٤٧-٥٣.

(3) قراءات إستراتيجية، "التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا ...... م.س.ذ.

(4) د/ حمدى عبدالرحمن، "جولة أولبريت: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا".
http://www.islam-onlinenet/arabic/politics/index.shtml

(5) د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، فى د/ إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، ...... م.س.ذ، ص٣٤٨.

المندب)، وعلى المحيط الهندى، الذين تمر من خلالهما أساطيلها التجارية والبترولية والعسكرية، وتماسها وتجاورها لمناطق بالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها مثل الشرق الأوسط والخليج العربى والمحيط الهندى والبحر الأحمر[1]، وتداخلها مع الصراع العربى الإسرائيلى هذا بجانب ما تمتلكه المنطقة من مقومات اقتصادية مختلفة، إضافة إلى ذلك فهذه المنطقة ومنذ انتهاء الحرب الباردة تحفل بالعديد من المشاكل والصراعات المختلفة، جعلت منها بؤرة من بؤر التوتر وعدم الاستقرار فى العالم[2]، أيضاً فإن الاهتمام الأمريكى بالمنطقة يعود إلى أسباب أخرى غير تلك المرتبطة بالأهمية الإستراتيجية لعل أبرزها:

أ - احتواء المنطقة على وجود إسلامى كبير سواء داخل الدول العربية (السودان - الصومال - جيبوتى)، أو بين المجموعات المكونة للدول الأخرى ارتريا وأثيوبيا وهو ما تم الإشارة إليه بالتفصيل فى بداية الدراسة.

ب- أهمية دول معينة فى المنطقة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية مثل أثيوبيا وجيبوتى وارتريا[3].

جـ- تمثل المنطقة تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية، لا سيما والولايات المتحدة ظلت وعلى مدى سنوات تنظر للمنطقة باعتبارها مصدراً للإرهاب الدولى، خاصة بعد وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية للحكم فى الخرطوم عام ١٩٨٩، وتعرض مجموعة من العسكريين الأمريكيين للقتل فى الصومال عام ١٩٩٣ على أيدى الجماعات الإسلامية، كما تزعم ذلك الولايات المتحدة، وتعرض السفارتين الأمريكتين فى نيروبى ودار السلام لهجومين شنها إسلاميون عام ١٩٩٨، وتعرض المدمرة الأمريكية (كول) لهجوم فى ميناء عدن اليمنى القريب من منطقة القرن الأفريقى عام ٢٠٠٠[4].

ولذلك سارعت الولايات المتحدة وعقب انتهاء الحرب الباردة إلى ملء الفراغ الذى خلفه الاتحاد السوفيتى السابق، إضافة إلى خشيتها لتعرض المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار الأمر، الذى قد يغرى بعض الجهات والأطراف لاستغلال هذه الأوضاع لتحقيق أهدافهم ومصالحهم فى المنطقة، مثل بعض الجماعات الراديكالية من الأصولية الإسلامية، التى مثلت

---

[1] محمد رضا فودة، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال" ..... م.س.ذ، ص٤.

[2] د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية" .....، م.س.ذ، ص٣٤٩.

[3] د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "التوازن الإقليمى فى شرق أفريقيا: القضايا وآفاق المستقبل.
http://www.Meshkat.net/new,contents.php?ype=11&artid=11016.

[4] معهد السلام الأمريكى بواشنطن: يحلل الإرهاب فى القرن الأفريقى.
http://www.alsahafa.info/news/index.php?ype=3&id=2147487656&bk=1

أكثر الاتجاهات المقلقة للسياسة الأمريكية فى تلك الفترة[1]، أو من استغلال فرنسا لذلك الفراغ لتعزيز مصالحها فى المنطقة، خاصة وفرنسا تمتلك نفوذاً واضحاً فيها بحكم تواجدها فى جيبوتى، الأمر الذى سيؤدى من وجهة النظر الأمريكية إلى زعزعة مكانتها العالمية[2]، التى أكدتها أزمة الخليج الثانية، ولذلك وفى إطار توسيع نفوذها وسيطرتها على العالم لم تكتف الولايات المتحدة بالتواجد، والمنافسة فى المناطق التى خرج منها الاتحاد السوفيتى السابق، بل ذهبت أبعد من ذلك، حيث اتجهت إلى منافسة فرنسا فى مناطق نفوذها التقليدية على مستوى القارة، وفى منطقة القرن الأفريقى وتحديداً فى جيبوتى، الأمر الذى دفع بالتنافس بين الدولتين إلى البروز على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية[3]، وهو ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية صراحة من خلال تصريحات كبار مسئوليها، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكى آنذاك وارن كريستوفر فى أول جولة له فى أفريقيا عام ١٩٩٦، بأن بلاده ستزيد من نفوذها فى أفريقيا حتى لو كان ذلك على حساب النفوذ الفرنسى فى القارة[4]، بل أنه أوضح بأن أفريقيا أصبحت فى الوقت الحالى فى أمس الحاجة إلى دعم جميع الدول، وليس إلى رعاية حصرية من البعض فى إشارة واضحة لفرنسا[5]، وتجدر الإشارة بأن التنافس بين الدولتين فى القارة الأفريقية لم يظهر بشكل بارز خلال مرحلة الحرب الباردة، نظراً لتركيز الإستراتيجية الأمريكية آنذاك فى أحد أبعد مواجهتها للاتحاد السوفيتى على حلفائها الأوروبيين بما فيهم فرنسا التى مثلت خلال تلك المرحلة سنداً إستراتيجياً لها فى مقاومة التوسع السوفيتى فى أفريقيا[6]، ولكن بانتهاء الحرب الباردة وما تبعها من هيمنة أمريكية على النظام الدولى، وفى ظل إستراتيجية أمريكية جديدة اتجهت الولايات المتحدة إلى أسلوب السيطرة المباشرة على أفريقيا عن طريق تأسيس النفوذ والانفراد بالقارة لتحقيق مصالحها المختلفة بعيداً عن

---

(١) Peter ct. Schraeder. Op. Cit., PP24-25

(٢) د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا"، **مجلة آفاق أفريقية**، العدد (١٤)، المجلد (٤)، صيف عام ٢٠٠٣، ص٢٣ – ٢٤.

(٣) د/ عبدالملك عودة و د/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، بحث مقدم إلى **ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية**، ٢٠٠١ فبراير ٢٠٠٠، ....، م.س.ذ، ص١٢.

(٤) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة"، **السياسة الدولية**، العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦، ص١٤٩.

(٥) شؤون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقى، **شؤون العصر**، (صنعاء: المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩)، ص٢٢.

(٦) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص٣٣٧.

الدول الأوروبية، خاصة بعد ظهور مؤشرات قوية على وجود محاولات جادة من بعض القوى الدولية لمنافستها فى القارة مثل الاتحاد الأوروبى والصين واليابان وبعض القوى الإقليمية[1].

أولاً: الأهداف الأمريكية فى المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤى والتوجهات الأمريكية للمنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، يجدر بنا أن نشير إلى أهم الأهداف التى تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها فى المنطقة:

الأهداف السياسية[2]:

أ - تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع ودعم التوجهات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، باعتبارهما بحسب الزعم الأمريكى من أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم.

ب- تحجيم النفوذ الأوروبى بشكل عام والفرنسى على وجه الخصوص، باعتبار ذلك هدفاً أساسياً يمكن الولايات المتحدة من الانفراد والسيطرة على المنطقة، ومن ثم الحفاظ على زعامتها العالمية وتكريسها وإثبات مسئوليتها كدولة عظمى على الشؤون العالمية.

٢ - الأهداف الأمنية:

أ - العمل على تحسين قدرة دول المنطقة على التعامل مع المشكلات الأمنية المختلفة، التى تؤدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة.

ب- تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء على الأنظمة السياسة فى المنطقة، التى تشكل خطراً على مصالحها وفقاً لتصوراتها.

جـ- الوقوف أمام أى تهديدات عدائية موجهة ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة أياً كان مصدرها[3].

---

(1) د/ إبراهيم أبو خزام، "الإستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا طرد أوروبا وتطويق العرب"، مجلة الملف الدورى، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد(٢٢)، يناير - فبراير ٢٠٠٣)، ص٣٢.

(2) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص٥٨ - ٥٩.

(3) م.س، ص٦٠ - ٦١.

د – محاولة إيجاد بيئة أمنية فى المنطقة تسمح لها بتحقيق مصالحها وأهدافها بأقل قدر من الخسائر وبأكبر قدر من المكاسب، وأن لا تترك للأحداث أو الظروف فى المنطقة أن تملى عليها المواقف بل تكون بيدها دائماً المبادرة والقرار[1].

و – محاربة التنظيمات الإرهابية فى المنطقة والقضاء عليها.

٣- الأهداف الاقتصادية[2]:

أ – البحث عن أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات الأمريكية، والوصول إلى المواد الخام المهمة للصناعات الأمريكية.

ب – دفع عملية الاندماج الاقتصادى لدول المنطقة فى الاقتصاد العالمى.

جـ- تطوير التجارة البينية وزيادة الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة.

المطلب الثانى

الرؤية الأمريكية للمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

أدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر إلى تغير الرؤية الأمريكية للعالم، وإلى إعادة ترتيب وتقييم للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأحداث أكدت بأن التهديدات والأخطار، التى يتعرض لها الأمن القومى الأمريكى ليست مقصورة على الأخطار والتهديدات الخارجية، بل أن التهديدات التى يتعرض لها الأمن الداخلى بفعل العمليات الإرهابية، ربما تفوق فى خطورتها التهديدات الخارجية، وهو ما أدى إلى تعديل المدركات التى تواجه الأمن الأمريكى على المستوى العالمى، وظهر الإرهاب الدولى فى مقدمة تلك التهديدات، وتصدر مكانة متقدمة فى أولويات السياسة الأمريكية، بل أنه أصبح حجر الزاوية للسياسة الأمريكية تجاه العالم[3]، وفى هذا الإطار تحركت السياسة الأمريكية لحشد التأييد والدعم الدولى لمحاربة ومكافحة الإرهاب أينما وجد، خاصة وهذه الحرب تحتاج إلى تعاون دولى وتحتاج إلى عقد الكثير من التحالفات لمحاصرته، فالولايات المتحدة ترى بأن هذه الحرب تختلف تماماً عن أى حروب خاضتها من قبل، فهى حرب يتم الخوض فيها على عدة

---

(١) عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية – الأمريكية .... م.س.ذ، ص٥٣.

(٢) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقي .... م.س.ذ، ص٥٤ – ٥٥ .
ولمزيد من التفاصيل انظر: د/حمدى عبدالرحمن، جولة أولبريت"، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة فى أفريقي ....م.س.ذ.

(٣) يلاحظ أن الإرهاب لم يعامل باعتباره شكلاً من أشكال التهديد فى الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رغم كثافة العمليات الإرهابية التى استهدفت المصالح الأمريكية فى الداخل والخارج، لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجى العربى – ٢٠٠١، ص٩٨ – ١٠٣.

جبهات وموجهة ضد عدو غير واضح وغير محدد فى مكان معين، فرغم الحرب التى خاضتها أمريكا فى أفغانستان واستطاعت خلالها تشتيت الجماعات والمنظمات الإرهابية بحسب زعمها، إلا أنه ما يزال هناك الكثير من الإرهابيين طلقاء فى أمريكا الجنوبية وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وهو الأمر الذى يحتاج إلى تعاون دولى جاد فى هذا الشأن.

ولذلك فإن المهمة الرئيسية للولايات المتحدة فى هذا الأمر أصبحت تتمثل فى شن وتنظيم حملة دولية ضد الإرهاب الدولى لتمزيق وتحطيم المنظمات الإرهابية المتواجدة فى هذه المنطقة، ومهاجمة قادتها وقياداتها والسيطرة على نظم الاتصالات، وأساليب الدعم المختلفة لها(١)، وفى سبيل ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة العديد من شبكات المعلومات الأمنية والاستخباراتية فى تلك المناطق لملاحقة التنظيمات والجماعات الإرهابية التى تعتقد بأنها تشكل تهديداً لأمنها القومى وأمن العالم(٢).

ومثلت القارة الأفريقية إحدى تلك المناطق المهمة الواجب السيطرة عليها من قبل الإستراتيجية الأمريكية الموجهة ضد الإرهاب الدولى، لا سيما والقارة الأفريقية تحفل بالعديد من بؤر التوتر وعدم الاستقرار على مستوى العالم، والتى قد تشكل بيئة مناسبة لتوافد ونمو الجماعات الإرهابية فيها، وفى هذا الخصوص طلبت الإدارة الأمريكية من الدول الأفريقية المشاركة والتعاون الكامل فى التحالف ضد الإرهاب، وتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية فى مختلف المجالات، وتشديد الرقابة والإجراءات الأمنية على المناطق الحدودية والمنافذ المختلفة، إضافة إلى وضع بعض القيادات الأصولية التى تحمل توجهات معادية ضد الولايات المتحدة، تحت الرقابة والمتابعة(٣).

وفى هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقى بأهمية واضحة فى الإستراتيجية الأمريكية بشأن المناطق، التى يجب السيطرة عليها فى القارة الأفريقية كمواقع ومراكز حشد ومراقبة لتحركات الجماعات الإرهابية، خاصة بعد ظهور مؤشرات تشير إلى تركز بعض أنصار تنظيم القاعدة فى المنطقة(٤)، الأمر الذى وضع المنطقة تحت دائرة المراقبة المكثفة من قبل الولايات المتحدة، بل وجعلت منها نقطة محورية فى انطلاقتها العسكرية ضد الإرهاب(٥)، ورأت ضرورة تفعيل الاتفاقيات الثنائية التى وقعتها فى السابق مع بعض دول المنطقة مثل

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، ص١٤-١٧. http://www.merln.ndu.adu/whitepapers/usnss-arabic.doc.

(٢) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ....م.س.ذ، ص١٤٧.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص٣٣١.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص٢٣٣.

(٥) معهد السلام الأمريكى بواشنطن يحلل الإرهاب فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ.

كينيا وأثيوبيا وأوغندا، المتعلقة بالتعاون الأمنى والعسكرى، وجعل جيبوتى نقطة التحرك الرئيسية فى المنطقة لتغطية البحر الأحمر لمتابعة الجماعات الإرهابية[1].

ويتضح من ذلك بأن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أضافت للمنطقة بعداً آخر من أبعاد الأهمية، التى تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي فإلى جانب الأهمية الإستراتيجية أصبحت المنطقة تمثل أهمية كبيرة من الناحية الأمنية، بحكم احتوائها على الكثير من عوامل عدم الاستقرار سواء داخل الدول أو بين الدول، الأمر الذى جعلها منطقة جذب ونمو للجماعات والتنظيمات الإرهابية، وجعل منها أيضاً منطقة صالحة للتحرك لتنفيذ المخططات ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة[2]، وهو ما دفع إلى تنامى الإدراك داخل الإدارة الأمريكية بأن الجماعات الأصولية فى المنطقة أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية[3].

بطبيعة الحال دفعت هذه المعطيات السياسة الأمريكية إلى توجيه اهتماماً مضاعفاً لهذه المنطقة لمراقبتها واحتواءها - كما أشرنا - والتقرب منها عسكرياً بحجة مكافحة الإرهاب[4]، وترتيب أولوياتها فى المنطقة، ومن ثم إعادة ضبط رؤيتها تجاه ما تعانيه المنطقة من مشاكل وأحداث، وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لتأتى منسجمة مع الطموحات والمصالح الأمريكية فى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة بأن الأهداف الأمريكية فى المنطقة ظلت على ما هى عليه، مع إعادة ترتيبها وتقيمها، حيث صعدت الأهداف الأمنية إلى مقدمة أهداف السياسة الأمريكية، وأصبحت مسألة السيطرة الأمنية على المنطقة واجتثاث الجماعات والتنظيمات الإرهابية ومحاصرتها هدفاً أولياً فى الإستراتيجية الأمريكية.

أولاً : التصورات الأمريكية للتعامل مع المنطقة:

انطلاقا من الرؤية الأمريكية للمنطقة، تبنت الإستراتيجية الأمريكية عدة تصورات لتحقيق أهدافها، يمكن إيجازها بالآتى:

١- محاولة إنشاء بنية أساسية تربط بين منطقة القرن الأفريقى، ومنطقة البحيرات العظمى فى وسط أفريقيا، وهو ما عرف فى الفكر الإستراتيجى الأمريكى باسم (القرن الأفريقى الكبير)، لتسهيل مهمتها فى السيطرة والنفوذ على المنطقة بشكلها الجديد[5]، التى تضم

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص٢٣٣.

(٢) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، التوازن الإقليمى فى شرق أفريقيا وآفاق المستقبل.
http://www.Meshkat.net/new.contents.php?ype=11&artid=11016.

(٣) Peter J. Scheraeder. Op. Cit., P. 24.

(٤) خير الدين العايب، "البعد الأمنى فى السياسة الأمريكية المتوسطية"، **شؤون الأوسط**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤)، ص١٠٥ - ١٠٧.

(٥) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "التوازن الإقليمى فى شرق أفريقيا ..... م.س.ذ.

كما أشرنا كل من أثيوبيا وجيبوتى، وارتريا والصومال والسودان وأوغندا وكينيا، وتجدر الإشارة بأن هذه الدول هى الأعضاء فى منظمة الإيجاد، ويبدو أن المفهوم الأمريكى للمنطقة يظهر وكأنه يستند إلى قاعدة تنظيمية مؤسسية متمثلة بمنظمة الإيجاد، وتأسيساً على ذلك التطابق بين المفهوم الأمريكى للمنطقة والتنظيم الإقليمى تسعى السياسة الأمريكية للقيام بأدوار مختلفة تجاه قضايا المنطقة المتفجرة[1].

٢- العمل على حل الصراعات المختلفة فى المنطقة، فالسياسة الأمريكية ترى بأن استمرار الصراعات سوف يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق أهدافها المختلفة، وعلى هذا الأساس فلابد من وضع آلية قادرة على حل الخلافات المتفجرة فى المنطقة، وضرورة التعاون فى هذا الشأن مع القوى الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية[2]. وهو الأمر الذى أكدته الإستراتيجية الأمريكية لعام ٢٠٠٦، التى شجعت العمل المشترك مع المجتمع الدولى فى مواجهة المشاكل والصراعات، ليس فى منطقة القرن الأفريقى وحسب، وإنما فى مناطق العالم المختلفة والجدير بالذكر بأن هذه الرؤية اختلفت بعض الشئ عن الرؤية السابقة قبل ١١ سبتمبر، التى قامت على العمل الانفرادى بعيداً عن التنسيق مع الأطراف الدولية والمنظمات المختلفة[3].

٣- ضرورة التواجد العسكرى المباشر فى المنطقة حيث رأت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أهمية أن يكون لها تواجد عسكرى فى المنطقة، تستطيع من خلاله ضمان الأمن والاستقرار فيها ومواجهة التنظيمات والجماعات الإرهابية، وحماية مصالحها المختلفة[4]، وتعزيز هيمنتها وزيادة حضورها السياسى والاقتصادى والأمنى[5]، فالتواجد العسكرى فى المنطقة من وجهة النظر الأمريكية يحقق لها أكثر من هدف، فهو يتيح لها سرعة التحرك والرد الفورى تجاه أى أزمة طارئة فى المنطقة، كما أنه يعمل على ضبط الأمن فى المنطقة ونزع فتيل التوترات بين الدول[6]، أيضاً

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقى"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٨٤) أول ابريل ٢٠٠٣، ص١٠

(٢) الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٢١.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: معتز سلامة، "الأمن القومى الأمريكى: التحولات فى ظل إدارة بوش الثانية"، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١٦)، العدد (١٦٢)، أبريل ٢٠٠٦)، ص٢٤ – ٢٥.

(٤) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ....، م.س.ذ، ص١٤٨.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص١٢٣.

(٦) شؤون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر، القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص١٠.

فإن التواجد العسكرى سوف يجعل من الولايات المتحدة تبدو وكأنها أصبحت جارة جديدة لدول المنطقة، الأمر الذى سيدفع هذه الدول إلى انتهاج سلوكاً سياسياً تعاونياً ليس فقط مع الولايات المتحدة وإنما فيما بينها، لأن أى سلوك صراعى بين هذه الدول سوف يؤثر سلباً على الجهود الأمريكية الرامية لضبط المنطقة[1].

٤- العمل على دعم التنظيمات الإقليمية الفرعية ودفعها للقيام بأدوار مختلفة فى حل القضايا والصراعات المتفجرة فى المنطقة، وفقاً للتصور الأمريكى، وبما يصب فى النهاية فى خدمة الأهداف الأمريكية فى المنطقة[2].

٥- ضرورة دعم الأنظمة السياسية الحليفة فى المنطقة ومساعدتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لكى تتمكن من حماية وجودها وزيادة قدراتها على ضبط الأمن والاستقرار، وحماية حدودها ومنافذها المختلفة أمام التحركات الإرهابية [3]، ولكى تتمكن أيضاً من القيام بأدوار أخرى لخدمة وتنفيذ التوجهات والأهداف الأمريكية الجديدة فى المنطقة[4].

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "القضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٩٦)، أول ابريل ٢٠٠٤، ص٦٥ – ٦٦.

(٢) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام .... م.س.ذ، ص٦٢ – ٦٣..

(٣) الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٢١.

(٤) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى أفريقيا"، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (٢)، يناير ٢٠٠٥)، ص١٣١.

المبحث الثالث

الرؤى الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل

يتطرق هذا المبحث لتناول الرؤى الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل تجاه منطقة القرن الأفريقى، وبداية تجدر الإشارة بأن الباحث فضل جمع رؤيتى الطرفين فى مبحث واحد، رغم ما بينهما من تعارض وتباعد واختلاف، وذلك بهدف التعرف وعن قرب لرؤية وأهداف وتصورات كل طرف تجاه المنطقة لتبيان أبعاد التنافس بين الطرفين كما سيتم توضيحه فى الفصل القادم.

فالمنطقة وكما سنرى فى سطور هذا المبحث تمثل أهمية بالغة للطرفين، ولا سيما للطرف العربى، الذى يعتبر المنطقة جزء لا يتجزءا من وطنه وأمته العربية الإسلامية، وفى نفس الوقت تمثل أهمية إستراتيجية وأمنية لإسرائيل، خاصة بعد ظهورها خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كساحة خلفية لصراعها مع الدول العربية، ولذلك سعت إسرائيل ومنذ ذلك التاريخ وبكل الطرق إلى التواجد فى المنطقة لحماية أمنها القومى من ناحية، ومزاحمة وتهديد النفوذ العربى فى المنطقة من ناحية أخرى.

المطلب الأول

الرؤية الإستراتيجية للدول العربية

من المعروف تاريخياً بأن علاقة العرب بمنطقة القرن الأفريقى تعود لفترات تاريخية موغلة بالقدم، فهى ذات امتدادات تاريخية عميقة وضاربة فى تاريخ شعوب المنطقة، ولذلك فالمتتبع لتاريخ هذه العلاقات لا يمكنه أن يتغافل عن علاقات العرب بالمنطقة سواء قبل ظهور الإسلام أو بعد ظهوره، أو يتغافل عن دور العرب والإسلام فى المنطقة، فالإسلام أسس وأوجد رابطة روحية وثقافية بين العرب وشعوب هذه المنطقة[1] نتج عنها ظهور العديد من الإمارات العربية الإسلامية على طول ساحل المنطقة تمتعت بنفوذ سياسى واجتماعى كبير فى المنطقة، ليس هذا فحسب بل إنه وعن طريق هذه المنطقة توغلت المؤثرات العربية والإسلامية إلى منطقة البحيرات الاستوائية، التى تضم تنجانيقا (حالياً تنزانيا) وكينيا وأوغندا

---

(1) سعد ناجى جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادى، "الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى"، .... م.س.ذ، ص١٧. لمزيد من التفاصيل حول دور العرب فى شرق أفريقيا، انظر: د/ شوقى الجمل ود/ عبدالله عبدالرازق، دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا، (القاهرة: المكتب المصرى للمطبوعات، د.ت)، ص٥ – ٢٥.

ورواندا وبروندى والكونغو، وأصبح للعرب والإسلام وجوداً واضحاً فيها مازال قائماً إلى اليوم[1]. هذه العلاقة وهذا الاختلاط بين الجانبين جعل منطقة القرن الأفريقى تتداخل أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع المنطقة العربية وأصبح العرب ينظرون إليها باعتبارها ليس فقط عمقاً إستراتيجياً بل وحضارياً لهم فى القارة الأفريقية[2].

ومن ثم يمكن القول بأنه إذا كانت المنطقة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية المختلفة، بحكم موقعها الجغرافى وإطلالها على الممرات البحرية المهمة للملاحة والتجارة الدولية، وبحكم ما تعانيه من مشاكل وصراعات مختلفة - كما أشرنا -، فإنها تمثل أهمية مضاعفة بالنسبة للوطن العربى، للاعتبار ذاته ولاعتبارات أخرى، ولذا فإن الرؤية العربية للمنطقة تقوم على عدة حقائق واعتبارات أهمها:

١- ارتباط المنطقة بالوطن العربى - كما أشرنا - جعلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى العربى عموماً، وتأثيرها المباشر فى المصالح الحيوية لبعض الأقطار العربية وعلى وجه الخصوص مصر واليمن ودول الخليج العربى[3].
ولذلك فإن أى تطورات تشهدها المنطقة تنعكس تلقائياً على الأمن القومى العربى والأمن القطرى لبعض الدول العربية سلباً وإيجاباً، ومن هنا فكلما وقع حدث فى المنطقة تبرز الحاجة إلى النظر فى مسألة الأمن القومى العربى بمفهومه الأمنى والتنموى والعسكرى[4].

٢- تمثل المنطقة ليس فقط منطقة جوار جغرافى وحسب، بل أنها تمثل جزءاً من الوطن العربى، نظراً لوجود ثلاث دول عربية فيها (السودان - الصومال - جيبوتى)[5]، تمثل الدعائم الرئيسية للحزام الأمنى الجنوبى للدول العربية فى أفريقيا[6].

---

(١) راوية توفيق، "الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية.
http:www.aljazeera.net/NR/exeres/5214BB60-4FE-BcgBF5EBD7.htm

(٢) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا"، ...... م.س.ذ، ص٦٠.

(٣) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى"، **شؤون عربية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦)، ص١٦٥.

(٤) صراع ارتريا - أثيوبيا، مدخل التحولات الأمنية فى القرن الأفريقى"، تقارير، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة (٥)، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠)، ص١٠٠.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى، .... م.س.ذ، ص١١.

(٦) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "الصراع فى القرن الأفريقى وانعكاساته على الأمن القومى العربى"، ...... م.س.ذ، ص٩٨.

٣- الاعتبارات الدينية، فالمنطقة تعتبر جزءاً لا يتجزءا من الأمة الإسلامية، لاحتوائها على أغلبية مسلمة(*)، إضافة إلى كونها إحدى أهم المناطق التي دخل منها الإسلام والحضارة العربية والإسلامية إلى القارة الأفريقية(١).

٤- اعتبارات الموقع الإستراتيجى، فالمنطقة تحيط بقلب الوطن العربي، وتشرف على الوجود الإسلامى فى جهتيه فى الجزيرة العربية ووسط أفريقيا(٢)، إضافة بطبيعة الحال إلى إشرافها، كما أشرنا على المحيط الهندى وخليج عدن والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر الذى تمر من خلاله تجارة النفط العربية فى طريقها إلى الغرب الصناعى عبر قناة السويس(٣).

٥- قضية مياه النيل، إذ تمثل المنطقة المصدر الرئيسى للمياه لكل من مصر والسودان، فنهر النيل الذى ينبع فى جزئه الأكبر من هذه المنطقة وتحديداً من هضبة أثيوبيا، يمد مصر بحوالى ٩٥% من المياه الصالحة للشرب والرى والطاقة، ويمد السودان بحوالى ٨٠% من احتياجاته السنوية من المياه(٤).

٦- ظهور الإسلام السياسى فى المنطقة، وما رافق ذلك من التحرك الدولى ضمن ما أصبح يعرف بالحرب على الإرهاب(٥).

هذه الاعتبارات وهذه الحقائق تؤكد بأن أمن المنطقة العربية مرتبط إلى حد كبير بأمن منطقة القرن الأفريقى ويتقاطع معه فى عدة حلقات، من منظور الأمن الإستراتيجى بمفهومه

(*) يقدر عدد سكان منطقة القرن الأفريقى بحسب التعريف المأخوذ به فى هذه الدراسة حوالى ١٠٢,٢١٠,٨٨١ مليون نسمة المسلمون منهم حوالى ٧٦,٧٦٠,٤٣٢ مليون نسمة، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ حورية مجاهد، **الإسلام فى أفريقيا وواقع المسلمين والديانات التقليدية**، ...... م.س.ذ، ص٣٧٧.

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى**، ...... م.س.ذ، ص٣٥ – ٤٥.

(٢) فى ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة ماذا يرتب للقرن الأفريقى"، .... م.س.ذ.

(٣) عاطف صقر، **النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى** ...... م.س.ذ، ص١٦١.

(٤) سعد ناجى وعبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى**، ..... م.س.ذ، ص٢٣.

ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات مياه النيل انظر: د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين"، .... م.س.ذ.

(٥) فى ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة، ماذا يرتب للقرن الأفريقى .... م.س.ذ.

العريض بالنسبة لكل من آسيا العربية ووادى النيل، وأمن النفط والماء وأمن البحر الأحمر، إضافة إلى التقاطع مع الصراع العربى الإسرائيلى[1]، ولذلك فإن الدول العربية تتفق على أهمية المنطقة، وأهمية استقرارها وضرورة أن تكون خالية من التواجد الأجنبى وبعيدة عن التنافس والصراع الدولى، خاصة والمنطقة تعتبر من أهم المناطق فى العالم التى تسعى القوى الدولية والإقليمية للتواجد فيها[2]، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية، الذى أدى بطبيعة الحال إلى سيطرة أمريكية واضحة على الشؤون الدولية، الأمر الذى أوجد نظرة أحادية لأحداث المنطقة ومشاكلها المختلفة[3].

ورغم هذه الرؤية للمنطقة من قبل الدول العربية والاتفاق على أهميتها بالنسبة لأمنها القومى، إلا أننا لا نستطيع أن نتحدث هنا عن إستراتيجية عربية واحدة للتعامل مع المنطقة وقضاياها المختلفة، لعدم وجود مثل هذه الإستراتيجية أصلاً، وكل ما هنالك عبارة عن سياسات وتوجهات فردية تقوم بها بعض الدول العربية إنطلاقاً من اعتبارات مصالحها القطرية ودون أى اعتبار فى معظم الحالات لمسألة الأمن القومى العربى الكلى[4]، ويبدو أن هناك العديد من الأسباب والمعوقات التى أدت إلى هذا الوضع، وحالت بالتالى دون وجود مثل هذه الإستراتيجية العربية ليس فقط تجاه المنطقة وإنما اتجاه المناطق الأخرى فى العالم التى تمس المصالح العربية، أهمها:

- عدم ارتباط الأمن القومى العربى بنظام سياسى واحد، أو دولة عربية موحدة، تملك سيادة كاملة فى التصرف داخلياً وخارجياً[5].

- الاختلاف بين الدول العربية على تحديد مصادر ومكامن التهديد الرئيسية سواء على المستوى الداخلى، أو الخارجى الأمر الذى صعب من عملية رسم إستراتيجية موحدة.

---

(1) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا"، .... م.س.ذ، ص٦٠.

(2) عارف عبدالقادر عبده"، ..... م.س.ذ، ص١٧٢.

(3) د/ منصور عزيز الزندانى، "سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، العدد (٩) سبتمبر ١٩٩٧)، ص٤٠

(4) لمزيد من التفاصيل حول الأمن القومى العربى انظر: د/ أمين ساعاتى، الأمن القومى العربى، صيغة مناسبة للدخول فى القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣)، وكذلك د/ إجلال رأفت، "الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى"، ..... م.س.ذ، ص٣٨ – ٤٠.

(5) سعد ناجى جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادى، "الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى"، .... م.س.ذ، ص١١.

- عدم وجود جهاز سياسى مشترك لصنع واتخاذ القرارات على المستوى القومى، بسبب عدم توافر الإرادة السياسية للدول العربية[1].

- غياب التنسيق على المستوى السياسى العربى، وما تم اتخاذه من خطوات تجاه المنطقة كان فى الأغلب الأعم استجابة ورد فعل ولم تكن مخططاً موضوعاً لسياسة عربية مرسومة[2].

- التفكك والانقسام الذى يشهده الوطن أدى إلى حدوث اختلافات واضحة بين الدول فى الرؤى تجاه القضايا المصيرية[3].

- عدم الاستقرار السياسى الذى تشهده بعض الدول العربية أدى إلى عرقلة مشاركتها بفاعلية فى سياسات الأمن القومى العربى.

- سيطرة مفهوم الأمن القطرى على مفهوم الأمن القومى، الأمر الذى أضعف صياغة إستراتيجية واحدة للدول العربية[4].

- العوامل الخارجية المتمثلة بالقوى الدولية التى ساهمت بشكل أو بآخر فى زرع الفرقة والمنازعات والخلافات بين الدول العربية[5].

- تعدد الخلافات العربية العربية[6].

---

(1) د/ إجلال رأفت، "الصومال والأمن القومى العربى: سيناريوهات المستقبل"، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (٨)، مارس ١٩٩٣، ص٨٧ – ٨٨.

(2) د/ عبدالملك عودة، "التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى"، فى د/ إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص١٢ – ٢٥.

(3) د/ إجلال رأفت، "الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص٤٥.

(4) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وأثره على الأمن القومى العربى"، بحث مقدم إلى **مؤتمر العلاقات العربية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، ٤ أبريل ٢٠٠٠**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)، ص١١٩.

(5) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى فى القرن الأفريقى**، ...... م.س.ذ، ص٢١٣.

(6) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد صفى الدين، "نحو مشروع قومى عربى لحفظ الأمن فى البحر الأحمر"، **المستقبل العربى**، العدد (٢٣٧)، نوفمبر، ١٩٩٨، ص٥١.

أولاً: الأهداف العربية فى المنطقة:

بعد استعراض الرؤية العربية للمنطقة ننتقل فى هذا الجزء لرصد أهم الأهداف، التى تسعى الدول العربية إلى تحقيقها فى المنطقة، رغم افتقارها كما أشرنا لرؤية إستراتيجية متفق عليها حيال المنطقة وما يجرى فيها من أحداث.

١ – الأهداف السياسية:

أ – الحفاظ على وحدة الصومال والسودان واستقرار جيبوتى.

ب– تأمين تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان[١].

جـ– تحجيم النفوذ والتغلغل الإسرائيلى فى المنطقة، ومحاصرته من القيام بأى دور مؤثر سواء فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر أو فى منابع النيل[٢].

د – العمل على الحد من التواجد الأجنبى فى المنطقة، الذى يعتبر أحد مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة[٣].

٢ – الأهداف الأمنية:

أ – العمل على حل الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة[٤].

ب– تحقيق أمن الدول العربية وتأمين مصالحها المختلفة فى المنطقة[٥].

جـ– الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة السياسية فى المنطقة، والحيلولة دون انتقال عدوى انهيار الدولة فى الصومال إلى بقية دول المنطقة[٦].

د – تأمين طريق باب المندب الذى يمر عبره معظم صادرات الدول العربية من البترول[٧].

و – العمل على إيجاد بيئة آمنة فى المنطقة والتصدى لأى تهديدات أياً كان مصدرها، يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار فى المنطقة.

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "الصراع فى القرن الأفريقى وانعكاساته على الأمن القومى العربى"، .... م.س.ذ، ص١٠٠.

(٢) د/ محمد فودة، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال"، ..... م.س.ذ، ص٣٨.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى"، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول**، ...... م.س.ذ، ص٥٩.

(٤) جهاد عودة، "السياسة المصرية فى القرن الأفريقى"، **السياسة الدولية**، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨، ص٤٦.

(٥) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل"، .... م.س.ذ، ص٩١.

(٦) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: **دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز**،.. م.س.ذ، ص٧١.

(٧) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى ......، م.س.ذ، ص٥٩.

٣- *الأهداف الاقتصادية:*

أ – المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

ب- فتح أسواق جديدة فى المنطقة للمنتجات والسلع العربية المختلفة[١].

جـ- العمل على ربط مصالح دول المنطقة اقتصادياً بالأسواق العربية.

د – العمل على استغلال الثروات المشتركة بين الطرفين[٢].

و – تفعيل وزيادة التعاون والتبادل التجارى بين الجانبين وزيادة الاستثمارات العربية فى المنطقة[٣].

إجمالاً يمكن القول بأن عروبة ووحدة السودان والصومال وجيبوتى، والتحكم فى منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال وأمن البحر الأحمر[٤]، تمثل المحاور الأهم بالنسبة للوطن العربى فى منطقة القرن الأفريقى.

ثانياً: التصورات العربية للتعامل مع المنطقة:

فى هذا الجزء سوف نتعرض لبعض التصورات المتاحة، التى ترى الدول العربية أنها مناسبة لتحقيق أهدافها وترجمة رؤاها تجاه المنطقة وقضاياها المختلفة، أهمها:

١- ضرورة التواجد والحضور العربى فى المنطقة، وعلى كافة الأصعدة، خاصة مع زيادة الحضور الدولى فى المنطقة[٥].

٢- ضرورة وأهمية تدعيم وترسيخ العلاقات مع دول المنطقة وجعلها أكثر استقراراً[٦].

٣- دعم ومساندة الجهود السياسية والدبلوماسية التى تقوم بها بعض الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة لحل المشاكل والصراعات فى المنطقة، ورفض أساليب استخدام القوة أو التلويح بها[٧].

---

(١) د/ محمد رضا فودة، "ماذا بعد استقلال ارتريا" ...... م.س.ذ، ص٣٨.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل" .... م.س.ذ، ص٩١.

(٣) عارف عبدالقادر عبده، ...... م.س.ذ، ص١٩٧.

(٤) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "الصراع فى القرن الأفريقى وانعكاساته على الأمن القومى العربى" ..... م.س.ذ، ص٩٨.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى ....م.س.ذ، ص١٣.

(٦) د/ محمد رضا فودة، "ماذا بعد استقلال ارتريا ...... م.س.ذ، ص٣٩.

(٧) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر – الماضى – الحاضر – المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص٩١.

٤- ضرورة التعامل مع النظم السياسية فى المنطقة دون استثناء وبغض النظر عن توجهاتها السياسية(١).

٥- المساهمة المباشرة فى تسوية الصراعات والحروب فى المنطقة سواء عن طريق طرح المبادرات، أو القيام بالوساطة بين الأطراف المختلف، مع الحرص على عدم تعارضها مع المشروعية القانونية للنظام الأفريقى، وضرورة أن تكون مقبولة أيضاً من أطراف الصراع المختلفة(٢).

٦- دعم التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية التى تنتمى إليها دول المنطقة.

المطلب الثانى

الرؤية الإستراتيجية لإسرائيل

برزت إسرائيل على الخريطة السياسية عام ١٩٤٨ بعد الإعلان عن قيامها فى أرض فلسطين العربية بمساعدة الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا، ومنذ ذلك اليوم عملت إسرائيل على تدعيم وترسيخ وجودها فى المنطقة بشتى السبل، لا سيما فى ظل الرفض العربى المطلق لوجودها فى المنطقة. الأمر الذى دفع قادة الكيان الصهيونى إلى محاولة الخروج من هذه العزلة عن طريق البحث عن أصدقاء جدد من خارج المنطقة العربية، والحصول من خلالهم على قبول إقليمى ودولى لوجودهم غير المشروع فى فلسطين، وعمدت إسرائيل فى هذا الخصوص إلى تقديم نفسها للمجتمع الدولى بصورة النموذج للدولة الصغيرة، التى تنمى نفسها معتمدة فى ذلك على العلم والتكنولوجيا وتضرب المثل فى إمكانية التقدم الصناعى والسياسى والاجتماعى(٣).

وفى هذا الجانب تبوأت القارة الأفريقية مكانة متقدمة فى الإستراتيجية الإسرائيلية، مقارنة ببقية القارات الأخرى، فأمريكا اللاتينية كانت فى ذلك الوقت حكراً على النفوذ الأمريكى، وأوروبا كانت القارة التى أوجدت الكيان الإسرائيلى عبر المساندة والدعم الذى قدمته دولها الرئيسية لها، أما القارة الأسيوية فقد كانت أشبه بالقارة المغلقة أمامها، لوجود دول كبرى قطعت شوطاً كبيراً فى ميدان التنمية الاقتصادية، واحتوائها أيضاً على دول وجماعات

---

(١) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى"، .... م.س.ذ، ص١٦٨.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٨.

(٣) د/ عبدالملك عودة، إسرائيل وأفريقيا: دراسة فى العلاقات الدولية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٤)، ص٣١ – ٣٧.

إسلامية كبيرة، الأمر الذى جعل فرص تسويق النموذج الإسرائيلى فى التنمية ضعيفاً فيهـا، وعليه فقد ظهرت أفريقيا باعتبارها الخيار المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلى[1]، ومثـل مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ لدول عدم الانحياز الذى رفض عضوية إسرائيل فيه ربما البدايـة الحقيقية للتحرك الإسرائيلى، حيث أنه وبعد المؤتمر بفترة قصيرة عملت إسرائيل على وضع إستراتيجيـة شاملة وطويلة المدى للتغلغل فى القارة الأفريقية[2]. مضافاً إليه آثـار بـروز دور مصر فى داخل مجموعة دول عدم الانحياز والحياد الإيجابى والتأثير الذى مارسته فـى السياسة العالمية، خاصة بعد فشل العدوان الثلاثى عليها عام ١٩٥٦، والتأييد الذى لقيته مصر فى هذه الفترة، الأمـر الذى جعل إسـرائيل تعدل من خططها وتتحـول من سياسة الهجـوم المباشر إلى سياسة التطويق، وإيجاد نقاط وثوب ضد التحركـات العربيـة، ومثلـت القـارة الأفريقية إحدى أهم نقاط الوثوب على الوطن العربى طبقاً للإستراتيجية الإسرائيلية[3].

ولذلك فإن التسلل الإسرائيلى إلى القارة الأفريقية، وإن كان قد بدأ كما وضحنا بهدف بناء شرعية وجودها من خلال الاعتراف بها على المستوى العالمى، ومن ثم الخـروج مـن الحصار العربى المفروض عليها، إلا أن الاعتبار الأمنى قد تصدر أولوية سياستها الخارجية تجاه القارة السمراء خاصة مع أواخر الستينيات[4]، فإسرائيل وكما هو معروف تقع فى آسـيا وسط دائرة عربية معادية ورافضة لوجودها، وتمتد هذه الدائرة فى قـارتى آسـيا وأفريقيـا، ومعنى هذا أن الموقع الجغرافى يجعلها وسط دائرة عربية معادية، الأمر الذى يجعل شواطئ أفريقيا أول شواطئ تجدها إسرائيل بعد هذه الدائرة المعادية[5]، لا سـيما بعـدما اسـتطاعت إسرائيل فى مارس عام ١٩٤٩ احتلال منطقة أم الرشراش المصرية فى خليج العقبة، والتـى حولتها عام ١٩٥١ إلى ميناء إيلات[6]، الذى أتاح لها سهولة التواصل مع أفريقيـا ومنطقـة جنوب شرق آسيا عبر البحر الأحمر. ومن ثم فالقارة الأفريقية مثلت ومازالت أهميـة بالغـة بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية، ويكفى هنا الإشارة إلى حديث رئيس الـوزراء الإسـرائيلى

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير: من التغلغـل إلـى الهيمنـة"، .... م.س.ذ، ص٥.

(٢) عايدة العلى سرى الدين، السودان والنيل بين مطرقـة الانفـصال والـسندان الإسـرائيلى، (بيـروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، ١٩٩٨)، ص١٢٢..

(٣) د/ عبدالملك عودة، "إسرائيل وأفريقيا: دراسة فى العلاقات الدولية"، ..... م.س.ذ، ص٦١ – ٦٢.

(٤) عايدة العلى سرى الدين، .... م.س.ذ، ص١١٤.

(٥) د/ عبدالملك عودة، "إسرائيل وأفريقيا: دراسة فى العلاقات"، ...... م.س.ذ، ص٣٢–٣٣ .

(٦) عبدالباقى عبدالكبير الأفغانى، "الإستراتيجية الإسرائيلية فى البحـر الأحمـر"، دراسـات إسـتراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٩ – ٢٠)، يناير ٢٠٠٠)، ص٤٥.

الأسبق "ديفيد بن غوريون" فى الكنيست الإسرائيلى عام ١٩٦٠ لتتضح لنا تلك الأهمية حيث، قال "الصداقة الإسرائيلية – الأفريقية تهدف فى حدها الأدنى إلى تحييد أفريقيا فى الصراع العربى الإسرائيلى، كما تهدف فى أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة أفريقية للموقف الإسرائيلى"[١].

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى التى تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة الأفريقية، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية، لاسيما بعد ظهور ارتباطها بالأمن القومى الإسرائيلى واتضح ذلك الارتباط منذ بداية عام ١٩٧١، عندما فوجئت إسرائيل بهجوم بحرى مجهول على الناقلة العملاقة (كورال سى) فى وسط مياه البحر الأحمر خلال رحلتها إلى إسرائيل، الأمر الذى ترك أثاره على الفكر العسكرى الإسرائيلى، الذى كان يعتقد حتى ذلك الوقت أن احتلاله لمضايق تيران وشرم الشيخ، وتحكمه فيهما يؤمن له حرية الملاحة عبر خليج العقبة ثم البحر الأحمر[٢]، واتضح ذلك الارتباط أيضاً وبشكل أكبر خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما قامت القوات المصرية بالتعاون مع البحرية اليمنية بإغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات[٣]، الأمر الذى أدى إلى قطع الصلة تماماً بين إسرائيل وأفريقيا وآسيا بتوقف الحركة الملاحية من وإلى إيلات[٤].

ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام الإسرائيلى بمنطقة جنوب البحر الأحمر وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقى، التى أصبحت تمثل أهمية حيوية بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية لاعتبارات مختلفة، أهمها:

١- الموقع الجغرافى للمنطقة، فهى تحاذى الممرات والمنافذ البحرية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، المهمة بالنسبة للتجارة والإستراتيجية الإسرائيلية، وتمثل المنطقة أيضاً بوابة مهمة للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا[٥].

٢- ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر والخليج العربى، يجعلها ترتبط بمنظومة الأمن الإسرائيلى.

---

(١) عايدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص١٢٣.

(٢) صلاح الدين حافظ، .... م.س.ذ، ص١٠١.

(٣) عماد قدورة، .... م.س.ذ، ص٢١.

(٤) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، .... م.س.ذ، ص١٧.

(٥) أمل الشاذلى، "الأطماع الإسرائيلية فى القرن الأفريقى"، السياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨، ص٥٢.

٣- ما تحفل به المنطقة من عوامل عدم الاستقرار المتمثلة بالصراعات والحروب الداخلية الإقليمية المختلفة وما تعانيه من تفتت وانقسامات وتدخلات دولية[(١)].

٤- تعتبر المنطقة الأقرب للوطن العربى والأكثر احتكاكاً بها، ومن ثم فهى مرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى[(٢)]. ولذلك اعتبرت إسرائيل المنطقة بمثابة ميدان جديد للمواجهة غير المباشرة مع الدول العربية[(٣)].

٥- ارتباط المنطقة بحوض النيل، لاسيما والإستراتيجية الإسرائيلية ما تزال ترى فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل[(٤)].

٦- احتواء المنطقة على جاليات يهودية كبيرة وعلى وجه الخصوص فى أثيوبيا[(٥)].

٧- انتشار الإسلام السياسى فى المنطقة[(٦)]، وما رافقه من الحملة الدولية على الإرهاب.

هذه الاعتبارات صعدت بدون شك من وتيرة التحركات الإسرائيلية فى المنطقة على كافة الأصعدة، فبدأت السياسة الإسرائيلية فى بناء علاقات إستراتيجية مع بعض دول المنطقة، فى محاولة منها للحصول على اعتراف إقليمى بوجودها، ومن ثم الاعتراف بمصالحها المختلفة، وفى هذا الصدد احتلت العلاقة مع أثيوبيا مرتبة متقدمة فى الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لإسرائيل للنفاذ والتغلغل فى المنطقة والقارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها فى مداخل البحر الأحمر الجنوبية[(٧)].

بطبيعة الحال استطاعت إسرائيل أثناء فترة الحرب الباردة تحقيق العديد من طموحاتها فى المنطقة، ولا سيما ضمان حرية الملاحة فى البحر الأحمر ومضايقه المختلفة، والاعتراف بمصالحها، وبعد انتهاء الحرب الباردة تجاوزت الإستراتيجية الإسرائيلية تلك الطموحات

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، .... م.س.ذ، ص١٧ – ١٨.

(٢) أمل الشاذلى، ..... م.س.ذ، ص٥٢.

(٣) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الأفريقى وقضية شعب الصومال**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص٦٨٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: عايدة العلى سرى الدين، .... م.س.ذ، ص١١٥ – ١١٧، وقارن مع د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين"، ..... م.س.ذ، ص٩٣ – ٩٥، ود/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير .... م.س.ذ، ص١٨.

(٥) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير، ..... م.س.ذ، ص٨.

(٦) د/ عبدالملك عودة، ود/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص١١.

(٧) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، "دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز"، .... م.س.ذ، ص٧١.

وخرجت من مرحلة الدفاع عنها إلى مرحلة الهجوم ومحاولة السيطرة على النقاط الإستراتيجية فى المنطقة بشكل عام ومن ثم تهديد الأمن القومى العربى بأبعاده المختلفة[1]، خاصة فى ظل التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، وسرعة إسرائيل فى التكيف مع الظروف المتغيرة على الساحة الدولية، واحتفاظها بعلاقات جديدة مع دول الاتحاد الأوروبى دون أن تظهر كطرف فى التنافس القائم بين الجانبين الأمريكى والأوروبى فى القارة أو المنطقة، وزاد من ذلك التغير الموضوعى فى نظم الحكم فى المنطقة، وأوضاع جنوب البحر الأحمر، الذى وفر لإسرائيل إمكانيات جديدة لممارسة دوراً كبيراً فى المنطقة طبقاً للمبادئ والقواعد الجديدة التى تحكم عالم ما بعد الحرب الباردة[2].

أولاً: الأهداف الإسرائيلية فى المنطقة:

١- الأهداف السياسية:

أ – السعى إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية.

ب- كسب تأييد دول المنطقة والقارة من أجل تسوية الصراع العربى الإسرائيلى[3].

جـ- كسر الحصار العربى المفروض عليها، وتدعيم وضعها الدولى، ومحاولة استغلال تواجدها فى المنطقة والقارة لفرض وإجبار الدول العربية على الاعتراف والقبول بها[4].

د – كسب مزيداً من الأصدقاء لتوفير قدراً من الدعم السياسى لها على الصعيد الدولى[5]، وخاصة فى المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فالكتلة الأفريقية تشكل حوالى ٣٢% من إجمالى أصوات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة[6].

و – إيجاد بيئة إقليمية مؤيدة وداعمة لوجهة نظرها فى المنطقة لا تسمح بتكرار ما حدث خلال حرب ١٩٧٣[7].

---

(١) عبدالباقى عبدالكبير الأفغانى، ...... م.س.ذ، ص٦٠.

(٢) د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين"، .... م.س.ذ، ص٩٣.

(٣) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، .... م.س.ذ، ص٢.

(٤) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا"، ...... م.س.ذ، ص٦٧٩.

(٥) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وأثره على الأمن العربى"، فى مجموعة مؤلفين، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، .... م.س.ذ، ص٩٩ – ١٠٠.

(٦) نهى على أمير، "العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية وتداعياتها على الأمن القومى العربى"، شئون خليجية، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٤)، صيف ٢٠٠٣)، ص١٥٨.

(٧) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل، ..... م.س.ذ، ص٨٩.

٢- الأهداف الأمنية:

أ – السعى لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلى وتأمين كيان الدولة وضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى إسرائيل، والوقوف أمام أى محاولة تهدف إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومحاولة التوسع على حساب الأمن القومى العربى فى المنطقة[١].

ب– محاصرة الوطن العربى بواسطة دول الجوار الجغرافى[٢]، وفى هذا الصدد تحاول إسرائيل فرض طوق من الحصار على ست دول عربية هى مصر والسودان والصومال وجيبوتي والسعودية واليمن[٣].

جـ– ضمان حرية وتأمين الملاحة فى مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل ومحاولة السيطرة على باب المندب[٤].

د – إيجاد عمق إستراتيجى فى البحر الأحمر يتيح لها رصد أى أنشطة عسكرية تقوم بها الدول العربية[٥].

و – الحصول على نسبة من مياه النيل عن طريق سحبها عبر قناة السويس إلى النقب عبر سيناء[٦].

ى – استغلال الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة لتحقيق طموحاتها[٧].

٣- الأهداف الاقتصادية:

أ – فتح أسواق المنطقة أمام المنتجات الإسرائيلية، وزيادة الاستثمارات فيها، والحصول على المواد الأولية رخيصة الثمن وسهلة النقل عبر البحر الأحمر[٨].

ب – الدفع بدول المنطقة إلى زيادة اعتمادها على إسرائيل من الناحية الاقتصادية، ومحاولة الحد من تعاملها مع الدول العربية فى هذا الجانب[٩]، ومن ثم كسر المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة عليها وإبطال مفعولها.

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير، .... م.س.ذ، ص٢.

(٢) إحسان مرتضى، "الأمن القومى الإسرائيلى بين الثوابت والمتغيرات"، **شؤون الأوسط**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤)، ص٤٢.

(٣) عايدة العلى سرى الدين، ...... م.س.ذ، ص١٠٣.

(٤) مجدى عبدالكريم، ...... م.س.ذ، ص٢٨ – ٢٩.

(٥) مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية – الارترية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، ...... م.س.ذ، ص٢٢٥.

(٦) عايدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص١١٥.

(٧) عماد قدورة، ..... م.س.ذ، ص٢٣.

(٨) د/ جلال يحيى و د/ محمد نصر مهنا، ...... م.س.ذ، ص٦٧٩.

(٩) عايدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص١٢٦.

ثانياً: التصورات الإسرائيلية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، وطبيعة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الإستراتيجية الإسرائيلية، نشير فى هذا الجزء إلى بعض التصورات التى ترى هذه الإستراتيجية ضرورة الأخذ بها للوصول إلى تلك الأهداف:

١- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول المنطقة، والاستعانة فى ذلك بالدول التى لها علاقات دبلوماسية معها[1].

٢- استثمار نشاط المنظمات الدولية والإقليمية فى المنطقة[2]، والتسلل من خلالها إلى قضايا وشؤون المنطقة.

٣- استخدام الجاليات اليهودية فى بعض الدول فى تسهيل عملية الاتصال بالنخب الحاكمة فى المنطقة[3].

٤- توسيع قاعدة تواجدها العسكرى وترسيخه فى المنطقة[4].

٥- توسيع التحالف الإستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة.

٦- إيجاد شبكة قوية من العلاقات المختلفة مع الأنظمة السياسية فى المنطقة، والقيام باتصالات مختلفة وسرية مع بعض الأطراف والجماعات المتصارعة فى المنطقة وتقديم الدعم والمساندة لها، بما يحقق فى المستقبل إمكانية تعزيز أهدافها[5].

٧- زيادة الاهتمام بأثيوبيا كونها تمثل نقطة مهمة لإسرائيل فى المنطقة، والعمل على تشجيع قيام الكيانات والدويلات الصغيرة والضعيفة حولها[6].

٨- ضرب أى تحالف أو اتفاق عربى أفريقى فى المنطقة[7]، والعمل على تضخيم الخلافات العربية الأفريقية.

٩- استقطاب جيل من القادة الجدد فى المنطقة، الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

١٠- تقديم المساعدات المختلفة لبعض الأطراف لضرب الحركات الإسلامية فى المنطقة، مع العمل على تشجيع الأقليات الإثنية[8].

---

(١) م.س.

(٢) د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين ...... م.س.ذ، ص٩٣.

(٣) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٠٣.

(٤) عبدالباقى عبدالكبير الأفغانى، ...... م.س.ذ، ص٥٦.

(٥) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "من البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل، ...... م.س.ذ، ص٨٩.

(٦) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص١١٥.

(٧) إحسان مرتضى، .... م.س.ذ، ص٤٢.

(٨) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير، ...... م.س.ذ، ص١٨ – ١٩.

المبحث الرابع

الرؤى الإستراتيجية للدول الأسيوية (إيران - الصين - اليابان)

يتطرق هذا المبحث للرؤى الإستراتيجية للدول الأسيوية تجاه منطقة القرن الأفريقي ممثلة بإيران والصين واليابان، وقد يتسأل البعض عن سبب تحديد الرؤية الأسيوية بالدول الثلاث دون سواها من الدول الأخرى. ويمكن الإجابة عن ذلك بالقول أن انتهاء الحرب الباردة، وما تبعها من تطورات كان أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وخروجه من المنطقة والقارة وتفكك الكتلة الشرقية وتوحيد ألمانيا والوحدة الأوروبية، أدت لبعض الوقت لتراجع الاهتمام الأمريكي والأوروبي بالمنطقة والقارة، الأمر الذى هيأ الفرصة لهذه الدول لإرساء نفوذها وتثبيت مصالحها فى المنطقة والقارة، وإن كانت بدرجات متفاوتة وخاصة وهذه الدول سعت ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى إثبات وتأكيد مكانتها كقوى إقليمية كبرى، وأظهرت فى نفس الوقت رغبة فى القيام بأدوار مؤثرة على الساحة الدولية، ولذلك وجهت اهتماماً ملحوظاً لبعض المناطق الإستراتيجية فى العالم ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، التى حظيت باهتمام واضح من قبل هذه الدول بشكل يفوق اهتمام القوى الأسيوية الأخرى.

المطلب الأول

الرؤية الإستراتيجية لإيران

يعود الاهتمام الإيرانى بالقارة الأفريقية إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، بعد استقلال الدول الأفريقية، حيث بدأت إيران فى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المستقلة، وحاولت فى ذلك الوقت تقديم نفسها للدول الأفريقية باعتبارها أحد النماذج الناجحة فى التنمية، بهدف دفع الدول الأفريقية على إتباع طرق التنمية التى اتبعتها الإمبراطورية الإيرانية آنذاك، خاصة وهذه الدول حديثة العهد، ولم يتبلور لدى معظمها أى نموذج للتنمية[1]، وفى هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقي باهتمام ملحوظ من قبل السياسة الإيرانية بحكم موقعها الجغرافى، وارتباطها بمصالحها الإستراتيجية، ومن ثم حرصت إيران على تكثيف حضورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى المنطقة، وظهر ذلك جلياً فى تفاعلاتها المختلفة مع قضايا المنطقة، فمثلاً خلال الحرب الأثيوبية - الصومالية المعروفة بحرب الأوجادين كان لإيران دوراً واضحاً فى النزاع إلى جانب الصومال سواء من خلال الدعم

(1) التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٤٧ - ٣٤٨.

السياسى الذى أعلنته إيران أثناء زيارة الرئيس الصومالى لطهران عام ١٩٧٧، أو من خلال الدعم العسكرى، حيث قدمت إيران للصومال بعض الأسلحة والإمدادات الطبية، وقامت أيضاً بشراء صفقة أسلحة سوفيتية للصومال. وتجدر الإشارة بأن المواقف الإيرانية تجاه المنطقة وقضاياها خلال هذه الفترة كانت منسجمة ومتطابقة مع التوجهات الأمريكية فى المنطقة[١]، التى كانت تحكمها تفاعلات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، واستمرت التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة فى هذا الإطار حتى عام ١٩٧٩، الذى شهد قيام الثورة الإيرانية وسقوط النظام الملكى الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، فى هذه المرحلة تراجعت الاهتمامات الإيرانية بالقارة الأفريقية، بسبب انشغال الثورة بترتيب أوضاعها الداخلية، ثم انشغالها فى الحرب مع العراق، ولكن ومع بداية التسعينيات عاد الاهتمام الإيرانى مرة أخرى بالقارة الأفريقية، حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من التحركات الإيرانية تجاه القارة الأفريقية، ولا سيما فى عهد الرئيس المعتدل محمد خاتمى[٢]. فمع قدومه إلى السلطة عام ١٩٩٧، ركز على أهمية تفعيل الدور السياسى والاقتصادى لإيران فى أفريقيا فى ظل انفتاح التيار الإصلاحى الحاكم على العالم بطريقة تعود بالنفع على إيران، ومتحررة إلى حد ما من القيود الأيديولوجية[٣] التى تحكم أداء الجمهورية الإسلامية[٤].

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى فقد ظلت تحظى باهتمام إيران فى عهد الثورة الإسلامية، رغم انشغالها بمشاكلها الداخلية وحربها مع العراق - كما أشرنا - نظراً لأهمية ومكانة المنطقة فى الإستراتيجية الإيرانية التى تنبع من عدة اعتبارات أهمها:

١- الموقع الإستراتيجى الذى تتمتع بها المنطقة، والذى أتاح لها الإشراف على ممرات التجارة الدولية فى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندى، المهمة بالنسبة لإيران وتجارتها، وخاصة النفطية منها[٥].

---

(١) د/عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى"، أعمال الندوة الدولية لقرن الأفريقى، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، .... م.س.ذ، ص٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٤٧.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٨٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ محمد السعيد إدريس، "الثورة الإسلامية الإيرانية وأفاق المستقبل".
http://www.albainah.net/index.aspx?Function=item&id=1910&lang.

(٥) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى"، ..... م.س.ذ، ص٢٦٢.

٢- تعد المنطقة مركزاً للإسلام حيث تحتوى على أغلبية مسلمة[1] - كما أشرنا - وهذا العامل يتيح لإيران مجال أوسع وقابلية للتحرك فى المنطقة.

٣- انتشار الإسلام السياسى فى المنطقة بشكل كبير[2]، وهو عامل تستطيع إيران من خلاله النفاذ إلى الجماعات والحركات الإسلامية، والتأثير على توجهاتها لتأتى منسجمة مع التوجهات الإيرانية.

٤- تحفل المنطقة بالعديد من الصراعات والحروب المختلفة، الأمر الذى يزيد من فرص إيران فى التغلغل فى المنطقة.

هذه الاعتبارات جعلت إيران تتحرك فى المنطقة، وبدأ هذا التحرك عن طريق السودان، الذى اعتبر من قبل السياسة الإيرانية بمثابة البوابة الإيرانية لتصدير الثورة للمنطقة، ولذلك بدأت إيران بتعزيز علاقاتها بالسودان منذ عام ١٩٨٥ بعد سقوط نظام جعفر نميرى، ومنذ ذلك الوقت اكتسب السودان أهمية خاصة بالنسبة لإيران، كونه لا يمثل فقط مدخلاً للدائرة العربية بل أيضاً للدائرة الأفريقية، وخاصة دول منطقة القرن الأفريقى، وزاد من توثيق تلك العلاقات وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية للحكم فى الخرطوم عام ١٩٨٩[3]. الذى دفع بالعلاقات إلى مجالات أوسع وأكثر تطوراً بسبب عدة عوامل؛ أهمها انتهاج الدولتين للنظام الإسلامى، والعقوبات المفروضة عليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[4]، الأمر الذى أدى إلى زيادة التنسيق بين الدولتين على كافة الأصعدة، حتى أن علاقاتهما بدأت وكأنها تسير باتجاه تكوين محور جديد فى المنطقة، وقد وصل هذا التنسيق إلى قمته مع قيام الرئيس هاشمى رافسنجانى بزيارة الخرطوم فى ديسمبر عام ١٩٩١ على رأس وفد كبير، تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون بين الدولتين فى مختلف المجالات[5].

ولكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض القيود التى تقف أمام استمرار تطور هذه العلاقة بين الدولتين، أهمها الخلاف المذهبى، حيث تعتنق السودان المذهب السنى، بينما تعتنق إيران المذهب الشيعى، كما ظهر نوع من الحذر المتبادل بين الطرفين، فإيران أصبحت تعتقد بأن الجبهة الحاكمة فى السودان لا يمكن أن تكون حليفاً إستراتيجياً لها بسبب طابعها البرجماتى وتغييرها لمواقفها تبعاً لتقديراتها السياسية، والسودان لم يكن متحمساً للذهاب بعيداً

---

[1] التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٤٨.

[2] د/ عبدالملك عودة و د/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، .... م.س.ذ، ص١١.

[3] د/ باكينام الشرقاوى، "السياسة الخارجية الإيرانية".
http://www.aljazera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-BOEC-AA98FFBD6A10.htm#Li.

[4] التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٤٨.

[5] د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص٨١.

فى هذه العلاقة، حرصاً على عدم الدفع بالأمور إلى حد المواجهة مع دول الجوار المحيطة به، والتى تمثل أهمية إستراتيجية له تفوق أهمية إيران[1]. إضافة إلى ذلك حدث تحول فى سياسة إيران الخارجية عقب انتخابات عام ١٩٩٦، حيث أخذت هذه السياسة تتشكل تدريجياً بفعل التطورات السياسية الداخلية ووفقاً لمصالحها الوطنية بدلاً من اعتمادها على الأسس الأيديولوجية التى رافقت الثورة الإيرانية منذ بدايتها، ومن ثم فلم تعد للقضايا الأيديولوجية الأولوية فى علاقات إيران الخارجية[2]، وبطبيعة الحال انعكس هذا التغير بدوره على رؤية إيران للدور الذى يمكن أن يقوم به السودان لخدمة السياسة الإيرانية فى المنطقة. الأمر الذى دفعها إلى محاولة تطوير علاقاتها مباشرة مع بقية دول المنطقة، واتضح هذا فى زيارة الرئيس الإيرانى رافسنجانى لبعض الدول الأفريقية خلال شهر سبتمبر عام ١٩٩٦، والتى شملت كلاً من كينيا والسودان وأوغندا وتنزانيا وزيمباوى[3]، والاهتمام الواضح أيضاً بأثيوبيا باعتبارها دولة ذات ثقل سياسى واقتصادى وتاريخى ودينى فى المنطقة[4].

أولاً: الأهداف الإيرانية فى المنطقة:

١ – الأهداف السياسية:

أ – تطوير وتحسين العلاقات مع دول المنطقة كافة[5].

ب– تسعى إيران إلى محاولة إثبات حسن النوايا والرغبة فى التعاون مع الدول الأفريقية.

جـ– إثبات مكانتها كقوة إقليمية كبرى[6].

د – الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، من أجل كسب تأييد وتعاطف شعوب المنطقة للسياسة الإيرانية[7].

و – تصدير الثورة الإيرانية إلى كافة المناطق الإستراتيجية المجاورة لها[8].

---

(١) م.س.

(٢) د/ نيروز مجتهد زاره، "التحولات الأساسية فى السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد الإصلاحيين"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة (٥)، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٥)، ص٧١.

(٣) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا، ...... م.س.ذ، ص٨١ – ٨٢.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ..... م.س.، ص٣٤٨.

(٥) م.س.

(٦) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ...... م.س.ذ، ص٦٠.

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٩٠.

(٨) لواء. أ.ح، أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص٩٠.

٢- ***الأهداف الأمنية:***

أ - العمل على تسوية الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة عبر الآليات السلمية وعدم اللجوء إلى الإرهاب والعنف[١].

ب - تأمين مداخل البحر الأحمر والمحيط الهندى، وضمان استمرار الاستفادة من الملاحة عبرهما[٢].

جـ - محاصرة النفوذ والتغلغل الإسرائيلى فى المنطقة والعمل على التواجد مكانه[٣].

٣- ***الأهداف الاقتصادية:***

أ - فتح أسواق جديدة، أمام المنتجات والسلع الإيرانية فى المنطقة.

ب- تأمين الحصول على المواد الخام وتأمين وصول المحاصيل الزراعية من المنطقة إلى السوق الإيرانية[٤].

جـ- العمل على تنمية التجارة البينية وتوسيع التعاون الاقتصادى[٥].

د - العمل على زيادة الاستثمارات المختلفة فى المنطقة.

ثانيا: التصورات الإيرانية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض الرؤية الإيرانية، وطبيعة الأهداف التى تسعى السياسية الإيرانية إلى تحقيقها فى المنطقة، نتطرق فى هذا الجزء لبعض التصورات التى تتبناها الإستراتيجية الإيرانية للوصول إلى تحقيق غايتها فى المنطقة.

١- ضرورة تكوين منظومة سياسية تكون قادرة على تحجيم الاختلافات وتعظيم الاستفادة على جميع المستويات فى علاقاتها المختلفة مع دول المنطقة والقارة[٦].

٢- الاعتماد على السودان كدولة نائب لها فى المنطقة لتحقيق أهدافها[٧].

٣- استغلال العضوية المشتركة فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى تفعيل وتدعيم علاقاتها بالدول الإسلامية فى المنطقة[٨].

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٩٠.

(٢) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا" .... م.س.ذ، ص٦٢.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٨.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ، ص٣٨٧ - ٣٨٨.

(٥) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا ..... م.س.ذ، ص٥٧.

(٦) م.س، ص٦٠.

(٧) م.س، ص٦٧.

(٨) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٤٨.

٤- إقامة علاقات اقتصادية ثنائية قوية مع الدول الرئيسية فى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح الإيرانية[١].

٥- تشجيع ومساندة التنظيمات والحركات الإسلامية فى المنطقة[٢].

المطلب الثانى

الرؤية الإستراتيجية للصين

مع نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من تغيرات فى النظام الدولى، بدأت الصين تتطلع للقيام بدور عالمى جديد، وبدأت تظهر ميلاً واستعداداً للتدخل فى القضايا الدولية المثارة، حتى وإن كانت بعيدة بعض الشئ عن مجالها الحيوى وحدودها الجغرافية، وذلك لتأكيد وضعها ومكانتها الدولية، التى أضافت إليها إلى جانب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وقدراتها النووية، القوة الاقتصادية التى جاءت نتيجة للطفرة الكبيرة التى حققتها فى هذا الجانب، الأمر الذى جعل البعض يتوقع أن تصبح الصين أحد الفاعلين الرئيسيين فى القرن الواحد والعشرين[٣][*]، فالنمو الاقتصادى الكبير الذى حققته الصين خلال الثلاثة عقود الماضية، أدى إلى ارتفاع الطموح والتطلعات الصينية للقيام بدور مؤثر على الساحة الدولية،

---

(١) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص٦٩.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر، الماضى – الحاضر – المستقبل"، .... م.س.ذ، ص٩٠.

(٣) نبيل بكر عمارة، "العلاقات الأفريقية الصينية فى الألفية الجديدة، تحديات وآفاق مستقبلية"، **آفاق أفريقية**، المجلد (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣، ص٨١ – ٨٢.

(*) حسب توقعات مؤسسة (راند Rand) للدراسات فإن إجمالى الإنتاج الصينى (G.D.P)، سيصل إلى حوالى ١١,٣ تريليون دولار عام ٢٠١٠، وحينها سيكون إجمالى الإنتاج الأمريكى فى حدود ١٠,٧ تريليون دولار، وإجمالى إنتاج اليابان نفس العام حوالى ٤,٣ تريليون دولار.
وبالنسبة لتجارة الصين الخارجية فمنذ الثمانينيات من القرن الماضى بدأت تنمو بشكل متسارع، فبعد أن كانت صادراتها عام ١٩٨٤ حوالى ٢٥ مليار دولار، وصلت إلى ١٢١ مليار دولار عام ١٩٩٤ وإلى ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ وإلى ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٦، وإذا استمر معدل النمو الاقتصادى بـ١٦% فإن صادرات الصين سيصل إلى حوالى ٢٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥، انظر فى ذلك، د/ محمد وقيع الله أحمد، "أثر الرواسب التاريخية فى رسم سياسة الصين الخارجية"، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٣)، مايو – يونيو ١٩٨٨)، ص٢٠ – ٢١.

لا سيما بعد أن قامت الصين بتعديل منطلقات سياستها الخارجية، من المجابهة إلى التعاون، ومن الثورة إلى التنمية الاقتصادية ومن العزلة إلى الانفتاح[١].

ولهذا وضعت الصين فى اعتبارها توسيع علاقاتها الدولية، لتتناسب مع المكانة الدولية التى وصلت إليها بعد انتهاء الحرب الباردة. وفى هذا الإطار بدأت الصين بالانفتاح على دول العالم المختلفة، وحظيت الدول النامية التى تعود علاقاتها بالصين إلى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، بأهمية كبيرة فى الإستراتيجية الصينية الجديدة، فالصين تعتبر نفسها دولة نامية بالأساس، وتشترك مع العالم النامى بالكثير من السمات، وخاصة فيما يتعلق بتعرضها للاستعمار الأجنبى، مثلها مثل بقية دول العالم النامى، وما لقيته من معاناة وذل بفعل ذلك الاستعمار[٢].

ومن هذا المنطلق فالصين تطرح نفسها دوماً فى مصاف الدول النامية، بل وترى أنها أكثر تعبيراً عن قضاياه وأزماته لأنها جزء من هذا العالم، ومن أجل ذلك يأتى التعاون الصينى مع الدول النامية كأحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية الصينية، بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين الجانبين[٣]. وساعدها فى هذا الإطار التزامها فى سياستها الخارجية بمبادئ مهمة مفضلة لدى دول العالم والمعروفة بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمى، وهى[٤]:

١- الاحترام المتبادل للسيادة والتكامل الإقليمى.
٢- عدم الاعتداء من قبل أى طرف على الآخر
٣- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.
٤- المساواة والمصالح المشتركة.
٥- التعايش السلمى.

وبالنسبة للقارة الأفريقية، فقد حظيت باهتمام واضح من قبل الإستراتيجية الصينية، لا سيما وهناك رصيد من العلاقات التاريخية بين الطرفين، فهناك الكثير من الشواهد تؤكد بأنه

(١) domingos Jardo Muekalia, "Africa and china's Strategic Portnership, **African Security Review.**, Vol. 13, No.1, 2004, P.5.

(٢) Ibid., PP. 5 – 6.

(٣) نبيل بكر عمارة، ..... م.س.ذ، ص٨٢.

(٤) Judith van Looy, "Africa and China: Astrategic Partnership?" ASC Working Paper 67/2006 , (Leden, the Nether lands: Africa Studies Center), P. 2.

كانت للصين القديمة علاقات تجارية مع القارة الأفريقية وعلى وجه الخصوص مع منطقة شرق أفريقيا[1].

وفى العصر الحديث فإن القارة الأفريقية سبقت مناطق العالم فى الالتقاء مع الصين وذلك فى إطار مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ – كما أشرنا –، وتعتبر مصر أول دولة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين فى مايو عام ١٩٥٦[2]، ومثل ذلك الحدث فرصة كبيرة للصين للنفاذ إلى القارة الأفريقية، فعند زيارة (شواين لاى) رئيس وزراء الصين الشعبية للقاهرة فى بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، استخدم القاهرة كمحطة للانطلاق إلى الكثير من الدول الأفريقية، التى أبدت اهتماماً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين[3].

واستطاعت الصين أن تقيم العديد من العلاقات مع الدول الأفريقية، وأن تحاصر النفوذ التايوانى الذى بدأ يتمدد فى القارة فى ذلك الوقت[4]. وتجدر الإشارة بأن العلاقات بين الجانبين فى تلك المرحلة أعطت الأولوية للتحالف والتضامن الثورى العالمى ضد الامبريالية الأمريكية، ودعم حركات التحرر والحروب الأهلية المنشقة على سياسة الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو مثل أنجولا وزيمبابوى[5].

ولكن مع نهاية الحرب الباردة والتغيرات التى شهدها النظام الدولى، وانتهاء المواجهة والصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب، بانحسار الأيديولوجية الاشتراكية، أدى ذلك إلى إضعاف العلاقات الأفريقية الصينية بعض الشئ، غير أن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فالتطور الاقتصادى الكبير الذى حققته الصين جعلها تجوب العالم بحثاً عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الضخمة، وظهرت القارة الأفريقية كسوق مهمة لاستقبال جزء من هذا الإنتاج، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة من أشكال التعاون والعلاقات بين الطرفين[6]، لا سيما والقارة الأفريقية تضم أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، وتمتلك حوالى ٥٣% من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم[7]، ولذلك أصبحت الصين ترى بأن القارة الأفريقية شريك مهم فى إنجاز أهدافها

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: السفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولى على أفريقيا، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣)، يناير ٢٠٠٦، ص١٣٨.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٣٨.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٥٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: السفير أحمد حجاج، ...... م.س.ذ، ص١٣٨ – ١٣٩.

(٥) د/ عبدالملك عودة، "المتغيرات السياسية فى أفريقيا ٢٠٠٤"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (٢٠٨) أول أبريل ٢٠٠٥، ص٧٨.

(٦) نبيل بكر عمارة، ..... م.س.ذ، ص٨٣.

(٧) نفس المصدر، ص٨٥.

الإستراتيجية سواء السياسية أو الاقتصادية[1]، الأمر الذى جعلها تعمل على تحويل علاقاتها مع الدول الأفريقية من مساندة النظم الشيوعية الموالية لها وحركات التحرير إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة وعلى وجه الخصوص فى الجانب الاقتصادى[2]، وفى هذا الشأن يمكن القول بأن العلاقات بين الطرفين وإن كانت قد بدأت منذ منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها لم تكتسب أهميتها إلا فى عام ١٩٩٦، عندما زار الرئيس الصينى الأسبق (جيانج زيمين) القارة الأفريقية وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقات صداقة بين الطرفين تكون أساساً لقيام تعاون فى القرن الحادى والعشرين[3].

ومنذ ذلك التاريخ اتجهت الصين إلى ترتيب وتطوير سياساتها تجاه القارة الأفريقية، وقامت خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، بصياغة وتأسيس أطر جديدة للعلاقات مع دول القارة تركز على[4]:

أ – إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه القارة، وبهذا الخصوص عملت الصين منذ عام ١٩٩٧ على إنشاء العديد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات المختلفة مع دول القارة، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والأدوات القائمة.

ب– تسهيل وإنشاء العديد من المراكز البحثية، ومنظمات المجتمع المدنى الصينى، المختصة بالشئون الأفريقية.

جـ– تأسيس منتدى التعاون الصينى الأفريقى، الذى تم الاتفاق على تشكيله فى منتصف عام ٢٠٠٠ بين الجانبين.

والجدير بالذكر أن هذا المنتدى عقد أول اجتماع له فى بكين خلال شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠[5]. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات بين الجانبين على مختلف المستويات.

---

(١) Domigos Jardo Nuekalia., op. cit., P. 5

(٢) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، ...."، م.س.ذ، ص١٤٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا: الفرص والتحديات"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣)، يناير ٢٠٠٦، ص١٤٢.

(٤) م.س، ص١٤٢ – ١٤٣، ولمزيد من التفاصيل حول الأسس والمبادئ السياسية حول الصين والعرب وأفريقيا، انظر: كلمة السيد/ ووسيكه، السفير الصينى لدى القاهرة، فى الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، http://www.chinaembassy.org.eg/are/dsxx/t207494.htm .

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المنتدى الصينى الأفريقى، انظر: رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا، ...." م.س.ذ، ص١٤٢ – ١٤٣، والسفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولى على أفريقية" .... م.س.ذ، ص١٣٩ – ١٤٠.

وجاء عام ٢٠٠٦ ليضيف مزيداً من التقارب والتعاون الصينى الأفريقــى، ففــى ٢٧ أبريل من العام نفسه طرح الرئيس الصينى (هوجين تاو) خلال زيارته لنيجيريا اقتراحاً مــن خمس نقاط حول تعزيز الشراكة الإستراتيجية الصينية الأفريقية تقوم على[١]:

- تعزيز الثقة بين الطرفين.
- توسيع التعاون الاقتصادى بما يحقق المكاسب المتكافئة.
- تعزيز التعاون الأمنى.
- الحفاظ على تنسيق وثيق فى الشئون الدولية.

وتجدر الإشارة بأن الحكومة الصينية كانت قد أصدرت فى يناير عــام ٢٠٠٦، أول وثيقة حول سياساتها تجاه القارة الأفريقية، شارحة فيها أهدافها وتصميمها على بناء شــراكة إستراتيجية حديثة مع أفريقيا، وتعتبر هذه الوثيقة ثانى وثيقة حول سياسة الصين الخارجيــة، بعد الوثيقة التى أصدرتها تجاه الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٣[٢].

وفيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية للصين تجاه منطقة القرن الأفريقى، فإنها لا تخرج عن إطار التوجه العام للصين تجاه القارة الأفريقية، غير أنها تبوأت مكانة متقدمة فى إطــار الإستراتيجية الصينية تجاه أفريقية لاعتبارات متعددة أهمها:

- موقعها الجغرافى المهم، الذى أتاح لها التحكم فى الممرات البحرية فى المحــيط الهنــدى والبحر الأحمر، المهمة فى طريق المواصلات العسكرية والمدنية المختلفة، وقربها مــن مناطق البترول ورأس المال فى الجزيرة العربية والخليج، الأمر الذى جعلها منطقة غنية بالمواقع والطرق الإستراتيجية المهمة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، إضافة إلــى ذلــك فالمنطقة أيضاً غنية بالمعادن والموارد الطبيعية المختلفة[٣].
- احتواء المنطقة على مصالح اقتصادية مهمة للصين ولا سيما فى السودان[٤].
- ما تعانيه المنطقة من انشقاقات داخلية وصراعات مختلفة، وما تعرضت له بعض دولهــا من تفكك وتجزئة[٥].

---

(١) هوجين تاو، يقدم مقترحات حول بناء نمط من الشراكة الإستراتيجية بين الصن وأفريقيا.
http://arabic.china.org.cn/arabic/234920.htm

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: http://ar.chnabroodcat.cn/81/2006/02/06/41@51687.htm

(٣) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، .... م.س.ذ، ص٢٤١.

(٤) التقرير الإستراتيجى السودانى، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٢٤.

(٥) سامسون س. واسارا، .... م.س.ذ، ص٥٧.

أولاً: الأهداف الصينية فى المنطقة:

تجدر الإشارة هنا بأن الأهداف الصينية فى المنطقة، تمثل جزءاً من الأهداف الكلية للصين فى القارة الأفريقية سواء فيما يتعلق بالأهداف السياسية، أو الاقتصادية أو الأمنية.

١- الأهداف السياسية:

أ - تدعيم مكانة الصين كقوة دولية كبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة(١).

ب- الحد من النفوذ التايوانى فى القارة، والحيلولة دون اعتراف الدول الأفريقية بتايوان(٢).

جـ- الحصول على التأييد الأفريقى فى المحافل الدولية والمنظمات الدولية، وخاصة فى الأمم المتحدة(٣).

د - السعى لترسيخ نظام دولى جديد متعدد الأقطاب(٤).

٢- الأهداف الأمنية:

أ - العمل على إحلال السلام فى المنطقة والقارة عن طريق المساهمة فى إيجاد الحلول للمشاكل والصراعات المختلفة(٥).

ب- منافسة النفوذ الأمريكى فى المنطقة والقارة، الذى يمثل عقبة أمام التغلغل الصينى(٦).

جـ- توفير الحماية للمصالح الصينية المختلفة فى المنطقة والقارة.

٣- الأهداف الاقتصادية:

أ - اختراق وإغراق السوق الأفريقية بالمنتجات الصينية المختلفة.

ب- ضمان تدفق المواد الخام، والبحث عن فرص للعمالة والهجرة الصينية.

جـ- تطوير التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية(٧).

د - تشجيع وزيادة الاستثمارات الصينية(٨).

هـ - السعى لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يكون أكثر عدلاً(٩).

---

(١) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا، .... م.س.ذ، ص١٤٢.

(٢) Domingos Jardon Muekalia., op. cit., P. 8

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٣٩.

(٤) Domingos Jardon Muekalia., op. cit., P. 7

(٥) Ibid., P. 11

(٦) نبيل بكر عمارة، .... م.س.ذ، ص٨٥.

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٣٩.

(٨) Domingos Jardon Muekalia., op. cit., P. 9

(٩) Ibid., P. 10

ثانياً: التصورات الصينية للتعامل مع المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الصينية ولطبيعة الأهداف التى تسعى الإستراتيجية الصينية إلى تحقيقها فى المنطقة بوجه خاص، والقارة على وجه العموم نشير فى هذا الجزء لأهم التصورات التى تضعها هذه الإستراتيجية فى سبيل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف.

١- تطوير وتقوية العلاقات مع دول القارة بشكل عام، بدلاً من الاعتماد على علاقات منفردة مع بعض الدول المحورية، بمعنى الاعتماد على علاقات متعددة الأطراف[١].

٢- الاعتماد على عضويتها المشتركة فى نادى الدول المتقدمة ونادى الدول النامية[٢].

٣- تقديم الدعم والمساندة فى مجال حفظ السلام والأمن فى القارة والمنطقة، والتعاون فى ذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية.

٤- دعم وتشجيع التجمعات الإقليمية والإقليمية الفرعية.

٥- تأييد ومساندة المطالب الأفريقية فى المحافل الدولية، والتنسيق مع الدول الأفريقية فى الشئون الدولية[٣].

٦- استغلال أخطاء بعض القوى الدولية الأخرى فى تعاملها مع قضايا المنطقة والقارة[٤].

---

(١) Ibid., P. 7

(٢) Ibid., P. 5

(٣) انظر فى ذلك كلمة السيد/ ووسيكه، السفير الصينى لدى القاهرة فى الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، ..... م.س.ذ، ص .

(٤) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص١٤٩.

المطلب الثالث

الرؤية الإستراتيجية لليابان

استطاعت اليابان تجاوز آثار الهزيمة والدمار، الذى خلفتها الحرب العالمية الثانية، والوقوف مرة أخرى، ولكن بإستراتيجية ورؤية جديدة مغايرة لتلك التى سلكتها قبل الحرب العالمية الثانية. فبعد انتهاء الحرب ركزت اهتمامها على تحقيق هدفين هما؛ أن تصبح قوة اقتصادية كبرى، وأن تحافظ على أمنها الوطنى، وهو ما تم لها عن طريق المساعدة والدعم الذى قدمتهما القوى الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد نجاح اليابان فى تحقيق هدفيها، وظهورها على الساحة الدولية كقوة اقتصادية كبرى، بدأت ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين فى التعبير عن اهتمام أكبر بالقضايا العالمية[1]، يدفعها فى ذلك مكانتها الاقتصادية كثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم، فضلاً عن امتلاكها للمقومات العسكرية والتكنولوجية التى تمكنها من أن تصبح قوة عسكرية كبرى فى فترة زمنية محدودة، إذا ما تم اتخاذ القرار السياسى فى ذلك[2]، ولذلك بدأت اليابان ومنذ نهاية الحرب الباردة تطالب بدور على الساحة الدولية يتناسب ومكانتها الاقتصادية، وهو ما عبر عنه العديد من المسؤولين اليابانيين، فخلال الاجتماع السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ عبر رئيس الوزراء اليابانى (جونشيرو كويزومي) عن استعداد بلاده الكامل لتحمل تبعات دور عالمى مهم، مطالباً فى هذا الخصوص بضرورة حصول بلاده على مقعد دائم بمجلس الأمن، ولا سيما بعد قيام بلاده بحركة إصلاحات واسعة منذ عام ٢٠٠١، عملت خلالها على مراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، ومرتكزاتها الاقتصادية والعسكرية، مما يتيح لها الدخول فى مزيد من العلاقات المتشابكة والمتبادلة على الصعيد الإقليمى والدولى[3].

---

[1] خديجة عرفة، "النموذج اليابانى للديمقراطية – بين الدولة والشرق الأوسط الكبير".
http://www.islam-online.net/Arabic/plitics/2004/04/article 01.shtm/#1

[2] د/ محمد عزت محمد على، "إعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية.
http://www.KKMag.gov.sa/Delait.asp?InNewsUtemID=189376

[3] د/ شريف على محمد، "اليابان وحكم المقعد الدائم فى مجلس الأمن"، مجلة الحرس الوطنى السعودية.
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=170859
لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ محمد عزت محمد على، إعادة عسكرة اليابان، .... م.س.ذ، ص .

وفى هذا الخصوص ومن أجل دعم وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية بدأت اليابان بوضع إستراتيجية للتحرك الدولى تقوم على[1]:

١- تبنى رؤية إستراتيجية جديدة ومحددة فيما يتعلق بدور اليابان العالمى، ودعم هذا الدور فى إطار الأمم المتحدة، خاصة فى ظل الرغبة فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن.

٢- استمرار اليابان فى القيام بدورها كقوة اقتصادية عالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المعونات والمساعدات التنموية، مع تكثيف المشاركة فى صنع وتنفيذ القرارات والسياسات الخاصة بالاقتصاد العالمى.

٣- قضايا الأمن الإنسانى التى تعد محوراً من محاور التحرك اليابانى دولياً، حيث تطرح اليابان رؤية عالمية لمفهوم الأمن الإنسانى.

ولترجمة هذه السياسة اتجهت اليابان إلى تعزيز علاقاتها مع دول العالم المختلفة، ووجهت فى هذا الإطار اهتماماً واضحاً لدول العالم النامى، خاصة فيما يتعلق بالقضايا والأزمات التى تواجهها هذه الدول، لا سيما بعد تخليها التدريجى عن ركن أساسى فى سياستها الخارجية، والمتعلق بالابتعاد قدر الإمكان عن الاقتراب من الأزمات الدولية، والاكتفاء بدفع ما يطلب منها من أموال دون أن تغامر بالاقتراب منها، وهو ما يتضح من خلال قرارها التاريخى بإرسال قوات إلى العراق[2].

وفى هذا الخصوص حظيت القارة الأفريقية بمكانة واضحة فى الإستراتيجية اليابانية الجديدة بعد الحرب الباردة، فمن المعروف بداية أنه لم يكن لليابان قبل عقد السبعينيات من القرن العشرين أى نشاط دبلوماسى مكثف فى القارة، فيما عدا إقامتها لعلاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية التى استقلت من الاستعمار، غير أنه ومع منتصف السبعينيات من ذلك القرن تقريباً بدأ التدخل اليابانى فى القارة الأفريقية، حيث دخلت كدولة رئيسية مانحة للمساعدات لدول القارة من خلال برنامج المساعدات الذى كان يهدف إلى مضاعفة وزيادة مساعداتها الرسمية للدول النامية خلال السنوات (٧٧ – ١٩٨٠)، وعلى الرغم من الدور الذى قامت به اليابان فى هذا الخصوص، إلا أنها كانت تتحاشى القيام بأى دور فيما يتعلق بالصراعات والحروب المتفجرة فى القارة، تماشياً مع التوجه العام لسياستها الخارجية فى ذلك الوقت، وأيضاً لتعقد تلك الصراعات والحروب، واستمر هذا التوجه قائماً حتى نهاية عقد الثمانينيات

---

(١) خديجة عرفة، ..... م.س.ذ.

(٢) د/ شريف على محمد، ..... م.س.ذ.

من القرن العشرين الذى شهد تغيراً فى السياسة اليابانية، حيث أعلنت اليابان عام ١٩٨٨ عن تطبيق سياسة جديدة تجاه أفريقيا تقوم على المساعدات والتبادل الثقافى وحفظ السلام[١]، وهو ما يعنى حدوث تحول فى رؤية اليابان لدورها فيما يتعلق بقضايا الأمن والاستقرار فى القارة، والدخول فى علاقات جديدة فى الجانب الثقافى.

وبعد نهاية الحرب الباردة وما أسفر عنها من تغيرات فى النظام الدولى، تراجع الاهتمام الدولى بأفريقيا لبعض الوقت، الأمر الذى دفع اليابان إلى توجيه مزيداً من الاهتمام بالقارة الأفريقية، واتضح ذلك بقيامها عام ١٩٩٣ بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية فى أفريقيا المعروف باسم (TICAD1) ، وقيامها باتخاذ مبادرات دولية لتنبيه المجتمع الدولى بخطورة مشاكل التنمية فى أفريقيا، وعلى نفس السياق أصبحت المعونة اليابانية المقدمة للدول الأفريقية غير مرتبطة بمناخ الحرب الباردة، بل أصبحت مدفوعة أكثر باعتبارات الاعتماد المتبادل فى العالم ولدواع إنسانية[٢].

وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية كانت هى المحرك الرئيسى وربما الوحيد للسياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية، إلا أن عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد توجهاً يابانياً واضحاً لترجمة النفوذ الاقتصادى إلى نفوذ سياسى، وهو توجه كان له أكثر من مؤشر، فمن ناحية عملت اليابان عام ١٩٩٣ على تنظيم مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية فى أفريقيا، كما أشرنا، ومن ناحية أخرى عقدت اليابان خلال شهر أكتوبر عام ١٩٩٥ مؤتمراً دولياً حول أثر الصراعات على التنمية فى أفريقيا، وهو ما اعتبر من قبل البعض مؤشراً على نية اليابان اقتحام الساحة الأفريقية سياسياً[٣].

ولذلك نستطيع القول بأن القارة الأفريقية أصبحت ضمن أولويات اهتمامات اليابان بعد أن كانت فى آخر قائمة اهتمامات السياسية اليابانية[٤]، وأصبحت القارة بالنسبة لليابان تمثل محطة مهمة فى سعيها لتأكيد دورها على الساحة الدولية، بل واعتبرت مدخلاً رئيسياً لتأكيد هذا الدور، وباباً أساسياً لدبلوماسيتها الدولية فى هذا الشأن نظراً لما تمثله القارة من أهمية

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٣.

(٢) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية"، **آفاق أفريقية**، المجلد (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣، ص٧٠.

(٣) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، .... م.س.ذ، ص٧٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: **التقرير الإستراتيجى الأفريقى**، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٣٧١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو.

http://www.Islamonline.net/Arabic/news/2001-01/08/article2.shtm

وأيضاً سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ...... م.س.ذ، ص٦٨-٦٩.

على الصعيد العالمي، فهي تضم ربع دول العالم وتضم حوالى ١٠% من سكانه، إضافة إلى ذلك فاليابان تنظر للقارة باعتبارها أيضاً مفتاحاً لتحقيق السلام، والاستقرار والرفاهية فى عالم ما بعد الحرب الباردة(١).

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى وباعتبارها من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة الأفريقية، فقد حظيت بأهمية خاصة من قبل الإستراتيجية اليابانية الموجهة نحو أفريقيا، فهذه المنطقة تحتوى – كما أشرنا – على العديد من المميزات جعلتها محط أنظار القوى الدولية المختلفة ولا سيما الكبرى، التى لها مصالح مرتبطة بالمنطقة بشكل أو بآخر، ولذلك فاليابان تنظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة مهمة لمصالحها سواء بحكم موقعها الجغرافى، الذى يتحكم فى طرق التجارة الدولية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، لا سيما واليابان تعتبر من أهم الدول الصناعية فى العالم المعتمدة فى صناعتها على المواد الخام المستورد من الخارج والقادم إليها عبر الخطوط الملاحية البحرية، ولذلك فإنها تولى اهتماماً كبيراً للدول والمناطق الواقعة على الممرات والمضايق البحرية التى تتحكم فى تجارته(٢)، أو بحكم قربها من مناطق البترول فى الجزيرة العربية والخليج العصب الرئيسى للصناعات اليابانية، ولذلك فإن كل ما يستجد فيها من أحداث ومشاكل تثير الانتباه اليابانى مباشرة بحكم ارتباط مصالحها بها، أو بحكم ما تحفل به المنطقة من صراعات وحروب مختلفة، الأمر الذى يجعلها منطقة غير مستقرة أمنياً وسياسياً، مما يمثل تهديداً للسلم والأمن الدولى، لذلك تحاول اليابان التعاون مع المجتمع الدولى لمحاصرته والقضاء عليه، بل أن اليابان ترى بأن الاستقرار والسلام العالمى سوف لن يتحقق بدون العمل على حل مشكلات القارة الأفريقية كاملة(٣).

أولاً: الأهداف اليابانية فى المنطقة:

توجد العديد من الأهداف التى تسعى اليابان إلى تحقيقها فى القارة الأفريقية، وبالتالى منطقة القرن الأفريقى يمكن استعراض أهمها فى الآتى:

١- الأهداف السياسية:

أ – البحث عن دور عالمى جديد، يتناسب مع المكانة الاقتصادية التى وصلت إليها اليابان(٤).

---

(١) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٤.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى – الحاضر – المستقبل"، ....، م.س.ذ، ص٨٨.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... ، م.س.ذ، ص٣٤٤.

(٤) خديجة عرفة، .... ، م.س.ذ،

ب - تشجيع العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان[1].

جـ- السعى للحصول على تأييد الدول الأفريقية للمشاريع اليابانية فى المحافل الدولية، ولا سيما فى الأمم المتحدة[2].

د - السعى للخروج من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، أو التخفيف منها بحيث يكون لليابان تصوراتها المستقبلية الخاصة بها[3].

هـ- السعى إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مجلس الأمن[4].

٢- الأهداف الأمنية:

أ - السعى للمساهمة فى تسوية الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة والقارة[5].

ب- تأمين الطرق والممرات البحرية التى تتحكم فى تجارتها الخارجية من أى أخطار تهدد حرية الملاحة فيها[6].

جـ- مواجهة النفوذ الصينى المتزايد فى المنطقة والقارة[7].

٣- الأهداف الاقتصادية:

أ - الحصول على المواد الأولية المهمة فى الصناعات اليابانية.

ب - فتح أسواق جديدة فى القارة والمنطقة لتصريف المنتجات الصناعية اليابانية، وضمان استمرار القارة كسوق تجارى أمام هذه المنتجات[8].

جـ- توسيع آفاق الاستثمارات اليابانية لعمل شراكة اقتصادية مع القارة[9].

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٣٧١.

(٢) السفير/ أحمد حجاج، التنافس الدولى على أفريقية ...... م.س.ذ، ص١٤٠.

(٣) د/ محمد عزت محمد على، ..... م.س.ذ،

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٣٧١.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٥.

(٦) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل ......، م.س.ذ، ص٨٨.

(٧) السفير/ أحمد حجاج، التنافس الدولى على أفريقية .... م.س.ذ، ص١٤٠.

(٨) سهير عبدالجابر محمد عبدالرحمن، "السياسة الخارجية اليابانية فى أفريقيا"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٨، ص١٧٥.

(٩) اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو، .... م.س.ذ، .

ثانياً: التصورات اليابانية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراضنا للرؤية اليابانية للقارة الأفريقية بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقي بوجه خاص ولطبيعة الأهداف، التى تسعى السياسة اليابانية إلى تحقيقها، نشير فى هذا الجزء إلى بعض التصورات التى تضعها الإستراتيجية اليابانية، للوصول إلى تجسيد تلك الرؤية وتحقيق تلك الأهداف، أهمها:

١- تعزيز وتطوير العلاقات الجماعية والثنائية مع دول المنطقة[١].

٢- تبنى وتنفيذ سياسة نشطة لدعم السلام والأمن العالمى[٢]، والتعاون مع دول المنطقة والقارة فى مجال منع النزاعات، وحلها ومعالجة مشكلة اللاجئين ومحاربة الأمراض الخطيرة[٣].

٣- العمل على تنبيه المجتمع الدولى للمشكلات الأفريقية، ومطالبته بتقديم مزيداً من الدعم للقارة وخاصة فى المجال التنموى[٤].

٤- دعم الجهود الدولية والإقليمية المختلفة الخاصة بتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة[٥].

٥- زيادة المساعدات والمنح الاقتصادية، وتقوية العلاقات التجارية مع دول المنطقة[٦].

٦- الاستفادة من خروج بعض القوى العالمية من المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة[٧].

٧- الاستفادة من تاريخ اليابان غير الاستعمارى فى القارة الأفريقية[٨] فى تقوية الدور اليابانى فى المنطقة.

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٨١.

(٢) رضا محمد هلال، "الأمن اليابانى بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة"، السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، أبريل، ٢٠٠٢، ص١٥١.

(٣) اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو، ....، م.س.ذ،

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٤.

(٥) خديجة عرفة، ...... م.س.ذ .

(٦) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، ..... م.س.ذ، ص١٥٤.

(٧) أكرم عبدالملك الأغبرى، .... م.س.ذ، ص١٢.

(٨) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٨٥.

الفصل الثانى

البعد السياسى

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثانى: فرنسا

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبى

المبحث الرابع: القوى الدولية الأخرى

الفصل الثانى

البعد السياسى

فى هذا الفصل سوف نتطرق للبعد السياسى (بمحورية الصراعات المختلفة وقضية التحول الديمقراطى)، كأحد أهم أبعاد التنافس بين القوى الدولية صاحبة المصالح والاهتمامات فى المنطقة، وسوف نركز من خلاله على أساليب القوى المتنافسة تجاه هذين المحورين.

وتجدر الإشارة هنا بأن الصراعات الداخلية التى سيتم التركيز عليها فى إطار التنافس، سوف تقتصر على الصراع الداخلى فى الصومال، والصراع الداخلى فى السودان بشقيه فى الجنوب وفى إقليم دارفور فى الغرب، وأيضاً الصراع الداخلى فى جيبوتى، باعتبارها أكثر الصراعات الداخلية حدة فى المنطقة، أما فيما يتصل بأثيوبيا وارتريا، وبناءً على ما تم توضيحه فى بداية الدراسة، نستطيع القول بأن أوضاعهما الداخلية، وحتى هذه اللحظة تبدو بعيدة عن الحروب الأهلية، باستثناء بعض المواجهات المتقطعة والمتفرقة التى تحدث بين وقت وآخر مع بعض الجماعات الأثنية المعارضة، والتى لم تشكل فى مجملها تهديداً حقيقياً لنظامى الدولتين، أما فيما يخص الصراعات الإقليمية فسوف يتم التركيز على الحرب الارترية الأثيوبية باعتبارها أكثر الحروب الإقليمية وضوحاً فى المنطقة.

ومن ناحية ثانية يركز هذا الفصل على قضية التحول الديمقراطى كأحد محاور التنافس فى إطار البعد السياسى التى برزت على الساحة الدولية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث سعت الدول الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، باعتبارها النموذج الأفضل لها للخروج من أزماتها وعثراتها المختلفة. وهدفت الدول الغربية من خلال فرض النهج الديمقراطى على هذه الدول تعميم منظومة القيم الغربية، والقضاء على أى نموذج آخر يمكن أن ينافس النموذج الغربى، ومثلت القارة الأفريقية بهذا الخصوص ساحة مناسبة للتطبيق. غير أنه وأثناء سعى الدول الغربية لفرض التوجه الديمقراطى على دول القارة ظهر نوع من التسابق بينها لتوظيف هذا التوجه، ليس كهدف كما تدعى وإنما كأداة لتنفيذ طموحاتها ومصالحها فى القارة ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقى(١).

---

(١) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا ..... ، م.س.ذ، ص٦٥.

وإلى جانب القوى الغربية أظهرت بعض القوى الدولية الإقليمية اهتماماً كبير بـــدول المنطقة، وسعت هى الأخرى إلى تحقيق أهدافها فى المنطقة واتبعت فى ذلك آليات وأســـاليب سياسية غير تلك المتصلة بعملية التحول الديمقراطى، بل أنها حاولـــت اســـتغلال الـــضغوط الغربية على دول المنطقة بهذا الخصوص لتطوير علاقاتها بدول المنطقـــة بهـــدف حمايـــة مصالحها، وعدم ترك الساحة خالية لبعض القوى الغربية ترتبها بما يتوافق مع مصالحها.

وهذا ما سوف يحاول هذا الفصل تناوله من خلال أربعة مباحث، يخصص الأول منه للولايات المتحدة الأمريكية، ويخصص الثانى لفرنسا، بينما يخصص الثالـــث منـــه للاتحـــاد الأوروبى، أما الرابع فيخصص للقوى الدولية الأخرى وهى تحديداً الدول العربية وإســـرائيل والدول الأسيوية إيران والصين واليابان.

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

فى هذا المبحث سوف نحاول استعراض السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فـــى إطـــار البعد السياسى للتنافس بين القوى الدولية المختلفة المهتمة بالمنطقة، وذلك من خلال مطلبـــين، يتناول المطلب الأول السلوك السياسى الأمريكى تجاه الصراعات المختلفة فى المنطقة، وكيفية التعامل معها، بينما يتطرق المطلب الثانى لمسألة التحول الديمقراطى والتوظيف الأمريكى له.

المطلب الأول

الصراعات المختلفة فى المنطقة:

تعاملت السياسة الأمريكية مع صراعات المنطقة المختلفة وفقاً لرؤيتها الإســـتراتيجية للمنطقة، التى تم الإشارة إليها فى الفصل السابق، فحاولت أن تأتى تحركاتها فى المنطقة متفقة ومنسجمة مع هذه الرؤية، التى تسعى بطبيعة الحال إلى الـــسيطرة علـــى المنطقـــة وإنهـــاء الاحتكار الأوروبى والفرنسى لشؤون المنطقة، ولهذا بدأت السياسة الأمريكية باتخاذ العديد من الخطوات والسياسات للسيطرة على الصراعات المتفجرة فى المنطقة ومحاولة توجيه نتائجها لخدمة إستراتيجيتها فى فيها، وتعاملت فى هذا الخصوص مع كل صراع بأســـلوب ورؤيـــة مختلفة عن الصراع الآخر وفقاً لما يمثله كل صراع من أهمية لمصالحها.

أولاً: الصراع الداخلى فى السودان:

بالنسبة للصراعات الداخلية فى السودان؛ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأدوار مختلفة تجاهها سواء أكان ذلك فى منطقة الجنوب، أو فى إقليم دارفور فى الغرب.

وبالنسبة للصراع فى الجنوب فإن الاهتمام الأمريكى به لم يظهر، إلا مع نهاية عام ١٩٩٣، الذى مثل نقطة البداية لاهتمام الكونجرس بما يدور فى السودان من صراع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت الإدارات الأمريكية تتعامل مع القضية بشكل غير مباشر، وتنظر للحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها حركة اشتراكية تميل إلى الأفكار الشيوعية، ولذلك رفضت الاعتراف بها والقبول بها كممثل شرعى للجنوبيين، ورفضت أيضاً التعامل معها بشكل مباشر، وكان يتم التعامل والاتصال بها عن طريق دول الجوار، أثيوبيا وكينيا وأوغندا وأخيراً ارتريا[(١)]. ويعود هذا الاهتمام إلى جملة من العوامل أهمها، تنامى الاهتمام الأمريكى الداخلى بالقضية السودانية، بعد أن أصبح لها أنصار ومؤيدين، وخاصة من قبل منظمات اليمين المسيحى وجماعات حقوق الإنسان[(٢)]، وتنامى التوجهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ ورفعها لشعار تصدير الثورة لدول الجوار، إضافة إلى علاقاتها بكل من العراق وإيران والصين وفرنسا، الأمر الذى أثار قلق الولايات المتحدة من ظهور حلف بين هذه الدول يهدد مصالحها ويحول دون تنفيذ إستراتيجيتها فى المنطقة[(٣)]، وزاد من هذا قرار الحكومة السودانية عام ١٩٩٤ بإعطاء امتيازات النفط لشركات كندية وماليزية وصينية وبريطانية[(٤)]؛ ونتيجة لهذه المعطيات أعادت الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه السودان بشكل عام ومشكلة الجنوب بشكل خاص، وبدأت بوضع عدة خيارات للتعامل مع حكومة الإنقاذ، وظهر الخيار المناسب أمامها فى هذه المرحلة هو إعادة هيكلة النظام السودانى، وذلك عن طريق إدخال شريك جديد للنظام هو الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومهدت لهذا الخيار بالعديد من السياسات والإجراءات، التى تم

---

(١) جون قاى نوت يوه، **جنوب السودان آفاق وتحديات**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٣١ – ٢٣٢.

(٢) John Young, "State Crisis and Emerging American Hegemony in the horn of Africa" **Journal of Future Studies** (Khartoum: Future Studies Center, No.1, vol (1), Year (1), Jan 2005), P. 28.

(٣) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., PP. 1096 – 1097

(٤) جون قاى نوت يوه، "جنوب السودان أفاق وتحديات"، .... م.س.ذ، ص١٣٥.

اتخاذها لخلخلة النظام وإضعافه، لتتمكن بعد ذلك من إحداث التغيير المطلوب[1]، ويلاحظ بأن هذه السياسة جاءت متوافقة إلى حد كبير مع سياسة (الاستقرار البناء)، الذى بشر بها روبرت ساتلوف مدير مؤسسة واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، القائمة على إحداث هزات عنيفة فـي دول المنطقة لخلخلة أوضاعها، وإعادة بنائها على أسس جديدة تخدم الإستراتيجية الأمريكية، ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية[2].

ولذلك بدأت بتضييق الخناق على حكومة الإنقاذ عبـر التحـالف مـع دول الجـوار الجغرافى لها بهدف إسقاطها أو تعديل توجهاتها بما ينسجم مع التصور الأمريكـى للمنطقـة، وهو ما أشار إليه صراحة مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى آنذاك أنتونى ليك بقولـه "سنعمل مع حكومات أخرى للنظر فى أفضل ما يمكننا فعله لاحتواء نفوذ الحكومة السودانية، حتى تغير آراءها وتبدأ بالتصرف بما يتماشى مع قواعد السلوك الدولى"[3]، وعلى نفس السياق قامت أيضاً بفرض عقوبات اقتصادية عليها، وتوحيد فصائل الجنوب والتنـسيق مـع بـاقى حركات التمرد فى الشرق والغرب[4]، وعملت أيضاً على تدويل القضية وأيدت خطة الإيجـاد التى تنص على تأكيد حق الجنوب فى تقرير المصير عبر استفتاء شعبى فى حالـة رفـض الحكومة السودانية إقامة دولة علمانية[5]، وظل هذا النهج المتشدد ضد حكومة الإنقـاذ قائمـاً حتى وصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة مع أوائل عام ٢٠٠٠، حيث حـدث تحول طفيف فى الموقف الأمريكى من السودان، ولوحظ تحسن فى علاقة البلدين خلال هـذه المرحلة[6]، وعلى أثره قام الرئيس الأمريكى بتعيين السيناتور جون دانفورت كمبعوث خاص له فى السودان، وذلك قبل أحداث ١١ سبتمبر بخمسة أيام، الأمر الذى أظهر بوضوح اهتمـام الإدارة الجديدة بعملية التسوية السلمية فى السودان[7]، وبعد أحـداث ١١ سـبتمبر حرصـت الحكومة السودانية من جانبها على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وقدمت معلومات استخباراتية حول أسامة بن لادن، وتنظيم القاعـدة ورغـم

---

(1) د/ إبراهيم الأمين، دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب وتحقيق السلم، قـضية دارفـور الأبعـاد المحلية والدولية وآفاق الحل، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥)، ص٤٨.

(2) سامى محمد القرعان، "قراءة فى الموقف الأمريكى من أزمة دارفور"، http://arabic.tharwaproject.com/node/624

(3) د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب وتحقيق السلم"، .... م.س.ذ، ص٤٨.

(4) سامى محمد القرعان، "قراءة فى الموقف الأمريكى من أزمة دارفور" ..... م.س.ذ.

(5) راوية توفيق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية" ....، م.س.ذ.

(6) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 1097

(7) John Yoang., op. cit., P.28

ترحيب المسؤولين الأمريكيين بهذا التطور، إلا أنهم رفضوا رفع العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦، وفى نوفمبر عام ٢٠٠١ طرح جون دانفورث أربعة اقتراحات لإنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، وفى أواخر أبريل عام ٢٠٠٢، أصدر تقريره الذى يدعو إلى إيجاد تسوية سلمية داخلية للأزمة مرتكزة على إستراتيجية دولة واحدة ونظامين[١]، ومن خلال هذا التقرير أيضاً استطاعت الولايات المتحدة، وخلال فترة قصيرة أن تؤثر فى عدة تطورات على الساحة السودانية بداية من توقيع اتفاق جبال النوبة، ودعم جهود مكافحة الرق وحتى الاتفاق الإطارى، الذى وقعته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى يوليو عام ٢٠٠٢، والقائمة بالأساس على اقتراح أمريكى[٢]، والذى تبنته منظمة الإيجاد بدعم وتشجيع أمريكى واضح. وعلى الرغم من هذه التفاعلات وتجاوب الحكومة السودانية معها، إلا أن الرئيس الأمريكى وفى خطوة تؤكد استمرار الضغط على حكومة الإنقاذ لتقديم المزيد من التنازلات أقدم يوم ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٢ على توقيع قانون سلام السودان، الذى يتضمن فرض عقوبات مختلفة على السودان خلال ستة أشهر فى حالة عدم تفاوضها مع الحركة الشعبية بحسن نية، فى الوقت الذى لا تتعرض فيه الحركة لأى عقوبات فى حالة عدم تفاوضها مع الحكومة بنية حسنة[٣].

واستمر الضغط الأمريكى بعد ذلك على حكومة الإنقاذ حتى تم التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى نيروبى يوم ٢٠٠٥/١/١٩[٤]، والتى جاءت فى مجملها لصالح الحركة الشعبية، وعلى حساب صلاحيات الحكومة المركزية فى الخرطوم كما تم الإشارة إلى ذلك فى بداية الدراسة.

وما أن بدأت ملامح هذا السلام تظهر حتى تفجرت أزمة أخرى فى السودان، وتحديداً فى إقليم دارفور غرب السودان مع بداية عام ٢٠٠٣، تصاعدت بشكل خطير ووجدت الولايات المتحدة من خلالها فرصة أخرى لفرض أجندتها الخاصة على السودان، والقضاء على نظام الإنقاذ أو على الأقل تحجيمه – كما تمت الإشارة –، خاصة بعد أن استطاعت الولايات المتحدة من خلال تدخلها فى مسيرة التسوية السلمية فى الجنوب تحقيق بعض أهدافها تجاه السودان القائمة على تفكيكه من الداخل من خلال تجزئته إلى عدة كيانات، مع البقاء على

---

(١) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 1097

(٢) Ibid., PP. 1087 - 1098

(٣) Ibid., P. 1078

(٤) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية التحديات أمام الجنوب، ...... م.س.ذ، ص١٠٤.

الوحدة الشكلية للدولة فى إطار ضعيف تحقيقاً لمصالحها واستراجيتها فى المنطقة، وهو ما ظهر من خلال تعاملها مع هذه الأزمة، حيث مارست كل أنواع الضغط على حكومة الإنقاذ لإجبارها على منح إقليم دارفور جميع الصلاحيات التى جرى منحها لمنطقة الجنوب(1)، بحيث يصبح للإقليم حكومة لا يربطها بالحكومة المركزية سوى علاقات كنفدرالية ضعيفة تتيح للولايات المتحدة السيطرة عليها(2)، ولذلك جاء التحرك الأمريكى تجاه الأزمة قوياً، وخاصة بعد تصريح "موكيش كابيلا" منسق الأمم المتحدة فى السودان خلال شهر مارس عام ٢٠٠٤، الذى ذكر فيه بأن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقى فى دارفور من قبل الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة(3)، فعلى أثره قام وزير الخارجية الأمريكى آنذاك كولن باول بزيارة للإقليم خلال شهر يونيو من نفس العام، والذى رأى بأن الإقليم يمر بأزمة خطيرة، ولكنها لم تصل إلى حد وصف الإبادة الجماعية، غير أن هذا الرأى تغير بعد ذلك فى اتجاه التصعيد، حيث أصدر الكونجرس الأمريكى يوم ٢٣ يوليو عام ٢٠٠٤ قراراً يدين الحكومة السودانية، ويصف الأزمة فى دارفور بأنها إبادة جماعية، ويطالب الرئيس الأمريكى بالتحرك لاستصدار قراراً من مجلس الأمن يفوض الأمم المتحدة استخدام القوات الدولية للتدخل فى الإقليم من أجل وقف الإبادة الجماعية وحماية قوافل الإغاثة(4). وبعد ذلك تصاعد الاهتمام الأمريكى بما يجرى فى دارفور، وحشدت الولايات المتحدة الجهود الدولية للضغط على حكومة الإنقاذ لإيجاد تسوية للأزمة، واستطاعت أن توجد تحالفاً غربياً ضد الحكومة السودانية تمكنت من خلاله من استصدار العديد من القرارات الدولية من مجلس الأمن تصب جميعها فى اتجاه الضغط على الحكومة السودانية، وتهديدها فى فرض العديد من العقوبات فى حالة عدم استجابتها للقرارات الدولية(5).

---

(1) هانى رسلان، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولى"، .... م.س.ذ، ص٢٤ – ٢٥.

(2) سامى محمد القرعان، "قراءة فى الموقف الأمريكى من أزمة دارفور" ، .... م.س.ذ.

(3) هانى رسلان، "أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل"، السياسة الدولية، العدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٢٠١.

(4) د/ محمود أبو العينين، "الدور الأمريكى فى أزمة دارفور"، فى د/ السيد فليفل ود/ حسن مكى (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥)، ص ٤٥٦ – ٤٥٧.

(5) م.س، ص٤٥٧، ولمزيد من التفاصيل حول تلك القرارات، انظر: د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب وتحقيق السلم"، .... م.س.ذ، ص٥٠ – ٥٤.

وجاء القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ فى ٣١ أغسطس عام ٢٠٠٦، والذى أقر بضغط أمريكى ويدعو إلى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى دارفور[١]، ليمثل قمة التشدد الأمريكى حيال حكومة الإنقاذ، وهو القرار الذى رفضته الحكومة السودانية رفضاً قاطعاً، وأمام هذا الرفض بدأت الولايات المتحدة تفكر فى خيار آخر لحل الأزمة، وفى هذا الخصوص حاولت وضع خطة دولية تستخدم الحوافز لا العقوبات لإقناع السودان بقبول نشر قوات دولية فى دارفور، وهو ما جعل البعض يرى بأن اللجوء إلى لغة الحوافز يظهر استعداد الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها تجاه ما يجرى فى دارفور والذى تعتبره إبادة جماعية[٢]، ويبدو أن تحركات الاتحاد الأوروبى القوية تجاه الأزمة كان لها دوراً واضحاً فى تغير الموقف الأمريكى.

ومن خلال هذه التفاعلات يتضح بأن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً مختلفة على حكومة الإنقاذ لإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بأزمة دارفور، مستخدمة فى ذلك مجلس الأمن الدولى، الذى استطاعت أن تتحكم بسياسته إلى حد كبير بفضل إمكاناتها المختلفة وقدرتها على التأثير فى مواقف أعضاءه الأخرين[٣]، ونجحت لدرجة كبيرة فى ذلك، غير أنها وأمام تصاعد الاهتمام الأوروبى بالأزمة وإصرار الحكومة السودانية على رفض بعض القرارات غيرت من أساليب تعاملها مع الأزمة، وإن لم تتخلى عن إستراتيجيتها الواضحة والهادفة إلى إضعاف النظام السودانى وتغيره إذا اقتضت الضرورة لذلك، وأن بدء هذا الخيار أكثر صعوبة بعد تجربة العراق وأفغانستان، التى جعلت الولايات المتحدة أكثر حرصاً فى استخدام هذا البديل.

ثانياً: الصراع الداخلى فى الصومال:

بالنسبة لهذا الصراع، أظهرت الإدارة الأمريكية عدم اهتمامها بما يدور فى الصومال من صراع وأحجمت فى بداية الأمر عن التدخل بأى شكل من الأشكال، مبررة ذلك بعدم وجود ومصالح حيوية لها فى الصومال، كما أن تطورات الحرب الأهلية فى الصومال لا تمثل أى تهديد حقيقى لأمنها القومى[٤]، إلا أن هذا التوجه تغير بعد ذلك بفعل عدة عوامل، أهمها

---

(١) تصريح صادر عن الناطق الرسمى باسم الخارجية الفرنسية # ١٥
Httpllarabe.diplomatie.gouv.fr/artcle.php3?id_article=482

(٢) الولايات المتحدة تعرض الحوافز بديلاً للعقوبات
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7fo-46c5-8B5E-Id16cc5B6453.htm

(٣) د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب والسلم" ..... م.س.ذ، ص٤٧.

(٤) انظر فى ذلك: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص٢٤٥، وعبدالله شيخ محمد عثمان، "الصراع الأهلى فى الصومال"، دراسات معاصرة (٦)، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامى، ١٤٢١هـ)، ص٧٩، وقارن فى ذلك مع د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، .... م.س.ذ، ص٣٤٩.

استغلال دول الاتحاد الأوروبى لتردى الأوضاع الإنسانية فى الصومال كذريعة للتواجد فيه، والذى ظهر من خلال المنظمات غير الحكومية، الأمر الذى أظهر أوروبا بمظهر المنقذ للشعب الصومالى[1]، وتصاعد الضغوط الداخلية التى تعرضت لها الإدارة الأمريكية من قبل الرأى العام الأمريكى والكونجرس ومنظمات الإغاثة ووسائل الإعلام المختلفة[2]، وفى ظل هذه المعطيات اندفعت الولايات نحو الانخراط بالأزمة الصومالية، فبدأت بالمساهمة فى مجال المعونة والسعى لتحقيق المصالحة الصومالية حتى لا تكسب أوروبا منها الجولة، وقامت بإرسال عدة وفود أمريكية إلى الصومال، وقدمت بعض المساعدات الغذائية وأيضاً قدمت مساعدات مالية لدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى الصومال[3]، وبعد النداء الذى وجهه مجلس الأمن مع نهاية يوليو عام ١٩٩٢، للمشاركة فى عملية نقل جوى لمواد الإغاثة بعد أن تعسرت الإمدادات البرية بسبب عمليات النهب، اندفعت الولايات المتحدة أكثر فى الشأن الصومالى، حيث أقدمت على إرسال طائراتها إلى كينيا بسرعة كبيرة بهدف تفويت الفرصة على بعض الدول الأوروبية، التى استجابت لنداء مجلس الأمن سريعاً، الأمر الذى أدى إلى توتر علاقاتها بدولة كينيا بسبب هبوط طائراتها دون أذن مسبق من السلطات الكينية، وهو ما يشير على التعجل الأمريكى فى الانخراط بالأزمة الصومالية، ومنافسة الدول الأوروبية فى ذلك[4].

ونتيجة لهذه المعطيات حدث تحول آخر فى الموقف الأمريكى تجاه الأزمة الصومالية، وتمثل ذلك بإعلان الولايات المتحدة البدء بتنفيذ مشروع إعادة الأمل للشعب الصومالى، والذى يقوم فى جوهرة على التدخل العسكري فى الصومال، وهو ما سوف يتم التطرق إليه فى البعد العسكرى، ويمكن القول بان التنافس الأمريكى والأوروبى فى الصومال، وتفاقم الأوضاع الإنسانية أدى إلى دخول الأزمة الصومالية مرحلة جديدة، أطلق عليها الأمريكيون عملية إعادة الأمل، وهو الشعار الذى رفعته واشنطن تعبيرا عن تدخلها العسكرى فى الصومال بهدف مساعدة الصوماليين، وإعادة الأمل لهم بعد أن دمرتهم الحرب الأهلية[5]، غير أنه وبعد وصول القوات الأمريكية تغيرات الأهداف الأمريكية بعض الشئ، ودخلت فى مواجهات مسلحة مع قوات التحالف الوطنى بزعامة عيديد فى أكتوبر عام ١٩٩٣، وأدت تلك المواجهات إلى مقتل العديد من الجنود الأمريكيين، الأمر الذى شكل نقطة تحول أخرى فى الموقف الأمريكى تجاه الصومال حيث قررت أمريكا الانسحاب من الصومال فى مارس عام

---

(١) عاطف صقر، .... م.س.ذ، ص٨٨.

(٢) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 17

(٣) عاطف صقر، .... م.س.ذ، ص٨٨.

(٤) م.س، ص٨٩ – ٩٠.

(٥) م.س، ص٩١.

١٩٩٤[١]، وعلى اثر فشل هذا التدخل اتجهت الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل أخرى للتعامل مع المشكلة الصومالية، ورأت أن أفضل طريقة لذلك التعامل مع الأزمة بشكل غير مباشر من خلال العمل على تشجيع ودعم الحلول السياسية، والضغط على مجلس الأمن للقيام بدور أكثر فاعلية فى هذا الشأن[٢]، والعمل من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، والاستفادة قدر الإمكان من تواجدها تحت عباءة الأمم المتحدة[٣]. أيضا اتجهت السياسة الأمريكية إلى تشجيع ودعم المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية على القيام بأدوار مختلفة لحل الأزمة، وفى هذا الخصوص قدمت الولايات المتحدة الدعم المباشر وغير المباشر لمنظمة الإيجاد فى سعيها للوساطة بين الفصائل الصومالية المختلفة[٤]، إضافة إلى ذلك دعمت الولايات المتحدة الجهود الدبلوماسية، التى تقوم بها بعض دول المنطقة لمحاصرة الأزمة مثل أثيوبيا وارتريا. ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بقضية انفصال شمال الصومال ومسألة الاعتراف به، جاءت السياسة الأمريكية فى هذا الخصوص متوافقة مع السياسة البريطانية والايطالية، التى ترى ضرورة استمرار الصومال موحدا، وربطت مسألة الاعتراف به فى المستقبل باعتراف الدولتين الاوروبيتين وقبول شطرى الصومال لذلك[٥].

ثالثا: الصراع الداخلى فى جيبوتى:

بالنسبة للصراع الداخلى فى جيبوتى الذى تفجر مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بين الحكومة والمعارضة العفرية، والذى سبق الإشارة إليه فى بداية الدراسة. فقد ظهر الموقف الأمريكى حياله ضعيفاً إلى درجة ملحوظة، رغم التطور، الذى طرأ على العلاقات الأمريكية الجيبوتية، والذى جاء على حساب العلاقات مع فرنسا[٦]، ورغم القلق الذى ظهر داخل مؤسسة صنع القرار الأمريكية من تدهور الأوضاع الداخلية فى جيبوتى بفعل

---

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ...... م.س.ذ، ص٥٩ – ٦٠.

(٢) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 16

(٣) Gilbert M. Khadiala., "The United States and Africa: Beyond the Clinon Administion" SAIS Review., (Blatimore: TheJohns Hopkins University, Vol.xx1., Winter – Saring 2001), P.263

(٤) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام" ..... م.س.ذ، ص٦٢ – ٦٣.

(٥) Peter J. Schrader., op, cit., P. 14

(٦) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 377.

– د/ إجلال محمود رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى"، فى د/ عبدالملك عودة (محرر)، جيبوتى دراسة مسحية، .... م.س.ذ، ص١٧٢.

تصاعد المواجهة الداخلية بين الحكومة والمعارضة، إلا أن واشنطن فضلت الاستمرار فى إتباع السياسة، التى اتبعتها خلال مرحلة الحرب الباردة فيما يتعلق بدولة جيبوتى، والقائمة على أهمية التشاور مع فرنسا فى كل ما يتعلق بالشأن الجيبوتى، لتجنب أى تصرفات قد تبدو أنها تعمل على تقويض النفوذ الفرنسى فى مستعمرتها السابقة، ولهذه الأسباب فإن واشنطن ظلت إلى حد كبير صامتة على ما يدور فى جيبوتى، تاركه الأمر برمته للسياسة الفرنسية، واكتفت بتدعيم المبادرات والخطوات الفرنسية والموافقة عليها(١).

رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

أما بالنسبة للحرب الارترية الأثيوبية التى تفجرت بين الدولتين فى مايو عام ١٩٩٨، فيمكن القول بأنها وضعت الإدارة الأمريكية فى موقف صعب، فكلا الدولتين ترتبطان معها بعلاقات إستراتيجية قوية، بل إن الولايات المتحدة هى من ساهم فى وصول النظامين إلى السلطة فى الدولتين بعد انهيار نظام منجستو عام ١٩٩١، حيث أشرفت على جميع الاتفاقيات بين الجبهتين (الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيجراى)، قبل انهيار نظام منجستو وبعده، حتى استقلال ارتريا، وجنبت الدولتان إلى حد كبير السقوط فى صراع داخلى كما حدث فى الصومال وخاصة أثيوبيا(٢)، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت تهدف إلى إعادة ترتيب منطقة القرن الأفريقى بما يتوافق مع إستراتجيتها الجديدة فى المنطقة، ولذلك جاءت هذه الحرب لتعرقل هذه الإستراتيجية التى اعتمدت فى تنفيذ جزءاً منها على مجموعة الرؤساء الجدد الذين ساعدتهم فى الوصول إلى السلطة فى المنطقة أمثال مليس زينارى وأسياس أفورقى وموسيفينى فى أوغندا ولوران كابيلا الابن فى الكونغو كنشاسا، والذين بشرت بقدراتهم على تقديم النموذج المثالى لأفريقيا فيما يتعلق بالديمقراطية والتنمية وتوفير الاستقرار للقارة(٣). ولذلك فحال تفجر المواجهات العسكرية بين الدولتين تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها وأوفدت على الفور مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية فى ١٧ مايو عام١٩٩٨ إلى كل من أسمرا وأديس أبابا، التى طرحت مبادرة

---

(١) Peter J. Schrader., op. cit., PP. 20 – 23

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: Ibid, PP. 8 - 12

– د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ... م.س.ذ، ص٢٢٧.

(٣) يسن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى الأثيوبى وتأثيره على البلدين والإقليم، النزاع الأثيوبى الارترى، **سلسلة أوراق إستراتيجية**، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (٥)، د.ت)، ص٥١، وأيضاً د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، .... م.س.ذ، ص١٣١.

مشتركة مع دولة رواندا لتسوية الصراع بين الدولتين تضمنت أربعة بنود لحل الأزمة(١)، تحفظت عليها ارتريا واتهمت الولايات المتحدة بتعقيد المشكلة، ورغم هذا التحفظ استمرت الولايات المتحدة فى جهودها لحل الأزمة بين الدولتين، غير أن هذه الجهود فشلت بسبب الرفض الارترى لكل المبادرات الأمريكية، التى اعتبرتها ارتريا مؤيدة لوجهة النظر الأثيوبية(٢)، بل إن الرئيس الارترى اتهم مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية بأنها أعطت الضوء الأخضر لأثيوبيا لاستخدام القوات الجوية لقصف ارتريا عندما طلبت من أثيوبيا إعطائها مهلة لإجلاء الرعايا الأمريكيين من ارتريا قبل البدء بالقصف(٣)، وإزاء ذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تنسيق جهودها مع منظمة الوحدة الأفريقية، وتأييد مبادرتها التى طرحتها لحل الأزمة والتى تم الإشارة إليها فى بداية الدراسة.

ومن خلال هذه المعطيات يبدو أن الولايات المتحدة مالت إلى حد ما فى مواقفها لصالح أثيوبيا، وظهر ذلك من خلال مبادرتها التى تضمنت العديد من المطالب الأثيوبية، ومن تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين الذين حملوا ارتريا مسؤولية البدء بالقتال وإفشال جميع الوساطات الأمريكية فى هذا الشأن(٤).

والمرجح أن الميل الأمريكى نحو أثيوبيا يرجع لأهميتها الإستراتيجية وعمقها الحضارى، فهى مقر الاتحاد الأفريقى، والمصدر الأكبر لمياه نهر النيل، وكثافة عدد سكانها الذى يتجاوز ٧٠ مليون نسمة، وهى بذلك تفوقت لدى صناع القرار الأمريكى على الأهمية الإستراتيجية لإرتريا الواقعة على البحر الأحمر بطول سواحلها البالغة ١٢٠٠ كيلو متر، ولذلك جاءت المبادرات الأمريكية الرامية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة بين الدولتين على ضوء هذه الموازنة(٥). وعلى الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لم تكن راضية عن الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة تجاه الأزمة، بل واتهمتها لها بعدم بذل جهود كافية للضغط على ارتريا للانسحاب من الأراضى التى احتلتها(٦).

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود التسوية"، النزاع الأثيوبى الارترى، **سلسلة أوراق إستراتيجية**، العدد (٥) .... م.س.ذ، ص٣٥.

- Colin Legum. (ed)., **Africa Contemporary Record**., Vol. 20, 1996 – 98., op. cit., P.B 386.

(٢) يسن محمد عبدالله، "خلفية الصراع الارترى الأثيوبى ..... م.س.ذ، ص٤٧.

(٣) م.س، ص٥٠.

(٤) م.س، ص٥١.

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد، "انفصال جنوب السودان يتعارض مع إستراتيجية أمريكا الخاصة بالشركة مع أفريقيا" http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&1d=2147486358 .

(٦) صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية .... م.س.ذ، ص٣٥.

وفى كل الأحوال ظهرت الولايات المتحدة هى الخاسر الأكبر من الحرب بعد الدولتين، فإستراتيجيتها تعطلت إلى حد كبير فى المنطقة، بسبب دخول حلفاءها فى المنطقة فى حروب فيما بينهم (أثيوبيا مع ارتريا، والكونغو ضد رواندا وأوغندا)، إضافة إلى ذلك استفادت بعض الأطراف الإقليمية والدولية من هذه الأوضاع فى تحقيق العديد من المكاسب، فالحرب مثلاً دفعت ارتريا فى اتجاه المنطقة العربية بل وفى اتجاه دول معادية لأمريكا من وجهة نظرها مثل ليبيا والسودان[١].

إجمالاً يتضح بأن الولايات المتحدة فشلت فى احتواء الأزمة التى تفجرت بين ارتريا وأثيوبيا، بل وظهرت الجهود الأمريكية فى هذا الشأن ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى أهمية الدولتين بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، فعملية المفاضلة بين الدولتين فى خدمة مصالحها أفقدها القدرة على التعامل السريع والحازم مع النزاع منذ بدايته، الأمر الذى أدى إلى تهيئة الأجواء لبعض الأطراف للاستفادة من ذلك، والذى جاء بطبيعة الحال على حساب بعض بنود الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

المطلب الثانى

عملية التحول الديمقراطى

فى عام ١٩٨٩، وبمناسبة انتهاء الحرب الباردة وجه الرئيس الأمريكى بوش الأب رسالة إلى جميع رؤساء الدول الأفريقية مطالباً إياهم من خلالها بضرورة أن تأخذ دولهم بالنظم الديمقراطية المتمثلة أساساً فى النماذج المطبقة فى دول المنظومة الغربية[٢]، وعلى نفس السياق وفى أبريل عام ١٩٩٠ صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الأفريقية السابق (هيرمان كوهين) ، بأن التحول الديمقراطى أصبح شرطاً ثالثاً للحصول على المساعدات الأمريكية إلى جانب سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان[٣]، وأضاف الرئيس بوش الأب بأن الانقسام الحقيقى بين دول العالم اليوم لم يعد بين الشرق والغرب، وإنما بين الدول التى تلتزم بالديمقراطية وتلك التى لا تلتزم بها[٤].

---

[١] د/ حسن مكى محمد أحمد، "النزاع الأثيوبى الارترى ١٩٩٧ – ١٩٩٨ رؤية تحليلية" ، سلسلة أوراق إستراتيجية، العدد (٥)، .... م.س.ذ، ص٢٥.

[٢] د/ عبدالملك عودة، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية .... م.س.ذ، ص٣.

[٣] التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢، (القاهرة: معهد الإنماء العربى والهيئة القومية للبحث العلمى، ٢٠٠٣)، ص٣٤٧.

[٤] د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٤٤.

ورغم هذا الإصرار من قبل السياسة الأمريكية على أهمية الأخذ بالنموذج الديمقراطى للحكم، إلا أن الولايات المتحدة وفى إطار سعيها لدعم التحول الديمقراطى، تشترط أيضاً أن تكون عملية التحول، هذه تسير طبقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية بالمنظور الأمريكى تحديداً، وبشرط أن لا تحمل العملية الديمقراطية هذه إلى سدة الحكم تنظيمات سياسية ترفض الهيمنة الأمريكية أو تجادل فيها، وهو ما يعنى بأن الولايات المتحدة سوف تدعم العملية الديمقراطية فى أى دولة طالما تأتى نتائجها متفقة مع مصالحها، وهى ضدها وتحاربها إذا تعارضت مع هذه المصالح[1]، ويبدو أن التركيز على مصالحها فى دول القارة الإفريقية تحديدا، هو ما دفع السياسية الأمريكية إلى منافسة القوى الأوروبية، وعلى وجه الخصوص فرنسا للسيطرة على القارة، ولذلك وعلى الرغم من رفعها لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجعل الالتزام بها شرطا لتلقى المساعدات، إلا أن ذلك الشعار يتلاشى فى النهاية أمام مصالحها[2]. وهو ما يعيد إلى الأذهان الإستراتيجية التى اتبعتها السياسة الأمريكية أثناء، فترة الحرب الباردة مع دول القارة، التى ارتكزت على دعم الدول الإفريقية أياً كانت نظمها السياسة طالما تعارض التوجهات الشيوعية[3]. واليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة عادت السياسة الأمريكية إلى تبنى نفس الأسلوب، ولكن هذه المرة ضد توجهات الإسلام السياسى الذى تعتبره الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لتهديد مصالحها فى القارة والعالم، ومن ثم فهى على استعداد لدعم الأنظمة غير الديمقراطية فى القـــارة الإفريقية طالما تقف ضد التوجهات الإسلامية الأصولية[4]، وهو ما جاء على عكس توقعات بعض المحللين السياسيين، والأكاديميين من أن الولايات المتحدة سوف تركز على الهدف النموذجى الخاص بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، غير أن الواقع اظهر والى حد كبير بان احتواء الأصولية الإسلامية حل محل معاداة الشيوعية كهدف قومى يتفوق على هدف نشر الديمقراطية[5].

---

(1) د/ محمد الهزاط، "الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب الباردة"، شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد (١١٤)، صيف ٢٠٠٣)، ص١٦١.

(2) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المـشروطة فـى أفريقيـا .... م.س.ذ، ص١٤٥.

(3) تسفاتيسيون مدهانى، ..... م.س.ذ، ص٥١.

(4) م.س.

(5) لمزيد من التفاصيل انظر:

Peter J. Schaeder., op. cit., PP. 25 – 26.

وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقى، فلم تخرج عن هذا الإطار، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع أنظمتها السياسية المختلفة وفقا لمبدأ النسبية، حيث ربطت تعاملها معها بمدى أهمية كل نظام على حدة تبعا لطبيعة مصالحها التى تختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى، وليس بمدى تمسك هذه الأنظمة بالمعايير الديمقراطية[1]، وظهر هذا التوجه منذ مايو عام ١٩٩١ أثناء مؤتمر لندن للسلام الذى توسطت فيه الولايات المتحدة بين الحركات الأثيوبية المعارضة والحكومة الأثيوبية المنهارة، فقد ظهر خلال المؤتمر وخاصة بعد سقوط نظام منجستو بأن الولايات المتحدة تعاملت مع أثيوبيا وارتريا فيما يتعلق بالحاجة للديمقراطية على نحو مختلف.

ففى أثيوبيا التى تولى السلطة فيها الائتلاف الذى سيطرت عليه الجبهة الثورية الديمقراطية، أرفقت الولايات المتحدة شرطاً ينص على ضرورة مراقبة الديمقراطية وحقوق الإنسان بصورة دقيقة فى أثيوبيا، ويقول "بول هنز" أحد المشاركين فى العملية بأن الإصرار الأمريكى على هذا الشرط يعود لعدة أسباب، أهمها أن العديد من قوى المعارضة للجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة لها ارتباطات، وصلات قوية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن إرفاق مثل هذا الشرط يعطى اطمئنان أكثر لهذه الحركات ويشعرها بالأمل فى الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، كما يوفر هذا الشرط أيضاً حفظ الأمن والاستقرار فى أثيوبيا، إضافة إلى ذلك فإن الطابع الديمقراطى يضفى على النظام الجديد شرعية جديدة مختلفة عن النظام العسكرى السابق غير الديمقراطى.

أما بالنسبة لإرتريا فقد جاء الوضع مختلفاً فلم تصر الولايات المتحدة على ضرورة إرفاق شرطاً يختص بضرورة مراقبة الديمقراطية وحقوق الإنسان، لانتفاء السببين السابقين بخصوص الحالة الأثيوبية، ولاعتبار أن الحالة الارترية مسألة تقرير مصير وطنى، وليس تغيير نظام سياسى، بحسب الرؤية الأمريكية[2]، غير أن الأمر يبدو غير ذلك فاحتكار الجبهة الشعبية للسلطة فى ارتريا يأتى منسجماً مع الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، ومن ثم فلا ضير أن يتم التضحية بالعملية الديمقراطية فى ارتريا طالما ذلك يخدم المصالح الأمريكية.

وتجدر الإشارة بأنه ورغم الإصرار الأمريكى على أهمية التحول الديمقراطى فى أثيوبيا، فإن الولايات المتحدة قبلت بانتخابات ناقصة وغير نزيهة عام ١٩٩٢، بحسب حكم المراقبين الدوليين الذين حضروا هذه الانتخابات، بل وأشادت بها واعتبرتها خطوة مهمة على

---

(١) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٤٩.

(٢) تسفاتيسيون مدهاتى، .... م.س.ذ، ص٥٠- ٥١.

طريق التحول الديمقراطى[1]. وعلى نفس السياق وترجمة للتوجه الأمريكى فى توظيف الديمقراطية صمتت الولايات المتحدة عن الأوضاع غير الديمقراطية فى جيبوتى، ليس مراعاة لوجهة النظر الفرنسية كما يدعى البعض[2]، وإنما بهدف مد نفوذها وترسيخه فى جيبوتى ومزاحمة النفوذ الفرنسي فيها، خاصة بعد تصاعد أهمية جيبوتى بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة كقاعدة يتم من خلالها مراقبة التطورات فى الصومال والسودان ودول أخرى فى المنطقة[3].

وبالنسبة للسودان، ورغم أن نظام الإنقاذ قام باتخاذ بعض الخطوات الديمقراطية مثل إجراء انتخابات رئاسية عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وإصدار دستور جديد للبلاد عام ١٩٩٨ يسمح بالتعددية الحزبية فيما يعرف بـــ "التوالى السياسى" وأتاح قدراً لا بأس به من حرية التعبير لم يكن معهوداً من الحكومات العسكرية السابقة فى السودان، أو فى منطقة القرن الأفريقى[4]، إلا أن الولايات المتحدة لم ترض عن نظام الإنقاذ واستحوذت المخاوف من الأصولية الإسلامية على سائر اهتماماتها تجاه السودان[5].

ونتيجة لهذه التناقضات بين الشعارات التى رفعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة كأساس لسياستها الخارجية مثل شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين الواقع الذى أسقط هذه الشعارات تحت متطلبات المصالح، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع عن تلك الشعارات، وخاصة في المناطق التى تمثل أهمية كبيرة لمصالحها مثل منطقة القرن الأفريقى. وفى هذا الخصوص أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين، أنه وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تفضل نظام التعددية الحزبية، غير أنها لا تستطيع أن تقول بأنه يمثل نظاماً مناسباً وجيداً لكل الدول[6]، وهو ما يعنى بأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على دول المنطقة الصديقة لها فى حالة عدم تبنيها للعملية الديمقراطية وفقاً للنهج الغربى، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١،

---

(١) Peter J. Schaeder., op. cit., PP. 25 – 26

(٢) Ibid., P. 26

(٣) Afric South of the Sahara 2005., op. cit., P. 377

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ الطيب زين العابدين، "التجربة الديمقراطية فى السودان: النجاحات والإخفاقات"/ مجلة دراسات أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (٣١)، السنة (٢٠)، يونيو ٢٠٠٤)، ص٢٧ – ٣٢.

(٥) Peter J. Schaeder., op. cit., PP. 12

(٦) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٢٧.

فمكافحة الإرهاب بحسب الرؤية الأمريكية الجديدة يتطلب وجود أنظمة سياسية قوية وقادرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية والإقليمية[1]، وبغض النظر عن الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان فى هذه الدول، ما دام ذلك يخدم الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

المبحث الثانى

فرنسا

سوف يستعرض هذا المبحث التحركات الفرنسية تجاه المنطقة فى إطار البعد السياسى للتنافس، وذلك من خلال مطلبين، يتناول المطلب الأول السياسة الفرنسية تجاه الصراعات المختلفة فى المنطقة، بينما يركز المطلب الثانى على الكيفية التى تعاملت بها السياسة الفرنسية مع قضية التحول الديمقراطى فى علاقاتها بدول المنطقة.

المطلب الأول

الصراعات المختلفة فى المنطقة

فى إطار تعاملها مع الصراعات الداخلية فى المنطقة، التى شكلت إحدى الميادين المهمة للتنافس بين القوى الدولية فى المنطقة، انتهجت السياسة الفرنسية أساليب مختلفة إزاءها، حيث تعاملت مع كل صراع من هذه الصراعات وفقاً لمعطياته وحجم مصالحها فيه.

أولاً: الصراع الداخلى فى السودان:

فيما يتعلق بسياستها تجاه الصراع الداخلى فى السودان سواء فى الجنوب أو فى إقليم دارفور فى الغرب، جاء الموقف الفرنسى حيالهما متوافقاً مع كثافة المصالح الفرنسية المرتبطة بنطاق كل صراع، بالنسبة للصراع فى جنوب السودان، ظهر الموقف الفرنسى مسانداً للحلول السلمية وداعماً للجهود التى تقوم بها المنظمات الإقليمية وبعض القوى الدولية، وظهر أيضاً أكثر مرونة مع حكومة الإنقاذ، بل ومسانداً لها فى صراعها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وحكم الموقف الفرنسى هذا ربما اعتبارين؛ أولهما وجود مصالح فرنسية فى السودان متمثلة بمشروع قناة جونجلى، التى توقف العمل به عام ١٩٨٤، والتى تأمل فرنسا بالعودة إلى استكمالها بعد استقرار الأوضاع فى

---

(١) د/ نيفين حليم صبرى، "التأثيرات السياسية للعولمة على أفريقيا"، فى د/ حمدى عبدالرحمن حسن (محرر)، **أفريقيا والعولمة**، أعمال المؤتمر السنوى الأول للدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة ٢ – ١٤ فبراير، ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص١٦٧ – ١٦٨.

السودان، واستثماراتها البترولية فى الجنوب عبر شركة توتال الفرنسية[١]، وثانيهما تنامى النفوذ الأمريكى فى المنطقة، وتزايد الضغوط الأمريكية على نظام الإنقاذ، ومن خلال هذا السلوك سعت السياسة الفرنسية إلى تحقيق أكثر من هدف أهمها، تجديد نفوذها فى منطقة البحيرات العظمى بعد تراجعه خلال عقد التسعينيات[٢]، وإيجاد نقطة ارتكاز جديدة لها فى السودان تستطيع من خلالها مواجهة التأثير الأمريكى المتزايد ليس فقط فى المنطقة، وإنما فى القارة الأفريقية[٣]، وعلى هذا الأساس حاولت السياسة الفرنسية أن لا تكون بعيدة عن قضايا الحرب والسلم فى السودان[٤]، خاصة وهى تمتلك معرفة كبيرة بأحوال وخلفية الصراع فى الجنوب وبالتركيبة القبلية والأثنية له[٥] بحكم اهتمامها المبكر بأحوال السودان الذى يعود إلى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين[٦]، وتمثل الدور الفرنسى فى مسيرة التسوية السلمية للصراع فى جنوب السودان من خلال منظمة الإيجاد وعبر عضويتها فى منتدى شركاء الإيجاد الذى يدعم ويمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها[٧]. وهو البعد الذى حاولت فرنسا من خلاله التأثير على قرارات وسياسات المنظمة، إضافة إلى تشجيعها لشركاء الإيجاد الأوروبيين على القيام بدور أكثر فاعلية فى مسيرة التسوية حتى لا تستحوذ الولايات المتحدة على مجريات التسوية بحكم نفوذها وتأثيرها على الدول الأعضاء فى لجنة الإيجاد التى خولتها منظمة الوحدة الأفريقية فى مارس عام ١٩٩٣ بإيجاد حل لمشكلة جنوب السودان[٨].

أيضاً وعلى نفس السياق حرصت فرنسا أن تكون متواجدة عن قرب فى عملية التسوية السلمية للمشكلة، وتم ذلك من خلال تعينها لمبعوث خاص للرئيس الفرنسى هو السفير "هنرى دوكوانياك" للمشاركة فى عملية السلام، وفى المفاوضات التى أدت فى النهاية إلى اتفاقية نيروبى[٩] للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جون قاى نوت يوة، ...... م.س.ذ، ص٢١٧ – ٢٢٠.

(٢) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء" .... م.س.ذ، ص٢١.

(٣) م.س، ص١٦.

(٤) جون قاى نوت يوة، ..... م.س.ذ، ص٢١٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص٢٢١ – ٢٢٢.

(٦) م.س، ص٢١٧.

(٧) http://www.ahram.org-ed/acpss/ahram/2001/1/RARB69.htm

(٨) جون قاى نوت يوة، ...... م.س.ذ، ص٢٢١.

(٩) تصريح صادر عن الناطق باسم الخارجية الفرنسية &# ١٦٠.
http://arabe.diplomatie.gow.fr/article.php3?id_article=767

ومن خلال هذا الدور يتضح بأن الجهود الفرنسية ظهرت محدودة تجاه الصراع فى الجنوب، مقارنة بالدور الأمريكى الذى أثر بشكل كبير على مسار المفاوضات وطرح العديد من المبادرات فى هذا الصدد، بل أن السياسة الفرنسية التى ظهرت مهتمة بالسودان من خلال مساندتها لنظام الإنقاذ فى البداية، تراجعت فى النهاية واقتصر الدور الفرنسى على التصريحات الدبلوماسية المختلفة، ومساندة مبادرة الإيجاد، ومطالبة أطراف الصراع التمسك بها[١].

أما فيما يتعلق بالصراع الذى تفجر فى إقليم دارفور غرب السودان مع مطلع عام ٢٠٠٣، فقد ظهر الموقف الفرنسى منه أكثر وضوحاً، وأكثر اختلافاً عن الموقف من مشكلة الجنوب، حيث بدأ بدعوة أطراف الصراع إلى الحوار والتفاوض لإيجاد حل سلمى للأزمة فى الإقليم أسوة بما تم التوصل إليه فيما يتعلق بمشكلة الجنوب[٢]، أيضاً ظهر الموقف الفرنسى فى هذه المرحلة معارضاً لاستخدام القوة أو فرض العقوبات ضد الحكومة السودانية، مطالباً بدعم إضافى للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فى القارة، لمساعدتها على التوصل إلى حل ينهى الأزمة، غير أن التطورات التى صاحبت الأزمة بعد ذلك أدت إلى تحول فى الموقف الفرنسى من الأزمة، حفاظاً على المصالح الإستراتيجية لفرنسا فى المنطقة وخاصة بعد تصاعد الأزمة وظهور مؤشرات انتشارها لدول الجوار فى تشاد وأفريقيا الوسطى[٣]. وتمثل هذا التحول بداية فى موقفها من حكومة الإنقاذ، فعلى أثر تقاعسها فى التدخل لإيجاد حل للمشكلة، انتهجت السياسة الفرنسية حيالها نهجاً متشدداً، ورأت أن مسؤولية الخروج من الأزمة وإعادة فرض النظام، وحماية السكان تقع على عاتق الحكومة السودانية، وطالبت بهذا الصدد من المجتمع الدولى الضغط على الحكومة السودانية بل وإجبارها على احترام تعهداتها الدولية بخصوص الأزمة[٤]. ومن هذا المنطلق اتخذت فرنسا العديد من المواقف تجاه الأزمة، يمكن رصدها من خلال ثلاث مسارات، المسار الإنسانى، واللوجيستى، والدبلوماسى. فعلى الصعيد الإنسانى

---

(١) نيفين صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية فى أفريقيا: دراسة فى الموقف الأوروبى تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية"، فى د/ مصطفى كامل السيد (محرر)، استراتيجيات التنمية الأفريقية فى ظل الليبرالية الجديدة آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية نيباد، قضايا التنمية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣)، ص١٩٧.

(٢) تصريح صادر عن الناطق الرسمى باسم الخارجية الفرنسية &# ١٦٠.
http://arabe.dip;omatie.gouv.fr/arcicle.php3?id_artiele=767

(٣) محمد عبدالمنعم، "دارفور .. المواقف فى الأزمة"
http://www.aljazeera.net/NR/exers/38E23c6f=5D7C-4380-B668-886D9BFCFEO5.htm

(٤) وزير خارجية فرنسا بلازى، "حكومة السودان لم تستبعد قوات دولية فى دارفور"
http://www.Fananews.com/wam/2006/Nov/20/632803500.htm

حشدت فرنسا وبناءً على قرار رئاسى إمكاناتها العسكرية الموجودة فى تشاد لتوصيل ما يزيد عن ٢٤ طن من مواد الإغاثة الإنسانية إلى معسكرات اللاجئين الواقعة على طول الحدود السودانية التشادية، وفى نفس الاتجاه قامت بنشر وحدة عسكرية مشكلة من مائتى جندى على الحدود لضمان استقرار السودانيين الذين لجأوا إلى تشاد. وعلى الصعيد اللوجيستى قامت فرنسا بتقديم الدعم المختلف لصالح بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقى. وعلى المستوى الدبلوماسى حرصت السياسة الفرنسية على التواجد المباشر خلال المحادثات الخاصة بعملية التسوية فى الإقليم من خلال المبعوث الخاص للرئيس الفرنسى السفير "هنرى دوكوانيك"، ودعمت فى هذا الخصوص لجنة الوساطة المشتركة المؤلفة من الاتحاد الأفريقى ودولة تشاد[١]، وعلى نفس الصعيد دعمت فرنسا ورعت بعض القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولى بخصوص الأزمة مثل القرار رقم ١٥٥٦ الصادر فى ٢٠٠٤/٧/٣٠[٢]، والذى وجه تحذيراً لحكومة الإنقاذ بضرورة إنهاء العنف ومنحها مهلة شهر لذلك[٣]. والقرار رقم ١٥٩٣ بتاريخ ٣١ مارس عام ٢٠٠٥، الذى دعا إلى إحالة ملف إقليم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية[٤]. أيضاً طالبت فرنسا بنشر قوات دولية فى دارفور وأيدت القرار رقم ١٧٠٦ الصادر فى نهاية أغسطس عام ٢٠٠٦، الذى أقر بضغط أمريكى، والذى يدعو إلى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى دارفور[٥].

إجمالاً يمكن القول بأن هناك عدة عوامل أثرت على توجهات السياسة الفرنسية تجاه مشكلة دارفور وأخرجتها عن مسارها المعتدل، الذى ظهر أثناء تعاملها مع مشكلة الجنوب، وأهم هذه العوامل التصدى للسياسة الأمريكية التى وجدت فى أزمة دارفور فرصة مناسبة لإتمام ما تبقى من مشروعها فى السودان والمنطقة، ومنها بطبيعة الحال محاصرة وتطويق النفوذ الفرنسى فى المنطقة[٦]، لا سيما ومنطقة دارفور تمثل منطقة فاصلة بين النفوذ الفرنسى

---

(١) تصريح صادر عن الناطق الفرنسى باسم الخارجية الفرنسية &# ١٦٠
http://arabe.dip;omatie.gouv.fr/arcicle.php3?id_artiele=863

(٢) تصريح صادر عن الناطق الرسمى باسم الخارجية الفرنسية &# ١٥
http://arabe.dip;omatie.gouv.fr/arcicle.php3?id_artiele=382

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: هانى رسلان، "أزمة دارفور: بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولى" .... م.س.ذ، ص١٢٢ – ١٢٣.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجى الأفريقى"، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ ص١٨٦ – ١٩٥.

(٥) فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أممية فى دارفور
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=337188

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: سامى محمد القرعان، "قراءة فى الموقف الأمريكى من أزمة دارفور"
http://arabic.tharwaprojet.com/node/624

وبين النفوذ الأنجلو أمريكى الآخذ فى التمدد ليشمل أى منطقة يوجد بها النفط[١]، ومن ناحية ثانية حماية نظام الرئيس التشادى إدريس ديبى من انعكاسات الصراع فى دارفور، التى قد تؤدى إلى إسقاط النظام الموالى لها[٢]، إضافة إلى ذلك أرادت فرنسا أن تؤسس لها مكاناً فى المرحلة المقبلة إذا تقرر التدخل عسكرياً حفاظاً على مصالحها فى المنطقة[٣].

ثانياً: الأزمة الصومالية:

أما بخصوص الأزمة الصومالية، فإن الاهتمام الفرنسى ارتبط بها بداية بتدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية بعد انهيار الدولة، والقلق من انتقال تداعياتها إلى دول الجوار وعلى وجه الخصوص جيبوتى، بحكم التداخل القبلى والأثنى مع الصومال[٤]. كما ارتبط أيضاً بتصاعد الاهتمام الأمريكى بالأزمة وما رافق ذلك من تحركات أمريكية مختلفة أدت فى نهاية الأمر إلى تدخلها عسكرياً فى الصومال فيما عرف باسم إعادة الأمل، متخلية بذلك عن سياستها السابقة القائمة على الابتعاد قدر الإمكان عن التدخل فى الشأن الصومالى، وجسدت هذه التحركات الرغبة الأمريكية فى إعادة ترتيب أوضاع منطقة القرن الأفريقى، وفقاً لما يخدم إستراتيجيتها الجديدة فى المنطقة[٥]، خاصة بعد نجاحها فى إقامة علاقات قوية وإستراتيجية مع كل من أثيوبيا وارتريا وأوغندا وكينيا[٦]، ومنافستها لفرنسا فى جيبوتى التى توترت علاقاتها فى ذلك الوقت مع فرنسا بسبب اتهام الحكومة الجيبوتية لفرنسا بالتعاطف مع المعارضة المسلحة أثناء المواجهات التى شهدتها البلاد مع مطلع التسعينيات[٧]. هذه المعطيات شكلت دافعاً قوياً للسياسة الفرنسية للتوجه نحو الأزمة الصومالية، وتكثيف الاهتمام بما يجرى حولها حفاظاً على ما تبقى لها من مصالح ونفوذ فى المنطقة. ولذلك وبمجرد وصول القوات الأمريكية إلى الصومال سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية إلى الصومال مباشرة من قاعدتها العسكرية فى جيبوتى، فى عملية تسابق مع القوات الأمريكية تستهدف وقف إطلاق النار فى العاصمة الصومالية مقديشو، ولذلك فحال وصول القوات الفرنسية أخذت فى إتباع أساليب وخطوات مختلفة عن القوات الأمريكية لمواجهة التدهور الأمنى فى

---

(١) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية
http://www.alnilin.com/news/modiles.php?nome=News&File=artice&sid

(٢) http://www.alraialam.com/09-08-2004/ie5/raiaamgoryou.htm

(٣) م.س.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ...... م.س.ذ، ص٥٩.

(٥) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية" ......م.س.ذ، ص١٧٠

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: راوية توفيق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية ... م.س.ذ.

(٧) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص٩٨.

الصومال، هادفة من وراء ذلك تأكيد استقلالها عن القوات الأمريكية، وظهر ذلك فى مساندتها ودعمها لنزع أسلحة المليشيات الصومالية، باعتبار ذلك أهم خطوة فى طريق إعادة الأمن والاستقرار للصومال، بل وأصدرت فرنسا تعليماتها لقواتها بالبدء فى ذلك فى المناطق الخاضعة لها، على خلاف الولايات المتحدة التى رفضت القيام بذلك معتبرة بأن قواتها غير مخولة بنزع سلاح المليشيات ولا تنوى ذلك[١]. ومن ناحية أخرى حاولت فرنسا أن تبدو أكثر حزماً للوصول إلى تحقيق السلام فى الصومال مقارنة بالولايات المتحدة، وظهر ذلك أثناء المفاوضات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص نقل قيادة قوة يونيتاف إلى الأمم المتحدة، حيث أبدت فرنسا استعدادها الكامل للبقاء فى الصومال شريطة أن تتحول مهمة قوات الأمم المتحدة من حفظ السلام إلى صنع السلام، بمعنى أن لا تقتصر مهمة القوات الدولية على التحكيم، والفصل بين الفصائل المتحاربة فقط، وإنما ضرورة القيام بعمليات قتالية مؤثرة وقوية لفرض السلام[٢].

وعلى نفس السياق تقدمت فرنسا باقتراحاً يقضى بشراء الأسلحة الثقيلة من الفصائل الصومالية، على أن يستخدم العائد من بيعها فى عملية إعمار الصومال. ويبدو أن فرنسا أرادت بهذا الاقتراح أن تبرهن أنها تمتلك رؤية ليس فقط لفرض السلام، وإنما إلى ما بعد تحقيق السلام[٣]، ورغم هذه التوجهات من قبل السياسة الفرنسية تجاه معالجة الأزمة الصومالية، إلا أنها بعد فترة وجيزة شهدت بعض التغيرات خاصة بعد المواجهة المسلحة بين القوات الأمريكية وفيصل عيديد فى أكتوبر عام ١٩٩٢، حيث أصبحت ترى وعلى خلاف الموقف الأمريكى أهمية وضرورة التركيز على الجانبين السياسى والاجتماعى فى معالجة الوضع فى الصومال، ويظهر أن هذا التحول ارتبط بعملية استبعاد فرنسا من القرارات التى تتخذها هيئة الأركان الخاصة بعملية الأمم المتحدة فى الصومال، إضافة إلى عدم تمثيلها فى القيادة بما يتناسب وحجم قواتها المشاركة فى القوة الدولية، وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى إعلان فرنسا فى يناير عام ١٩٩٤، انسحابها من الصومال مع الإبقاء على مائة جندى لمدة ٣ أشهر[٤]. وبهذا القرار تكون فرنسا قد أنهت تدخلها المباشر فى الأزمة الصومالية، واكتفت بعد ذلك بدعم ومساندة الجهود الإقليمية الهادفة إلى حل الأزمة، مثلها مثل بقية القوى الدولية الأخرى التى وصلت إلى قناعة مفادها أن الأطراف الصومالية غير جادة وغير مستعدة للتسوية والمصالحة الوطنية، بل وتتحمل المسؤولية وحدها عن فشل الجهود الدولية

---

(١) م.س، ص١٠٠.

(٢) م.س، ص١٠٢.

(٣) م.س، ص١٠٢.

(٤) م.س، ص١١٦ – ١١٧.

لحل الأزمة[1]. وفى هذا الخصوص قدمت فرنسا الكثير من المساعدات الاقتصادية لجيبوتى أثناء تقدمها بمبادرتها لحل الأزمة الصومالية ودعمت جهودها سياسياً ومالياً لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية[2] الذى عقد بعد ذلك بعرتا فى جيبوتى عام ٢٠٠٠، والذى سبق الإشارة إليه.

ثالثاً: الصراع الداخلى فى جيبوتى:

أما بالنسبة للصراع الداخلى فى جيبوتى الذى تفجر مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضى، بين الحكومة الجيبوتية والمعارضة المسلحة، فقد حظى باهتمام كبير من قبل السياسة الفرنسة التى رأت فى استمراره خطراً وتهديداً لمصالحها فى جيبوتى، خاصة وأن تفجر هذا الصراع أوجد خلافاً بين الحكومة الجيبوتية والحكومة الفرنسية حول خلفيته فهل هو صراع داخلى خالص، أم هو عدوان خارجى يستوجب تدخل القوات الفرنسية لحماية النظام بموجب معاهدة الدفاع المشترك الموقعة عام ١٩٧٧، فالحكومة الجيبوتية ترى بأن التمرد المسلح يعتبر عدوان خارجى، بينما الحكومة الفرنسية ترى بأن الصراع داخلى ولا يوجد أى دليل لديها على أنه عدوان خارجى، ومن ثم فلا يستدعى ذلك تدخلها بحسب معاهدة الدفاع المشترك[3]، وهى الرؤية التى رفضتها الحكومة الجيبوتية، واعتبرت الموقف الفرنسى تنصلاً من تطبيق بنود اتفاقية الاستقلال، ليس هذا فحسب بل أن الرئيس الجيبوتى حسن جوليد اتهم فرنسا بالوقوف إلى جانب المعارضة ضد النظام، وقد دفع الموقف الفرنسى هذا الحكومة الجيبوتية إلى التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دعمها ومساندتها[4]، وتوافق هذا التوجه مع تصاعد الاهتمام الأمريكى بجيبوتى الذى ظهر مع بداية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتمثلت أهم مؤشراته فى كثافة زيارات المسئولين الأمريكيين وزيادة المساعدات الأمريكية لجيبوتى، وفى هذا السياق صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكى هيرمان كوهين أثناء زيارته لجيبوتى فى أبريل عام ١٩٩١، بأن المساعدات الأمريكية لجيبوتى سوف تزداد خلال الفترة القادمة، ليس بسبب مساندة جيبوتى لدول التحالف فى حربها ضد العراق فحسب، بل ولوجود مصالح متعددة للولايات المتحدة الأمريكية فى جيبوتى[5]. ويبدو أن الولايات المتحدة وجدت فى جيبوتى نقطة ارتكاز هامة لتنفيذ إستراتيجيتها فى

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م.س.ذ، ص٤١٥ – ٤١٩.

(2) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص٥٩.

(3) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، ...... م.س.ذ، ص٩٨ – ٢٠٠.

(4) الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقى"، .... م.س.ذ، ص٢٠ – ٢١.

(5) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية:دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز، ... م.س.ذ، ص٥٨.

المنطقة خاصة بعد تفجر الحرب الارترية الأثيوبية، التى أعاقت تنفيذ إستراتيجيتها المستندة فى أحد أبعادها على تحالفاتها مع بعض القادة الجدد فى المنطقة، كما أن تفكك الدولة الصومالية وعجزها عن القيام بأى دور إيجابى فى المنطقة أضاف عاملاً آخر لزيادة أهمية جيبوتى فى الإستراتيجية الأمريكية[1]، وبطبيعة الحال شكل تنامى الاهتمام الأمريكى بجيبوتى مصدر قلق وإزعاج للسياسة الفرنسية، التى بدأت تنظر إليه بمزيد من الشك والريبة، مما دفع الولايات المتحدة للعمل على تبديد تلك الشكوك حول تحركاتها فى جيبوتى، فقد أوضحت بهذا الصدد لفرنسا أنها لا تنوى مطلقاً أن تحل محلها فى جيبوتى[2].

ورغم هذه المؤشرات من الجانب الأمريكى على عدم المساس بالمصالح الفرنسية فى جيبوتى وترك مسألة الأزمة فى جيبوتى للسياسة الفرنسية – كما أشرنا –، إلا أن فرنسا بدأت فى تحرك مضاد للتوجهات الأمريكية، خوفاً من تقليص دورها ونفوذها التقليدى فى هذه الدولة، وفى هذا الصدد عملت على زيادة اهتماماتها بتطورات الأوضاع الداخلية فى جيبوتى، وبدأت فى اتخاذ خطوات جادة في سبيل الوصول إلى حل الأزمة وتطويق تداعياتها خاصة بعد اشتداد المعارك بين الطرفين، والتى تمكنت خلالها المعارضة من تحقيق العديد من الانتصارات على الجانب الحكومى فى المناطق الشمالية، وظهور بعض المؤشرات التى توحى باحتمال انفصال شمال جيبوتى[3]، واستناداً إلى الرؤية الفرنسية لطبيعة الصراع التى تم الإشارة إليها، طرحت فرنسا مبادرة سياسية لحل النزاع تقوم فى جوهرها على ضرورة جلوس الطرفين على طاولة الحوار ودون شروط مسبقة، وأن يكون الهدف الرئيسى من هذا الحوار هو الوصول إلى صياغة دستور ديمقراطى للبلاد يضمن مشاركة جميع الأطراف فى السلطة[4]، وتحت ضغوط فرنسية واتصالات عربية وأفريقية تم قبول الطرفين لوقف إطلاق النار أولاً، وقامت فرنسا بإرسال حوالى مائتى جندى كقوة لحفظ السلام فى المنطقة تكون مهمتها الفصل بين الجانبين المتقاتلين. ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة فى مارس عام ١٩٩٢ عن تعديلات دستورية تقر التعددية السياسة وحرية الإعلام، كما أعلنت عن تغيير فى نظام الانتخابات والعفو العام عن المعتقلين وإنهاء الحصار الاقتصادى المفروض على المناطق العفرية[5]. ورغم قبول المعارضة لهذه المبادرة، إلا أنها تراجعت عنها فيما بعد

---

(1) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى، ...... م.س.ذ، ص١٧٢.

(2) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص٥٨.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجي العربى، ...... م.س.ذ، ١٩٩٢، ص١٦٣.

(4) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، .... م.س.ذ، ص٩٨ – ٢٠٠

(5) م.س، ص٢٠٠، ود/صلاح الدين عبدالرحمن دومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى أفريقيا" ..... م.س.ذ، ص١٤٧.

بسبب الخلافات حول بعض التفاصيل والمكان وحول الجدول الزمنى، ومع ذلك استمرت الجهود الفرنسية وعلى جميع المستويات فى اتجاه تطويق الأزمة، حيث استطاعت لاحقاً من التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على بدء محادثات جديدة وبدون أى شروط مسبقة، واقترحت فرنسا أن يتم هذا اللقاء على باخرة فرنسية فى المياه الإقليمية لجيبوتى وبحضور طرف فرنسى، غير أن هذه الخطوات تعرضت للفشل فيما بعد بسبب خلافات داخل قيادة المعارضة حول تطبيق بنود الاتفاق، حيث قبل بها أحمد دينى القائد السياسى للجبهة (فرود) بينما لم يطبقها القائد العسكرى للجبهة محمد عديتا خاصة فيما يتصل بإطلاق سراح الأسرى الحكوميين مقابل إطلاق سراح المعتقلين المعارضين، واستناداً لذلك تغير الموقف الفرنسى تدريجياً باتجاه مساندة الحكومة الجيبوتية التى أظهرت استجابة وقبول لآراء ومقترحات الحكومة الفرنسية[1].

ويبدو أن هذا التحول فى الموقف الفرنسى قد شكل عاملاً من العوامل التى أدت عام ١٩٩٤ إلى ظهور انشقاق بين صفوف المعارضة، حيث قبل بعض أطرافها العودة إلى العمل السياسى بينما رفض البعض الآخر ذلك، ورغم هذه التغييرات التى طرأت على بيئة الأزمة فقد ظلت الأزمة مستمرة فى جيبوتى، وإن كانت بدرجة أقل حدة من السابق وظلت الجهود الفرنسية أيضاً مستمرة، حتى عام ١٩٩٩، عندما تولى الرئيس إسماعيل عمر جيلة مقاليد السلطة فى جيبوتى خلفاً للرئيس حسن جوليد، الذى تمكن من التوصل مع المعارضة إلى اتفاق للمصالحة ثم التوقيع عليه فى باريس يوم ٧ فبراير عام ٢٠٠٠، وتحت رعاية فرنسية واضحة[2].

رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

بالنسبة للحرب الارترية الأثيوبية التى تفجرت عام ١٩٩٨، والتى سبق التطرق لها، فإن الجهود الفرنسية حيالها ظهرت فى إطار مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية التى بذلت لاحتواء الأزمة[3]، وعلى وجه الخصوص جهود منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم فلم يبرز دوراً فرنسياً مؤثراً تجاه التسوية السلمية للأزمة باستثناء المشاركة المحدودة فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بين البلدين، التى شاركت فيها فرنسا بـ١٢ جندى من ضمن أفراد العملية البالغ عددها ٤٠٠٠ جندى[4]، غير أن الأزمة ومن جانب آخر يبدو أنها جاءت فى

---

(١) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، ...... م.س.ذ، ص٢٠٠ – ٢٠١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق المصالحة الجيبوتية انظر: م.س، ص٢١٤ – ٢١٦، وكذلك http://www.pogar.org/arabic/countries/decentralization.asp?cid=6

(٣) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص٦٣.

(٤) م.س، ص٢٣٣.

صالح التوجهات الفرنسية فى المنطقة الهادفة إلى توسيع نطاق نفوذها السياسى والعسكرى والاقتصادى فى المنطقة[١]، والتى حال دونها تصاعد النفوذ الأمريكى فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، والذى عمل على إعادة ترتيب أوضاعها المختلفة بما ينسجم مع الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة والقارة الأفريقية[٢]، وهو ما أثار قلق السياسة الفرنسية من احتمال وجود مؤامرة أنجلو – ساكسونية تعمل على محاصرة النفوذ الفرنسى، وإضعافه ليس فقط فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم[٣]. ومن ثم جاءت هذه الحرب كما تم الإشارة إليه لتوجه ضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. ومن ناحية أخرى أتاحت المجال للسياسة الفرنسية للتحرك بحرية أكبر فى المنطقة، فحاولت فى هذا الخصوص الاستفادة قدر الإمكان من أخطاء السياسة الأمريكية فى تعاملها مع الأزمة وعملت على تطوير علاقاتها بالدولتين بهدف زيادة وتقوية نفوذها فى المنطقة[٤]، خاصة بعد نجاحها فى التوسط فى حل النزاع الذى تفجر فى المنطقة بين ارتريا واليمن حول جزيرة حنيش اليمنية جنوب البحر الأحمر عام ١٩٩٥، الذى دعم تواجدها ودورها فى المنطقة أمام النفوذ الأمريكى[٥]، وبطبيعة الحال أقلقت التحركات الفرنسية الإدارة الأمريكية التى رأت فيها إضراراً بمصالحها فى المنطقة[٦].

إجمالاً يتضح لنا بأن الدور الفرنسى تجاه الأزمة ومسار تسويتها ظهر محدوداً وغير مؤثراً، وتركزت الجهود الفرنسية بصفة عامة على محاولة الاستفادة من الأزمة، وتداعياتها لترسيخ وتقوية نفوذها فى المنطقة.

(١) Colin Legam., (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1996 – 98, Vol. 26. op. cit., P.B 382

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:
- د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٣١.
- د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى ..... م.س.ذ، ص٤١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: رانيا حسين عبدالرحمن حسن، .... م.س.ذ، ص٧٦ – ٨٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:
- د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء، .... م.س.ذ، ص٢١ – ٢٣.
- صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية، .... م.س.ذ، ص٣٤ – ٣٥.
- Colin Legam., (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1996 – 98. Vol. 26. op. cit., P.B 382

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:
- Jeffrey A. Lefebure., op. cit., PP. 381 - 382

(٦) صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية، .... م.س.ذ، ص٣٥.

المطلب الثانى

عملية التحول الديمقراطى

توافقت السياسة الفرنسية مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بقضية التحول الديمقراطى فى القارة الأفريقية، وأعلنت فرنسا عن توجهاتها بهذا الخصوص خلال قمة لابول Labaule الفرانكفونية عام ١٩٩٠، عندما أكد الرئيس الفرنسى الأسبق ميتران مع المد الديمقراطى الذى اجتاح القارة الأفريقية فى ظل النظام الدولى الجديد، على ضرورة أخذ الدول الأفريقية بالنظم الديمقراطية المطبقة فى الغرب، وأن بلاده سترتبط مساعدتها للدول الأفريقية بناءً على تبنيها لهذا النهج، وستقوم أيضاً بخفض الديون على الدول المتبنية للديمقراطية(١)، ليس هذا فحسب، بل أن الرئيس الفرنسى أضاف بأن بلاده لن تقوم بتقديم أى مساعدات عسكرية للدول الفرانكفونية التى توجه تمرداً عسكرياً، إلا إذا كانت ملتزمة بالمعايير الديمقراطية(٢)، وعملياً نقلت فرنسا هذه السياسة إلى أرض الواقع وطبقتها على عدة دول أفريقية، مما ساهم فى دفعها نحو التخلى عن نظام الحزب الواحد وتبنى التعددية السياسية(٣)، وفى هذا الخصوص قدمت فرنسا الدعم اللوجيستى لانتخابات بنين عام ١٩٩٠، وجمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٩٢، والنيجر عام ١٩٩٣، وعلقت مساعدتها لدول أخرى مثل زائير عام ١٩٩١، وتوجو عام ١٩٩٣(٤)، غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً فقد برزت عدة عوامل أدت إلى تحول السياسة الفرنسية عن توجهاتها أهمها:

١- تصاعد اهتمامات العديد من القوى الدولية بالقارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التى أخذت بمزاحمة السياسة الفرنسية فى مناطق نفوذها التقليدى فى القارة.

٢- أدت عمليات التحول الديمقراطى إلى انحسار النفوذ الفرنسى فى بعض الدول الأفريقية نتيجة لتغيير الأنظمة السياسية الصديقة والمرتبطة بها تاريخياً، والتى حلت مكانها أنظمة جديدة ذات توجهات قومية وأكثر تقارباً مع بعض الأطراف الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، حيث فقدت فرنسا بهذا الخصوص مثلاً الرئيس عبده ضيوف فى

---

(١) Tony Chafer., op. cit., P. 360

(٢) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٤٦.

(٣) م.س، ص١٤٧.

(٤) Tony Chafer., op. cit., P. 360

السنغال بعد انتخابات فبراير عام ٢٠٠٠، وفقدت قبله كل من الرؤساء هابيا ريمانا فى رواندا، وبونيه فى كوت ديفوار وموبوتو فى الكونغو الديمقراطية[١].

فى ظل هذه المعطيات اتجهت السياسة الفرنسية إلى إعادة تقييم لتوجهاتها تجاه القارة الأفريقية، خاصة فى ظل اعتقادها بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من وراء تشجيع التحول الديمقراطى فى الدول الأفريقية الفرانكفونية إلى استبدال الأنظمة الموالية لفرنسا بأنظمة جديدة أكثر ولاءً لها[٢].

ولذلك وخلال الندوة التى نظمتها المنظمة الفرانكفونية فى بامكو عاصمة مالى فى نوفمبر عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من كونها أكدت على أهمية التحول الديمقراطى فى الدول الفرانكفونية، إلا أنها أيضاً أكدت على عدم وجود نموذج واحد فقط للديمقراطية، ومن ثم قبلت بنماذج مختلفة للديمقراطية وفقاً لخصوصيه كل دولة[٣]، وهو ما يعنى بأن فرنسا بدأت فى التراجع عن التزاماتها نحو نشر الديمقراطية، بل وأظهرت عدم استعدادها لمكافأة الدول المشتركة فى عمليـــة التحول الديمقراطى على حساب حلفائها التقليديين الذين لا يأخذون بها[٤].

وفى منطقة القرن الأفريقى تعاملت السياسة الفرنسية مع نظمها السياسية فيما يختص بعملية التحول الديمقراطى وفقاً لهذه الرؤية، وبالنسبة لجيبوتى، ومع المد الديمقراطى الذى شهدته الساحة الأفريقية نهاية الحرب الباردة، اتجهت قوى المعارضة الجيبوتية إلى تنظيم صفوفها لاستغلال هذا المناخ فى الضغط على النظام لاتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطى، تتيح لها المشاركة فى إدارة الدولة، وأمام رفض النظام الأخذ بهذه الخطوات وصل الأمر إلى تفجر المواجهات العسكرية بين الطرفين كما تم الإشارة إليه[٥].

ومارست فرنسا وبهذا الخصوص ضغوطاً مختلفة على نظام جوليد فى بداية الأمر لإجباره على اتخاذ خطوات ديمقراطية والتعامل بشكل أكثر إيجابية مع مطالب المعارضة

---

[١] د/ رجاء إبراهيم سليم، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا"، فى د/حمدى عبدالرحمن حسن (محرر)، **أفريقيا والعولمة**، .... م.س.ذ، ص٢٦٧ – ٢٦٨.

[٢] رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص٨٣.

[٣] م.س، ص٢٦٧ – ٢٦٨.

[٤] Tony Chafer., op. cit., P. 360

[٥] د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة ..... م.س.ذ، ص١٩٧.

المشروعة ولمحت بإمكانية اتخاذ بعض الإجراءات ضد الحكومة مثل تخفيض مساعدتها المالية والعسكرية(١)، وتحت هذه الضغوط قام النظام عام ١٩٩٢ بإدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية مثل إجراء بعض التعديلات الدستورية التى تقر التعددية السياسية، وتغير نظام الانتخابات(٢). وأجرى النظام أيضاً انتخابات برلمانية عام ١٩٩٢، وانتخابات رئاسية عام ١٩٩٣(٣)، ورغم أن البعض شكك فى جدية الخطوات التى اتخذها النظام الجيبوتى ووصفها بأنها هامشية ومجرد تحسينات لنظام دكتاتورى مستنداً على العصبية القبلية(٤)، إلا أن فرنسا رحبت بها واعتبرتها خطوات مهمة على طريق التحول الديمقراطى، وقامت بهذا الخصوص بدفع المساعدة المالية المقررة لجيبوتى التى حجبتها سابقاً، كما ساندت منطق الحكومة فى خلافاتها مع المعارضة، خاصة بعد استجابة الحكومة للكثير من المقترحات الفرنسية(٥). ومن ثم فلم تقبل منطق المعارضة الرافض لهذه الخطوات، بل أن فرنسا أصبحت لا ترى أى مبرر لاستمرار النزاع الداخلى فى جيبوتى بعد اعتماد الحكومة للنظام الحزبى التعددى(٦). ويمكن القول بأن فرنسا ومن خلال هذه السياسة هدفت إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية، خاصة بعد خسارتها لبعض الأنظمة الموالية لها فى عدد من الدول الأفريقية كما أشرنا، ولذلك أصبحت تفضل مساندة الأنظمة القائمة والقوية رغم سلبياتها، الأمر الذى ينطبق على الحالة الجيبوتية، فقد فضلت فرنسا مساندة النظام على قوى المعارضة، التى لا تعرف مدى قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار فى البلاد(٧).

ومن ناحية أخرى هدفت من وراء هذه السياسة إلى ترسيخ نفوذها فى جيبوتى فى مواجهة تصاعد النفوذ الأمريكى الذى شكل تهديداً لروابطها الخاصة مع جيبوتى.

وفيما يتعلق بدول القرن الأفريقى الأخرى، فإن السياسة الفرنسية، سعت إلى تطوير علاقاتها مع أنظمتها السياسية المختلفة واتبعت فى ذلك عدة خطوات، من أهمها الابتعاد قدر الإمكان عن اتخاذ سياسات قد تبدو معادية لهذه الأنظمة، فلم تتدخل مثلاً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ سياسات معادية فيما يتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان ضد

---

(١) Pwtwe J. Schraeder., Op. Cit., PP.20 - 21

(٢) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة .... م.س.ذ، ص٢٠٠.

(٣) م.س، ص٢١١.

(٤) Peter J. Schraeder., op. ait., P. 20

(٥) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة، ..... م.س.ذ، ص٢٠١.

(٦) م.س، ص٢١٠ .

(٧) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا، ..... م.س.ذ،ص١٠.

حكومة الإنقاذ منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٨٩، باستثناء موقفها المتشدد من قضية دارفور، وذلك لاعتبارات أخرى تم توضيحها، وعلى نفس السياق طورت من علاقاتها بكل من ارتريا وأثيوبيا، خاصة بعد فتور علاقات الدولتين بالولايات المتحدة على خلفية الموقف الأمريكى من الحرب بين الدولتين، الذى لم يرض الطرفين وإن كان بدرجات متفاوتة[١].
أيضاً وفى إطار السعى الفرنسى إلى ترسيخ وتقوية العلاقات مع دول المنطقة قام عدد من المسؤولين الفرنسيين عام ٢٠٠٤، بزيارة للمنطقة بهدف إعادة تقييم وتطوير العلاقات مع هذه الدول، حيث زاروا خلالها كل من جيبوتى وارتريا وأثيوبيا، وأعلنوا أيضاً بأنهم سوف يستكملون هذه الجولة بزيارة الصومال والسودان، وتتطلع فرنسا من خلال هذه التحركات إلى إيجاد آلية لتمتين وتطوير علاقات الصداقة مع هذه الدول، وفى هذا الإطار سعت فرنسا إلى تشكيل جمعية صداقة تجمعها مع هذه الدول[٢].

ويمكن القول بأن السياسة الفرنسية فى إطار تحركاتها لتطوير وتقوية علاقاتها بدول المنطقة، لم تظهر اهتماماً كبيراً بقضية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان، كأساس لهذه العلاقات، حيث جاء تركيزها بالدرجة الأولى على تحقيق مصالحها فى المنطقة.

---

(١) م.س، ص٢١ – ٢٣.

(٢) أعضاء بالشيوخ الفرنسى ينهون جولة بالقرن الأفريقى
http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=39825

المبحث الثالث

الاتحاد الأوروبى

سوف يركز هذا المبحث على البعد السياسى فى تحركات الاتحاد الأوروبــى تجـاه المنطقة فى إطار التنافس بين القوى الدولية لكسب النفوذ فى المنطقــة، وذلــك مــن خــلال مطلبين، يتناول المطلب الأول السياسة الأوروبية تجاه الصراعات المختلفة فى المنطقة، بينما يخصص المطلب الثانى لعملية التحول الديمقراطى كأحد محاور التنافس السياسى فى المنطقة وكيفية التعاطى الأوروبى مع هذه العملية فى علاقاته مع دول المنطقة.

المطلب الأول

الصراعات المختلفة فى المنطقة

اهتمت دول الاتحاد الأوروبى بما يجرى من أحداث وصراعات فى منطقــة القــرن الأفريقى، وحرصت على أن يكون لها دوراً ووجوداً واضحاً فى إطــار الجهــود الإقليميــة والدولية، التى تبذلها بعض الأطراف لمحاصرة هذه الصراعات والقــضاء عليهــا، لا ســيما والمنطقة تعد من مناطق النفوذ التاريخية المهمة لها فى القارة الأفريقية. واتجهت دول الاتحاد الأوروبى فى هذا الخصوص إلى تركيز جهودها فى محاولة احتواء هذه الصراعات والحيلولة دون امتدادها وتصاعدها، حتى لا يؤد ذلك إلى انفجار الموقف الإقليمى برمته، الأمر الــذى سيمثل تهديداً حقيقياً لمصالحها المختلفة فى المنطقة، إضافة إلى ذلك حاولت توظيــف هــذه الصراعات فى حالة استمرارها بالبحث عن نقاط تواجد ثابتة فى المنطقة تستطيع من خلالها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها[1]، خاصة مع تصاعد اهتمام بعض القوى الإقليمية والدوليــة بما يدور فى المنطقة من تغيرات، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التــى بدأت فى منافسة دول الاتحاد الأوروبى، ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقيــة على وجه العموم.

ولذلك عملت دول الاتحاد الأوروبى على التواجد عن قرب فى إطار هذه الصراعات وتعاملت مع كل صراع من صراعات المنطقة وفقاً لما يمثله من أهمية لمصالحها.

---

(1) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأســباب وســبل التجــاوز ..... م.س.ذ، ص٧٠.

أولاً: الصراع الداخلى فى السودان:

وبالنسبة للصراعات الداخلية فى السودان سواء فى الجنوب أو فى إقليم دارفور فى الغرب، لم تكن دول الاتحاد الأوروبى بعيدة عنهما، وفيما يتعلق بالصراع فى الجنوب الذى تصاعد مع نهاية الحرب الباردة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد بدأ الاهتمام الأوروبى نحوه منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تحت تأثير ضغوط الكنائس الأوروبية، التى أولت اهتماماً كبيراً بما يدور فى جنوب السودان فى تلك الفترة، خاصة بعدما تردد من اضطهاد للمسيحيين الجنوبيين من قبل مسلمى الشمال، وضغوط منظمات حقوق الإنسان الأوروبية التى اهتمت بما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن قضايا الرق والخطف فى الجنوب[1].

واستجابة لهذه الضغوط فى البداية، اتجهت دول الاتحاد الأوروبى إلى اتخاذ العديد من السياسات المتشددة تجاه الحكومة السودانية، والضغط عليها لإيجاد تسوية سلمية سريعة فى الجنوب واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الديمقراطية فى الحكم، فقامت فى هذا الصدد بتعليق عضوية السودان فى إطار اتفاقية لومى للشراكة مع اتحاد الأوروبى عام ١٩٩٠، وأوقفت الحوار السياسى معها، إضافة إلى تعليق مساعداتها التنموية لها وربطت رفع هذه العقوبات فى حالة قيام الحكومة السودانية باتخاذ خطوات ملموسة فيما يتعلق بالصراع فى الجنوب واحترام حقوق الإنسان وتبنى النهج الديمقراطى[2].

واستمرت دول الاتحاد الأوروبى بعد ذلك فى تطبيق هذا النهج المتشدد مع الحكومة السودانية حتى عام ١٩٩٩ الذى شهد تحولاً فى الموقف الأوروبى من السودان متخلية بذلك عن السياسة الأمريكية القائمة على عزل السودان إقليمياً ودولياً، وجاء هذا التحول تحت تأثير بعض العوامل أهمها شعور صانعى السياسة الأوروبية بأن الحوار مع الحكومة السودانية سيكون مفيداً، ومثمراً أكثر من وسيلة العزل خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، ورغبة الشركات الأوروبية فى الوصول إلى المنشآت السودانية فى مجالى البترول والاتصالات[3]. إضافة إلى ذلك تصاعد اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان، واستئثارها بملف التسوية السياسية فى الجنوب، الأمر الذى جعل الأوضاع تسير وفق التصور الأمريكى، وبما

---

(١) د/ نيفين حلمى صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية فى أفريقيا ..... م.س.ذ، ص١٩٧.

(٢) م.س، ص١٩٦.

(٣) Colin Legum., (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1998 – 2000., Vol. 27, op. cit., B. P666

يخدم ويعزز فى النهاية المصالح والأهداف الأمريكية فى المنطقة، والتى ستأتى حتماً على حساب المصالح والروابط التاريخية لبعض دول الاتحاد الأوروبى.

ولتدارك ما يمكن تداركه حاولت دول الاتحاد الأوروبى أن تكون قريبة ومتواجدة فى إطار الأزمة فى الجنوب، ووجدت أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال منظمة الإيجاد المدعومة أمريكياً والمخولة إقليمياً لإيجاد حل لأزمة جنوب السودان، وحاولت التأثير على سياستها اعتماداً على عضويتها فى منتدى شركاء الإيجاد، ولذلك عملت إلى دعم مبادرة الإيجاد التى تم الترويج لها عام ١٩٩٤، باعتبارها الحل الأمثل لتسوية الصراع فى الجنوب، ورحبت بهذا الخصوص بالاتفاق الإطارى الذى توصلت إليه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى مشاكوس فى يوليو عام ٢٠٠٠[١] تحت إشراف منظمة الإيجاد.

ومن ناحية ثانية وفى إطار الجهود الأمريكية الرامية لحل مشكلة الجنوب والمتمثلة هنا فى تحركات المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى إلى السودان "جون دانفورت"، الذى استطاع أن يحقق بعض النجاحات فى السودان، حرصت دول الاتحاد الأوروبى على التواجد فى إطار هذه الجهود وظهر ذلك من خلال بروز بعض دول الاتحاد الأوروبى كأطراف أساسية فى الاتفاقيات التى توصلت إليها الحكومة السودانية والحركة الشعبية، فاتفاق وقف إطلاق النار فى جبال النوبة مثلاً تم توقيعه فى سويسرا خلال شهر يناير عام ٢٠٠٢، وعلى أن يتم تطبيقه تحت إشراف دولى وعن طريق لجنة عسكرية، تشترك فيها كل من بريطانيا وسويسرا والنرويج. واستكمالاً لذلك استمرت دول الاتحاد الأوروبى فى تقديم الدعم والمساندة لعملية السلام تحت رعاية الإيجاد[٢]، حتى تم التوصل إلى اتفاقية السلام النهائية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والتى تم التوقيع عليها فى نيروبى بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩[٣].

وإجمالاً فإن التحركات الأوروبية فيما يتعلق بمشكلة الجنوب ظهرت محدودة مقارنة بالدور الأمريكى، الذى استطاع أن يؤثر على مسار التسوية ويخرجها بما يتوافق والتوجهات الأمريكية الجديدة فى المنطقة.

---

(١) د/ نيفين حلمى صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية فى أفريقيا .... ، م.س.ذ، ص١٩٧ – ١٩٨.

(٢) م.س.

(٣) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية التحديات أما الجنوب .... م.س.ذ، ص١٠٤.

أما فيما يتعلق بالصراع فى دارفور، فقد ظهر الموقف الأوروبى حياله قوياً ومـؤثراً إلى حد كبير، بل أن هناك من يرى بأن دول الاتحاد الأوروبى وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا ساهمت بشكل واضح فى إثارة المشكلة ففرنسا، وعبر تشاد قدمت الدعم للمتمردين من حيث الإمدادات ونقط الارتكاز واللجوء، وبريطانيا شكلت منبراً إعلامياً لزعماء حركات التمرد وهو ما أشار إليه الرئيس السودانى عمر البشير فى ٢٠٠٤/٨/١٠ بقوله "قضية دارفور التى يلوح بها الاستعمار الجديد فجرها الذين طبقوا سياسة المناطق المقفولة فى السودان"(١)، وأظهرت ألمانيا تعاطفاً واضحاً مع الجماعات المتمردة وقدمت لها دعماً سياسياً وإعلامياً، بل أن ألمانيا طالبت وقبل أن يتخذ مجلس الأمن الدولى قراراته الأخيرة بإرسال قوات دولية إلى دارفور(٢). وتجدر الإشارة بأن ألمانيا تأوى عدداً من قيادات الحركات المسلحة وبعض العناصر الأخرى من أبناء منطقة دارفور(٣). ويبدو بأن الصراع فى دارفور لا يبتعد كثيراً عن دائرة التنافس الدولى على النفوذ فى أفريقيا(٤)، فدول الاتحاد الأوروبى رأت بأن الولايات المتحدة قد أوشكت من الاستئثار بالنفوذ فى السودان بعد إشرافها المباشر على اتفاق السلام فى الجنوب بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى استطاعت من خلاله أن تفرض الكثير من شروطها على الحكومة السودانية، ولذلك اتجهت دول الاتحاد الأوروبى إلى دعم جماعات التمرد فى دارفور، وشجعت تحركاتها للحصول علـى وضعية مماثلة لوضعية الحركة الشعبية لتحرير السودان(٥)، ومن ثم الاستئثار بمجريات التسوية فى الإقليم

---

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولى.
http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/wshow/20/

(٢) د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب وتحقيق السلم" ..... م.س.ذ، ص٤٧.

(٣) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية.
http://www.alnilin.com/news/modules.php?mame=news=news&file=article&sid=18301

(٤) برزت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة للطموحات الأوروبية خلال قمة الاتحاد الأوروبى فى كولون فى يونيو ١٩٩٩ وأصبحت محل اهتمام كبير خاصة بعد تصاعد الصراعات المسلحة فى القارة، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

Gorm Rye Olsen., op. cit., P.A69-70.

أيضاً تجدر الإشارة بأنه وخلال قمة سانت مالو فى ديسمبر ١٩٩٨، تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على التعاون فى أفريقيا والالتزام بالعمل معاً فى القضايا الدولية وفى كل منتدى بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى، وتحديد الدور الخاص ومسئولية كل دولة فى أفريقيا وإظهار رغبتها فى المشاركة الكاملة فى القارة الأمر الذى مثل نقلة نوعية فى العلاقات بين الدولتين نظراً للتاريخ الطويل فى المنافسة بين الدولتين فى القارة والمنهج المختلف بينهما اختلافاً جوهرياً، انظر فى ذلك:

Tony Chafer., op. cit., P.350

(٥) غسان مكحل، "أزمة دارفور بين المآسى الإنسانية والأطماع الخارجية.
http://alarabnews.com/alshaab/2004/30-07-2004/1.htm

لتأتى متوافقة مع المصالح الأوروبية فى المنطقة، وقطع الطريق على الولايات المتحدة من الاستئثار بالساحة السودانية كاملة.

ولذلك ظهرت الولايات المتحدة فى بداية الأزمة غير راغبة فى إثارة المشكلة والتدخل فيها حتى يتسنى لها التفرغ من مشكلة الجنوب نهائياً، بينما أرادت دول الاتحاد الأوروبى إثارة المشكلة وتسخينها فى هذا التوقيت لتعوض، ربما دورها الضعيف الذى ظهر خلال مسيرة التسوية السلمية فى الجنوب(١)، ونجحت فى إثارة المشكلة إعلامياً بوصفها أكبر كارثة إنسانية، واتجهت إلى ممارسة الضغط على الحكومة السودانية وإدانتها ومطالبتها بوضع حد لفظائع الجنجويد، وأصدر البرلمان الأوروبى بيانات وقرارات شديدة بشأن الأزمة وتقاعس الحكومة السودانية فى حلها(٢). ثم اتجهت دول الاتحاد الأوروبى إلى السعى للتدخل عسكرياً عبر إدخال قوات دولية فى إقليم دارفور ودعت الحكومة السودانية لقبول قوات دولية تحل محل قوات الاتحاد الأفريقى المتواجدة هناك، والتى اتهمتها بالفشل فى تحقيق الأمن والاستقرار فى الإقليم، بل وأوضحت بأن الخيار الوحيد لحل الأزمة فى دارفور هو التواجد العسكرى الدولى(٣). وفى نفس الاتجاه دعا الاتحاد الأوروبى المجتمع الدولى لممارسة أقصى الضغوط على الحكومة السودانية لإجبارها على قبول القوات الدولية، وأشار رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بأن الوقت قد حان لممارسة أقصى الضغوط على الخرطوم التى مازالت ترفض انتشار قوة أخرى غير قوة الاتحاد الأفريقى فى دارفور(٤)، وفى إطار الضغط على الحكومة السودانية لقبول القوات الدولية أعلنت دول الاتحاد الأوروبى عدم استعدادها لتقديم أى دعم لقوات الاتحاد الأفريقى، التى تعانى شحاً فى التمويل والأعداد وجاء هذا الموقف بعد موافقة الحكومة السودانية على تمديد بقاء القوات الأفريقية لمدة ستة أشهر أخرى(٥)، ويبدو بأن التصميم الأوروبى على ضرورة التدخل العسكرى الدولى يهدف - كما أشرنا - إلى الاستئثار بمجريات التسوية فى الإقليم خاصة ودول الاتحاد الأوروبى تعلم عدم مقدرة الولايات المتحدة المنهكة فى العراق وأفغانستان على إرسال قوات إلى السودان، ولذلك عارضت الولايات المتحدة فى بداية الأمر أى تدخل عسكرى فى السودان باستثناء قوات

---

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولى .... م.س.ذ.

(٢) تدمير دارفور http://www.hrw.org/arabc/2004/sudan-dar10.htm

(٣) سمير سعيد، "دارفور عراق جديد يولد فى السودان"
http://www.ikwanon;im.com/Article.asp?ID=22117&levelid=2&sectionid=344

(٤) تقارب أوروبى روسى بخصوص التعاون فى قطاع الطاقة
http://www.dw-world-de/dw/article/o,2144,2210394,oo.htm

(٥) مزدلفة محمد عثمان، "دارفور أزمة القرارات محلياً ودولياً"
http://www.sudaneseonlme.com/ar/article_7420-shtml

الاتحاد الأفريقى، وكانت تتدخل باستمرار لإفشال خطة الاتحاد الأوروبى بقطع الطريق عليه بخطط بديلة أو تبنيها خطط الاتحاد الأوروبى ثم إجهاضها[1].

فمثلاً فى ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٤ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار فى مجلس الأمن الذى صدر فى ٣٠ من الشهر نفسه تحت رقم ١٥٥٦، والذى وجه تحذيراً لحكومة السودان بضرورة إنهاء العنف فى الإقليم ومنحها شهراً لحل الأزمة، وإلا سوف تتعرض لعقوبات فى حين كانت دول الاتحاد الأوروبى تريد تدخلاً عسكرياً وفرض عقوبات فورية دون مهلة[2]. وفى نفس السياق ومن ٣١ مارس عام ٢٠٠٥ نجحت فرنسا بمساندة بريطانيا بتمرير مشروع القرار رقم ١٥٩٣ عبر مجلس الأمن، وهو القرار الخاص بإحالة مرتكبى الحرب فى دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية[3]. ورفضت الولايات المتحدة صيغة القرار ثم امتنعت عن التصويت عليه[4].

وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة قدمت دعماً مادياً ولوجيستيا لقوات الاتحاد الأفريقى، حيث قامت بنقل القوات بطائراتها، ودفعت ١٧٠ مليون دولار مساهمة منها تعادل أكثر من ميزانية عام لقوات الاتحاد الأفريقى المتواجدة فى الإقليم، والتى تبلغ ميزانيتها السنوية ١٦٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة وراء فكرة إدخال قوات أفريقية إلى دارفور لقطع الطريق على الجهود الأوروبية لاستقدام قوات دولية. غير أنه وبعد تصاعد الأزمة وبداية امتدادها إلى بعض دول الجوار، نجحت دول الاتحاد الأوروبى فى وضع مقترحاتها بإرسال قوات دولية إلى دارفور على طاولة البحث فى الأمم المتحدة[5]. وتمخضت الجهود الأوروبية عن تبنى الولايات المتحدة تحت ضغط حلفائها الأوروبيين للقرار رقم ١٧٠٦ الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٠٠٦/١/٣١ الداعى إلى نشر قوات دولية فى الإقليم، والذى رفضته الحكومة السودانية. وأمام هذا الرفض وتوافقه مع التوجهات الأمريكية تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها السابق وغيرت من إستراتيجيتها فى التعامل مع الأزمة، وهو ما أشار إليه المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى إلى دارفور (أندرونا تسيوس) فى بداية نوفمبر عام ٢٠٠٦ بقوله أن الولايات المتحدة تخلت عن طلبها نشر قوات تابعة للأمم المتحدة

---

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولى .... م.س.ذ.

(٢) م.س.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ ص١٨٦.

(٤) م.س، ص١٩١.

(٥) إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولى، .... م.س.ذ.

فى دارفور، وهى تدرس خيارات أخرى من بينها الاستعانة بقوات عربية إلى جانب قوات الاتحاد الأفريقى إلى دارفور مدعومة من الأمم المتحدة[1].

ويمكن القول بأن التغير فى السياسة الأمريكية فى تعاملها مع أزمة دارفور تهدف بداية إلى عرقلة التوجه الأوروبى الساعى إلى تثبيت تواجده فى السودان من خلال قيامه بدور مؤثر فى مجريات الأزمة فى دارفور، وأيضاً أرادت الولايات المتحدة إيجاد آلية أخرى للتعامل مع تصاعد الأزمة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها دون تدخل مباشر لقواتها المنشغلة فى مناطق أخرى.

ثانياً: الصراع الداخلى فى الصومال:

أما بالنسبة للأزمة الصومالية، فيمكن رصد الدور الأوروبى تجاهها من خلال مسارين هما، مسار الإغاثة الإنسانية، ومسار التسوية والمصالحة الوطنية.

فعلى مسار جهود الإغاثة الدولية التى برزت بعد انهيار الدولة، وتزايد المأساة الإنسانية، قامت دول الاتحاد الأوروبى بتقديم المساعدات المختلفة للشعب الصومالى، بواسطة المنظمات الخيرية غير الحكومية التى تمولها، وعبر وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذى أظهرها بمظهر المنقذ للشعب الصومالى، إضافة إلى ذلك أرادت دول الاتحاد الأوروبى أيضاً الحفاظ على تواصلها مع الشعب الصومالى، ومع قيادات تلك المرحلة المضطربة، وتأمين نفوذها التاريخى عند استقرار الأوضاع فى الصومال[2]، الأمر الذى أدى إلى تصاعد التنافس فى هذا المجال بين بعض القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح فى المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التى عملت على مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى خاصة بعد النداء الذى وجهه مجلس الأمن للمجتمع دولى بعد نهاية شهر يوليو عام ١٩٩٢، للمشاركة بعملية نقل جوى لمواد الإغاثة الإنسانية إلى الصومال، والذى جاءت استجابة بعض دول الاتحاد الأوروبى له سريعاً. الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى محاولة استباق دول الاتحاد الأوروبى فى توصيل المساعدات الإنسانية، فقامت بإرسال طائراتها المحملة بمواد الإغاثة إلى كينيا دون أخذ تصريح مسبق من السلطات الكينية مما أدى إلى توتر علاقاتها مع كينيا لبعض الوقت[3] - كما تم الإشارة إليه سابقاً - إضافة إلى ذلك أيدت دول الاتحاد كل عمليات التدخل الإنسانى ودعمت الجهود المختلفة فى هذا الشأن، وشجعت

---

(١) أمريكا تتراجع عن فكرة إرسال قوات دولية إلى دارفور.
http://arabic.tharwaproject.com/mode/5929

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومال والصراع الدولى فى القرن الأفريقى ..... م.س.ذ، ص٨٦ - ٨٨.

(٣) م.س، ص٨٩ - ٩٠.

على قيام هيئة مختصة بتنسيق المعونات فى الصومال[1]، وزادت من اهتمامها بالمسألة الصومالية، حيث عملت على إيفاد وفود أوروبية إلى الصومال برئاسة "ليندا تشوكر" وزيرة التنمية البريطانية عام ١٩٩٢، لتفقد الأوضاع الصومالية ووضع تصور لما يمكن القيام به للخروج من الأزمة الصومالية، وتردد فى ذلك الوقت عن وجود توجه أوروبى لوضع الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارتها حتى انتهاء الأزمة، ولمواجهة هذه التحركات قامت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الفور بإرسال طائراتها العسكرية لنقل حوالى خمسمائة جندى باكستانى تابعين للأمم المتحدة إلى الصومال، هادفة من وراء ذلك انتزاع زمام المبادرة من دول الاتحاد الأوروبى، ومقدمة لتدخل عسكرى أمريكى مباشر فى الصومال يحول دون اتخاذ أى إجراءات بشأن احتمال وضع الصومال تحت الوصاية الدولية، ويعمل على حماية المصالح وتحقيق الأهداف الأمريكية فى المنطقة، وخلال شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ وصلت القوات الأمريكية إلى الصومال تحت شعار إعادة الأمل للشعب الصومالى وفى إطار القوات متعددة الجنسيات المعروفة باسم يونيتاف[2]، والتى شاركت فيها العديد من دول الاتحاد الأوروبى مثل إيطاليا وبريطانيا وبلجيكا[3]. غير أنها افتقدت للتنسيق والعمل الموحد فلم تكن ممثلة باسم الاتحاد الأوروبى. واستهدفت دول الاتحاد الأوروبى من هذه المشاركة حماية، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالى، وفرض الأمن وتوفير مناطق آمنة للسكان والمحاولة فى فض الاشتباكات العسكرية بين الفصائل الصومالية المتحاربة[4]. وكذلك مواجهة السياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على النظام السياسى المقبل فى الصومال بعد استقرار الأوضاع وتنصيب حكومة موالية لها، ومن ثم إكمال سيطرتها على أغلب دول منطقة القرن الأفريقى، خاصة بعد تمكنها من بسط نفوذها على كل من أثيوبيا وارتريا وكينيا وجيبوتى[5]، ولذلك ظهرت الكثير من الاختلافات والتناقضات فى إطار قوات يونيتاف بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، التى اعترضت على التحركات الأمريكية الرامية لفرض الرؤية الأمريكية فيما يتصل بحل الأزمة دون مراعاة لرؤى الأطراف الأخرى المشاركة فى العملية[6].

---

(١) Colin Legum., (ed.,), **Africa Contemporary Recorf**, 1998 – 2000, Vol. 27, op. cit., P.A70

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى ..... م.ذ، ص٩٠ – ٩١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ٩٦ – ١٠٠ .

(٤) شئون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقى ..... م.س.ذ، ص٢٣.

(٥) م.س، ص٢١.

(٦) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص٦٣.

أما فيما يتصل بمسار التسوية والمصالحة الوطنية، فقد تمثل الدور الأوروبي في مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية الساعية لإيجاد تسوية للأزمة الصومالية، وغلب على هذا الدور طابع المساعدات المالية واللوجستية بعيداً عن الاهتمام بالتدخل المباشر والمؤثر في عملية المصالحة والتسوية(١)، فعلى مستوى الجهود الدولية ساندت دول الاتحاد الأوروبي جهود الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة، بموافقتها على كافة قرارات مجلس الأمن التي دعت إلى ذلك، والمساعدة على تنفيذها(٢)، وعلى مستوى الجهود الإقليمية، تمثل الدور الأوروبي في تقديم المشورة السياسية المتعلقة بترتيبات عقد مؤتمرات المصالحة الصومالية، وتقديم المساعدات والدعم المالي لتغطية تكاليف تنظيم وترتيب المؤتمرات(٣)، وفي هذا الصدد وفي سبيل تحقيق تسوية للأزمة الصومالية قامت دول الاتحاد الأوروبي بإقرار برنامج إصلاحات جديدة للصومال بتكلفة تقدر بحوالي ٤٧ مليون يورو بشرط أن تبذل الصومال مزيداً من الجهود لإقرار السلام(٤).

أيضاً وفي إطار الجهود الإقليمية أظهرت دول الاتحاد الأوروبي مواقف موحدة ومعارضة للتوجهات الأمريكية، فيما يتعلق بمشاركة بعض الأطراف الإقليمية في عملية المصالحة الصومالية، حيث ساندت الولايات في هذا الشأن الدور الأثيوبي، وقدمت له الدعم والمساندة المختلفة للوصول إلى تسوية للأزمة الصومالية تكون متوافقة مع الأهداف الأمريكية، ورفضت في الوقت ذاته أي دور للأطراف العربية في عملية المصالحة، بينما رأت دول الاتحاد الأوروبي أهمية وضرورة مشاركة بعض الأطراف الإقليمية المؤثرة، ولا سيما الأطراف العربية نظراً لامتلاكهم أوراق مهمة ومؤثرة يمكن أن تكون مفيدة في حالة الصومال باعتباره دولة عربية وأفريقية في نفس الوقت(٥).

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة الصومالية، والتي كانت أهمها إعلان شمال الصومال انفصاله وتكوين جمهورية أرض الصومال، ظهر الموقف الأوروبي موحداً تجاه هذه المسألة، والقائم على أهمية وضرورة استمرار الصومال موحداً، ولذلك رفضت دول الاتحاد الأوروبي الاعتراف بجمهورية أرض الصومال حتى الآن، وهو الموقف التي اتخذته أيضاً الولايات المتحدة نزولاً عن رغبة دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا وإيطاليا(٦).

---

(١) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولي والمصالحة الوطنية"، ...... م.س.ذ، ص٤٤٤.

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص٨٩.

(٣) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص٤٤٥.

(٤) Colin Legum., (ed.,), **Africa Contemporary Recorf**,1998 – 2000., Vol.27., op. cit., P. A70

(٥) د/ عبدالملك عودة، ود/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية في أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص١٤.

(٦) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 14

وإجمالاً يمكن القول بأن التعامل الأوروبى مع الأزمة الصومالية ومسيرة التسوية والمصالحة، جاء محدوداً نظراً لتدنى المصالح الأوروبية الكلية، حيث لا تمثل الصومال أهمية كبيرة لكل دول الاتحاد باستثناء إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، ولذلك جاء التفاعل الأوروبى مع الأزمة الصومالية انعكاساً لمصالح هذه الدول ولتوجهاتها فقط.

ثالثاً: الصراع الداخلى فى جيبوتى:

وبالنسبة للصراع الداخلى فى جيبوتى الذى تم الإشارة إليه، فلم تبدى دول الاتحاد الأوروبى حياله اهتماماً كبيراً، حيث تركت مسألة تسويته للسياسة الفرنسية، اعتقاداً منها أن ذلك يمثل أفضل الطرق ضماناً لتحقيق مصالحها فى جيبوتى، الأمر الذى أظهر فرنسا وكأنها تقوم بحماية المصالح الأوروبية فى جيبوتى بالإنابة[١]. خاصة مع تزايد الاهتمام الأمريكى بجيبوتى بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك تبنت دول الاتحاد الأوروبى وجهة النظر الفرنسية حيال تسوية الصراع بين المعارضة والحكومة، وقدمت الدعم والمساندة للجهود الفرنسية فى هذا الخصوص[٢]، حتى تم التوصل إلى اتفاقية المصالحة التى تم توقيعها فى باريس كما أشرنا.

رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

وأخيراً وفيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التى تفجرت بين الدولتين فى مايو عام ١٩٨٨، فانحصر الدور الأوروبى في دعم الجهود الإقليمية الهادفة إلى حل الصراع، وعلى وجه الخصوص جهود منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة بعد رفض ارتريا للمبادرة الأمريكية الرواندية المشتركة، وتمسك أثيوبيا بمبادرة منظمة الوحدة الأفريقية دون سواها[٣].

ولذلك اكتفت دول الاتحاد الأوروبى فى مساندة جهود المنظمة الأفريقية، وقامت فى هذا الخصوص بإرسال وفداً ثلاثياً يضم ممثلين من ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا مع بداية الأزمة فى وساطة حاولت تضييق فجوة الخلاف بين الطرفين، والتقريب بينهما لتهدئة الصراع[٤]، وتبنى مجلس الاتحاد الأوروبى لوزراء الخارجية خلال عامى ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ خمسة مواقف مشتركة حول الصراع بين الدولتين، مؤكداً على قلق دول الاتحاد الأوروبى

---

(١) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى"، .... م.س.ذ، ص٢٣٥.

(٢) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة (١٩٧٧ – ٢٠٠٠)" .... م.س.ذ، ص٢٠٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ صلاح حليمة، "النزاع الارترى الأثيوبى (رؤية تحليلية)"، ...... م.س.ذ، ص٦٥ – ٦٦.

(٤) راوية توفيق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية .... م.س.ذ.

الشديد من تأزم الوضع بين الدولتين[1]. إضافة على ذلك تحركت ألمانيا أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبى فى ذلك الوقت على عدة مستويات لمحاصرة الوضع بين الدولتين، ومن ضمنها الدعوة لفرض حظر على بيع الأسلحة لهما[2].

إجمالاً، ومن خلال هذا العرض للتحركات الأوروبية تجاه الأوضاع فى المنطقة، يتضح لنا بأن دول الاتحاد الأوروبى حاولت أن يكون لها دوراً وتواجداً يتناسب مع مكانتها فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وظهر ذلك من خلال تفاعلاتها المختلفة مع الصراعات المتفجرة فى المنطقة التى حاولت توظيفها لخدمة مصالحها التاريخية وتحقيق إستراتيجيتها التى بدأت فى التبلور فى إطار الاتحاد الأوروبى (وإن لم تصل بعد إلى إستراتيجية موحدة ومتفق عليها بين جميع دول الاتحاد الأوروبى)، خاصة مع تصاعد اهتمامات بعض القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة وما يدور فيها من أحداث ومستجدات، ومحاولة كل طرف توظيفها لتحقيق أهدافه.

المطلب الثانى

عملية التحول الديمقراطى

استحوذت قضية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان على أهمية كبيرة فى اهتمامات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبى فى ظل النظام الدولى الجديد، وإن كانت بدرجة أقل كثافة من الولايات المتحدة الأمريكية[3]، ويبدو أن ذلك يعود – وكما أشرنا – إلى عدم وجود اتفاق كلى بين دول الاتحاد على سياسة موحدة تجاه قضايا القارة الأفريقية المختلفة، ومن ضمنها قضية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان. غير أن ذلك لا ينفى أن دول الاتحاد الأوروبى وفى ظل التحولات فى النظام الدولى الجديد عملت على الدفع بعملية التحول الديمقراطى فى القارة الأفريقية، ومارست الكثير من السياسات على دول القارة لإجبارها على تبنى النظم الديمقراطية وفقاً للنموذج الغربى. وفى هذا الصدد قرر الاتحاد الأوروبى مع نهاية نوفمبر عام ١٩٩١ ربط مساعدته للدول الأفريقية بعملية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان، وفى هذا الإطار تم تعليق مساعداته لبعض الدول الأفريقية، التى لم تلتزم بالمعايير الديمقراطية مثل النيجر والسودان والكنغو كينشاسا، غير أن الدول الأفريقية ودول البحر

---

(١) Gorm Rye Olsen., op. cit., P.A 68

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

Ulf Engel., "Germany and Africa Renaissance of a Marginalizaed Policy": In Colin Legum, (ed). Vol. 27., 1998 – 2000, op. cit., A.A 112.

(٣) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولى، ترجمة د/صلاح قنصوة، ط٢، (القاهرة: شركة مطابع اللوتس بالفجالة، ١٩٩٩)، ص٠ ٣١.

الكاريبى والمحيط الباسيفيكى المرتبطة بالاتحاد الأوروبى بمعاهـدة لـومى رفـضت هـذه المشروطية فى اجتماع الطرفين فى لومى عام ١٩٩٧، وجددت هذا الـرفض أيـضاً خـلال الاجتماع الذى عقد فى نيجيريا خلال شهر مارس عام٢٠٠٠، وتمسكت بأن يكون الحكم الجيد أحد العناصر الرئيسية فى الاتفاق الجديد الذى سيخلف اتفاقيات لومى، بحيث لا يرقى لمستوى المشروطية، وأن لا يتم تعليق المساعدات إلا فى حالات الفساد الكبرى، ويرجع هذا الـرفض لأن دول الاتحاد الأوروبى تعد الممول الأول للدول الأفريقية، ومن ثم فتعليق معوناته سيكون له تأثيراً عميقاً على اقتصاديات هذه الدول[١]. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من المحللين الأفارقة وجهوا انتقادات شديدة للمشروطية السياسية، ووضحوا أثارها الـسلبية علـى كافـة الـدول الأفريقية[٢]. ومن ناحية ثانية فإن الافتراض الذى بنته دول الاتحاد الأوروبى بعد نهاية الحرب الباردة والقائل، بأن عملية التحول الديمقراطى سوف تفرز نظم سياسة أكثر تعاوناً وولاءً لها، أسقط فى حالات كثيرة، حيث أظهر الواقع أن مخرجات التحول الديمقراطى فى بعض الدول الأفريقية أوصلت نظم سياسية ذات توجهات قومية وأصولية معادية للغرب[٣].

إضافة إلى ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبى التى سيطرت على القارة الأفريقية لسنوات طويلة واحتفظت بنفوذها بعد الاستقلال، وجدت نفسها فى مواجهة تحديات ومخاطر جديدة فى ظل النظام الدولى الجديد أبرزها تصاعد الهيمنة الأمريكية، والمنافسة القوية من جانب القوى الاقتصادية مثل اليابان والصين وبعض الأطراف الإقليمية[٤].

هذه المعطيات أثرت على التوجهات الأوروبية تجاه القارة الأفريقية فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان وبدأت دول الاتحاد الأوروبى فى انتهاج أسـاليب أقـل تشدداً فى هذه القضية تحافظ من خلالها على علاقاتها التاريخية بدول القارة، وبل وتعمل على تدعيم هذه العلاقات، خاصة بعد تعسر تحقيق أهدافها عبر عملية التحول الديمقراطى، ولـذلك اتجهت إلى رفع شعار جديد يعطى مبرراً داخلياً لدعم الدول الأفريقية، وهـو شـعار الحكـم الجيد، الذى يعنى الحكم الذى يقبل الامتثال لبرامج التكيف الهيكلى (المشروطية الاقتصادية)، ويقبل المطالب الأوروبية الأخرى، وبغض النظر عما إذا كانت الحكومـة منتخبـة أم غيـر منتخبة[٥]، الأمر الذى يعنى تخلى دول الاتحاد الأوروبى عن النموذج الـديمقراطى الغربـى

---

(١) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٤٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص١٤٨ – ١٤٩.

(٣) صامويل هنتجتون، "صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولى .... م.س.ذ، ص١٣٧ – ١٣٨.

(٤) راوية توفيق، .... م.س.ذ.

(٥) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص١٥٠.

للحكم والقبول بنماذج مختلفة للديمقراطية، وهذا ما أكده إعلان القاهرة بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبى مع بداية أبريل عام ٢٠٠٠، الذى نص على "أن الأطراف المشاركة تعترف بحق الدول المستقلة فى وضع ترتيباتها الدستورية وفى إقامة هياكلها الإدارية وفقاً لتاريخها وثقافتها وتقاليدها وتكوينها الاجتماعى والعرقى"(١)، وعلى نفس السياق تضمنت اتفاقية كوتونو الموقعة فى ٢٣ يونيو عام ٢٠٠٠ بين دول الاتحاد الأوروبى، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والباسيفكى والتى حلت محل اتفاقيات لومى الابتعاد عن مفهوم المشروطيات السياسية لعملية التعاون بين الطرفين والانتقال إلى مفهوم الحوار السياسى ليس كشرطاً مسبقاً وإنما كأداة لتنظيم العمليات السياسية بين الجانبين(٢)، هذه التفاعلات تؤكد بأن دول الاتحاد الأوروبى تسعى إلى المحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها فى القارة الأفريقية، الأمر الذى يشكك فى مصداقية الدعم الأوروبى لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل ويؤكد بأن هذه الشعارات ما هى إلا مجرد أدوات تستغلها تلك الدول لفرض نماذج التنمية الغربية فى الدول الأفريقية دون أى مراعاة لخصوصية البيئة الأفريقية(٣).

وعلى هذا الأساس تعاملت السياسة الأوروبية مع النظم السياسية المختلفة فى منطقة القرن الأفريقى فيما يتصل بقضية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان، فالبنسبة للنظام السودانى الذى وصل إلى السلطة فى الخرطوم عام ١٩٨٩، والذى تبنى فى بداية عهدة نهجاً شمولياً حضر بموجبه الأحزاب السياسية واحتكر السلطة كاملة(٤). سارعت دول الاتحاد الأوروبى وقبل أى طرف دولى آخر إلى اتخاذ العديد من الإجراءات العقابية ضد نظام الإنقاذ، حيث قامت بتعليق عضوية السودان فى إطار اتفاقيات لومى للشراكة مع الاتحاد الأوروبى عام ١٩٩٠، وتجميد مساعدتها المختلفة له إضافة إلى وقف الحوار السياسى معه(٥)، واستمرت فى هذا النهج قرابة عقد من الزمن، بعدها تغير الموقف الأوروبى تحت تأثير العديد من العوامل أهمها:

---

(١) د/ محمود أبو العينين، "الاتحاد الأوروبى وأفريقيا: نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة فى عصر العولمة"، فى د/ حمدى عبدالرحمن حسن (محرر)، **أفريقيا العولمة** .... م.س.ذ، ص٢١٩.

(٢) نفس المصدر، ص٢٠٢، ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات لومى وكوتونو انظر: التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٠٨ – ٣١٢.

(٣) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، .... م.س.ذ، ص١٥٥.

(٤) جان فرانسوا نودينو، ٢١ دولة لأمة عربية واحدة، (بيروت: بيان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص٢٥٢.

(٥) د/ نيفين حليم صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٩٦.

- طموح الشركات الأوروبية فى الاستثمار فى السودان، خاصة بعد قرار السودان فى يناير ١٩٩٩ السماح بفتح حسابات بنكية باليورو كأسلوب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى.
- اقتناع الأوروبيين بأن الحوار مع نظام الإنقاذ سيكون مفيداً ومثمراً أفضل من وسيلة العزل(١).
- اتخاذ الحكومة السودانية لعدة خطوات على طريق التحول الديمقراطى، مثل إصدار دستور جديد عام ١٩٩٨، سمح بالتعددية الحزبية وفقاً للخصوصية السودانية، وإجراء انتخابات رئاسية عام ٢٠٠٠(٢).

بعدها بدأت دول الاتحاد الأوروبى ومنذ عام ١٩٩٩ بتحسين علاقاتها مع السودان، وشهدت العلاقات خلال هذه الفترة تطوراً ملحوظاً، حيث تم استئناف الحوار السودانى الأوروبى تحت مسمى الحوار المتجدد، الذى شمل عدة قضايا أهمها قضايا السلام وحقوق الإنسان والتطورات الدستورية والسياسة، الأمر الذى تمخض عنه اعترف دول الاتحاد الأوروبى بالتطورات الدستورية والسياسية فى السودان، واعتبارها خطوة هامة على طريق تعزيز العلاقات بين الجانبين(٣).

وفيما يتعلق بإرتريا ساندت بعض الدول الأوروبية الجبهة الحاكمة فى ارتريا فى مسألة الانفصال عن أثيوبيا وتسليم السلطة لها كاملة، ولم تشترط هذه الدول مثلها مثل الولايات المتحدة على الجبهة الآخذ بالنظام الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان(٤). غير أن هذا لم يمنع دول الاتحاد الأوروبى من توجيه انتقادات للجبهة الحاكمة قبل، وأثناء الاستفتاء على الاستقلال عام ١٩٩٣؛ بسبب انتهاكاتها للمبادئ الديمقراطية وسيطرتها على كل أجهزة الإعلام وتمحور التصويت على أصوات أعضاءها فقط(٥).

واستمراراً مع التقاعس الإرترى فى الأخذ بعملية التحول الديمقراطى أصدر البرلمان الأوروبى فى بداية فبراير عام ٢٠٠٢، قررا يدين فيه الحكومة الارترية لانتهاكها لحقوق الإنسان وحضر التعددية الحزبية، ويتهمها بتجاهل التزاماتها الموقعة عليها بموجب اتفاقيات كوتونو، ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الأوروبى إزاء ذلك اشتراط استمرار برامج

---

(١) Colin Legum., (ed.,), **Arfica Contemporary Record**, 1998 – 2000., Vol. 27., op. cit., B.P. 666

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ ص٤١٣.

(٣) التقرير الإستراتيجى السودانى ١٩٩٩، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص٤٦٣.

(٤) تسفاتيسيون مدهاتى، .... م.س.ذ، ص٤١٣.

(٥) م.س، ص٥٥ – ٥٦.

الدعم التنموى المشتركة، التى تمولهـا دول الاتحـاد بقيـام ارتريـا بتنفيـذ الإصـلاحات الديمقراطية[1]، ومع ذلك استمرت الدول الأوروبية فى تقديم الدعم والمساعدة لدولـة ارتريـا رغم عدم التزامها بعملية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان نظراً لتوافق التوجهـات العامة للحكومة الارترية مع التوجهات الأوروبية فهى ذات توجه أوروبى مسيحى بالأساس[2].

أما بالنسبة لعملية التحول الديمقراطى الذى أخذت بها أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو عام ١٩٩١، فقد حظيت هذه العملية رغم ما يكتنفها من عيوب وسلبيات[3]. بدعم دولى متنوع من قبل الدول المانحة التى تأتى مقدمتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبـى، خاصـة وهذه التجربة ساهمت إلى حد كبير فى عدم سقوط أثيوبيا فى حرب أهلية[4]. إضافة إلى ذلك فإن أثيوبيا تحظى بمكانة كبيرة فى الإستراتيجيات الغربية بوجه عام، فهى أكثر الدول أهميـة لها فى المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو التاريخية، فهى ذات تراث مسيحى راسخ فى المنطقة، ووقفت عائقاً أمام التحركات الإسلامية فى الماضى والحاضـر[5]. ولـذلك ورغـم انحرافها عن النموذج الغربى فى عملية الحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان، فقـد تـم التجاوز عن ذلك من قبل دول الاتحاد الأوروبى نظراً لأهمية أثيوبيا للمصالح الغربية المختلفة فى المنطقة[6]، أما بالنسبة لعملية التحول الديمقراطى فى جيبوتى الذى أخذ بها النظام منذ عام ١٩٩٢، تبنت دول الاتحاد الأوروبى وجهة النظر الفرنسية فى هذا الخصوص، وساندت جميع الجهود الفرنسية فى الضغط على جيبوتى لتبنى النظام الديمقراطى بحكم أن جيبوتى عضو فى معاهدة لومى، التى حلت مكانها معاهدة كوتونو التى تجمع بين دول أوروبا ودول من أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الباسيفيكى[7].

إجمالاً يمكن القول بأن الدول الغربية التى رفعت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة، وجعلتها فى مقدمة أهداف سياساتها الخارجية، سرعان ما تراجعت عنها بل وتنصلت منها أمام مصالحها وأهدافها المختلفة فى القارة الأفريقية بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص.

---

(1) د/ عبدالملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقى .... م.س.ذ، ص٤٢.

(2) د/ إجلال محمود رأفت، "التطورات الحديثة فى القرن الأفريقى والنظام الدولى"، مجلة مـستقبل العـالم الإسلامى، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى، السنة (١)، العدد (٤)، خريف ١٩٩١)، ص١٥٤.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ عبدالوهاب الطيب، "البعد الأثنى فى السياسة الأثيوبيـة الداخليـة وعمليـة التحول الديمقراطى، آفاق أفريقية، المجلد (٦)، العدد (١٨)، خريف ٢٠٠٥، ص٣٧ – ٥٤.

(4) د/ عبدالملك عودة، "التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥ .... م.س.ذ، ص٨٤.

(5) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 13

(6) Peter Woodward., op. cit., P.196

(7) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة .... م.س.ذ، ص٢٠٠.

المبحث الرابع

القوى الدولية الأخرى

يتناول هذا المبحث رصد تحركات القوى الدولية الأخرى المهتمة بالمنطقة فى إطار البعد السياسى للتنافس فى المنطقة، وذلك من خلال مطلبين، يتطرق المطلب الأول منه لمواقف هذه الأطراف من صراعات المنطقة المختلفة ورؤيتها لوسائل مواجهتها، بينما يخصص الثانى للسياسات التى اتبعتها هذه القوى فى تعاملها وعلاقاتها بدول المنطقة، التى لم تشكل خلالها عملية التحول الديمقراطى أولوية تذكر فى تحركها فى هذا الإطار.

المطلب الأول

الصراعات المختلفة فى المنطقة

أولاً : الدول العربية:

تدرك الدول العربية أهمية أن تتمتع منطقة القرن الأفريقى بالأمن والاستقرار، فهذه المنطقة تمثل قبل كل شئ جزءاً مهماً من الأمة العربية والإسلامية، ولذا فإن المصالح العربية تتحقق فى ظل وجود حالة من الاستقرار والأمن فى المنطقة، على خلاف المنطق الإسرائيلى؛ الذى يرى بأن حالة عدم الاستقرار والأمن فى المنطقة توفر مناخاً مناسباً لتحقيق المصالح والأهداف الإسرائيلية فى المنطقة، فالدول العربية حتى وفى ظل عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة تتفق على أهمية استقرار المنطقة، وعلى ضرورة حل مختلف الصراعات فيها، فالأمن القومى العربى، أو حتى الأمن القطرى لبعض الأطراف العربية لن يتحقق إذ لم تحل هذه الصراعات[1]. ولذلك حاولت الدول العربية سواء فى إطار الجامعة العربية، أو من خلال الجهود الفردية لبعض الدول العربية المساهمة، والقيام بأدوار متعددة لحل الصراعات فى المنطقة.

فيما يتعلق بالصراع الداخلى فى السودان سواء فى الجنوب، أو فى إقليم دارفور فى الغرب، بذلت الدول العربية جهود مختلفة فى سبيل التوصل إلى حلول سلمية تنهى الصراعات فى السودان، التى استنزفت الكثير من موارد السودان، وعطلت أن يكون السودان طرفاً فاعلاً فى أى ترتيبات أمن إقليمية، بل وأتاحت لبعض الأطراف الإقليمية والدولية التدخل فى الشؤون

---

(1) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى .....، م.س.ذ، ص١٦٨.

الداخلية للسودان وزعزعة أمنه واستقراره[1]. فبالنسبة للصراع فى الجنوب بذلت الدول العربية جهوداً مختلفة لحل هذا الصراع، وقدمت بعض المبادرات كالمبادرة الليبية المصرية، غير أن هذه الجهود اصطدمت بعقبات كثيرة أهمها رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان لأى دور عربى فى حل المشكلة، وتحفظ بعض الأطراف الإقليمية والدولية على الدور العربى فى هذا الشأن، وزاد من هذا الرفض تمسك الأطراف العربية بضرورة وحدة التراب السودانى متجاوزة، بذلك حق تقرير المصير للجنوب الذى تتمسك به الحركة الشعبية بدعم واضح من الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية[2]، ولذلك تم استبعاد الجانب العربى من أى دور فى عملية المصالحة فى الجنوب الذى استأثرت به منظمة الإيجاد بإشراف أمريكى مباشر حتى تم التوقيع على اتفاقية السلام فى نيروبى عام ٢٠٠٥، والذى جاءت فى مجملها لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورحبت الدول العربية بهذا الاتفاق خلال القمة العربية التى عقدت فى الجزائر عام ٢٠٠٥ وأكدت تضامنها معه[3].

ومن ناحية ثانية وفيما يتصل بأزمة دارفور، حاولت الجامعة العربية التدخل فى أزمة دارفور بعد الطلب المقدم من الحكومة السودانية، واتخذ اهتمام الجامعة بشأن دارفور أشكال مختلفة، حيث بادرت بإرسال عدة وفود إلى المنطقة لتفقد الأوضاع الإنسانية وناقشت القضية فى اجتماعات القمم العربية فى تونس ٢٠٠٤، والجزائر ٢٠٠٥، والسودان ٢٠٠٦، وأصدرت عدة بيانات أكدت خلالها على ضرورة حل الأزمة إقليمياً وسرعة تقديم العون للحكومة السودانية[4]، كما أصدر مجلس الجامعة قرار رقم ٦٤٢٢ فى ٢٠٠٤/٨/٨، احتوى على العديد من البنود الهادفة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية[5]، إضافة إلى ذلك وبتكليف من مجلس الجامعة قام الأمين العام للجامعة بجهود دبلوماسية متعددة لمواجهة تداعيات الأزمة والعمل على المساهمة فى حلها، وفى القمة العربية فى الخرطوم عام ٢٠٠٦ التزم القادة العرب بدعم قوات الاتحاد الأفريقى مالياً لفترة ستة أشهر، فضلاً عن الاتصالات المصرية الليبية المستمرة مع الحكومة السودانية للتنسيق معها لاحتواء الأزمة، وتوضيح وجهة نظرها للأطراف الدولية[6].

---

(1) د/ محمد صفى الدين، "الأبعاد القطرية والإقليمية والدولية للأمن القومى فى البحر الأحمر"، فى أحمد البرصان (محرر)، **الأمن القومى العربى فى منطقة البحر الأحمر**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص٢٦٩.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى، ..... م.س.ذ، ص٣٦ – ٣٧.

(3) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر**، (القاهرة: أيترك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص٢١١.

(4) م.س، ص٢١٠ – ٢١١.

(5) لمزيد من التفاصيل حول القرار انظر: م.س، ص٢١١ – ٢١٩.

(6) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية، ..... م.س.ذ.

وفيما يتصل بمسألة التدخل الدولي في دارفور رفضت الدول العربية ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الداعي إلى إرسال قوات دولية إلى دارفور مفضلة في ذلك قوات الاتحاد الأفريقي التي تحظى بموافقة الحكومة السودانية[١]، ومن هذه التحركات يتضح أن الدور العربي ظهر محدود وغير مؤثر على مسيرة التسوية في الإقليم مقارنة بدور الاتحاد الأفريقي، الذي قام بدور كبير في جهود التسوية السياسية للأزمة يفوق قدراته، فقد أشرف على كافة جولات المفاوضات التي تمت حتى الآن بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور، وبتنسيق واضح مع الأمم المتحدة وبعض القوى الدولية[٢].

أما فيما يتعلق بالأزمة الصومالية، بذلت جامعة الدول العربية جهوداً مختلفة لتحقيق السلام في الصومال، وبادرت بعد نشوب الأزمة مباشرة بمناقشة تداعياتها وأصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في سبتمبر عام ١٩٩١ برقم ٥٠٩٧ بشأن الأزمة الصومالية ليكون ذلك أول قرار على الصعيد الإقليمي والدولي بهذا الشأن، رحبت به جميع الفصائل الصومالية في ذلك الوقت، بل واتخذت منه المنظمات الإقليمية والدولية بعد ذلك منطلقاً لها في تعاملها مع الأزمة الصومالية[٣]. غير أن هذا القرار واجهه الفشل بسبب عدم التزام الفصائل الصومالية بما جاء به رغم ترحيبها به في البداية، وبعدها استمرت الجهود العربية، ولا سيما بعد اشتداد المعارك في العاصمة، حيث حاولت الجامعة العربية تشكيل لجنة وزارية عربية تختص بالشأن الصومالي، وتعمل على الاتصال بأطراف الصراع المختلفة ودعوتهم للاجتماع في مقر الجامعة، غير أنه وبسبب الخلافات بين الدول العربية لم ترى هذه اللجنة النور ولم تجتمع[٤]. وبعد هذه الإخفاقات اتجهت الجامعة العربية إلى تنسيق جهودها مع الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى حل الأزمة والتعاون معها، ودعمت أول قرار أصدره مجلس الأمن بشأن الوضع الصومالي رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣، واعتبرته خطوة مهمة على طريق تكامل الجهود الدولية الساعية لتسوية الأزمة في الصومال[٥]. وفي نفس السياق ساهمت الجامعة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: وزراء خارجية العرب يكتفون بقوات مراقبة لدرافور
http://www.Lkhwanonline.com/Article.asp?ID=7989&sectionOD=344

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية .... م.س.ذ، ص٢١٩ – ٢٢٨.

(٣) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة في الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص٧٥، ولمزيد من التفاصيل حول قرار مجلس الجامعة انظر، عاطف صقر، "النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص١٦٤ – ١٦٥.

(٤) م.س، ص١٦٥ – ١٦٦ .

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص٧٦، ولمزيد من التفاصيل حول قرار مجلس الأمن الدولي الأول انظر: عاطف صقر، "النزاع الصومالي في القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص١٢٧ – ١٢٨.

العربية فى عمليتى الأمم المتحدة الأولى والثانية فى الصومال، حيث شاركت ست دول عربية فى قوات حفظ السلام فى الصومال، وهى مصر والسعودية والكويت والإمارات وتونس والمغرب[1]، وبعد انسحاب قوات الأمم المتحدة من الصومال بذلت الجامعة العربية الكثير من الجهد لمنع تدهور الأوضاع على الساحة الصومالية[2]. إضافة إلى ذلك طرحت بعض الدول العربية بعض المبادرات لاحتواء الأزمة الصومالية كالمبادرة اليمنية عام ١٩٩٦، والمبادرة المصرية عام ١٩٩٧، غير أنها فشلت فى تحقيق ذلك لأسباب مختلفة[3]. وبعد ذلك استمرت جهود الجامعة العربية فى تأييد دعم المبادرات الإقليمية لحل الأزمة حتى عام ٢٠٠٠، الذى شهد انعقاد مؤتمر عرتا للمصالحة الصومالية برعاية دولة جيبوتى وبمساندة إقليمية ودولية، حيث رحب مجلس جامعة الدول العربية فى مارس ٢٠٠٠ بالمبادرة الجيبوتية للمصالحة الصومالية، وقدمت الأمانة العامة دعماً مالياً بقيمة ٢٢٠ ألف دولار لجيبوتى لمساعدتها فى مواصلة عملية المصالحة، كما شاركت الجامعة فى افتتاح مؤتمر عرتا فى ٢٠٠٠/٥/٢ بوفد عالى المستوى، وناشدت مختلف الفصائل الصومالية التمسك بالإتفاق وعدم تضييع هذه الفرصة[4]. واستمرت الجامعة العربية فى بذل الجهود المختلفة لاحتواء الأزمة خاصة بعد وصول عملية عرتا للمصالحة إلى طريق مسدود لأسباب عديدة، رغم النجاح النسبى الذى حققته، وساندت بعد ذلك الجهود الكينية المدعومة من منظمة الإيجاد فى هذا الشأن، ورحبت بالاتفاق، الذى تم التوصل إليه فى نيروبى فى إطار مؤتمر الدرويت فى أكتوبر عام ٢٠٠٤[5].

وبالنسبة لمسألة انفصال شمال الصومال وإعلان استقلاله عن الصومال، فلم تحظى هذه الخطوة بأى اعتراف عربى على الإطلاق، بل أن الجامعة العربية، وفى جميع تحركاتها الإقليمية والدولية، وخلال مراحل الأزمة المختلفة حرصت على تأكيد أهمية وضرورة المحافظة على وحدة الصومال[6].

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص١٧٢ – ١٧٦.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز، .... م.س.ذ، ص٧٦–٧٧.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر: د/أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م.س.ذ، ص٣٨٨.

[4] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ، ص٧٧ – ٧٨.

[5] لمزيد من التفاصيل انظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص٢٤، وأيضاً د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص٣٤٣ – ٣٦٧.

[6] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ....، م.س.ذ، ص٨٨.

ومن جانب آخر وفيما يتعلق بالصراع الداخلى فى جيبوتى، بذلت الدول العربية مساعى عديدة لإقناع طرفى الصراع الداخلى الحكومة والمعارضة، اللجوء إلى الحوار السياسى باعتباره الحل الأمثل للخروج من الأزمة الداخلية، وأبدت استعدادها للقيام بأى جهود وعلى أى مستوى يقبله الطرفان[1]. وبعد اشتداد المعارك بين الطرفين، والتى استطاعت من خلالها المعارضة تحقيق انتصارات فى المناطق الشمالية، وبدأت تلوح بالأفق بعض المؤشرات التى توحى باحتمال انفصال شمال جيبوتى[2]، رأت الدول العربية فى هذا التحول خطراً يهدد وحدة وكيان جيبوتى، فاتجهت بعض الدول العربية مثل اليمن ومصر والسعودية والسودان إلى ممارسة أدور مختلفة وقامت بجهود دبلوماسية لحث طرفى الصراع على تبنى الحلول السياسية، وضرورة حل الصراع خاصة ما بعد ما شهدته الصومال من تفكك وانهيار والخشية فى أن تمتد هذه الظاهرة إلى جيبوتى[3]، وفى هذا السياق مارست الدول العربية ضغوطاً على المعارضة الجيبوتية، بعد استجابة النظام لبعض مطالبها، والتى من أهمها وضع دستور جديد للدولة الذى تم الاستفتاء عليه فى ١٩٩٢/٩/٤، والذى رفضت المعارضة الاعتراف به من منطلق أنها لم تشارك فى صياغته، ورفضت بالتالى نتائج الانتخابات التى تلت ذلك والقانون الخاص بالأحزاب السياسية، وبذلك انضمت الدول العربية إلى جانب دول الاتحاد الأوروبى وفرنسا فى الضغط على المعارضة رافضة بذلك منطقها، واتفقت الرؤية العربية مع المنطق الفرنسى، الذى يرى بأنه ليس هناك أى مبرر لاستمرار الصراع بعد اعتماد الحكومة للنظام الحزبى التعددى، هذه الضغوط أدت إلى حدوث تغير مهم فى صميم بناء المعارضة عام ١٩٩٤، تمخض عنه قبول أحزاب ومنظمات معارضة العودة إلى العمل السياسى داخل جيبوتى[4]. وبعد وصول إسماعيل عمر جيلة إلى السلطة عام ١٩٩٩ دفع بالمصالحة السياسية خطوات إلى الأمام، واستطاع التوصل مع جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية وبدعم فرنسى إلى اتفاق على المصالحة ثم التوقيع عليه فى باريس فى ٢٠٠٠/٢/٧، أنهى الصراع الداخلى فى جيبوتى، ووجد الاتفاق دعم وترحيب عربى[5].

---

(1) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة (١٩٧٧ – ٢٠٠٠)"، .... م.س.ذ، ص٢٠٠.

(2) Peter J. Schrader., op. cit., P. 20

(3) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة، .... م.س.ذ، ص١٩٨ – ٢٠٠١.

(4) م.س، ص٢٠٩ – ٢١٠.

(5) م.س، ص٢١٥.

وأخيراً وفيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التى تفجرت بين الدولتين عام ١٩٩٨، فيمكن القول بأنها خدمت فى أحد أبعادها مصالح بعض الدول العربية مثل السودان واليمن وإلى حد ما مصر وجيبوتى، حيث حققت هذه الدول بعض المكاسب من تفجر الموقف بين الدولتين[١]، إلا أن إدراك الدول العربية لأهمية منطقة القرن الأفريقى فى المعادلة السياسية للأمن القومى العربى، والأمن القطرى لبعض الدول العربية، جعلها تتخطى تلك المصالح الوقتية الضيقة، وتنظر إلى أبعد من ذلك، فهذه الحرب يمكن أن يكون لها آثاراً سلبية بعيدة المدى على كل دول المنطقة، فتصاعد الحرب قد يفتح الباب لمزيد من تدفقت السلاح إلى المنطقة، الأمر الذى قد يخرج الصراع من كونه صراعاً بين دولتين إلى صراع إقليمى لا يعرف أحد عواقبه، مما سيفتح المجال لمزيد من التدخلات الإقليمية والدولية فى شؤون المنطقة، وهو ما سوف يؤثر على المصالح الإستراتيجية للدول العربية[٢]، ولذلك حاولت بعض الأطراف العربية القيام بجهود دبلوماسية لإقناع الدولتين الاحتكام إلى الحوار السياسى وحل الخلاف بالطرق السلمية[٣]، لا سيما بعد تصاعد المواجهات ودخول الحرب جولتها الثالثة خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠، والتى استطاعت خلالها القوات الأثيوبية من تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الارترية[٤]، بل وتوغلت داخل الأراضى الارترية الأمر الذى أظهر أثيوبيا وكأنها تهدف إلى الوصول إلى ميناء عصب على البحر الأحمر[٥]. الأمر الذى سيأتى فى حالة تحققه فى غير مصلحة الدول العربية إستراتيجياً، فعودة أثيوبيا كدولة بحرية سيضيف لها مصدر قوة جديدة، مما قد يؤثر مرة أخرى على ميزان القوة فى المنطقة، فأثيوبيا وليست ارتريا هى المنافس الحقيقى للدول العربية فى المنطقة حضارياً واقتصادياً وسياسياً[٦]، ولذلك أدركت الدول العربية أهمية التوصل إلى حل سلمى للأزمة، وساندت فى هذا الخصوص الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف الحرب بين الدولتين وحل الأزمة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: يسن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى الأثيوبى وتأثيراته على البلدين والإقليم .... م.س.ذ، ص ٤٧ – ٤٩.

(٢) صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود التسوية"، النزاع الأثيوبى – الارترى، ..... م.س.ذ، ص٣٤ – ٣٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: يسن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى – الأثيوبى ... م.س.ذ، ص٤٧ – ٤٨ وكذلك عارف عبدالقادر،.... م.س.ذ، ص١٨٢ – ١٩٢.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٠، .... م.س.ذ، ص٢٢٦.

(٥) أخبار الساعة – نشرة إخبارية يومية، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٥٩٤)، الاثنين ٢٠٠٠/٦/١٢)، ص٧.

(٦) يسن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى – الأثيوبى .... م.س.ذ، ص٤٨.

سلمياً، وخاصة جهود منظمة الوحدة الأفريقية، التى استأثرت بمسيرة التسوية السلمية للحرب والتى استطاعت فى نهاية الأمر من التوصل إلى اتفاق سلام بين الدولتين، ثم التوقيع عليه فى الجزائر خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠[١].

إجمالاً يمكن القول بأن التفاعل العربى مع صراعات المنطقة المختلفة ظهر محدوداً ويكاد يكون غائباً، فلم تستطع الدول العربية سواء فى إطار الجامعة العربية، أو فى إطار التحركات الفردية لبعض الدول العربية، التى افتقدت التنسيق القيام بأى دور مؤثر فى عمليات التسوية السلمية فى المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها المختلفة. لهذا ظهر الدور العربى دائماً مسانداً وداعماً للجهود الإقليمية والدولية، التى بذلت لاحتواء الصراعات فى المنطقة، ولذلك جاءت مخرجات هذه التسويات فى مجملها فى صالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وفى اتجاه لا يخدم المصالح العربية، بل إنها جاءت على حساب المصالح العربية فى المنطقة، كما هو حال التسوية فى السودان والصومال.

ثانياً: إسرائيل:

لتحقيق إستراتيجيتها فى المنطقة التى تم الإشارة إليها فى الفصل السابق، سعت إسرائيل وبكل الطرق إلى توظيف الصراعات المختلفة فى المنطقة لخدمة تلك الإستراتيجية، ليس هذا وحسب بل أنها عملت على إثارة تلك الصراعات وزيادة حدتها لتجد فرصة أكبر للتغلغل فى المنطقة عبر هذه الصراعات، التى استطاعت النفاذ إليها عبر بعض الإسرائيليين الذين يعملون فى المنظمات الدولية، أو الذين يحملون جنسيات مزدوجة ويعملون فى إطار المنظمات التى تقدم المساعدات الإنسانية أو الذين استطاعوا التسلل إلى المنطقة فى ظل حالة الفوضى وتردى الأوضاع الأمنية التى تعيشها المنطقة[٢]، وأيضاً عبر بعض دول المنطقة التى تربطها بها علاقات إستراتيجية، إضافة بطبيعة الحال عبر المساندة والدعم الأمريكى لتحركاتها فى المنطقة.

بالنسبة للصراع الداخلى فى السودان، وجهت إسرائيل اهتماماً كبيراً لما يدور فى السودان من اضطرابات وعدم استقرار بفعل تصاعد الصراع الداخلى بين الحكومة وحركات التمرد، وحاولت استغلال هذه الأوضاع لتحقيق أهدافها، فعملت على تقديم الدعم والمساندة لهذه الحركات فى سياسة تستهدف إضعاف السودان وتجزئته إلى عدة كيانات، ومن ثم

---

[١] لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر .... م.س.ذ، ص١٩٠ – ١٩١.

[٢] د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدول المعاصر، ...... م.س.ذ، ص٩٥.

إضعاف الوطن العربى ولا سيما مصر، فالسودان كما هو معروف يشكل مستودعاً للغذاء للوطن العربى، فلديه حوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة إضافة إلى امتلاكه ثروة حيوانية تزيد على ١٠٠ مليون رأس[1]، ولذلك لعبت إسرائيل أدوراً مختلفة فى صراعات السودان الداخلية سواء فى الجنوب أو فى إقليم دارفور فى الغرب.

ففى الجنوب ظهر الدور الإسرائيلى منذ الستينيات من القرن الماضى، حيث قدمت إسرائيل الكثير من الدعم والمساندة للمتمردين فى الجنوب عن طريق دول الجوار أثيوبيا وأوغندا وكينينا، وبعد ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان استمرت إسرائيل فى تقديم الدعم المختلف لها، حيث قامت بتدريب الكثير من عناصر الحركة فى إسرائيل وإرسال خبراء لتدريب القوات الجنوبية فى الجنوب، وفى بعض دول الجوار إضافة إلى ذلك قدمت إسرائيل دعماً عسكرياً للحركة متمثلاً بمعدات وآليات عسكرية مختلفة[2]، وعلى نفس السياق دعمت إسرائيل دول الجوار وخاصة أثيوبيا وارتريا فى تحركاتها لمحاصرة حكومة الإنقاذ التى تعتبرها إسرائيل أحد أهم مصادر التهديد لمصالحها وأهدافها فى المنطقة، وتعاونت فى ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى عملت على دعم التحركات الإسرائيلية فى المنطقة لتكون بذلك شريكاً أساسياً لها فى تنفيذ إستراتيجيتها فى منطقة القرن الأفريقى والبحر الأحمر[3].

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بأزمة دارفور لعبت إسرائيل نفس الدور وحاولت توظيف الأزمة بما يحقق مصالحها، ويعمل على تجزئة السودان وإضعافه، وتجدر الإشارة بأن أطراف الصراع فى دارفور، وعلى عكس الوضع فى الجنوب كلهم مسلمون تقريباً، وعلى الرغم من ذلك استطاعت إسرائيل التأثير على مجريات الأزمة بشكل أو بآخر، حيث بدأت وبحكم سيطرتها على الإعلام العالمى فى إثارة الأزمة وإحداث ضجة عالمية حول ما يجرى فى دارفور من إبادة جماعية وتطهير عرقى يتعرض له السكان الأفارقة على أيادى

---

(1) لواء ركن محمد عمر، "التواجد العسكرى الإسرائيلى فى مياه البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن العربى"، فى أحمد البرصان (محرر)، **الأمن القومى العربى فى منطقة البحر الأحمر**، ..... م.س.ذ، ص١٨٦.

(2) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا ... م.س.ذ، ص١٢٠ – ١٢١، ولمزيد من التفاصيل انظر: سمر إبراهيم محمد إبراهيم، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١**، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص١٣٠ – ١٣١.

(3) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص٨٢.

الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية، فى محاولة منها لإظهار الصراع وكأنه صراع عربى أفريقى، وهدفت من وراء ذلك إلى تحريض المجتمع الدولى على اتخاذ خطوات عقابية ضد حكومة الإنقاذ، ومن ناحية ثانية وفى إطار تصعيد الأزمة عملت إسرائيل إلى تقديم الدعم المختلف لجبهات المعارضة مع دارفور، فقامت بهذا الخصوص بتدريب بعض العناصر من قيادات جبهات المعارضة فى إسرائيل وتوريد السلاح بكميات كبيرة لهـذه الحركـات[1]. وهو ما أكدته بعض المصادر، فالحكومة الأردنية أعلنت رسمياً فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤ عـن كشف مخابراتها لشبكة إسرائيلية تعمل على تهريب السلاح إلى دارفور[2]. وفى نفس الـسياق أكدت الحكومة السودانية وعلى لسان بعض مسئوليها فى أواخر نوفمبر من العام نفسه، ذلـك وأوضحت بأن جميع المؤشرات تدل بأن إسرائيل هى المصدر الرئيسى للسلاح المستعمل فى دارفور[3]. وهذه المعطيات تؤكد بلا شك ضلوع إسرائيل فى أحداث دارفور بداية بعلاقاتهـا ببعض عناصر حركات المعارضة المسلحة ومروراً بالمساعدات العسكرية المختلفة.

أما بالنسب للأزمة والصراع الداخلى فى الصومال، فقد مثل فرصة كبيرة لإســرائيل للنفاذ إلى الصومال، التى استعصت عليها طوال السنوات السابقة، فمع اشتداد الحرب الأهلية بين الفصائل المختلفة، وما صاحبها من تدخل دولى، استغلت إسرائيل هذه الأوضاع للـدخول إلى الصومال[4] لتحقيق مصالحها فيها والضغط على الدول العربية، فى إطار سعيها لتطويق منابع النيل والسيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ولذلك وبعد نجاحها فى النفاذ إلـى الصومال عبر الطرق التى سبق الإشارة إليها، سعت إلى إجراء اتصالات سرية مـع بعـض قادة الفصائل الصومالية عارضة عليهم مساعدتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص المساعدات العسكرية، وفى مرحلة تالية خرجت هذه الاتصالات عن نطاق السرية، وتمثل ذلك من خلال الزيارات، التى قام بها بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلى للـصومال تأكيـداً علـى اهتمـام إسرائيل بالأزمة الصومالية، أيضاً وعلى نفس السياق قامـت إسـرائيل بإنـشاء معـسكرات لاستقبال اللاجئين الصوماليين داخل الأراضى الكينية، وهدفت إسرائيل من كل ذلك إلى تثبيت تواجدها الجديد فى الصومال وترسيخه فى حالة استقرار الأوضاع فى المستقبل، وبما يعـزز هدفها الأساسى فى السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر[5]. وما يعزز هذا الاعتقـاد

---

(1) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية، .... م.س.ذ، ص٩٢ -٩٣.

(2) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية ..... م.س.ذ.

(3) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٤٠٣.

(4) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة فى الأسـباب وسـبل التجـاوز .....م.س.ذ، ص٧٢-٧٣.

(5) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٢١.

مساندة إسرائيل المختلفة لجمهورية أرض الصومال غير المعترف بها والمطلة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر(١).

أما بالنسبة للصراع الداخلى فى جيبوتى فقد ظهر الدور الإسرائيلى غائباً فيه نظراً، لاستئثار فرنسا بمسار التسوية السياسية فى جيبوتى بين النظام والمعارضة والتى حظيت بمساندة غربية واضحة وقبول عربى.

أما فيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التى تفجرت بين الدولتين فى مايو عام ١٩٩٨، فقد وجدت إسرائيل نفسها فى موقف حرج نظراً لأن الدولتين ترتبطان بعلاقات إستراتيجية، وتعدان رأس الحربة لسياستها فى منطقة القرن الأفريقى، ولذا فعند انفجار الموقف عسكرياً بينهما أعلنت إسرائيل الحياد، ودعت الطرفين إلى حل الخلاف بينهما سلمياً، غير أنها وبعد فشل جميع الوساطات المبذولة إقليمياً ودولياً لحل الصراع وأصبحت الحرب خياراً فى هذه المرحلة(٢). فاضلت إسرائيل بين حجم مصالحها مع الدولتين على المدى القريب والبعيد ووجدت الكفة لصالح أثيوبيا ولذلك اختارت الوقوف إلى جانبها فى الحرب(٣). واستجابة لطلبها بإعادة تأهيل طائراتها الحربية، فى الوقت الذى رفضت فيه الاستجابة للطلب الارترى بعدم صيانة تلك الطائرات وتسليمها لأثيوبيا لأن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تصعيد الصراع بين الدولتين، بل إن إسرائيل سلمت أثيوبيا طائرات ميج ٢١ رومانية كانت رومانيا قد أرسلتها للصيانة فى إسرائيل بدلاً من طائرات الميج العشر التى طلبت منها أثيوبيا صيانتها، وفقاً لما صرح به الرئيس الارترى فى ذلك الوقت(٤). وتجدر الإشارة بأن سلاح الجو هو الذى حسم المعركة فى النهاية لصالح أثيوبيا – كما سبق الإشارة إليه – فى بداية الدراسة.

أيضاً فإن إسرائيل كانت مصدر الأسلحة الأول للدولتين، فالمعدات التى استخدمت فى الحرب كانت فى معظمها أسلحة إسرائيلية حصلت عليها الدولتان فى السنوات الخمس من ١٩٩٤ – ١٩٩٩ من إسرائيل(٥)، وهو ما يعنى بأن إسرائيل ساهمت بشكل كبير فى تصعيد الحرب بين الدولتين، هادفة من وراء ذلك استمرار احتياج الدولتين لها وبالتالى

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: سمر إبراهيم محمد إبراهيم، .... م.س.ذ، ص١٢٩ – ١٣٠.

(٢) يسن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى الأثيوبى وتأثيراته على البلدين والإقليم"، .... م.س.ذ، ص٤٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: سمر إبراهيم محمد إبراهيم، .... م.س.ذ، ص١٦٣ – ١٦٤.

(٤) يسن محمد عبدالله، ...... م.س.ذ، ص٤٩.

(٥) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص٨٣.

المحافظة على مصالحها فى الدولتين وفى المنطقة. وإجمالاً يمكن القول بأن إسرائيل نجحت إلى حد ما فى استغلال حالة الفوضى الأمنية والسياسية، التى تمر بها المنطقة بفعل الحروب والصراعات المختلفة فى تحقيق بعض أهدافها فى المنطقة، وبمساندة واضحة من قبل الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة، ولذا فهى حريصة على استمرار هذه الأوضاع لتحقيق المزيد من الأهداف، وتهديد المصالح العربية فى المنطقة التى تعتبر عمقاً إستراتيجياً مهماً لها.

ثالثاً: إيران:

فى ظل تردى الأوضاع الأمنية والسياسية فى منطقة القرن الأفريقى بفعل تفجر وتصاعد الصراعات المختلفة فيها، وفى ظل الحصار والضغط الأمريكى والأوروبى على إيران، حاولت إيران الخروج من هذه العزلة والبحث عن مخرج لها على النطاق الإقليمى ووجدت فى منطقة القرن الأفريقى ضالتها، لا سيما بعد وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة فى السودان عام ١٩٨٩، التى أقامت معها علاقات قوية فى مختلف المجالات، مستهدفة من ذلك إيجاد نقاط ارتكاز لها فى السودان وفى المنطقة. فعن طريق السودان حاولت إيران الاتصال بالجماعات الإسلامية فى المنطقة مثل حزب الاتحاد الإسلامى والجبهة الإسلامية فى الصومال، وقدمت لهما الكثير من الدعم والمساندة فى محاولة إلى إيصالهم إلى السلطة فى الصومال[١]، وجبهة تحرير الأورومو وجبهة تحرير بنى شنجول فى أثيوبيا[٢]، وحركة الجهاد الإسلامى فى ارتريا[٣]. وهدفت إيران من ذلك إلى توسيع نفوذها فى المنطقة، الأمر الذى أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار الجغرافى للسودان، حيث أصبح السودان لدى هذه الأطراف يمثل قاعدة انطلاق لتصدير الأصولية الإسلامية إلى المنطقة[٤]. أما بخصوص الدور الإيرانى فيما يتعلق بتسوية الصراعات المختلفة فى المنطقة فقد ظهر محدوداً للغاية، ولم يكن له تأثير يذكر فى هذا الشأن، حتى فيما يتصل بالصراع الداخلى فى السودان، فقد أعتبر لدى الموقف الإيرانى شأناً داخلياً يخص الحكومة السودانية فهى وحدها

---

(١) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 24

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ جون ينق، "العلاقات السودانية الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة، ترجمة عوض السيد الكرستى، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣)، المجلد (٢)، السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣)، ص٦٢ – ٦٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى، ..... م.س.ذ، ص٢٦٤.

(٤) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 24

قادرة على إيجاد حلول له وتسويته[1]، غير أن هذا التوجه لم يمنع إيران من تقديم الدعم والمساعدة للحكومة السودانية على مختلف الأصعدة فى صراعها مع الحركات المسلحة فى البلاد[2]، بل وحاولت التوسط بينها وبين دول الجوار لتخفيف الضغط المفروض عليها، فخلال جولة الرئيس الإيرانى لبعض الدول الأفريقية فى سبتمبر عام ١٩٩٦، والتى شملت كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وزيمبابوى والسودان، حاول الرئيس الإيرانى تقريب وجهات النظر بين السودان، وبعض هذه الدول ونجح فى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وأوغندا[3]، وفيما يتعلق بالأزمة الصومالية فقد ظهر الدور الإيرانى فى جانب المساعدات الإنسانية، حيث قدمت إيران بعض المساعدات للاجئين الصوماليين[4].

إجمالاً ظهر الدور الإيرانى محدود بل وغائباً فى عمليات التسوية السلمية للصراعات والحروب فى المنطقة، وتركزت الجهود الإيرانية فى هذا الشأن على محاولة استغلال وتوظيف الأوضاع المضطربة فى المنطقة، لتحقيق بعض المكاسب وتأسيس نقاط نفوذ جديدة لها فى المنطقة تخفف الضغط والعزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وبعض الأطراف الدولية.

رابعاً: الصين:

انطلاقاً من الرؤية الإستراتيجية للصين تجاه أفريقيا حاولت الصين القيام بجهود مختلفة فى تسوية الصراعات والحروب المختلفة فى القارة، وتقوم الرؤية الصينية فى هذا الخصوص على مساندة ودعم الجهود المختلفة التى تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية لمنع وتسوية الصراعات المختلفة[5]، فالصين تسعى إلى إيجاد بيئة آمنة فى القارة والمنطقة، أكثر استقراراً تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها المختلفة، ولهذا وضعت على عاتقها المساهمة فى توفير الأمن والاستقرار والعمل على حل الصراعات المختلفة فى المنطقة[6]، إضافة إلى ذلك تحاول الصين فى سلوكها هذا المستند على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، التقرب أكثر فأكثر من دول المنطقة والقارة لكسب ودها والوصول إلى الدولة الأولى، خاصة فى ظل التنافس بين القوى الدولية المختلفة للاستحواذ على أفريقيا وما تجود به

---

(1) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٣٩٥.

(2) د/ أحمد شوقى محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالى جديد، ..... م.س.ذ، ص١٠.

(3) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص٨٢.

(4) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص٩٣.

(5) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا الفرص والتحديات .... م.س.ذ، ص١٤٣.

(6) Judth van de looy., op. it., P.4

من فرص[1]. ومن هذه المعطيات حاولت الصين القيام بأدوار مختلفة تجاه ما تتعرض له دول القارة والمنطقة من صراعات وحروب، وظهر هذا الدور من خلال المساهمة الصينية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث أرسلت حوالى ٥٦٧ فرداً من قواتها إلى بعض الدول الأفريقية منها ارتريا وأثيوبيا، وقررت أيضاً فى مارس عام ٢٠٠٥ المساهمة فى عمليات حفظ السلام فى جنوب السودان بحوالى ٤٠٠ جندى صينى[2]، إضافة إلى ذلك ساندت الصين ودعمت جهود الدول الأفريقية لحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، وساندت جهود الاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية مثل الاتحاد الأفريقى ومنظمة الإيجاد[3].

وعلى السياق نفسه ظهر هذا الدور أكثر بروزاً فيما يتصل بأزمة دارفور فى غرب السودان، فمع اشتداد الأزمة وتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية فى شؤون السودان الداخلية، حرصت الصين على التواجد فى إطار الأزمة، ومال الموقف الصينى فى بداية الأمر لصالح الحكومة السودانية، وتبنى وجهة نظرها رسمياً وإعلامياً بحكم كثافة المصالح الصينية فى السودان غير أن هذا الانحياز للحكومة السودانية تغير بعد ذلك بفعل عدة أمور[4]. وأصبحت الصين تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية فى دارفور وتطالب من الحكومة السودانية بذل المزيد من الجهود لوضع حد للأزمة ومعاقبة الميليشيات المسلحة، التى ارتكبت جرائم فى حق السكان[5]، ورغم هذا التحول الجزئى للموقف الصينى من الأزمة، إلا أن الصين لم تتخلى كلية عن الحكومة السودانية حيث قدمت لها دعماً مالياً وعسكرياً، وساندتها كثيراً فى المحافل الدولية وعلى وجه الخصوص فى مجلس الأمن، حيث هددت مراراً باستخدام الفيتو ضد أى مشروع قرار يفرض عقوبات على السودان خاصة القرار رقم (١٥٥٦) لسنة ٢٠٠٤، الخاص بنزع الجماعات الإرهابية ومحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان[6]. والقرار رقم (١٥٩٣) لسنة ٢٠٠٥، الخاص بإحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية الذى امتنعت الصين عن التصويت عليه[7]، والقرار رقم (١٧٠٦)

---

(١) Ibid., P.12

(٢) السفير أحمد حجاج، "التنافس الدولى على أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٤٠.

(٣) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص١٤٣.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى ..... م.س.ذ، ص٨٩ – ١٩.

(٥) م.س، ص٩٠.

(٦) Judth van de looy., op. cit., P.17

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص١٩١.

الصادر فى ٣١ أغسطس عام ٢٠٠٦، القاضى بنشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى دارفور تسليم ملف الإقليم إلى هذه القوات[1]. الذى امتنعت الصين أيضاً عن التصويت عليه، وربطت موافقتها على القرار بحسب ما صرح به المتحدث الرسمى باسم الخارجية الصينية بضرورة موافقة الحكومة السودانية عليه، وضرورة التجاوب مع مخاوف الحكومة السودانية المنطقية بهذه الشأن[2]، وإذا كانت الصين لم تقدم على استخدام حق الفيتو ضد هذه القرارات، إلا أنها ساهمت إلى حد كبير فى التخفيف من حدة هذه القرارات[3].

إجمالاً من خلال هذا العرض للدور الصينى تجاه الصراعات المختلفة فى المنطقة، يتضح بأن الصين تعاملت مع هذه الصراعات وفقاً لما يخدم مصالحها الإستراتيجية التى تصاعدت مع نهاية الحرب الباردة، فأظهرت اهتماماً بما يدور فى القارة الأفريقية من صراعات وحروب خاصة فى المناطق التى لها بها مصالح مثل منطقة القرن الأفريقى، وساندت فى هذا الخصوص الجهود الأفريقية والدولية الرامية لمنع وتسوية الصراعات فى المنطقة، وشاركت بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى مناطق القارة المختلفة لتعلن بذلك عن وجودها كقوة دولية كبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنه أصبح لها مصالح مختلفة فى شتى مناطق العالم.

وظهرت البرجماتية الصينية فى أسمى معانيها فى مسألة تعاملها مع الأزمة السودانية فى دارفور، فقد ساندت الصين الحكومة السودانية فى مواقفها تجاه الصراع إلى درجة تتناسب مع حجم مصالحها فى السودان وإلى درجة لا تؤدى إلى توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى التى تربطها معها مصالح قوية تفوق حجم مصالحها مع السودان، ولذلك جاءت المواقف الصينية من قرارات مجلس الأمن انعكاساً لهذه المعطيات.

خامساً: اليابان:

منذ نهاية الحرب الباردة بدأت اليابان تتطلع للقيام بدور عالمى على المستويين السياسى والأمنى، يتناسب مع حجمها كقوة اقتصادية عظمى فى العالم[4]، واحتلت القارة الأفريقية فى هذا الخصوص مكانة متقدمة فى اهتمامات السياسة اليابانية رغم عدم وجود

---

(1) فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أمنية فى دارفور، .... م.س.ذ.

(2) الصين تربط نشر قوات أممية فى دارفور بموافقة السودان.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7FO-46c5-885E-ID16cc5B6453.htm

(3) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى .... م.س.ذ، ص٩١.

(4) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ أحمد بهى الدين قنديل، "اليابان الجديدة، إعادة التفكير فى الدور الخارجى"، السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧، ص٩٨ – ١٠٠.

روابط تاريخية قديمة تربطها بدول القارة، إضافة إلى ذلك حظيت القارة باهتمام متزايد من قبل اليابان بحكم ما تملكه من موارد طبيعية مختلفة تحتاج إليها اليابان في صناعاتها المختلفة(١)، خاصة مع تصاعد اهتمام العديد من القوى الدولية بالقارة وتسابقها على الفوز، بما تجود به من موارد، ولذلك وجهت اليابان اهتمامها لما يدور في القارة من مستجدات وتفاعلات، وخاصة قضايا الصراعات والحروب التي تدور فيها، وحاولت بحكم إمكاناتها الاقتصادية الضخمة القيام بأدوار مختلفة للمساهمة في تسوية هذه الصراعات، خاصة بعد تزايد مطالبة المجتمع الدولي لها بالمشاركة المباشرة في حل التوترات والصراعات الدولية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية(٢)، وظهر الدور الياباني في الخصوص من خلال عدة مستويات أهمها:

أ – تقديم الدعم المختلف للمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لمساعدتها على القيام بمسؤوليتها في منع وتسوية الصراعات المختلفة في القارة، وفي هذا الإطار ومنذ عام ١٩٩٦، ساهمت اليابان بحوالي ١,٤٥٤ مليار دولار لصالح صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)(٣).

ب– المساهمة في جهود الأمم المتحدة في عملياتها الخاصة بتسوية الصراعات في القارة، حيث شاركت اليابان بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدة دول مثل موزمبيق عام ١٩٩٣ وزائير ورواندا عام ١٩٩٤(٤).

جـ– قامت اليابان في عام ٢٠٠٣ بتعيين السيد كيتا روساتو كسفير مسئول عن تسوية الصراعات وشؤون اللاجئين في القارة(٥).

د – تشجيع ودعم إقامة وعقد المؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، مثل المؤتمر الذي تم عقده في طوكيو خلال شهر أكتوبر عام ١٩٩٥ حول أثر الصراعات على التنمية في أفريقيا(٦).

---

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ....م.س.ذ، ص٣٤٤.

(٢) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية بين الدولة والشرق الأوسط الكبير ...... م.س.ذ.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ، ص٣٧٨.

(٤) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية بين الدولة والشرق الأوسط الكبير ...... م.س.ذ.

(٥) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٧٩.

(٦) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، .... م.س.ذ، ص٧٥.

وبالنسبة للصراعات والحروب فى منطقة القرن الأفريقى، فعلى الرغم من أن الجهود اليابانية تجاهها لم تخرج عن هذا الإطار، إلا أنها حظيت باهتمام ملحوظ من قبل السياسة اليابانية لوقوعها فى منطقة إستراتيجية مهمة على الصعيد العالمى، وبرز الدور اليابانى تجاه هذه الصراعات بداية من خلال منظمة الإيجاد التى تعتبر اليابان أحد أهم شركائها الممولين، فعن طريق عضويتها فى منتدى شركاء الإيفاد استطاعت اليابان أن يكون لها نفوذ داخل هذه المنظمة مكنها من التأثير على كثير من شؤونها والتحكم بجدول أعمالها وترتيب أولوياتها[1]. ولذلك كثفت اليابان من دعم هذه المنظمة وتعزيز جهودها الرامية لتسوية الصراعات فى كل من السودان والصومال والصراع الأثيوبى الارترى[2]، إضافة إلى ذلك لعبت اليابان دوراً واضحاً فى جهود التسوية السلمية فى إقليم دارفور، وبذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة وذلك من خلال اللقاءات والاتصالات، التى أجرتها مع المسئولين السودانيين سواء فى طوكيو أو فى الخرطوم، الذين ناقشت معهم السبل الكفيلة لحل الأزمة وطالبتهم باتخاذ خطوات ملموسة وسريعة فى هذا الشأن، كما نظمت بعض اللقاءات بين وزير الخارجية السودانى وبعض المسئولين فى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى للتشاور والتنسيق فيما بينهم لإيجاد حل سريع للأزمة، أيضاً وفى نفس السياق وتأكيداً على اهتمام اليابان بالأزمة، أوفدت السفير كيتا روساتو المسئول عن الصراعات واللاجئين فى الخارجية إلى دارفور؛ لتفقد الأوضاع وبحث ما يمكن أن تقوم به اليابان تجاه الأزمة، وفى هذا الإطار قدمت اليابان مساعدة مالية قدرها ٢,١ مليون دولار لمبادرة الاتحاد الأفريقى لحل الأزمة، وأبدت استعدادها لإرسال قوات يابانية للمشاركة ضمن قوات حفظ السلام فى الإقليم إذ ما تقرر ذلك[3].

إجمالاً أرادت اليابان من خلال تعاملها مع الصراعات والحروب المختلفة فى القارة والمنطقة ووفقاً لإستراتيجيتها الجديدة أن تعلن عن تواجدها فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن تظهر تصميمها على المشاركة بدور أكبر فى الشؤون السياسية والأمنية، ليس فقط على المستوى الأفريقى، وإنما على المستوى الدولى وبما يتناسب مع مكانتها كقوة اقتصادية عملاقة، إضافى إلى ذلك سعت اليابان ومن خلال الدور الذى لعبته تجاه صراعات منطقة القرن الأفريقى أن تتقرب من دول المنطقة، وأن تحافظ على مصالحها المتنامية فيها، وخاصة فى ظل تصاعد اهتمامات بعض القوى الدولية والإقليمية بما يدور فى المنطقة من أحداث ومستجدات وتسابقها على توظيفها بما يخدم مصالحها فى المنطقة والقارة.

---

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص٣٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ، ص٣٧٨.

(٣) م.س، ص٣٧٩ – ٣٨٠.

المطلب الثانى

عملية التحول الديمقراطى

بالنسبة للدول الأخرى المتنافسة فى المنطقة، فلا نستطيع القول بأن قضية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان كمبادئ غربية شكلت أولوية فى علاقاتها بدول القارة الأفريقية والمنطقة، سواء الدول الأسيوية إيران والصين واليابان أو الدول العربية وإسرائيل خاصة، وهذه الدول باستثناء إسرائيل تنتمى إلى حضارات عريقة تختلف وتتقاطع مع الحضارة الغربية فى قضايا كثيرة، بل وتتفوق عليها[1]، ولذلك فهذه القوى تعتقد بأن هذه المبادئ ما هى إلا أدوات تستخدمها الدول الغربية لنشر ثقافتها وقيمها والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مبررات وشعارات لا تمت للواقع بصلة. وحتى اليابان التى تبدو أكثر قرباً للتوجهات الغربية أصبحت أقل انبهاراً بالنماذج الغربية، خاصة بعد أن استطاعت تحقيق نجاحاً اقتصادياً كبيراً تفوقت من خلاله على الدول الغربية، الأمر الذى زاد من قناعة اليابانيين بأن مصادر نجاحهم موجودة أساساً فى ثقافتهم[2]. وفى هذا السياق وخلال أحداث ميدان (تيانانمان) عام ١٩٨٩ فى الصين، والحملة الغربية على الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ابتعدت اليابان عن الدخول فى هذه الحملة، بل أن رئيس الوزراء اليابانى آنذاك (كيشى ميازاوا) قال "إننا لن نسمح لمفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان أن تؤثر على علاقاتنا بالصين"[3].

ولذلك وفى إطار الضغوط التى مارستها الدول الغربية بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأفريقية لإجبارها على تبنى النهج الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان على النهج الغربى، وربطها لمساعداتها المختلفة لهذه الدول بتبنى هذه القيم – كما تم الإشارة إليه – فى المطلب السابق. ومع رفض الدول الأفريقية لهذه المشروطية، والاعتقاد بعدم ملائمة القيم الغربية لوقعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى[4]، هذه المعطيات هيأت المجال أكثر للأطراف الدولية الأخرى غير الغربية للنفاذ إلى القارة الأفريقية عبر آليات ووسائل أخرى؛ عملت من خلالها على تطوير وتقوية علاقاتها مع دول القارة بعيداً عن المشروطية السياسية والاقتصادية والتدخل فى الشؤون الداخلية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– صامويل هنتنجتون، "صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمى ...... م.س.ذ، ص١٦٩ – ٢٠٠.

(٢) م.س، ص١٧٥.

(٣) م.س، ص٣١٢.

(٤) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "اليابان ومبادرة تيكاد الأفريقية .... م.س.ذ، ص٧٨.

وحظيت دول منطقة القرن الأفريقى بحيز كبير فى توجهات، واهتمامات هذه الدول التى سعت إلى تقوية روابطها بأنظمتها المختلفة لإيجاد نقاط ارتكاز جديدة لها فى المنطقة، واتبعت فى ذلك طرقاً مختلفة فى الوصول إلى غاياتها.

أولاً: الدول العربية:

فيما يتصل بالدول العربية، فلا مكان للحديث عن عملية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان فى علاقاتها بدول منطقة القرن الأفريقى، أو القارة الأفريقية، فالدول العربية، تعرضت هى الأخرى مثلها مثل الدول الأفريقية لضغوط غربية متواصلة منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة لتبنى النهج الديمقراطى وفقاً للرؤية الغربية[1]. ولذلك فكل التحركات العربية تجاه المنطقة سواء فى إطار الجامعة العربية أو فى إطار التحركات الفردية لبعض الأقطار العربية، سعت إلى دعم وتطوير علاقاتها بدول المنطقة كافة عبر آليات سياسية عديدة ظهرت فى أحيان كثيرة متناقضة، بل ومختلفة، نظراً لاختلاف الخيارات السياسية بين الأقطار العربية[2]. وهدفت هذه التحركات فى مجملها إلى حماية المصالح وتحقيق الأهداف العربية سواء القطرية أو القومية فى المنطقة التى تمثل بالأساس جزءاً من الأمة العربية والإسلامية لوجود ثلاث دول عربية[3]. إضافة إلى وجود جماعات إسلامية كبيرة فى بقية دول المنطقة كما أشرنا إلى ذلك فى بداية الدراسة.

ثانياً: إسرائيل:

أما فيما يتصل بإسرائيل، فيمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان، لم تشكل أى أهمية فى توجهاتها سواء تجاه القارة الأفريقية على وجه العموم، أو منطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص، فإسرائيل التى تتمسح بالديمقراطية، وتدعى بأنها واحة الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط هى أبعد ما تكون عن ذلك، بل أن طبيعة وجودها بحد

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- سعيد رفعت، "نحو صياغة أمريكية جديدة لطبيعة الصراعات فى المنطقة"، شؤون عربية، العدد (١٢٢)، صيف٢٠٠٥، ص٦ – ١٣.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سعد ناجى جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادى، ...... م.س.ذ، ص٩ – ٢١.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص٤٩ – ٧٨.

ذاته كان أحد أهم أسباب غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة[1]، وقد ركزت إسرائيل فى كل تحركاتها تجاه المنطقة على البعد الإستراتيجى المتمثل فى تحقيق السيطرة الإقليمية بهدف ضرب الحصار، الذى فرضته عليها الدول العربية، بل والوصول إلى تطويق الدول العربية، وأيضاً تأمين الملاحة فى البحر الأحمر والحيلولة دون انفراد الدول العربية بالسيطرة عليه[2]، ولتحقيق ذلك سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية قوية مع دول المنطقة وعلى وجه الخصوص أثيوبيا وارتريا، أو مع بعض الجماعات الأثنية فى المنطقة، واتبعت فى ذلك عدة طرق منها تقديم المساعدات المختلفة والمعونات الفنية والعسكرية لدول المنطقة[3]، ونجحت إسرائيل إلى حد كبير فى استخدام هذه الأساليب وتوظيفها سياسياً فى علاقاتها بدول المنطقة[4]، كما تم توضيحه فى الصفحات السابقة وكما سيتم توضيحه فى الفصل القادم.

ثالثاً: إيران:

قامت إيران، ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بعدة تحركات دبلوماسية فى المنطقة، هدفت من وراءها إلى إيجاد مرتكزات نفوذ لها فى المنطقة، ظهرت فى البداية من خلال حكومة الإنقاذ الإسلامية فى السودان – كما أشرنا إلى ذلك –، والتى حاولت من خلالها مد نفوذها إلى المنطقة. غير أنها واجهت مقاومة عنيفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة التى رأت فى التحركات الإيرانية تهديداً كبيراً لأمن المنطقة ولمصالحها المختلفة[5]، وتحت هذه الضغوط إضافة إلى تغيرات داخلية[6]، بدأت إيران فى تعديل توجهاتها تجاه المنطقة والتخلى فى ذلك عن شعار تصدير الثورة، بل واضطرت إلى التجاوز عن بعض أهداف وخصائص الثورة الإسلامية[7]، وهدفت إيران من وراء ذلك إلى إزالة التوتر بينها

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

– ماجد كيالى، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلى: الشبهات والتوظيفات"، **شؤون عربية**، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥، ص٤ – ٢٢.

(2) نهى على أمير، ..... م.س.ذ، ص١٥٩.

(3) د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين، ..... م.س.ذ، ص٩٤.

(4) عماد قدورة، ..... م.س.ذ، ص٤٨.

(5) تسفاتيسيون مدهانى، ..... م.س.ذ، ص٤٤.

(6) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص٨١ – ٨٢.

(7) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د/ محمد السعيد إدريس، "الثورة الإسلامية الإيرانية وآفاق المستقبل، ..... م.س.ذ.
http:www.albainah.net/index?function=item&id=1910&lang

وبين دول المنطقة، ليس هذا فحسب وإنما اتجهت أيضاً إلى تطوير وتقوية علاقاتها بكل دول المنطقة عبر انتهاج سياسة جديدة، تقوم على أسس التعايش السلمى والحوار بين الحضارات ونبذ الكراهية والصراعات بين الدول والشعوب، والسعى لبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار، تظلله مبادئ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل بين الدول، وعدم اللجوء إلى العنف والإرهاب(١)، ومن هذا المنطلق رفضت إيران مثلها مثل بقية دول المنطقة والقارة مسألة التسليم بوجود طريق واحد للتنمية مرتبط بالنموذج الغربى فقط، وأوضحت فى هذا الجانب بأنها تمثل نموذجاً تنموياً مغاير للغرب استطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الانجازات على طريق تحقيق التنمية الشاملة(٢). ومن ثم فالدول الأفريقية ومن واقعها الثقافى قادرة على إيجاد نماذج تنموية مغايرة للنموذج الغربى، يجنبها الضغوط المختلفة الذى تمارسه عليها الدول الغربية، وتطبيقاً لهذه التوجهات عملت إيران على تطوير علاقاتها المختلفة بدول المنطقة سواء بشكل ثنائى أو جماعى، فعلى المستوى الثنائى قدمت إيران مساعدات مختلفة لبعض دول المنطقة وبدون أى شروط سياسية(٣)، وعلى المستوى الجماعى عملت إيران على إنشاء منتدى للتعاون الإيرانى مع الدول الأفريقية هدف إلى تنظيم محاور العلاقات المختلفة مع دول القارة(٤).

رابعاً: الصين:

فى هذا الإطار حاولت الصين استغلال تمسك القوى الغربية بربط مساعداتها لدول القارة الأفريقية بعملية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان على النهج الغربى، والضغط عليها فى هذا الخصوص فى النفاذ إلى القارة الأفريقية وكسب مناطق نفوذ جديدة لها على حساب هذه الدول خاصة وهناك علاقات تاريخية وسياسية قديمة مع القارة الأفريقية، ورصيد تعاونى كبير يساند التحركات الصينية فى القارة الأفريقية(٥).

ولذلك وعلى خلاف التوجهات الغربية أيدت الصين ودعمت توجهات الدول الأفريقية الساعية لحماية استقلالها وسيادتها من الضغوط الغربية، وأظهرت احتراماً كاملاً للنظم السياسية الأفريقية، وللطرق التنموية، التى تختارها وتنسجم مع خصوصياتها الثقافية

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٩٠.

(٢) م.س، ص٣٩١.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٤٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

– التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ، ص٣٨٦ – ٣٨٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

Judith Van Looy., op. cit., PP. 4-6.

والحضارية[1]، أيضاً وعلى نفس السياق لم تضع الصين في الاعتبار مسألة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والبيئة والحكم الرشيد في علاقاتها المختلفة بالدول الأفريقية[2] انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الصينية[3]، ولم تربط مساعداتها المختلفة لدول القارة بأي شروط سياسية مثل القوى الغربية[4]، ليس هذا فحسب بل إن الصين وفي إطار مساعدتها للدول الأفريقية للتخلص من الضغوط الغربية فيما يتعلق بعملية التنمية الشاملة قدمت نفسها كمثال لهذه الدول، فقد استطاعت وفي إطار الخصوصية الصينية أن تتعايش بنجاح في الجمع بين نظامين مختلفين، بل والتوفيق بينهما وهما اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي[5]، واستطاعت الصين بهذا النهج أن تحقق إنجازات اقتصادية هائلة كما تم الإشارة إليه.

من خلال هذه السياسة المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل، استطاعت الصين أن تكسب ثقة وتعاطف الكثير من الدول الأفريقية لتوجهاتها السياسية سواء تجاه القارة الأفريقية أو اتجاه الساحة الدولية[6]، ومنطقة القرن الأفريقي مثلها مثل بقية مناطق القارة حظيت باهتمام كبير من قبل السياسة الصينية، نظراً لأهميتها الإستراتيجية ولتصاعد المصالح الصينية فيها ولا سيما في السودان.

خامساً: اليابان:

فيما يتصل بتوجهات السياسة اليابانية تجاه عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، التي حاولت القوى الغربية فرضها على الدول الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تشجيعها لهذه العملية، وتقديم الدعم والمساهمة في تجاه تحقيق تقدم في هذا المجال[7]، إلا أن اليابان وبحكم تكوينها الثقافي والحضاري، الذي يختلف بطبيعة الحال

---

(1) كلمة السيد ووسيكه السفير الصيني في القارة في الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، ..... م.س.ذ.

(2) Judith Van Looy., op. cit., PP. 28

(3) جان كريستوفان، "ازدواجيات التجارة بين الجنوب والجنوب، الصين تجتاح السوق الأفريقي http://www.Mondiploar.com/article_Print.php3?article=139

(4) Domingos Jardo Muekalia., op. cit., P.11

(5) نبيل عمارة، "العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجديدة ..... م.س.ذ، ص٨٤.

(6) Judith Van Looy., op. cit., P.6

(7) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ...... م.س.ذ، ص٣١٦.

مع المكون الحضارى والثقافى للغرب[1]، لم تتحمس كثيراً لفرض النموذج الغربى فى علاقاتها بدول القارة الأفريقية، ويرتبط ذلك بأسس النموذج اليابانى للتنمية، الذى لم يرتكز كلياً على النموذج الغربى، وقام فى جوهره على المزج بين معطيات الواقع اليابانى، ونظام القيم الغربى[2]، إضافة إلى ذلك فإن اليابان التى ظهرت أكثر قرباً للتوجهات الغربية، أصبحت الآن أقل انبهاراً بالنماذج الغربية، وخاصة بعد أن استطاعت أن تحقق نجاحاً اقتصادياً كبيراً تفوقت من خلاله على الدول الغربية ذاتها، الأمر الذى زاد من قناعة اليابانيين بأن مصادر نجاحهم يكمن أساساً فى ثقافتهم[3]، ولذلك فإن اليابان لم تنجر بشكل كبير وراء التوجهات الغربية فيما يتعلق بضرورة تبنى المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان فى علاقاتها بدول العالم. وفى هذا السياق مثلاً وخلال أحداث ميدان (يتانانمان) عام ١٩٨٩ فى الصين، والحملة الغربية على الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ابتعدت اليابان عن الدخول فى هذه الحملة، بل أن رئيس الوزراء اليابانى آنذاك (كيشى مبازاوا) – وكما سبق الإشارة إليه – قال "إننا لن نسمح لمفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان أن تؤثر على علاقاتنا بالصين"[4]، ووفقاً لهذه التوجهات فإن المساعدات اليابانية لدول القارة، التى تصاعدت بعد نهاية الحرب الباردة بشكل كبير[5]، لم يتم ربطها بأى شروط سياسية، فاليابان ومن خلال علاقاتها بدول القارة، التى شهدت تطوراً كبيراً ركزت جهودها على توسيع شبكة مصالحها المختلفة فى القارة الأفريقية، وبغض النظر عن أى اعتبار آخر، ولذلك وتأكيداً على أهمية هذه القارة، التى كانت تأتى فى آخر اهتمامات الدبلوماسية اليابانية، استهل رئيس الوزراء الأسبق (يوشيروموري) أول زيارته الخارجية فى يناير عام ٢٠٠١ إلى القارة الأفريقية، مخالفاً بذلك من سبقوه من رؤساء الوزراء اليابانيين الذين كانوا يستهلون أولى زيارتهم إلى الدول الأسيوية أو الغربية[6]، وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقى فقد تعاملت السياسة اليابانية مع أنظمتها السياسية وفقاً لهذه التوجهات.

---

(1) السياسة الدولية، نحن والصعود الأسيوى، .. رؤية حضارية، السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧، ص٦٤.

(2) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، اليابان ومبادرة تيكاد الأفريقية ..... م.س.ذ، ص٧٩.

(3) صامويل هنتنجتون، "صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمى .... م.س.ذ، ص١٧٥.

(4) م.س، ص٣١٢.

(5) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

– التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٣٤٣ – ٣٤٦.

(6) اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو ... م.س.ذ.

الفصل الثالث

البعد الاقتصادى

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبى وفرنسا

المبحث الثالث: الدول العربية وإسرائيل

المبحث الرابع: الدول الأسيوية (إيران – الصين – اليابان)

الفصل الثالث

البعد الاقتصادى

فى إطار التنافس بين القوى الدولية، حظى البعد الاقتصادى بأهمية ملحوظة فى تحركاتها تجاه المنطقة، فعملت هذه القوى على زيادة نشاطها الاقتصادى وتدعيم علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة المختلفة، وفى هذا الإطار، تسابقت فيما بينها على احتكار الجانب التجارى للاستفادة من أسواق المنطقة الواعدة التى يتجاوز تعدادها المائة مليون نسمة، وفقاً للتعريف المأخوذ به للمنطقة فى هذه الدراسة[1]، كما تسابقت هذه القوى على الفرص الاستثمارية المتاحة فى المنطقة، على الرغم مما تعانيه المنطقة من فوضى سياسية، وأمنية بفعل الحروب والصراعات التى تصاعدت منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذى يجعل منها منطقة طاردة للاستثمارات، وإلى جانب ذلك اتجهت هذه القوى إلى زيادة حجم مساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة تحقيقاً لأهدافها ومصالحها فيها، وإن اختلفت فيما بينها فيما يتصل بآليات وأساليب منح تلك المساعدات، فالبعض منها ربط تقديم هذه المساعدات بشروط سياسية واقتصادية، وقدمها البعض الآخر دون أى شروط وهو ما تم الإشارة إليه فى الفصل السابق.

وهذا ما سوف يتناوله هذا الفصل من خلال مباحثه الأربعة، حيث يخصص الأول منه للولايات المتحدة الأمريكية، والثانى للاتحاد الأوروبى وفرنسا، بينما يخصص المبحث الثالث للدول العربية وإسرائيل، أما المبحث الرابع فسوف يخصص للدول الأسيوية الثلاث إيران والصين واليابان.

---

(1) بلغ عدد سكان المنطقة وفقاً لبعض الإحصائيات الحديثة حوالى ١٠٢,٢١٣,٨٨١ نسمة، موزعة على النحو التالى: الصومال ٩,٦٣٩,١٥١ نسمة، جيبوتى ٤٢٧,٦٤٢ نسمة، السودان ٣١,٥٤٧,٥٤٣ نسمة، ارتريا ٣,٤٢٧,٨٣٣ نسمة، أثيوبيا ٥٧,١٧١,٦٦٢ نسمة، انظر فى ذلك: د/ حورية توفيق مجاهد، "الإسلام ى أفريقيا .... م.س.ذ، ص٣٧٧.

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول

التبادل التجارى

وجهت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة اهتماماً كبيراً لتطوير تجارتها مع دول القارة الأفريقية، خاصة وأن هناك انخفاضاً واضحاً فى حجم تبادلها التجارى مع القارة[1]، وظهر التحرك الأمريكى بداية فى التقرير الذى صدر عن مجلس العلاقات الخارجية فى منتصف عام ١٩٩٧، تحت عنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا"، الذى أوصى بضرورة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الصناعية، التى تستفيد من الفرص الجديدة فى القارة، وترجم هذا التوجه إلى واقع بزيارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون إلى أفريقيا عام ١٩٩٨، وما صاحبها من تطوير التجارة الأفريقية الأمريكية، تحت شعار "نعم للتجارة لا للمساعدات" الذى رفعته الإدارة الأمريكية، وهدفت التحركات الأمريكية إلى محاولة تحويل الواجهة الاقتصادية والتجارية الأفريقية من الاتحاد الأوروبى ومن بعض القوى الأسيوية مثل الصين واليابان نحو الولايات المتحدة الأمريكية[2]، واتبعت فى سبيل ذلك العديد من الوسائل والسياسات المختلفة[3].

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى فقد حظيت وما زالت باهتمام كبير من قبل السياسة الأمريكية لاعتبارات مختلفة، تم الإشارة إليها فى الفصول السابقة، وإذا كانت زيادة النفوذ والسيطرة الأمنية على المنطقة مثلت أهم الأهداف الأمريكية، فإنها من الناحية الاقتصادية سعت إلى فتح أسواق المنطقة أمام منتجاتها المختلفة وتطوير حركة التجارة البينية معها.

وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال الجدول رقم (١) الذى يرصد حجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ودول المنطقة منذ عام ١٩٩٥، وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالى حجم التبادل الكلى بين الطرفين حوالى ٢٠٦٢,١ مليون دولار مثلت صادرات المنطقة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- خالد حنفى على، "موقع أفريقيا فى إستراتيجية أمريكا الجديدة"، السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٢٠٧.

(٢) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ..... م.س.ذ، ص١٣١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ ص٣٤٠ – ٣٤٣.

حوالى ٣٣١,٣ مليون دولار، ووارداتها حوالى ١٧٣٠,٨ مليون دولار، ورغم ضـآلة هـذا الحجم فى التبادل، إلا أن الميزان التجارى يأتى فى صالح الولايات المتحدة بفارق يصل إلـى ١٣٩٩,٥ مليون دولار، كما أن حركة التجارة بين الطرفين متذبذبة وغير مستقرة، وإن كانت قد شهدت ارتفاعاً محدوداً فى عام ٢٠٠٣، حيث وصلت إلى حـوالى ٤٧٦,١ مليـون دولار مقارنة بـ ٣٥٩ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ومن ناحية يلاحظ من خلال الجدول بأن حركة التجارة البينية مع إثيوبيا اسـتحوذت على النصيب الأكبر فى حجم التبادل الكلى بين المنطقة والولايات المتحدة، حيث بلغ حـوالى ١٤٢٨,٨ مليون دولار مثلت تقريباً ٦٩,٢% من حجم التبادل، ثم تأتى السودان فى المرتبـة الثانية بإجمالى ٤٦٧,٤ مليون دولار وبنسبة ٢٢,٦%، مع ملاحظة بأنه بعد عام ١٩٩٧ شهد التبادل التجارى بين الطرفين انخفاضاً حاداً، ويرجع ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين كما تم الإشارة إليه.

أما ارتريا فقد بلغ إجمالى تبادلها التجارى مع الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ حوالى ١٤٥,٦ مليون دولار مثل تقريباً ٧% من إجمالى حجم التبادل الكلى بين المنطقة والولايـات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة لجيبوتى فإن تبادلها التجارى مع الولايات المتحدة لا يكاد يذكر إذ بلغ حوالى ٢٠,٣ مليون دولار كلها واردات وبنسبة ٠,٩ % من إجمالى التبـادل مـع دول المنطقة، ويتضح من العرض السابق بأن حركة التجارة الأمريكية مـع دول المنطقـة تكـاد تقتصر على إثيوبيا، ويرجع ذلك إلى كبر حجم السوق الإثيوبى النسبى إضافة إلـى طبيعـة العلاقات التاريخية والإستراتيجية بين الطرفين.

جدول رقم (١)

حجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكى

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	٢٧,٥	١٤٧,٥	٢٦,٨	٥٩,٧	٦٦,٨	٥٣,٤	٣٨,١	٨٠,٦	٢١,٩	٩٠,٦	١٧,٦	٦٠,٩	١٩,٦	١٦٧,٥	١٦,٧	١٢٦,٥	٢٢,٧	٣٨٤,٤	٢٥٧,٧	١١٧١,١
اريتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,١	١٧,٤	٠,١	٢٠,٤	٠,١	٣٨,٥	٠,١	٦٨,٩	٠,٤	١٤٥,٢
جيبوتى	-	٥,٢	-	٤,٨	-	٢,٦	-	٤,٦	-	٣,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠,٣
السودان	٥٦,٢	١٢٢,٦	٥,٢	٩١,٦	١١,٨	٨٥,٦	-	٠,١	-	١٢,٧	-	٣٣	-	٢٧	-	٢١,٦	-	-	٧٣,٢	٣٩٤,٢
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٨٣,٧	٢٧٥,٣	٣٢	١٥٦,١	٧٨,٦	١٤١,٦	٣٨,١	٨٥,٣	٢١,٩	١٠٦,٤	١٧,٧	١١١,٣	١٩,٧	٢١٤,٩	١٦,٨	١٨٦,٦	٢٢,٨	٤٥٣,٣	٣٣١,٣	١٧٣٠,٨

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على أعداد مختلفة من:

Inertnational Trade Statistics Year Book, Vol.1 (New York, United Nations,)

1999, PP, 318 – 319, 898 – 899.

2000, PP, 288, 328 – 329.

2002, PP, 298, 334 – 335, 956 – 957.

2004, PP, 370 – 371, 387 – 388, 1050 – 1051.

المطلب الثانى

الاستثمارات والمساعدات

أولاً: الاستثمارات:

ركزت الولايات المتحدة ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى علـى زيـادة نشاطها الاقتصادى فى القارة الأفريقية، وخاصة فى جانب الاستثمارات، حيـث أولـت إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون اهتماماً كبيراً بتطوير الاستثمارات الأمريكية فى القارة الأفريقية، ولاسيما فى مجالات النفط التى وضعت فى مقدمة أهدافها الاقتصادية فى القارة(١)، لا سيما والقارة الأفريقية تنتج ما يقارب سبعة ملايين برميل يومياً أى ما يعـادل ١٠% مـن الإنتاج العالمى للبترول، هذا بخلاف ما لم يكتشف بعد فى كثير من الدول الأفريقية(٢). وإذا ما علمنا أن الاستهلاك المحلى فى الولايات المتحدة من البترول ارتفع من حـوالى ١٧ مليـون برميل فى اليوم عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٩,٦ مليون برميل عام ٢٠٠١، وانخفض الإنتـاج المحلى منه خلال نفس الفترة من ١١ مليون برميل يومياً إلى حوالى ٧,٧ مليون برميل يومياً مما يعنى اتساع الفجوة فى العجز خلال هذه الفترة من ٦ مليون برميل إلى ١٢ مليون برميل يومياً، وبالتالى فهى تحتاج إلى بترول من الخارج بمقدار ١٥% من الإنتاج العـالمى فـوق إنتاجها المحلى البالغ ١٠% من الإنتاج العالمى، لأدركنا حرص الولايات المتحدة على تأمين احتياجاتها النفطية، لذلك فهى تسعى وبكل الطرق إلى الاستحواذ على البترول العالمى بهدف تأمين احتياجاتها وإحراز الانتصار فى الصراع الدائر حوله بينها وبين بعض القوى الدوليـة الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبى والصين واليابان(٣)، ولأدركنا أيضاً أهمية البترول الأفريقى فى الإستراتيجية الأمريكية، حيث تسعى جاهدة إلى رفع نسبة استيرادها من النفط الأفريقـى بحلول عام ٢٠١٥م إلى ٥٠% من مجموع نفطها المستورد(٤)، خاصـة وأن قرابـة نـصف الواردات الأمريكية من النفط تأتى من الدول الأعضاء بمنظمة أوبك، الأمـر الـذى يجعـل

---

(١) Gilbert M. Khadiagala., Op. Cit., P. 265

(٢) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء .... م.س.ذ، ص١٧.

(٣) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، **الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية**، (القاهرة: ينـاير ٢٠٠٥)، ص ٧ - ١٠.

(٤) سامى محمد القرعان، .... م.س.ذ.

استقرار الاقتصاد الأمريكي عرضة للأزمات السياسية في بعض دول الأوبك والسياسات المتبعة في هذه المنظمة(١).

وفي هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقي على اهتمام واضح في إطار الإستراتيجية الأمريكية، حيث انتهجت الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب الباردة العديد من السياسات تجاه قضايا المنطقة بهدف ترتيب أوضاعها المختلفة خدمة لمصالحها الإستراتيجية بدأتها من السودان، حيث عملت إلى تهيئة أوضاعه الداخلية وفقاً لتوجهاتها ومصالحها الاقتصادية وعلى وجه الخصوص النفطية منها، لا سيما والسودان وكما تشير بعض المصادر الحكومية السودانية يحتوي على احتياطي نفطي يصل إلى حوالي ٣ مليار برميل، ولذلك عكست السياسة الأمريكية تجاه مشاكل السودان رغبة أمريكية واضحة في محاصرة وتطويق النفوذ الفرنسي والصيني في السودان باعتبارهما مع الاتحاد الأوروبي المنافس الأساسي لها، وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة التعاملات الأمريكية الفرنسية الصينية حيال أزمات السودان الداخلية وخاصة أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه سابقاً(٢). فتدفق البترول السوداني بعيداً عن السيطرة الأمريكية كثف من التدخل الأمريكي في مشاكل السودان(٣)، خاصة وأن شركة شيفرون الأمريكية هي أول من اكتشف النفط في السودان مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين والتي انسحبت بعد تفجر الحرب الأهلية في الجنوب مرة أخرى عام ١٩٨٣.

ومن ثم فإن سياسة حكومة الإنقاذ التي استطاعت أن تجذب العديد من الشركات البترولية للقيام بتنمية الحقول النفطية، التي تم اكتشافها من قبل شيفرون الأمريكية، وتكوين تحالف نفطي بينها عرف باسم (مشروع نفط النيل الكبير)، سيطر على استثمارات النفط في السودان(٤)، حرم الولايات المتحدة من نفط السودان، ولذلك فإن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً قوية على حكومة الإنقاذ في الآونة الأخيرة بخصوص أزمة دارفور في محاولة منها

---

(١) محمد القصاص، "النفط صراع دائم للرؤساء الأمريكيين"، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، العدد (٤)، المجلد (٢)، السنة (٢)، يناير ٢٠٠٥، ص١٧٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سامي محمد القرعان، ...... م.س.ذ.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.ذ، ص١٨، ولمزيد من التفاصيل حول الأسباب الأخرى لتوتر العلاقات الأمريكية السودانية انظر:

Donald Petterson., **Inside Sudan Politicalict, and Catastrophe.**, (Boulder, Co: Westview Press, 1999), PP. 136 – 137.

(٤) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية .... م.س.ذ، ص٨٥ – ٨٦.

لعزل الحكومة السودانية وخلخلة خططها الإنمائية، ومن ثم تعطيل التحالف النفطى (مشروع النيل الكبير)، الخارج عن سيطرتها فى سياسة أصبحت معروفة منذ نهاية الحرب الباردة تقوم على استهداف ومحاربة الأنظمة السياسية، والحركات التى تعمل على عرقلة احتكار الشركات الأمريكية للنفط ومساعدة الأنظمة السياسية التى لا تقف أمام استثماراتها النفطية[١]، ولهذا فإن المواقف الأمريكية تجاه أزمة دارفور، ظهرت وكأنها جزء من حرب الموارد التى تشنها الولايات المتحدة ضد القوى الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبى والصين واليابان، فإقليم دارفور يحتوى على كميات كبيرة من النفط إضافة إلى اليورانيوم[٢]، بل أن الولايات المتحدة ومن خلال دورها فى أزمة دارفور هدفت إلى تهيئة الأوضاع لمخطط شركاتها النفطية، التى تسعى إلى مد خط بترول الخليج العربى عبر ميناء ينبع السعودى إلى ميناء عروس السودانى، مخترقاً إقليم دارفور إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالى الذى يبدأ من تشاد ليصب فى المحيط الأطلسى[٣].

وفيما يتصل بإرتريا وبعد الاستقلال الذى دعمته الولايات المتحدة بعد موافقة أثيوبيا، استحوذت الولايات المتحدة على الجزء الأكبر من الاستثمارات النفطية فيها عبر شركة Amoco ، التى تمتلك حقوقاً للتنقيب عن النفط فى مساحة تقدر بحوالى ١٣ ألف كم٢ فى إقليم الدناكل، حيث تزداد الاحتمالات بوجود احتياطيات جيدة من البترول والغاز الطبيعى تحت مياه الساحل الارترى، علماً بأن نشاط هذه الشركة إضافة إلى شركة بريطانية وكندية فى ارتريا يعود إلى عام ١٩٦٠، إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب، وبعد استقلال ارتريا عام ١٩٩٣ عادت الشركة الأمريكية والكندية، أما الشركة البريطانية فقد ألغى عقدها لأسباب غير معروفة وفقاً للمصادر المتاحة[٤].

وبالنسبة للصومال فإن الاهتمام الأمريكى بأوضاعه الداخلية منذ انهيار الدولة لا يعود فقط لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، بل أن هناك اعتبارات اقتصادية أيضاً، حيث دخل النفط ضمن العوامل الرئيسية التى دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارها فى التدخل فى الصومال مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين[٥] ثم متابعتها لما يجرى على الساحة الصومالية من تسويات سياسية، عملت على توجيهها بما يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية فى

---

(١) ننسفاتيسيون مدهانى، ...... م.س.ذ، ص٣٣.

(٢) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ..... م.س.ذ، ص٩٦.

(٣) سامى محمد القرعان، .... م.س.ذ.

(٤) د/ عراقى عبدالعزيز الشربينى، "السياسات الاقتصادية فى عهد الاستقلال"، ارتريا، دراسة مسحية، ..... م.س.ذ، ص٢٦٠.

(٥) عاطف صقر، ..... م.س.ذ، ص٩٥.

المنطقة، خاصة وهناك تقرير نشر في بداية عام ١٩٩٣ أشار إلى وجود حوضين رسوبيين في الصومال بهما أكبر مخزون للبترول في منطقة شرق أفريقيا[١]. وتجدر الإشارة بأن هناك أربع شركات نفط أمريكية كانت قد حصلت على امتيازات للتنقيب عن النفط في حوالي ثلثي الأراضي الصومالية في عهد الرئيس السابق سياد برى، غير أن تفجر الحرب الأهلية بعد الإطاحة بنظام برى جعل ممارسة هذه الشركات لحقوقها أمراً مستحيلاً وأصبحت استثماراتها عرضة للضياع، ولذلك ظل ممثلوا هذه الشركات على اتصال مستمر ببعض القادة الصوماليين أملاً في أن تظل عقودها سارية المفعول[٢]، ولذلك وأثناء زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إلى الصومال عام ١٩٩٣ بعد عملية إعادة الأمل رافقه خلال هذه الزيارة ممثلين لثلاث شركات نفط منفذة من تكساس[٣]. ومن ناحية ثانية يبدو أن أحلام النفط في الصومال كانت أحد العوامل التي سرعت من انفصال شمال الصومال، غير أن الولايات لم تعترف بهذه الجمهورية لعدة أسباب منها؛ إن الانفصال سيترتب عليه استمرار عدم الاستقرار الأمر الذي سيؤدي إلى عرقلة عودة شركات النفط الأمريكية إلى الصومال لمزاولة نشاطها[٤].

وفيما يتعلق بجيبوتي سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على الاستثمارات النفطية في هذه الدولة، وبمجرد ظهور بعض المؤشرات على احتمال وجود النفط في جيبوتي، سارعت الولايات المتحدة للحصول على امتياز التنقيب عن النفط، وبالفعل أعطت جيبوتي حقوق التنقيب عن النفط في أراضيها لشركة أمريكية[٥].

هذا بالنسبة للاستثمارات النفطية، أما الاستثمارات الأمريكية غير النفطية في المنطقة فهي محدودة جداً، بل لا تكاد تذكر إذ بلغت في أثيوبيا وجيبوتي مثلاً من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ حوالي ٢٩ مليون دولار، الأولى استحوذت على ١٦ مليون دولار، والثانية على ١٣ مليون دولار[٦].

---

(١) تسفانيسيون مدهاني، ..... م.س.ذ، ص٣٣.

(٢) عاطف صقر، ...... م.س.ذ، ص٩٥.

(٣) تسفانيسيون مدهاني، ..... م.س.ذ، ١٣٢ – ١٣٣.

(٤) مجلة دراسات شرق أوسطية، صراع ارتريا وأثيوبيا مدخل التحولات الأمنية في القرن الأفريقي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠)، ص٩٥ – ٩٦.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء ......، م.س.ذ،ص١٧.

(٦) د/ فرج عبدالفتاح فرج، ......، م.س.ذ، ص٤١.

ثانياً: المساعدات:

أما فيما يتصل بالمساعدات الأمريكية لدول المنطقة فإن الرؤية الأمريكية – التى تـم الإشارة إليها – والتى ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات فإنها لا تعنى إلغاء أو تخفيض هذه المساعدات، ولكنها تركز على مبدأ المساعدات من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادى والسياسى كما تزعم ذلك[1]؛ بمعنى أنها تربط مساعداتها للدول الناميـة بـشروط اقتـصادية وأخرى سياسية ينبغى على الدول المتلقية تحقيقها حتى يتـسنى لهـا الاسـتفادة مـن هـذه المساعدات، غير أنه وعلى الرغم من هذا الشعار إلا أن الولايات المتحدة قد تتغاضى عن هذه الشروط وتقدم مساعداتها لأى نظام سياسى طالما لا يعارض التوجهات الأمريكيـة وطالمـا يتوافق فى توجهاته مع المصالح الأمريكية[2]. وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقى مارسـت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها المتناقضة هذه، حيث عملت على تقديم مساعداتها للأنظمة السياسية الموالية لها بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى، وأوقفتها على الأنظمة الـسياسية التى لا تتوافق فى توجهاتها مع المصالح الأمريكية فى المنطقة.

وفى هذا الخصوص أوقفت جميع مساعداتها الاقتصادية للسودان عقب وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة فى الخرطوم، معللة ذلك بأن الكونجرس الأمريكى يمنع الحكومة الأمريكية من تقديم أى مساعدات اقتصادية لأى نظام سياسى يصل إلى السلطة عن طريـق الإطاحـة بالقوة بحكومة منتخبة بشكل ديمقراطى[3]، وهو ما ينطبق على نظام الإنقاذ الذى حـل محـل الحكومة المدنية المنتخبة بانقلاب عسكرى عام ١٩٨٩، إضافة إلى ذلك أتهم نظام الإنقاذ مـن قبل الولايات المتحدة بانتهاك حقوق الإنسان وعدم الالتزام بالمعايير الديمقراطية.

غير أن هذا التوجه يختلف فيما يتعلق بتعاملها مع أثيوبيا، فعلى الـرغم مـن ابتعـاد النظام الحاكم فى أثيوبيا عن النموذج الغربى للحكم وانتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت فى تقديم المساعدات للحكومة الأثيوبية، نظراً للمكانة التى تحتلها أثيوبيا فى الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة القرن الأفريقى[4].

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص٣٤١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، ..... م.س.ذ، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٣) donald Petterson., Op. Cit., P. 136

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: مروى صبرى، "أثيوبيا وكيل أمريكا المعتمد فى القرن الأفريقى.
http:www.Islamonline.net/Arabic/Politics/ArabicAffair/Topic_06/2007/01/01.shtml

حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات سنوية لأثيوبيا تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار، منها ٥٠٠ مليون مساعدات غذائية، أى ما يعادل ٤٢,١% من إجمالى حجم المساعدات الخارجية التى تحصل عليها أثيوبيا سنوياً والتى تقدر بحوالى ١,٩ مليار دولار[١]، ليس هذا فحسب، بل إن أثيوبيا تحصل على مساعدات إضافية وفى مجالات أخرى من الولايات المتحدة إذ تحصل على معونة سنوية بما يعادل ٥٠ مليون دولار فى شكل منح مالية لا ترد لقطاع التعليم والبرامج الخاصة بمكافحة الإيدز، وتحصل أيضاً على ٥٠ مليون دولار سنوياً من هيئة المعونة الأمريكية لتخفيف حدة المجاعة والجفاف، أضف إلى ذلك مساعدتها فى المفاوضات مع المؤسسات الدولية المانحة[٢].

وتأتى جيبوتى بعد أثيوبيا من حيث المساعدات التى تحصل عليها من الولايات المتحدة، وفى هذا الإطار سعت الولايات المتحدة إلى تطوير علاقاتها بجيبوتى، لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث زادت من حجم مساعداتها الاقتصادية لهذه الدولة بهدف ترسيخ نفوذها فيها ومزاحمة النفوذ الفرنسى، ولذلك وخلال الزيارة التى قام بها الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيله للولايات المتحدة فى منتصف يناير ٢٠٠٣، وافقت الولايات المتحدة على تقديم ٨ مليون دولار لجيبوتى مخصصة لمجالات التعليم والصحة، ووعدت أيضاً بإعادة فتح مكتب المعونة الأمريكية فى البلاد، وفى اعتراف بدورها فى الحرب على الإرهاب أعلنت الولايات المتحدة مع أواخر عام ٢٠٠٣ أن جيبوتى سوف تحصل على ما يقارب ٩٠ مليون دولار معونة فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، لتصبح بذلك أكبر متلقى لمعونة التنمية الأمريكية من بين دول جنوب الصحراء الأفريقية، علماً بأن إجمالى ما كانت تحصل عليه جيبوتى من المعونة فى السنوات السابقة لا تتجاوز ٧ مليون دولار فقط[٣].

وبالنسبة لإرتريا حصلت على مساعدات أمريكية منذ وقت مبكر، حيث ساهمت الولايات المتحدة فى تكاليف إجراء الاستفتاء على الاستقلال عام ١٩٩٣، حيث قدمت فى هذا الخصوص حوالى ٦٥٠ ألف دولار، منها ٣٠٠ ألف دولار مساهمة نقدية و٣٥٠ ألف دولار مساعدات عينية[٤]، وبعد ذلك قدمت بعض المساعدات التى لم ترض الحكومة الارترية التى اتهمت الولايات المتحدة، بأنها لم تفعل شيئاً لإرتريا سوى توظيفها لصالح إستراتيجيتها الإقليمية دون أن تهتم بدعم نهوضها الاقتصادى كما فعلت مع أثيوبيا[٥].

---

(١) م.س.

(٢) حسن إبراهيم سعد حسن، .... م.س.ذ، ص٨٧ – ٨٨.

(٣) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., PP. 376 - 377

(٤) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ....، م.س.ذ، ٢٢٧.

(٥) ياسين محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارترى – الأثيوبى وتأثيراته على البلدين والإقليم ......، م.س.ذ، ص٥١.

المبحث الثانى

الاتحاد الأوروبى وفرنسا

المطلب الأول

الاتحاد الأوروبى

أولاً: التبادل التجارى:

بداية تجدر الإشارة بأن الاتحاد الأوروبى يعتبر الشريك التجارى الأول لدول القارة الأفريقية منذ الاستقلال، كما أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أظهرت نمواً إيجابياً فى حجم التبادل التجارى بين الطرفين عزز هذا التميز، ففى عام ١٩٩٨ مثلاً تعدت حركة التجارة البينية المائة مليار دولار وارتفعت فى عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٥ مليار دولار، الأمر الذى يؤكد وبشكل واضح على سيطرة الاتحاد الأوروبى على التجارة الدولية مع أفريقيا. غير أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جلبت معها العديد من التحديات للاتحاد الأوروبى فى هذا الإطار، حيث تصاعدت خلالها اهتمامات العديد من القوى الدولية بالقارة الأفريقية، فقد اتجهت هذه القوى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان إلى منافسة الاتحاد الأوروبى فى منطقة نفوذه التقليدية، وتثبيت تواجدها فى القارة الأفريقية والتى ستأتى بطبيعة الحال على حساب المصالح الأوروبية فى القارة[1]، الأمر الذى دفع الاتحاد الأوروبى إلى إعادة تقييم لإستراتيجيته فى القارة الأفريقية، واتخذ فى هذا الصدد العديد من السياسات والآليات للمحافظة على مصالحه التقليدية فى القارة الأفريقية، بل والعمل على الدفع بها إلى مجالات أرحب، حتى يظل فى طليعة القوى الدولية فى مجال التجارة مع القارة الأفريقية[2].

ومنطقة القرن الأفريقى شأنها شأن بقية مناطق القارة حظيت فى إطار التوجه باهتمام خاص، فبالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للإستراتيجية الأوروبية، فإن المنطقة تحتوى على مقومات اقتصادية، وفرص تجارية معقولة لفتت إليها انتباه بعض القوى الدولية، ولذلك حاول الاتحاد الأوروبى زيادة تعامله التجارى مع المنطقة ليحافظ من خلاله على مصالحه التقليدية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢) الذى يرصد لنا حجم التبادل التجارى بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، حيث يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن حجم التجارة البينية بين

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص٣٢٠ – ٣٢٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص٣٠٨ – ٣١٩.

الطرفين بلغت خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ١٢٦٥١,٦ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منها حوالى ٣٢٦٠,٣ دولار ووارداتها حوالى ٩٣٩١,٣ مليون دولار، مما يشير بأن ميزان التجارة يأتى فى صالح الاتحاد الأوروبى بفارق حوالى ٦١٣١ مليون دولار، ويتضح أيضاً بأن ثمة تطوراً فى التجارة بين الطرفين بوجه عام، حيث قفز حجم التجارة بينهما عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٢٢٤١,٨ مليون دولار، بعد أن كان ١٣٩٠,٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، كما يلاحظ من خلال الجدول بأن التجارة مع دول المنطقة تركزت بشكل شبه كلى مع دولتين هما أثيوبيا والسودان، حيث بلغت التجارة الإجمالية مع أثيوبيا خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٥٨٦٣ مليون دولار وبنسبة ٤٦,٣% من إجمالى حجم التبادل مع دول المنطقة. وبلغت مع السودان خلال نفس الفترة حوالى ٥٨٢٢,١ مليون دولار وبنسبة ٤٦%، ثم ارتريا بـ ٥٥٥,٦ مليون دولار وبنسبة٤,٣%، وجيبوتى بـ ٤١٠,٩ مليون دولار وبنسبة ٣,٢% كلها واردات من الاتحاد الأوروبى وعلى وجه الخصوص من فرنسا – كما سيتم توضيحه فى الصفحات القادمة –، أما الصومال فمنذ انهيارها لم تتوافر إحصائيات دقيقة لحجم تجارتها مع دول العالم كما أشرنا.

ويعود التركز التجارى مع هاتين الدولتين إلى أسباب مختلفة، فبالنسبة لأثيوبيا يرجع إلى أهميتها فى منطقة القرن الأفريقى، ودورها التقليدى فى أفريقيا فى خدمة المصالح الغربية، وبسبب حجمها البشرى ومكانتها الثقافية[١].

أما بالنسبة للسودان فيعود إلى حجمها السكانى، وإلى التحسن الذى طرأ فى العلاقات السودانية – الأوروبية مع نهاية عام ١٩٩٩ – كما تم الإشارة إليه –، حيث اتجهت معظم دول الاتحاد الأوروبى إلى تحسين علاقاتها بالسودان متخلية بذلك عن السياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل السودان، لا سيما بعد قرار السودان السماح بفتح حسابات بنكية باليورو كأسلوب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى، الأمر الذى أدى إلى زيادة التأثير الاقتصادى للاتحاد الأوروبى فى السودان[٢]، ولذلك قفز حجم التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ١١٦١,٤ مليون دولار، بعد أن كان عام ١٩٩٥ حوالى ٦٢٩ مليون دولار.

---

[١] عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام، "الأوضاع الاقتصادية فى دول القرن الأفريقى وأهميتها للجمهورية اليمنية ..... م.س.ذ، ص٣٨٥.

[٢] لمزيد من التفاصيل انظر:

- Colin Legum., (ed.,)., **Africa Contemporary Record**, 1998 – 2000., Vol. 27., Op. Cit. P. 666.

جدول رقم (٢)

حجم التبادل التجارى بين الاتحاد الأوروبى ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكى

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	٢١٨,١	٤٥٢,٤	١٩٩,٨	–	٢٥٣,٦	٤٤٤,٧	٢٦٨,٢	٤٣١,٦	١٦٨,١	٥٤٢,٥	١٨٧,٥	٣٧٥,٩	١٣٥	٥٥٥,٣	١٦٧,٣	٥٠٤,٨	١٧٢	٧٨٦,٢	١٧٦٩,٦	٤٠٩٣,٤
إرتريا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤,٧	١١٦	٤,٢	١٤٣,٩	٣,٤	١٦١,٢	٢,٤	١١٩,٨	١٤,٧	٥٤٠,٩
جيبوتى	–	٩١,٤	–	٩٠	–	٧٣,٧	–	٨٥,٣	–	٧٠,٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤١٠,٩
السودان	٢٣٥,٧	٣٩٣,٣	٨٥,٦	٢٧٥,١	١٧٧,٧	٤٠٤,٥	١٧٩,٨	٦٠٥,٦	٥٠,٨	٢٨٢,١	٢٢٩,٤	٤٩٧,١	١٤٥,٧	٥٣٦	١٢٠,٨	٤٤١,٥	٢٥٠,٥	٩١٠,٩	١٤٧٦	٤٣٤٦,١
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٤٥٣,٨	٩٣٧,١	٢٨٥,٤	٣٦٥,١	٤٣١,٣	٩٢٢,٩	٤٤٨	١١٢٢,٥	٢١٨,٩	٨٩٥,١	٤٢١,٦	٩٨٩	٢٨٤,٩	١٢٣٥,٢	٢٩١,٥	١١٠٧,٥	٤٢٤,٩	١٨١٦,٩	٣٢٦٠,٣	٩٣٩١,٣

المصدر: م.س.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

١- الاستثمارات:

يعتبر الاستثمار بواسطة الشركات الأوروبية في المنطقة الوجه الأول من الجانب الثاني للبعد الاقتصادي في التنافس، وتجدر الإشارة بأنه لا يمكن القول بوجود استثمارات محددة تحت اسم الاتحاد الأوروبي، وإنما توجد استثمارات لبعض دول الاتحاد فرادى، نظراً لافتقاد الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية موحدة حتى الآن - كما تم الإشارة إليه -، إلا أنه وفي هذا الإطار سيتم الأخذ باستثمارات هذه الدول تحت بند الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لاستثمارات الاتحاد الأوروبي في السودان، وبعد تحسن العلاقات مع حكومة الإنقاذ مع نهاية ١٩٩٩، دخلت العديد من الشركات الأوروبية الهندسية في قطاع البترول، وعملت في مجال البنية التحتية المرتبطة بالبترول[١]، بعيداً عن الاستثمارات النفطية المباشرة نظراً لاستحواذ شركات تحالف النيل الأكبر على الاستثمارات النفطية في السودان[٢]، وتستهدف الشركات الأوروبية من خلال عملها في مجال البنية التحتية الخاصة بالبترول الحصول على نصيب من استثمارات النفط في السودان في المستقبل، ويبدو أن الحضور الأوروبي المكثف الذي ظهر خلال أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه لا يذهب بعيداً عن هذا الهدف.

أما بالنسبة لإرتريا فلا توجد استثمارات نفطية للاتحاد الأوروبي فيها، رغم أن بعض الشركات الأوروبية كانت من أوائل الشركات، التي عملت في ارتريا في مجال التنقيب عن النفط وذلك منذ عام ١٩٦٠، مثل شركة British Petroleum، والتي تم إلغاء عقدها بعد استقلال ارتريا لأسباب غير معروفة كما تم الإشارة إليه[٣]، أما الاستثمارات غير النفطية فيمتلك الاتحاد الأوروبي بعض الاستثمارات البسيطة مثل التنقيب عن الرخام، التي تقوم به بعض الشركات الإيطالية، التي بدأت في التنقيب مع بداية عام ١٩٩٧ في العديد من المناطق الارترية[٤].

ونفس الأمر ينطبق على الاستثمارات الأوروبية في أثيوبيا فهي محددة وتقتصر على بعض الاستثمارات التي تقوم بها بعض دول الاتحاد، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة التي ظلت خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٠ أحد المصادر الهامة لأثيوبيا في الاستثمار الأجنبي، وعلى سبيل المثال وقعت الدولتان في يونيو ١٩٩٩ اتفاقية بحوالي (٥,٣) مليون دولار، يتم استخدام ٣,٩ مليون دولار في مجال الطرق الأثيوبية[٥].

---

(١) Colin Legum., (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1998 – 2000., Vol. 27, Op. Cit., PP.B 666 - 667

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، ..... م.س.ذ، ص٨٦.

(٣) د/ عراقي عبدالعزيز الشربيني، "السياسات الاقتصادية في عهد الاستقلال ..... م.س.ذ، ص٢٦٠.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 13433

(٥) Colin Legum., (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1998 – 2000., Vol. 27, Op. Cit., PP.B 666 - 667

٢- المساعدات:

فيما يتصل بالمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبى ووفقاً لتوجهات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ربط الاتحاد الأوروبى مساعداته لدول المنطقة بشروط سياسية وأخرى اقتصادية، يتطلب توافرها فى الدولة المتلقية لهذه المساعدات، ورغم ذلك فإن هذا الشعار تم تطبيقه على بعض الدول، وتم تجاوزه عن البعض الأخر بحسب توافقها مع مصالح الاتحاد الأوروبى، فمثلاً أوقف الاتحاد الأوروبى مساعداته المختلفة للسودان بعد وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩، على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان والابتعاد عن النهج الديمقراطى الغربى، إلا أن الاتحاد الأوروبى ومع نهاية عام ١٩٩٩، غير من سياسته تجاه السودان، - كما تم الإشارة إليه -، حيث بدأ فى تحسين علاقاته السياسية معه، بل وأمده ببعض المساعدات، حيث قدم للسودان مع نهاية عام ٢٠٠٠ منحة تنمية تقدر بحوالى ١٣,٢ مليون دولار. ويبدو أن هذا التحول ارتبط بشكل أو بآخر برغبة الشركات الأوروبية فى الوصول إلى الاستثمارات فى السودان[١]، إضافة إلى عدم ترك الساحة السودانية حكراً على بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى استطاعت أن تؤسس لها نفوذاً فى السودان بحكم رعايتها لمسيرة التسوية السلمية فى الجنوب، والصين التى حققت مكاسب اقتصادية واضحة فى السودان منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى.

أما بالنسبة لأثيوبيا ورغم الاتهامات الموجهة لها بانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الالتزام بالمعايير الديمقراطية الغربية فإن الاتحاد الأوروبى قد أفاض لها من مساعداته المختلفة، فمثلاً خلال الفترة من عام ١٩٩١، وحتى عام ١٩٩٦، قدمت دول الاتحاد الأوروبى مساعدات لأثيوبيا تقدر بحوالى ٤٩٣ مليون دولار[٢]، واستمر بعد ذلك فى تقديم مساعداته لها حتى عام ٢٠٠٥، حيث أصدر البرلمان الأوروبى قراراً فى ديسمبر من العام نفسه يجمد بموجبه مساعداته لأثيوبيا التى تبلغ ٣٧٥ مليون دولار على خلفية اتهامه لأثيوبيا بانتهاكات حقوق الإنسان[٣]، ويبدو أن هناك أسباباً أخرى إلى جانب مسألة سجل حقوق الإنسان كان لها الدور الأكبر فى اتخاذ هذا القرار.

وإذا كان الاتحاد الأوروبى أو المجموعة الأوروبية فى ذلك الوقت قد قدم مساعداته للجبهة الحاكمة فى أثيوبيا منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٩١، فإنه فعل الأمر نفسه مع

---

(١) Ibid., P.B 666

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- حسن إبراهيم سعد حسن، ..... م.س.ذ، ص٩٣ - ٩٤.

(٣) مروى صبرى، ....م.س.ذ.

ارتريا، حيث قدمت بعض دول الاتحاد مساعدات مختلفة لإرتريا قبل الاستفتاء على الاستقلال، حيث ساهمت إيطاليا فى البرنامج الذى أعدته وكالة التنمية الدولية لإعادة تعمير ارتريا بحوالى ٢٤,٣ مليون دولار أمريكى، إضافة إلى ذلك قدمت مساعدات لوزارة الزراعة بقيمة ٢٣ مليون دولار، وقدمت ألمانيا مليون مارك ألمانى لإجراء الدراسات والبحوث وتأهيل الكوادر البشرية، وفى عام ١٩٩٤ قدمت مساعدات تقدر بحوالى ٣٥,٢ مليون مارك، وفى عام ١٩٩٥ قدمت حوالى ٨٥ مليون مارك لمشروع مياه غرب ارتريا، وعلى نفس الإطار قدمت هولندا دعماً قدره ٢,٣ مليون دولار، وتركزت المساعدات البريطانية على مجالات الصحة والتعليم والزراعة، وإلى جانب ذلك وقعت ارتريا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية على اتفاقية دعم تقدر بحوالى ٥٣ مليون دولار(١)، غير أنه وفى فبراير من عام ٢٠٠٢ أصدر البرلمان الأوروبى قرار يتهم فيه ارتريا بانتهاك حقوق الإنسان، وعدم الأخذ بالنظام الديمقراطى، ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الأوروبى اشتراط استمرار برامج الدعم التنموى المشتركة، التى يمولها الاتحاد بقيام ارتريا بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية(٢). وفيما يتعلق بمساعدات دول الاتحاد لجيبوتى، فقد تلقت جيبوتى مساعدات مختلفة من دول الاتحاد عبر لجنة مساعدات التنمية، التى تضم دول الجماعة آنذاك المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حيث حصلت عام ١٩٩٠ على حوالى ٨٨ مليون دولار، وحصلت عام ١٩٩٥ على ٨٠ مليون دولار(٣).

المطلب الثانى

فرنسا

أولاً التبادل التجارى:

أشرنا فى الصفحات السابقة بأن فرنسا تستحوذ وحدها على ٢٠% من مجمل التجارة الدولية مع القارة الأفريقية(٤)، فمثلاً بلغت صادراتها إلى القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٠٢ حوالى ١٨٥٤٤ مليون دولار، وهو ما يمثل تقريباً ٥,٦% من إجمالى الصادرات الفرنسية إلى العالم، وعلى الرغم من ضآلتها إلا أن التبادل التجارى بين الطرفين يأتى فى مقدمة المصالح

(١) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ...... م.س.ذ، ص٢٣١ – ٢٣٢.

(٢) د/ عبدالملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقى" .... م.س.ذ، ص٤٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د/ هيام على الببلاوى، ...... م.س.ذ، ص١٢١ – ١٢٤.

(٤) خالد حنفى على، "موقع أفريقيا فى إستراتيجية أمريكا الجديدة، ...... م.س.ذ، ص٢٠٧.

الاقتصادية لفرنسا[1]، ولذلك فهى تحاول الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع أفريقيا سواء بشكل فردى أو فى إطار الاتحاد الأوروبى[2]، خاصة فى ظل تصاعد اهتمامات بعض القوى الدولية بالقارة الأفريقية ومحاولتها منافسة فرنسا فى هذا الجانب وفى مناطق نفوذها التقليدية، لا سيما بعد التراجع الذى حصل للسياسة الفرنسية تجاه أفريقيا. حيث اتجهت فرنسا فى السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى إعادة رسم أولويات إستراتيجيتها لصالح البناء الأوروبى ومن ثم إهمالها لسياسة جديدة فى أفريقيا. غير أن هذا التراجع لم يستمر طويلاً، حيث عادت السياسة الفرنسية مرة أخرى إلى الاهتمام بالقارة الأفريقية مع مجئ الرئيس جاك شيراك إلى السلطة، الذى عمل على إعطاء دفعة قوية للعلاقات الفرنسية الأفريقية وللانفتاح على السوق الاستهلاكية الأفريقية، وتحقيق مبدأ المنفعة المتبادلة فى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين[3]. خاصة وأن فرنسا بحاجة ماسة لأسواق الدول الأفريقية لتصريف منتجاتها المختلفة، وبحاجة أيضاً للموارد الأولية التى تزخر بها القارة لتنمية صناعتها المختلفة[4]، لا سيما بعد تخلى السياسة الفرنسية والأمريكية عن التقيد بحدود المفهوم الثقافى القديم لتقسيم القارة إلى مناطق انجلوفون وفرانكفون ولوزوفون فى تحركاتها تجاه القارة[5]، الأمر الذى أتاح المجال أمام السياسة الفرنسية لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع كل دول القارة الأفريقية وليس فقط مع الدول الفرانكفونية.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى سعت فرنسا إلى زيادة تبادلها التجارى مع دول المنطقة كافة بهدف فتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها وسلعها رغم ضآلة هذه الأسواق. ومن خلال الجدول رقم (٣)، الذى يرصد حجم التبادل التجارى بين فرنسا ودول منطقة القرن الأفريقى، منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، يتضح لنا بأن حجم التجارة البينية بين الطرفين بلغت خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ١٥٢٧,٢ مليون دولار، مثلت الصادرات من دول المنطقة حوالى ٢٨٥,٨ مليون دولار، والواردات حوالى ١٢٤١,٤ مليون دولار، وعلى

---

(١) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ...... م.س.ذ، ص١١٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص٩٦ – ١٠٢.

(٣) صراع على النفوذ أم سباق للفوز بالأسواق الواعدة فى القارة: أبعاد التنافس الأمريكى الفرنسى فى أفريقيا http://www.dlbyan.co.ae/albyan/07/sya/17.htm.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:
– رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص١٠٤ – ١١٣.

(٥) د/ عبدالملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص٨٩.

الرغم من ضآلة ومحدودية التجارة البينية بين الطرفين، إلا أن أهمية التجارة الفرنسية مع دول المنطقة، إنما تنبع من الفائض الذى تحققه من جراء تبادلها التجارى مع دول المنطقة، فالميزان التجارى يأتى لصالح فرنسا وبفارق كبير يقدر بحوالى ٩٥٥,٦ مليون دولار من مجموع حجم التبادل بين الطرفين، غير أنه يتضح ومن خلال الجدول انخفاضاً فى التجارة بين الطرفين بوجه عام، فبينما كان عام ١٩٩٥ حوالى ٢٤٤,٣ مليون دولار انخفض عام ٢٠٠٣ إلى حدود ١٦٢,٥ مليون دولار. ويعود السبب الرئيسى لهذا الانخفاض لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بالتبادل التجارى مع جيبوتى بعد عام ١٩٩٩، وفقاً للمصادر المتاحة، إضافة إلى انخفاض التبادل التجارى مع السودان، حيث كان فى عام ١٩٩٥ حوالى ١٣٧,٥ مليون دولار، انخفض فى عام ٢٠٠٣ إلى ٦٩,٥ مليون دولار فقط، ورغم ذلك احتلت السودان المرتبة الأولى فى حجم تبادلها التجارى مع فرنسا، حيث بلغ إجمالى تعاملها خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٧٥٣,١ مليون دولار وبنسبة ٤٨,١%، وجاءت أثيوبيا فى المرتبة الثانية بإجمالى حوالى ٥١٦,١ مليون دولار وبنسبة ٣٣,٧%، ثم جيبوتى بإجمالى ٢٣٤,٣ مليون دولار كلها واردات من فرنسا وبنسبة ١٥,٣%، وعلى الرغم من ذلك تظل فرنسا هى الشريك التجارى الأول لجيبوتى مقارنة ببقية الدول المتنافسة على المنطقة.

وأخيراً تأتى ارتريا كأقل دولة فى المنطقة فى حجم تبادلها التجارى مع فرنسا، حيث بلغ حوالى ٤١,٧ مليون دولار فقط مثل ٢,٧% من إجمالى حجم التبادل بين دول المنطقة وفرنسا، ويعود ذلك على ضعف السوق الارترية وحداثة الدولة.

جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجارى بين فرنسا ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكى

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	٢١,٢	٣١,٤	١٥,٥	٢٠,٩	١٩	٢٢,٥	٢٠,٢	٤٠	٢١,٧	٦٠,٢	١٤,٢	٣٩,٧	١١,٦	٥٨,٢	١١,١	٢٥,٩	٨,٥	٧٤,٣	١٤٣	٣٧٣,١
إرتريا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,١	١٦,٢	٠,١	٦,٨	٠,١	٨,٢	٠,٢	١٠	٠,٥	٤١,٢
جيبوتى		٥٤,٢		٥٢,٨		٤٤,٥	–	٤٢,٨	–	٤٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٤,٣
السودان	٥٠,٨	٨٦,٧	٤,٥	٥٧,٥	١٥	٦٨	٢٠,٧	٩٣,٨	٤,٥	٤٩	٦,٨	٧٤,٦	١٣,٣	٥٩	١٣,٤	٤٨	١٣,٣	٥٦,٢	١٤٢,٣	٥٩٢,٨
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٧٢	١٧٢,٣	٢٠	١٣١,٢	٣٤	١٣٥	٤٠,٩	١٧٦,٦	٢٦,٢	١٤٩,٢	٢١,١	١٣٠,٥	٢٥	١٢٤	٢٤,٦	٨٢,١	٢٢	١٤٠,٥	٢٨٥,٨	١٢٤١,٤

المصدر: م.س.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

١- الاستثمارات :

في إطار التنافس الاقتصادي سعت فرنسا إلى زيادة وتطوير علاقاتها بدول المنطقة خاصة وأنها، ومنذ تراجع نفوذها الاقتصادي في القارة الأفريقية؛ عملت على اتخاذ العديد من السياسات لمقاومة هذا التراجع، وفي هذا الإطار مثلاً اقترح الرئيس الفرنسي جاك شيراك عام ١٩٩٦، أثناء زيارته للسنغال أن تبادل الدول الأفريقية ديونها لفرنسا باستثمارات فرنسية فيها، أي أن تشتري الشركات الفرنسية حصصاً لها في المؤسسات الاقتصادية الأفريقية بما يساوي مالها من ديون لدى هذه الدول[١]، وفيما يتعلق بمنطقة القرن الأفريقي حاولت فرنسا المحافظة على مصالحها الاقتصادية، بل وتطويرها وذلك بالعمل على زيادة استثماراتها وزيادة حجم مساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة. وبالنسبة للاستثمارات الفرنسية في المنطقة فهي محدودة بفعل الظروف المحيطة بالمنطقة بل أنها ونتيجة لهذه الظروف فقدت بعض أهم استثماراتها في المنطقة، ففي السودان مثلاً فقدت استثماراتها في مشروع قناة جونجلي الذي توقف العمل به عام ١٩٨٤ بسبب تجدد الحرب الأهلية في الجنوب، واستثماراتها النفطية في بعض مناطق الجنوب التي كانت تقوم به شركة توتال[٢]. وزاد من ذلك قرار حكومة الإنقاذ عام ١٩٩٤ بإعطاء امتيازات النفط لشركات صينية وكندية وماليزية[٣]، واستحواذ الولايات المتحدة بمجريات التسوية السلمية في جنوب السودان، وإخراجها وفقاً لما يخدم مصالحها الإستراتيجية[٤]، وعلى نفس السياق وبسبب تفجر الحرب الأهلية وانهيار الدولة في الصومال، فقدت فرنسا استثماراتها النفطية في الصومال، التي كانت تقوم بها شركة (ألف) الفرنسية[٥]. ولذلك ودفاعاً عن مصالحها، عملت فرنسا على تكثيف تواجدها في المنطقة، ووجهت بهذا الخصوص اهتماماً كبيراً لما يدور في المنطقة من أحداث، وظهر ذلك واضحاً من خلال دورها في أزمة إقليم دارفور في السودان في محاولة منها لعدم ترك الساحة خالية أمام الولايات المتحدة لتكريس نفوذها في أقاليم السودان المختلفة، لا سيما والإقليم – وكما تم الإشارة إليه – يحتوي على كميات كبيرة من النفط، إضافة إلى إشرافه على منطقة نفوذها في

---

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.ذ، ص١٨.

(٢) جون فاي نوت يوه، .... م.س.ذ، ص٢١٧.

(٣) م.س، ص٢٣٦.

(٤) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، .... م.س.ذ، ص٩٦.

(٥) عاطف صقر، .... م.س.ذ، ص٩٨.

غرب أفريقيا[١]. وظهر أيضاً من خلال دورها فى الصومال، حيث سارعت بإرسال قواتها العسكرية إلى الصومال بعد القوات الأمريكية مباشرة لقطع الطريق على السياسة الأمريكية، التى حاولت عبر تدخلها تهيئة الأوضاع فى الصومال بما يتوافق ومصالحها الإستراتيجية فى المنطقة.

وبالنسبة لإرتريا ومنذ عام ١٩٩٢، أى قبل إجراء الاستفتاء على الاستقلال اتجهت فرنسا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية معها، وركز المسئولون الفرنسيون فى كل لقائتهم مع المسئولين الارتريين فى بحث السبل الكفيلة بتهيئة الظروف للشركات الفرنسية للاستثمار فى ارتريا، ويبدو أن فرنسا قد وجدت فى الدولة الجديدة فى المنطقة فرصة للحفاظ على نفوذها وامتداد لاستثماراتها فى المنطقة[٢]، أما جيبوتى فتعتبر دولة النفوذ الرئيسية للسياسة الفرنسية فى المنطقة وعلى مختلف المستويات.

٢- المساعدات:

فى هذا الإطار سعت السياسة الفرنسية إلى استغلال التحفظ الأفريقى على الرؤية الأمريكية لطبيعة التوجه الاقتصادى والذى يستند على التجارة والاستثمارات، ويلغى المعونات والقروض، لتنفذ من هذه الثغرة وتقدم مزيداً من المعونات والقروض لدول القارة[٣]، وانطلاقاً من ذلك وفى إطار البحث عن توسيع نطاق نفوذها الاقتصادى فى المنطقة، عملت السياسة الفرنسية على زيادة مساعداتها المختلفة لدول المنطقة، فقدمت مساعدات مختلفة لأثيوبيا أكثر دول المنطقة كثافة سكانية، ففى ديسمبر عام ١٩٩٧ مثلاً اجتمعت لجنة التنمية الفرنسية الأثيوبية المشتركة فى أديس أبابا لدراسة وضع العديد من المشروعات، التى تنفذها الهيئة الفرنسية للتنمية فى قطاعات الأجهزة والبنية التحتية، كما ناقش المسئولون الفرنسيون أيضاً خطط تحديث التشريع الأثيوبى، وتدريب القضاة المبتدئين ومراجعة قانون أثيوبيا التجارى، كما خصصت فرنسا عشرة ملايين فرنك فرنسى لتمويل المركز الفرنسى لتعليم الأثيوبيين وللمدرسة الثانوية فى أديس أبابا، وفى أكتوبر عام ١٩٩٨ منحت مؤسسة التنمية الفرنسية عشرة ملايين دولار أمريكى لهيئة المياه والصرف الصحى بأديس أبابا[٤].

---

(١) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ...... م.س.ذ، ص٩٦.

(٢) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ..... م.س.ذ، ص٢٣١.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء ...... م.س.ذ، ص١٨.

(٤) Colin Legum. (ed.,)., **Africa Contemporary Record,** 1996 – 1998., Vol.26, Op. Cit., P.B382

وفيما يتعلق بإرتريا ومنذ استقلالها أبدت فرنسا استعدادها الإسهام في دعم مجالات الصحة والزراعة والتعليم والصناعة، وقدمت في مارس من عام ١٩٩٣، مشروعاً للتعاون الاقتصادي مع ارتريا، وفي عام ١٩٩٥ وأثناء زيارة الرئيس الارترى لفرنسا، التي تعتبر أول زيارة له لدولة أوروبية، توصلت مباحثاته مع الرئيس الفرنسي السابق ميتران إلى الاتفاق على عدة مشاريع تنفذ بمساعدة فرنسية، ووصلت إسهامات فرنسا التي أعلنت في ذلك العام لإرتريا إلى حوالي ٢٠ مليون فرنك فرنسي[١]، أما المساعدات الفرنسية لجيبوتي فتعتبر المصدر الأول للمعونات الاقتصادية الدولية لها، بل أن اقتصاد جيبوتي صمد لسنوات طويلة بعد الاستقلال نتيجة لهذه المساعدات التي كانت تمنحها فرنسا لجيبوتي دون أي شرط[٢]، وبحسب الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، تبلغ هذه المساعدات ٢٥ مليون فرنك فرنسي تصرف سنوياً لدعم ميزانية جيبوتي[٣]. ليس هذا فحسب بل أن هناك مساعدات إضافية تمنحها فرنسا لجيبوتي، فمثلاً في عام ١٩٩٢ منحتها مساعدات تقدر بحوالي ٤٣,٣ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٦ بلغ إجمالي المساعدات المقدمة لجيبوتي حوالي ١٦٢,٥ مليون فرنك فرنسي، وفي عام ١٩٩٨ منحتها مساعدات رسمية للتنمية تقدر بحوالي ١٥٠ مليون فرنك فرنسي[٤]، ومن جهة أخرى يساهم التواجد العسكري الفرنسي في جيبوتي بجزء كبير في الاقتصاد الجيبوتي، إذ تقدر المساهمة غير المباشرة لهذه القوات في الاقتصاد الجيبوتي بحوالي ٥٣ مليون دولار سنوياً[٥].

---

(١) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة، ...... م.س.ذ، ص٢٣١.

(٢) د/ هيام على الببلاوى، "ملامح الاقتصاد الجيبوتي"، جيبوتي دراسة مسحية شاملة، ..... م.س.ذ، ص١٢١.

(٣) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة، .... م.س.ذ، ص٢٣٧.

(٤) د/ هيام على الببلاوى، ..... م.س.ذ، ص١٢١ – ١٢٢.

(٥) اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية http://www.patdy.com/djibuti/natural/Resources.html .

المبحث الثالث

الدول العربية وإسرائيل

المطلب الأول

الدول العربية

أولاً: التبادل التجارى:

تم التطرق فى الفصل الأول من الباب الثانى للرؤى الإستراتيجية للدول العربية تجاه منطقة القرن الأفريقى، واتضح من خلاله بأن الدول العربية، وإن كانت تتفق فيما بينها على أهمية المنطقة، فإنها تفتقد لرؤية إستراتيجية موحدة تجاهها وعلى مختلف المستويات سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، إلا أنه وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادى وفى جانبه التجارى الخاص بحجم التبادل مع دول المنطقة، تم اعتبار الدول العربية كطرف واحد فى مواجهة القوى الدولية الأخرى المتنافسة فى المنطقة، على الرغم من أن التبادل التجارى العربى مع دول المنطقة ينحصر فى دول عربية محددة، وهى السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر واليمن والكويت والأردن والجزائر ولبنان وسوريا وليبيا وتونس والبحرين[1]، وسوف نرصد حركة التجارة بين الدول العربية ودول منطقة القرن الأفريقى اعتماداً على الجدول رقم (٤)، الذى يوضح حجم التبادل التجارى بين الطرفين منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، خلال هذه الفترة بلغ إجمالى حجم التجارة بين الجانبين حوالى ٩٤٣١,٨ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منها حوالى ٣٠٤٢,٥ مليون دولار، بينما بلغت وارداتها حوالى ٦٣٨٩,٣ مليون دولار، مما يشير وبشكل واضح بأن الميزان التجارى يأتى فى صالح الدول العربية وبفارق كبير يصل إلى حوالى ٣٣٤٦,٨ مليون دولار، الأمر الذى يجعل الدول العربية فى المرتبة الثانية فى التجارة الدولية مع المنطقة بعد الاتحاد الأوروبى - كما أشرنا - أيضاً فإن الجدول يوضح بأن حركة التجارة بين الطرفين فى تطور مستمر، حيث وصلت خلال عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ١٤٣٦,٧ مليون دولار، بينما كانت فى عام ١٩٩٥ حوالى ٤٣٠,٤ مليون دولار فقط.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول حجم التبادل التجارى بين كل دولة عربية ودول منطقة القرن الأفريقى، انظر:

- International Trade Statistics Year book, 1999, Vol.1, Op. Cit., PP. 318-319, 898-899.
- " " " " " 2000, " ", " "., PP.288, 328-320.
- " " " " " 2002, " ", " "., PP.956- 957.
- " " " " " 2004, " ", " "., PP. 370-371, 387-388, 1050-1051.

جدول رقم (٤)

حجم التبادل التجارى بين الوطن العربى ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	٧٩,٥	١٨٦,١	٧٦,٢	١٥٥,٤	١٣٢,٥	١٥٣,٥	١٤١,٤	٤٠٨,١	١٤٩,٨	٢١٤,٥	١٣٧,١	٣١١,٢	١٣٩,٦	٤٠١,٢	١١٢,٦	٢٧٠,٩	١٩٢,٨	٢٩٥,١	١١٦١,٥	٢٣٧٨
أرتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١,٧	١١٣,٢	١٠,٣	١٥٣,٧	٤٤,٨	٢٠٢,٩	١,٤	١٢٦,٣	٦٨,٢	٥٦٩,١
جيبوتى	٣	٣٣,٢	-	٢٢,٩	-	٢٦,٥	-	٢٥,٢	-	٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	١٣٧,٨
السودان	١٨٤,٣	٢٠٢,٣	١١٢,٥	١٩٣,٩	١٧١,٦	٣٥١	٢١٩,٩	٣٠٨,٢	١٠٩,١	٢٢٠,٦	٢٤٨,٤	٣٦٣,٩	١٩٥,٨	٤٠٩,٥	٣٤٥,٤	٦٢٩,٧	٢٢٢,٨	٥٩٨,٣	١٨٠٩,٨	٣٢٧٧,٤
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٦٦,٨	٤٠٣,٦	١٨٨,٧	٣٧٢,٢	٣٠٤,١	٥٣١	٣٦١,٣	٧٤١,٥	٢٥٨,٩	٤٦٥,١	٣٩٧,٢	٧٨٨,٣	٣٤٥,٧	٩٦٤,٤	٥٠٢,٨	١١٠٣,٥	٤١٧	١٠١٩,٧	٣٠٤٢,٥	٦٣٨٩,٣

المصدر: م.س.

كما يلاحظ بأن التجارة العربية خلال الفترة المحددة بالجدول تركزت بشكل أساسي مع السودان وأثيوبيا، حيث استحوذت السودان على النصيب الأكبر من حجم التجارة مع الدول العربية بمبلغ إجمالى حوالى ٥٠٨٧,٢ مليون دولار وبنسبة ٥٤% تقريباً، بينما بلغ إجمالى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وأثيوبيا حوالى ٣٥٣٩,٥ مليون دولار وبنسبة ٣٧,٥%، أما ارتريا فاحتلت المرتبة الثالثة بإجمالى حوالى ٦٦٤,٣ مليون دولار وبنسبة ٧%، وجيبوتى فى المرتبة الأخيرة بإجمالى حوالى ١٤٠,٨ مليون وبنسبة ١,٤% من إجمالى التبادل الكلى مع الدول العربية، ويبدو أن هذا التفاوت الكبير فى حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة والدول العربية يعود إلى حجم السوق السودانية والأثيوبية مقارنة بالسوق الارترية والجيبوتية.

ثانيا: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار البعد الاقتصادى للتنافس بين القوى الدولية تجاه منطقة سعت الدول العربية إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة بدول المنطقة، وفى هذا الإطار عملت على زيادة حجم استثماراتها وزيادة مساعداتها لها، سواء عبر المؤسسات المالية للعمل العربي المشترك[1]، أو عبر العلاقات الثنائية، وهدفت من وراء ذلك إلى المحافظة على مصالحها المختلفة فى المنطقة وزيادتها.

١ – الاستثمارات: الاستثمارات العربية فى المنطقة محدودة بوجه عام ومركزة بشكل أساسى فى دول المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص فى السودان، الذى استحوذ على غالبية الاستثمارات العربية، سواء الجماعية منها أو الفردية التى تقوم بها بعض الدول العربية، على المستوى الجماعى استأثرت الشركة العربية للاستثمار على مجمل الاستثمارات العربية فى السودان، حيث بلغ إجمالى استثماراتها فى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية حوالى ٩٣,٩ مليون دولار موزعة على شركة سكر كنانة بمبلغ ٦٢,٤ مليون دولار، وعلى شركة أسمنت بربر بمبلغ ١٠,٥ مليون دولار، وعلى الشركة السودانية للاتصالات بمبلغ ١٧,٩

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د/ عبدالملك عودة، "التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاماً الماضية من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى، ...... م.س.ذ، ص٢٤–٢٥.

مليون دولار، وعلى بنك الاستثمار المالى بمبلغ ٣,١ ملايين دولار[١]. وفى بداية عام ٢٠٠٧ ساهمت الشركة مع بنك السودان فى إنشاء صندوق لتمويل استيراد وسائط النقل البرى بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وفى جانب العمليات المصرفية بلغ حجم العمليات بين الشركة والقطاع المصرفى فى السودان أكثر من ٦٠٠ مليون دولار فى العام[٢]. أما على المستوى الفردى، فهناك العديد من الدول العربية التى دخلت مجال الاستثمار فى السودان. ففى القطاع النفطى دخلت السعودية وقطر والإمارات، فخلال عام ١٩٩٥ حصلت مجموعة استثمارية سعودية على ٤٣% من أسهم شركة اراكس Arakis الكندية إحدى الشركات الكندية المستثمرة فى مجال النفط فى السودان[٣]، وفى نوفمبر ٢٠٠٠ وقعت شركة الخليج القطرية وشركة أخرى إماراتية اتفاقية شراكة مع شركة الصين الوطنية للبترول العاملة فى السودان وشركة بترول السودان، للتنقيب عن النفط فى محافظات أعالى النيل[٤].

وفى القطاعات الزراعية والحيوانية والخدمية والصناعية ومشاريع البنية التحتية، دخلت العديد من الدول العربية فى مجال الاستثمار فيها وخاصة الدول الغنية، وفى هذا الإطار بلغت حجم الاستثمارات المختلفة لدولة الإمارات العربية فى السودان حوالى ١,٣٦ مليار دولار ويتوقع أن تصل إلى ١,٩١ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٧[٥]، وبلغت الاستثمارات السعودية فى السودان خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٢ بحسب ما صرح به المجلس التنفيذى لمركز تنمية الصادرات السعودية حوالى ٦,١مليار دولار[٦]، وإجمالاً بلغت قيمة الاستثمارات العربية الوافدة إلى السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥ حوالى خمسة مليارات و٥٧٩ مليون دولار[٧].

---

(١) انظر فى ذلك:

- مساهمات الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الزراعى) http://www.taic.con/agr.htm
- مساهمات الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الصناعى) http://www.taic.con/indust.htm
- مساهمات الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الخدمى) http://www.taic.con/servic.htm

(٢) البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته بإيران.
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147497713

(٣) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، الولايات المتحدة ودول القارة، .....م.س.ذ، ص٩٠.

(٤) Colin Legum, (ed.,), **Africa Contemporary Record,** 1998 – 2000, Vol.27, Op. Cit., P.B 663

(٥) http://sudailunews.com/neweb/deraiks.php?rsntype=1&1d=802

(٦) حجم الاستثمارات السعودية فى السودان تجاوز ٦,١ مليار دولار للفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٢.
Pttp://www.alsahafa.info/index.php?type=3&1d=247486811&bk=1

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

- ملتقى الخرطوم الاقتصادى http://www.khtforum.com/index_copy(160).htm

أما بالنسبة للاستثمارات العربية فى بقية دول المنطقة فتكاد تكون معدومـــة باســتثناء بعض الاستثمارات الثنائية البسيطة التى نفذت فى جيبوتى وأثيوبيا من قبل بعض المستثمرين السعوديين، مثل مشروع تعبئة وتغليف القمح والحبوب فى جيبوتى، الذى بلغت تكلفته حوالى ٤٠ مليون دولار، ومشروع الحجر الصحى لفحص المواشى الداخلة إلى دول الخليج وبعض الدول العربية الذى بلغت تكلفته حوالى ٧٥ مليون دولار[١]. أما فى أثيوبيا فقد تمكنت شــركة (إن أم سى) السعودية من الحصول على امتياز للتنقيب عن المعادن فى منطقة أروميا الجنوبية فى أثيوبيا، وفى هذا الخصوص أعلنت الشركة عن اكتشافها على رواسب تحتوى على حوالى عشرة آلاف طن من الذهب فى المنطقة تزيد قيمتها على مليار دولار[٢].

٢- **المساعدات:** استفادت كل دول المنطقة من المساعدات العربية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وعلى نفس سياق الاستثمارات استأثرت السودان على النصيب الأكبر من المساعدات العربية سواء الجماعية أو الثنائية، وفى هذا الإطار وعلى المستوى الجماعى، حصل السودان على قروض من صندوق النقد العربى خلال الفترة من ١٩٧٨ وحتــى ٢٠٠٢ بقيمـــة ٤١,٥ مليون دينار عربى حسابى[٣][*]، وفى عام ٢٠٠٤ حصل على قرض آخر من الصندوق بقيمة ٩,٨مليون دينار عربى حسابى أى ما يعادل حوالى ٤٥مليون دولار أمريكى، إضافة إلى ذلك قام الصندوق بتمويل العديد من الدورات لتدريب الكوادر السودانية فـــى المجـــالات الماليـــة والنقدية والإحصائية[٤].

أما الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فقد قدم هـــو الآخـــر قـــروض مختلفة للسودان بلغت خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٨٠ مليـــون

---

[١] استثمارات بـــ ٤٠ مليون دولار لمجموعة العمودى فى جيبوتى
http://www.al-shard.net/sh+details.asp?det=6952

[٢] أن أم سى السعودية تكشف عن رواسب الذهب فى أثيوبيا بقيمة مليار دولار.
http://www.ashargalawset.com/section.asp?section=6&1ssue=10356

[٣] بحوث ودراسات، صندوق النقد العربى، النشاط الاقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ص٣٢.
http://www.amf.orgar/varabic/storrage/other/ep1%20%det/publications/econnomic/the%20lending%20activity-arb.pdf

[*] يساوى الدينار العربى الحسابى حوالى ٤,٦ دولار أمريكى

[٤] صندوق النقد العربى يقدم لجمهورية السودان قرضاً ممتداً بمبلغ يقارب ٤٥ مليون دولار.
http://www.org.ar/varabic/pressreldtail.asp?objectid=(Bcf69fe9-1299-4ago-b360-658id34e240a)

دينار كويتى[1]، وعلى المستوى الثنائى حصلت السودان على العديد من المساعدات العربية من خلال الصناديق القطرية التى أسستها بعض الدول العربية منفردة لمساعدة الدول العربية[2].

أما بالنسبة لدولة جيبوتى فقد حصلت هى الأخرى على بعض المساعدات العربية، وفى إطار الدعم الجماعى عبر المؤسسات المالية العربية حصلت على قروض مختلفة من صندوق النقد العربى بلغت حتى عام ٢٠٠٢ حوالى مليون دينار عربى حسابى[3]. وفى نوفمبر ٢٠٠٦ قام الصندوق أيضاً بتقديم قرض آخر لجيبوتى بقيمة ٣٥٠ ألف دينار عربى حسابى أي ما يعادل ١,٦مليون دولار أمريكى، وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد وفر لجيبوتى ٥ قروض بقيمة إجمالية تعادل قيمتها ٨ مليون دولار أمريكى، إضافى إلى ذلك ساهم الصندوق بتمويل العديد من الدورات التدريبية للكوادر الجيبوتية العاملة فى الأجهزة المالية والنقدية الإحصائية[4].أما الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فقد قام بتقديم قروض مختلفة لجيبوتى بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالى ٤١ مليون دينار كويتى[5]، أما فى إطار الدعم الثنائى فتحصل جيبوتى على مساعدات مختلفة من بعض الدول العربية، وفى هذا الخصوص تقدم كل من السعودية وقطر والإمارات وليبيا مساعدات سنوية لجيبوتى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون دولار[6].

أما الصومال فقد حصلت على مساعدات عربية مختلفة سواء قبل انهيار الدولة أو بعد انهيارها، وفى هذا الخصوص وفى إطار المساعدات الجماعية حصلت على قروض مختلفة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بلغت منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى (القروض) http://www.arabfund.org/arindex.htm

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:
- مصطفى العبدالله الكفرى، "مؤسسات العون الإنمائى فى الوطن العربى
http://mof.sudan.com/arabic/realarionships.htm
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، السودان
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17905

(٣) بحوث ودراسات، صندوق النقد العربى، النشاط الإقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص٣٢.

(٤) صندوق النقد العربى يمنح جمهورية جيبوتى قرضاً جديداً فى إطار التصحيح الهيكلى بحوالى ١,٦ مليون دولار.
http://www.amf.org.ae/varabic/preesreidetail.asp?objectid=(2ae0801a-85id-4e32-9d4c-occ53fa0149a)

(٥) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (القروض) ...... م.س.ذ.

(٦) عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام ..... م.س.ذ، ص٤١٨.

٢٠٠٥، حوالى ٤٠,٧ دينار كويتى[١]، وحصلت أيضاً على مساعدات وقروض مختلفة من صندوق النقد العربى بلغت منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٢ حوالى ١٧,٢ دينار عربى حسابى[٢]. وفى الإطار الثنائى تحصل الصومال على مساعدات مختلفة من بعض الدول العربية، ومنها مساعدات سنوية بمبلغ ١٠٠مليون دولار تحصل عليها من السعودية وقطر والإمارات وليبيا[٣].

أما بالنسبة للدول غير العربية فى المنطقة وهى أثيوبيا وارتريا، فقد تلقت هى الأخرى مساعدات عربية مختلفة فأثيوبيا حصلت على مساعدات وقروض مختلفة من المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، بلغت منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥ حوالى ٧٥,٩٣٧مليون دولار[٤]، منها حوالى ٣٣مليون دولار حصلت عليها بعد عام ٢٠٠٠، موزعة على قطاعات ومشاريع مختلفة[٥]، إضافة إلى ذلك تقوم بعض الدول العربية بتقديم مساعدات مختلفة لأثيوبيا فى إطار العلاقات الثنائية، فمثلاً بلغت قيمة هذه المساعدات خلال عامى ١٩٩٠/١٩٩١ حوالى ٦٨,٦ مليون دولار[٦]، أما ارتريا ومنذ استقلالها عام ١٩٩٣، فقد تلقت مساعدات عربية مختلفة، سواء عبر المؤسسات المالية العربية أو عبر العلاقات الثنائية، وفى هذا الإطار ساهم المصروف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا عام ١٩٩٥ فى تمويل مشروع توليد وتوزيع الكهرباء بمبلغ ١٢ مليون دولار، وهو أول تعاون بين المصرف وارتريا، ثم أضاف قرضاً إضافياً عام ٢٠٠١ لنفس المشروع بمبلغ ٢,١٩٥ مليون دولار، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية ٢٠٠٥ بلغ عدد العمليات التنموية التى مولها المصرف لصالح ارتريا ٧ عمليات بين مشاريع وعمليات عون فنى، بلغت تكلفتها الإجمالية حوالى ٢٦,١٨٠٥ مليون دولار، أما إجمالى عون المؤسسات الإنمائية العربية بما فى ذلك المصرف لصالح ارتريا فقد بلغ حتى نهاية ٢٠٠٤ حوالى ٢٠١,٩٥ مليون دولار[٧]، أما فى إطار المساعدات

---

(١) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (القروض)، .... م.س.ذ.

(٢) بحوث ودراسات صندوق النقد العربى، النشاط الإقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص٣٢.

(٣) عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام، ..... م.س.ذ، ص٤١٨.

(٤) التقرير الإستراتيجى، ٢٠٠٥، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا)، ص٧٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

- م.س، ص١٦ – ٢٦ – ٤٠، وكذلك تعاون من أجل التنمية، نشرة ربع سنوية، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، (العدد (٨٥)، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص٤.

(٦) د/ عراقى عبدالعزيز الشربينى، "العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية واقعها ومستقبلها"، ..... م.س.ذ، ص٣٦٧.

(٧) تعاون من أجل التنمية، نشرة ربع سنوية، العدد (٨٩)، يناير ٢٠٠٦، .... م.س.ذ، ص١٢.

الثنائية تحصل ارتريا على مساعدات مختلفة، وفى هذا الخصوص تقدم بعض الدول العربية النفطية وتحديداً السعودية والإمارات وليبيا وقطر مساعدات سنوية لإرتريا تقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار[١].

المطلب الثانى

إسرائيل

أولاً: التبادل التجارى:

بداية تجدر الإشارة بأن الاهتمام الإسرائيلى بالمنطقة هو اهتمام أمنى بالدرجة الأول، وعلى هذا الأساس حظيت المنطقة باهتمام كبير من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية، فالمنطقة وكما أشرنا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الإسرائيلى غير أن هذا الأمر لم يمنع إسرائيل من السعى لتحقيق بعض أهدافها الاقتصادية فى المنطقة بفتح أسواقها أمام سلعها ومنتجاتها المختلفة، واضعة فى تحركاتها فى هذا الإطار منافسة التجارة العربية بل وربط المنطقة تجارياً معها. ومن خلال الجدول رقم (٥) تم رصد حجم التجارة بين دول المنطقة وإسرائيل منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالى التبادل التجارى بين الطرفين حوالى ٨٦,٨ مليون دولار فقط، كلها تقريباً صادرات من المنطقة، أما الواردات من إسرائيل فلا تكاد تذكر، حيث لم تتجاوز المليون دولار. أيضاً يلاحظ من خلال الجدول بأن التبادل التجارى الإسرائيلى مع دول المنطقة تركز بشكل رئيسى مع أثيوبيا، حيث بلغ إجمالى تبادلها التجارى مع إسرائيل خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٨٤,٧ مليون دولار، وبنسبة ٩٧,٥%، ثم ارتريا بإجمالى ٢,١مليون دولار وبنسبة ٢,٤%، أما الدول الأخرى السودان وجيبوتى والصومال وهى الدول العربية فى المنطقة، فلم يسجل معها وفقاً للمصادر المتاحة أى تعاملات تجارية خلال الفترة المحددة، والسبب واضح بطبيعة الحال.

ومن خلال هذا العرض يتضح بأن إسرائيل لم تحقق أى نجاح يذكر فى مسألة التبادل التجارى مع المنطقة، بل أن أثيوبيا التى تحتل مكانة متقدمة فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى، والتى تعتبر البوابة الرئيسية لإسرائيل ليس فى المنطقة، وحسب وإنما فى القارة الأفريقية كلها، لم يتجاوز حجم التبادل التجارى عن ٨٥ مليون دولار خلال ما يقرب من العقد من الزمن، الأمر الذى يؤكد بأن أهمية المنطقة تظل أهمية أمنية وسياسية بالدرجة الأولى فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى.

---

[١] عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام، .... م.س.ذ، ص٤١٨.

جدول رقم (٥)

حجم التبادل التجارى بين إسرائيل ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	١,٤	-	١,٤	-	٢,٨	-	٧,٩	-	١٢,٢	-	١٥,٥	-	١٤	-	١٥,١	-	١٤,٤	-	٨٤,٧	-
ارتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,١	-	١,٠	-	-	٠,١	١,١	١
جيبوتى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١,٤	-	١,٤	-	٢,٨	-	٧,٩	-	١٢,٢	-	١٥,٥	-	١٤,١	-	١٦,١	-	١٤,٤	٠,١	٨٥,٨	١

المصدر: م.س.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

اهتمت السياسة الإسرائيلية بالبعد الاقتصادى للتنافس، وركزت فى هذا الإطار على تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة، وذلك بالعمل على زيادة حجم استثماراتها ومساعداتها لدول المنطقة.

١- الاستثمارات: فيما يتعلق بالاستثمارات الإسرائيلية فى المنطقة انحصرت بشكل رئيسى فى أثيوبيا وارتريا، نظراً لكون بقية دول المنطقة دول عربية معادية للتوجهات الإسرائيلية فى المنطقة، ولذلك تم التركيز فى هذا الإطار على أثيوبيا وارتريا مع عدم إهمال الدول العربية فى المنطقة فى حالة ما سنحت الفرصة إلى ذلك.

وبالنسبة لأثيوبيا، عززت إسرائيل علاقاتها الاقتصادية المختلفة معها، وعملت فى هذا المجال على تأسيس الكثير من الشركات الإسرائيلية فيها، وقامت بتسجيلها على أساس أنها أثيوبية لتتمكن من خلالها من مد نشاطها إلى دول المنطقة، التى تحتوى على غالبية إسلامية كما تم الإشارة إليه، واستطاعت هذه الشركات من احتكار العديد من السلع فى الأسواق الأثيوبية[1].

أيضاً وجهت إسرائيل اهتماماً كبيراً للاستثمار فى المجال الزراعى نظراً لحاجتها إليه بسبب صغر المساحة القابلة للزراعة وندرة المياه فيها، وبهذا الخصوص عملت إسرائيل على امتلاك العديد من المزارع فى أثيوبيا وإدارتها مباشرة، فمثلاً تملكت شركة (انكودا) الإسرائيلية أراضى مساحتها ٥٠ ألف هكتار، وهى الأملاك السابقة لشركة (سيا) الإيطالية الزراعية فى أثيوبيا[2].

وبالنسبة للاستثمارات فى مجال البنية التحتية استحوذت إسرائيل على جانب كبير منها، حيث قام اتحاد المقاولين الإسرائيليين بتنفيذ مشروع البنية التحتية فى أثيوبيا، التى قدرت تكلفته بنصف مليار دولار. وتنوعت أنشطة الشركات الإسرائيلية المستثمرة فى أثيوبيا ما بين

---

[1] نادية سعد الدين، "التغلغل الإسرائيلى فى شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومى العربى"، فى د/ وليد عبدالحى (محرر)، **أفريقيا فى عصر التحولات العالمية**، أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب فى العلوم السياسية، جامعة آل البيت ١٧ – ٢٠٠١/٥/١٨، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٢)، ص٤١٤.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:

- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ...... م.س.ذ، ص٤١٥ – ٤١٨.

إقامة شبكة الاتصالات النقالة، ونقل الزهور الطبيعية الأثيوبية إلى أوروبا لاستخراج العطور والإعلانات والإنتاج التليفزيونى[1].

أما ارتريا فقد ركزت إسرائيل على الاستثمار فى مجال الثروة الحيوانية والزراعية، وفى هذا الإطار تمكنت الشركات الإسرائيلية من احتكار صيد وتصدير السمك الارترى، التى تبلغ الكمية المصدرة منه سنوياً حوالى ٨٠ ألف طن[2]، وفى الجانب الآخر تمكنت شركة (انكودا) الإسرائيلية من الاستحواذ على جزء كبير من الثروة الحيوانية فى ارتريا، وفى هذا الخصوص تملكت ١٥٠ ألف فدان من الأراضى، التى تسقى أراضيها من مياه نهر القاش على الحدود الارترية السودانية[3].

أما الاستثمارات الإسرائيلية فى الدول الأخرى فتكاد تكون معدومة باستثناء الصومال التى أشارت بعض المصادر إلى نجاح إسرائيل فى اختراقه اقتصادياً بفضل الحرب الأهلية وانهيار الدولة، وذلك من خلال بعض الشركات الإسرائيلية المسجلة بأسماء دول أخرى، والتى استطاعت الاستحواذ على كل مستلزمات جنود وقوات الأمم المتحدة فى الصومال، الأمر الذى أتاح لها بعد ذلك توطيد علاقاتها بالأسواق الصومالية، خاصة بعد احتكارها للعديد من المجالات مثل المواد الغذائية والاتصالات الهاتفية وتصدير الماشية وتحلية المياه، إضافة إلى ذلك نجحت إسرائيل فى التقارب مع جمهورية أرض الصومال الانفصالية، ووقعت معها العديد من الاتفاقيات، لعل أهمها الاتفاقية المتعلقة بالتنقيب على اليورانيوم والمعادن الأخرى[4].

٢- المساعدات: اقتصرت المساعدات الإسرائيلية على دولتى أثيوبيا وارتريا، بالنسبة لأثيوبيا ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين دعمتها إسرائيل بمساعدات مختلفة، وأصبغت عليها صفة الدولة ذات الأولوية فى المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية[5]، نظراً لما تمثله أثيوبيا من أهمية فى الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة، ليس هذا فحسب بل

---

(١) سمر إبراهيم محمد إبراهيم، ...... م.س.ذ، ص١٧٧.

(٢) نادية سعد الدين، ....، م.س.ذ، ص٤١٤.

(٣) سمر إبراهيم محمد إبراهيم، ..... م.س.ذ، ص١٩٧.

(٤) م.س، ص٢٠٠.

(٥) م.س، ص١٢٧.

وجعلت العاصمة أديس أبابا مركز رئيسياً لنشاطها التجارى والاقتصادى، ليس فقط في المنطقة وإنما على مستوى القارة[1].

ومن هذا المنطلق أغدقت إسرائيل على أثيوبيا مساعدات مختلفة شملت المجالات الزراعية والصحية والتنموية والفنية[2]. أما ارتريا فقد حصلت هي الأخرى على دعم إسرائيلي منذ قبل الاستقلال الرسمي؛ حيث قامت إسرائيل عام ١٩٩١ ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء، وتوصيل التيار الكهربائى لعدة مناطق ارترية، كما عملت على تجهيز وصيانة عدد من الأرصفة الجديدة في ميناء مصوع[3]، وفي فبراير عام ١٩٩٣، وأثناء زيارة الرئيس الارترى لإسرائيل وقع العديد من اتفاقيات التعاون مع الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما في المجال الزراعى الذى أبدت إسرائيل استعدادها الكامل تقديم الخبرات الفنية والتقنية لهذا المجال[4].

---

(١) م.س، ص١٧٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المساعدات انظر:

- م.س، ص١٧٣ – ١٧٧.

(٣) م.س، ص١٩٧.

(٤) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ...... م.س.ذ، ص٢٤٣.

المبحث الرابع

الدول الأسيوية (إيران – الصين – اليابان)

المطلب الأول

إيران

أولاً: التبادل التجارى:

حظيت منطقة القرن الأفريقى بعد نهاية الحرب الباردة بإهتمام ملحوظ من قبل السياسة الإيرانية، بحكم موقعها الإستراتيجى المهم بالنسبة لمصالحها المختلفة، ولذلك حرصت إيران على تكثيف تحركاتها فى المنطقة، وبدأت هذه التحركات عبر البوابة السودانية، كما تم الإشارة إليه، وقد طغى على هذه التحركات البعد السياسى بالدرجة الأولى، الذى استهدف تخفيف الحصار والعزلة المفروضة عليها قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الدولية والإقليمية، إضافة إلى طموحها فى تصدير أهداف ثورتها الإسلامية إلى المنطقة التى تحتوى على كثافة إسلامية واضحة. وفى إطار هذا التوجه طغى أيضاً الجانب الاقتصادى على اهتمام السياسة الإيرانية، حيث سعت إيران إلى تنمية تعاونها الاقتصادى مع دول المنطقة، وخاصة فى بعده التجارى، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم (٦) الذى يرصد حركة التبادل التجارى بين إيران ودول المنطقة منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣.

ومن خلال هذا الجدل يتضح بأن حجم التبادل التجارى الكلى بين الطرفين خلال الفترة المحددة بلغ حوالى ٢٤٦,٤ مليون دولار، كلها واردات من إيران، ورغم ضآلة هذا الرقم إلا أن الميزان التجارى يأتى وبنسبة ١٠٠% لصالح إيران، ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول بأن حركة التجارة بين إيران ودول المنطقة، تركزت بشكل شبه كلى مع السودان، إذ بلغ إجمالى تبادلها التجارى معها حوالى ٢٤١,٦ مليون دولار وبنسبة ٩٨% تقريباً خلال الفترة المحددة، ثم مع ارتريا بإجمالى حوالى ٤,٨ مليون دولار وبنسبة١,٩%، أما أثيوبيا وجيبوتى والصومال فلم تسجل أى تبادلات تجارية لها مع إيران خلال الفترة المحددة فالصومال، وكما أشرنا دولة منهارة وجيبوتى معتمدة فى تجارتها الدولية على فرنسا بشكل شبه كلى. أما فيما يتعلق بأثيوبيا أكثر دول المنطقة كثافة سكانية فيمكن إرجاع عدم وجود أى تبادلات تجارية مع إيران إلى حدوث توتر فى علاقات الدولتين بسبب الاتهامات الأثيوبية لإيران بمساعدة السودان فى مسألة تصدير الثورة إلى المنطقة فى فترة من الفترات، إضافة إلى العلاقات الإستراتيجية بين أثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية، المنزعجة من التوجهات السودانية والإيرانية على حد سواء.

جدول رقم (٦)

حجم التبادل التجارى بين إيران ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
اثيوبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ارتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,١	-	٢,٧	-	٢	-	-	-	٤,٨
جيبوتى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	-	٨,٤	-	٥٥,٩	-	٥١	-	٢٨,٩	-	٢١	-	١١,٩	-	٩,٧	-	٢٠,١	-	٣٤,٧	-	٢٤١,٦
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	٨,٤	-	٥٥,٩	-	٥١	-	٢٨,٩	-	٢١	-	١٢	-	١٢,٤	-	٢٢,١	-	٣٤,٧	-	٢٤٦,٤

المصدر: م.س.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن إيران مثلها فى ذلك مثل إسرائيل لم تستطيع تحقيق أى تقدم يذكر فى زيادة حجم تبادلها التجارى مع دول المنطقة، باستثناء السودان وإن كان حجم تبادلها التجارى معها ما زال محدود، ولم يتطور، بل إنه فى عام ٢٠٠٣ وصل إلى حوالى ٣٤,٧ مليون دولار، بعد أن كان ٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٦.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار التحرك الإيرانى فى منطقة القرن الأفريقى، سعت إيران إلى تدعيم وتطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة، وحاولت بهذا الخصوص ترسيخ تواجدها عن طريق توسيع مجال استثماراتها فى المنطقة وزيادة حجم مساعداتها لدول المنطقة.

١- الاستثمارات: بالنسبة للاستثمارات الإيرانية فى المنطقة فتكاد تقتصر على السودان بحكم العلاقات القوية التى نمت بين الدولتين منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذى شهد التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون فى المجال الاقتصادى والتجارى بين الطرفين، وعلى الرغم من هذا فلم تصل العلاقات الاقتصادية بينهما إلى مستوى العلاقات السياسية، التى شهدت تطوراً ملحوظاً لا سيما بعد الحصار الذى فرض على الدولتين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإقليمية والدولية، وإن كانت لم تصل هى الأخرى إلى مرحلة العلاقات الإستراتيجية لأسباب مختلفة تم التطرق إليها فى الفصل السابق.

ويبدو أن مسألة الديون الإيرانية على السودان شكلت عقبة كبيرة أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ فإيران تشترط دفع هذه الديون قبل تنفيذ أى مشروعات جديدة بين الطرفين، وتبلغ هذه الديون حوالى ٣٤٧ مليون دولار، وزاد من تأزم الأمر بين الطرفين ظهور الخلافات حول جملة هذه الديون، فالجانب الإيرانى يرى بأن جملة الدين والفائدة والجزاء بلغت ٤٥١ مليون دولار، بينما يرى الجانب السودانى أن جملة الديون فقط ٣٤٧مليون دولار[١]. هذه الخلافات أثرت على نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين فعلى الرغم من نمو العلاقات السياسية، لم تتجاوز الاستثمارات الإيرانية فى السودان منذ بداية عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٧، ٣٥٠ مليون دولار بمختلف القطاعات والمجالات[٢]. كان أبرزها مشروعان هما تنقية المياه بجبل أوليا وعطبرة بتكلفة ٣٠ مليون دولار، ومحطة للتوليد

---

(١) انعقاد مؤتمر التنمية والاستثمار السودانى بكينيا.
http://www.akhbaralyoumsd.net/modules.php?name=new&file=artide&sid=6528

(٢) البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته مع إيران.
http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147497713

الحرارى بتكلفة ١٣٠ مليون دولار، إضافة إلى استثمارات شركة إيران جاز البالغة ٨ملايين دولار[١].

أما بالنسبة للاستثمارات الإيرانية فى بقية دول المنطقة فلم يتم الحصول على أى بيانات تشير إلى وجود استثمارات إيرانية فيها. غير أن إيران وفى السنوات الأخيرة بدأت بانتهاج أسلوباً براجماتيا جديداً فى علاقاتها بدول المنطقة، حيث عملت على تنشيط قنواتها المختلفة فى دعم علاقاتها بكل دول المنطقة، والتخلى عن سياسة الاعتماد على طرف واحد فى تحقيق مصالحها فى المنطقة[٢].

وفى هذا السياق اتجهت إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية بكل دول المنطقة، وبالنسبة لأثيوبيا ظهر ذلك خلال الزيارة التى قام بها وزير الزراعة الإيرانى إلى أثيوبيا فى أكتوبر عام ١٩٩٨، حيث بحث خلالها مع المسئولين الأثيوبيين سبل تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدولتين، وتوصلا الجانبان إلى مذكرة تفاهم لتنشيط التعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية، وإقامة مشروعات تجارية وزراعية مشتركة وبحث إمكانية إنشاء عدد من المصانع الإيرانية فى أثيوبيا[٣]. كما شهدت علاقات إيران الاقتصادية بجيبوتى تحسن ملحوظ، حيث وقعت معها عدة اتفاقيات عام ٢٠٠٣ حول التعاون فى مجالات الصناعة والتعدين والتجارة والصحة، وتم ذلك أثناء زيارة الرئيس الجيبوتى لطهران فى ديسمبر من نفس العام[٤].

٢- المساعدات: بالنسبة للمساعدات الإيرانية لدول المنطقة فيمكن القول بأنها محدودة، فإيران دولة نامية وإمكاناتها الاقتصادية بسيطة مقارنة بالدول الكبرى بالرغم من كونها دولة نفطية كبرى فى المنطقة. ومن هذا المنطلق جاءت مساعداتها لدول المنطقة واقتصرت على السودان بدرجة أساسية مثل استثماراتها، فالسودان وبحكم علاقاته مع إيران حصل على مساعدات مختلفة منها منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين[٥]، وتنوعت هذه المساعدات بين القروض، التى تم التطرق لها فى الصفحة السابقة والمنح المجانية فى

---

(١) أحمدى نجاد فى ضيافة نظيره السودانى عقب قرار دولى.
htpp://arabic.com/2007/middle_east/2/28/sudan.iran/index.html

(٢) محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية العربية".
http://www.albinah.net/index.aspx?function=item&1d=4660&long

(٣) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا ...... م.س.ذ، ص٦٩.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:
Colin Legum, (ed), Africa Contemporary Record, 1994 – 1996, Op. Cit. Vol., 25, 1997, P.B524.

مجالات الصحة والزراعة، إضافة إلى قيام إيران بإنشاء العديد من المشاريع التنموية في البلاد مثل الطرق والكهرباء وغيرها من مشاريع البنية التحتية[1].

أما بالنسبة لأثيوبيا وخلال الزيارة التي قام بها وزير الزراعة الإيراني عام ١٩٩٨، والتي سبق الإشارة إليها، تم الاتفاق بين الجانبين على تبادل الخبرات في مجال استغلال الثروات المائية وبناء السدود، وأعلنت أثيوبيا أثناء زيارة الوزير الإيراني رغبتها في الاستفادة من الخبرة الإيرانية لاستغلال ثرواتها المائية[2].

المطلب الثاني

الصين

أولاً: التبادل التجاري:

استطاعت الصين خلال أقل من ثلاثة عقود تحقيق تطوراً اقتصادياً كبيراً، وأمام هذا التطور وضعت الصين في مقدمة أهدافها الاقتصادية توسيع نطاق تعاملاتها التجارية لتشمل مختلف مناطق ودول العالم، وبغض النظر عن أوضاعها الاقتصادية ونظمها السياسية، وذلك بهدف البحث عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجها الضخم، وحظيت الدول النامية بأهمية كبيرة في إستراتيجيتها الجديدة، وظهرت القارة الأفريقية كسوق مهمة لاستقبال جزءاً من صناعتها المختلفة، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، التي حاولت الصين الاستحواذ على أسواقها ومنافسة الدول الغربية التي سيطرت على تجارتها الدولية لفترات طويلة من الزمن – وهذا ما سوف يتم تحليله من خلال الجدول رقم (٧)، الذي يرصد حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والصين منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي ٦٨٣٧,٥ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة حوالي ٤٤٢٦مليون دولار، ووارداتها حوالي ٢٤١١,٥مليون دولار، وهو ما يشير بأن الميزان التجاري يأتي في صالح دول المنطقة بفارق يبلغ حوالي ٢٠١٤,٥مليون دولار.

---

(١) قامت إيران بتمويل وتنفيذ طريق السلام كوستي ربك جوبا عام ١٩٩٩، وقامت أيضاً بتمويل جزء من طريق ربك الرنك وطريق الجبلين الرنك بتكلفة ٢٥مليون دولار. بحسب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين في أغسطس عام ٢٠٠١، انظر في ذلك.

- العلاقات السودانية الإيرانية علاقات مستقرة ومزدهرة

http://www.smc.sd/ar/artopic-asp?artid=13575&ack=Ac

- محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية العربية ..... م.س.ذ.

(٢) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا ...... م.س.ذ، ص٦٩.

ويظهر الجدول أيضاً وجود تصاعداً سنوياً كبيراً فى حجم التجارة بين الطرفين، فمثلاً وصلت فى عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٢٢٥٧,١مليون دولار بعد أن كانت فى عام ١٩٩٥ حوالى ١١٠,٦مليون دولار فقط. وتركز التبادل التجارى الصينى مع المنطقة بصورة أساسية مع السودان، إذ بلغ إجمالى التبادل التجارى بينهما حوالى ٥٨١٦,٣مليون دولار، وبنسبة تقدر بحوالى ٨٥% من إجمالى التبادل التجارى مع المنطقة، ويلاحظ بأن التجارة بين البلدين شهدت قفزة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، وهو العام الذى بدأ فيه تصدير النفط السودانى للصين، وتأتى أثيوبيا فى المرتبة الثانية فى حجم التبادل التجارى مع الصين، إذ بلغ إجمالى تبادلها حوالى ٩٦٤,١مليون دولار وبنسبة ١٤,١%، ثم ارتريا بإجمالى ٤٣,١مليون دولار وبنسبة ٠,٦%، ثم جيبوتى بإجمالى ١٣,٧ مليون دولار وبنسبة٠,٢% من إجمالى حجم التبادل التجارى بين المنطقة والصين.

جدول رقم (٧)

حجم التبادل التجارى بين الصين ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ – ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكى

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	–	٣٦,٢	–	٣٢,٧	–	٥٤,٦	–	٦٧,٥	–	٧٦,٥	–	٩٦,٧	٤,٥	١٣٤,٨	٧٤	١٤٤,٨	٥	٣١٣,٧	١٦,٩	٩٤٧,٥
ارتريا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,١	–	٨	٠,١	١٩,٦	٠,٢	١١,٩	٠,٤	٤٢,٧
جيبوتى	–	٣,١	–	٢,٩	–	٢,٣	–	١,٨	–	٣,٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣,٧
السودان	٥٠,٢	٣١,١	٢٢,٢	٤٦,٩	١٧	١٠٨,٣	٠,٥	٢٦٨,٤	١,٧	٦٨,٥	٧٠٦,٦	١١٧,٥	١٠٥٤,١	٢٠٢,٣	٩٤٠,٢	٢٥٤,٥	١٦١٦,٢	٣١٠,١	٤٤٠٨,٧	١٤٠٧,٦
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٥٠,٢	٦٠,٤	٢٢,٢	٨٢,٥	١٧	١٦٥,٢	٠,٥	٣٣٧,٧	١,٧	١٤٨,٦	٧٠٦,٧	٢١٧,٤	١٠٥٨,٦	٣٤٥,١	٩٤٧,٧	٤١٨,٩	١٦٢١,٤	٦٣٥,٧	٤٤٢٦	٢٤١١,٥

المصدر : م.س.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

سعت الصين ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول القارة الأفريقية، واستطاعت أن تحقق فى أقل من عقدين من الزمن العديد من النجاحات الاقتصادية فى القارة، وأصبحت القارة الأفريقية بأكملها ثالث أكبر شريك تجارى للصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا(١)، وبالنسبة للاستثمارات والمساعدات كأحد جوانب البعد الاقتصادى للتنافس فقد حظيت باهتمام واضح فى إطار التحركات الصينية تجاه القارة الأفريقية.

١- الاستثمارات: أولت الصين اهتماماً كبيراً لدعم وتطوير استثماراتها فى القارة الأفريقية، وركزت بدرجة كبيرة على الاستثمارات النفطية نظراً لتزايد طلبها على النفط، حيث أصبحت ومنذ عام ٢٠٠٤ ثانى أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدر بأن الطلب الصينى على النفط سوف يتزايد إلى ١٥٦% بين عامى ٢٠٠١ – ٢٠٢٥، ولذلك فالصين تسعى إلى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من بترول لتضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة باستمرار، ومع اكتشاف حقول نفطية جديدة فى أفريقيا مؤخراً انتهزت الصين كافة الفرص الممكنة لاستغلال هذه الثروة الجديدة، ويذكر بأن الصين تحصل الآن على ربع وارداتها النفطية من أفريقيا، ولذلك ومن أجل ضمان كسب استمرار سيطرتها على هذه الثروات تعل على تسخير جزءاً كبيراً من امكاناتها المختلفة لضمان تلك الاستمرارية لدرجة أن الصين بدأت تتجاهل مبدأ صين واحدة من أجل النفط(٢). وعلى الرغم من تركيز الصين على الاستثمارات النفطية، إلا أنها لم تهمل المجالات الأخرى، فقد حظيت قطاعات الصيد البحرى والزراعة والمعادن والبنية التحتية باهتمام الشركات الصينية، إضافة إلى المجالات والقطاعات التى تجاهلتها الشركات الغربية نتيجة لقلة أرباحها(٣).

وفيما يتصل بالاستثمارات فى منطقة القرن الأفريقى، فقد حظيت على مكانة بارزة فى ظل الإستراتيجية الصينية الجديدة، وفى هذا الإطار وجهت الصين اهتماماً كبيراً بالسودان خاصة بعد أن تخلت عنه الشركات الأجنبية، بعد قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية عليه عام ١٩٩٧، حيث استغلت الصين هذه الفرصة وتحركت سريعاً لملء

---

(١) Judith Van De Looy., Op. Cit., P. 28

(٢) Ibid., PP. 14 – 15

(٣) Ibid., P. 26

الفراغ الذى تركته الدول الغربية فى السودان، خاصة فى مجال النفط، وأصبحت الصين هى المسيطر على قطاع الطاقة فى السودان والمستثمر الرئيسى فى إنتاج النفط السودانى حالياً(١)، حيث استطاعت شركة البترول الوطنية الصينية من الاستحواذ على ٤٠% من اتحاد شركات النيل العظيم للبترول فى السودان، وقدمت التمويل والعمالة اللازمة لإنشاء معامل تكرير بترول شمال الخرطوم ولخطوط الأنابيب الممتدة من حقول البترول فى هيجليج إلى بور سودان(٢)، مما جعل السودان رابع أكبر مزود للصين بالنفط، وبعد ذلك نمت العلاقات بين البلدين بشكل سريع ولا سيما على الجانب الاقتصادى، حيث شيدت الصين وبنت العديد من المشروعات والمصانع والطرقات، الأمر الذى جعل من السودان منطقة اختراق للمصالح الغربية فى المنطقة والقارة(٣)، وأصبحت السودان ثانى أكبر دولة أفريقية بعد جنوب أفريقيا فى الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الصين، وفيما يتصل بالاستثمارات بلغ حجم الاستثمار الصينى فى السودان حوالى ١٣ مليار دولار منها ٩ مليارات دولار تم استثمارها فى مجال النفط، و٤مليار حجم الاستثمار فى المجالات الأخرى موزعة على قطاعات الزراعة والتعدين والبنية التحتية مثل الطرقات والكهرباء والخدمات العامة(٤)، ولذلك وأثناء الضغوط الأمريكية على حكومة السودان وعلى الشركات الأجنبية العاملة فى مجال النفط السودانى على خلفية أزمة دارفور، رفضت الصين الخضوع للضغوط الأمريكية وقررت البقاء فى السودان من خلال شركاتها العاملة فى المجالات المختلفة(٥)، بل وهددت باستخدام حق النقض الفيتو فى مجلس الأمن إزاء مشروع القرار رقم (١٥٥٦)، إذا فرضت عقوبات نفطية على السودان(٦)، رغم أن علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة تفوق حجم مصالحها المختلفة فى السودان بعشرات الأضعاف، فالصين تحقق فائضاً فى تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على مائة مليار دولار سنوياً(٧).

وتجدر الإشارة بأن الصين وفى خضم تعاونها مع الحكومة السودانية الحالية بحكم مصالحها الاقتصادية والتجارية معها، لم تهمل تطوير علاقاتها مع إقليم جنوب السودان، حيث

---

(١) Ibid., P. 17

(٢) Colin Legum., (ed.,)., **Africa Contemporary Record,** 1999- 2000, Vol. 27, Op. Cit., P.B665

(٣) http://www.alghad.jo/index.ph?article=3814

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-02/06/content_385280.htm

(٥) الاستثمارات النفطية الصينية فى السودان http://www.mof.gov.sd/issue/137.htm

(٦) سامى محمد القرعان، ...... م.س.ذ، ص .

(٧) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى ..... م.س.ذ، ص٥٧.

عملت على توثيق علاقاتها الاقتصادية معه كخط رجعة للسياسة الصينية في حالة انفصاله كدولة مستقلة، لا سيما وأن معظم احتياط النفط السوداني يوجد في الجنوب(١).

وبالنسبة لأثيوبيا عملت الصين على تطوير وزيادة استثماراتها المختلفة فيها، ففي مجال البترول وعلى الرغم من أن أثيوبيا ليست دولة منتجة للنفط حتى الآن، إلا أن الصين سعت إلى الاستحواذ على هذا المجال الحيوي واستطاعت أن تحصل على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة (أبولي) في ولاية صومالي بجنوب شرق أثيوبيا، ويذكر بأن مقر الشركة الصينية تعرض لهجوم مسلح فيها خلال شهر أبريل ٢٠٠٧، وأدى إلى مقتل تسعة صينيين وعدد من الأثيوبيين الذين يعملون في الشركة(٢)، أما الاستثمارات الأخرى فقد تنوعت وتعددت على قطاعات مختلفة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة الاستثمار الأثيوبي بأن من بين ٣٤٤ مشروعاً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات المرخصة من اللجنة هناك ٦٣ مشروعاً من الصين(٣).

وفي هذا الإطار يأتي قطاع الاتصالات في مقدمة المجالات، فقد نجحت ثلاث شركات اتصالات صينية في سبتمبر ٢٠٠٦ بالتوقيع على اتفاقية مع الحكومة الأثيوبية لإقامة مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات الأثيوبية، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ٢,٤مليار دولار أمريكي، ويذكر بأن ثمان شركات أخرى نافست الشركات الصينية في الحصول على هذا المشروع من بينها شركات غربية مثل سيمنز ونوكيا والكاتيل(٤). إضافة إلى هذا المجال دخلت الصين في الاستثمار في قطاع المعادن وخاصة في مجال الفحم الحجري(٥)، وفي قطاعات البنية التحتية، حصلت مؤسسة الكهرباء والمياه الدولية الصينية على موافقة الحكومة الأثيوبية على تنفيذ مشاريع للري الزراعي في شمال أثيوبيا بتكلفة قدرها ٢٠١,٨مليون بر أثيوبي(٦).

---

(١) جون قاي لوت يوه، ...... م.س.ذ، ص٢٤١.

(٢) الصين تدين بشدة الهجوم المسلح على مشروع شركة نفط صينية في أثيوبيا
http://www.arbic.xinhuanet.com/arbic/2007-4/25/cotent_420610.htm

(٣) أثيوبيا تستفيد من الصين في التنمية http://arbic.Peopledaily.com.cn/31660/2784025.htm

(٤) شركة صينية تفوز بمشروع الاتصالات في أثيوبيا بقيمة ٢,٤ مليار دولار
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-9/15/content_314958-htm

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:
- الصين وأثيوبيا تعاون اقتصادي http://www.qnaol.com.linkit.php?no=22&date=2006-12-20

(٦) الصين تنفذ مشروعاً للري بأثيوبيا http://www.alyaum.com/issue/page.php?in=1169&p=15

وبالنسبة لبقية دول المنطقة الأخرى، فقد حظيت باهتمام السياسة الصينية وعملت الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة معها، فارتريا ومنذ اليوم الأول لاستقلالها حرصت الصين على إقامة علاقات دبلوماسية معها وإيجاد تعاوناً معها فى المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية، وسعت أيضاً إلى تشجيع الاستثمارات الصينية فيها، وفى هذا الصدد أشار وزير الخارجية الصينى (تانغ جيا شيوان) خلال زيارته لإرتريا مع بداية ٢٠٠٢، بأن الحكومة الصينية قامت بتشجيع ومساندة الشركات الصينية على المشاركة فى البناء الاقتصادى فى ارتريا، وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات بين الجانبين تتعلق بالتعاون الاقتصادى والتكنولوجى[1].

ونفس الأمر ينطبق على جيبوتى، فقد حرصت الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية معها وعلى مختلف المجالات. وفى مجال الاستثمار هناك استثمارات صينية فى قطاعات التجارة والسياحة والنقل تقوم بها شركة Shenzan Lanxiang Industry، وفى إطار الدفع بهذا المجال بحث الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيله أثناء زيارته للصين فى مارس ٢٠٠١ مع المسئولين الصينيين إمكانية الحصول على مساعدة صينية لتسهيل عمليات التنقيب عن البترول وبناء الميناء وتنمية الموارد الطبيعية[2].

٢- المساعدات: تهدف الصين من وراء الدعم والمساعدة الغير مشروطة التى تقدمها لدول المنطقة إلى تقوية روابطها المختلفة مع هذه الدول، ولا سيما فى المجال الاقتصادى والتجارى. وبالنسبة للمساعدات المقدمة للسودان فقد تنوعت على عدة مجالات، فالسودان - وكما أشرنا - تعتبر ثانى أكبر شريك تجارى للصين فى أفريقيا، ومن أهم الدول المزودة للصين بالنفط، ولذلك دعمت الحكومة الصينية السودان وقامت ببناء وتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية، وفى هذا الإطار مثلاً، قدمت الصين فى عام٢٠٠٠ قرضاً للسودان بمبلغ ١٨٠ مليون دولار لإصلاح نظام النقل بالسكك الحديدية بالسودان، إضافة إلى ذلك قدمت الهيئة الصينية للسكك الحديدية مشروعاً كاملاً لإصلاح السكك الحديدية بالخرطوم وبور سودان[3]. وفى نوفمبر عام ٢٠٠١ قامت الصين بتمويل وبناء محطة طاقة خارج الخرطوم قرب مصفاة تكرير البترول (الجبلى) ساهمت فى رفع توليد الطاقة الحرارية والهيدروكهربائية بمقدار ٥٠%[4]. وخلال عام ٢٠٠٤ قدمت الصين قروضاً ومنحاً للسودان تقدر بحوالى ٥٢٠ مليون

---

(١) رئيس ارتريا يستقبل وزير الخارجية الصينى
http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110_50216.htm

(٢) Africa South of the sahara 2005., Op. Cit., P. 376

(٣) التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان.
http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2001/17/content_2000749.htm

(٤) Colin Legum., (ed), Vol. 27., 1999 – 2000., Op. Cit., P.B 665

دولار، وبنسبة ٦٠,٩% من إجمالى العون الخارجى من الجهات المانحة[١]، وعلى نفس السياق وفى فبراير عام ٢٠٠٧، وأثناء زيارة الرئيس الصينى للخرطوم وقعت السودان العديد من الاتفاقيات مع الصين لتعزيز التعاون الاقتصادى بينهما، تضمنت إعفاء السودان من دين للصين بقيمة ٨٠ مليون دولار، ومنح السودان أيضاً قرضاً تفضيلياً بنفس المبلغ[٢]. إضافة إلى ذلك قدمت الصين العديد من المساعدات الإنسانية للسودان، وقامت الصين بتدريب العديد من الكوادر الطبية فى مستشفيات ملكال وجوبا وواو فى منطقة جنوب السودان[٣]. أما بالنسبة للمساعدات لأثيوبيا فقد تنوعت هى الأخرى، حيث قامت الصين بتقديم مساعدات مختلفة لها، وبحسب تصريح نائب وزير التجارة الصينى (وانق شو)، فإن الصين تقدم مساعدات لحوالى أربعة عشر مشروعاً تنموياً لأثيوبيا[٤]. ولذلك تعتبر أثيوبيا من المستفيدين الرئيسيين من المساعدات الإنمائية التى تقدمها الحكومة الصينية للدول الأفريقية، وفى هذا الخصوص قامت الصين بإنشاء مركز للتدريب على اللغة الصينية فى أثيوبيا، وقدمت العديد من المنح المخصصة لتدريب المعلمين والمهنيين فى مجال إدارة التعليم[٥]، إضافة إلى ذلك تقدم منح تدريبية فى مجالات الصناعة والزراعة وتخطيط المدن والقطاعات المهنية الأخرى[٦].

وإلى جانب ذلك، قامت الصين بإيفاد العديد من المتطوعين الصينيين إلى أثيوبيا للقيام بخدمات مجانية فى مجال الدفع بالتنمية الاقتصادية الريفية والخدمات الطبية وغيرها[٧]، هذا فيما يتصل بالمساعدات فى مجال التنمية البشرية، أما فى مجال المساعدات الأخرى، فقد قامت الصين مثلاً فى أبريل عام ٢٠٠٣ بتقديم مبلغ ١٢مليون دولار لأثيوبيا تخصص لبناء كلية للتدريب المهنى والفنى فى العاصمة أديس أبابا[٨]، كما قامت فى مايو ٢٠٠٦ بإقامة طريق طوله ٥,٨ كيلو متر إضافة إلى بناء جسران فى العاصمة بتكلفة قدرها ١٦,٨ مليون دولار

---

[١] وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى
http://www.Mof.gov.sd/arbic/releationships.htm

[٢] السودان والصين يوقعان اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادى
http://www.algazeera.net/NR/exeres/F7BF6FCF-5BF2-4C56-9A69-2F4061c7ie41=htm

[٣] جون قاى نوت يوه، ...... م.س.ذ، ص٢٤٠.

[٤] الصين وأثيوبيا تعاون اقتصادى وتجارى ....، م.س.ذ.

[٥] حكومة الصين تتعهد بتقديم مساعدات إضافية.
http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/16APro7.1.htm

[٦] لمزيد من التفاصيل انظر:
http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/23Apro7/4..htm

[٧] الصين توفد فريقاً من المتطوعين الشباب إلى أفريقيا
Htt:/arabic.cri.cn/189/2006/11/02/84@65487.htm

[٨] الصين تقدم ١٢مليون دولار لأثيوبيا
http://arbic.peopledaily.comcn.200304/11/ara20030411_63114.html

ساهمت الصين بحوالى ٦,٣٣ مليون دولار منها[١]، كما قامت الصين بالمساعدة فـي بنـاء برامج الحاسب الآلى الأثيوبى[٢].

أما ارتريا فقد تلقت بعض المساعدات الصينية فى مجال البنيـة التحتيـة والـصحة والزراعة دعمت التنمية الاقتصادية فى ارتريا بعد الاستقلال كما أشار إلـى ذلـك الـرئيس الارترى أثناء زيارته للصين فى فبراير عام ٢٠٠٥، والذى طالب الجانب الـصينى خلالهـا بزيادة حجم مساعدات الصين لإرتريا فى مجال البنية التحتية[٣].

وبالنسبة لجيبوتى فقد تلقت مساعدات مختلفة من الصين، ففى ديسمبر ١٩٩٤، وقـع البلدان على اتفاقية للتعاون الاقتصادى، تقدم الصين بموجبها بعض المساعدات لجيبوتى مثـل الأرز والمعدات والملابس الرياضية والأدوات المدرسية[٤]، أيضاً قدمت الصين فـي يوليـو ٢٠٠٣ قرضاً لجيبوتى بمبلغ ١٢مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير الصينى لتحـديث البنية التحتية للاتصالات الجيبوتية[٥].

أما الصومال فقد حصلت على بعض المساعدات الـصينية، ولاسـيما فـي مجـال المساعدات الإنسانية، وفى الآونة الأخيرة وتحديداً فى ديسمبر عـام ٢٠٠٥، وقـع الـسفير الصينى لدى كينيا عدة اتفاقيات مع الرئيس الصومالى عبدالله يوسف، تنص علـى أن تقـدم الصين معونات اقتصادية للصومال تزيد قيمتها على ٦ملايين دولار، و١٠٠ ألف دولار نقداً للحكومة الصومالية، إضافة إلى اتفاق آخر بمنحه من اتحاد الجمعيات الخيرية الصينية قيمتها ٢٥٠ألف دولار للشعب الصومالى[٦].

---

(١) أثيوبيا والصين يوقعان اتفاقا حول إقامة الطرق
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-05/content_254026.htm

(٢) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأثيوبيا انظر:

- سامية مشالى، "العلاقات الصينية – الأثيوبية بين المنظور الصينى والطموح الأثيوبى"، مجلـة آفـاق أفريقية، المجد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص٩٨ – ١٧٠.

(٣) الرئيس الصينى يتعهد بتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية
http://arabic.Peopledaily.com.cn/31660/3185087.html

(٤) http://212.100.198.18/Mokatel/data/behoth/siasia-askria4/karn-Africa/mokatel18_1-6.htm

(٥) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٦) الصين تقدم معونات اقتصادية قيمتها ٦ ملايين دولار للصومال
http://arabic.Peopledaily.com.cn/31660/3976904/html

المطلب الثالث

اليابان

أولاً: التبادل التجارى:

تعتبر اليابان ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فاليابان تسعى وفى كل تحركاتها الدولية إلى المحافظة على هذه المكانة بـل وتطويرهـا، لاسيما فى ظل المنافسة القوية لها التى تصاعدت مع نهاية الحرب الباردة من قبـل الاتحـاد الأوروبى والصين، إضافة بطبيعة الحال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فاليابان تضع الاعتبارات الاقتصادية فى مقدمة أهدافها الإستراتيجية، وإن كانت ومنذ نهاية الحرب البـاردة قد بدأت بإعطاء مزيداً من الاهتمام للاعتبارات السياسية، هادفة من ذلـك تـدعيم وحمايـة مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

وفى هذا الإطار حظيت القارة الأفريقية باهتمام ملحوظ من قبـل الـسياسة اليابانيـة الجديدة وعلى وجه الخصوص فى جانبها الاقتصادى، حيث عملت اليابان على تكثيف نشاطها الاقتصادى المختلف مع كل دول ومناطق القارة. واحتلت منطقة القرن الأفريقى مكانة متقدمة فى هذا الإطار، حيث سعت اليابان إلى ترسيخ وتطوير ارتباطها وتعاونها الاقتصادى بـدول المنطقة كافة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التجارى. وهذا ما سيتم تحليله من خلال الجـدول رقم(٨) الذى يرصد حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة واليابان منذ عام ١٩٩٥ وحتـى عام ٢٠٠٣، حيث بلغ إجمالى حجم التبادل التجارى بين الطرفين خلال هذه الفتـرة حـوالى ٣٠٠٨,٥ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منه حوالى ٩٨٤,٤ مليون دولار، ووارداتها حوالى ٢٠٢٤,١ مليون دولار، الأمر الذى يشير بأن الميزان التجارى بين الطرفين يأتى فى صالح اليابان بفارق يصل إلى ١٠٣٩,٧مليون دولار. ورغم ضآلة هذا الحجم إلا أن التجارة بين الجانبين فى تزايد مستمر، حيث ارتفعت فى عام ٢٠٠٣ إلى حدود ٦٠٣,٢ مليون دولار، بينما كانت فى عام ١٩٩٥ حوالى ٣١٠,٣ مليون دولار.

أيضاً يتضح من خلال الجدول بأن التبادل التجارى بين اليابان ودول المنطقة تركـز بصورة أساسية مع أثيوبيا والسودان حيث بلغ إجمالى التبادل التجارى مع أثيوبيا خلال الفترة المحددة حوالى ١٤٨٩,٧مليون دولار وبنسبة ٤٩,٥% من حجم إجمالى حجم التبادل التجارى مع المنطقة، وبلغ إجمالى التبادل مع السودان حوالى ١٤٦٧,٨ مليون دولار وبنسبة ٤٨,٧%، ثم تأتى جيبوتى بإجمالى ٢٨,١ مليون دولار وبنسبة ٠,٩%، ثم ارتريا بإجمالى ٢٢,٩مليون دولار وبنسبة ٠,٧%، ويرجع هذا التفاوت فى حجم التجارة بين دول المنطقة واليابـان إلـى التباين الشديد فى عدد السكان بينها.

جدول رقم (٨)

حجم التبادل التجارى بين اليابان ودول منطقة القرن الأفريقى

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكى

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
أثيوبيا	٥٤,٨	٩٦,٢	٥٢,٥	٨٩,١	٦٥,٧	١١٨,٨	٦٧,٤	٩٠,٦	٥٧,٩	١٣١,٩	٥٦,٣	١٠٣	٣٧,٢	٧٨,٥	٣٧,٣	١١٣	٤٣,٧	١٩٥,٨	٤٧٢,٨	١٠١٦,٩
ارتريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥	-	٥,٧	-	٩,٧	-	٥	-	٢٢,٩
جيبوتى	-	٦	-	٥,٦	-	٤,٧	-	٦,٧	-	٥,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨,١
السودان	٣٩	١١٤,٣	١٢,٢	٥٩,٧	١٦,٣	٨٢,٣	١٤,٢	١٤٥,٧	١١,٥	٤٩,٥	٧٦,٨	٩٩,٥	١٠٢	١٢٦,٢	٢٤,٧	١٣٥,٢	٢١٤,٩	١٤٣,٨	٥١١,٦	٩٥٦,٢
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٩٣,٨	٢١٦,٥	٦٤,٧	١٥٤,٤	٨٢	٢٠٥,٨	٨١,٦	٢٤٣	٦٩,٤	١٨٦,٥	١٣٣,١	٢٠٥	١٣٩,٢	٢١٠,٤	٦٢	٢٥٧,٩	٢٥٨,٦	٣٤٤,٦	٩٨٤,٤	٢٠٢٤,١

المصدر: م.س.

ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار البعد الاقتصادى للتنافس بين القوى الدولية حول منطقة القرن الأفريقى، عملت اليابان على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة مع دول المنطقة، وحرصت فى هذا الإطار على دعم التنمية فيها، وذلك من خلال زيادة مساعداته المختلفة وتطوير استثماراتها فى المنطقة.

١- الاستثمارات: بالنسبة للاستثمارات اليابانية فى المنطقة فتكاد تكون معدومة، بل أن المصادر المتاحة تشير إلى ضعف الاستثمارات اليابانية ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم، حيث لا تتعدى الاستثمارات اليابانية فى القارة ٢% من حجم الاستثمارات اليابانية الكلية[١]. وتتركز معظمها فى الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية[٢]، ولذلك خلت المنطقة من أى استثمارات يابانية يمكن الإشارة إليها.

٢- المساعدات: تعتبر اليابان من أهم الدول التى تقدم المساعدات للدول الأفريقية، وقد بلغت مساعدات اليابان من خلال السنوات العشر الأخيرة حوالى ١٢ مليار دولار، قدمت فى شكل منح مالية وقروض ميسرة وإرسال مدربين لنقل الخبرات والمهارات فى مجالات التكنولوجيا والصحة والتعليم[٣]، وفيما يتصل بدول المنطقة فقد تلقت جزءاً من هذه المساعدات سواء فى إطار العلاقات الثنائية أو عبر المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

وفى هذا الخصوص قدمت اليابان مساعدات مختلفة للسودان، بلغت عام ٢٠٠١ حوالى ٨٧ مليار ين يابانى منها ١٠,٧٠٠ مليار قروض و٧١,٨٠٠ مليار منح مختلفة و٥مليارات مساعدات فنية[٤]، وفى أواخر يوليو عام ٢٠٠٣ قدمت مساعدات عينية طارئة تصل قيمتها إلى حوالى ٢٠,٥مليون ين يابانى لمواجهة الفيضانات التى اجتاحت مدينة كسلا، وقدمت أيضاً عام ٢٠٠٤ عبر وكالات الأمم المتحدة ٢١ مليون دولار كمساعدة مالية طارئة لتحسين الوضع الإنسانى فى إقليم دارفور إضافة إلى ٧٠٠ خيمة للاجئين السودانيين[٥]، أما فى عام ٢٠٠٥، وخلال مؤتمر أسلو للمانحين تعهدت اليابان بتقديم مبلغ وقدره ١٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية للشعب السودانى، تم توظيف ٨٠% منه بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، ...... م.س.ذ، ص٣٧٦.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص٣١٦.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٧٢.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٤٥.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٧٦.

فى مشروعات نفذت بواسطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية، بحسب ما أشار إلى ذلك السفير اليابانى فى الخرطوم(١).

وفى نفس السياق ساهمت اليابان فى أغسطس عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٤,٥ مليـون دولار لدعم برامج صحة الأم والطفل فى السودان، وتبرعت فى نفس العام بمبلغ يزيـد علـى ١٠ ملايين دولار لمكتب اليونيسيف فى السودان(٢)، وفى يناير عـام ٢٠٠٧ قـدمت مـساعدات إنسانية للمتضررين بإقليم دارفور بقيمة ٢١ مليون دولا خصصت لتأمين الغذاء لهم(٣). وفـى مايو من نفس العام، قدمت اليابان منحة مالية للحكومة الـسودانية بمبلـغ ٥٥٣,٩٠٨ دولار خصص جزء منها لتوفير ٤ سيارات مجهزة لمكافحة الألغام، وجزء خصص لجمعية الهـلال الأحمر السودانى(٤).

وفيما يتعلق بأثيوبيا فقد استحوذت على نـصيب وافـر مـن المـساعدات اليابانيـة المخصصة للقارة الأفريقية، بل أن اليابان تعتبر أكبر الدول المانحة لأثيوبيا، حيث ساهمت فى تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية مثل شبكة الطرقات والكهرباء ومشروعات الـرى الصغيرة(٥). إضافة إلى القروض والمنح المختلفة. وفى هذا الإطار منحت اليابان أثيوبيا فـى عام ٢٠٠٠ سبعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار لمواجهة موجة الجفاف، الذى ضربت أثيوبيـا وبعض دول المنطقة(٦)، وفى عام ٢٠٠١ قدمت اليابان قروض ومنح ومساعدات فنية لأثيوبيا بحوالى ٥٨,٥ مليار ين يابانى(٧)، وقدمت فى عام ٢٠٠٥ دعماً إنسانياً لمنظمة برنامج الغذاء العالمى ومنظمة التنمية والتأهيل العاملتان فى أثيوبيا بمبلغ ٣٤٨ ألف دولار، وأشارت السفارة اليابانية فى أديس أبابا بأن هذا الدعم سيوجه لمجالات التعليم وتوفير ميـاه الـشرب لـبعض مناطق إقليم جوند شمال أثيوبيا(٨)، أيضاً قدمت اليابان مـساعدات أخـرى لأثيوبيـا بمبلـغ

---

(١) توقيع منحة حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار.
http://www.almsheer.com/modules.php?name=News&file=artide&sid=7877

(٢) http://www.unicef.org/arbic/media/24327_35416.html

(٣) http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147493546

(٤) توقيع منحة حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار، ..... م.س.ذ .

(٥) حسن إبراهيم سعد حسن، ..... م.س.ذ، ص٩٤.

(٦) شبح المجاعة يهدد ثمانية ملايين أثيوبى.
http://news.bbc.uk/in/arabic/news/newsid_697000/6977000.stm

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٣٤٥.

(٨) اليابان تقدم دعماً إنسانياً لأثيوبيا
http://www.qnaol.com/linkit-1-php?no=44&daye=2005-08-18&p=1

٤٠مليون دولار عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولى لتنفيذ مشاريع للتنمية داخل أثيوبيا ولمساعدة الجهود الحكومية لتخفيف الفقر الذى يعتبر من أكبر التحديات التى تواجه العديد من الدول الأفريقية، ومن ناحية أخرى أشار مسئول الوكالة اليابانية فى أثيوبيا بأن الوكالة تقدم مساعدات أخرى لأثيوبيا من ضمنها إرسالها للعديد من المتطوعين اليابانيين إلى أثيوبيا، وهناك ٢٧ متطوعاً يقومون بتقديم مساعدات مختلفة فى الجامعة والكليات الأثيوبية، إضافة إلى تقديم دعم فى مجال البنية التحتية وشبكة الطرقات والكهرباء ورصدت فى هذا الإطار ٣ملايين لبناء الجسور لربط عدد من المناطق فى أثيوبيا(١).

وبالنسبة لإرتريا حصلت هى الأخرى على بعض المساعدات من اليابان، ففى عام ٢٠٠١ قدمت لها مساعدات بحوالى ٤٣,٦٦٠ مليار ين يابانى، استحوذت المنح المختلفة منها على ٣٧,٨٢٠ مليار، والمساعدات الفنية على ٥,٨٤٠ مليار(٢)، وعلى نفس السياق قدمت اليابان وفى العام نفسه مساعدات ومنح مختلفة لدولة جيبوتى بقيمة ١٦,٧٠٠مليار ين يابانى(٣). وفى أغسطس عام ٢٠٠٣ وقعت اليابان مع جيبوتى أيضاً على اتفاقية لدعم المشروعات التعليمية بقيمة ٧٨٧مليون ين يابانى(٤)، أما فيما يتصل بالصومال فقد قدمت اليابان مساعدات إنسانية مختلفة منذ انهيار الدولة سواء عبر الوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أو عبر مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا (تيكاد) الذى بدأ عام ١٩٩٣ بمبادرة من الحكومة اليابانية(٥).

إجمالاً ومن خلال العرض السابق للبعد الاقتصادى للتنافس بين القوى الدولية المتنافسة فى المنطقة نخرج بعدة حقائق.

فيما يتعلق بالجانب التجارى للتنافس يظهر لنا ومن خلال الجدول رقم (٩) بأن إجمالى حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة والدول المتنافسة، التى تم تحديدها فى هذه الدراسة، منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، بلغ حوالى ٣٥٨٥١,٩ مليون دولار، استحوذ الاتحاد الأوروبى على النصيب الأكبر منه بنسبة بلغت حوالى ٣٥,٢٨% تقريباً، مما يشير بأن

---

(١) اليابان تخصص ٤٠ مليون دولار للمشاريع الإنمائية فى أثيوبيا
http://www.alyaum.com/issue/page.php?1n=11966&p=15

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ص٣٤٥.

(٣) م.س، ص٣٤٥.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

– أكواس تقدم برنامجها للحصول على الطاقة لمؤتمر تيكاد
http:///www.panapress.com/newsara.asp?coode=arao2o484&dtfe=22/03/2007

الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى الأول لدول المنطقة، تليه الدول العربية بنسبة ٢٦,٣٠% ويرجع هذا الارتفاع النسبى فى حجم التبادل بين الطرفين فى جزءاً منه لوجود دولتين عربيتين ضمن إحصائيات حركة التجارة بين الطرفين. وهى السودان وجيبوتى، ثم تأتى الصين فى المرتبة الثالثة فى حجم التبادل مع دول المنطقة بنسبة ١٩,٧% تقريباً، محققة فى ذلك تطوراً ملحوظاً فى تجارتها مع المنطقة مقارنة ببقية القوى المتنافسة، ويمكن القول بأن هذه الأطراف الثلاثة الاتحاد الأوروبى، والدول العربية والصين تمثل الفئة الأولى، أو الأعلى فى حجم التبادل التجارى مع المنطقة، وتأتى بعدها دول الفئة الثانية التى تتصدرها اليابان بنسبة ٨,٣٩%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة٥,٧٥%، ثم فرنسا بنسبة٤,٢٥%، وهذه المجموعة لم تستطع تحقيق معدل مقبول فى حجم تبادلها التجارى مع دول المنطقة، مقارن بدول المجموعة الأولى رغم إمكانياتها الكبيرة، وأخيراً تأتى الفئة الثالثة فى حجم تبادلها التجارى مع دول المنطقة، والتى تمثلها إيران بنسبة ٠,٦٨%، ثم إسرائيل بنسبة ٠,٢٤% وهذه المجموعة أخفقت فى زيادة وتطوير حجم تبادلها التجارى مع دول المنطقة المختلفة، فالأولى انحصر تعاملها التجارى وإلى حد كبير مع السودان، والثانية مع أثيوبيا.

جدول رقم (٩)

حجم التبادل الكلى بين دول المنطقة والدول المتنافسة

١٩٩٥ – ٢٠٠٣

الدولة	حجم التبادل الكلى	النسبة
الاتحاد الأوروبى	١٢٦٥١,٦	٣٥,٢٨
الدول العربية	٩٤٣١,٨	٢٦,٣
الصين	٦٨٣٧,٥	١٩,٠٧
اليابان	٣٠٠٨,٥	٨,٣٩
الولايات المتحدة	٢٠٦٢,١	٥,٧٥
فرنسا	١٥٢٧,٢	٤,٢٥
إيران	٢٤٦,٤	٠,٦٨
إسرائيل	٨٦,٨	٠,٢٤
المجموع	٣٥٨٥١,٩	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة.

أما فيما يتعلق بالجانب الاستثمارى فى المنطقة، فقد ظهر بوضوح تدنى حجم هـذه الاستثمارات، ويبدو أن السبب الرئيسى فى ذلك يعود إلى حالة عدم الاستقرار التى تمر بهـا المنطقة، إضافة إلى تدنى معدلات النمو الاقتصادى، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وتخلف البنية التحتية اللازمة للمناخ الاستثمارى[1]، ورغم ذلك ظهر تنافس واضح بين القوى الدولية المتنافسة على المنطقة، وخاصة بين القوى الكبرى حول الاستحواذ على الاستثمارات فى المنطقة ولاسيما النفطية وعلى وجه الخصوص فـى السودان الـذى يحتوى على احتياطى نفطى كبير.

ومن خلال العرض السابق لطبيعة التنافس بين هذه القوى فى المجال الاستثمارى وفى مجال المساعدات المقدمة لدول المنطقة يتضح بأن الصين استطاعت أن تحقق نجاحات مختلفة فى هذا الشأن، حيث استحوذت على غالبية الاستثمارات النفطيـة فـى السـودان، ونجحـت شركاتها النفطية من الوصول إلى أثيوبيا، ليس ذلك فحسب، بل أن الصين سعت إلى تطـوير استثماراتها المختلفة فى القطاعات غير النفطية وفى معظم دول المنطقة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من كثافة مصالحها فى المنطقة، إلا أنها لـم تحقق نجاحات اقتصادية فى المجال الاستثمارى، ولذلك سعت ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى إعادة ترتيب المنطقة لتأتى متوافقة وخادمة لمصالحها المختلفة، وبالنـسبة للمساعدات الأمريكية فقد جاءت لصالح بعض الدول الموالية لهـا، ولاسـيما أثيوبيـا التـى استحوذت على مجمل المساعدات الأمريكية، أما الاتحاد الأوروبى صاحب النفوذ التقليدى فى المنطقة ورغم تفوقه على بقية القوى المتنافسة فى حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة، إلا أن افتقاده لإستراتيجية موحدة حد من هذا التفوق، إضافة لتدنى حجم استثماراته فى المنطقـة بشكل عام، والتى اقتصرت على بعض الاستثمارات البسيطة والمحددة جداً فـى بعـض دول المنطقة، والتى لا تتناسب مع حجم ومكانة الاتحاد الأوروبى، أما مساعداته المختلفـة لـدول المنطقة فقد اقتصرت على أثيوبيا وارتريا بشكل أساسى ثم جيبوتى.

أما فرنسا فلم تحقق أى تطور فى حجم استثماراتها فى المنطقة المحدودة أصلاً، بـل إنها خسرت بعض استثماراتها التى كانت موجودة فى المنطقة سابقاً، أما مـساعداتها لـدول

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- د/ فرج عبدالفتاح فرج، "الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا: محدداتها وأثارها على بعـض جوانب التنمية الاقتصادية"، **بحوث الدراسات الأفريقية**، نشرة دورية محكمة، رقـم (٤٩)، (القـاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨)، ص٣٠ – ٣٨.

المنطقة فبعد إن كانت مقصورة بدرجة رئيسية على جيبوتى اتجهت ووفقاً لإستراتيجيتها الجديدة إلى توسيع مجال مساعداتها لتشمل بقية دول المنطقة وخاصة أثيوبيا وارتريا.

أما فيما يتصل بالدول العربية، فقد استطاعت إلى حد ما التفوق على بعض القوى المتنافسة فى المجال الاستثمارى، كما حققت المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبى فى حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة – كما رأينا –، إلا أنها وبحكم عدم وجود رؤية عربية موحدة ومتفق عليها لطبيعة تحركاتها تجاه المنطقة، وتركيز استثماراتها ومساعداتها على الدول العربية بدرجة أساسية، أثر على قدرتها من الاستفادة من هذا الوضع فى تدعيم وتطوير علاقاتها المختلفة مع دول المنطقة.

أما إسرائيل، فقد ركزت فى المجال الاستثمارى على القطاعات المختلفة، ولاسيما الزراعية فى كل من أثيوبيا وارتريا واستطاعت من خلال تواجدها الاقتصادى فى هاتين الدولتين؛ اختراق الصومال وعلى وجه الخصوص شطره الشمالى المسمى بجمهورية أرض الصومال، أما مساعداتها الاقتصادية فقد اقتصرت على أثيوبيا بدرجة أساسية ثم ارتريا، أما إيران فقد اقتصرت علاقاتها الاقتصادية مع السودان، ومن ثم تركزت استثماراتها ومساعداتها المحدودة أصلاً مع السودان، غير أنها وفى سياق الانفتاح الذى شهدته سياستها الخارجية، بدأت فى تطوير علاقاتها الاقتصادية ببقية دول المنطقة الأخرى ولاسيما أثيوبيا.

أما بالنسبة لليابان وفى إطار توجهاتها الجديدة عملت على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة مع دول المنطقة، وركزت فى هذا السياق على دعم مجالات التنمية فى دول المنطقة عن طريق المساعدات المختلفة التى قدمتها سواء عبر العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، أو عبر مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا (تيكاد) أو من خلال الوكالات والمنظمات المتخصصة الإقليمية والدولية، أما فيما يتصل بالاستثمارات اليابانية فى المنطقة، فلم تهتم اليابان وحتى هذه اللحظة بالدخول فى المجال الاستثمارى فى المنطقة، بل أن حجم استثماراتها المختلفة فى القارة الأفريقية ضعيف جداً، ويتركز فى الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية.

الفصل الرابع

البعد العسكرى

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبى وفرنسا

المبحث الثالث: القوى الدولية الأخرى

الفصل الرابع

البعد العسكرى

سعت القوى الدولية المتنافسة على منطقة القرن الأفريقى وفى إطار البعد العسكري للتنافس إلى إيجاد وترسيخ حضورها العسكرى فى المنطقة المهيأة أساساً لذلك بحكم ما تحفل به من حالة عدم استقرار سياسى وأمنى.

وفى هذا الخصوص اتجهت إلى تدعيم وتطوير علاقاتها العسكرية بـدول المنطقـة المختلفة للوصول إلى تحقيق طموحاتها العسكرية المتمثلة هنا بإيجاد نقاط ارتكاز عسكرية لها فى المنطقة، تستطيع من خلالها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاسـتراتيجية، وفـى هـذا السياق تسابقت هذه القوى فيما بينها للسيطرة على المنطقة، واتبعت فى ذلك عدة رسائل أهمها التواجد العسكرى المباشر والحصول على تسهيلات عسكرية والتعاون العـسكرى مـع دول المنطقة عبر المساعدات بأنواعها ومبيعات الأسلحة.

وهذا ما سيتم تناوله فى هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول منه على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتناول الثاني الإتحاد الأوروبـي وفرنـسا، ويخـصص المبحث الثالث للدول الأخرى (الدول العربية – إسرائيل – إيران – الصين – اليابان).

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

بانتهاء الحرب الباردة حدث تغير ملحوظا فى توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي، فقد زاد الاهتمام الأمريكي بكل ما يدور فيها من أحداث وتفاعلات ولاسيما بعد وصول حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة فى السودان عام ١٩٨٩، وتصاعد العمليات الإرهابية فى المنطقة وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[١]، وفى هذا الإطار اتخذت العديد من السياسات لضبط المنطقة، وإعادة ترتيبها وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية الجديدة فى المنطقة كما تم الإشارة إليه.

واعتمدت فى ذلك على عدة أدوات فى مقدمتها الأداة العسكرية، حيث حرصت على إيجاد مرتكزات عسكرية دائمة لها فى المنطقة وفى جنوب البحر الأحمر، وفى هذا الخصوص أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق (رونالد رامسفيلد)، بقوله "لقد تخلينا عن إدراك أهمية القرن الأفريقي، ولم نحاول أن نملأ الفراغ الذي ظل لسنوات، وخاصة فى ارتريا وجيبوتي اللتين انحصر فيهما الوجود الغربي على القوات الفرنسية.. نحن نحاول الآن تلافي قصور الماضي، وقد شرعنا بالفعل فى تجسيد استراتيجيتنا الجديدة فى الانتفاع بمزايا تلك المنطقة المهمة من الأرض من خلال إقامة مرتكزات ثابتة لوجود عسكري أمريكي"، بمعنى أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تسعى إلى إيجاد نوع من الوجود العسكري المستمر فى المنطقة لحماية مصالحها المختلفة، وذلك عن طريق تأسيس قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات أخرى وزيادة تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة، وبالتالي تقليل الاعتماد على الوجود العسكري الأوروبي، ولا سيما الفرنسي فى حماية مصالحها المختلفة ليس فى المنطقة فحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم[٢]، وفى هذا الإطار تجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وضمن توجهاتها الجديدة تجاه القارة الأفريقية، أعلنت فى فبراير عام ٢٠٠٧، إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الأفريقية بدلاً من الوضع السابق، الذي يقسم القارة بين ثلاث قيادات عسكرية، فى خطوة تنم عن تصميم أمريكى على زيادة الاهتمام بالقارة الأفريقية، ولا يمكن قراءة إنشاء هذه القيادة بعيدا عن رؤية القيادات الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية، التى رأت بأن بعض مناطق القارة الأفريقية أصبحت مرشحة لتكون

---

[١] لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Peter J. Schraeder, Op. Cit., pp. 24-25.

[٢] التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ...... م.س.ذ، ص١٢٤.

بؤر خطر على المصالح الأمريكية، الأمر الذى يتجاوز منطقة القرن الأفريقي ليشمل مناطق أخرى فى القارة، إضافة إلى مراقبة توجهات بعض القوى الإقليمية والدولية فى القارة، والتى بدأت تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية فى القارة ولا سيما الصين واليابان وإيران وليبيا(١).

المطلب الأول

التواجد العسكرى والتسهيلات

فى إطار التحركات الأمريكية لإعادة ضبط المنطقة امنيا، اتجهت الولايات المتحدة إلى زيادة انتشارها العسكري فيها ليتسنى لها السيطرة على التفاعلات المختلفة فى المنطقة، ومكافحة الإرهاب ومراقبة السواحل الصومالية وتهريب الأسلحة(٢)، وفى هذا الخصوص عملت على اتخاذ عدة خطوات فى المنطقة منها.

أولاً: جيبوتى:

فى أكتوبر عام ٢٠٠٢، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة فرعية ضمن القيادة الوسطى الأمريكية الممتدة من القرن الأفريقي حتى آسيا الوسطى بهدف تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب فى المنطقة، وأطلق على هذه القيادة قوة التدخل المشتركة فى القرن الأفريقى، ومقرها جيبوتى التى أصبحت القاعدة الرئيسية للولايات المتحدة فى المنطقة، بل والقاعدة الوحيدة لها فى جنوب الصحراء الأفريقية حتى عام ٢٠٠٤، وهى قاعدة مهمة للقوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية، وكانت طلائع القوات الأمريكية قد وصلتها فى شهر يونيو عام ٢٠٠٢ لتحل فى معسكر ليمونيه التابع للفرقة الأجنبية الفرنسية فى جيبوتى(٣). وبلغ حجم القوات الأمريكية فى القاعدة الآن حسب بعض المصادر حوالى ١٧٠٠ جندى(٤). إضافة إلى

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- بول روجزر، "افريكوم، الولايات المتحدة مشروع للمزيد من التورط العسكرى فى القارة".

http://www.alarabonline.org/Print.asp?Fname=/data/2007/04/04-01/851.htm

- تقرير: افريكوم لأفريقيا أم للإرهاب وليبيا والصين.

http://www.Jeel-Libya.com/horizons/artcilesview.asp?Field=contentfid=4869.

(٢) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٤.

(٣) د/ إبراهيم علوش، "الوجود العسكري الأمريكى فى القرن الأفريقى واليمن".

http://www.alarabnews/alshaab2005/26-08-2005/14.htm

(٤) د/ حمدى عبد الرحمن حسن، "القرن الأفريقى الجديد أمريكيا" ملف الأهرام الاستراتيجى، السنة (١٣)، العدد (١٤٧)، مارس ٢٠٠٧، ص٣١.

أثنى عشر قطعة بحرية مختلفة ومجموعة من الطائرات المقاتلة وطائرات الإنذار المبكـر[1]. وفى منتصف ديسمبر عام ٢٠٠٢ بدأت قوات المهام المشتركة، التي شكلتها الولايات المتحدة مع بعض حلفائها عملياتها في جيبوتي الرامية إلى تصفية الجماعات الإرهابية في المنطقة فى مشاركة واضحة مع شركاء التحالف في المنطقة، وتجدر الإشارة بأن مقر هذه القوات كانـت موجودة على السفينة الأمريكية Mount Whitney في خليج عدن، ولكن مع أوائل مايو ٢٠٠٣ انتقل مقر القيادة إلى قاعدة Camp Lemonier في جيبوتي، وبحلول منتصف ٢٠٠٤ كان هناك ما يقارب من ١٤٠٠ جندى فى القاعدة[2]، وشرح بيان أمريكي أسباب الانتقال من البحر إلى البر جاء نتيجة لإنشاء شبكة اتصالات جديدة تتصف بالفاعلية في عمليات نقـل المعلومـات الخاصة بمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا والمحيط الهندي، إضـافة إلى ذلك فإن الانتقال سيعمل على إتاحة الفرصة لاستقدام المزيد من القوات الأمريكيـة إلـى المنطقة[3].

والملاحظ أن المنطقة التى تغطيها التحركات الأمريكية تكشف عن الامتداد الجغرافي على طول الساحل الشرقى للقارة الأفريقية من القرن الأفريقي وحتى الجنوب الأفريقـى بمـا يشمله من جزر، وعلى الطرف الشرقى لهذه المنطقة توجد المياه الإقليمية لباكـستان والهنـد وسيريلانكا والمالديف، وفى داخل هذه المنطقة توجد جزر ترتبط بفرنسا، وهـى مدغـشقر وريونيون ويوجد أيضا مدخل الخليج العربى، وفى هذا الامتداد الجغرافى الواسع يعمـل الآن محوران عسكريان، المحور الأول وهو المحور الأمريكى وطرفاه هما القاعدة الحاليـة فـى جيبوتى والقاعدة الأمريكية فى (دييجو جارسيا)، والمحور الثانى هو المحور الفرنسى وطرفاه هما القاعدة الفرنسية فى جيبوتى، والقاعدة الفرنسية فى جزيرة ريونيون، وتحت مظلة هـذين المحورين تعمل مجموعة من الأساطيل البحرية المتحالفة من أسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وتتمتع هذه الأساطيل بتسهيلات وخدمات مختلفة فى موانئ الدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندى، إضافة إلى ذلك، فإن أطراف الدائرة البحرية والبرية تراقبها أساطيل وقوات عسكرية من دول صديقة للتحالف مثل جنوب أفريقيا والهند باكستان، ولعل هذا السبب فى تأكيد البيان

---

(1) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٤.

(2) Africa South of the Sahara2005, Op. Cit., p. 377

(3) د/ عبد الملك عودة، قضايا الديمقراطية فى البلاد الأفريقية...م.س.ذ/ ص٦٥.

الأمريكي على صفات ومزايا شبكات الاتصالات الجديدة، وما تتصف به من سرعة وفاعلية في توصيل المعلومات وتبادلها بين الأطراف المختلفة في هذا الامتداد[1].

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية، وقبل أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ تمتعت القوات الأمريكية بتسهيلات مختلفة في الأراضي الجيبوتية، حيث كانت القوات الأمريكية وفي إطار تحركاتها في المنطقة وفي المحيط الهندي تتخذ من القاعدة العسكرية في جيبوتي محطة للتوقف وملء الوقود والتموين بالاحتياجات[2].

ثانيا: أثيوبيا:

بالنسبة لأثيوبيا لم يعلن حتى هذه اللحظة عن وجود قواعد عسكرية دائمة للولايات المتحدة فيها، غير أن المعلن هو إجراء تدريبات مشتركة بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب، بهدف التعرف على المناطق المنتظر العمل فيها في المستقبل، كما يوجد ما بين ٣٠ إلى ٥٠ جندياً وضابطا أمريكياً للمشاركة في تشكيل وتدريب ثلاث كتائب أثيوبية لمكافحة الإرهاب[3]، فأثيوبيا أصبحت ولا سيما بعد تدخلها الأخير في الصومال لمطاردة قوات المحاكم الإسلامية القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ بعض أهدافها العسكرية، خاصة وأثيوبيا تمتلك واحد من أكبر الجيوش في القارة سواء من حيث العدد أو العدة، حيث يبلغ تعداده ما بين ١٥٠ إلى ١٨٠ ألف جندي تلقوا تدريبات أمريكية عالية[4]، ولذلك وبعد صعود المحاكم الإسلامية ونجاحها في القضاء على أمراء الحرب، وتحقيق الأمن والاستقرار وسيطرتها على معظم أراضي الصومال، فأن الولايات المتحدة بحثت عن طريق آخر للقضاء على المحاكم ووجدت في أثيوبيا من يقوم بذلك، ولا شك أن أثيوبيا قبلت بأداء هذه المهمة، لأن لديها ما تخشاه بدورها من ترك المحاكم تسيطر على الصومال وتوحدها ومن ثم تصبح قوة منافسة لها في المنطقة[5].

---

(١) نفس المصدر، ص٦٥.

(٢) اللواء / طلعت مسلم، "الوجود العسكري الدولي والإسرائيلي في مياه البحر الأحمر وانعكاسه على الأمن القومي العربي"، في / أحمد البرصان، (محرر)، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، ...م.س.ذ، ص٢١٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٥.

(٤) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "القرن الأفريقي الجديد أمريكيا...م.س.ذ/ص٣١.

(٥) د/ محمد مورو، "الاحتلال الأثيوبي.. والصمود الإسلامي في القرن الأفريقي"
http://www.Islamtooday.net/albasheer/show_articles_content.CFM?id=72fcatid=76fartid=8919

أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية وبحكم العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، تتمتع القوات الأمريكية بتسهيلات مختلفة فى أثيوبيا مع إمكانية استخدام المنشآت العسكرية الأثيوبية فى تحركاتها فى المنطقة، فخلال الحملة الواسعة ضد اتحاد المحاكم الإسلامية فى الصومال خلال شهري ديسمبر عام ٢٠٠٦ ويناير عام ٢٠٠٧، تعاونت الوحدات الأمريكية بشكل وثيق مع الحكومة الأثيوبية لإزاحة المحاكم من العاصمة ومن الصومال، كما شنت هجمات على الشركاء المزعومين من تنظيم القاعدة، وقد شملت تلك الهجمات عمليات جوية انطلاقا من قاعدة فى أثيوبيا، وكذلك وحدات من القوات الخاصة تحركت إلى الصومال عبر الحدود الأثيوبية والكينية(١).

ثالثاً: ارتريا:

لا توجد فى ارتريا قواعد عسكرية للولايات المتحدة بحسب المعلومات المتاحة، وإنما تحظى الولايات المتحدة بوجود عسكري آخر يتمثل ببعض الخبراء العسكريين، الذين يعملون على تدريب القوات الارترية(٢)، ووجود بعض العسكريين الأمريكيين من سلاح الجو فى قاعدة Kagnew التجسسية القريبة من اسمرا، التي كانت فى الماضى محطة المراقبة الرئيسية لأفريقيا والشرق الأوسط حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حيث أشارت بعض المصادر بأن الولايات المتحدة عادت وبعد استقلال ارتريا إلى السيطرة غير المباشرة على هذه القاعدة(٣). ومن ناحية التسهيلات تحظى الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية مختلفة فى المطارات والموانئ الارترية(٤)، بل انه وخلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) إلى ارتريا فى ديسمبر عام ٢٠٠٢ أعلنت ارتريا استعدادها للسماح للولايات المتحدة باستخدام منشأتها العسكرية المختلفة فى إطار الحملة الدولية على الإرهاب، وعلى نفس السياق أكد وزير الدفاع الأمريكي بأن التعاون بين بلاده وارتريا قائم فى ميادين تبادل المعلومات وفتح المجالات الجوية والبرية للنشاط العسكرى الأمريكى(٥). غير أن الموقف

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- بول روجزر، ...م.س.ذ،
- مايكل جوردون ومارك مازيتى، "التعاون الأمريكى الأثيوبى والحرب السرية فى القرن الأفريقى"
http://www.aljazeeratalk.net/Forum/Showthread.php?p=260284

(٢) اللواء/ طلعت مسلم ...م.س.ذ، ص٢٠٧.

(٣) د/ إبراهيم علوش،...م.س.ذ،

(٤) التقرير الاستراتيجى اليمنى، ٢٠٠٣، ...م.س.ذ، ص١١.

(٥) د/ عبد الملك عودة، "السياسة فى الحوار الأفريقى... م.س.ذ، ص١١.

الارترى من الولايات المتحدة قد تغير بعد ذلك، وظهر ذلك خلال الاجتياح الأثيوبي للصومال لمطاردة عناصر المحاكم الإسلامية والذي حظى بدعم امريكي واضح، حيث دعمت ارتريا علنا موقف المحاكم الإسلامية فى الصومال ونددت بالولايات المتحدة الأمريكية، وحذرت من إستراتيجيتها فى المنطقة، بل وشكلت عامل من عوامل الضغط والمواجهة ضد تلك الإستراتيجية المعتمدة فى بعض جوانبها على أثيوبيا، وهى تطورات جاءت عن خلفية الموقف الأمريكي المساند والدعم للتوجهات الأثيوبية فى المنطقة ولا سيما خلال الحرب بين الدولتين[١].

رابعاً: الصومال:

امتلكت الولايات المتحدة أثناء مرحلة الحرب الباردة ولا سيما بعد حرب الاوجادين قاعدتين عسكريتين فى الصومال، فقد كانت هناك فى مقديشو قاعدة جوية وبحرية تستخدمها القوات الأمريكية وقاعدة أخرى بحرية في بربرة، أما بعد انهيار الدولة وبحسب المعلومات المتاحة فليس هناك أي تواجد عسكري للولايات المتحدة فى الصومال[٢]. غير أنه وفى ظل الانهيار خضعت الصومال لعملية تدخل دولي، فقد كانت هناك قوات دولية بدأت بقوة الأمم المتحدة الأولى يونيصوم، ثم بالقوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بقوة الأمم المتحدة الثانية يونيصوم(٢)، غير أن هذه القوات فشلت فى تحقيق أي تقدم فى حل الأزمة الصومالية وانسحبت بعد ذلك[٣]، وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة وخلال تدخلها العسكري فى الصومال شاركت بحوالي ٢٤ ألف و ٨٨٣ جنديا من بين ٣٧ ألف جندي شاركوا فى العملية[٤]. وانسحبت من الصومال فى نهاية يناير عام ١٩٩٤، بعد قيام الجنرال عيديد بإسقاط طائرتين عموديتين لها فى أكتوبر ١٩٩٣، وقتل ١٨ جنديا أمريكيا وإصابة ٨٤ جنديا آخرين، بل وسحب جثة احد جنودها فى شوارع مقديشو، الأمر الذي جعل الرئيس السابق بيل كلينتون يضطر إلى إعلان نيته الانسحاب من الصومال، وتغير الاستراتيجية الأمريكية فى التعامل مع الشأن الصومالى، بمعنى أن الولايات المتحدة لن تسقط الصومال من حسابها بل ستسعى إلى السيطرة عليه نظرا لأهميته فى إستراتيجيتها الهادفة إلى السيطرة على منطقة القرن الأفريقى ومزاحمة النفوذ الأوروبى وخاصة الفرنسى فى المنطقة والقارة[٥].

---

(١) أمريكا إلى الصومال مجدداً... ما الفرق؟ htt:www.al-sharq.com/prmtpage.aspx?xf=2006.

(٢) اللواء/ طلعت مسلم، ... م.س.ذ، ص٢١٤-٢١٥.

(٣) م.س، ص٢٠٧.

(٤) عاطف صقر، ...م.س.ذ، ص٩٦.

(٥) د/ محمد مورو، ... م.س.ذ،

وبعد أحداث ١١ سبتمبر كثفت الولايات المتحدة من اهتمامها بالصومال وأهمية السيطرة عليه، حتى لا يكون منطقة آمنة لناشطي القاعدة الهاربين من أفغانستان، كما تزعم ولذلك وبعد أحداث سبتمبر بعدة شهور كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب يتخذ إجراءات مشددة لمنع الصومال من أن تتحول إلى مكان آمن للإرهاب الدولي، ومن بينها دوريات فى البحر الأحمر وتنفيذ طلعات جوية استطلاعية فوق مناطق يشتبه فى كونها معسكرات إرهابية فى البلاد. وفى هذا الخصوص كان الكثير من المراقبين يعتقدون أن مخاوف الولايات المتحدة ليس لها ما يبررها، وبحلول عام ٢٠٠٢ ظهر أن هذه الآراء كانت صحيحة، حيث لم يكن هناك أي مؤشرات حقيقية حول وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى الصومال، وبحلول عام ٢٠٠٣ أصبح واضحا أن المخاوف الأمريكية من أن يصبح الصومال منطقة تركز للقاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى ليس لها أي أساس، وأكد ذلك التقرير الذي صدر فى أوائل شهر أبريل من نفس العام من لجنة حظر الأسلحة التابعة للأمم المتحدة الذى أشار بأن الصومال شكلت فقط نقطة عبور للإرهابيين الدوليين[1].

ومع ذلك ظلت الصومال هدفاً أمريكيا لإكمال سيطرتها على المنطقة، وعلى منافذ البحار المهمة، حتى عام ٢٠٠٦ الذي شهد صعود اتحاد المحاكم الإسلامية فى الصومال ونجاحها فى فرض سيطرتها على أغلب الأراضى الصومالية، الذى رأت فيه الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها وعرقلة لاستراتيجيتها فى المنطقة، الأمر الذى دفعها إلى محاولة القضاء على المحاكم الإسلامية وإزاحتها عن الصومال، ورأت بأن تدخلها العسكرى المباشر ليس مناسبا، لا سيما بعد تجربتها السابقة فى الصومال وتجاربها فى العراق وأفغانستان، ولذلك رأت أن تستعين بأثيوبيا حليفتها الإستراتيجية فى المنطقة للقيام بذلك الأمر، وهو ما قبلت أن تقوم به أثيوبيا لتوافقه مع مصالحها فى المنطقة وخدمة للولايات المتحدة، وبالفعل شنت أثيوبيا حربا خاطفة على المحاكم الإسلامية وبمساعدة أمريكية واضحة، قامت خلالها بنشر قوة بحرية لمحاصرة السواحل الصومالية بهدف منع هروب زعماء المحاكم الإسلامية إلى الخارج بعد الإطاحة بحكومتهم، ونفذت أيضاً غارة جوية على جنوب الصومال بزعم استهداف عناصر من تنظيم القاعدة[2]. وتجدر الإشارة بأن الوجود العسكري الأمريكي فى البحر

---

(١) Africa South of the Sahara2005, Op.Cit. p. 1025

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- د/ محمد مورو، ...م.س.ذ،
- مروى صبرى، ...م.س.ذ،

الأحمر وقبالة السواحل الصومالية يتكون من ٨ قطع بحرية منها حاملة طائرات بها ٨٠ طائرة قتال وهليكوبتر، و١٠ طائرات استطلاع مبكر، إضافة إلى ١٨ زورق حراسة و ١٨ ألف جندى وسفينة معاونة وإمداد(١).

أما بالنسبة للتسهيلات العسكرية فليس هناك تسهيلات ممنوحة للقوات الأمريكية فى الصومال فى ظل حالة الانهيار الذي تعيشه البلاد، غير أن الصومال وقبل الانهيار كان قد وقع معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة فى أغسطس عام ١٩٨٠، تعطي للولايات المتحدة الحق فى استخدام قواتها للتسهيلات البحرية والجوية فى الصومال، وما زالت هذه المعاهدة نظريا سارية المفعول، ولذلك تظل إمكانية استخدام الولايات المتحدة للتسهيلات قائمة فى حال ما رأت ذلك مطلوباً(٢).

خامساً: السودان:

ليس هناك أي وجود عسكري للولايات المتحدة الأمريكية فى السودان، فحالة العداء التي حكمت العلاقات بين الدولتين منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي قضت على كل تعاون بين الطرفين ليس على الجانب العسكري فحسب، وإنما على مختلف الجوانب، بل أن الولايات المتحدة سعت وبكل الطرق إلى فرض عزلة دولية على نظام الإنقاذ، وهو ما تم التطرق إليه فى الفصول السابقة.

غير أنه وبحلول عام ٢٠٠٠ بدأت الحكومة السودانية العمل على تحسين علاقاتها بالدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة(٣)، وعقب أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أظهرت الحكومة السودانية تجاوبا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تحركاتها فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، بل وقبلت استقبال قوات أمريكية فى أراضيها لهذا الغرض، حيث وصل للسودان مع نهاية يونيو عام ٢٠٠٣ عدد من القوات الأمريكية المشاركة فى الحرب على الإرهاب فى المنطقة، ولم يعلم بعد ذلك شئ عن تلك القوات سواء من حيث مهامها أو خروجها. ونفس الأمر بالنسبة للتسهيلات العسكرية، حيث أبدت السودان وعقب الأحداث استعدادها لمنح القوات الأمريكية تسهيلات مختلفة فى أراضيها، بل ووضع منشأتها العسكرية تحت تصرف الولايات المتحدة وحلفائها فى إطار مكافحة الإرهاب(٤).

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٤.

(٢) اللواء / طلعت مسلم، ...م.س.ذ، ص٢١٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Africa South of the Sahara2005, Op.Cit, pp. 1096-1097.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٥.

المطلب الثاني

التعاون العسكري

في هذا المطلب سنتطرق للتعاون العسكري كأحد جوانب البعد العسكري للتنافس في المنطقة، والذي يشمل المساعدات العسكرية المختلفة المقدمة من الولايات المتحدة لدول المنطقة والتبادل الإستخباراتي، والتدريبات ومبيعات الأسلحة أن وجدت.

أولاً: جيبوتي:

شهدت العلاقات العسكرية بين جيبوتي والولايات المتحدة تطور ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ولا سيما بعد موافقة الحكومة الجيبوتية على فتح أراضيها للقوات الأمريكية ولحلفائها كما سبقت الإشارة إليه. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات العسكرية بين الدولتين، وشملت العديد من الزيارات المتبادلة التي تم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون العسكري، ففي مارس عام ٢٠٠٢، وأثناء زيارة الجنرال (تومي فرانكس) قائدة القيادة المركزية الأمريكية لجيبوتي، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين[١]. وفي ديسمبر من نفس العام قام وزير الدفاع الأمريكي السابق (رونالد رامسفيلد) بزيارة لجيبوتي لاستكمال المشاورات والمباحثات، التي كان قد بدأها قائد المنطقة المركزية والتنسيق للعمليات العسكرية مع قوات التحالف المتواجدة في جيبوتي، وفي يناير من عام ٢٠٠٣ زار الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة الولايات المتحدة، وأسفرت هذه الزيارة عن التوقيع على صفقة سرية بقيمة ٣٠ مليون دولار[٢]. الأمر الذي نقل التعاون في الدولتين إلى مجالات أرحب، زادت على أثرها المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة لجيبوتي زيادة كبيرة، فبعد أن كانت في عام ٢٠٠١ حوالي ٩٠٠ ألف دولار ارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ١٣,٢ مليون دولار، ووصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣ مليون دولار[٣]. مما جعل جيبوتي تعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصريح رئيس وزرائها ديليتا محمد استعدادها

---

(١) التقرير الإستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ...م.س.ذ، ص٢٥٢.

(٢) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ... م.س.ذ، ص٢٠٨.

(٣) أنظر في ذلك:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٤٧٠.
- التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٣٩.
- التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٢٣٨.

لاستضافة القيادة الخاصة بأفريقيا التي أعلنت وزارة الدفاع عن إنشاءها أوائل هذا العام ٢٠٠٧ - كما تم الإشارة إليه -[١].

ثانياً: أثيوبيا:

بعد نهاية الحرب الباردة حظيت أثيوبيا باهتمام واضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت عليها كحليف استراتيجي فى تنفيذ بعض السياسات الأمريكية فى المنطقة، وظهر بين الدولتين تعاون وتنسيق فى مختلف المجالات، ولا سيما على الجانب العسكري، حيث اعتمدت عليها مع بعض دول الجوار الجغرافي فى السعى لإسقاط نظام الإنقاذ فى السودان، واعتمدت عليها للقيام بأدوار مختلفة على الساحة الصومالية قبل وبعد التدخل الأمريكي عام ١٩٩٢، وحظى النظام الأثيوبى بدعم أمريكى مختلف، فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤، قدرت المساعدات العسكرية الأمريكية لأثيوبيا بحوالى ٨ ملايين دولار[٢]. هذا إلى جانب المساعدات الاقتصادية الكبيرة، والتى تم الإشارة إليها فى الفصل السابق. كما تحصل أثيوبيا على مساعدات عسكرية أخرى من خلال البرامج العسكرية الأمريكية المختلفة[٣]. إضافة إلى ذلك تقوم الولايات المتحدة بتدريب العديد من العسكريين الأثيوبيين من الرتب المختلفة[٤]. وبعد أحداث ١١ سبتمبر زاد التعاون والتنسيق العسكري والأمني بين الدولتين إلى درجة ملحوظة، وظهر ذلك من خلال تردد المسئولين العسكريين الأمريكيين على أثيوبيا خلال هذه الفترة، ففي مارس عام ٢٠٠٢ وخلال زيارة قائد القيادة المركزية الأمريكية وقعت الدولتان عدة اتفاقيات للتعاون الأمني وتبادل المعلومات الإستخباراتية[٥]، وخاصة فيما يتصل بالجماعات الإرهابية فى المنطقة، وفى ديسمبر من نفس

---

(١) جيبوتى تعرض استضافة القيادة الأمريكية الخاصة بأفريقيا
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=103104

(٢) أنظر فى ذلك:
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١-٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٤٧٠.
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٣٩.
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٢٣٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- مازن الحسينى، "أفريقيا وإمبراطورية البترول"
http://www.eddarb.com/modules/news/print.php?storyid:1311

(٤) على محمد سعيد، "الحضور الأمريكى فى القرن الأفريقى الدلالات والأبعاد"
http://www.arabbeat.com/i/3rd/0201.htm

(٥) التقرير الإستراتيجى اليمنى، ٢٠٠٣، ...م.س.ذ، ص٢٥٢.

العام وخلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) أبدت أثيوبيا استعدادها الكامل للقيام بشن أي حرب نيابة عن الولايات المتحدة ضد القوى الإسلامية فى المنطقة[1]. وتطور هذا التعاون بين الجانبين بعد ذلك بشكل كبير وصل إلى قيام أثيوبيا مع نهاية عام ٢٠٠٦ بالفعل بشن حرب على اتحاد المحاكم الشرعية فى الصومال، المتهمة من قبل الولايات المتحدة بعلاقاتها بتنظيم القاعدة وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى من وجهة النظر الأمريكية. وعلى الرغم من نفي المسئولين الأمريكيين فى البداية إعطاء أثيوبيا موافقة صريحة على شن الحرب، إلا أن المؤشرات تقول غير ذلك، فهناك وبحسب بعض المسئولين الأمريكيين فى إدارة بوش مؤشرات كثيرة على مباركة الولايات المتحدة للعمليات العسكرية، التي تقوم بها القوات الأثيوبية فى الصومال، منها التعاون الإستخبارى الذي ظهر بين الطرفين قبل وأثناء الحرب، بل أن الولايات المتحدة أمدت أثيوبيا بمعلومات عن طريق أقمار التجسس الأمريكية عن مواقع وتحركات قوات المحاكم فى الصومال[2].

أيضاً وعلى نفس السياق سمحت الولايات المتحدة لأثيوبيا باستكمال صفقة أسلحة سرية من كوريا الشمالية لمساعدتها فى عملية غزو الصومال، فى خرق واضح لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٤ أكتوبر عام ٢٠٠٦، الذى يقضى بفرض عقوبات على كوريا الشمالية على خلفية تجاربها النووية التي قامت بها مؤخرا، وبررت الولايات المتحدة موافقتها على إتمام الصفقة، بأنه يرجع فى جزء منه إلى كون أثيوبيا تخوض حربا ضد الجماعات الإسلامية فى الصومال، الأمر الذي يتفق مع التوجهات الأمريكية الهادفة إلى محاربة المتطرفين الدينيين فى القرن الأفريقى[3]، بل وبررت الهجوم الأثيوبى معتبرة بأن أثيوبيا لديها هواجسها الأمنية الخاصة التي دفعتها للقيام بشن هذه الحرب، ومما يذكر أيضاً فى هذا الصدد بأن الولايات المتحدة قد تعاونت مع أثيوبيا بتدريب قواتها العسكرية خلال الأربع سنوات الماضية استعداد لمثل هذه الموجهات[4]، التي تدعم المصالح الأمريكية فى المنطقة وتساعد على تنفيذ

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٣٠٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- مايكل جوردون ومارك مازيتى، "التعاون الأمريكي الأثيوبى والحرب السرية فى القرن الأفريقى"
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?p=260284

(٣) لدعمها غزو الصومال.. واشنطن تسمح لأثيوبيا بشراء أسلحة من كوريا الشمالية.
http://elshaab.org/news.php?I=4912

(٤) ادموند ساندرز، "هل يصبح الصومال مستنقعا لأثيوبيا.
http://alkarnee.wordpress.com/2006/12/

استراتيجيتها الجديدة فى المنطقة الهادفة إلى السيطرة الكاملة عليها وحرمان القوى الدولية الأخرى من أى نفوذ فيها.

ثالثاً: ارتريا:

بالنسبة للتعاون العسكري بين ارتريا والولايات المتحدة، يمكن القول بأنه بدأ فى المرحلة الأخيرة من حرب التحرير، ثم أخذ فى النمو بعد استكمال الاستقلال وقيام الدولة الارترية لأول مرة عام ١٩٩٣[١]، وقد أجرى وفد عسكري أمريكي وفى نفس العام زيارة لإرتريا برئاسة نائب قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية وأجرى مباحثات مع الرئيس الارترى بعد جولة ميدانية تفقد خلالها ميناء مصوع وضواحيه قدمت له خلالها شروحا وتوضيحات كاملة بالخرائط عن الشواطئ الارترية[٢]، ويبدو أن هذه الزيارة جاءت فى إطار التحركات الأمريكية الجديدة فى المنطقة الساعية إلى إيجاد نقاط تواجد عسكري لها فى المنطقة والاستفادة من التسهيلات فى مطارات وموانئ دول المنطقة. ولذلك وخلال عام ١٩٩٧، قدمت وزارة الدفاع الأمريكي تمويلا بقيمة ٧٠٠ألف دولار لمشروعين يتعلقان بميناء مصوع وبناء منطقة لإنزال الطائرات التجارية وملحقا لمستشفى المدينة[٣]، وأثناء التدخل الأمريكي فى الصومال عام ١٩٩٢، وفى إطار الترتيبات الأمريكية بخصوص الصومال ظهر تعاون وتنسيق بين الدولتين حيال الأزمة، حيث حرصت الولايات المتحدة على إشراك ارتريا فى ترتيباتها الجديدة فى المنطقة، وعبرت ارتريا عن دعمها وتأييدها الكامل للتدخل الأمريكي فى الصومال[٤]، بل واستعدادها للقيام بأي دور يطلب منها لمساعدة التحركات الأمريكية فى المنطقة. مثلما ظهر فى دورها تجاه السودان كما تم الإشارة إليه.

وفى مقابل ذلك زادت الولايات المتحدة من مساعدتها العسكرية لارتريا، وقدمت لها فى هذا الإطار العديد من المنح الدراسية للعسكريين الارتريين فى المعاهد والأكاديميات العسكرية الأمريكية، وقفزت المساعدات العسكرية من ٢٠٠ ألف دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٠ ألف دولار عام ١٩٩٧[٥]، وزادت هذه المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ إلى حوالى

---

(١) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة...م.س.ذ، ص٢٢٧.

(٢) م.س، ص٢٢٨.

(٣) Africa South of the Sahara2005, Op. Cit. p. 431

(٤) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة...م.س.ذ، ص٢٢٩.

(٥) اللواء/ طلعت مسلم، ...م.س.ذ، ص٢٠٧.

٤,٣ مليون دولار[1]. غير أن التعاون بين البلدين شهد بعض الفتور بعد عام ١٩٩٨ على خلفية الحرب الارترية الأثيوبية، التي رأت فيها الولايات المتحدة ضربة قوية لاستراتيجيتها في المنطقة، ورأت فيها ارتريا انحيازاً أمريكيا لأثيوبيا – كما سبق الإشارة إليه – غير أن هذا الفتور لم ينهى التعاون العسكرى بين الدولتين، حيث ظل قائماً حتى أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، التى دفعت بالتعاون بين البلدين إلى مجالات أرحب، والتى رأت فيها ارتريا فرصة مناسبة لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وتقديم نفسها كحليف استراتيجي لها فى المنطقة، ولذلك وعلى أثر الأحداث أبدت ارتريا استعدادها القيام بأى تحركات تطلب منها فى إطار الحرب على الإرهاب، بل واستعدادها لمنح الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية فى أراضيها[2].

وفى هذا الإطار وخلال شهر مارس عام ٢٠٠٢ قام قائد القيادة المركزية بزيارة ارتريا، تم التوقيع خلالها على عدة اتفاقيات للتعاون الأمني والاستخباراتي بين الدولتين[3]، واستمر التعاون بعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٦، حيث شهد توتر فى العلاقات بين الدولتين على خلفية الغزو الأثيوبي للصومال الذى حظى بدعم أمريكي، والذى تقاطع مع المصالح الإرترية فى المنطقة الأمر الذى أثر على مسيرة التعاون العسكرى بين البلدين، بل وأخذت ارتريا منحى آخر معارض للتوجهات الأمريكية ليس فقط فى الصومال، وإنما فى المنطقة على وجه العموم كما تم الإشارة إليه فى الصفحات السابقة.

رابعاً: الصومال:

توقف التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصومال بعد سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، وانهيار الدولة فى الصومال، ففى مجال المساعدات العسكرية وبحسب المصادر المتاحة لم تتلقى الصومال أى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، باستثناء بعض المساعدات التى حصلت عليها بين عامى ٢٠٠٠، ٢٠٠١، التى قدرت بحوالى ٢,٩

---

(١) انظر فى ذلك:
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١-٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٤٧٠.
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٣٩.
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٢٣٨.

(٢) م.س، ص٣٠٩.

(٣) التقرير الاستراتيجى اليمنى، ٢٠٠٣، ...م.س.ذ، ص٢٥٢.

مليون دولار[1]، والتي لم تعرف الجهة المستفيدة منها، هل هي الحكومة المؤقتة التي تمخضت عن مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٠، برئاسة عبده قاسم صلاد حسن، والتي لم تحظى بمباركة الولايات المتحدة[2]. أم الفصائل المسلحة التي اتخذت موقفا معادياً من الحكومة المؤقتة، والتي حظيت بدعم وتشجيع أثيوبي ومباركة أمريكية، أدى فى نهاية الأمر إلى عرقلة عمل هذه الحكومة ثم إسقاطها، وبعدها تم تشكيل حكومة جديدة فى أكتوبر عام ٢٠٠٤، برئاسة عبد الله يوسف أحمد، حظيت بدعم أثيوبي وموافقة أمريكية وتلقت مساعدات مختلفة من قبل الولايات المتحدة عبر أثيوبيا، إلا إنها فشلت فى بسط نفوذها على الساحة الصومالية وتجاوز التحديات والمعوقات[3]، مما أدخل البلاد فى مرحلة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى بروز إتحاد المحاكم الإسلامية، الذي عمل على مواجهة هذه الأوضاع واستطاع أن يفرض الأمن والاستقرار فى أجزاء كبيرة من الصومال[4]- كما تم الإشارة إليه- مما دفع الولايات المتحدة إلى العمل على دعم ومساعدة الحكومة المؤقتة فى مواجهة اتحاد المحاكم الإسلامية، التي رأت فيه تهديدا لمصالحها فى المنطقة، وعملت فى هذا الصدد على تكوين تحالف من إمراء الحرب فى فبراير عام ٢٠٠٦، أطلقت عليه التحالف من أجل صيانة السلام ومكافحة الإرهاب، وقدمت له مساعدات عسكرية مختلفة ودعم مالي وسياسي ووفرت له الغطاء الإقليمي، الذي يتيح له حرية الحركة الواسعة للقضاء على إتحاد المحاكم الإسلامية[5]، وبعد فشل هذا التحالف فى تحقيق هدفه بل وهزيمته من قبل قوات المحاكم الشرعية، لجأت

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١-٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص٤٧٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكى من الحكومة الانتقالية الأولى، أنظر:

- د/ محمد عاشور، "الحركة الإسلامية الصومالية.. ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم".

http://www.islamonline.net/Arab/Politics/2002/01/articles.shtml

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

- د/ صلاح حليمة، "عهد جديد فى الصومال" السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص٢١٢-٢١٥.

(٤) هل يمثل الصومال خطرا على الولايات المتحدة،

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=484

(٥) لمزيد من التفاصيل حول التحالف الأمريكي لمساندة الحكومة المؤقتة الثانية انظر:

- اندى رويل، "التدخل الأمريكى فى الصومال"

http://www.iraqcp.org/members4/007115w8.htm

- على غرار النموذج الطالبانى حكومة ودولة صومالية جديدة

http://aljaml.com/noode/2314

- وليد الطيب، "تحرير مقديشو... وداعا أمريكا"

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=6fartid=7286

الولايات المتحدة إلى أثيوبيا حليفتها الرئيسية فى المنطقة لتقوم نيابة عنها بالتدخل عسكرياً للقضاء على قوات المحاكم الشرعية.

خامساً: السودان:

لا يوجد تعاون عسكرى مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، نتيجة لتأزم العلاقات بين الدولتين منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة فى الخرطوم عام ١٩٨٩، إلا فيما يتصل بالتعاون الإستخباراتى، ففي إطار محاولة النظام السودانى تحسين علاقاته بالولايات المتحدة، سعى ومنذ بداية عامة ١٩٩٦، إلى عرض تعاونه الأمنى مع الولايات المتحدة وبحسب قول السفير الأمريكي السابق فى السودان (تيموثي كارني) أظهرت السودان تعاوناً كبيراً فى هذا الخصوص، وأبدت استعدادها لتسليم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي كان يعيش فى ذلك الوقت فى السودان، غير أن الولايات المتحدة رفضت تسلمه، وقام السودان بعد ذلك بطرده رضوخا لطلب نائب المخابرات القومية المستشار صامويل ساندى(١).

وبحلول عام ٢٠٠٠ أظهر السودان مجدداً رغبة قوية لإنشاء علاقات تعاون جيدة مع الإدارة الجديدة بقيادة بوش الابن، وظهرت خلال هذه الفترة أشارات معتدلة فى طريق تحسن العلاقات بين البلدين(٢). وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتشكل فرصة إضافية لتحسين العلاقات بين البلدين، خاصة بعد التعاون الكامل الذي أظهره السودان للأجهزة الأمنية الأمريكية بخصوص ملف الإرهاب فى المنطقة، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية الجديدة تشيد بهذا التعاون(٣). وفى هذا الخصوص قدم السودان معلومات استخباراتية مهمة للأجهزة الأمريكية حول أسامة بن لادن، وسلمها مجموعة من الخرائط والوثائق عنه وعن تنظيم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- تيموثي كارنى، ومنصور إعجاز، "قضية التعاون طويل المدى بين النظام السوداني والمخابرات الأمريكية، ترجمة د/ أسامة عبد الرحمن النور، الواشنطون بوست، الأحد ٢٠٠٢/٦/٣٠،

http://www.arkani.org/newcush_Files/hist_documents/sudan_cia_links.htm

(٢) م.س.

(٣) د/ محمد عاشور، "مصر وقضية السودان: المحددات ورؤية التسوية" فى د/ نادية محمود مصطفى، ود/ زينب عبد العظيم (محرر)، **الدور الأقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠٠-٢٠٠٣**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ٢٠٠٣)، ص٣٨٢.

القاعدة الذى أسسه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين[1]. الأمر الذى جعل البعض يعتقد بأن التعاون الأمنى بين البلدين يسير فى إتجاه شراكة استخباراتية قوية بين البلدين تستهدف الجماعات الإرهابية فى المنطقة بحسب وجهة النظر الأمريكية، ورغم هذا التعاون فى المجال الأمنى فإن العلاقات السياسية ظلت فى مستوى أدنى، ولم تصل إلى حد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان أو شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب[2].

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة، وبحسب المصادر المتاحة فلم تسجل أي مبيعات خلال الفترة المحددة لدول المنطقة. بل أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول القارة بما فى ذلك بلدان الشمال الأفريقي منخفضة جداً، حيث لم تتجاوز فى عام ٢٠٠٦ عن ٥٩,٨ مليون دولار، بل أنها كانت فى عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٩,٢ مليون دولار فقط[3].

---

(1) د/ حمدى عبد الرحمن حسن، "السودان ومستقبل التوازن الأقليمى فى القرن الأفريقى" السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢، ص١١٢.

(2) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/Ac845723-40B1-4B25-9EB2-60A131EDA4A3.htm

(3) مازن الحسينى،...م.س.ذ،

المبحث الثاني

الاتحاد الأوروبى وفرنسا

بظهور الاتحاد الأوروبى عام ١٩٩٣، برز نوع من التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبى تجاه القضايا والمناطق الدولية، التي تمثل أهمية للمصالح الأوروبية[١]. وظهرت منطقة القرن الأفريقى كأحد أهم المناطق التى حظيت باهتمام من قبل الاتحاد الأوروبى – كما تم الإشارة إليه – وفي هذا الإطار سعى الاتحاد الأوروبى وفرنسا إلى تجديد وتطوير تواصلهما مع دول المنطقة وعلى مختلف المستويات. وحظى الجانب العسكرى بأهمية ملحوظة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، التى هيأت الفرصة للولايات المتحدة لإعادة وزيادة انتشارها العسكري فى المنطقة بحجة محاربة الإرهاب الدولى، الأمر الذى دفع الإتحاد الأوروبى وفرنسا إلى تكثيف حضورهما العسكري في المنطقة سواء من خلال التواجد المباشر أو عبر التسهيلات العسكرية والتعاون مع دول المنطقة، وإن كان ذلك فى إطار التنسيق مع الولايات المتحدة التى تقود الحملة الدولية للحرب على الإرهاب، وهدف الإتحاد الأوروبى وفرنسا من هذه التحركات تأكيد حضورهما فى المنطقة، وعدم ترك الساحة خالية للولايات المتحدة ترتبها وفقاً لخدمة مصالحها، والتى ستأتي على حساب المصالح الأوروبية فى المنطقة. وهذا ما سوف يتعرض له هذا المبحث، حيث يخصص المطلب الأول منه للاتحاد الأوروبى ككيان سياسى واحد مع استثناء فرنسا صاحبة الحضور التاريخى فى المنطقة التى سيتم تناولها فى المطلب الثانى من هذا المبحث.

---

[١] لمزيد من التفاصيل انظر:

- Gorm Rye olsen, Op. Cit., pp. A 68-70

المطلب الأول

الاتحاد الأوروبي

أولاً: جيبوتي:

بداية يمكن القول بأن التواجد العسكري الأوروبي في جيبوتي اقتصر وحتى عام ٢٠٠٢ على الوجود الفرنسي، غير أنه وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وما اتصل بها من الحرب الدولية على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة، وبروز منطقة القرن الأفريقي كمنطقة حاضنة للإرهاب من وجهة النظر الغربية، توافدت القوات الأوروبية على المنطقة بهدف محاربة الإرهاب وتقديم الدعم والمساعدة للقوات الأمريكية، التي تقوم بمطاردة الجماعات الإرهابية في أكثر من منطقة[١]، فالولايات المتحدة وفي إطار تحركاتها هذه أسندت بعض المهام العسكريـــة والأمنية في المنطقة لبعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وإيطاليا وإنجلتـــرا وأسبانيا، بهدف تخفيف العبء عنها بالنسبة لمراقبة الشواطئ في المنطقة[٢].

ولذلك وبعد وصول القوات الأمريكية إلى قاعدة ليمونية في جيبوتي توالت القوات الأوروبية إلى القاعدة التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد ذلك مقر للقيادة المشتركة في منطقة القرن الأفريقي، وفيما يتصل بإعداد قوات الإتحاد الأوروبي وأسلحتها المختلفة في المنطقة فقد اختلفت المصادر المتاحة في تقدير ذلك[٣]، غير أن المؤكد هو الاتفاق حول تزايد الوجود العسكري للاتحاد الأوروبي في المنطقة بصورة لم تشهدها المنطقة منذ الحرب الباردة. ومن أهم مؤشرات ذلك، مشاركة ألمانيا بقوات عسكرية في جيبوتي في سابقة تعد الثانية لها في المنطقة بعد تدخلها في الصومال عام ١٩٩٢. بل أنها تعتبر الدولة الأوروبية الأولى بعد فرنسا التي عقدت اتفاقية مع جيبوتي تقضي باتخاذ ميناء جيبوتي ومطاراتها قاعدة ارتكاز أساسية لتقديم الخدمات والتسهيلات البحرية والجوية[٤]. وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة

---

(١) التقرير الإستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص٢٥٢.

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٤-١٢٧.
- خالد يوسف، "القرن الأفريقي.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي"

http://www.almoslin.net/Figh_wagi3/show_file_main.cfm?id=991
Africa South of the Sahara2005,Op. Cit, p 77.

(٤) د/ عبد الملك عودة، "السياسة في الجوار الأفريقي...م.س.ذ، ص٦.

منحت ألمانيا قيادة العمليات العسكرية ضد الإرهاب فى المنطقة، خاصة بعد أن أصبح لها ومنذ منتصف عام ٢٠٠٤ وجود عسكري كبير فى المنطقة يتكون من ٣ بارجات و٤سفن إمداد وحوالى ٧٥٠ بحار و ١٥٠ إلى ٢٠٠ جندي يقومون بتشغيل قاعدة الدعم اللوجستي فى القاعدة[١]. ويبدو أن الولايات المتحدة فضلت ألمانيا على فرنسا صاحبة الوجود التقليدى فى المنطقة لقيادة قوات التحالف، فى إطار اتجاهها إلى تقليص النفوذ الفرنسى المنافس لها.

وبالنسبة للتسهيلات العسكرية تتمتع قوات الاتحاد الأوروبى، وفى إطار الحرب على الإرهاب بتسهيلات عسكرية مختلفة فى جيبوتى، فأساطيلها البحرية تحصل على كامل التسهيلات والخدمات فى ميناء جيبوتي، وطائراتها العسكرية تجوب الأجواء الجيبوتية بحرية تامة لمتابعة ورصد نشاط الملاحة فى جنوب البحر الأحمر وبحر العرب[٢]. ومن الواضح أن التسهيلات التى تحظى بها قوات الاتحاد الأوروبى تأتى فى إطار التنسيق والتفاهم مع الولايات المتحدة.

ثانياً: أثيوبيا:

ليس هناك تواجد عسكرى مباشر للاتحاد الأوروبى فى أثيوبيا بحسب المصادر المتاحة، غير أنه وفى إطار الحرب على الإرهاب، التي تقوم بها الولايات المتحدة فى المنطقة والتى حظيت بمساندة واضحة من الاتحاد الأوروبى، تمتعت قوات الاتحاد الأوروبى المتواجدة فى المنطقة بتسهيلات مختلفة فى أثيوبيا، التى أبدت استعدادها الكامل للتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها فى الحرب على الإرهاب[٣].

أما بالنسبة للتعاون العسكري بين الجانبين وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة أشارت بعض المصادر إلى قيام أثيوبيا وخلال حربها مع ارتريا عام ١٩٩٨، بشراء أسلحة تقدر بمئات الملايين من عدة دول كان من بينها الاتحاد الأوروبى[٤].

---

(١) Africa South of the sahara2005,Op. Cit, p.377

(٢) د/ عبد الملك عودة، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية...م.س.ذ، ص٦٦.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٤) Africa South of the sahara2005, Op. Cit., p.431

ثالثاً: ارتريا:

خلت ارتريا من أى وجود عسكرى للاتحاد الأوروبى مثلها فى ذلك مثل أثيوبيا، غير أن قوات الاتحاد الأوروبي المنتشرة فى المنطقة، وفى البحار القريبة منها تحظى بتسهيلات مختلفة فى الموانئ والمطارات الارترية(١)، خاصة بعد إعلان ارتريا عام ٢٠٠٢ استعدادها السماح لقوات التحالف باستخدام منشأتها العسكرية فى الحرب على الإرهاب(٢).

وبالنسبة للتعاون بين الطرفين، حصلت ارتريا عام ١٩٩٥ أثناء نزاعها مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية فى البحر الأحمر على مجموعة من الطائرات العمودية القتالية تقدر بحوالى عشرين طائرة من الإتحاد الأوروبى يعتقد بأن مصدرها إيطاليا التى تربطها بإرتريا علاقات تاريخية قديمة(٣).

رابعاً: الصومال:

ارتبط الوجود العسكري للاتحاد الأوروبي فى الصومال بتدخل الأمم المتحدة فى الأزمة الصومالية فيما عرف بعملية يونصوم (٢) فى ديسمبر عام ١٩٩٢، حيث شاركت العديد من دول الإتحاد الأوروبى (إيطاليا – فرنسا – ألمانيا – بريطانيا – بلجيكا) بقوات عسكرية فى إطار العملية بلغت حوالى ٣٨٨٠ جندى من غير القوات الفرنسية التى تقدر بحوالى ٢٠٠٠ جندى(٤).

وخلال العملية ظهر تنافس واضح بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي رغم التظاهر بالتعاون بين الطرفين إزاء الأزمة الصومالية، حيث اعترضت بعض دول الاتحاد على هيمنة الولايات المتحدة على دور الأمم المتحدة ومحاولتها فرض توجهاتها فى حل الأزمة دون أى اعتبار للدول الأخرى المشاركة فى العملية، إضافة إلى ذلك ظهر تنافس وعدم تنسيق بين القوات الأوروبية نفسها، فكل قوة أخذت تنفذ توجيهات الدولة التابعة لها دون أى

---

(١) د/ عبد الملك عودة، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية...م.س.ذ، ص٦٦.

(٢) د/ عبد الملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقي...م.س.ذ، ص١١.

(٣) د/حسن أبو طالب، "الآثار الإستراتيجية للنزاع اليمني الارترى حول أرخبيل حنيش" دراسات فى الأمن والإستراتيجية، كراسات فصلية، مجلد (٤)، يوليو ١٩٩٦، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص١٨.

(٤) انظر فى ذلك:

– عاطف صقر،... م.س.ذ، ص٩٦-١١٥.

اعتبار للعمل المشترك[1]. ويبدو أن افتقاد الإتحاد الأوروبي لرؤية استراتيجية موحدة كان السبب في ذلك.

وبفشل التدخل الأولي في الصومال انسحبت القوات الأوروبية عام ١٩٩٤ مع بقية القوات الدولية من الصومال[2]. ومنذ ذلك الوقت وبحسب البيانات المتاحة، فليس هناك وجود عسكري للاتحاد الأوروبي في الصومال باستثناء بعض القوات العسكرية المتواجدة قبالة السواحل الصومالية في إطار الحملة الدولية على الإرهاب[3]، والتي أوكلت لها مهمة القيام بدوريات في البحر الأحمر وبحر العرب وتنفيذ طلعات جوية استطلاعية فوق مناطق يشتبه في كونها معسكرات إرهابية في الصومال[4]، ورغم ذلك يلاحظ أن العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة والمتمثلة بقيام طائراتها الحربية بقصف مواقع داخل الصومال أثناء الاجتياح الأثيوبي للصومال كانت محل انتقاد من جانب الاتحاد الأوروبي[5].

أما بخصوص التسهيلات العسكرية، فمن الطبيعي أن تتمتع قوات الاتحاد الأوروبي بتسهيلات مختلفة في الأراضي الصومالية بحكم مشاركتها في الحملة الدولية على الإرهاب، خاصة وأن الحكومة المؤقتة الثانية في الصومال قد منحت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرية الكاملة في استخدم الأراضي والأجواء الصومالية في ملاحقة التنظيمات الإرهابية في المنطقة وفي الصومال[6]. أما فيما يتعلق بالمساعدات ومبيعات الأسلحة الأوروبية للصومال، فتجدر الإشارة بأن الصومال يخضع ومنذ عام ١٩٩٢ لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٧، الذي يحظر على المجتمع الدولي تزويد الصومال بأي أسلحة، غير أن هذا القرار قد تم تجاوزه من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ بتاريخ ٦/١٢/٢٠٠٦،

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز...م.س.ذ، ص٦١-٦٣.
- عاطف صقر،...م.س.ذ، ص١٠٠-١٠٤.

(2) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز...، ص٦٤.

(3) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:
- التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .... م.س.ذ، ص١٢٥-١٢٦.

(4) Africa South of the sahara2005, Op. Cit., p. 1025

(5) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- محمد مصطفى علوش، "حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"
http://www.Islamtody.net/print.cfm?artid=8616

(6) اندي رويل " التدخل الأمريكي في الصومال"
http://www.iragcp.org/members4/0070115w8.htm.

الذي ادخل استثناء على حظر الأسلحة للصومال[١]، وربما يتيح هذا القرار بعد ذلك إمكانية قيام الاتحاد الأوروبى وغيره من القوى الدولية الأخرى فى تزويد الصومال بالأسلحة.

خامساً: السودان:

ليس هناك أى وجود عسكرى مباشر لدول الاتحاد الأوروبى فى السودان، باستثناء بعض التواجد المحدود في دارفور في إطار مساندات الاتحاد الأوروبي لقوات الاتحاد الأفريقي المتواجدة هناك. حيث يقوم بنقل فرق قوات الاتحاد الأفريقي إلى دارفور بواسطة طائراته العسكرية، وتقديم دعما مدنيا وعسكرياً، كما وفر مستشارين وخبراء عسكريين في مجالات الاتصالات والتسليح وتجهيز الطائرات[٢]. غير أن الاتحاد الأوروبي ومن خلال تحركاته المختلفة تجاه أزمة دارفور -كما تم الإشارة إليه- يسعى وبشكل واضح إلى التدخل العسكري في الإقليم، حيث دعا ومنذ تصاعد الأزمة إلى إدخال قوات دولية للإقليم، وإبداء رغبته في المشاركة في هذه القوات، بل أن رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي الجنرال الفنلندي (جوستاف هاجلان) دعاء صراحة إلى إرسال قوة عسكرية أوروبية للإقليم[٣]. وعلى نفس السياق أعلنت بريطانية عن استعدادها لإرسال خمسة آلاف جندي بريطاني إلى دارفور، وقامت فرنسا بنشر مجموعة من جنودها المتواجدين في تشاد على الحدود مع السودان، غير أن الولايات المتحدة ولقطع الطريق مع التحركات الأوروبية طرحت فكرة إرسال قوات أفريقية إلى الإقليم، ومع ذلك وبسبب عدم نجاح قوات الاتحاد الأفريقي في ضبط الإقليم عاد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى لطرح مسألة إرسال قوات دولية إلى دارفور[٤].

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي وفي إطار سعيه لزيادة انتشاره العسكري في المنطقة مصمم على التدخل العسكري في دارفور لأسباب تتعلق بمصالحه الاستراتيجية في المنطقة، التي أصبحت مهددة من قبل العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وبالنسبة للتسهيلات والتعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي والسودان، فليس هناك ما يشير إلى وجوده، نظرا لتأزم العلاقات بين الجانبين، وخاصة بعد تصاعد أزمة دارفور

---

(١) تحالف أمريكي، اثيوبي في القرن الأفريقي لمواجهة المد الإسلامي.
http://www.alasr.ws/index.CFM?Method=home.com&contentID=8501.

(٢) تسهيل السلام في أفريقيا – هل هو الرد الأوروبي على الأزمات، قراءات إستراتيجية.
http://www.ahram.org/acpss/ahram/2001/1/1/REID.HTM.

(٣) توافق المصالح الأوروأمريكية بوسع الضغط الدولي على السودان
http://www./khwanonLine.com/print.asp?ID=8114.

(٤) إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولي، ....م.س.ذ،

وتشدد الموقف الأوروبي تجاه حكومة الإنقاذ بشكل فاق التشدد الأمريكي[1]. أما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الأوروبية للسودان، فقد حظر الاتحاد الأوروبي بيع الأسلحة الأوروبية للسودان، وأصدار في هذه الخصوص قرار عام ١٩٩٣ بمنع دول الاتحاد الأوربي تزويد السودان بأي أسلحة[2].

المطلب الثاني

فرنسا

أولاً: جيبوتي:

يتركز الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة بشكل أساسي في جيبوتي منذ عام ١٩٧٧ بمقتضى الاتفاقية العسكرية الموقعة بين البلدين[3]. ولذلك تحظى القاعدة العسكرية في جيبوتي بأهمية بالغة في إطار الاستراتيجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية بوجه عام والمنطقة على وجه الخصوص. وم هذا المنطلق وعلى الرغم من التغيرات والتحولات التي شهدتها السياسة العسكرية الفرنس بد الحرب الباردة، ولا سيما بعد أحداث رواندا عام ١٩٩٤، والتي عملت على إعاد ة دور العسكرية الفرنسية ووجودها في القارة الأفريقية[4]. احتفظت قاعدة جيبوتي ا ومكانتها بل وأصبحت حجر الزاوية للعسكرية الفرنسية في المنطقة، فمن خلالها تم ى حماية مصالحها المختلفة وتحقيق أهدافها وتأكيد حضورها أمام القوى الدولية الأ اصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. ولذلك ظل حجم القوات فيها ثابت إلى ح خلال معظم عقد التسعينات عند حدود ٣٥٠٠ جندى تتألف من ٢٥٠٠ قوات برية و ت جوية و ٣٠٠ قوات بحرية، بالإضافة إلى قوات الدعم، وإن كانت هذه القوات قد خ عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٨٠٠ جندي[5]، إلا أن هذا التخفيض وبحسب الرؤية الفرنسيه ي انخفاض الأهمية الاستراتيجية للقاعدة، بل على العكس زادت أهميتها بشكل ملحوظ بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة

---

(1) لمزيد التفاصيل مواقف . . الأوروبي ومواقف الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور أنظر:

– طلعت رميح، " مع . . عور من الزاوية الإستراتيجية".

http://www.almoslim.net/Moslim_Files/DARFOR/ART1_DARFOR_Is . . . tm.

(2) Colinlegum, (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1992-1994, vol.24 . . .t,B.P523

(3) لمزيد التفاصيل حول ذلك نظر:

– د/ عبد الملك عوده، " تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ....م.س.ذ / ص ١٨٠-١٨١.

(4) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Shaun Gregory,op.cit,pp.437-447.

(5) Ibid,P.444

وأحداث ١١ سبتمبر، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء لقائه بالرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في أكتوبر ٢٠٠٢[١]. ومن ناحية أخرى عملت فرنسا على تعويض النقص العددي للأفراد بالتركيز على الجانب الكيفي لعمل هذه القوات من حيث التدريب والتسليح ومن ثم الاستفادة القصوى من القوات الموجودة في القاعدة[٢]، إضافة إلى الاعتماد والتنسيق مع قوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا عام ١٩٩٣، والتي تستطيع أن تتدخل في وقت قصير في أي منطقة من مناطق القارة[٣]، أي أن هناك توزيع للأدوار بين هذه القوة والقواعد المنتشرة في القارة في ظل الاستراتيجية الفرنسية الجديدة[٤].

أما فيما يتعلق بالمعدات والآليات العسكرية الفرنسية في جيبوتي، فتشمل سرب طائرات تتكون من ست طائرات ميراج F-IC عاملة، وأربع طائرات من نفس النوع في التخزين، بالإضافة إلى طائرة C-160، وثلاث طائرات عمودية هليكوبتر، و ٣ سفن أنزال وسرية دبابات، و ٢٦ مركبة مدرعة للاستطلاع، و ٦ مدافع ١٥٥م، إضافة إلى ذلك تعتبر قاعدة جيبوتي قاعدة أساسية للأسطول الفرنسي في المحيط الهندي الذي يتكون من سفينة قيادة ونحو ١٤٠٠ جندي و ٣ فرقاطات، وسفينتي مرور برمائيتين، و ٣ سفن مساعدة[٥].

أما فيما يتصل بالتسهيلات العسكرية فإن القوات الفرنسية المختلفة تتمتع بتسهيلات مختلفة في الموانئ والمطارات الجيبوتية بحسب الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الدولتين في عام ١٩٧٧؛ التي حددت شروط وجود القوات الفرنسية في جيبوتي، ونصت على أن التدخل الفرنسي بموجب هذه المعاهدة يكون فحسب للدفاع عن الدولة إذا تعرضت لأي هجوم خارجي، وفي مقابل تلك التسهيلات تقوم فرنسا بالمشاركة في بناء الجيش الجيبوتي وإمداده بالمساعدات الفنية والأسلحة والتمويل والتدريب للكوادر الوطنية[٦]. إضافة إلى ذلك وفي إطار التعاون وقعت فرنسا اتفاقيات عسكرية أخرى مع جيبوتي، ففي سبتمبر عام ١٩٧٩ وقعت معها اتفاقية خاصة بإنشاء مكتب مراسلة عسكرية، وفى فبراير عام ١٩٨٠ وقعت اتفاقية بشأن

---

(١) Africa South of the Sahara2005,op.cit,p.376

(٢) Shaun gregory,op.cit,P.447

(٣) د/ إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء....م.س.ذ، ص١١.

(٤) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١-٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص ٤٥١.

(٥) أنظر فى ذلك:

– اللواء طلعت مسلم ...م.س.ذ، ص ٢٠٣.

التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١-٢٢٠٠، .... م.س.ذ، ص ٤٥٥.

(٦) د/ عبد الملك عوده، " تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة....م.س.ذ، ص ١٨٠-١٨٨.

اختصاصات الشرطة العسكرية في مجال الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المساعدون العسكريون الفنيون، ووقعت معها أيضا اتفاقية في فبراير عام ١٩٩١ بشأن مراقبة المجال الجوي[١]، وتطبيقا لاتفاقية الدفاع الموقعة بين الدولتين، قامت فرنسا بزيادة وجودها العسكري في جيبوتي مع أوائل عام ١٩٩٩، بعد تصاعد الحرب الارترية الأثيوبية، كإجراء احتياطي لحماية جيبوتي من أي تهديد، فعملت على نشر مدمرة مضادة للطائرات على البحر الأحمر، وعززت قواتها الجوية بنشر المزيد من طائراتها المقاتلة من طراز ميراج[٢]. وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة وتحديدا إلى جيبوتي، التي اتخذت بعد ذلك قاعدة للقيادة المشتركة في القرن الأفريقي، تصاعد الاهتمام الفرنسي بجيبوتي بشكل واضح. وفي هذا الخصوص أجرت وزيرة الدفاع الفرنسية زيارة لجيبوتي في أكتوبر ٢٠٠٢ لتفقد القاعدة الفرنسية، وأكدت خلالها بأن الوجود العسكري الفرنسي وجود مستمر وطويل المدى ولا يهدده توافد تلك القوات إلى جيبوتي لأن توجدها أساسا مرتبط بالحرب على الإرهاب[٣]. ويبدو أن هذه الزيادة جاءت بعد أن أبلغت جيبوتي فرنسا برغبتها في تعديل اتفاقية الدفاع الموقعة بين البلدين بحيث يتم إلغاء البنود التي تسمح لفرنسا باستخدام ميناء ومطار جيبوتي دون مقابل، وهو الطلب الذي رفضته فرنسا، غير أنها وافقت على مراجعة مقدار المعونة التي تمنحها لجيبوتي، بشرط أن لا يعتبر ذلك مقابل لاستخدام المنشآت العسكرية الجيبوتية، وفي مارس عام ٢٠٠٣ أعلنت جيبوتي أنها توصلت لاتفاق مع فرنسا تقدم الأخيرة بموجبه ٣٠ مليون يورو سنوياً لجيبوتي ولمدة عشرة سنوات، تحصل القوات المسلحة الجيبوتية على خمسة ملايين يورو منها، وبعد ذلك زاد التعاون العسكري بين الدولتين، بشكل ملحوظ، وفي هذا الصدد نفذت القوات الفرنسية والجيبوتية خلال شهر إبريل عام ٢٠٠٣ عدة مناورات وتدريبات مشتركة في عدة مناطق في جيبوتي، وفي أغسطس من نفس العام وقعت الدولتان اتفاقا عسكريا يتعلق بوضع حامية عسكرية فرنسية في جيبوتي لمدة تسع سنوات قادمة[٤].

ثانيا: أثيوبيا:

لا تشير المصادر المتاحة لأي وجود عسكري فرنسي في أثيوبيا، باستثناء بعض الخبراء والمستشارين العسكريين، الذين يقومون بتقديم المساعدة والعون للقوات المسلحة

---

(١) رانيا حسين عبد الرحمن حسن... م.س.ذ، ص١٩٧.

(٢) Africa south of the sahara2005,op.cit,p.376

(٣) د/ عبد الملك عوده، " السياسة في الجوار الأفريقي ....م.س.ذ، ص ١٦.

(٤) Africa south of the Sahara2005,op.cit,p. 376

الأثيوبية والذين لم يتجاوز عددهم عن خمسة مساعدين خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢[١]، وجاء هذا التعاون بعد محادثات أجراها وزير الدفاع الفرنسي السابق (الآن ريتشار) مع رئيس الوزراء الأثيوبي في إبريل عام ١٩٩٨، والتي ركزت على السبل الممكنة لتطوير التعاون العسكري بين البلدين، والتي من ضمنها قيام فرنسا بتدريب الضباط الأثيوبيين[٢]. إضافة إلى ذلك قدمت فرنسا مساعدة عسكرية محدودة مع الولايات المتحدة لأثيوبيا خلال عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢ مليون دولار[٣]. أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية التي تحصل عليها القوات الفرنسية فـي الأراضي الأثيوبية، فلم تتوافر أي بيانات حول وجـود اتفاقيات تنظيم مثل هـذه المسائل بين الدولتين. غير أنه وفي إطار الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، فمن الممكن أن تحصل القوات الفرنسية على تسهيلات في الأراضي الأثيوبية في إطار هذه المهمة. أما فيما يتصل بمبيعات الأسلحة الفرنسية للمنطقة، فقد أشارت بعض المصادر إلى أن فرنسا تعتبر من الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة لدول المنطقة، وأن كانت بكميات محدودة ومن ضمنها أثيوبيا[٤]. غير أن هذه المصادر لم تشر إلى حجم أو قيمة هذه الأسلحة.

ثالثاً: ارتريا:

ليس هناك أي وجود عسكري فرنسي في ارتريا[٥] باستثناء بعض العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المناط لها مراقبة وقف أطلاق النار بين ارتريا وأثيوبيا، والذين لم يزيد عددهم عن ٢٢ جندي في العملية.[٦] أما غير ذلك فلا توجد بيانات تشير إلى جود عسكري فرنسي في ارتريا. وبالنسبة للتسهيلات العسكرية في ارتريا فينطبق عليها وصف الحالة الأثيوبية.

---

(١) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ...م. س.ذ، ص ٢٠١.

(٢) Colin legum, (ed).Vol.26,1996-1998,op.cit,B.P382

(٣) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص ٤٧٠.

(٤) أنظر فى ذلك:

– رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ...م.س.ذ، ص ٢٠٥.

(٥) اللواء/ طلعت مسلم، ...م. س. ذ، ص ٢٠٧.

(٦) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ....م.س.ذ، ص ٢٣٣.

رابعاً: الصومال:

تشير المصادر المتاحة بأن الوجود العسكري الفرنسي في الصومال سجل أثناء التدخل الدولي في الصومال عام ١٩٩٢، حيث سارعت فرنسا في ذلك الوقت وتحت تأثير عدة عوامل إلى المشاركة في عملية التدخل الدولي في الصومال بقوة قوامها ٢٠٠٠ جندي[١]، ووصلت قواتها إلى الصومال مباشرة بعد وصول القوات الأمريكية، وخلال تحركاتها ظهر تنافس واضح بينها وبين القوات الأمريكية حول كيفية التعامل مع الأزمة الصومالية وسبل مواجهتها كما تم الإشارة إليه[٢].

وبفشل الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في الصومال، انسحبت القوات الفرنسية من الصومال مع مطلع عام ٢٠٠٤[٣]. ومنذ ذلك الوقت لم تتوفر أي معلومات تشير إلى أي وجود عسكري فرنسي في الصومال.

وخلال الأزمة الأخيرة في الصومال التي تفجرت مع نهاية عام ٢٠٠٦ مع الاجتياح الأثيوبي للصومال، أبدت فرنسا معارضتها للتدخل الخارجي، واعتبر وزير الخارجية الفرنسي السابق (فيليب دوست بلازي) بأن حل الأزمة لابد أن يتم من خلال الصوماليين أنفسهم، وأعرب عن معارضته لأي حل عسكري أو حل يتجاهل سيادة الدول والشعوب، وحذر بأن الأزمة الحالية قد تجر المنطقة كلها إلى وضع يصعب السيطرة عليه[٤]. ويبدو من هذه التصريحات بأن فرنسا منزعجة من التدخل الأثيوبي المدعوم من الولايات المتحدة، لأن ذلك قد يؤثر على استقرار المنطقة في حالة فشله، أو يؤدي في حالة نجاحه إلى ترسيخ النفوذ الأمريكي في الصومال، ومن ثم استكمال السيطرة الأمريكية على المنطقة، والتي ستأتي على حساب النفوذ التقليدي لفرنسا في المنطقة.

خامساً: السودان:

ليس هناك أي وجود عسكري لفرنسا في السودان، بل أن تأزم العلاقات بين البلدين على خلفية الموقف الفرنسي المتشدد حيال أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه، نفى معه أي

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر.
- عاطف صقر، .....م.س.ذ/ص ٢٣٣.

(٢) م.س، ص ١٠٠.

(٣) م.س، ص ١١٧.

(٤) http://www.elaph.com/Elaphweb/Politics/2006/12/200355.htm

تعاون عسكري بين الطرفين. لاسيما مع الإصرار الفرنسي على نشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، حيث لوحظ بأن فرنسا تسعى ومنذ تصاعد الأزمة في دارفور إلى التدخل العسكري، بل إنها قامت بنشر أكثر من ٢٠٠ جندي من قاعدتها في تشاد خلال شهر أغسطس عام ٢٠٠٤ على الحدود مع السودان استعداداً لأي تدخل دولي في الإقليم[١]، وأشارت بعض المصادر بأن هذه القوات دخلت الأراضي السودانية أكثر من مرة بزعم تفقدها لمعسكرات اللاجئين والوقوف على احتياجاتهم[٢]. ويبدو أن التحركات الفرنسية في الإقليم نابعة من قلقها من التحركات الأمريكية في المنطقة، والتي استطاعت ترسيخ نفوذها في السودان من خلال استحواذها على مسار التسوية في الجنوب، واستطاعت ترسيخ نفوذها في اغلب دول المنطقة، إضافة إلى سيطرتها على رواندا وبوروندي وأوغندا، وإذا ما تمكنت من السيطرة على دارفور فأنها ستكون قادرة على محاصرة غرب أفريقيا الفرانكفونية من الجنوب والشمال، وهذا ما يفسر ربما تحريك فرنسا لقواتها العسكرية إلى الحدود مع السودان[٣].

---

(١) http://www.alarailaan.com/09-08-2004/ie5/raiaamforyou.htm

(٢) حسن الرشيدي، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور".
http://www.albayan-magazine.com/files/dar4/4.htm

(٣) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير،...م.س.ذ، ص٩٦.

المبحث الثالث

القوى الدولية الأخرى

في إطار البعد العسكري للتنافس سعت القوى الدولية الأخرى الممثلة هنا في الدول العربية وإسرائيل وإيران والصين واليابان إلى تطوير علاقاتها العسكرية بدول المنطقة، في محاولة منها لترسيخ وجودها العسكري، واتبعت في سبيل ذلك الوسائل والآليات المتاحة لكل واحدة منها. وهذا ما سوف يركز عليه هذا المبحث من خلال مطلبيه، حيث يخصص المطلب الأول منه للدول العربية وإسرائيل، بينما يخصص المطلب الثاني منه لبقية الدول إيران والصين واليابان.

المطلب الأول

الدول العربية وإسرائيل

أولاً: الدول العربية:

التحركات العسكرية للدول العربية في المنطقة محدودة جدا ولا تكاد تذكر، وبداية ليس هناك أي وجود عسكري عربي في المنطقة، باستثناء الحضور العسكري الرمزي لبعض الدول العربية في الصومال عام ١٩٩٢، في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية التي جاءت بعد قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ الصادر في ديسمبر عام ١٩٩٢، والقاضي بإرسال قوات دولية إلى الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تأييد جامعة الدول العربية لعملية التدخل الدولي في الصومال خاصة بعد فشل جهودها المختلفة في حل الأزمة، شاركت ست دول عربية في إطار القوة الدولية، وهي مصر والمغرب والسعودية والكويت والإمارات وتونس بقوة قوامها ٥٣٩٨ جندي تقريباً[١]. أما بقية الدول العربية فلم تشارك بل أن البعض منها عارضت التدخل، واعتبرت بأنه يأتي في إطار خدمة التوجهات الأمريكية في المنطقة، وهذه الدول هي العراق وسوريا والأردن والسودان وموريتانيا[٢]، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان مرة أخرى الانقسام العربي الذي حدث أثناء أزمة الخليج الثانية.

---

[١] عاطف صقر، ..م.س.ذ، ص ١٧١-١٧٢.

[٢] م.س، ص١٧٦-١٧٧.

إضافة إلى الصومال، أشارت بعض المصادر إلى وجود عسكري عربي محدود فى السودان، ممثلاً بوجود عسكري مصري، حيث شاركت مصر وخلال أزمة جنوب السودان بكتيبة عسكرية من ١٠٤٦ جندي فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي بدارفور[١]. أما بقية الدول العربية فلم تتوفر أي بيانات تشير إلى مشاركتها فى قوات حفظ السلام فى السودان.

أما فيما يتصل بالتعاون العسكري مع دول المنطقة، فيكاد يكون معدوماً هو الأخر، واقتصر على بعض المساعدات العسكرية المحدودة، وفى هذا الخصوص أشارت بعض المصادر إلى تلقي السودان لمساعدات عسكرية من قبل بعض الدول العربية خلال مراحل صراعه مع حركات التمرد فى البلاد، شملت بعض المعدات العسكرية والأسلحة الخفيفة المختلفة[٢].

وفيما يتعلــق بالصومال وخلال الأزمة الراهنة التي نشبت بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة المؤقتة المدعومة عسكرياً من قبل إثيوبيا، ظهرت إشارات مختلفة عن قيام بعض الدول العربية بدعم قوات المحاكم الإسلامية فى الصومال بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقيام دول أخــرى بتسليح الحكومة المؤقتة بينها دول عربية، وقد نفت الدول العربية فى الجانبين تلك الاتهامات الموجهة أساسا من قبل الأمم المتحدة بناءً على تقريرها الصادر فى نوفمبر عام ٢٠٠٦[٣]، والجدير بالذكر أن الرئيس الصومالي المؤقت عبد الله يوسف، كان قد اتهم فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٦ جامعة الدول العربية بالانحياز للمحاكم الإسلامية، التي وصفها بأنها تجهل المشكلة الصومالية، وطالب بضرورة وقف الدور العربي حيال الصومال بصورة نهائية[٤].

---

(١) قضايا الأمن والسلم فى أفريقيا
http://www.sis.gov.eg/Ar/pub/egyafric

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:
- منظمة العفو الدولية، "السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة فى دارفور.
http://ara.amnesty.org/library/index/araAFR541392004.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:
- أسامة الهنيمي، "الحرب بين أثيوبيا والمحاكم الإسلامية بين الاحتمال والاستبعاد"
http://www.Islammemo.cc/article1.asp?id=22474

(٤) عبد الرحمن سهل، "هل يشهد الصومال حربا إقليمية"
http://www.islamtody.net/print.cfm?artid=8119

ثانياً: إسرائيل:

الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة هو اهتمام أمني وعسكري بالدرجة الأولى - كما تم الإشارة -، ولذلك وفى إطار التنافس على المنطقة ركزت إسرائيل، وبشكل كبير على البعد العسكري، لأنه يقوم ومن وجهة النظر الإسرائيلية بدوراً محورياً فى تطوير علاقاتها بدول المنطقة، لا سيما وهذه الدول بحاجة مستمرة للأسلحة والمساعدات العسكرية نظرا لما تمر به المنطقة من فوضى أمنية وسياسية، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك سعت إسرائيل وبكل الطرق إلى تحقيق أهدافها العسكرية فى المنطقة سواء عن طريق التواجد العسكري المباشر أو المساعدات ومبيعات الأسلحة.

١- أثيوبيا:

بحسب المصادر المتاحة لا توجد قواعد عسكرية لإسرائيل فى أثيوبيا فى الوقت الراهن، وإن كان قد تردد قبل انتهاء الحرب الباردة بامتلاك إسرائيل لبعض القواعد العسكرية فى أثيوبيا[١]. غير أن إسرائيل تحظى بوجود عسكري آخر متمثل بوجود العديد من المستشارين والخبراء العسكريين الذين يقومون بتدريب القوات المسلحة الأثيوبية[٢]. وفى هذا الخصوص أشارت بعض المصادر بأن هؤلاء الخبراء قاموا أثناء الحرب الإرترية الأثيوبية، التي تفجرت عام ١٩٩٨، بتدريب مالا يقل عن ٢٣ ألف جندي أثيوبي من القوات الخاصة فى منطقة متعلي، وأن هذه القوات كان لها الدور الأكبر فى حسم بعض المعارك، التي دارت مع الجيش الارتري[٣]. أما فيما يتصل بالتسهيلات فإن القوات الإسرائيلية تحظى بتسهيلات مختلفة في الأراضي الأثيوبية بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها بين الدولتين عام ١٩٩٦، تقضي بمنح تسهيلات عسكرية واستخباراتية لإسرائيل فى الأراضي الأثيوبية، وتم تأكيد هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى تم التوقيع عليها بين الجانبين عام ١٩٩٩[٤]. أما بالنسبة للتعاون العسكري ونتيجة للعلاقات الإستراتيجية بين البلدين والاتفاقيات الموقعة، أمدت إسرائيل أثيوبيا بمختلف المساعدات العسكرية من أسلحة وتدريب ومشورة وأمدتها أثناء حربها مع ارتريا بالكثير من المعدات العسكرية أهمها قيامها ببيع ١٢ طائرة مقاتلة من طراز ميج ٢١ وزودتها

---

(١) أنظر فى ذلك:

- عايدة العلي سري الدين، ...م.س.ذ، ص١٣٣.

(٢) اللواء/ طلعت مسلم، ...م.س.ذ، ص٢٢٠.

(٣) سمير إبراهيم محمد إبراهيم،...م.س.ذ، ص١٦٣.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، .... م.س.ذ، ص٢٧٠.

بمعدات تشويش على أجهزة الرادار واللاسلكي، أيضاً أمدتها بصور وخرائط عن تحركات القوات الارترية من خلال أقمار التجسس الإسرائيلية الأمر الذي ساهم في تفوق القوات الأثيوبية على القوات الارترية وأدى إلى حسم المعركة لصالحها[1].

٢- ارتريا:

سارعت إسرائيل إلى تطوير علاقتها العسكرية مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بعد وصولها إلى السلطة مباشرة عام ١٩٩١ وذلك بهدف تأمين مصالحها ووجودها في الدولة الجديدة، التي لم يعلن بعد عن استقلالها الرسمي، وبادرت بهذا الخصوص إلى إرسال قوة عسكرية مدربة من ٣٠٠ فرد من يهود الفلاشا لحراسة وتأمين نظام أسياس أفورقي، إضافة إلى إرسال مجموعة من الخبراء والمستشارين العسكريين لتأهيل الجيش الارتري[2]. وبعد استقلال ارتريا عام ١٩٩٣، اتجهت إسرائيل إلى ترسيخ وجودها العسكري في ارتريا وقامت في هذا الإطار بتجديد جميع الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها مع أثيوبيا المتعلقة بالقواعد العسكرية في الأراضي الارترية[3]. وفيما يتصل بالوجود العسكري لإسرائيل في ارتريا تردد بأن لها أكثر من ٦٠٠ مستشار وخبير عسكري إسرائيلي، يرابط معظمهم في ميناء مصوع يقومون بتدريب وتأهيل القوات المسلحة والشرطة الأرترية، ومراقبة التحركات العسكرية في جنوب البحر الأحمر[4]. إضافة إلى ذلك يشير البعض بأن إسرائيل تحتفظ بوجود عسكري أخر في بعض القواعد العسكرية يصل تعداده إلى ثلاثة ألاف جندي من مختلف أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية، وبكامل معداتهم وأسلحتهم العسكرية[5].

أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية، فالقوات الإسرائيلية تحظى بتسهيلات عسكرية واسعة في الأراضي الأرترية وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، وبخصوص التعاون

---

(١) سمر إبراهيم محمد إبراهيم،...م.س.ذ، ص١٦٣.

(٢) لواء ركن (م)/ بصار عبد الله سليمان، "أمن منابع النيل"، سلسلة دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٨)، ٢٠٠٣)، ص٤١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سمر إبراهيم محمد إبراهيم...م.س.ذ، ص١٨٩.
- د/ مصطفى رجب،"التقارب الإسرائيلي الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي".

http://www.asharqalarabi.org-uk/m-w/b-waha-58.htm

(٤) د/ صلاح سالم زرنوقة...م.س.ذ، ص١١٧.

(٥) مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية الارترية مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد(١٣١)، يناير ١٩٩٨، ص٢٢٤.

العسكري فقد بدأ كما تم الإشارة إليه منذ عام ١٩٩١، غير أنه شهد تطوراً ملحوظاً بعد الاستقلال الرسمي، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الارتري أسياس أفورقي لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٩٥. ويلاحظ بأن الزيارة جاءت قبل الاعتداء الارتري على جزيرة حنيش اليمنية بأقل من شهر، والتي أبرم خلالها صفقة أسلحة اشتملت على ست طائرات هليكوبتر من نوع بلاك هوك ودولفين، وطائرة للاستطلاع البحري ومنظومة رادار بحري ومجموعة من الصواريخ المختلفة و١٠٤ زورق حربي و٧ بواخر متوسطة الحجم، وبعدها وفى ديسمبر عام ١٩٩٥ قامت ارتريا بالاعتداء على جزيرة حنيش اليمنية فى جنوب البحر الأحمر[١]. الأمر الذي قد يوحي بأن هناك أتفاق مسبق بين ارتريا وإسرائيل حول عملية الاعتداء والاحتلال، لا سيما والأسلحة التي تسلمتها ارتريا كانت فى معظمها أسلحة مخصصة للعمليات البحرية، وزاد بعد ذلك حجم التعاون بين البلدين مع زيارة الرئيس أفورقي الثانية بعد الاستقلال لإسرائيل فى فبراير عام ١٩٩٦، التي شهدت التوقيع على اتفاقية أمنية لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، كان من أهم بنودها التزام إسرائيل بتقديم معظم احتياجات ارتريا فى المجال الدفاعي ومساعدتها فى بناء جيش نظامي يكون قادراً على مواجهة التهديدات المحتملة التي قد تتعرض لها ارتريا من الداخل أو الخارج[٢].

وتطبيقاً لهذه الاتفاقية أوفدت إسرائيل لجنة عسكرية فى نفس العام لتعزيز وسائل الدفاع الجوي الارتري، وعملت فى هذا الخصوص على إقامة ثلاث منظومات دفاع جوي متطورة وتركيب خمس بطاريات صواريخ هوك وصواريخ سام –٧، وزودتها أيضاً بشحنة كبيرة من أسلحة الدفاع الجوي ومدافع مختلفة، إضافة إلى ذلك أرسلت شحنة من الأسلحة البرية من بينها ٥٥ دبابة روسية وفرنسية الصنع[٣]. الأمر الذي يشير بأن إسرائيل قامت وبشكل شبه كلي ببناء الجيش الارتري وتسليحه، وربما يكون هذا التسليح هو الذى ساهم إلى جانب عوامل أخرى فى إغراء النظام الارتري بالدخول فى مواجهات عسكرية مع أغلب دول المنطقة كوسيلة لتنفيذ طموحاته وأهدافه فى المنطقة.

---

(١) م.س، ص١١٨، وإدريس جالو، "لماذا تهتم إسرائيل بإرتريا"
http://www.meshkat.net/news/list.php?catid=6fauthid=376

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:
– د/ صلاح سالم زرنوقة...م.س.ذ، ص١١٦–١١٧.

(٣) سمر إبراهيم محمد إبراهيم،...م.س.ذ، ص١٩٠–١٩١.

غير أن التعاون الإسرائيلي الارتري تعرض لهزة عنيفة خلال الحرب الأرترية الأثيوبية، حيث حاولت إسرائيل الوقوف على الحياد فى بداية الأمر حفاظاً على مصالحها المختلفة فى الدولتين، إلا أنها ومع اشتداد المعارك وظهور التفوق الارتري قررت إسرائيل الانحياز إلى أثيوبيا لأسباب مختلفة تم الإشارة إليها، وقامت بهذا الصدد بتقديم مساعدات عسكرية مختلفة لأثيوبيا استطاعت من خلالها القوات الأثيوبية من تغيير سير المعارك لصالحها[1].

وعلى الرغم من الانحياز الإسرائيلي النسبي لأثيوبيا، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي إسرائيل عن ارتريا، فارتريا لها أهمية كبيرة فى سلم الإستراتيجية الإسرائيلية فى المنطقة، وهو ما يعني بأن للدولتين ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية الإسرائيلية ويمثلان معا أهمية أساسية في معاكسة المصالح العربية، وبغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً بإسرائيل من الأخر، أو إلى من انحازت إسرائيل أكثر خلال الحرب بينهما، فقد تكون إسرائيل أمدت هذه الدولة أو تلك بالكيفية التي تناسبها لكونهما مهمين معا بالنسبة لإستراتيجيتها فى المنطقة، ولكل منهما مكانته المعتبرة والمقدرة فى هذه الإستراتيجية[2].

٣- دول المنطقة الأخرى:

بالنسبة للدول الأخرى فى المنطقة وهي الدول العربية جيبوتي والصومال والسودان، فليس هناك ما يشير إلى أي وجود عسكري إسرائيلي فيها أو تعاون، غير أن إسرائيل وفى إطار تحركاتها العسكرية فى المنطقة لم تسقط هذه الدول من استراتيجيتها، فقد حاولت اختراقها والتغلغل فيها مستخدمة كل الوسائل المتاحة لديها.

بالنسبة لجيبوتي وبسبب الوجود العسكري الفرنسي فيها، ظهرت التحركات الإسرائيلية تجاهها محدودة وتكاد تكون معدومة، فالوجود الفرنسي أمن لها إمكانية حماية مصالحها، وحيادية جيبوتي فى أي صراع قد ينشب مع الدول العربية، أما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى جيبوتي، فقد وفر لها ذلك إمكانية أكبر لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها فى جيبوتي، فمن المعروف بأن إسرائيل هي صنيعة الدول الأوروبية وهي الدولة المشمولة بالرعاية والحماية الأمريكية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- يس محمد عبد الله...م.س.ذ، ص٤٨-٤٩.

(٢) د/ جلال الدين محمد صالح، "القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية".
http://www.albayan-magazine.com/giraat/01/07.htm

أما الصومال وفى ظل ما تشهده من انهيار وفوضى، حاولت إسرائيل استغلال هذه الأوضاع والاستفادة منها فى التسلل إلى الأراضي الصومالية، تحت شعارات إنسانية ومساعدات اقتصادية، وحققت بعض النجاح فى ذلك ولا سيما فى شمال الصومال[1]، بل أن بعض المصادر أشارت إلى قيام إسرائيل بتزويد شمال الصومال بخبراء ومعدات عسكرية وإعانات مختلفة[2].

أما بالنسبة للسودان وبعد فشل المحاولات المتكررة التي قامت بها إسرائيل لإجراء اتصالات مع الحكومات السودانية المتعاقبة، اتجهت وفى سبيل تحقيق مصالحها فى السودان إلى دعم ومساندة حركات المعارضة السودانية عسكريا، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير السودان، وبحسب مصادر إسرائيلية، قامت إسرائيل ومنذ تفجر الصراع فى الجنوب بإمداد الحركة بالأسلحة والمشورة والتدريب بواسطة العديد من الخبراء والمستشارين العسكريين الإسرائيليين المقيمين فى أثيوبيا[3]. وعلى نفس السياق وفيما يتصل بأزمة دارفور ظهرت مؤشرات شبه مؤكدة على قيام إسرائيل بتزويد بعض الحركات المسلحة فى الإقليم بالأسلحة والمعدات العسكرية وقد سبق الإشارة إلى ذلك[4].

المطلب الثاني
إيران – الصين – اليابان

أولاً: إيران:

بداية يمكن القول بأن التحركات الإيرانية فى إطار البعد العسكري للتنافس اقتصرت على السودان، فالأوضاع غير المستقرة التي يعيشها بفعل الحروب والصراعات المتكررة بين الحكومة المركزية، وبعض جماعات المعارضة المسلحة هيأت الفرصة المناسبة لإيران

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

– سمر إبراهيم محمد إبراهيم،...م.س.ذ، ص٢٠٠-٢٠٢.

(2) بروفيسور/حسن الساعوري وآخرون، **السودان فى الأجندة الإسرائيلية**، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٣)، ص١٩.

(3) دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتمردي جنوب السودان.

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectd=4139

ولمزيد من التفاصيل حول المساعدات العسكرية التي قدمتها إسرائيل للحركة الجنوبية منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٢، أنظر:

– بروفيسور/ حسن الساعورى وآخرون، .... م.س.ذ، ص٢٢ – ٢٦.

(4) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية....م.س.ذ،

للتحرك العسكري فى السودان ومن خلاله لإيجاد مرتكزات نفوذ لها فى المنطقة، التي تحظى بأهمية كبيرة فى استراتيجيات القوى الدولية صاحبة المصالح فى المنطقة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك عملت إيران على تطوير علاقاتها العسكرية المختلفة بالسودان، الذي رحب هو الأخر بالتوجهات الإيرانية خاصة مع احتياجاته المستمرة للسلاح وللمساعدات العسكرية فى ظل العزلة المفروضة عليه من قبل بعض القوى الدولية والإقليمية.

وظهرت هذه التحركات بشكل جدي فى ديسمبر عام ١٩٩١، عندما وقعت إيران والسودان على اتفاقية دفاع مشترك، أثارت قلق الولايات المتحدة وبعض دول الجوار، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إلى إيفاد روبرت هووك نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية إلى السودان لتحذير السودان بأن هذه الخطوة سوف تكون لها عواقب وخيمة وخطيرة على المنطقة[١]، ومع نهاية عام ١٩٩٢ وخلال زيارة الرئيس الإيراني للخرطوم وصل التنسيق العسكري ذروته، حيث تم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات العسكرية فى مجال التسليح والتدريب العسكري، كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين أجهزة المخابرات فى البلدين[٢]. ومما لا شك فيه بأن هذه الاتفاقيات دفعت بالتعاون العسكري بين البلدين إلى مجالات أرحب واستفادت إيران من خلالها ترسيخ حضورها العسكري فى السودان. حيث أصبح لها وجوداً عسكرياً منذ عام ١٩٩٤ ممثلاً بحوالي ١٦٩ خبيرا ومستشاراً عسكرياً من سلاح الطيران والدفاع الجوي يعملون فى إدارة قاعدة الخرطوم الجوية لتجهيز الطائرات وتقديم الخدمات الفنية[٣]. إضافة إلى ذلك حصلت إيران على تسهيلات عسكرية فى ميناء بورسودان لأغراض التموين والإمداد لمدة ٢٥ عاما، وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة بين البلدين فى إبريل عام ١٩٩٥، فى مقابل قيام إيران بإمداد السودان بأنواع مختلفة من الأسلحة، وتقديم مائة منحه لتدريب الضباط السودانيين فى المعاهد العسكرية الإيرانية، وتطبيقاً لذلك قامت إيران بدفع ٣٠٠ مليون دولار قيمة صفقة سلاح صينية للسودان، اشتملت على طائرات عمودية وقطع مدفعية ورادارات وجسور متحركة[٤].

---

(١) Peter J. Schraeder, Op.Cit, p.25

(٢) محمد عز العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج وأفاق المستقبل.
http://www.fnoor.com/fn1984.htm

(٣) أزمة جنوب السودان
http://www.ilsamicnews.net/common/viewitem.asp?DocID=49893&TypeID=2&ItemID=334

(٤) موسوعة مقاتل من الصحراء.
http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/siasiaz/sudan/sec102.htm

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، أصبحت إيران مورداً رئيسياً للأسلحة الصغيرة والخفيفة وغيرها من المعدات العسكرية للسودان، وبلغ قيمة ما استوردته السودان من هذه الأسلحة منذ عام ٢٠٠٠، حوالي ٨,١ مليون دولار[١].

أما بالنسبة للتحركات العسكرية الإيرانية فى بقية دول المنطقة فتكاد تكون معدومة، فليس هناك أي تعاون معها، باستثناء ما تردد حول قيام إيران ومن خلال السودان بتسليح الجماعات الإسلامية فى بعض دول المنطقة مثل الجبهة الإسلامية والإتحاد الإسلامي فى الصومال وحركة الجهاد الإسلامي فى ارتريا، وهو ما جعل الولايات المتحدة وبعض دول الجوار تتجه إلى اتهام للسودان بأنه سمح لإيران بإنشاء قواعد فى أراضيه لتدريب الميليشيات الإسلامية للقيام بأعمال إرهابية فى المنطقة تتفق مع التوجهات الإيرانية[٢].

ثانيا: الصين:

فى إطار التنافس الدولي على المنطقة، حظى البعد العسكري بأهمية ملحوظة فى التحركات الصينية تجاه المنطقة، وجاء من حيث الأهمية بعد البعد الإقتصادي، الذي يتصدر قائمة الأولويات فى الإستراتيجية الصينية الجديدة. وفى هذا الجانب وفى سبيل زيادة ترسيخ نفوذها فى المنطقة، عملت الصين على تطوير وتدعيم علاقاتها العسكرية المختلفة بدول المنطقة، خاصة وهذه الدول تمر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل تصاعد الحروب والصراعات المختلفة، وفى حاجة مستمرة للسلاح، وتجد صعوبة فى الحصول على احتياجاتها العسكرية من الدول الغربية بسبب الحظر الذي تفرضه هذه الدول على مبيعات السلاح للمنطقة باعتبارها من مناطق الصراعات فى العالم، الأمر الذي أتاح المجال للصين للتحرك بحرية أكبر فى المنطقة فى إطار البعد العسكري للتنافس، وساعدها فى ذلك انخفاض أسعار أسلحتها مقارنة بنظيرتها الغربية، ومساعدتها العسكرية الغير مرتبطة بأي شرط فى العادة[٣].

ويمكن القول بأن تحركات الصين العسكرية فى المنطقة تمحورت بشكل أساسي حول السودان بحكم العلاقات الاقتصادية القوية التي تربطها بها.

---

(١) منظمة العفو الدولية: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة فى دارفور،...م.س.ذ،

(٢) Peter J. Schraeder. Op. Cit, p.25

(٣) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا" **آفاق أفريقية**، المجلد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص٥٩.

وفى هذا الخصوص وفيما يتعلق بالوجود العسكري أشارت بعض المصادر إلى وجود عسكري للصين فى السودان متمثلاً بمجموعة كبيرة من الجنود الصينيين، الذين يقومون بحراسة المنشآت النفطية الصينية وأنابيب نقل البترول فى السودان، والذين يبلغ عددهم بحسب هذه المصادر حوالي ٤٠٠٠ جندي من جيش التحرير الشعبي الصيني[١]. وإلى جانب ذلك يقومون أيضاً بتدريب القوات المسلحة السودانية ومساعدتها فى تعزيز قدراتها فى المجالات الأمنية والدفاعية[٢]. إضافة إلى ذلك هناك وجود عسكري صيني آخر فى السودان فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى جنوب السودان يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠ جندي[٣]. أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين فقد شهد تطوراً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٤، عندما أعلن السودان أثناء زيارة أحد الوفود الصينية بأنه ينوي التوجه إلى الصين والدول الشرقية لتعزيز استقلاله[٤] فى إشارة واضحة لاحتياجاته العسكرية.

وفى نفس السياق وفى يوليو عام ٢٠٠٠، وأثناء الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السوداني إلى بكين وعدت الصين بمساعدة السودان فى بناء صناعة حربية وطنية، وكانت الصين قبل ذلك تمد السودان بمستشارين عسكريين لمساعدة الجيش السوداني[٥].

ووصل التعاون العسكري ذروته مع زيارة رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية للخرطوم فى ديسمبر عام ٢٠٠٦، وإعلانه بعد مباحثات عسكرية مع الجانب السوداني قبول الصين بخطة طرحها السودان تهدف إلى تطوير وتحديث قواته المسلحة[٦].

أما فيما يتصل بالمساعدات ومبيعات الأسلحة، فالصين تعتبر ومنذ نهاية الحرب الباردة المورد الأساسي للأسلحة للسودان، والتي تدفع قيمتها غالباً إيران، أو يتم تسويتها عبر اتفاقيات مقايضة، بمعنى البترول مقابل السلاح[٧]. وفى هذا الإطار زودت الصين السودان

---

(١) النفوذ الصيني فى أفريقيا.. تهديد لمصالح واشنطن
http://www.al-majalla.com/printnews.asp?DB=MainNews&NewsID=1132

(٢) د/أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا...م.س.ذ، ص٥٩.

(٣) السفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولي على أفريقيا...م.س.ذ/ص١٤٠، وسامية مشالي، العلاقات الصينية الأفريقية الإطار النظري وبعض التطبيقات"، **آفاق أفريقية**، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص٨٥.

(٤) Colin Legun, (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1992-1994, vol.24, Op. Cit, B. p525

(٥) Colin Legun, (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1998-2000, vol.27, Op. Cit, B. p664

(٦) شراكة بكين والخرطوم هل هى اضطرارى http://www.alsahafa.info/index.php?type=2147500152.

(٧) Colin Legum, (ed.,), **Africa Contemporary Record**, 1992-1994, Vol.24, Op. Cit, B.p525

بمعظم احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية، حيث حصلت على مجموعة كبيرة من الدبابات والطائرات المقاتلة والهليوكوبتر والبنادق الآلية وقاذفات القنابل والشاحنات العسكرية وغيرها من الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة(١).

أما بالنسبة لبقية دول المنطقة، فقد اقتصر التحرك العسكري الصيني تجاهها على مبيعات الأسلحة بدرجة أساسية، وفى هذا الصدد مدت الصين ارتريا وأثيوبيا خلال حربهما الحدودية عام ١٩٩٨ بمعظم احتياجاتهما العسكرية، حيث باعت لهما أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة مليار دولار، كما تواصل تعاونها مع الدولتين فى مجالات التدريب العسكري ومشتريات الأسلحة(٢). وعلى نفس السياق وقعت الصين اتفاقا مع جيبوتي فى ديسمبر عام ١٩٩١، يتضمن إرسال ١٧ طن من الأسلحة الخفيفة لجيبوتي، وتم تنفيذ هذا الاتفاق فى يناير عام ١٩٩٢(٣).

ثالثاً: اليابان:

فى إطار التنافس الدولي على المنطقة، خلى البعد العسكري تماماً من أي وجود ياباني، فلم تشر المصادر المتاحة إلى أي دور عسكري لليابان فى المنطقة، وهو الأمر الذي يتفق مع التوجهات، التي أخذت بها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والقائمة على التفرغ للتنمية الاقتصادية وترك مسألة الحماية للقوى الغربية، وعلى وجه الخصوص للولايات المتحدة الأمريكية(٤). غير أن اليابان وفى ظل إستراتيجيتها الجديدة الرامية للقيام بدور عالمي على المستوى السياسي والأمني، بدأت فى إعادة تقييم دور مؤسستها العسكرية فى ضوء التغيرات الإقليمية والدولية التي رافقت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وظهر بوادر ذلك فى قرارها بإرسال قوات عسكرية ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خارج اليابان، مثل العراق فى إطار قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى مشاركتها بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة(٥).

إجمالاً ومن خلال العرض السابق يتضح بأن القوى الدولية المتنافسة على المنطقة، وفى إطار البعد العسكري للتنافس تفاوتت فيما بينها فى تحقيق أهدافها العسكرية كل حسب

---

(١) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية...م.س.ذ،ص٦٠، ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: منظمة العفو الدولية "السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة فى دارفور...م.س.ذ،

(٢) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية...م.س.ذ، ص٦٠.

(٣) http://212.100.198.18/Mokatel/data/behoth/siasia-askria/karn_Africa/Mokatc l18_1-6.htm

(٤) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية...م.س.ذ،

(٥) م.س، وكذلك د/ محمد عزت محمد على، ...م.س.ذ،

قدراتها وإمكانياتها، وبطبيعة الحال استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق معظم أهدافها العسكرية فى المنطقة، واستنادا على أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ والحملة الدولية على الإرهاب تغلغلت فى المنطقة، و أصبح لها وجوداً عسكرياً دائماً فيها وذلك من خلال وجودها العسكري فى جيبوتي والبحار القريبة من المنطقة، كما حصلت على تسهيلات عسكرية واسعة فى موانئ ومطارات دول المنطقة، ليس هذا فحسب بل أن دول المنطقة دون استثناء تسابقت فيما بينها على منح القوات الأمريكية كامل الحرية فى استخدام منشأتها العسكرية فى إطار الحرب على الإرهاب بما فى ذلك السودان، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة تظهر وكأنها دولة مقيمة فى المنطقة.

أما الإتحاد الأوروبي وأن كان قد أصبح له وجود عسكرياً فى المنطقة ممثلاً بقوات بعض دوله فى جيبوتي وفى السواحل البحرية القريبة من المنطقة، ألا أن وجوده العسكري ظهر وكأنه يدور خلف الوجود الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة هي من استدعت الوجود العسكري الأوروبي لمساعدتها فى تقفيل المنطقة أمام التحركات الإرهابية بحسب زعمها.

ولذلك وعلى الرغم من إسناد الولايات المتحدة قيادة القوات المشتركة فى المنطقة لأحدى دول الإتحاد الأوروبي (ألمانيا) إلا أن مهام القوات الأوروبية ظلت محصورة فى إطار الحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أما فرنسا التي احتفظت بنفوذها التاريخي بالمنطقة عبر تواجدها العسكري المستمر فى جيبوتي منذ عام ١٩٧٧، والتي استطاعت من خلاله ترسيخ حضورها فى المنطقة والدفاع عن مصالحها وحماية المصالح الغربية، فقد شهد نفوذها تراجعا ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية على المنطقة فى إطار الحرب على الإرهاب، والتي شاركت فيها فرنسا بحكم وجودها العسكري فى جيبوتي، حيث أدى توافد هذه القوات إلى تقليص الدور العسكري لفرنسا فى المنطقة، إلا أن ذلك لا يعني الانحسار الكلي للنفوذ الفرنسي فى المنطقة، فلا زالت السياسة الفرنسية تسعى إلى توسيع وترسيخ نفوذها فى جيبوتي والمنطقة ولا زالت تعتبر المنافس الأول للولايات المتحدة فى المنطقة.

أما الدول العربية، فقد خلت المنطقة تقريباً من أي حضور عسكري لها، وحتى الحضور العربي الرمزي فى الصومال عام ١٩٩٢ فى إطار التدخل الدولي فقد أفتقد للتنسيق، بل وظهر الانقسام العربي بشكل واضح حول مسألة التدخل من عدمه فى الصومال، بعكس إسرائيل التي استطاعت أن تحافظ على حضورها العسكري فى المنطقة سواء فيما يتعلق بالوجود العسكري المباشر، أو الحضور العسكري من خلال المساعدات العسكرية ومبيعات

الأسلحة، وعلى الرغم من تركز نشاطها العسكري حول أثيوبيا وارتريا، إلا أنها لم تسقط بقية دول المنطقة من إستراتيجيتها.

أما إيران فقد حاولت وفى إطار البعد العسكري للتنافس تأسيس نقاط ارتكاز عسكرية لها فى المنطقة، وحققت تقدما ملحوظا فى هذا الإطار فى السودان، والتي حاولت من خلاله أيضا أن تمد حضورها العسكري لبقية دول المنطقة عن طريق دعم بعض الحركات الإسلامية المتواجدة فيها.

أما الصين فقد تمكنت من تحقيق تقدم ملموس فى إطار البعد العسكري للتنافس، حيث نجحت فى تأسيس حضور عسكري لها فى المنطقة سواء عن طريق الوجود المباشر، كما هو الحال فى السودان، أو عبر الخبراء أو المستشارين العسكريين المنتشرين فى بعض دول المنطقة، أو من خلال استحواذها على النصيب الأكبر من مبيعات الأسلحة لدول المنطقة.

وأخيراً وفيما يتعلق باليابان فلم يسجل لها أي حضور عسكري فى المنطقة فى إطار البعد العسكري للتنافس بين القوى الدولية.

خاتمة الدراسة

خاتمة الدراسة

في ختام هذه الدراسة التي أفردت لمعرفة أسباب استمرار التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، ولغرض معرفة ذلك طرحت الدراسة فرضية مؤداها أن هناك علاقة تأثير متبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخلية المختلفة وبين استمرار تنافس القوى الدولية عليها، كما أثارت مجموعة من التساؤلات البحثية حولها وحاولت الإجابة عليها. **وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:**

بالنسبة للباب الأول الذي تناول عوامل التنافس الدولي المختلفة في المنطقة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: العوامل الداخلية:

شكلت هذه العوامل، والمتضمنة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والاختلافات الإثنية والثقافية والصراعات الداخلية، عوامل جذب مهمة للقوى الدولية المتنافسة للتحرك صوب المنطقة.

فبالنسبة للأهمية الإستراتيجية، أوضحت الدراسة بأن المنطقة احتفظت بأهميتها بعد نهاية الحرب الباردة في الاستراتيجيات الدولية، بل أن هذه الأهمية قد تصاعدت خاصة مع التغيرات والأحداث التي شهدتها وتشهدها الساحة الدولية والإقليمية، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها شديدة الصلة والتواصل بالعديد من مناطق العالم ليس هذا وحسب، بل أن المنطقة حظيت بأهمية اقتصادية أخرى غير المياه تمثلت بظهور مؤشرات عن وجود كميات كبيرة من النفط في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالاختلافات الإثنية والثقافية، فقد بينت الدراسة بأن المنطقة تضم جماعات وإثنيات مختلفة ومتعددة، وغير متجانسة فيما بينها من الناحية الثقافية، سواء داخل الدول أو بين الدول، الأمر الذي عمق من حدة الانقسامات والاختلافات بين شعوب المنطقة. وزاد من حدة الاختلافات سيطرت بعض الإثنيات سواء الأكثرية أو الأقلية على السلطة السياسية في دول المنطقة واضطهادها لبقية الإثنيات، مما أدخل المنطقة في مستويات متعددة من الصراعات والحروب الأهلية سواء بين الإثنيات وبعضها البعض، أو بينها وبين الأنظمة السياسية في المنطقة، الأمر الذي جر كل دول المنطقة إلى مستنقع الحروب والصراعات الداخلية، لا سيما مع التداخل الإثني والقبلي لبعض الجماعات بين أكثر من دولة. وبطبيعة الحال أدت هذه الأوضاع إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وأتاحت الفرصة للعديد

من القوى الدولية والإقليمية للتدخل في شئون المنطقة، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات والحروب في المنطقة.

ثانياً: العوامل الإقليمية:

فيما يتعلق بهذا الجانب، أوضحت الدراسة بأن المنطقة شهدت، منذ نهاية الحرب الباردة، تغييرات وتحولات مختلفة – انعكاساً بطبيعة الحال للتغيرات التي شهدها النظام الدولي –، أثرت تأثيراً واضحاً على أوضاع المنطقة، وعلى الخريطة السياسية وتوازن القوى فيها، وتمثلت أهم هذه التغيرات بوصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة في السودان، وانهيار الدولة في الصومال، واستقلال ارتريا.

وفي هذا الصدد، أدى وصول حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة في الخرطوم إلى حدوث تصدعات كبيرة في العلاقات البينية بين دول المنطقة، ويعزى ذلك إلى المشروع الإسلامي الذي حملته معها، وحاولت تصديره إلى دول الجوار، التي واجهته بكل قوة، مما ولد مزيداً من الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة، وفتح الباب لمزيد من التدخلات الدولية تحت مبررات التصدي للمشروع الإسلامي لحكومة الإنقاذ. كما أدى انهيار الدولة في الصومال إلى دخول المنطقة مرحلة خطيرة من الفوضى وعدم الاستقرار، تفككت الدولة الصومالية على إثره، وتصاعدت الحروب والصراعات الداخلية، وتردت الأوضاع الإنسانية. وإلى جانب هذه الآثار، كان لهذا الانهيار تأثيراته الإقليمية، حيث أدى إلى زعزعة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأدى إلى تغير موازين القوى فيها، وأصبحت الأراضي الصومالية في ظله ساحة مفتوحة ومستباحة لتحركات العديد من القوى الدولية والإقليمية، بل وميدانا لتصفية الحسابات بين دول المنطقة، وهذه التداعيات مجتمعة استدعت في نهاية الأمر التدخل الدولي في الصومال.

وعلى السياق ذاته، واستكمالاً للعوامل الإقليمية، أظهرت الدراسة بأن استقلال إرتريا أدى إلى تغير الخريطة السياسية للقرن الأفريقي. فظهور الدولة الجديدة على الشريط الساحلي جاء على حساب أثيوبيا الدولة المحورية في المنطقة، التي أصبحت بموجب هذا الاستقلال دولة داخلية تعتمد على دول الجوار في تواصلها وتجارتها، الأمر الذي أفقدها جزءاً كبيراً من دورها كدولة محورية، وأخل بتوازن القوى مرة أخرى. وعلى الإطار ذاته خلصت الدراسة، أيضاً، إلى القول بأن استقلال ارتريا، الذي عول عليه البعض بأن يسهم في دعم الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، جاء بعكس تلك التوقعات، حيث أضاف استقلال ارتريا عاملاً جديدا من عوامل الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة نتيجة السياسات العدائية التي انتهجتها

الدولة الجديدة تجاه جميع دول الجوار، والتي وصلت إلى الدخول معها في عدة صراعات وحروب حدودية كانت آخرها وأشدها مع أثيوبيا، الأمر الذي أعاد المنطقة مرة أخرى إلى الصراعات والحروب الحدودية التي كانت قد شهدت حلاً مؤقتاً بعد انهيار الدولة في الصومال.

ثالثاً: العوامل الدولية:

خلصت الدراسة في هذا الجانب إلى القول بأن التغيرات والتحولات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، والتي كانت أهمها، انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي، والتي أدت إلى ظهور النظام الدولي الجديد الذي تربعت على قمته الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنت عليه بقيمها وتوجهاتها المختلفة، كان لها انعكاساتها المختلفة على الساحة الدولية، وأدت إلى تغيرات وتحولات مختلفة في معظم مناطق العالم. وفي هذا الإطار، تأثرت منطقة القرن الأفريقي تأثرا كبيرا بهذه التغيرات التي عصفت بأوضاعها الداخلية المختلفة. حيث شهدت المنطقة حالات تفكك وانهيار، وشهدت تصاعدا للحروب والصراعات المختلفة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، كما شهدت تغيرات سياسية واقتصادية مختلفة، مما جعلها تدخل في مرحلة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي رأت فيه بعض القوى الدولية تهديدا لمصالحها في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة راعية النظام الدولي الجديد، التي اهتمت اهتماماً كبيرا بالتطورات التي شهدتها المنطقة في محاولة منها لملء الفراغ، الذي خلفه انسحاب الإتحاد السوفيتي من المنطقة قبل وصول أي قوة أخرى إليها لذلك سرعت من خطواتها تجاهها وعملت على إعادة ترتيب أوضاعها المنهارة وفقاً لمصالحها وأهدافها.

وزاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الأفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في ظل إستراتيجيتها الجديدة، التي طغى عليها البعد الأمني المتعلق أساسا بمحاربة الإرهاب.

غير أنه وعلى الرغم من الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، إلا أن المنطقة وفي ظل التحولات والتغيرات التي شهدتها وشهدها النظام الدولي حظيت باهتمام العديد من القوى الدولية صاحبة المصالح فيها، والتي تحركت هي الأخرى تجاهها لحماية مصالحها المختلفة والسعي لتحقيق أهدافها في منافسة واضحة للتحركات الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على المنطقة.

وهكذا، فإن هذه العوامل مجتمعة وفرت البيئة المناسبة لتحرك القوى الدولية المختلفة تجاه المنطقة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة، وفتحت الطريق، واسعاً، للتنافس الدولي فيها.

أما فيما يتصل بالباب الثاني من الدراسة والذي ركز على أبعاد التنافس فى المنطقة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة:

أوضحت الدراسة فى هذا الجانب، بأن القوى الدولية المتنافسة تتفق فيما بينها على أهمية المنطقة بأبعادها المختلفة بالنسبة لمصالحها وأهدافها، الأمر الذي جعل المنطقة تحتل مكانة بارزة فى رؤى واستراتيجيات القوى المتنافسة، ولذلك سعت هذه القوى إلى تحقيق أهدافها فيها التي تراوحت بين الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية، غير أنها، وفى إطار تنافسها حول تحقيق تلك الأهداف، تباينت فيما بينها حول أولوية وأهمية هذه الأهداف، وفقاً لما يمثله كل هدف من وزن بالنسبة لاستراتيجياتها فى المنطقة. وفى هذا الإطار، أعطت بعض القوى المتنافسة الأسبقية للأهداف الأمنية فى تحركاتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وإلى حد ما الدول العربية. والبعض منها أعطت الأولوية للأهداف الاقتصادية، مثل؛ الصين واليابان والإتحاد الأوروبي، بينما القوى الأخرى أعطت الأهمية للأهداف السياسية، مثل؛ فرنسا وإيران.

ومن ناحية أخرى، تفاوتت هذه القوى فيما بينها حول التصورات والآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها فى المنطقة، ويرجع هذا التفاوت – بطبيعة الحال – إلى اختلاف قدرات وإمكانيات كل طرف.

وقد دار التنافس بين هذه القوى، وفى إطار سعيها لتحقيق أهدافها فى المنطقة، حول ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد السياسي، والبعد الإقتصادي، والبعد العسكري.

ثانياً: البعد السياسي:

بينت الدراسة بأن القوى الدولية تسابقت فيما بينها، من خلال البعد السياسي، لترسيخ نفوذها فى المنطقة، وركزت فى هذا الإطار، على جانب الصراعات المختلفة وعلى قضية التحول الديمقراطي، واختلفت هذه القوى فى أساليب التعامل مع هاتين القضيتين. فالقوى الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، سيطرت على معظم التفاعلات السياسية فى المنطقة، وتعاملت مع الصراعات وفقاً لإستراتيجيتها فيها، حيث تعاملت مع كل صراع بأسلوب ورؤية مختلفة عن الصراع الآخر وفقاً لما يمثله كل صراع من أهمية لمصالحها، وظهر خلال هذه التحركات تنافس واضح بين الولايات المتحدة من جهة، والإتحاد الأوروبي وفرنسا من جهة أخرى. فقد حاول كل طرف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية من خلال السياسات والضغوط التي انتهجتها تجاه أطراف الصراع المختلفة، لتأتي مخرجات

التسويات السياسية لهذه الصراعات متوافقة مع مصالحه في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشارت الدراسة بأن الولايات المتحدة استطاعت، وبحكم هيمنتها على النظام الدولي الجديد أن تحقق تفوقاً واضحاً على الإتحاد الأوروبي وفرنسا، وأن تفرض إرادتها على مسيرة التسويات السياسية لأغلب الصراعات في المنطقة. أما فيما يتصل بالشق الأخر للبعد السياسي والخاص بعملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، فقد أوضحت الدراسة بأن القوى الغربية التي رفعت هذه الشعارات بعد نهاية الحرب الباردة وجعلتها في مقدمة أهداف سياستها الخارجية، استخدمت هذه الشعارات كأدوات لتنفيذ وتحقيق أهدافها المختلفة، الأمر الذي أظهر زيف هذه الشعارات وسقوطها أمام المصالح.

أما الدول العربية، فقد أوضحت الدراسة بأن دورها في مسيرة التسويات السياسية للصراعات في القرن الأفريقي ظهر محدوداً جداً، وأخفقت في القيام بأي دور مؤثر في هذا الجانب تستطيع من خلاله حماية مصالحها المختلفة، سواء كان ذلك على مستوى العمل الجماعي، في إطار جامعة الدول العربية، أو على مستوى التحركات الفردية لبعض الدول العربية. ولذلك ظهر الدور العربي، في الغالب، دوراً مسانداً وداعماً للجهود الإقليمية والدولية التي بذلت لاحتواء الصراعات في المنطقة. وعليه، جاءت مخرجات التسويات السياسية لتلك الصراعات، في مجملها، في صالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية وعلى حساب المصالح العربية في المنطقة، كما هو حال التسوية في جنوب السودان والصومال.

وفيما يتعلق بإسرائيل بينت الدراسة بأن نشاطها تركز، في هذا الجانب، على استغلال صراعات المنطقة المختلفة لخدمة أهدافها. ولذلك عملت على تأجيج تلك الصراعات وزيادة حدتها لتتمكن، من خلالها، من اختراق دول المنطقة التي استعصى عليها بعضها في السابق، واستطاعت من تحقيق بعض أهدافها في هذا الإطار، الأمر الذي شكل تهديداً مباشراً للمصالح العربية في المنطقة.

أما الدول الأخرى (إيران – الصين – اليابان)، فقد أظهرت الدراسة محدودية دورها في مسيرة التسوية السياسية للصراعات في المنطقة، بل أن دورها لا يكاد يذكر باستثناء بعض الأدوار الثانوية التي قامت بها اليابان والصين والمتمثلة في مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت بهذا الشأن. غير أن هذه الدول، ولا سيما إيران والصين، استفادت من تصاعد الصراعات في المنطقة، ومن أخطاء بعض سياسات القوى الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، في معالجتها لقضايا المنطقة السياسية

وبالأخص فيما يتصل بالصراعات وعملية التحول الديمقراطي، واستطاعت هذه الدول الدخول إلى المنطقة وإقامة مرتكزات نفوذ سياسية لها، مكنتها من تطوير مصالحها وتحقيق بعض أهدافها فيها، وظهر ذلك، بشكل خاص، في السودان التي تعرضت ولا زالت تتعرض لضغوط أمريكية وأوروبية متواصلة منذ نهاية الحرب الباردة.

ثالثاً: البعد الاقتصادي:

أوضحت الدراسة، في هذا الجانب، بأن القوى الدولية المتنافسة تسابقت فيما بينها للاستحواذ على الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة، وتركز التنافس بينها حول المجال التجاري والمجال الاستثماري والمساعدات.

وفي هذا الخصوص، وفيما يتصل بالتبادل التجاري، سعت القوى الدولية للسيطرة على أسواق المنطقة المحدودة والضعيفة بطبيعتها وظهر الاتحاد الأوروبي في مقدمة القوى الدولية من حيث حجم التبادل الكلي مع دول المنطقة، تليه الدول العربية، مع ملاحظة وجود دولتين عربيتين ضمن إحصائيات حركة التجارة البينية مع دول المنطقة وهي السودان وجيبوتي، ثم الصين في المرتبة الثالثة محققة في ذلك تقدماً ملحوظاً في حجم التبادل الكلي مع هذه الدول.

وتأتي، بعد هذه المجموعة التي احتلت المرتبة الأولى في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة. دول المجموعة الثانية التي تصدرتها اليابان، ثم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وهذه الفئة، ورغم إمكانياتها الكبيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق معدلاً مقبولاً في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة مقارنة بدول المجموعة الأولى. وجاءت دول المجموعة الثالثة والتي مثلتها إيران ثم إسرائيل في المرتبة الأخيرة.

أما فيما يتصل بالعنصر الثاني للبعد الإقتصادي والمتمثل بالاستثمارات والمساعدات، فقد أوضحت الدراسة بأن حجم استثمارات القوى المتنافسة في المنطقة ظهرت محدودة ومتدنية، نتيجة لافتقار المنطقة للمناخ الاستثماري ومع ذلك، تنافست القوى الدولية فيما بينها على الاستحواذ على الفرص الممكنة فيها، وخاصة في المجال النفطي. وفي هذا الخصوص، استطاعت الصين أن تحقق مكاسب واضحة، وأن تتفوق على بقية القوى الدولية في هذا الجانب. حيث استحوذت على معظم الاستثمارات النفطية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في السودان. كما نجحت شركاتها النفطية في الدخول إلى أثيوبيا، إضافة إلى ذلك نجحت في تطوير استثماراتها المختلفة في القطاعات غير النفطية في معظم دول المنطقة. ومن ناحية

ثانية، وفيما يتصل بمساعدتها الاقتصادية، والتي خلت من أي شروط فقد اتجهت فى غالبيتها للدول التي تركزت فيها المصالح الصينية.

أما الولايات المتحدة وعلى الرغم من عدم نجاحها حتى الآن فى رفع مستوى حجم استثماراتها فى المنطقة بما يوازي حضورها وكثافة مصالحها فيها، إلا أنها عملت على ترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالحها بل وهيئة الأجواء لشركاتها النفطية فيها للسيطرة على الاستثمارات النفطية فى المستقبل القريب. أما مساعدتها الاقتصادية لدول المنطقة والتي تم ربطها بشروط سياسية وأخرى اقتصادية، فقد اتجهت إلى الدول الصديقة، لها بغض النظر عن التزامها أو عدم التزامها بهذه الشروط، واستحوذت أثيوبيا على معظم المساعدات الأمريكية للمنطقة ثم جيبوتي وارتريا.

أما الاتحاد الأوروبي، والذي تصدر قائمة الدول المتنافسة فى الجانب التجاري، فقد جاءت استثماراته ضعيفة ومحدودة واقتصرت على بعض الاستثمارات المتفرقة لبعض أعضائه، نظرا لافتقاره لإستراتيجية موحدة فى هذا الإطار، أما مساعداته الاقتصادية لدول المنطقة والتي ذهبت فى مجملها لأثيوبيا وإرتريا ثم جيبوتي، فقد تم التغاضي عند تقديمها لهذه الدول عن المشروطية التي تبناها الاتحاد الأوروبي كأساس لتقديم مساعداته الخارجية.

وبالنسبة لفرنسا، فقد أوضحت الدراسة بأنها لم تحقق أي تقدم فى حجم استثماراتها فى المنطقة المحدودة أصلا، بل أنها فقدت بعض استثماراتها التي كانت موجودة سابقاً. وبالنسبة لمساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة، وبعد أن كانت مقصورة بدرجة أساسية على جيبوتي، عملت فرنسا وفى إطار توجهاتها الجديدة إلى توسيع نطاق مساعداتها لتشمل كافة الدول، واستفادت منها إلى جانب جيبوتي أثيوبيا وارتريا.

وفيما يتعلق بالدول العربية، فقد بينت الدراسة بأن حجم استثماراتها المختلفة فى المنطقة شهد تطوراً واضحاً، مثله فى ذلك مثل الجانب التجاري. غير أن افتقار الدول العربية لرؤية موحدة ومتفق عليها لطبيعة تحركاتها تجاه المنطقة، وتركز نشاطها الإقتصادي ومساعداتها بدرجة أساسية على دول المنطقة العربية، أثر سلباً، من إمكانية الاستفادة من هذا التفوق النسبي فى دعم مصالحها وعلاقاتها بكافة الدول.

أما إسرائيل، فقد أوضحت الدراسة بأن نشاطها الاستثماري فى المنطقة، والذي تركز بصورة أساسية فى أثيوبيا وارتريا، شهد تطوراً ملحوظا، وخاصة فى المجال الزراعي والحيواني. وبالنسبة لمساعدتها الاقتصادية فقد اتجهت معظمها لأثيوبيا ثم ارتريا.

أما إيران، فقد أوضحت الدراسة أن نشاطها الإستثماري فى المنطقة، والمحدود أصلاً، قد تركز بصورة أساسية فى السودان، مثله فى ذلك مثل نشاطها التجاري، لذلك وجهت مساعداتها الاقتصادية للسودان، غير أنها، وفى الآونة الأخيرة، وفى ظل توجهاتها الجديدة، بدأت فى تطوير علاقاتها الاقتصادية ببقية دول المنطقة وخاصة أثيوبيا.

وفيما يتعلق باليابان، أظهرت الدراسة بأنها، وحتى هذه اللحظة، لم توجه اهتمامها للدخول فى المجال الإستثماري فى المنطقة، ولذلك خلت المنطقة تقريبا من أي استثمارات يابانية. أما مساعدتها الاقتصادية غير المشروطة التي قدمتها لدول المنطقة، سواء عبر العلاقات الثنائية أو عبر المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، فقد ركزت على دعم مجالات التنمية المختلفة فى كافة الدول دون استثناء.

رابعاً: البعد العسكري:

خلصت الدراسة إلى أن القوى الدولية تنافست فى إطار البعد العسكري للوصول إلى المنطقة بهدف إيجاد نقاط ارتكاز عسكرية لها سواء من خلال تأسيس وجود عسكري مباشر والحصول على تسهيلات عسكرية، أو من خلال التعاون العسكري بشقية المساعدات المختلفة ومبيعات الأسلحة. وأظهرت الدراسة بأن القوى المتنافسة، فى سبيل سعيها لتحقيق ذلك، تفاوتت فيما بينها بسبب اختلاف القدرات والإمكانيات بينها. وبطبيعة الحال، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة هذه القوى، حيث استطاعت أن تحقق الكثير من أهدافها العسكرية فى المنطقة، وساعدها فى ذلك العديد من الأحداث الإقليمية والدولية وخاصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أصبح لها تواجداً عسكرياً مباشراً فيها بعد أن كان ذلك حكرا على فرنسا، إضافة إلى ذلك أصبحت قواتها العسكرية سواء المتواجدة فى المنطقة أو العابرة لها تتمتع بتسهيلات واسعة فى موانئ ومطارات دول المنطقة دون استثناء بما فى ذلك السودان التي أبدت استعدادها لذلك فى إطار الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها دولة مقيمة فى المنطقة . أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري مع دول المنطقة، فقد تركز، بصورة رئيسية، مع أثيوبيا ثم ارتريا التي تراجع التعاون العسكري معها فى الآونة الأخيرة على خلفية الاجتياح الأثيوبي للصومال، ثم جيبوتي التي استحوذت على اهتمام عسكري أمريكي واضح، إضافة إلى السودان فى جانب التعاون الإستخباراتي، والصومال فى ظل الحكومة الانتقالية الثانية. أما مبيعات الأسلحة الأمريكية الرسمية لدول المنطقة فقد ظهرت محدودة ولا تكاد تذكر.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد أوضحت الدراسة بأنه وإن كان قد أصبح له تواجداً عسكرياً مباشراً فى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن هذا التواجد إرتبط بصورة أساسية بالحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، ولذلك ظهر التواجد العسكري للاتحاد الأوروبي فى المنطقة وكأنه يدور خلف الوجود الأمريكي، وليس له أي مهام أخرى خارج إطار الحرب على الإرهاب، الأمر الذي قلل من أهميته فى إطار التنافس حول المصالح فى المنطقة. وبالنسبة للتسهيلات العسكرية، فقد تمتعت قوات الإتحاد الأوروبي بتسهيلات واسعة فى المنطقة فى إطار الحرب على الإرهاب. أما التعاون العسكري بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة، فقد تركز، بصورة أساسية، مع أثيوبيا، وارتريا، وأخيراً، جيبوتي. أما مبيعات الأسلحة فقد أظهرت الدراسة بأن بعض دول الإتحاد الأوروبي باعت أسلحة ومعدات عسكرية لأثيوبيا خلال حربها مع ارتريا، وقدمت أسلحة ومعدات عسكرية لإرتريا أثناء نزاعها مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية فى البحر الأحمر.

أما فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي فى المنطقة، والتي احتفظت بقوات عسكرية فيها منذ عام ١٩٧٧ من خلال تواجدها العسكري فى جيبوتي، فقد أوضحت الدراسة بأن مكانتها الإستراتيجية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة وتحديداً إلى جيبوتي، الأمر الذي أفقد فرنسا جزءا كبيرا من نفوذها وقلل من أهمية الدور الإستراتيجي الذي كانت تقوم به قواتها فى المنطقة طوال الفترات السابقة، وبالنسبة للتعاون العسكري مع دول المنطقة، فقد تركز وبشكل رئيس مع جيبوتي ثم أثيوبيا وارتريا.

وفيما يتعلق بالدول العربية وإسرائيل، فقد أظهرت الدراسة محدودية الحضور العسكرى للدول العربية فى المنطقة على عكس من إسرائيل التي استطاعت أن تحافظ على حضورها العسكري فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، بل وأن تعمل على تطويره وفي مختلف المستويات، وتركز نشاطها العسكري بصفة أساسية في أثيوبيا وارتريا سواء فيما يتعلق بالتواجد والتسهيلات أو التعاون العسكري. إضافة إلى ذلك، عملت على إقامة علاقات تعاون مع بعض حركات المعارضة المسلحة فى الدول الأخرى.

أما إيران فقد حاولت، فى إطار تحركاتها العسكرية فى المنطقة، أن تؤسس لها مرتكزات عسكرية فيها، وحققت بعض النجاح فى السودان، وقد حاولت من خلاله أن تمد حضورها العسكري لبقية الدول عن طريق دعم بعض الجماعات الإسلامية فى المنطقة.

وبالنسبة للصين فقد أوضحت الدراسة بأنها استطاعت، وفى إطار البعد العسكري، للتنافس أن تؤسس لها مرتكزات نفوذ عسكرية فى المنطقة سواء من خلال التواجد العسكري المباشر كما هو الحال فى السودان أو من خلال الخبراء والمستشارين العسكريين المنتشرين فى بعض دول المنطقة، أو من خلال مبيعات الأسلحة التي استحوذت على النصيب الأكبر منها.

وأخيراً أظهرت الدراسة أن الحضور اليابانى كان غائباً تماماً عن التنافس فى البعد العسكري فى المنطقة، نظراً لمحدودية وضعف القدرات العسكرية لليابان فى الوقت الراهن.

فرضية الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة اتضح بأن استمرار التنافس الدولي فـي المنطقة، بعد نهاية الحرب الباردة، ارتبط بعاملين اثنين: أولهما؛ أهمية المنطقة الإسـتراتيجية بأبعادها المختلفة وأوضاعها الداخلية، وثانيهما؛ كثافة المصالح للقوى الدولية المختلفة فيهـا. وهو ما يعني بأن الفرضية التي انطلقت منها الدراسة قد تحققت. فكلا العاملين لعبا دوراً قوياً ودافعا لاستمرار التنافس على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

- نظرة مستقبلية لأوضاع المنطقة وعملية التنافس:

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استخلاص عـدة اسـتنتاجات مستقبلية تحدد أوضاع المنطقة وملامح التنافس.

أولاً: أوضاع المنطقة:

بالنسبة لهذا الجانب، يمكن القول، وعلى ضوء المعطيات السابقة، بـأن حالـة عـدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة سوف تستمر ربما لبضعة عقود قادمة وذلك للأسباب التالية.

أ- ليس هناك ما يبشر بقرب التوصل إلى حلول نهائية لمشاكل وصراعات المنطقة المختلفة، وحتى تلك التي تم الاقتراب من وضع حلول لها، مثل؛ مشكلة جنوب السودان، والحـرب الارترية الأثيوبية، لا زالت مهيأة للانفجار في أي لحظة، نظراً لعدم اقتناع بعض أطرافها بها حقيقة. وهي وإن كانت قد قبلت بها في الوقت الراهن، إلا أنها، وفـي حالـة تغييـر موازين القوى وتغير الظروف، فلا يستبعد أن تتملص منها وتنقلب عليها.

ب- استمرار الأزمة الصومالية وصعوبة الوصول إلى اتفاق حولها يرضي جميع الأطـراف الداخلية والإقليمية، نظرا لتشعب الأزمة وتجذر الاختلافات والتناقضات بين الأطـراف كافة. ومن ثم فأي حلول يتم التوصل لها في الوقت الحاضر، ستأتي على حساب بعـض الأطراف. ومن ثم، ستكون عبارة عن حلول جزئية ووقتية للأزمة.

ج- تغير الخريطة السياسية في المنطقة باستقلال ارتريا وظهور أثيوبيا الدولة الكبـرى فيهـا كدولة حبيسة، مسألة ستظل تشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، خاصة بعد فشل جميع الاتفاقيات بينها وبين ارتريا بعد الاستقلال، والتي حصلت بموجبها أثيوبيا على تسهيلات مختلفة في ميناء عصب الارتري، الأمر الذي قد يجعل أثيوبيا غير مطمئنة لأي اتفاقيات قد تعقدها بعد ذلك مع دول المنطقة المطلة على البحـر للحـصول علـى تسهيلات، ولذلك وفي ظل عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة فقد تعمل أثيوبيا على إيجاد

منفذ بحري لها في المنطقة سواء عبر الصومال، وهو الاحتمال الأرجح، أو عبر ارتريا خاصة مع وجود تعاطف من بعض القوى الدولية مع الطموح الأثيوبي بهذا الخصوص.

د- الممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية في المنطقة، والتي لم تستفد من تجارب الأنظمة السابقة عليها، بل إنها وقعت في نفس الأخطاء، وعملت على تكريس الاختلافات والتناقضات بين شعوبها.

هـ- إمكانية إعادة تقسيم المنطقة مرة أخرى من قبل القوى الدولية الكبرى، كأن يتم تجزئة بعض دول المنطقة إلى عدة كيانات سياسية، مثل، السودان والصومال، إذا رأت هذه القوى بأن ذلك يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

ثانيا: ملامح التنافس:

من خلال المعطيات السابقة، ومن استشراف أوضاع المنطقة، يمكن القول بأن التنافس بين القوى الدولية صاحبة المصالح فيها سوف يستمر خلال السنوات القادمة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها المنطقة كأحد العوامل الرئيسية في جذب القوى الدولية نحوها.

٢- استمرار الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بأبعادها المختلفة بالنسبة لمصالح القوى الدولية.

٣- ظهور مؤشرات قوية عن وجود كميات كبيرة من النفط في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالتنافس بين القوى الدولية فيمكن أن يحدث تغيير في سياستها وتوجهاتها تجاه المنطقة من حيث التسابق والتحالفات وأولويات الأهداف.

وفي هذا الإطار، وفيما يتصل بالقوى الغربية، الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وفرنسا، فمن المرجح تزايد حدة التنافس بين هذه الأطراف خلال السنوات القادمة، خاصة في حالة نجاح الإتحاد الأوروبي في توحيد صفوفه ووضع سياسة خارجية متماسكة وموحدة تمكنه من مواجهة النفوذ الأمريكي المتصاعد في المنطقة، التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحدث نوع من التنسيق والتحالف بين القوى الغربية في مواجهة القوى الدولية الأخرى الدخيلة على المنطقة، وعلى القارة الأفريقية، مثل؛ الصين واليابان وإيران، إضافة إلى مواجهة التحركات العربية إذا ما شكلت تهديدا على مصالحها في المنطقة. وإذا نجحت القوى الغربية في إحداث هذا التحالف والتنسيق، فربما يؤدي ذلك إلى

ترسيخ سيطرتها على المنطقة، ومن ثم، انحصار التنافس بينهما. وقد تتقدم الأهداف الاقتصادية فى أولويات التحركات الغربية تجاه المنطقة، وخاصة فيما يتصل بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفى إطار التنافس بين هذه الأطراف، قد تتجه فرنسا، فى سبيل مواجهتها للولايات المتحدة فى حالة فشل الإتحاد الأوروبي فى وضع سياسة موحدة ومتفق عليها تجاه المنطقة، إلى التحرك المنفرد والعمل على زيادة وتوسيع شبكة علاقاتها بدول المنطقة المختلفة دون استثناء، وتدعيم علاقاتها المختلفة بها بغض النظر عن توجهات هذه الدول ومدى توافقها مع التوجهات الغربية، وذلك فى سبيل المحافظة على ما تبقى لها من نفوذ فى المنطقة.

أما الدول العربية، وعلى ضوء معطيات الواقع الراهن لها، فسوف تظل تحركاتها فى المنطقة ثابتة فى مكانها وعبارة عن ردود أفعال لما يستجد من أحداث وتطورات فى المنطقة.

أما إسرائيل، وفى ظل الوضع الراهن للمنطقة، ومحدودية الدور العربي، وفى ظل الدعم الغربي، فالفرصة مهيأة لها لزيادة حجم مصالحها فى المنطقة وتحقيق المزيد من أهدافها، وإعادة ترتيب أولويات تلك الأهداف.

أما الصين وإيران اللتان استفادتا فى ترسيخ وجودهما فى المنطقة من أخطاء السياسات الغربية فى معالجتها لقضايا المنطقة المختلفة وخاصة فى السودان، فإن وجودهما فى المستقبل سيظل مرتبط بالسودان طالما ظلت علاقته فى حالة توتر دائم مع القوى الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية. أما فى حالة تحسن علاقات السودان مع القوى الغربية فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انحسار تدريجي للنفوذ الصيني والإيراني فى السودان.

أما اليابان، وفى ظل إستراتيجيتها الجديدة التي تسعى إلى توسيع شبكة علاقاتها المختلفة مع العالم الخارجي، بما فى ذلك القارة الأفريقية التي حظيت باهتمام ملحوظ فى توجهات اليابان الجديدة، فإنها ستعمل على زيادة مصالحها وتطوير علاقاتها المختلفة بدول المنطقة كافة إلى مجالات أرحب تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها فى المنطقة. ويبدو أن اليابان، وفى ظل تحركاتها الجديدة، ستعطي الأولوية للأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية التي احتلت الصدارة فى جميع تحركات اليابان الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

مراجع الدراسة

١- مراجع اللغة العربية

٢- مراجع اللغة الأجنبية

٣- مراجع شبكة الإنترنت

مراجع الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

١- إبراهيم أحمد نصر الدين، (محرر)، أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، ٢٩ - ٣٠ مايو**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩).

٢- إبراهيم الأمين، **دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم، قضية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وأفاق الحل**، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥).

٣- إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤).

٤- ــــــــــــــــ، إبراهيم نصر الدين، **القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات لدولية**،(القاهرة: النهضة، ١٩٨٥).

٥- ــــــــــــــــ، **الأمن القومي ومنطقة القرن الأفريقي**، سلسلة بحوث سياسية العدد ٥٦، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).

٦- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة : مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

٧- ــــــــــــــــ، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسات في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا**، (القاهرة : مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥).

٨- أحمد البرصان، (محرر)، **الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠١).

٩- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية: درا الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٧٧).

١٠- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، (أسيوط: جامعة أسيوط، ٢٠٠١).

١١- أكرم عبدالملك الأغبرى، **أهمية البحر الأحمر فى علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجى**، كتاب الثوابت، العدد (١١)، ينـاير ١٩٩٨، (صنعاء: مجلة الثوابت، ١٩٩٨).

١٢- أمين ساعاتي، **الأمن القومي العربي: صياغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين**،ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٩٣).

١٣- السيد فليفل، حسن مكي، (محرران) **أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل**، (القاهرة : جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥).

١٤- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، (القاهرة : أيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

١٥- الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر وأفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، العدد (٩٥)، ١٩٩٦).

١٦- بيركيت هابتى سيلاسى، **الصراع فى القرن الأفريقى**، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

١٧- تسفانيسيون مدهاتى، **ارتريا وجيرانها فى النظام العالمى الجديد – الجغرافيا السياسية والديمقراطية والأصولية الإسلامية**، سلسلة دراسات إستراتيجية، ترجمة محمد الخاتم إبراهيم والطاهر آدم البشرى، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الأداب، وحدة الترجمة والتعريب، ١٩٩٢).

١٨- جامعة حلوان، **الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، المؤتمر الدولى الأول خلال الفترة ٨-١٠ مايو ٢٠٠٠، الجزء الأول، بحوث فى العلوم السياسية**، (القاهرة: جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ٢٠٠٠).

١٩- جان فرانسوتودينو، **٢١ دولة عربية لأمة عربية واحدة**، ترجمة خليل أحمد ، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

٢٠- جلال عبدالمعز عبدالرحمن، **الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية**، (القاهرة: يناير ٢٠٠٥).

٢١- جلال يحي، **التنافس الدولي في شرق أفريقيا**، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٩).

٢٢- جلال يحي، محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).

٢٣- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، **العلاقات العربية الأفريقية**، (طرابلس الغرب: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، فبراير ١٩٩٨).

٢٤- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، **ندوة الإسلام والمسلمين فى أفريقيا**، (طرابلس الغرب: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٨٨).

٢٥- جون قاي نوت يوه، **جنوب السودان آفاق وتحديات** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ٢٠٠٠).

٢٦- حسن الساعورى وآخرون، **السودان فى الأجندة الإسرائيلية**، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٣).

٢٧- حسن مكي محمد أحمد، **السياسات الثقافية في الصومال الكبير (قرن أفريقيا) ١٨٨٧-١٩٨٦**، إصدار رقم ٦، (الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، ١٩٩٠).

٢٨- حلمي شعراوي، **أفريقيا في نهاية قرن**، (القاهرة : الأمين للنشر والتوزيع ٢٠٠١).

٢٩- حمدي عبد الرحمن حسن، (محرر)، **أفريقيا والعولمة**، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الأفريقية القاهرة ٢-١٤فبراير ٢٠٠٢ (القاهرة جامعة القاهر، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ٢٠٠٤).

٣٠- حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة**،سلسلة دراسات مصرية أفريقية، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية العدد (٣) ، أكتوبر ٢٠٠١).

٣١- حورية توفيق مجاهد، **الإسلام في إفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية**، (القاهرة : مطبعة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢).

٣٢- حيدر إبراهيم على، **سقوط المشروع الحضاري، الجزء الأول، السياسية والاقتصاد**، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٤).

٣٣- خالد رياض، **الصومال الغائب الواعي** (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٤).

٣٤- سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٩).

٣٥- سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**،دراسات إستراتيجية، العدد (٣١)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩).

٣٦- سمير حسنى، **التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها: العلاقات العربية الإفريقية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤).

٣٧- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، **دراسات في تاريخ شرق أفريقيا**(القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، د.ت).

٣٨- صالح أبو بكر على أحمد، **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠**، (القاهرة : دار النهضة العربية ٢٠٠٥).

٣٩- صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة د/ صلاح قنصوة، ط٢، (القاهرة: شركة مطابع لوتس بالفجالة، ١٩٩٩).

٤٠- صلاح الدين حافظ، **صرع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، عالم المعرفة ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ٤٩ يناير، ١٩٨٢).

٤١- صلاح سالم زرنوقة (إشراف) **العرب وأفريقيا بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، سلسلة قضايا التنمية، العدد (١٨)، ٢٠٠٠).

٤٢- عائدة العلي سري الدين، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي**، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٨).

٤٣- عاطف صقر، **النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الإفريقي**، (القاهرة: دون ناشر، ١٩٩٦).

٤٤- عبد السلام إبراهيم بغدادي،**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتورة، (٢٣)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٤٥- عبد الله شيخ محمد عثمان، **الصراع الأهلي في الصومال**، **دراسات معاصرة (١٦)**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢١هـ).

٤٦- عبد الملك عوده، (محرر)، **ارتريا دراسة مسحية شاملة**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).

٤٧- ـــــــــــــ، (محرر)**جيبوتي دراسة مسيحية شاملة**،(القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٠).

٤٨- ـــــــــــــ، أحمد الرشيدي، **تجمع دول الساحل والصحراء**، سلسلة دراسات مصرية أفريقية،(القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية العدد (١)، ٢٠٠١).

٤٩- ـــــــــــــ، **إسرائيل وأفريقيا: دراسة في العلاقات الدولية**،(القاهرة جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٢).

٥٠- ـــــــــــــ، **التغيرات السياسية في أفريقيا ٢٠٠٤**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٨،(القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول إبريل ٢٠٠٥).

٥١- ـــــــــــــ، **التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥**، (القاهرة: مؤسسة لأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠١ يونيه ١٩٩٦).

٥٢- ـــــــــــــ، **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل**،كتاب الأهرام الاقتصادي، (القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد (١٣٥)، أول إبريل ١٩٩٩).

٥٣- ـــــــــــــ، **السياسة في الجوار الإفريقي**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد (١٨٤) إبريل ٢٠٠٣).

٥٤- ـــــــــــــ، **السياسة والحكم في أفريقيا**، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٩).

٥٥- ـــــــــــــ، **دور السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).

٥٦- ـــــــــــــ، **قضايا الديمقراطية في الدول الإفريقية**،(مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٩٦)، إبريل ٢٠٠٤).

٥٧- عثمان صالح سبي، **جغرافيا ارتريا**، (بيروت: دار الكنوز الأدبية ١٩٧٣).

٥٨- عماد قدورة، **حول أمن عربي للبحر الأحمر**،دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨).

٥٩- فرانسيس دينق، **صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ط٢، ٢٠٠١).

٦٠- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت : شركة الربيعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

٦١- مجدى عبد الكريم، **التنافس الدولي على أفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا** (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إبريل، ٢٠٠٢).

٦٢- مجدى عبد الكريم، **الصراعات في أفريقيا – الأسباب – التطورات النتائج**، (أبو ظبـي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة ٢٠٠١).

٦٣- محمد السعيد إدريس، تحليل **النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠١).

٦٤- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجيــه ومــداخل نظرية**، (بنغازي جامعة قاريونس، ١٩٩٤).

٦٥- محمد صادق صبور، **مناطق الصراع فى أفريقيا**، موسوعة مناطق الصراع فى العــالم، الكتاب الثالث، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٦٦- محمد عاشور مهدي، **الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا**، سلسلة دارسات أفريقية، العدد (٢)، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي ١٩٩٦).

٦٧- محمد عثمان أبو بكر، **قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتريا: دراسة حالــة من الواقع الشمولي في أفريقيا والقرن الإفريقي**،(القاهرة : المكتب المــصري لتوزيــع المطبوعات، ١٩٩٨).

٦٨- محمد عمر بشير، **مشكلة جنوب السودان**، ترجمة هنري رياض والجنيد وعلــى عمــر، (الخرطوم: مكتبة النهضة السودانية ١٩٧٠).

٦٩- محمود محمد أبو العينين، **ارتريا في ظل الحكومة المؤقتة: التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية**،(القاهرة: الجمعية الإفريقية ،١٩٩٣).

٧٠- محمود يوسف موسى، **القبلية وأثرها في السياسية الــصومالية فــي الفتــرة ١٩٦٠-١٩٩٧**،(الخرطوم جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ٢٠٠٠).

٧١- المركز الارتري للدراسات الإستراتيجية، **نبذة تاريخية عن الــصومال**،(اسمرا: المركــز الارتري للدراسات الإستراتيجية، د.ت).

٧٢- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز**، (أبو ظبى: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، د.ت).

٧٣- مصطفى كامل السيد (محرر)، **إستراتيجيات التنمية الأفريقية فى ظل الليبرالية الجديدة، أفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية (نيباد)**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، سلسلة قضايا التنمية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣).

٧٤- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى** ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول والثانى، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧).

٧٥- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **العولمة أثارها على أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس، ١٩٩٩).

٧٦- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **بحوث أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٧**، بمناسبة إحتفالية اليوبيل الذهبى للمعهد (١٩٤٧ - ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، ١٩٩٧).

٧٧- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢).

٧٨- نادية محمود مصطفى (محرر)، **أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠٠٤).

٧٩- نادية محمود مصطفى، زينب عبد العظيم (محرران)، **الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠-٢٠٠٣**،(القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠٠٣).

٨٠- نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الـوطن العربـي**، (القـاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسـات الـسياسية، ١٩٨٨).

٨١- ودودة بدران (محرر) **اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية**، (القاهرة جامعة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٢).

٨٢- وليد عبدالحى، (محرر)، أفريقيا فى عصر التحولات العالميـة، أوراق المـؤتمر الأول للباحثين الشباب فى العلم الـسياسية، جامعـة آل البيـت، ١٧-٨/٥/٢٠٠١، (عمـان: منشورات جامعة آل البيت ٢٠٠٢).

ب- المقالات:

١- إبراهيم أبو خزام، الاستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا طرد أوروبا وتطويق العرب، **مجلة الملف الدوري**، (الخرطوم مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٢٢) يناير - فبراير ٢٠٠٣).

٢- إبراهيم ميرغني، الصراع **الإقليمي في** منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الإستراتيجية والمضامين الأمنية، **سلسلة أوراق إسـتراتيجية**، (الخرطـوم: مركـز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١) إبريل ١٩٩٨).

٣- إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، **المستقبل العربي**، (بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٦، ديسمبر، ١٩٩٢).

٤- إبراهيم نصر الدين، مشكلات الأطراف العربية فـي القـرن الإفريقـي، **المـستقبل العربي**، العدد (٧٤)، أبريل ١٩٨٥.

٥- إجلال محمود رأفت، الأزمة الصومالية، **المستقبل العربـي**، العـدد (١٧٣) يونيـو ١٩٩٣.

٦- ــــــــــــ، التطورات الحديثة في القرن الأفريقي والنظام الدولي، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، خريف ١٩٩١، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة (١)، العدد (٤)، ١٩٩١).

٧- ــــــــــــ، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، **السياسة الدولية** العدد (١٤٥)، يوليو ٢٠٠٠.

٨- ــــــــــــ، الصومال والأمن القومي العربي: سيناريوهات المستقبل، **أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٨) مارس ١٩٩٣).

٩- ــــــــــــ، رؤية احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، **السياسة الدولية**، العدد (١٦٠)، إبريل ٢٠٠٥.

١٠- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي بين الثوابت والمتغيرات، **شؤون الأوسط**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤).

١١- أحمد إبراهيم، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا، **آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد (٧)، العدد (٢٣) شتاء ٢٠٠٧).

١٢- أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة، إعادة التفكير في الدور الخارجي، **السياسة الدولية**، (القاهرة: الأهرام، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧).

١٣- أحمد حجاج، التنافس الدولي على أفريقيا، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، **السياسة الدولية** العدد١٦٣، يناير، ٢٠٠٦.

١٤- أحمد شوقي محمود، القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد: مساهمة بحثية دستورية، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة (١١)، العدد (١٠٥)، ٢٠٠١).

١٥- أحمد عبد الحليم، أمن البحر الأحمر: الماضي – الحاضر – المستقبل – **دراسات يمنية**، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، العدد (٢)، صيف ١٩٩٧).

١٦- أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الإفريقي، **السياسة الدولية**، العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٧.

١٧- أماني الطويل، مشكلات الرئيس عبد الله يوسف في الصومال، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٠)، السنة (١٠) ديسمبر ٢٠٠٤).

١٨- أمل الشاذلي، الأطماع الإسرائيلية في القرن الإفريقي، **السياسة الدولية**، العدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨.

١٩- أناتولي ن. آليس، تغير علاقات القوة والتكيف الاستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، **آفاق أفريقية**، السنة (١١) صيف ٢٠٠٢.

٢٠- السيد أمين شلبي، تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن ماذا تعني للعالم العربي، **شئون عربية**، (القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٢٤)، شتاء ٢٠٠٥).

٢١- السيد عوض عثمان، بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية ، **كراسات إستراتيجية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٥).

٢٢- الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية في السودان، النجاحات والإخفاقات، **مجلة دراسات أفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (٣١) السنة (٢٠) يونيو٢٠٠٤).

٢٣- بدر حسين شافعي، النزاع الحدودي بين أثيوبيا وارتريا، هل يشعل حرب ثالثة بينهما، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.

٢٤- بصار عبد الله سليمان، أمن منابع النيل، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٨)، ٢٠٠٣).

٢٥- جلال عبد المعز عبد الرحمن، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية، **آفاق أفريقية** المجلد (٤) العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣.

٢٦- جلال عتريسي، الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول: التحولات واستجابة المنطق، **مجلة المنطق الجديد**، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥) صيف ٢٠٠٢).

٢٧- جمال السيد ضلع، الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي في أفريقيا، **آفاق افريقية**، المجلد (٤) العدد (١٤) صيف ٢٠٠٣.

٢٨- جهاد عودة ، السياسة المصرية في القرن الإفريقي، **السياسة الدولية**، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨.

٢٩- جورج ثروت فهمي، أوروبا وأفريقيا، استراتيجية جديدة للتنافس، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦.

٣٠- جورج حبور، نحو إستراتيجية عربية: أفكار للمناقشة، **قضايا راهنة**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر، السنة (١)، العدد (١)، ١٩٩٧).

٣١- جون نيق، العلاقات السودانية الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة، ترجمة عوض السيد الكرستي، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، (الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣) المجلد (٢) السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣).

٣٢- حسن أبو طالب، الآثار الإستراتيجية للنزاع اليمني الارتري حول أرخبيل حنيش. دراسات في الأمن والإستراتيجية، **كراسات فصلية**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مجلد (٤)، العدد (٤) يوليو ١٩٩٦).

٣٣- ــــــــــــ، الصراع الداخلي في السودان، **كراسات إستراتيجية**، السنة (٧) العدد (٥٤).

٣٤- حمدى عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربى، **المستقبل العربي**، العدد (١٥٧) السنة (١٤) مارس ١٩٩٢.

٣٥- ــــــــــــ، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢.

٣٦- ــــــــــــ، القرن الإفريقي الجديد أمريكيا، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة ١٣١، العدد (١٤٧)، مارس، ٢٠٠٧.

٣٧- خالد حنفي، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا: رؤى أدوات متغيرة، **السياسة الدولية**، العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦.

٣٨- ــــــــ، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٤) إبريل ٢٠٠١.

٣٩- ــــــــ، موقع أفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، **السياسة الدولية**، العدد (١٥٤)، أكتوبر ٢٠٠٣.

٤٠- خالد عبد العظيم، التطورات في القرن الإفريقي، تحليل من منظور الجغرافيا السياسية **كراسات إستراتيجية**، العدد (١٠٦) السنة ١١، ٢٠٠١).

٤١- خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، **شؤون الأوسط**، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤).

٤٢- رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٨)، إبريل ٢٠٠٢.

٤٣- رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات، **السياسة الدولية**، العدد (٦٣)، يناير ٢٠٠٦.

٤٤- زكريا محمد عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي، **شؤون عربية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ديسمبر، العدد (٨٨)، ١٩٩٦).

٤٥- سارتاج عزيز، العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، **شؤون العصر**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٤)، ربيع ٢٠٠٤).

٤٦- سامسون وسارا، الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الإفريقي، **القرن الإفريقي وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني**، ترجمة محمد عاشور، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ديسمبر، العدد (٥)، ٢٠٠٣).

٤٧- سامية مشالي، العلاقات الصينية الأثيوبية بين المنظور الصيني والطموح الأثيوبي، **مجلة آفاق أفريقية**، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧.

٤٨- ـــــــــ، العلاقات الصينية الأفريقية الإطار النظري وبعض التطبيقات، **آفاق أفريقية**، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧.

٤٩- سعد حقي توفيق، أوروبا الموحدة وتأثيرها على العالم الثالث، **آفاق عربية**، (بغداد: دار الشئون الثقافية، السنة (١٧)، شباط ١٩٩٢).

٥٠- سعيد رفعت" نحو صياغة أمريكية جديدة لطبيعة الصراعات في المنطقة، **شؤون عربية**، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥.

٥١- سميح فرسون، "حدود الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، **المستقبل العربي**، السنة (٢٥) العدد (٢٨٤)، تشرين الأول، أكتوبر ، ٢٠٠٢.

٥٢- سولومون كبيدي، الصراع والأمن في القرن الإفريقي، **مجلة آفاق أفريقية**، المجلد الرابع، العدد (١٣) ربيع ٢٠٠٣.

٥٣- صراع ارتريا وأثيوبيا: مدخل التحولات الأمنية في القرن الإفريقي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠).

٥٤- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، " التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في أفريقيا، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (١٢) يناير ٢٠٠٥).

٥٥- صلاح بسيوني، نظرة استراتيجية حول الأمن والتعاون بين دول البحر الأحمر، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد (٨)، مارس ١٩٩٣.

٥٦- صلاح حليمة، النزاع الارتري الأثيوبي رؤية تحليلية، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩.

٥٧- صلاح حليمة، عهد جديد في الصومال، **السياسة الدولية**، العدد (١٥٩)، السنة (٤١)، يناير ٢٠٠٥.

٥٨- صلاح محمد إبراهيم، أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود التسوية، النزاع الأثيوبي الارتري، **سلسلة أوراق إستراتيجية**، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (٥)، د.ت).

٥٩- صمويل هينتجتون، القوة العظمى الوحيدة، ترجمة هشام الدجاني، **الثقافة العالمية**، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد(٩٦)، سبتمبر ١٩٩١).

٦٠- عبد الباقي عبد الكبير الأفغاني، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، **دراسات إستراتيجية**، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٩-٢٠) يناير ٢٠٠٠).

٦١- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي، دراسة حالة العفر في ارتريا، جيبوتي، أثيوبيا، **مجلة شئون اجتماعية**، (الشارقة جمعية الاجتماعيين، العدد (٥٩)، السنة (١٥)، خريف ١٩٩٨).

٦٢- عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (١٩)، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي، العدد(١-٢)، ربيع صيف١٩٩٩).

٦٣- عبد الوهاب الأفندي ، السلام الصعب في السودان، **المستقبل العربي**، العدد (٢٨٦) ديسمبر ٢٠٠٢.

٦٤- عبد الوهاب الطيب، البعد الأثنى في السياسة الأثيوبية الداخلية وعملية التحول الديمقراطي، **آفاق أفريقية**، المجلد (٦) العدد (١٨)، خريف ٢٠٠٥.

٦٥- عبدالقادر صالح محمد، "الصراع الثقافى والسياسى فى منطقة القرن الأفريقى"، **مجلة الثقافة العربية**، (بنغازى: اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، العدد (٢)، السنة (١٦)، فبراير ١٩٨٩).

٦٦- عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، **مجلة دراسات المستقبل**، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد (١) السنة (١) يونيو ٢٠٠٥).

٦٧- عماد قدورة، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، **دراسات استراتيجية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٢) ، ١٩٩٨).

٦٨- عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الإتحاد وصناعة وحدة، **دراسات إستراتيجية**، (القاهرة: الأهرام ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، السنة (١٤)، العدد (١٤١)، يوليو ٢٠٠٤).

٦٩- غسان العزبي، السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول، **مجلة المنطق الجديد**، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢).

٧٠- ماجد كيالي، خطاب الديمقراطية الإسرائيلي، الشبهات والتوظيفات، **شؤون عربية**، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥.

٧١- محرز الحسيني، البحر الأحمر والأمن القومي العربي: صراع القوى في البحر الأحمر، **السياسة الدولية**، العدد (١٢٤) إبريل ١٩٩٦.

٧٢- محمد القصاص، النفط صداع دائم للرؤساء الأمريكيين، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، العدد (٤)، المجلد (٢) السنة (٢)، يناير ٢٠٠٥.

٧٣- محمد الهزاط، " الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، **شؤون عربية**، العدد (١١٤)، صيف ٢٠٠٣، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ٢٠٠٣).

٧٤- محمد رضا فوده، ارتريا: ماذا بعد الاستقلال، **سلسلة بحوث سياسية**، العـدد (٩٩)، يوليو ١٩٩٥.

٧٥- محمد صفي الدين، " نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن فـي البحـر الأحمـر" **المستقبل العربي**، العدد (٢٣٧) نوفمبر ١٩٩٨.

٧٦- محمد عثمان حبيب الله، " الفترة الانتقالية التحديات أمام الجنوب، **السياسة الدوليـة**، العدد (١٦٠)إبريل ٢٠٠٥.

٧٧- محمد وقيع الله أحمد، أثر الرواسب التاريخية في رسم سياسـة الـصين الخارجيـة، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٣)، مايو- يونيو ١٩٨٨).

٧٨- محمود أبو العينين، " السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا، بالتركيز على منطقتي حـوض النيل والقرن الإفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، ١٩٩٧).

٧٩- محمود أبو العينين، " العلاقات الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، العدد (١٤٠) إبريل ٢٠٠٠.

٨٠- محمود أبو العينين، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبيـة، **مجلـة الدراسـات الأفريقية**، العدد الخاص، ١٩٩٤، (القاهرة : معهد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة ١٩٩٥).

٨١- مختار شعيب " العلاقات الإسرائيلية الارترية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، العدد (١٣١)، يناير ١٩٩٨.

٨٢- معتز سلامة، الأمن القومي الأمريكي، التحولات في ظل إدارة بوش الثانية، **كراسات استراتيجية**، السنة (١٦) العدد (١٦٢)، إبريل ٢٠٠٦.

٨٣- منصور عزيز الزنداني، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، (صنعاء: جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، ١٩٩٧).

٨٤- نبيل بكر عمارة، العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجديدة، تحديات وآفاق مستقبلية، **آفاق أفريقية**، المجلد، (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣).

٨٥- نبيهة الأصفهاني، المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية، **السياسة الدولية**، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨.

٨٦- نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، **السياسة الدولية**، العدد (١١٢)، إبريل ١٩٩٣.

٨٧- نهى على أمير، العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية وتداعياتها على الأمن القومي العربي، **شؤون خليجية**، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٤)، صيف ٢٠٠٣.

٨٨- نيروز مجتهد زادة، التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة (٥) العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٥).

٨٩- هاني رسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، **السياسة الدولية**، العدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤.

٩٠- ــــــــــ، حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، **كراسات إستراتيجية**، العدد (١٣٨)، السنة (٤)، إبريل ٢٠٠٤.

٩١- هيفاء أحمد محمد يونس، المصالحة الصومالية، **المستقبل العربي**، العدد (٣١٦)، السنة (٢٨)، يونيو ٢٠٠٥.

٩٢- ودودة بدران، أزمة الخليج والنظام الدولي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (١٩)، العدد (١-٢)، ربيع – صيف ١٩٩١).

٩٣- ياسين محمد عبد الله، خلفية النزاع الارتري الأثيوبي وتأثيره على البلدين والإقليم، النزاع الأثيوبي الارتري، **سلسلة أوراق إستراتيجية**، العدد (٥)، (د.ت).

جـ: الدوريات:

١- السياسة الدولية، "نحن والصعود الآسيوى، رؤية نقدية"، **السياسة الدولية**، العدد(١٦٧)، يناير ٢٠٠٧.

٢- شؤون العصر، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقى"، **شؤون العصر**، (صنعاء: المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩).

٣- شؤون خليجية، "إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، رؤية نقدية"، **شؤون خليجية**، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣).

٤- قراءات إستراتيجية، "التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقية"، **قراءات إستراتيجية**، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠)، أكتوبر، ١٩٩٩).

٥- مستقبل العالم الإسلامى، "النظام الدولى الجديد وحرب الخليج، (الافتتاحية)"، **مستقبل العالم الإسلامى**، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى، السنة (١)، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١).

٦- مستقبل العالم الإسلامى، "ما الجديد فى النظام الدولى (الافتتاحية)"، **مستقبل العالم الإسلامى**، العدد (٨)، خريف ١٩٩٢.

د – **الرسائل العلمية:**

١- أمال توفيق إبراهيم، **مشكلات الحدود في القرن الإفريقي**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا ١٩٧٧).

٢- أيمن السيد محمود عبد الوهاب، **السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١**، رسالة ماجستير (القاهرة جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠٤).

٣- حسن إبراهيم سعد حسن، "**السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩٩**"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠١).

٤- خالد حنفى على محمود، "**السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩**"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، يونيو ٢٠٠٤).

٥- رانيا حسين عبد الرحمن حسن، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٤).

٦- رانية محمد بديع سربيه، " **سياسة المصالحة والصراعات الأثنية في لبنان: أزمة التكامل ١٩٨٩-١٩٩٩**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٣).

٧- سمر إبراهيم محمد إبراهيم، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١**، رسالة ماجستير (القاهرة ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٦).

٨- سهير عبد الجابر محمد عبد الرحمن، "**السياسة الخارجية اليابانية في أفريقيا**"، رسالة ماجستير، (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٨).

٩- صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩٠- ٢٠٠١)**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٢).

١٠- عارف عبد القادر عبده سعيد، **سياسة اليمن الخارجية تجاه منطقة القــرن الإفريقــي، ١٩٩٠ - ١٩٩٩**، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتــصاد والعلــوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٢).

١١- عدى صدام حسين، " **عالم ما بعد الحرب الباردة- دراسة مستقبلية**، رسالة دكتــوراه (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨).

١٢- عيسى أمين محمد جليل،" **جيبوتي دراسة في الجغرافية السياسية**، رســالة ماجــستير (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧).

١٣- محمد عثمان أبو بكر،" **الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي وموقف دول الجوار العربية منه فــي الفتــرة مــن ١٩٧٤-١٩٧٨**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، ٢٠٠٣).

١٤- مصطفى علوي محمد سيف، **السياسة الخارجية الأمريكية تجــاه الاتحــاد الــسوفيتي (١٩٥٣ -١٩٥٩)** رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتــصاد والعلــوم السياسة قسم العلوم السياسية ١٩٧٥).

١٥- منى محمود بهي،"**ارتريا : دراسة في الجغرافيا السياسية**"، رسالة ماجستير (القاهرة : جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٢).

هـــ- بحوث منشورة وغير منشورة:

١- إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في أفريقيا، **بحث مقدم إلى ندوة أفريقيــا اليــوم: قضايا داخلية وخارجية، ١-٢ فبراير ٢٠٠٠**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتــصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسى للثقافة والتعاون بالسفارة الفرنسية، ٢٠٠٠).

٢- أحمد الصاوي، " **العيش المشترك في شمال أفريقيا المحددات والمعضلات**"، ورقة مقدمة إلى بحوث النزاعات وبناء السلم في أفريقيا دور الاتحاد الأفريقي وتنظيمات المجتمع المدني ١٩-٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ (طرابلس الغرب : المركز الإفريقي للبحث

التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي تجمع دول الساحل والصحراء س.ص منتدى السياسات الإدارية ٢٠٠٣.

٣- حمود عبدالجبار سلام، "**الأوضاع الاقتصادية فـي دول القـرن الأفريقـي وأهميتهـا للجمهورية اليمنية**، بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الأفريقى، نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثالث، بحوث المحور الاقتصادى، (صنعاء: وزارة الدفاع، كليـة القيادة والأركان، ١٩٩٩).

٤- خديجة الهيصمي، **أدراك السياسة اليمنية للصراع في القرن الإفريقي**، بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، **اليمن والقرن الإفريقي نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثاني**، بحـوث المحور السياسي، (صنعاء: وزارة الدفاع كلية القيادة والأركان ١٩٩٩).

٥- صلاح سالم زرنوقة، **التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وإثره على الأمن القومي العربي**" بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الإفريقية بعد انتهاء الحرب البـاردة، (القـاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٤ إبريل ٢٠٠٠).

٦- عبدالملك عودة وإجلال رأفت، "**السياسة المصرية فى أفريقيا**"، بحث مقدم إلـى نـدوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية ١٥-٢، فبراير ٢٠٠٠).

٧- عثمان ناصر على، " **القرن الأفريقي في مطلع الألفية الثالثة**، بحث مقدم إلى النـدوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الإفريقي، نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثـاني، بحـوث المحور السياسي.

٨- محمود محمد أبو العينين، " **المخاطر والتحديات السياسية المعوقة للاندماج الاقتصادي بين دول الكوميسا**، المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية مـصر والكوميـسا، تحـديات الحاضرة وآفاق المستقبل، (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإسـلامية ٢٠٠٠).

٩- نجوى الفوال، **إشكاليات الدولة في الصومال: العامل القبلي**، بحث مقـدم إلـى نـدوة أفريقيا اليوم قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠.

١٠- نيفين حليم، **التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا**، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٤ إبريل ٢٠٠٠).

١١- ــــــــ، **العنف والحروب المسلحة في أفريقيا**، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠.

و - تقارير سنوية:

١- **التقرير الاستراتجي العربي ١٩٩٢**، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣).

٢- **التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٥**، (الخرطوم، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا).

٣- **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٣)

٤- **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢**، (القاهرة: معهد الإنماء العربي، والهيئة القومية للبحث العلمي ، ٢٠٠٣).

٥- **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢-٢٠٠٣**.

٦- **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥**.

٧- **التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧**، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧).

٨- **التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٩**، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٩- **التقرير الاستراتيجي العدد (٣٠)**، (الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥).

١٠- **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**.

١١- **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨**.

١٢- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠**.

١٣- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١**.

١٤- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.**

١٥- **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧.**

١٦- **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣**، (صنعاء : المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

١٧- **التقرير السنوي، ١٩٩٧، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٧).

١٨- **الكتاب الاستراتيجي السنوي ١٩٩٩، دليل سياسي اقتصادي**، الإصدار الثاني، الجزء الأول، (دمشق مركز المعلومات القومي ١٩٩٩).

١٩- **الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٥**، ترجمة حسين حسني وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٠٠٥).

ز – أخرى :

١- إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى"، **نشرة البحوث والدراسات الأفريقية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٢).

٢- إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى"، **ورقة عمل**، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، نوفمبر ١٩٩٣).

٣- أخبار الساعة، **نشرة يومية**، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٩-٥٩٤)، الأثنين ١٢/٦/٢٠٠٠).

٤- فرج عبدالفتاح فرج، "الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا: محدداتها وأثارها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية، بحوث الدراسات الأفريقية، **نشرة دورية محكمة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رقم (٤٩)، ١٩٩٨).

٥- المصرف العربى للتنمية، "تعاون من أجل التنمية"، **نشرة ربع سنوية**، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، العدد (٨٥)، أكتوبر ٢٠٠٤).

٦- المصرف العربى للتنمية، "تعاون من أجل التنمية"، **نشرة ربع سنوية**، العدد (٨٩)، يناير ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1) Books:

1- ART, Robert J, & Jervis Robert, (ed., "International Politics: Enduring Concepts and Contemprary Issues", (New York: by Aducational Publishers Inc., 2003).

2- Charles, Maccleand, **Theory and International System,** (New York: Macmillan Company 1967).

3- Easton, David, **A frame Work for Political Analysis,** (Englewood Cliffs. N.J.: Prentice Hall. 1965).

4- Fukui, Katsuyoshi, & Markakis, **Ethincity & Conflict in the Horn of Africa**, (Ohio University Press, 1994).

5- Hansen, Birthe, **Unipolarity and Middle East,** (Richmond, England: Curzon 2000).

6- Harbeson W. John & Rothchild Donald, (ed), "Africa World Politics Post- Cold war Chllenges", (U.S.A; Colorado, by Westview Press Inc, 1995).

7- Jackson, Robert H. & James Alan, (ed), "States In A Changing World, A Contemporary Analysis" (Oxford: Clarendon Press., 1993).

8- Kelle Edmond J., & Rothchild Sonald., "Africa In the New Insternaonal Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security" (London: Lynne Rienner Publigers, Inc., 1996).

9- Nugent, Paul, & Aswaju A.I, (ed), "African Boundaris: Barriers, Conduits and Opportunities" (Centre of African Studies, Unversity of Edinburgh, 1996).

10-Petterson, Donald, **Inside Sudan: Political Islam, Conflict**, and Catastrophe, (Boulder, Co: West view Press, 1999).

11-Woodward, Peter, **The Horn of Africa: State politics and International Relations**, (London: I.B Tauris Publishers, 1996).

2) Articles:

1- Abbay, Alemseged, "Diversity and State-Building in Ethiopia" **African Affairs**, (London: Oxford University Press, Vol.103, No. 413 October, 2004).

2- Chafer, Tony, "African Relations: No Longer So Exceptional, **African Affairs**, Vol. 101. No. 404. July. 2002.

3- Easton, David, "An Approach to Analysis of Political Systems", **World Politics**, Vol. 9. No.3, 1957.

4- Gergory, Shaun, "The French Miltary in Africa: Post and Present", African Affairs, (London: Oxford University Press, Vol. 99. No. 396, Jun, 2000.

5- Huliaras, Asteris, "The Anglosax on Conspiacy: Ferceplion of the Great lakes", **The Journal of Modern African studies**, (Combridge: combridge Univeristy, Press, Vol. 36, 4, 1998).

6- Horn of Africa Bulletin, "Renewed Hope for Peace in the Horn of Africa. Vol.15, no.4, Aug, 2003, (University of Pennsylvania African Studies Center, 2003).

7- Joireman, Sandra Fullerton, "Opposition Politics and Ethniocity in Ethiopia: We will All Go Down together", **The Jounal of Modern African Studies**", Vol. 35 No.3, 1997).

8- Kravthammer, Charkes, "The Unpolar Moment", **Foreign Affairs,** (New York: Council on Foreign Relations, Vol.70. No.1, 1990).

9- Khadiala, Gilbert M, "The United States and Africa: Beyond Clinon Administion" **SAIS Review**, Vol. XX1., Winter-Spring 2001, (Blatimore: The Johns Hopkins University).

10- Lefebvre, Jeffrey A., "Red Sea Security and The Geopolitical-Economy of the Hanish Islands Dispute" **The Middle East Journal,** Vol.52. No.3, Summer 1998.

11- Mark Malan, "The post 9-11 Security Agenda Peace keeping in Africa", **African Security Review**, (South Africa: Institute for Studies, 2002, Vol. II, No. 3).

12- Meuhier, Sopie, "The French Exception", **Foreign Affairs** Vol. 79, No.4, July/August 2000).

13- Clough, Michael, "The United states and Africa: The Policy at Cynical Disengament", **Current History**, (Philadelphia: Current History Inc., Vol91, No. 565, May 1992).

14- Muekalia, Doming Jardo, "Africa and chain's Strategic Portnershhip", **African Security Review**, Vol.13, No. 1, 2004).

15- Nyoutyoh, John G, "Peace Processes And conflict Resoültion in the Horn of Africa", "**African Security Review**, Vol 12, No.3, 2003.

16- Roberts, Adam, "Anew age in International Relation", **International Affairs**, (London: The Royal Institute of International Affairs, Vol 67, No 3, 1991).

17- Schlee, Gunther, "Redrawing The Map of the Horn: The Politics of Difference", **Africa, Journal of the International African Institute**, (Edinburgh Universty Press, Vol., 73, No.3, 2003).

18- Schraedr, PeterJ., U.S. Intrtoention in the Horn of Africa Amidst The End of Cold War, **Africa Today**, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Africa Today Association, Vol.40. No.2. 2nd Quarter, 1993).

19- Schraedr, Peter J., United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism. Crisis and Change, **Africa Today**, Vol43, No.2, Apr-June, 1996.

20- Vanlooy, Judith, "Africa and China: A strategic Partner ship?" **ASC Working Paper** 67/2006, (London: The Nether Lands: Africa Studies Center).

21- Young, John, "State Crisis and Emerging American Hegemony in The Horn of Africa", **Journal of Future Studies**, (Khartoum-Future Studies Center, No.1, Vol. (1), Year (1), Jan 2005).

3- Year books:

1- Legum Colin (ed.,), **Africa contemporary record, 1994-1996,** (New York: Africana Publishing Company, Vol., 25, 1997).

2- Legum Colin (ed.,), **Africa Contemporary Record, 1996-1998,** Vol.26, 2002.

3- Legum Colin (ed.,), **Africa Contemporary Record, (1998-2000,** Vol.27, 2004).

4- **Africa South of the Sahara 2005, 34th Edition** (London: Europa Publications, 2004).

5- **International Trade Statistics Yearbook, 1999,** (New York: United Nations, Vol.1; 2000).

6- **International Trade Statistics Yearbook, 2000,** Vol.1; 2001.

7- **International Trade Statistics Yearbook, 2002,** Vol.1; 2003.

8- **International Trade Statistics Yearbook, 2004,** Vol.1; 2005.

ثالثاً: مصادر شبكة النت:

- أندى رويل، "التدخل الأمريكي فى الصومال"

http://www.Iraqcp.org/members4/0070115W8.htm

- أحمد مجدلانى، "قراءة سياسية أولية لبنى وأسس التحالف الدولى الجديد ضد الإرهاب.

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page7.htm

- أحمد نجاد فى ضيافة نظيره السوداني عقب قرار دولي،

http://arabic.com/2007/middle-east/2/28/sudan.iran/index.html

- البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته بإيران

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147497713

- إبراهيم الطاهر الفرجاني، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد، الواقع والتوقع

http://www.dirasaat.com/12/3-1.html

- أعضاء بمجلس الشيوخ الفرنسي ينهون جولة للقرن الأفريقي،

http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=39825

- إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من ملفات الصراع الدولي

http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/wshow/201

- الاستثمارات النفطية الصينية فى السودان

http://www.mof.gov.sd/issue/137.htm

- أمريكا تتراجع عن فكرة إرسال قوات دولية إلى دارفور،

http://arabic.tharwaproject.com/mode/5929

- استثمارات لـــ ٤٠ مليون دولار بمجموعة العمودي فى جيبوتي،

http://www.al-Shard.net/shtdetails.asp?det=6952

- أن أم سي السعودية تكتشف عن رواسب الذهب فى أثيوبيا بقيمة مليار دولار فى

http://www.ashargalawset.com/section.asp?section=6&ssue=10356

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي (القروض)

http://www.arabfund.org/arindex.htm.

- انعقاد مؤتمر التنمية والاستثمار السوداني بكينيا،

http://www.akhbaralyoumsd.net/modules.php?name=new&file=artide& sid=6528

- أثيوبيا تستفيد من الصين فى التنمية

http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/2784025.htm

- أثيوبيا والصين يوقعان اتفاق حول إقامة الطرق

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-05/confent254026htm

- اكواس تقدم برنامجها للحصول على الطاقة لمؤتمر تيكاد

http://www.panapress.com/newsara.asp?code=arao20484&dtfe=22/03/2007.

- إبراهيم علوش، الوجود العسكري الأمريكي فى القرن الإفريقي واليمن،

http://www.alarabnews/alshaab/2005/26-08-2005/14.htm

- أمريكا إلى الصومال مجدداً... ما الفرق؟

http://www.al-Sharg.com/printpage.aspx?xF=2006

- أدموند ساندرز، هل يصبح الصومال مستنقعا لأثيوبيا

http://alkarnee.wordpress.com/2006/12/

- أسامة الهنيمي، الحرب بين أثيوبيا والمحاكم الإسلامية بين الاحتمال والاستبعاد"

http://www.Islammemo.ce/article.asp?id=22474

- أدريس جالو، "لماذا تهتم إسرائيل بإرتريا"،

http://www.meskat.net/news/list.php?catid=Gfauthid=376

- أزمة جنوب السودان

http://www.islamicnews.net/common/viewitem.asp?DocID=49893&TypeID=2&ItemID=334

- الصين تدين بشدة الهجوم المسلح على مشروع شركة نفط صينية فى اثيوبيا

http://www.arbic.xinhuanet.com/arabic/2007/-4/25/cotent420610.htm

- الصين تربط نشر قوات أمنية فى دارفور بموافقة السودان،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7Fo-46c5-885E-ID16cc 5B6453.htm

- العلاقات السودانية الإيرانية علاقات مستقرة ومزدهرة،

http://www.smc.sd/ar/artopic-asp?artid=13575&ack=AC

- النظام العالمي الجديد، قوة القانون أم قانون القوة،

http://www.qudway.com/akhbar/arshiv/2003/4-2003/c/report

- الصين واثيوبيا تعاون إقتصادي

http://www.qnaol.com.linkit.php?no=22&date=2006-12-20

- المفهوم الأمريكي للقرن العظيم،

- The Greater Horn of Africa Intiative (GHAI) Strategic Pan.

- http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghai/strategy-1197-html

- http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghaiannex-a.html

- الصين تنفذ مشروعا للرى بأثيوبيا

http://www.alyaum.com/issue/page.php?in=1169&p=15

- الولايات المتحدة تعرض الحوافز بديلا للعقوبات،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7fo-46c5-8B5E-ID16cc 5B6453.htm

- التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان،

http://arabic:china.Org.Cn/archive2006/txt/2001/17/content 2000 749htm

- السودان والصين يوقعان اتفاقيات لتقرير التعاون الاقتصادي

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F7BF6FcF-5BF2-4c56-9A69-2F4061c7ie41=htm

- الرئيس الصيني يتعهد بتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية

http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/3185087.html

- الصين تقدم ١٢ مليون دولار لأثيوبيا.

http://arabic.peopledaily.comcn.200304/11/ara2003041163114.html

- الصين توفد فريقا من المتطوعين الشباب إلى إفريقيا.

http://arabic.cri.cn/189/2006/11/02/84@65487htm

- الصين تقدم معونات اقتصادية قيمتها ٦ ملايين دولار للصومال.

http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/3976904/html

- النفوذ الصيني فى أفريقيا تهديد لمصالح واشنطن،

http://www.al-majalla.com/printnews.asp?DB=MainNews&NewsSID= 1132

- الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢،

http://www.Merln-ndu.adu/whitepapers/usnss/arabic.doc

- باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"،

http://www.aljazeera.ent/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-BoEC-AA98FFBD6A10 html#Li.

- **بول روجزر، "أفريكوم"، الولايات المتحدة مشروع للمزيد من التورط العسكرى فى القارة،**

Htt://www.alarabonline.org/print.asp?fname=/data/2007/04/04-01/851.htm

- **بحوث ودراسات، صندوق النقد العربي، النشاط الاقراضى، يونيو ٢٠٠٣،**

http://www.amf.orgar/varabic/storrage/other/ep1%20%det/pulications/ econnomic/the%20lending%20activity-arb.pdf

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية #١٥

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/artcle.php3?id_article=482

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية &#١٦٠

http://arabe.diplomatie.gow.fr/article.php3?idarticle=767

- تصريح صادر عن الناطق الفرنسي باسم الخارجية الفرنسية &#١٦٠

http://arabe.diplomatie.gow.fr/article.php3?idarticle=863

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية &# ١٥

http://arabe.diplomatie.gouv.fr/arcicle.php3?idarticle=382

- تدمير دارفور

http://www.hrw.org/arabc/2004/sudan-dario-htm

- تقارب أوروبي روسي بخصوص التعاون فى قطاع الطاقة.

http://www.dw-world-de/dw/article/0,2144,2210394,00.htm

- توقيع منحة من حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار

http://www.almsheer.com/modules.php?name=News&file=artide&sid= 7877.

- تيموتي كادني، ومنصور ايمجار، قصة التعاون طويل المدى بين النظام السوداني والمخابرات الأمريكية ترجمة أسامة عبد الرحمن النودى، (الواشنطون بوست الأحد ٢٠٠٢/٦/٣٠،

http://www.arkani.org/newcush_documents/sudan_cia_links.htm

- تقرير: أفريكوم لأفريقيا أم للإرهاب وليبيا والصين،

Htt://www.jeel-libya.com/horizons/artcilesview.asp?field=contentfid=4869

- تحالف أمريكى أثيوبي فى القرن الأفريقي لمواجهة المد الإسلامي.

http://www.alasr.ws/index.CFM?Method=home.com&contentID=8501

- تسهيل السلام فى أفريقيا- هل هو الرد الأوروبي على الأزمات، قراءات استراتيجية.

http://www.ahram.org/acpss/ahram/2001/1/1/REID.HTM.

- توافق المصالح الأوروامريكية يوسع الضغط الدولي على السودان

http://www.Ikhwanonline.com/print.asp?ID=814

- جان لوي بنينيو، بين التوترات الإقليمية والحروب ضد الإرهاب: إعادة انتشار استراتيجي فى القرن الأفريقي،

http://www.Mondiploa.com

- جان كريستوفان "ازدواجيات التجارة بين الجنوب والجنوب" الصين تجتاح السوق الأفريقي.

http://www.Mondiploar.com/articleprint.php3?article=139

- جيبوتي تعرض استضافة القيادة الأمريكية الخاصة بأفريقيا،

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?Archived=103104

- جلال الدين محمد صالح، "القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية"،

http://www.albayan_magazine.com/giraat/01/07.htm

- حمدي عبد الرحمن حسن، القمة الأفروأوروبية الأولى.. صراع الأولويات.

http://www.islamoline.net/ioL-arabic/dowalia/alplitic-mar2000/
apolitic23-asp

- حمدى عبد الرحمن حسن، "جولة اولبريت: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا"،

http://www.Islam-online net/Arabic/politics/mdex.shtml

- حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في شرق أفريقيا: القضايا وآفاق المستقبل،

http://www.Meshkat.net/new:contents.php?ype=11&artid=11016.

- حجم الاستثمارات السعودية في السودان تجاوز ٦,١ مليار دولار للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&Id=247486811&bk=1

- حكومة الصين تتعهد بتقديم مساعدات إضافية،

http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/16Apro7.1.htm

- حسن الرشيدي، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور"

http://www.albayan_magazine.com/files/dar4/a.htm

- خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية – بين الدولة والشرق الأوسط الكبير"،

http://www.Islam-online.net/Arabic/plitics/2004/04/article01.shtml#1

- خالد يوسف، "القرن الأفريقي.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي"

http://www.almoslin.net/Fig_Wagi3/Show_file_main.cfm?id=191

- دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتمردي جنوب السودان

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjected=4139

- رفائيل بادال، الصراع في جنوب السودان،: الملفات الخاصة،

http://www.aljazera.net.

- راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية،

http://www.aljazeera.net/NR/exers/5214BB60-4FF-BF5EBD7.htm.

- راوية توفيق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية،

http://www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm

- رئيس ارتريا يستقبل وزير الخارجية الصيني.

http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110 50216htm

- سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية،

http://www.aljazeera.net.

- سامي محمد القرعان، قراءة فى الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"،

http://arabic.tharwaproject.com/node/624

- سمير سعيد، دارفور عراق جديد يولد فى السودان"،

http://www.ikwanon,im.com/Article.asp?ID=22117&leveled=2&sectionid = 344

- شريف على محمد، "اليابان محكم المعقد الدائم فى مجلس الأمن"، مجلة الحــرس الــوطني السعودية.

http://haras.nasseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=170859

- شركة صينية تفوز بمشروع الاتصالات فى أثيوبيا بقيمة ٢,٤ مليار دولار.

http://www.arabic.Xinhuanet.com/arabic/2006-9/15/content 314958htm

- شبح المجاعة يهدد ثمانية ملايين أثيوبي،

http://news.bbc.UK/in/arabic/news/newsid697000/6977000stm

- شراكة بكين والخرطوم هل هي اضطراري.

http://www.alsahafa.info/index.php?type=3fid=2147500152

- صراع على النفوذ أم سباق للفوز بالأسواق الواعدة فى القارة: أبعاد التنــافس الأمريكــي الفرنسي فى أفريقيا،

http://www.albyan.co.ae/albayan/1999/07/sya/17.htm

- صندوق النقد العربي يقدم لجمهورية السودان قرضا ممتدا بمبلغ يقارب ٤٥ مليون دولار،

http://www.org.ar/varabic/pressre/dtail.asp?objectid=Bcf69fe9=1299-4ago-b360-658id34e240

- صندوق النقد العربي يمنح جيبوتي قرضاً جديداً فى إطار التصحيح الهيكل بحــوالي ١,٦ مليون دولار.

http://www.amf.org.ae/varabic/preesreidetail.asp?objectid=2ae0801a-85id-4e32-9d4c-occ53fa0149a1

- طلعت رميح، "معركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية"،

http://www.almoslim.net/Moslim_Files/DARFOR/ARII_DARFOR_Islamic.htm.

- عادل عبد العاطي، "دارفور جذور ومآلات الصراع المسلح".

http://www.aljazeera.net

- عبد الرحمن بن عبد القادر الحفظي: "الصومال أزمة حكومة ومأساة شعب".

http://www.albayan.Magazine.com

- على محمد سعيد، الحضور الأمريكي فى القرن الأفريقي الدلالات والأبعاد،

http://www.arabeat.com/i/3rd/0201.htm

- على غرار النموذج الطالباني حكومة ودولة صومالية جديدة.

http://aljaml.com/noode/2314

- عبد الرحمن سهل، "هل يشهد الصومال حربا إقليمية"

http://www.islamtody.net/print.cfm?artid=8119

- غسان مكحل أزمة دارفور بين المأسى الإنسانية والأطماع الخارجية

http://alarabnews.com/alshaab/2004/30-07-2004/1.htm.

- فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أهمية فى دارفور،

htt://www.aljazeera.net/news/archive/arehive?Archivie/d=337188

- فى ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة: ماذا يرتب للقرن الأفريقى؟

http://www.albayan-Magazine.com/bayan-196/bayan-11.htm

- قاسم السهلاني، أزمة النظام الدولي،

http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm.

- قراءات إستراتيجية، التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية تجاه أفريقية الأهرام، مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد ١٠، أكتوبر ١٩٩٩.

http://www.Ahram,Org/acpss/ahram/2001/1/1/Read88.Htm-324.

- قضية دارفور والتأثيرات الخارجية،

http://www.alnilin.com/news/modiles.php?nome=New & File=artice & sid.

http://www.alraialam.com/09-08-2004/ie5/raiaamgoryou.htm.

- قضايا الأمن والسلم فى أفريقيا،

http://www.sis.gov.eg/Ar/pub/egyafric.

- كلمة السيدووسيكة، السفير الصيني لدى القاهرة، فى الندوة الثقافية حول الصين والعـرب وأفريقيا.

http://www.chinaembassy.orgeg/are/dsxx/t2074.htm.

- لدعمها غزو الصومال.. واشنطن تسمح لأثيوبيا بشراء أسلحة من كوريا الشمالية.

http://elshaab.org/news.php?I=4912

- مروى صبري، أثيوبيا وكيل أمريكا المعتمد فى القرن الأفريقي

http://www.Islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffairTopic_06/2007/01/01.shtml

- محمد على جادين، التنوع الثقافي والوحدة الوطنية: الهوية القومية فى السودان بين العروبة والأفريقية،

http://www.Sudanbaath.20M.com/diffunity.htm.

- مشكلة الجنوب وجهود السلام،

http://www.Sudangate.net/Sudansouth.html.

- محمد على جادين، مشكلة الجنوب ومستقبل الدولة السودانية من الحكم الإقليمي إلى تقرير المصير،

http://www.arabic.arabia.Msn.com

- محمد رفعت، دارفور شوكة الأمريكيين فى ظهر حكومة البشير،

http://www.arab.Moheet.com.

- معهد السلام الأمريكي بواشنطن: يحلل الإرهاب فى القرن الأفريقي.

http://www.alsahafa.info/news/index.php?ype=3&id=2147487656 &bk=1

- محمد السعيد إدريس، الثورة الإسلامية الإيرانية وآفاق المستقبل،

http://www.albainah.net/index.aspx?Function=item&id=1910&lang

- محمد عزت محمد على، إعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران، مجلة كلية الملك خالد العسكرية.

http://www.kkmag.gov.sa/Delait.asp?InNewsUtemID=189376

- محمد أبو القاسم حاج حمد، "انفصال جنوب السودان يتعارض مع إستراتيجية أمريكا الخاصة بالشراكة مع أفريقيا"،

http://www.alsahafa.info/index.php?=3&id=2147486358

- محمد عبد المنعم، "دارفور.. المواقف فى الأزمة

http://www.aljazeera.net/NR/exers/38E2306f=5D7G-4380-886 D9BFCF05htm.

- مزدلفة محمد عثمان، "دارفور أزمة القرارات محليا ودوليا"،

http://www.sudaneseonline.com/ar/article. 7420shtml.

- مساهمات الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الزراعي).

http://www.taic.con/agr.htm.

- مساهمة الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الصناعي).

http://www.taic.con/indust.htm.

- مساهمة الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الخدمي).

http://www.taic.con/servic.htm

- ملتقى الخرطوم الاقتصادي

http://www.khtforum.com/index copy(160).htm

- مصطفى العبد لله الكفوري، "مؤسسات العون الإنمائي فى الوطن العربي"

http://mof.sudan.com/arabic/realarionships.htm

- محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية العربية.

http://www.albinah.net/index.aspx?function=item&Id=4660 & long

- محمد مورو، "الاحتلال الأثيوبي والصمود الإسلامي فى القرن الأفريقي"،

http://www.Islamtooday.net/albasheer/show_articles_content.eFM?id=72&catid=76&artid=8919.

- مايكل جوردن ومارك مازيتي، "التعاون الأمريكي الأثيوبي والحرب السرية فى القرن الأفريقي،

http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?p=260284

- مازن الحسيني، "أفريقيا إمبراطورية البترول،

http://www.eddarb.com/Modules/news/print.php?storyid=1131

- محمد عاشور، الحركة الإسلامية الصومالية.. ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/articles.shtmt

- محمد مصطفى علوش، "حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"،

http://www.Islamtoday.net/print.cfm?artid=8616.

- منظمة العفو الدولية، السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور".

http://ara.amnesty.org/library/index/araAFR5u1392004

- مصطفى رجب، "التقارب الإسرائيلي الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي"

http://www.alsharqalarbi.org-UK/m-w/b-waha-58htm

- محمد عز العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج وآفاق المستقبل.

http://www.fnoor.com/fn1984.htm.

- موسوعة مقاتل من الصحراء،

http://www.mogate.com/openshare/Behoth/Siasiaz/Sudan/Sec102htm

- نظام بركات، "تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على النظام الدولي،

Htt://www.aljazeera.net.NR/exeres

- هوجين تاو يقدم مقترحات حول بناء نمط من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وأفريقيا.

http://arabic.china.org.cn/arabic/2349920.htm.

- هل يمثل "الصومال خطر على الولايات المتحدة"،

http://www.taqrir.org/showarticle.CFM?id=484.

- وزير خارجية فرنسا بلازي، "حكومة السودان لم تستبعد قوات دولية في دارفور"،

http://www.Fananews.com/wam/2006/Nov/20/632803500.htm.

- وزراء خارجية العرب يكتفون بقوات مراقبة لدارفور.

http://www.Lkhwanonline.com/Article.asp?ID7989SectionoD=344

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان:

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17905

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني.

http://www.Mof.gov.sd/arabic/releationships.htm.

- وليد الطيب، "تحرير مقديشو.. وداعا أمريكا،

http://www.Meshkat.net/new/contents.php?catid=6&artid=7286

- اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو.

http://www.Islamonline.net/Arabic/news/2001-01/08/artic2.shtm.

- اليابان تقدم دعما إنسانياً لأثيوبيا.

http://www.qnaol.com/linkit-1-pho?no=44&daye=2005-08-18&p=1

- اليابان تخصص ٤٠ مليون دولار للمشاريع الإنمائية فى أثيوبيا.

http://www.alyaum.com/issue/page.php?In=11966&p=15

- http://albayan-magazine.come.p.5of19

- http://albayan-magazine.com.p.8of19

- http://www.SudanMfa.com./Ministry347.htm.

- http://www.pogar.org/Arabic/countries/election.asp?eid=6.

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres.

- http://www.middle.online.com/djibouti?/d=30027

-http://www.aal-waston.com/data/20050114/indx,asp/content
=camper.

- http://www.almujtamaa-mag.com/detail.asp?insection/d.

- http://www.SudanMfa.com/ministry342htm.

- http://www.iss.co.za/piBs/ASR/Iino3/Malan.htm

-http://www.fco.gov-UK/servlet/front/textony?pagrename=opennmarket/xclerate/showpage &c=page.

- http://www.delsyr.cec.evint/ab/ev-global-peayer/6/htm

-http://www.albayan.con.ae/abayan/seyase/2003/issueb35/texwo/6htm-14k

- http://www.merh.ndu.adu/whitepapers/usnss-arabic.doc.

- http://ar.chnabroodcat.cn/81/2006/02/06/41@51687.htm

- http://www.ahram.org-ed/acpss/ahram/2001/1/RARB69htm

- http://www.pogar.org/arabic/countries/decentralization.asp?cid=c

-http://www.Sudailunews.com/neweb/deraiks.php?rsntype=1&id=802

- http://www.alghad.jo/index.ph?article=3814

-http://www.arabic.Xinhuanet.com/arabic/2007-02/06/content385280htm

- http://www.waltainfo.com/Arabnews/2007/APR/23Apr07/4.htm

-http://212.100.198.18/Mokate/data/behoth/Siasia-askria4/Karn-Africa/ mokate118-1-6htm.

- http://www.Unicef.org/arbic/media/24327 35416.html

- http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147493546

- http://www.aljazeera.net/NR/ex.

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC845723-40BI-4B1-4B25-9EB2-60A131EDA4A3htm

- http://www.elaph.com/Elaphweb/politics/2006/12/200355htm.

- http://www.alarailaan.com/09-08-2004/ie5/raiaamforyou.htm.

-http://212100.198.18/Mokatel/data/behoth/Siasia-askria/karn_Africa /Mokate

Summary

Researchers' Name : Aref Abd Alqader Abdo Saeed
Date & Place of Birth: 15/02/1967, Taiz- Republic of Yemen
Specialization : Political Sciences
Research Supervisors:
Prof. Dr. Abdel Malek Auda
Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin
Dissertation Title : International Cmpetition in the Horn of Africa since the End of Cold War

This research is dedicated to tackle the competition in the horn of Africa after the end of the cold war. The research focused on clarifying different reasons and factors that let to the continuity of the competition in the area, in spite of the end of the cold war and collapse of the bi-polarisim which witnessed eastern-western competition and conflict on the strategic areas in the world.
The research worked too on explaining different dimensions that the international powers compete on during the post cold war era that showed a new international competition in the area that differs in its parts and interactions. That indicates that the area and because of its growing strategic importance and its state of instability ,that the area will still play a big role in the different international powers interactions that have interests in the area like the most strategic places in the world.
The research is divided into two sections; the first section is divided into two chapters as well to tackle factors to international competition in the area including internal, regional and international factors.
The second section is divided into four chapters focusing on the competition dimensions. The first chapter is dedicated to the strategic views of the competing countries, while chapter two, three, and four discussed the competition dimensions including political, economical and the military dimensions respectively.
The research conclusion included research findings and the future views to the area's situations and the competition process in Horn of Africa.

Supervisors:

Prof. Dr. Abdel Malek Auda **Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin**

Research Abstract

The research concerned with studying the international competition in the horn of Africa after the end of the cold war, and focused on analyzing different pushing factors to compete in the area, as well as the different factors that let the interested regional and international powers to compete in the area, the research concluded to a group of results most importantly:

- The area retained its strategic importance after the cold war, and its importance increased during this period.
- Ethnic, cultural differences and escalation of wars and conflicts prepared the scene for more international intervention in the area's affairs.
- The area was subject to several disturbances and changes as a result of changes and transformations in the international system, the thing that led to great effect in increasing the international powers orientation towards the area.
- The area occupied an important role in the views and the strategies of the international competing powers due to its importance to their different interests. Therefore these powers sought to realize its goals that included security, political and economical goals in the area .even though these powers and in the framework of competition to realize these goals disagreed on its priorities and importance according to what every goal weights to its strategies in the area. The powers were also different on views and mechanisms that enable them to realize its goals in the area due to difference in every party ministries and abilities.
- In the framework of competition between the different international powers, the western powers showed increased concern about the military and political dimensions to the competition particularly the United States of America. However, other parties showed a clear concern about the economic dimension of the competition, therefore the final result of the different international powers' competition came as a reflection of this reality.

Key Words:

-International Competition
-Conflicts & Wars
-Competition dimensions
-The European Union
-France
-Iran
-Israel
- Horn of Africa countries
- Strategic Views
- The United States of America
- Arab Countries
- China
- Japan

Supervisors:

Prof. Dr. Abdel Malek Auda

A. Auda

Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin

مستخلص الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بدراسة التنافس الدولي في منقطة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب البادرة، وركزت علي تحليل العوامل المختلفة الرافعة للتنافس علي المنطقة وكذ الأبعاد المختلفة التى تمحور حولها التنافس بين القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح في المنطقة، وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

- احتفظت المنطقة بأهميتها الاستراتيجية بعد نهاية الحرب البارده، بل أن أهميتها تصاعدت خلال هذه المرحلة.
- هيأت الاختلافات الاثنية والثقافية وتصاعد الحروب والصراعات المجال لمزيد من التدخل الدولي في شئون المنطقة.
- انعكاسا للتغيرات والتحولات التى شهدها النظام الدولي تعرضت المنطقة للعديد من الاضطرابات والتغيرات كان لها عظيم الأثر في زيادة توجه القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة.
- احتلت المنطقة مكانة بارزة في رؤي واستراتيجيات القوى المتنافسة نظراً لما تمثله من أهميه مختلفة لمصالحها، ولذلك سعت هذه القوى إلي تحقيق أهدافها في المنطقة التى تراوحت بين الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية، غير أنها وفي إطار تنافسها حول تحقيق هذه الأهداف تباينت فيما بينها حول أولويتها وأهميتها، وفقا لما يمثله كل هدف من وزن بالنسبة لاستراتيجيتها في المنطقة. وتفاوتت أيضا هذه القوى فيما بينها حول التصورات والآليات التى تمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة نظراً لأختلاف وزارت وإمكانيات كل طرف.
- في إطار التنافس بين القوى الدولية المختلفة علي المنطقة، أظهرت القوى الغربية اهتمام متزايد بالأبعاد العسكرية والسياسية للتنافس وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأطراف الأخري فقد أظهرت اهتمام واضح بالبعد الاقتصادى للتنافس، ولذلك جاءت المحصلة النهائية للتنافس بين القوى الدولية المختلفة انعكاساً لهذا الواقع.

الكلمات الدالة:

التنافس الدولي– دول القرن الأفريقي – الصراعات والحروب – الرؤي الاستراتيجية – أبعاد التنافس – الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوربي – فرنسا – الدول العربية – إيران – الصين – اليابان – إسرائيل.

المشرفان

أ.د. عبد الملك عوده | **أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين**

ملخـــص الدراسة

الأسم: عارف عبد القادر عبده سعيد

تاريخ ومكان الميلاد: ١٩٦٧/٢/١٥، تعز – الجمهورية اليمنية

التخصص: علوم سياسية

إشراف : أ.د/ عبد الملك عوده.

أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين.

عنوان الرسالة: **التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة.**

أفردت هذه الدراسة لتناول التنافس في منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، واهتمت بتوضيح الأسباب والعوامل المختلفة التى أدت إلي استمرارية التنافس في المنطقة، رغم انتهاء الحرب البادرة وانهيار نظام القطبية الثنائية، الذى شهد تنافساً وصراعاً بين الشرق والغرب حول المناطق الاستراتيجية في العالم.

وعملت الدراسة أيضا علي توضيح الابعاد المختلفة التى تمحور حولها التنافس بين القوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التى أظهرت تنافساً دولياً جديدا في المنطقة، مختلفا في أطرافه وتفاعلاته. وهو ما يشير بإن المنطقة وبحكم أهميتها الاستراتيجية المتنامية وبحكم حالة عدم الاستقرار الذى تعيشه ستظل تلعب دوراً كبيراً في تفاعلات القوى الدولية المختلفة صاحبة المصالح فيها، شأنها في ذلك شأن معظم المناطق الاستراتيجية في العالم.

وتنقسم الدراسة إلي بابين، خصص الباب الأول الذى قسم بدوره إلي فصلين لتناول عوامل التنافس الدولي في المنطقة ولمتمثلة بالعوامل الداخلية والعوامل الإقليمية والدولية. أما الباب الثاني الذى قسم إلي أربعة فصول فقد ركز علي أبعاد التنافس، حيث خصص الفصل الأول منه للرؤى الاستراتيجية للدول المتنافسة، بينما تناول الفصل الثاني والثالث والرابع أبعاد التنافس والمتمثلة بالبعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد العسكري. وانتهت الدراسة بخاتمة شملت النتائج التى توصلت لها الدراسة والرؤية المستقبلية لأوضاع المنطقة وعملية التنافس فيها.

المشرفان

أ.د/ عبد الملك عوده. **أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين**

Cairo University
Faculty of Economics & Political Sciences
Department of Political Sciences

International Competition in Horn of Africa:

Since the End of the Cold War

The Department of Political Science
In Poartial Fulfillment of Requirements for
The Degree of Doctor of Philosophy

Prepared by:

Aref Abdulqader Abdo Saeed

Supervised by:

Prof. Dr. **Abdel Malek Auda**
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics & Political Sciences
Cairo University

Prof. Dr. **Ibrahim Ahmed Nasr Aldin**
Professor of Political Sciences
Institute of African Research and Studies
Cairo University

A. Auda

Cairo 2007